



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الخامس والعشرون

سعاية - شرب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا فَتَرَمِنَ  
كُلُّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَشْفَقَهُمَا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا  
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝ ﴾

(سورة العنكبوت : ١٢٢)

٢ من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ۝

(أخرجه البخاري ومسلم)

١٠٤  
١٠٤  
١٠٤

للموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

مطابع دأب الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

---

ص . ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

## الألفاظ ذات الصلة :

### أ - العتق :

٢ - العتق في الاصطلاح إزالة الرق عن الأنمي لا إلى مالك ، بل تقربا إلى الله تعالى ، ووجه العبارة أن العتية من الوسائل المؤدية إلى العتق .

## سعاية

### التعريف :

### الأحكام المتعلقة بالسعاية :

#### السعاية إلى الوالي :

٣ - السعاية إما أن تكون بحق أو بغير حق ، فالسعاية بحق كمن يسعى إلى السلطان بمن يريده ، والحال أنه لا يدفع بلا رفع إلى السلطان ، أو يسعى بمن يباشر الفسق ولا يمتنع منه ، فهذا لا شيء فيه ولو غرم السلطان الساعي به فلا ضمان على الساعي .

١ - السعاية في الأصل من السعي وهو التصرف في كل عمل ، غيرا كان أو شرا ، وفي التنزيل : ﴿ لتجزى كل نفس بما تسعى ﴾ <sup>(١)</sup> ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى <sup>(٢)</sup> .

فيقال : سعى على الصدقة سعياء وسعاية : عمل في أخذها ، وسعى العبد في فك رقبته سعاية . وسعى به سعاية إلى الوالي : وشى <sup>(٣)</sup> .

ومعناها الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي .

ولما السعاية بالناس إلى الوالي بغير حق أي الوشاية بهم فهي من الكبائر المنسفة التي ترد بها شهادة صاحبها ، ولا تقبل عند القاضي ، ويميز الساعي بها زجرا له ودفعاً للنفساء ، وإذا غرمه السلطان شيئا ضمن الساعي <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة طه آية / ٦٥ .

(٢) سورة الحم آية / ٣٩ .

(٣) لسان العرب - وقصص المعمر - ونماذج وقصص الصالح ، والمجم الوسيط .

(٤) خليل مصنف ١٢٢/٤ ، ابن عابدين ١٢٥/٥ ، روضة الطالبين ٢١٣/٦١ ، وقطوب ٢١٩/١ .

ونظر التفصيل في (ضمان) .

السعادة في أخذ للصيقة :

٤ - يجب على الإمام بمت السعادة لأخذ الزكاة ونفريتها وهم العاملون على الزكاة أنباها للستة ، ولما في ذلك من السعي من إعتاق الحقوق إلى أهلها ، ولأن كثيرا من الناس لا يعرفون الخروج عن عهدة الواجب في الزكاة .

ويشترط أن يكون الساعي عدلا ففيا بأبواب الزكاة يعرف ما يأخذ ومن يدفع إليه .<sup>(١)</sup>

والتفصيل في مصطلح (زكاة) .

السعادة في العتق :

٥ - وهو : أن يعتق بعض عبد ، ويبقى بنفسه الآخر في الرق ، فيحصل العبد وبكسب ، ويعرف ثمن كسبه إلى مولاه فسمي كسبه هذا الغرض سعادة .

واختلف الفقهاء في مشروعية السعادة :

فقال جمهور الفقهاء : إذا أعتق بعض مملوكه فإن كان أحاسا به غير مشترك عتق

(١) شرح روض الطالب ١/١٦٠ ، ومجتمعة الطالب ٢٠٩/٢

البعض العتق ، ثم يسرى إلى باقيه ، ولو كان العتق موصرا ، وإن كان مشتركا بينه وبين غيره ، فإن كان موصرا بقيمة نصيب شريكه لوجزه منه ، عتق نصيبه ، ثم مرى العتق إلى باقيه ، وعليه لشريكه قيمة ما أعتق من نصيبه يوم الإعتاق . وإن كان موصرا بقي نصيب الشريك في الرق ، وطس على العبد سعادة ، ولا للشريك استعفاء العبد .<sup>(٢)</sup>

واستدلوا بخبر : ( من أعتق شيئا من مملوكه فعليه خلاصه في ماله )<sup>(٣)</sup> وغيره :

( من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ لمن العبد قوم العبد عليه فبحة عدل ، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد ، ولا نقد عتق منه ما عتق )<sup>(٤)</sup> وغيره : ( إذا كان للعبد بين اثنين فأعتق

(١) روضة الطالبين ١/١١٠ ، وشيخ ٢/٢٣٦ ، ومجتمعة ٢٣٩/٦ ، ودائع المصنف ١/٨٦ ، وفتح المصنف ٢٥٥/٤

(٢) حيث : ( من أعتق شيئا من مملوكه فعليه خلاصه في ماله )<sup>(٣)</sup> أخرجه المصنف (الفتح ١/١٣٢) ، ط الحديث (مسلم ١٦١٠/٢) ، ط الحديث (مسلم حديث أبي هريرة) ، واللفظ للبخاري .

(٣) حديث : ( من أعتق شركا له في عبد ... ) أخرجه المصنف (الفتح ١/١٥٦) ، ط الحديث (مسلم ١٦٢٩/٢) ، ط الحديث (مسلم حديث ابن عمر) .

أحدهما نصيب فإن كان موهباً يقوم عليه قيمة  
عند لا وكس ولا شطط ثم يفتق (١)

وقال الشافعي في الأم : كل من الحديتين  
بطل الاستسقاء في كل حال ، ويتفقان في  
الامة معان :

(١) إبطال الاستعداد .  
(٢) ثبوت الوق في حال عسر العلق .  
(٣) نفاذ العلق (٤) كان موصرا ٣٦ .

وقال الخنفي : إن السيادة ثابتة في  
الجملة ، واستدلوا بثبوتها بحديث أبي هريرة  
مرئوعا : « من أعتق شقيقا من عبيدك فعليه  
علاصه في ماله ، فإن لم يكن له مال قوم  
المملوك فبمسئله عقل ، ثم استشهدوا بغير  
شقوق عليه » .<sup>١٧١</sup>

وقالوا : لقد دل هذا الحديث على أن  
السلبية ثابتة في الجملة ، وضمان العينة  
ليس ضمان إلتلاف ، ولا ضمان في تمكك بل

(١٦) حقيقت: (لماذا كان عليهما بين النيران) (١٧)

انصوح ابو داود (1/268، 269) - تلمیذ محمد بن عبد  
 السلام (من حجة ابن حمر، وهو في مسلم  
 (1/128) في الخطب) يلقب: ابن كنانة  
 ابن كنانة

(٢٥) كتاب الامم والاعراق

(۵) حیث : (من الحق شرعاً من علقہ ...)

المعرجه البطارق (العدد ٢٩٢/٥) مطب المطابع

وقال صاحبنا : لا يثبت الاستماع إلا في حالة إعرار الشريك المعنى نصيبه .

## سَعَرٌ

التعريف :

١ - السعَر في اللغة : هو الذي يقوم عليه الثمن ، وجمعه أسعار ، وقد أسعروا وسعروا اتفقوا على سعر .

يقال : شيء له سعر : إذا زلته قيمته ، وليس له سعر : إذا أقرط وخصه <sup>(١)</sup> .

وسعر السوق : ما يمكن أن تشتري بها الوحدة أو ما شابهها في وقت ما <sup>(٢)</sup> .

والتسعير : تقدير السلطان أو نائب الخاص سعرا ، وإجبارهم على التباع بما قدره . وانظر مصطلح ( تسعير ) .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي <sup>(٣)</sup> .

لما إن اعتق جزءا من مملوكة غير المشترك أو اعتق نصيبه في مشترك بينه وبين غيره وهو موسر فلا سعاية ، لأن الإعتاق لا يتجزأ فكان المعنى متلفا نصيب شريكه ، فوجب الضمان ، ووجب الضمان على المظن بمنع السعاية ، وكان مقتضى القياس ألا نجيب السعاية حال الإعرار أيضا ، وبالأ يكون الواجب إلا الضمان في الحالين ، لأن ضمان المختلفات لا يختلف بالإعرار والمسا ، ولكن عطف جميعا للتخصيص ، والنقص ورد في حالة الإعرار ، فالتساوي : ولا يجوز في العبد المسمى بالتصرفات السقطة للملك ، كالتبعية ، والدية ، والصدقة ، ولا يورث وهو الحق بمكاسبه ، ويخرج إلى آخره بالسماوية أو الإعتاق ، ولا يعود إلى العبودية مطلقا ، وإن عجز <sup>(٤)</sup> .



(١) لسداد الغيب والمصباح الثمر

(٢) فوسد تحق للمركب (٣٩١) وانظر المجموع ٢٥/١٤

(٣) مطالب ليل لأم ١٥٨٢ ياسر الطالب ٢٨٧٢ وانظر المجموع ٢١/١٤

(٤) من جملتين ١٥٨٣ ٢٦٠ (وإذائع الصمغ ٤٦/١٤ -



الأنفاط ذات الصلة :

١ - الثمن :

٢ - الثمن لغة : ما يتحق به الشيء .

واصطلاحاً : هو ما يكون بدلاً للمبيع ويتم في الذمة . و : مصطلح (ثمن) .

وتقدم في مصطلح (ثمن) أن الفرق بين الثمن والسعر : أن السعر هو ما يطلب البائع . أما الثمن فهو ما يترضى عليه الماقدان .

ب - القيمة

٣ - القيمة لغة : الثمن الذي يقوم به الشئ : أي : يقوم مقامه ، والمجموع : القيم<sup>(١)</sup> .

واصطلاحاً : هي الثمن الحقيقي للشيء<sup>(٢)</sup> .

والفرق بينها وبين السعر : أن السعر ما يطلبه البائع لما أسلمته سواء كان مساوياً للثمن الحقيقي أو أزيد منه أو أقل .

(١) فصيحة (ثمن) دالة (ثمن) وتظهر لزائد اللغة العربية (٣٨) فائدة قال : القيمة التي هي ضد الخراج - أي بغير فائدة .

(٢) المحقق (١٤٢) .

أحكام السعر :

البيع بما ينقطع به السعر :

٤ - ذهب جمهور الفقهاء وهو المذهب عند المالكية - كما قال المرادوي - وعليه الأصحاب إلى أن البيع بسعر السوق اليوم لو بما ينقطع به السعر لا يصح للجهالة ، كان يقول : بحثك بما يظهر من السريين الناس اليوم .

ثم قال المرادوي : وعن أحمد يصح واختاره ابن تيمية وابن القيم وقال : اختلف الفقهاء في جواز البيع بما ينقطع به السعر من غير تقدير الثمن وقت العقد ، وصورتها : البيع ممن يعامله من غبار أو لحام أو مينا أو غيرهم ، يأخذ منه كل يوم شيئاً معلوماً ثم يحاسبه عند رأس الشهر أو السنة على الجميع ويصطفيه ثمة ، فتمتعه الأكثرون وجعلوا القبض به غير نال للمالك ، وهو قبض فاسد يجري مجرى القبض بالغصب ، لأنه قبض بعقد فاسد . . . .

والقول الثاني : يجوز البيع بما ينقطع به السعر ، وهو مخصوص بالإمام أحد ، واختاره شيخنا ، وسعته يقول : هو أصيب للقلب الشئ من المسامة ، يقول : في أسوة بالناس أتخذ بما يأخذ به غيره .

قال : وقد أجمعت الأمة على صحة

عارف بالسعر إخبار مستخير جاهل به عن  
سعر جهله؛ الموجب نصيح المستصحب<sup>(١)</sup> ،  
حديث: «الدين النصيحة»<sup>(٢)</sup> .

### نقص سعر المقصوب :

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه ليس على  
الغائب ضمان نقص قيمة العين بسبب تغير  
الأسعار. وحكمي عن أبي ثور أنه يضمن  
النقص ؛ لأنه يضمن النقص إذا تلفت  
العين للمقصوبة . فكذلك يضمنه إذا رد  
العين المقصوبة بعد ما نقص سعرها .<sup>(٣)</sup>  
وانظر مصطلح (غصب) .

### أثر غلاء الأسعار على نفقة الزوجة :

٨ - صرح الحنفية إلى أنه لو فرضت النفقة  
للزوجة على قدر حاله وحدها ثم غلا السعر  
كان لها أن تطالبه بأنه يزيد في القرض ،  
وللزوجة أن ينقص النفقة إذا رخصت  
الأسعار<sup>(٤)</sup> .

النكاح معهم المثل ، وأكثرهم يجوزون عقد  
الإجارة بأجرة المثل ، كالثمن والجهنم  
الملاح ، وفيهم إجماع ، والمكزي ، والبيع  
بشئ المثل كبيع ماء الحمام .

فغاية البيع بالسعر أن يكون يبعه بئمن  
المثل فيجوز . قال : وهو الصواب المقطوع  
به وهو عمل الناس في كل عصر ومصر .<sup>(٥)</sup>  
وراجع مصطلح (بيع الاستجار) .

### زيادة السعر بعد إخبار الركبان به :

٥ - لو اشترى شخص من الركبان بغير  
طلبهم متاعا قبل قبضهم أبلد ومعرفةهم  
السعر بأقل من سعر البلد ، فإنهم يغيرون  
فورا بعد معرفتهم للعين ، نقوله بك : لا  
لأقوال الحنبل ، فمن تلقاه فاشترى منه ، فلما  
أتى سيده (أي : صاحبه) السوف فهو  
ياخول<sup>(٦)</sup> . و : مصطلح (بيع مني) عنه  
ف / ١٣٠ وما بعدهما .

### الإخبار بالسعر :

٩ - قال في معالك أولى النهي : يجب على

(١) مطالب أولي النهي ٥٧/٣ .

(٢) حديث : ٥ بئر الصبيحة .

(٣) أخرج معظم (٧١/١) ط الحليم ، من حديث فيم  
أبو بكر .

(٤) المدخل ١١٥/٣ والمبسوط ١١١/٣ . ١٥٣ والغزير  
العمدة من ٣٥١ يعني المدخل ٧٨٧/٢ والتي  
١٦٠/٤

(٥) مع القدر ٣٣١/٢ - ٣٣٢ .

(٦) من طابعتي ١١٢/٢ وحسنه ١٥٧/٣ يعني المدخل

١٦٢/٢ ومطالب أولي النهي ١٠٢/٢ وصحاح لؤي  
١٠٥/٢

(٧) حديث : لا تقبلوا الجلب . من تلقاه

استخرج سعر ١١٥٧/٣ . ط الحليم ، من حديث  
أبي هريرة .

## نقصان سمر المسروق .

٩ - ذهب جمهور الفقهاء ( المالكية والشافعية والحنابلة ) وهو رواية عن أبي حنيفة ذكرها الطحاوي (١) إلى أن الثبوت في إقالة المالك بقيمة المسروق حين إخراجة من الحرز ، ولو غره مصاباً ، فإن نقصت قيمة المسروق بعد ذلك لم يسقط القطع .

وعند الحنفية قال المحققون ، بمنع الفجوة وقت السرقة ولو لم يقطع ومكانه بتأويل عدلين لها معرفة بالقيمة ، لا يقطع عند اختلاف المقيمين .

وقال الكاساني (٢) إن نقصان السمر يثبت شبهة نقصان في السرقة وقت السرقة ، لأن النص يحدد قائمة من شعير ، ونحو السمر ليس بمضمون على السارق أصلاً ، فيجوز النقصان الطارئ كما لو حوّل عند السرقة (٣) .

## البيع بالسمر المكتوب على السلعة

١٠ - ذهب لأكثرهم أن منع البيع بالسمر المكتوب على السلعة إذا جهله العاقل أو أحدهما . وأجده بعض الفقهاء وأنظر مصطلح . ( رجم )

## سعي

### التعريف .

١ - السعي لغة - من سعى يسعى سعياً أي قصد أو عمل أو مشى ، أو عدا (١) ويستعمل كثيراً في اللشي ورويت الأدلة في القرآن ، بهذا المعنى الجدي ، فشي ، كعبله تعالى في صلاة جمعه ، فاعلموا إلى ذكر الله يدركوا البيع (٢) وقال تعالى ( فوجدوا من أنفس المنيحة رجل يسعى قال يا قوم اتبعوا المسلمين ) (٣)

٢ - والسعي في الاصطلاح قطع المسافة المكتوبة بين النقص والمزود سبع مرات دعاءاً وإيماً بعد طواف في سبب حج أو عمرة

### الأنماط ذات الصلة

#### ١ - الطواف

٣ - الطواف عز الدوران حول الكعبة على

(١) شافعي ، المحقق  
(٢) سورة الجمعة (٤)  
(٣) سورة يس (٥)

(١) الباق ٧ ، ٢٩ ، باب من عصى مع الفم ١٩٤٣ ، والحق  
شرح ألفاظ ١٥٨٨ / ٧ ، والقوانين المتبعة من ٣٥٩ ، وبني  
للحق ١٥٨٨ / ٥ ، كنهه - للمع ١٥٨٨ / ٦

سعي السيد جابر عندما سمعت بيتها مع  
مرات لطلب الماء لاجتنب كما في حديث  
البحار عن ابن عباس مرفوعاً ، وفي آخره  
قال ابن عباس ، قال النبي ﷺ : «فذلك  
سعي الناس بينهم»<sup>(١)</sup>

### الحكم التكليفي

٥ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة في  
المعتمد عندهم إلى أن السعي ركن من أركان  
الحج والصرة ، لا يصحان بدونيه ، وهو قول  
عائشة وعروة بن الزبير .

ويجب الحنابلة والحنابلة في رواية إلى أن  
السعي واجب في الحج والعمرة ، وليس بركن  
فيهما ، فمن تركه لغير عذر وجب عليه  
الدم ، وإن تركه لعذر فلا شيء عليه ، وهو  
مروي عن الحسن البصري وسفيان الثوري

وروى عن أحمد بن حنبل أنه سئل لا يجب  
بتركه دم ، وروى ذلك عن ابن عباس  
وأنس ، وابن الزبير وابن سيرين<sup>(٢)</sup> .

الصحة المبررة . واستعمل أيضاً بعض  
السعي في بعض القرآن ، فإن الصبر والبر  
من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا  
يجع عليه أن يطوف بهما<sup>(٣)</sup> أي .  
بعض

وفي الأحاديث كحديث جابر ، وحتى إذا  
كان آخر طوافه على البركة<sup>(٤)</sup> أي . سحر  
سعي النبي ﷺ

وتقدم الطرف شرط لصحة السعي .

### أصل السعي

٤ - الأصل في مشروعية سعي الكتاب  
والسنة أما الكتاب فمقرنه تعالى ، فإنه  
الصفا والمروة من شعائر الله في الآية

ولما ألتزم بها ورد من أن النبي ﷺ سعى  
في حبه بين الصفا والمروة وقال : «اسموا فإن  
الله كتب عليكم السعي»<sup>(٥)</sup> .

وقد وصفت الشريعة السعي على مثال

(١) سورة الزمر ، ١٤٨/٢

(٢) حديث جابر ، حتى إذا كان آخر طوافه على المروة

تسجعه مسلم ١٥٨٨/٢٩ - ط الحديث

(٣) حديث ١ - سموا فإن الله كتب عليكم السعي

لتسبحوا المصطفى ٢٥٦/٩ - ط مقر الحسن

حديث صبيح بن أبي بردة وصحبه ابن عبد الله بن كنانة

في نصب الرء ٥٦/٩ - ط للحسن البصري

(٤) حديث سعي . نسخة طاهر عندما سمعت بيتها مع

الصفا والمروة

لمخرجه البخاري (الفتح ٣٦٦/٦ - ط المستطاب)

(٥) أنظر لأصحاب الآية في فتح الباري ٩٥٢/٢ ١٥٨

والسنة ١٣٣/٢ ، ١٤٤ - زاد المعاد ٢٠٢/٣ وشرح

الموساة ٢٧١/٢ وفتح الكبير ٢٥٢/٢ وفتح الباري ١١١/٢

الرجوب ، وقد قلناه . أما الركن لما يثبت  
عنه يدل على مقطوع به . فثبت أن هذا  
الخليق إثبات بغير دليل<sup>(١)</sup> . يمس به  
دليل يصلح لإثبات الركبة . وامتنع للقول  
بالنية بغضه تعالى . فلا جرح عليه أن  
يظرف بها<sup>(٢)</sup> . وفي المخرج عن فاعله  
دليل على عدم وجوبه ، فإن هذا رتبة  
المباح ، وإلا ثبت منه بغضه تعالى . فمس  
نحقر الله<sup>(٣)</sup> .

#### صفة السبي :

٦ - بعد انتهاء المباح أو المخرج من الطواف  
يتوجه إلى الصفا لبدأ السبي منها ، ويرقى  
على الصفا ، ويستقبل الكعبة للشفرة ، ويوحّد  
الله ويكبره ، ويقرأ بالذكر الوارد ، ثم يمر  
مشوّجها إلى السروة ، فإذا حامى الجليل  
(المسجدين) الأعرضين اللذين في جدلو  
السبي انشد وأسرع ما استطاع ، وهكذا  
إلى العمودين التاليين الأعرضين ، ثم يمضي  
إلى العمود حتى يصل إلى السروة فيصعد  
عليها ويوحّد ويكبر كما فعل على الصفا ،  
وهذا شوط واحد .

يسبب الخلل أن الآية الكريمة . ﴿إِنْ  
الصَّافَا وَالرُّوْءَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ...﴾ لم تصرح  
بحكم السبي ، فكل أحكم إلى الاستدلال  
بالسنة وبحديث . واسمعوا فإن الله كتب  
عليكم السبي<sup>(٤)</sup> .

وفي الصريحين عن أبي موسى الأشعري  
رضي الله عنه قال : سمعت علي رضي الله  
عنه يقول : يا أيها الناس : ما أهلكتم ؟ قلت :  
أهلكتم بالهلال السبي . قال : هل  
أهلكتم من هدى ؟ قلت : لا . قال : فلكم  
بالبيت وبالصفا والرؤ ، ثم حلّه<sup>(٥)</sup> .

فاستدل بذلك المالكية والشافعية ومن  
وافقهم من المروقية ، لأن كتابا بمعنى  
لغز . ولأنه أمر أبا موسى بالسبي  
لأنه عليه الحل فيكون موصيا .

واستدل به الحنفية على الرجوب ، لأنه كما  
قال النكالي بن الخيام : أمثله لا يزيد على إفاضة

١ - ١٢٩/٢ ، ١٣٧ ، المذهب بالمعجم ٧١/٨ ، ٧٧ ، ٧٣  
- ٧٥ ، وقيل ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٦ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٣٩ ، ١٥٤٠ ، ١٥٤١ ، ١٥٤٢ ، ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٩ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥١ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ ، ١٥٦٥ ، ١٥٦٦ ، ١٥٦٧ ، ١٥٦٨ ، ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ ، ١٥٧١ ، ١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٣ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٠٠ ، ١٦٠١ ، ١٦٠٢ ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٦ ، ١٦٠٧ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ ، ١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤ ، ١٦١٥ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٥ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٧ ، ١٦٢٨ ، ١٦٢٩ ، ١٦٣٠ ، ١٦٣١ ، ١٦٣٢ ، ١٦٣٣ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، ١٦٣٨ ، ١٦٣٩ ، ١٦٤٠ ، ١٦٤١ ، ١٦٤٢ ، ١٦٤٣ ، ١٦٤٤ ، ١٦٤٥ ، ١٦٤٦ ، ١٦٤٧ ، ١٦٤٨ ، ١٦٤٩ ، ١٦٥٠ ، ١٦

حكم الكل ، فلو سعي أقل من أربعة  
أشواط فعليه دم عند الخنقة ، لأنه لم يؤد  
واجب ، أب عند الجمهور فيجب عليه  
سعي لأداءه ، يخص ولو كان خطوة ،  
ولا يسهل من إجماعه إلا ذلك

ويحصل الزكز بكونه السعي بين الصداق  
والمرور في الأشواط المقررة ، سواء كان  
يفعل معه أو يفعل غيره ، ولا يشترط الزكز  
صحيحاً ، بل يكفي أن يلمس عليه فيها ،  
وكذا عصي حاصر دابته إذا كان راكباً ، وهذا  
هو الأصح ، أو يلمس عقبيه في الأبدان  
بالصداق وأصابع رجله بالمرور ، وفي الرجوع  
عكسه ، وهذا هو الأصح

لكن صورته زنياً كان يتصور في العهد  
الأول ، حيث يوجد كل من الصداق والمرور  
مرتفعاً عن الأرض ، وأب في هذا الزمان  
فلكونه قد دس كثير من إجماعهم لا يمكن  
حصول ما ذكر فيها ، فيكفي المرور فوق  
أوتانها<sup>٢١</sup>

ثم يشرع في الشوط الثاني فيوجه من المروة  
إلى الصفا ، حتى إذا حاذى العمودين  
الأخضرين شئت وأسرع كثير حتى يصل إلى  
العمودين الثالثين ، ثم يمضي للثاني اعتدالاً ،  
من أن يصل إلى الصفا يرمى عليها ، ويسهل  
الكعبة ، ويوجد الله ويكره ، ويظهر في فعل  
أولاً ، وهذا شوط ثان ، ثم يعود إلى المروة  
وهكذا حتى يعد سبعة أشواط ينتهي حرماً  
عند المروة

فإن كان معصر حفظ أو تمتعاً بالمعزة إلى  
الحج ، فقد مضى عمرته وحقق لو يقصر ،  
ويحصل التحلل الكاس ، وإن كان معزراً  
للحج لو قارناً فلا يحلق ولا يقصر ، بل يظل  
حرماً ، حتى يتحلل بأعمال يوم الحصر  
(ر: إجماع ف. ١٢٣ - ١٢٦ و حج  
٨٢ ف)

ركن السعي .

٧ . ذهب الجمهور إلى ، فسعي ركن في  
الحج أو العمرة ، قالوا إن القدر الذي  
لا يتخطى السعي بطوئه ، سبعة أشواط  
ينطلقها من الصفا والمروة ، تفعل النسك  
ولإجماع الأمة سلف فحلفوا على السعي  
كذلك

وقال الحنفية : يكفي لإسقاط الواجب  
أربعة أشواط ، لأنها أكثر السعي ، وبلا أكثر

(١) انظر في الزمان السعي مع أربعين خطوة أصله  
المسقط من ١٦٧ - ١٦٥ و ١٦٥ - ١٦٠ مرقبان الأول  
والثاني . وذا من المستقيم ١٢٥/٢ ، شرح برهانه  
١٢٦/٢ - ١٢٦ ، وصفي المحتاج ٣٩٢/١ والفي  
٢٨٧ - ٢٨٦/٢ والفي ١٩٦/٢

شيشاء، أو كان يعتقد عدم وجوبه لحمله، فانه يبيد الطوائف ويترى فرجة أو وجوه إلى كان واجب ثم يبيد السمي<sup>(١)</sup> ما دام يمسكه، أما إذا صاهر إلى والده فعليه دم<sup>(٢)</sup>.

ثم هذا، فرض عند الجميع ، وهو الظاهر  
لي تحقق مذنب الحنفية في الأشواط الأربعة  
التي هي ركن الطواف الواجب عندهم<sup>(١)</sup>.

### شروط التسمية :

ولمذهب الشافعية والحنابلة أنه يشترط أن يكون السعي بعد طواف ركن أو غنم ، ولا يحل الفصل بينهما ، لكن بحيث لا يخل بين طواف القدوم والسعي الوقوف بمروة ، فإن تحلل بينهما الوقوف بمروة لم يجزه السعي إلا بعد طواف الإفاضة .

٨- أ- أن يكون الممي بعد طواف  
صحيح ، وأمر غلّا عد الحصة ، وكذا  
بالكفة . وسما تلك تزييا للممي

دليل الجميع فعله ۛ ، فإنه قد اسمى  
بعد الطوائف ، ورد عنه ۛ أنه قال :  
فإنتم لنا سلككم ،<sup>(١٧)</sup> ورجاع  
المسلمين .

لكن الملكية مصلو، بين الشرط والواجب  
في سيق الطواف السعي ، فقالوا : يشترط  
سبع الطواف أى طواف ولو غفلا ، بصحة  
السعي ، لكن يجب في هذا السبع أن يكون  
الطواف فرضا (ومثله الواجب) ونرى لرغبة  
أو اعتقادا وطواف القديم واجب عندهم  
فيصح تقديم السعي على الوقوف بعد طواف  
القديم .

در روی من عطاء عدم اشتراط تقدم  
الطرفان ولي روية عن أحمد لموسى  
فيما الطرفان ناسيا لمزله <sup>٢٥</sup>.

فلو سعي بعد طواف نفل ثلاثي، عليه عند الحاجة

أما عند المالكية فلو كان الطوبى علواً أو  
سوى منه ، أو أطلق الطوبى في شخص

[٩٢] الفهرست الکتابی و مجلدی: ٢٤١/٢ - ٢٤٢ - ٢٤٣

(٢) المطلب ٨١/٣ من الفقرة الأولى من المادتين ٨١ و٨٢ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٤

AN - 22

(۴) سہولت : اقامتوں کی فراہمی

أمره مستم (٩٤٣/٦ - د. طه) من: عبد الله بن عبد الله

(١٢) كتاب الفناء ٢/٢٠٢

[illegible]





خطوة واحدة ، وبطن محميا في حيز النساء حتى يرجع ويسمي مهي بعد حركته ، وذلك لقولهم بركبة السمي (١) مصطوح حج ف ٥٦ و ١٢٥) . ولا شيء عليه وتأخير السمي مهي طلق الأمد . ويرجع بإحرامه السمي ، دون حاجته لإحرام جديد (٢)

وقال الحنفية : إذا تأخر السمي من وقته الأصلي - وهو إتمام النحر بعد طواف الزيارة - فإن كان لم يرجع إلى أهله فإنه سمي ولا شيء عليه ، لأنه لم يأت بها وجب عليه ، ولا يلزمه بالتأخير شيء ، لأنه فعله في وقته الأصلي وهو ما بعد طواف الزيارة . ولا يصره إذا كان قد جامع ، ولو فرغ التحلل الأكبر عبد الحنفية بطواف الزيارة . إذ السمي ليس بركن حتى يسح التحلل ، وإذا صار حلالا بالطواف فلا فرق بين أن يسمي قبل الجماع أو بعده ، غير أنه لو كان مكة يسمي ولا شيء عليه ما قضا . وإن كان رجعا من مكة فسميه دم تركه السمي عبر عذر . وإن أراد أن يعود إلى مكة فإنه يعود بإحرام جديد ، لأن إحرامه الأول قد انقطع بطواف الزيارة ، وتخرج التحلل الأكبر . فيحتاج إلى تجديد الإحرام ، وإذا عاد ويسمي يحفظ عنه الأمد لأنه تدارك الترك

قدوم ، لأنها يجرى حال بالحج من مكة ، فلا يقدمه سمي عند الجمهور ، إلا عند المالكية فيمكن لها أن يطوقا معلا وسعي بعده ويلزمهم دم .

أما عبد الحميد فيمكن لها أن يفعل ذلك ولا شيء عليها

تكرر السمي للفقارن .

١٦ - الضار عند احتضنه بطواف التوقير ويسمي سبعين . فإذا بطواف العمرة ثم سعيها ، ثم بطواف للفرد ويسمي لتخرج إن زاد تليد سمي الخرج عنهم .

لها عند الجمهور حكمه كاللرد . لأنه يطوف طوافا واحدا ، ويسمي صعب واحدا . يجرى حال حبسه وعمرته . واستدلوا بضع السمي ﷺ والصحابة الذين كانوا يقرضون معه في حجته حيث إنهم سعيوا واحدا (١)

حكم تأخر السمي عن طواف الزيارة

١٣ - ذهب الجمهور إلى أنه لا يتحلل لحرج من إحرامه إلا بالعودة للسعي ولو مضي

(١) حديث سمي النبي ﷺ وصاحبه سعي واحد

ودنس حديث جمهور من عبد الله أحرمه مسلم

(٢) ٨٨٨/٢ - ص ١٥١

(١) حل الفصل السابق في البراءة بطواف الزيارة مصطوح حج باب ١٢٥ ، ص ١٦٥

السعي واك ليس بمكروه لكنه خلاف  
الأفضل .

ولو سعى به غيره محمولاً جاز ، لكن  
الأولى سعيه بنفسه إذ لم يكن صيماً صعباً  
أبه عذر كمرص ويحو<sup>(١)</sup>

١٥ - ب - إكمال الأشواط الثلاثة الأخيرة عند  
الجمعة ، لأن الأقل من السبعة واجب عند  
الجمعة ، فلو ترك الأقل وهو ثلاثة أشواط في  
دون ذلك صح سعيه وعليه صدقة لكن شوط  
عندهم أما الجمهور فكن هذه الأشواط  
السبعة ركن عندهم لا يجزئ أن تنقص ولو  
بخطوة<sup>(٢)</sup> .

من السعي ويستحبته :

١٦ - أ - للزلافة بين الطواف والسعي .  
فلو حصل بينهما بفواصل طويلة فضر عذر  
فقد أساء ويسن له الإعداد ، ولو لم يعد  
لا شيء عليه اتفاقاً

ويجوز إقفاء على ذلك الاعتبار متأخر  
الطواف الركن من الوقوف فإنه يجوز تأخير

قال محمد بن الحسن : لزم لصح إلى  
من الرجوع ، لأن فيه منفعة الفرض ،  
وتقصان بين بقا حش<sup>(٣)</sup> .

وهذا المذكور عن الجمعة ينطبق على  
القول بالجوب عند الحدايلة

واجبات السعي :

١٤ - أ - شيء بنفسه ليلزم عليه هذه عند  
المالكية وجمعة ، وعند الشافعية والحدايلة  
هروسة

فلو سعى ركبا أو محمولاً أو زحدا بعير  
عذر صح سعيه باتفاقهم جميعاً ، لكن عليه  
أنهم عند الحنابلة والمالكية : تركه الشيء في  
السعي يعبر عذراً وهو واجب عندهم ، أو  
إعانة السعي

ولا يلزم شيء عند الشافعية والحدايلة ولو  
شيء بعير هنو ، لأن الشيء في السعي سنة  
عندهم

بل صرح الشافعية بأن الاتصال لا يركب  
في سعيه إلا بعذر كما سبق في الطواف ، لأن  
الشيء أشبه بالأنواع مع واتفقوا على أن

١ المصنف ٨١/٨

(٢) البيهقي ١٣٤١ وثلثت النسخ من ١٣٠ وشرح  
الرملة ١٧٢٦ وفي نسخة ٤٩٥/٦ والله  
٢٩٩/٥

(٣) يبلغ مصنف ١٣٥/٢ .

١٩ - هـ - يستحب أن يسعى على طهارة من حدث الأصغر والأكبر والنجاسة ، ولو علق صبي صبيبه لهي الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لما حاصت : « اعلمي كفاً بعمل الحجاج ، غير أن لا تطوي بذيئ حتى تطهري » متفق عليه <sup>(١)</sup> وهو يدل دلالة صريحة عن جواز السبي بغير طهارة

٢٠ - هـ - أن يصعد عن الصف وأثره كلها بلغها في سببه بحيث يقتل الكمية ، ويقتل القوي في المجمع بقله ثلثة وهذا الصعد مستحب عند الشافعية والمالكية وعصره من الرجال دون النساء

٢١ - و - بدعة :

عند صعود الصفا والرفرة إلى السبي بينهما ، وجعله الخفية من المستحبات على تفصيل سيأتي

٢٢ - و - السبي الشديد بين الميادين الأنضريين وهم المسلمون والأحرار اللذان لم يجدوا للمسي الآن ، وهو سنة في

هذه سببين كثيرة ولا تحرق له ما دام حيا بلا خلاف فيه عند الحنفية . ور طواف ل ٩ وحج ل ١٤٠ - ١٤٢ .

وطحطه به أنه أداء في ربه الأصلي ، وهو ما بعد طواف الإفاضة .

١٧ - ب - نية : هي سنة في السبي عند الجمهور ، والراجح عند الحنفية ، وقين عند الحنفية إن مستحبة . خلاف لمخالفة الفسطين بالشرطها . قال علي القاري : « ولعلهم أدبروا فيه السبي في ضمن التزام الإحرام بجميع أعمال الحرم به »

ولو عثر من الصف إلى الفرة هارباً أو مائماً أو متلها أو لم يدر أنه سبي جاز سبه وهذه توسعة عظيمة : كعدم شرط بية الشوك بركة <sup>(٢)</sup>

١٨ - ج - أن يسلم الحاجر الأسود بعد ركعتي الطواف قبل الذهاب إلى السبي . إن يصر أنه لاستلام الحجر ، ولا أشار إليه ، ليكون الاستلام بمثابة رسالة بين الطواف والسبي . <sup>(٣)</sup>

(١) حديث : اعلمي كفاً بعمل الحجاج - هي أن "حرج الميادين" (فتح ٤/٢ - ٥٠٤ - ط السني) وسلم (٢٢/٢ - ٥٢٣ - ط الحلبي) وفتح للميادين

(١١) لسانك المقطع ص ٢٦١

(٢١) المصروع ٢٦/٨

طال جلوسه وصار ككثلك ناد كثر التصرف  
ابتدأ السعي من جديد

(٢) لا يبيع له أه يبيع أو بشرى أو ينف  
مع أحد ومعدنه ، فإن فعل ركض حصيد لم  
يضر وإن كان مكروها ، وإن كثر لمبدأ  
السعي من جديد

(٣) إن أصابه حزن ترمياً ربي على ما سبق  
وم يعد

(٤) إن أقيمت عليه الصلاة فنادى إلا أن  
يذهب وقت الصلاة فابص ، ثم يفي على ما  
مضى له

ركل ذلك لا يضر أحد الجمهور قل  
أو كثر ،<sup>(١)</sup> لكنه يكره ، ويستحب من  
الكرامة أن ينقطع السعي لإقامه الصلاة  
الكتوبة بالجمعة ، ولصلاة الحائض ، كما في  
الطواف ، بل هو مما أولى .

٢٤ - ط - ذهب الشافعية إلى سنة  
الانقطاع في السعي قبل عي طواف

٢٥ - ي - استحباب الحنيفة إذا خرج من  
السعي أن يدخل فمسجد فوضي وكعبين ،

الأنواط اسمه ، ويسحب أن يكون فرق  
الزمل ودون العتو والسنة أن يمشي فيها  
سوى ذلك ، فقد كان عليه السلام يسعي بغير  
المسبل إذا طاف بين الصفا والمروة ،  
مضى عليه<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية - يسحب في الدعاء  
من الصفا إلى المروة فقط ، ولا يس في  
الإياب

وصية السعي الشديد هذه تخلص  
بالرجال دون النساء ، لأن مس حامن على  
الشره خاصة في حقه شيء فقط

٢٣ - ح - الموالاة بين أنواط السعي  
رسيها مذهب الجمهور ، خلافاً للمالكية  
والحنابلة في معتد ، فقد جعلوا الموالاة بين  
أنواط السعي شرطاً لصحة السعي  
وجنه عن ذلك فصل المالكية فقالوا :<sup>(٣)</sup>

(٦) إن جنس في محبه وكناش شيء غيرها  
أجزأه ، وإن كان لا ينهي له ذلك ، وإن

(١) حيث كان عليه السلام يسعي على السبل إذا طاف

أمره الشريف أجمع ٢/٣ ط الشافعي

وسنة ٩٦٠ ط الطي ، من حديث أبي هريرة

(٢) خرج رساله وحشية السعي ١٧٦-١٧٢ كشحه

كتاب ١٨٧، ٢

(٣) حتى قال النووي : وإن كان لم يجرى سنة أو كثر ، حد  
من المذهب به قطع الجمهور المذهب ٨٥-٨٦-٨٢

شيء منها على وجه يشغله عن الحضور ،  
ويدفعه عن الذكر والدعاء ، أو يمنعه عن  
المواظبة

٢٨ - ب - تأشير السعي عن وقت اختيار  
تأخيراً كثيراً من غير حق ، بإيمانه كثيراً من  
الطواف <sup>(١٥)</sup>

ورويت جلد من الأدعية والأذكار المأثورة  
في السعي عن التنسي ﷺ وعن بعض  
الصحابة منها ما يلي -

٢٩ - أ - عند التوجه إلى الصفا للسعي  
يلعب من أي باب يهيم له ، ويقرأ هذه  
الآية ﴿ إلى الصفا والمروة ﴾ من شعائر الله ﷻ  
وكذلك عندما يبلغ المروة آخر كل شوط  
لفعل السعي ﷺ ذلك <sup>(١٦)</sup>

٣٠ - ب - إذا صعد على الصفا وقف عليه  
يحيث يرى الكعبة المعظمة ، وكذلك إذا  
صعد على المروة توجه إلى القبة وذكر دعاءكم  
فعل السعي ﷺ وليس أن يطيل القيام ،  
ويقول كما ورد في صحيح مسلم عن جابر  
« ما سئل النبي ﷺ موحد الله وكبره » وقال :  
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له

يكون ختم السعي كختم الطواف ، كما  
ثبت أن مبداء بالاستلام كعبته <sup>(١٧)</sup>

وبلغ صاحب المولى في هاتين الركعتين كان  
المحرمي « حسن زيادة طاعة » وقاد  
ابن الصلاح : « يسمى أن يكره ذلك لأنه  
ابتدأ شعائر » قال النووي <sup>(١٨)</sup> « وهذا  
الذي قال ابن الصلاح أظهر والله  
أعلم » <sup>(١٩)</sup>

### صالحات السعي

٢٦ - يباح في السعي ما يباح في الطواف ،  
بل هو أولى ، ومن ذلك :

أ - الكلام المباح الذي لا يشغله

ب - الأكل والشرب

ج - الخروج منه لأداء مكتوبه ، أو صلاة  
جبار ، عن خلاف للمأثورة <sup>(٢٠)</sup>

### مكروهات السعي

٢٧ - أ - البيع والشراء والمخاطبة ، إذا كان

(١) مع الدرر ١٥٦/٢ - ١٥٧ ، مع الدرر ٢٥٤/٢

(٢) المجموع ٨٤/٨ - ٨٥

(٣) انظر من السعي في مسالك القضاة ص ١٢٠ - ١٢١

وتنقح الرسالة ونبأه السوي ١٧١/١ - ١٧٢

والمجموع ٨٥ - ٨٦/٨ ومع المحتاج ١٩٦/١ - ١٩٥

والفتاوى ٣٩١/٣ - ٣٩٨

(٤) الثالث المصنف ص ١٦٦

(٥) المسلك المصنف ص ١٢٦ - ١٢١

(٦) حديث قواته في الصفا والمروة من شعائر الله ﷻ عند الصفا

أخرجه مسلم ٨٨٦/٢ ط الحنفى ١ من حديث جابر

من حديث جابر من حديث جابر ١٥٨

٣٢- هذا المبروط من النصف ورد هذا الدعاء : « اللهم أحيي على سنة بيك ، وودي عن علمه ، وأخلص من مصلات أمتي برحمتك يا أرحم الراحمين » (١) .

٤٣. هـ - عبد الحمي الشديد بي الليلين  
الأخضرين : « رب اعقر وارحم ، إنه لم  
يأمر الإكراه »<sup>(١٧)</sup>

٣٤- و- شد. لاقترب من الروء بعداً  
 فإن نقصاً وانزاعاً من شعائر الله ثم  
 يرمى من الروء نصف مثل الصنة ويأثم  
 من الذكر والعدة كما عند النصارى ، وكذلك  
 عدداً يحيط من الروء يدعو بها سبق عند  
 الحبوط من الصف ، لأن السبق <sup>٣٥</sup> فعل على  
 الروء كما فعل على النصارى <sup>٣٦</sup> كما سبق في  
 الحديث

وم يشب في الحسب شيء من الأدعية

انقلت ، ولله الحمد وهو على كل شيء قدير ،  
لا إله إلا الله وحده ، الآخر وعده ، ومصر  
عبد ، وهزم الأحزاب وحده ثم دعائين  
ذلك ، فله مثل هذا ثلاث مرات حتى  
تسبى لوجه فضل على دروة كما فعل على  
الصلب (١)

٤٦ - ج - ورد من الدعاء على الصفا  
 اللهم إني أدعوك أستجب لكم ،  
 وإنك لا تخلف الميعاد ، وإني أسألك كما  
 هديتي للإسلام ألا تتروء مني حرم شرفي  
 وأنا مسلم .

والمهم اغضمتا بديك وطوعتك ،  
وطوعية رسولك ، وحبنا عذوتك اللهم  
اجعلنا نحبك ونحب ملائكتك وأنبيائك  
ورسلك ، ونحب عندك الصالحين اللهم  
سربا ليسرى وحبنا لعسرك ، واهم لنا في  
الأخرى والأولى ، واجعلنا من أئمة  
الخير .

٩٥٢ بـ مخطوطات [ ٦ ]

وَسَاحِرٌ وَسَّاحِرٌ وَقَدْ خَشِيَ اللَّهََ لَمِ يَعْلَمِ الْقَوْمُ بُرْهَانَ رَبِّهِمْ وَلَقَدْ رَاسَوْا بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَالْغُلَامَ إِذَا تَوَلَّى سَآءَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا لَمِ يَعْلَمُوا الْقَوْلَ الَّذِي دَعَىٰ سَدْرُكَ إِلَىٰ أَنْ يُصَلِّيَ ۖ أَتَدْعُونَ خَلْقَ سَوَاءٍ فَيَكُونُوا أَعْدَاؤُكُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

[illegible]

٩٦ ذكر ربك يا ذا الجلال والإكرام

[illegible]

(۴) حدیث: «مَنْ أَسَىٰ لِمَا كَانَ عَلَىٰ عَمَلٍ» (کتابا عمل)

— ۴۹ —

[٩] سديد بنه مذکور عهد الصفا دارا

امروزه مسلم ۶۱/۲۵۵۸ - ۶۲ اخلاقی ۲ ص ۵۵۵ حدیث ۱۰۰  
در حدیث ۱۰۰

(٢) حديث ذكر اليوم إتش حب اهورى تسجب حب  
أحرى حلق لى لىحا (١٩٧٢: ٢٧٢) - ط الحلى و  
مؤلفا حل ر حمر

۱۰۴۸

۱۰۴۹

۱۰۵۰

۱۰۵۱

۱۰۵۲

۱۰۵۳

۱۰۵۴

۱۰۵۵

۱۰۵۶

۱۰۵۷

۱۰۵۸

۱۰۵۹

۱۰۶۰

۱۰۶۱

۱۰۶۲

۱۰۶۳

۱۰۶۴

۱۰۶۵

۱۰۶۶

۱۰۶۷

۱۰۶۸

۱۰۶۹

۱۰۷۰

۱۰۷۱

۱۰۷۲

۱۰۷۳

۱۰۷۴

۱۰۷۵

۱۰۷۶

۱۰۷۷

۱۰۷۸

۱۰۷۹

۱۰۸۰

۱۰۸۱

۱۰۸۲

۱۰۸۳

۱۰۸۴

۱۰۸۵

۱۰۸۶

۱۰۸۷

۱۰۸۸

۱۰۸۹

۱۰۹۰

۱۰۹۱

۱۰۹۲

۱۰۹۳

۱۰۹۴

۱۰۹۵

۱۰۹۶

۱۰۹۷

۱۰۹۸

۱۰۹۹

۱۱۰۰

۱۱۰۱

۱۱۰۲

۱۱۰۳

۱۱۰۴

۱۱۰۵

۱۱۰۶

۱۱۰۷

۱۱۰۸

۱۱۰۹

۱۱۱۰

۱۱۱۱

۱۱۱۲

۱۱۱۳

۱۱۱۴

۱۱۱۵

۱۱۱۶

۱۱۱۷

۱۱۱۸

۱۱۱۹

۱۱۲۰

۱۱۲۱

۱۱۲۲

۱۱۲۳

۱۱۲۴

۱۱۲۵

۱۱۲۶

۱۱۲۷

۱۱۲۸

۱۱۲۹

۱۱۳۰

۱۱۳۱

۱۱۳۲

۱۱۳۳

۱۱۳۴

۱۱۳۵

۱۱۳۶

۱۱۳۷

۱۱۳۸

۱۱۳۹

۱۱۴۰

۱۱۴۱

۱۱۴۲

۱۱۴۳

۱۱۴۴

۱۱۴۵

۱۱۴۶

۱۱۴۷

۱۱۴۸

۱۱۴۹

۱۱۵۰

۱۱۵۱

۱۱۵۲

۱۱۵۳

۱۱۵۴

۱۱۵۵

۱۱۵۶

۱۱۵۷

۱۱۵۸

۱۱۵۹

۱۱۶۰

۱۱۶۱

۱۱۶۲

۱۱۶۳

۱۱۶۴

۱۱۶۵

۱۱۶۶

۱۱۶۷

۱۱۶۸

۱۱۶۹

۱۱۷۰

۱۱۷۱

۱۱۷۲

۱۱۷۳

۱۱۷۴

۱۱۷۵

۱۱۷۶

۱۱۷۷

۱۱۷۸

۱۱۷۹

۱۱۸۰

۱۱۸۱

۱۱۸۲

۱۱۸۳

۱۱۸۴

۱۱۸۵

۱۱۸۶

۱۱۸۷

۱۱۸۸

۱۱۸۹

۱۱۹۰

۱۱۹۱

۱۱۹۲

۱۱۹۳

۱۱۹۴

۱۱۹۵

۱۱۹۶

۱۱۹۷

۱۱۹۸

۱۱۹۹

۱۲۰۰

۱۲۰۱

۱۲۰۲

۱۲۰۳

۱۲۰۴

۱۲۰۵

۱۲۰۶

۱۲۰۷

۱۲۰۸

۱۲۰۹

۱۲۱۰

۱۲۱۱

۱۲۱۲

۱۲۱۳

۱۲۱۴

۱۲۱۵

۱۲۱۶

۱۲۱۷

۱۲۱۸

۱۲۱۹

۱۲۲۰

۱۲۲۱

۱۲۲۲

۱۲۲۳

۱۲۲۴

۱۲۲۵

۱۲۲۶

۱۲۲۷

۱۲۲۸

۱۲۲۹

۱۲۳۰

۱۲۳۱

۱۲۳۲

۱۲۳۳

۱۲۳۴

۱۲۳۵

۱۲۳۶

۱۲۳۷

۱۲۳۸

۱۲۳۹

۱۲۴۰

۱۲۴۱

۱۲۴۲

۱۲۴۳

۱۲۴۴

۱۲۴۵

۱۲۴۶

۱۲۴۷

۱۲۴۸

۱۲۴۹

۱۲۵۰

۱۲۵۱

۱۲۵۲

۱۲۵۳

۱۲۵۴

۱۲۵۵

۱۲۵۶

۱۲۵۷

۱۲۵۸

۱۲۵۹

۱۲۶۰

۱۲۶۱

۱۲۶۲

۱۲۶۳

۱۲۶۴

۱۲۶۵

۱۲۶۶

۱۲۶۷

۱۲۶۸

۱۲۶۹

۱۲۷۰

۱۲۷۱

۱۲۷۲

۱۲۷۳

۱۲۷۴

۱۲۷۵

۱۲۷۶

۱۲۷۷

۱۲۷۸

۱۲۷۹

۱۲۸۰

۱۲۸۱

۱۲۸۲

۱۲۸۳

۱۲۸۴

۱۲۸۵

۱۲۸۶

۱۲۸۷

۱۲۸۸

۱۲۸۹

۱۲۹۰

۱۲۹۱

۱۲۹۲

۱۲۹۳

۱۲۹۴

۱۲۹۵

۱۲۹۶

۱۲۹۷

۱۲۹۸

۱۲۹۹

۱۳۰۰

۱۳۰۱

۱۳۰۲

۱۳۰۳

۱۳۰۴

۱۳۰۵

۱۳۰۶

۱۳۰۷

۱۳۰۸

۱۳۰۹

۱۳۱۰

۱۳۱۱

۱۳۱۲

۱۳۱۳

۱۳۱۴

۱۳۱۵

۱۳۱۶

۱۳۱۷

۱۳۱۸

۱۳۱۹

۱۳۲۰

۱۳۲۱

۱۳۲۲

۱۳۲۳

۱۳۲۴

۱۳۲۵

۱۳۲۶

۱۳۲۷

۱۳۲۸

۱۳۲۹

۱۳۳۰

۱۳۳۱

۱۳۳۲

۱۳۳۳

۱۳۳۴

۱۳۳۵

۱۳۳۶

۱۳۳۷

۱۳۳۸

۱۳۳۹

۱۳۴۰

۱۳۴۱

۱۳۴۲

۱۳۴۳

۱۳۴۴

۱۳۴۵

۱۳۴۶

۱۳۴۷

۱۳۴۸

۱۳۴۹

۱۳۵۰

۱۳۵۱

۱۳۵۲

۱۳۵۳

۱۳۵۴

۱۳۵۵

۱۳۵۶

۱۳۵۷

۱۳۵۸

۱۳۵۹

۱۳۶۰

۱۳۶۱

۱۳۶۲

طريقه اعداد

والذكر يورج على أنشواط السعي ويخص كل شوط بدعاء ، إنما يورج للصياح عليه دعوة من الملائكة في السعي ومن غيره إرشادنا بنس ، وسهلا عليهم لإحصاء أنشواط السعي وهو سهو بعد تحليد عند المالكية . وجعل ختمه الدعاة في السعي من استجابات .

## سَفْتَجَة

التمريض

١ - السَفْتَجَة بضم السين وتحتها ، وتفتح الشاء فارسي معرب قال في الخماروس السَفْتَجَة كَفَرَطَقِي ، أو يهني شخص مالا لأخر ، ولا آخر مالا في بلد لبعض عيونه إيه سَم هيسميد لمن الطريق <sup>(١)</sup>

ويجهد في الذكر والدعاء ، بأنواع الأدكار والأدعية في السعي كله ، فإن ذلك مقصود عظيم ، لقوله ﷺ : إنما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لإقامة ذكر الله . <sup>(٢)</sup>

والسَفْتَجَة اصطلاح كما قال من عاصرين ، وقيل بسقوط حصر الطريق وفي التفسير في - هي الكتاب الذي يرميه المتفرص لوكيله بيند يذبح لمفسر عظيم ما يحله منه ، هذه وهي المسألة باب الوضوء <sup>(٣)</sup>



(١) الخماروس في الفصح ، كتاب عرب هم للمصنف تسمية وتعريف طبع في القديلة ، نحو عماد من ذكر بلفظ به دعوة من يبلغ معبر في تاريخ معبر لإذن صحر مالت : إذن الدفن حب أو إقدي المدة من تمحور

(٢) حاشية ابن عابد من قسطنطينية سنة ١٢٩٥ هـ ، (٣) حاشية ابن عابد من قسطنطينية سنة ١٢٩٥ هـ ،

(١) حديث ، إنما جعل رمي الجمار : رمي من الصفا والمروة لإقامة ذكر الله ، تفسيره الترمذي ٣٣٧/٢ هو الحديث من حديث حاكم ، وفي إسناده زاد من كلامه ، وذكر الحديث هذا طريقه من حديثه ، كما في ميزان الاعتدال (٣) ٨٠٠ (٤) ط الخس

وكرهه سلع العرب وهي حلال على كسطين  
قال شافعي المقدسي لأنه حين صنفه عبه  
أو من مكس به <sup>١٧</sup>.

### الحكم الإجمالي

٢ - القرض من أقرب السبب إليه ، وهو  
من باب العروق ، شرح فتاوى بين الناس  
ولعديج كره لأحتاجين في بيعته القرض  
بمستقر احتاج ، وهو لا يظن من وره  
دست سوى الثواب من الله سبحانه وتعالى ،  
فله طلب القرض من وره إنقرضه بعد  
خامسه من مستقر فقد خرج بذلك عن  
موصوع القرض لأنه عند إرفاق وقرنه ،  
وسدث عره . كان يحل بعد للمصر  
وحده إذا شرط ذلك في عقد القرض ، كان  
يشترط القرض رباة على أقرضه أو وجود  
مه لأن ذلك من باب قره ، ومن القواعد  
معروفة : أنه كل قرض جر منفعة مكره  
حرم ، وفي ذلك عن ابن بكس وابن  
عباس وابن مسعود - رضي الله تعالى عنهم  
وراه ابن أبي شبة في مصنفه عن القصبه  
واسلفه . ان حلفه حاد الأخر من

هل السمعة قرص أو حوالة ؟

٢ - السمعة تشبه حوالة باعتبار أن  
القرض يحل المقرض إلى شخص ثالث  
فكانه بدل دين المقرض من دعه في دعه  
احتاج عبه ، والحوالة لا يخرج عن كونه دين  
الحين من دعه إلى دعه

لكن جمهور الفقهاء الملكية وشافعية  
ومالكية وبعض الحنفية - اعتبروها من باب  
القرض ، لأن الكلام في القرض الذي يجر  
منفعة هل هو جائز أو غير جائز ، أما حوالة  
لهي في دين ثبت في ائمة فعلا

وقد ذكرها بعض فقهاء الحنيفة  
كالحصيني والمزني في حر باب عرقه  
مع ذكره في باب القرض أيضا

وقال ابن مرام والباري أورد الفوري  
هذه المسألة في لأب معاملة في الديون  
كالكمالة وحوالة ، وقال النكولاني هي في  
معي الحوالة لأنه أجال الخطر الترفع على  
المقرض وهذا في كاله خصمكي قال  
استجه إعراف المقرض خطر القرض ،  
فكانه أجال الخطر متوقع على المقرض  
ممكن في معي حوالة - قال ابن عابدين وإن  
نظم ذكره لابن النصب

١ - حديد ١ - ٦٧٠ - ٦٥٠ - ٦٦٠ - وقع الكفر  
لأن القرض وبسته حلال بظاهر الكتاب للكره  
٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠



المستأج بالذئابة والذئابة ولم يجرها ،  
وأجلوا ذلك طائفة من أصحابه وجماعة من  
أهل العلم ، وقد روى عن مالك أيضا أنه  
لا يئس بذلك ، والأشهر عنه كراهته لما  
استعمله الناس من أمر المستأج

وفي رواية عن أحمد جوازها لكونها مصلحة  
لها جميعا ، وقال عطية كان ابن الزبير يأخذ  
من قوم مكة دراهم ثم يكتب لهم ما إلى  
مصعب بن الزبير بالعراق فيأخذونها منه  
مستل عن ذلك ابن عباس - رضي الله عنهما  
- فلم ير به بأس ، وعن لم ير به بأس ، ابن  
سيرين والخصي ، روى كله سمع  
ابن منصور

وذكر القاضي من الحديث أن يوصي  
فرض مال النسيم في بلد أخرى ليربح خضر  
لطريق ، والمصحيح بطور ، لأنه مصلحة  
لها من غير ضرر بواحد منها

والشرع لا يرد بحريم المصالح التي لا مفسدة  
فيها من بمشروعيتها ، ولأن حد ليس  
مستصحب عن تحريمه ولا في معنى المنصوص  
لوجوبه بقا على الإباحة ، غير أن المالكية  
استثنوا ما إذا عم الخوف جميع طرق المحل  
التي يذهب للقرص منها إليه ، فإذا كان  
الخوف على النفس أو المال غالب لم يخط

جميعا عن عطاء قال : كانوا يكرهون كل  
قرص جر مظنة .

ومن الصور التي قد تجنب بها المنصوص  
ما يسمى بالفتحة ومروء ، أن يفرض  
شخص غيره تديرا أو غير الجور - في بلد  
ويطلب من المستقر أن يكتب له كتابا  
يستول بموجبه بدن القرص في بلد آخر من  
شريك المقرض أو وكيله .

والنفع المتوقع هنا هو أن يستفيد المقرص  
دفع خطر الطريق ، إذ قد يخشى لو سافر  
بأمواله أن يستحو عليه المنصوص ويضاع  
الطريق مسجلا إلى هذه الحيلة يستند من وراء  
هذا القرص دفع خطر الخوف في الطريق .

واحكم في ذلك يختلف ، لأنه إما أن  
يكون الكتاب الذي يكتبه المستقر لوكيله  
( وهو السنتجة ) مشروطا في عقد القرص أو  
غير مشروط .

فإن كان ذلك مشروطا في عقد القرص  
فهو حرام والعقد باطل ، لأنه فرض جر معا  
بينه وبينه ، لأن النعمة فصل لا يملكه  
عوض ، وهذا عند جمهور الفقهاء ( لحية  
والشاعية وبعض فقهاء المالكية وروية عن  
أحمد ) وذكر ابن عبد البر أن مالك كره العمل

الطريق فلا حرية في العمل بالمعجزة بل  
يحدث ذلك تحديدًا لمصلحة حفظ النفس  
والمال من مفسد سلب جرمهم كي أنه يجوز  
ذلك عندما يد كان فيه منع للمفترض أو  
كان المنصف هو يدى طلب ذلك

## سفر

التعريف :

١ . السَّعْرَةُ قطع اسافة الحديد يقال  
دس إذا خرج للأرحام

قال الفيومي وقال بعض النحويين نقل  
السعر يوم

والجمع أسعاره ورجل مسامر ، وهم  
سُفَر وأسعار وسُفَار ، وصل للمادة انكشف  
يسمى السمر سمرًا لأنه يسفر عن وجهه  
سماهين وأحلامهم فيظهر ما كان ساهيًا<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح : السمر هو الخروج حل  
قصص قطع مساحة القصر الشرعية  
مها عوقها<sup>(٢)</sup>

وإن كان المقصود هو السدى كتب  
التشجيع من غير شرط من المفروض بذلك  
جاز ذلك بالتفوق لأنه من حسن القضاء ،  
وقد استدل به سي<sup>(٣)</sup> من رجل نكرا  
نظمت عليه إيل الصدقة ، فأمر أبا يعقوب أن  
يقصر الرجل بكرة ، فرجع إليه أبو يع  
هناك لم أجد عهد إلا حيار وماعيا هـ  
أعطه إياه ، وإن حير الناس أحسبهم  
فضاءه<sup>(٤)</sup>

ورحمهم في ذلك ابن عمر وسعيد بن  
الطيب وأحمد بن الحنفى والشمسي والزهري  
ومكحول وقطادة وسحاق<sup>(٥)</sup>

(١) حديث ، السمر السمر من رجل نكرا  
أخبره مسلم ١٢٠٠/٢ ط الحنفى من سنن  
في حيزه

(٢) ابن ش - ١٧١/٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ونكته فتح  
الغدير ١/ ٢٥٠ - ٢٥١ نشر دوا الفکر بيروت - والذائع  
١٩٥١/٧ ، ومجسدي ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ، وأبو عبد  
والسؤال بمشقة ١٤٧ ، ونكته لابن عبد البر  
١٧٨ - ١٧٩ ، والهدف ٢٦ ، ٣ ، وباب الجنان  
١٢٥١ ، وقصص ١٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ونكته  
مناج ٢٦٧

١ . مقال العرب ، لمصحح كتاب تاريخ القصر بعد (معر)  
٢ . السمر سمر ٢٥٧ ذكر الكشاف لموسى ٢٥٨٥  
الكليات ٢ ٢٧ ، جميع الملام إلى اصطلاحات القصور  
١٢٩٩ مرسد : لأفندي ١٢٩٧

والقائد داب الصفة .

أ - الحضر .

٢ - الحضر هتحنى واخضرة واحاصرة  
حلاف السنية ، وهي اسن والفسرى  
والريف ، سميت بذلك لأن أهلها حصروا  
الأمصار وساكن الغيار إلى ويكون هم بها  
فرار واخضر من الناس ساكنو اخضر ،  
ويحاصر حلاف الدقى واخضر من لا يصلح  
فسمر

ولا يجرح النفس الاصلحاحي عن  
النفس السوى

ب - الإمامه

٣ - من يدعى الإمامه ، تثبت في المكارم ،  
والخلفاء ، وما . وهي ضد "سمر"

الحكم التكليفي

٤ - فتم حتمه السمر من حيث حكمت إلى  
ثلاثة أسماء سمر طاعة كالحج والجهاد ،  
وسمر مرج كالسجده ، وسمر معصية كقطع  
الطريق وحج المرأة بلا محرم

وقال المائكة أسمر حل صبحي سمر  
حلب وسمر هرب سمر اهرب واحد

وإح سمر كسمر والصلح كسمر سمر

(٢) السمر (المراد به) سمر

وهو إراد كاي في سمر يكثر فيه احرام ويقن به  
لخلال فإنه يجب عليه اسمر منه إلى بعد بكثر  
فيه الخلال ، وكذلك يجب اخروب من  
موضع يشاهد فيه المنكر من شرب حر وغير  
ذلك من مائر المحرمات إلى موضع لا يشهد  
فيه ذلك ، وكذلك يجب عليه الحرب من بند  
أو موضع يقن فيه منه إلى موضع بحر فيه  
منه ، لأن المنكر بحر لا يند منه وكذلك  
يجب اخروب من بند لأغل فيه إلى بند فيه  
العلم وكذلك يجب الخروب من بلاد يسمع  
فيه من أصحابه وصوت الله عليهم ،  
ولا يخفى أن ذلك كله حيث يمكن الإنسان  
لتعبير بالإصلاح

وله سمر اسمر وهو عن انفسه .  
ويوافقهم الشاعية راحله عليها - واحد  
سمر حيج العريضة واجهاد إذا نعم  
وسلوب وهو من يتعلق بالصناعة فربه أنه  
سبحه كاسمر لير القوايس أو كسلة الرجل  
أو طلب العلم أو تفكر في الخلق ، وساح  
وهو سمر السجده ، وسوم وهو سمر معصية  
الله تعالى وشي الشاعية فسفر المكره  
بالسدى يسافر وسمره - وسفر الاثنين أحب  
كراهه وذات الحبر أحمد وغيره ذكره السي ١٠  
الوحدة في السمر ، "وهو ١٠" الركب

(١) سمر (المراد به) سمر

نعم السمر ميبا للرخص ولتقيم مقام  
الشمس<sup>(١)</sup>

ربصيل فلك في المحدث الأصولي

شروط سفر

٦ - بشرط في سفر الذي تنعمر به  
لأحدكم - ما بين

أ - أن يبلغ المسافة المحددة شرعا

٧ - حلف بيمينه في مسافة السفر الذي  
تنعمر به الأحكام ، فذهب جمهور لعقهاء  
- المالكية والشافعية وأحدية - إلى أن مسافة  
السفر التي تنعمر بها الأحكام أربعة برد<sup>(٢)</sup>  
روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن  
نبي ﷺ قال : يا أهل مكة لا تنصروا في  
ثقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان<sup>(٣)</sup>  
وكان ابن عمر وابن عباس - رضي الله  
عنه - يقصران ويعطران في أربعة برد

فذلك إنما يعمل من نويهم وكل يريد أن يبعثه

شبهه ، والركبان شيطانان والتملح  
ركب<sup>(٤)</sup>

وقد صرح الشافعية والحنبلة بأن السفر لرؤية  
البلاد والنحو غيرها مباح وإن كان الحنبلة إن  
السباحة تغير موضع معين مكره<sup>(٥)</sup>

السفر من عوارض الأهلية

٥ - السفر من عوارض الأهلية المكتسبة ،  
وهو لا يبقى شبه من لعبه الأحكام ويجزأ  
وتداء من المصداق ويجزأ فلا يسمع ويحرم  
شيء من الأحكام نحو الصلاة والركعة والخروج  
ليقيا ، فبدرة الظاهرة والباطنة بكليهما لكنه  
جعل في المشرع من أسباب التخصيف بصفة  
مطلما - يعني من غير نظر إلى كونه موجبا  
للعسفة أو غير موجب لها ، فإن السفر من  
أسباب التخصيف في الغالب فلذلك اعتبر

١ - ذكره صاحب طبه المحتاج ( ٤ ) ٢٩٨ ط ( ما بين ) بركة  
إلى أحد ، وأما في قصد المصنف

٢ - حديثه ، وأما في سبطان ، والركبان ، فعباسي ،  
وبتلاته ركب

أخرج الترمذي ( ٩٢ ) ط ( ما بين ) من عساف  
بعد ثلثي غمره ، وذكر ( ١٠٠ ) ط ( حس )

٣ - الرسالة على الحديث بشارت بشار ٩٢٥ ط ( ما بين )  
المراد بالسفر مباحين المجلد ٢/٣٩٦ ط ( حس )  
١٩٧٩ م - نهاية المحتاج ١٢٢ ط ( مصطلح المجلد )  
١٩٧٧ م - حاشية المجلد ١٠٩ ط ( ما بين )  
تغيره ، ككتاب فتاوى ٥٠٣ ط ( عام )  
١٩٨٠ م

٤ - في التحرير ٢٥٨ ، ٢٠٢ ط ( مصطلح المجلد )  
١٩٥٤ م - حاشية المجلد ٢٧٩ ط ( ما بين )

١٩٧١ م

٥ - حديث ( ٢ ) ط ( ما بين ) لا يصح في ثقل من أربعة برد  
من مكة إلى عسفان ، والعروة الوثقى ( ٢ ) ٢٨٧ ط  
١ - للحسن [ وذكر ابن حجر ( ٥ ) ، فإذا قصد  
والصحيح من - يعني من ثقله - كذا في المجلد  
الحشر ( ١٠٢ ) ط ( شركة المطبعة الخيرية )

المسالكه من اليوم يعتبر من مظهر الشمس  
لأنه المعتاد للبرحان لا من مظهر البحر ،  
وإن البحر كالم في استراط المسافة المذكورة

قال الشافعي في البحر لا تعتبر فيه  
المسافة بل البرحان وهو يوم وليلة ، ونحن  
باعتقاد فيه كالم وهو المعتمد ، وفيه إذا  
سافر وبعض سفره في البر وبعض سفره في  
البحر فحين يفتقر مسافة أحدهما لمسافة الآخر  
مطلقاً من غير تفصيل ، فليس لأن فيه من  
التفصيل على ما هو وهو المعتمد

وقد صرح الشافعية والخامسة بأنه لا يفسر  
قطع المسافة في زمن يسير ، فلو قطع الأمان  
في ساعة مثلاً شدة حرج تسببه بهواء  
ومحوه أو قطعها في البر في حضي يوم على  
مركوب جواد بعثت الأحكام في حقه لوجود  
المسافة بمصلحة تغير الأحكام ، ولأنه صلت  
عليه أنه يسافر أربعة برد<sup>١</sup>

وهذا المصلحة يد أن مسافه تسفر الذي  
يشير به الأحكام هو مسيره ثلاثة بهم ،

فواضح ، وانفرد ثلاث مسائل هاشمية  
فهي نهاية وأرمون ميلاد ، وانفرد بأميل  
بني أمية ميلاد وضعت ، فمسافة عن هذا  
أرمون ميلاد .

والشافعية شافعية وأرمون ميلاد هو المشهور  
عد المسالكه والشافعية<sup>٢</sup> وعددهم أميال  
صعبه غير ذلك ولا تحسب من هذه المسافة  
مدة الرجوع انتهى

فمن كانت مسافته من الذهاب والرجوع لم  
تعتبر الأحكام وهي باعتبار الزمان  
محققان ، وهما من يومين مختلفين أو يوم  
وإليه سبب الإلزام المسافة بالأحوال على انعقاد ،  
مع السقوط للمعاد مسافر مشربحه وأكمل  
وصلافة فإن الأثرم - قيل فأن عبد الله في  
كم تقصر الصلاة ؟ قال في أربعة برد  
يقال له مسيرة يوم تام ؟ قال لا أربعة  
برد ، ستة عشر فرساجاً ، مسير يومين ، قال  
الشافعية وقد فسره ابن عباس - وهي الله  
عنها - من عتقاد من مكة ، ومن الطائف  
إلى مكة ، ومن جدة إلى مكة وقد صرح

١ - فوهب الخليل ٤٠٢/١ ذوالقعدة ١٢٧٨ هـ - حاشية  
سعدوني ٢٤٨/١ دار الفكر ، جلد التاسع ٢ ٢٥٧  
مضمة بعضه عن ١٦٧ ، مظهر (مسيرة)  
٢٥٩/١ بحسب المجلس كشف اللوح ٥٠٩/١ عالم  
الكتاب ١٩٨٢ -

٢ - الخليل معاصر لفظي دار الفيلاد بدمشق ١٢٧٨ هـ وهو  
الليل الحاشية  
يظهر أن ما يسافر ١٦٠٩ من الأميال وهو ما ذكره  
المصنف في بعضه كالمسافة حوالي ٢٧٧٠ كم - ويظهر مصطلح  
والمسافة

نعمس جري حثيثا فوصل في يومين أو أقل  
فصر<sup>١٤</sup>

### ب - المقصد

٨ - أنقض العقد ، على أنه يشترط في السفر  
الذي تنضم به الأحكام قصد موضع معين  
عند ابتداء السفر ، فلا قصر ولا قطع لمكان  
من وجهه لا بدري أين يتوجه ، ولا سانه  
مصاد الطريق ، ولا لسانع لا يقصد مكان  
معينا ، وكذا ما خرج أمير مع جيشه في طلب  
العدو ولم يعلم أين يتركهم فإنه يتم وإن  
طالت اللذة أو المكث وطغى طائف عريم وبق  
يرجع متى وعده ولا يعلم موضعه وإن طال  
سفره<sup>١٥</sup>

وهذا حين كان مستقلا برأيه أما التابع  
لعمره كالمروجة مع زوجها ، والجنود مع  
الأمير ، فليس خلاف وتتمصيل ينظر لـ  
( صلالة السامر )

وقد رجع بعض مشايخ لجنة القصر إمام  
الـ

قال ابن عابدين نفلا عن الحنية :  
الظاهر إلتفاتها عن إحلالها بحسب  
ما يصدره من التفرع فيها طولا وقصرا  
واعتدالا ، لا تقدر مستقلة التي هي  
الوسط ولا اعتدال عدهم بالتفرع على  
المتبع قال في الهداية هو الصحيح ،  
احتدالا عن قول عامة المشايخ في تفسيرها  
بالتفرع ثم احتدوا ، فحين واحد  
وعشرون ، وبين نهاية عشر ، وحيل خمسة عشر  
والقصوى عن الثابت ، لأنه الأوسط ، وفي  
المختصر نرى أئمة خوارج على الثالث

ثم إنه لا يشترط سفر كل يوم إلى المنى بل  
يكفي أن لربا ، ويسمى السفر الوسط ،  
فالسفر ويسمى في الجبل بما يناسب من  
السفر ، لأنه يكون صعودا وهبوطا ومضرا  
وروعا ويكون مثني الإس بالاقتراف فيه دول  
سيرها في السهل وفي البحر يتم عندئذ  
المرجع على الكيفية ، فمعتبر في كل ذلك  
السفر لاعتدال فيه وثلاث مغلوط عند الس  
مخرج إليهم عند الاشتغال وخروج سير البحر  
يخرج للمعجزة ويصعد لأنه أنما السفر ، كما أنه  
أسرع سير القرس والبريد ، حتى لو كانت  
المسافة ثلاث بالسفر لاعتدال فليس إليها عن

( ١ ) حلقية ابن حنبل ٥٦٦/١ ، ٦٦٧ دار إحياء التراث  
العلمية ، القندرية حلقية ١٢٨ ، الطبعة الأخيرة  
١٩٦١ هـ

( ٢ ) حلقية ابن حنبل ٥٦٦/١ ، حلقية المدسمة  
٣٦٦/١ ، القندرية وحيد ١٩٩١ ، كشافة طباطبائي  
٥٠٦/١

## ج - معارفة عل إقامة .

٩ - يشترط في السفر الذي تعبيري به الأحكام معارفة بيوت المصر فلا يصح مسافر لل مقابلة

قال الحنفية ويشترط معارفة ما كان من موضع موضع الإقامة كريف مصر وهو ما حول المدينة من بيوت وبساتين يربطه في حكم مصر . وكذا لقري متصلة بالمصر في الصحيح ، بخلاف البساتين ولو متصلة ببلده لأنها ليست من البلدة

ولو سكنها أهل قبلته في جميع السنة أو بعضها . كما أن لا يشترط سكني المنطقة والأكوة اتفاقاً . وإن البناء وهو المكان لمعد مصالح البلد كركض الدواب ، ينفى موى وإلصاق التراب حر اتصال بالمصر أعدت علوقه لا إن انفصل بمسافة قدر ثلاثمائة إلى أربعمائة ذراع ، وقربة التصلة بالقبعة دون الطريق لا تقسم بمحاورتها عن الصحيح . والمعتبر محلولة من الجانب الذي خرج منه حتى لو حاور مصر ، لمصر مصر ، وإن كان حائله من جانب آخر أبيه

ولشرط المالكية محاورته البساتين إلا سافر من ناحيتها أو من غير ناحيتها وكان محذوا لها ، وإلا فيحصر محذور محذور البيوت

وقال السامى . لا يشترط معارفة البساتين إلا إذا سافر من ناحيتها ، وإن سافر من غير ناحيتها فلا تشترط محاورتها ولو كان محاذ لها إذ عليه البساتين أن تكون كجزء من البلد

قال الدمغني . مثل البساتين المسكونة القريمان اللتان يرتفع أهل أحدهما أهل الأخرى بالفضل . وإذا كان بعض ساكنيها يرتفع بالبلد الأخرى كالخام الأيسر دون الآخر فانظر أن حكمها كلها بحكم أنفسه

ثم إن معرفة محذورهم بالبساتين لشخصه ولو حكمه بأن يرتفع سكانها بالبلد المسكونة بالأهل ولو في بعض العام يفتق الإنصاف من ما وضع وتخير

أما البساتين المتصلة أو غير المسكونة فلا عبرة بها ، ولا عبرة أيضاً بالحارس والعلل فيها

ومذهب الشافعية أنه إذا كان للبلد سور فلو كان مسوره محظوره سورها ولو متعدد أو كان داخله مزراع أو حراث إذا مالت داخل السور محظوره من نفس البلد محسوب من موضع الإقامة . وإن كان له بعض سور وهو صوب مقصده اشبهت محاورته ، ولو كان السور سهلاً وشيئاً لم يفتق في حذوقه محظوره أيضاً إلا فلا والحديث في جندة

مصارفها ما ذكر لا يكون صارت فيها ولا  
مسافر، ولأن ذلك من طرق سفر أشبه  
حالة الأتية،

ولأن السبي ١٢٠ إنما كان يصير إذ  
يُكفل، ولا يغير ماله، الخراب وإن كانت  
حجراته قائمة إن لم يده عامر فإن رايه عامر  
عسرت مصادقة الجميع - وكذا لو جهن  
لخراب مراح وبساتين يسكنه أهله ولو في  
فصل السزاه فلا يقصر حتى يماريه ولو  
كان قريشاً متطابقاً واتصل به أحداهما  
بالآخرى بهم كقواحدة وإن لم يتصل فمكن  
قربة حكم نفسها

ولما مكن الخيام فقد صرح المالكية  
والشافعية والحشاشية بأن أول سفره محذورة  
حلته قال الشافعية حلة بيوت مجتمعة أو  
منفردة بحيث يجتمع أهلها للسفر في ذات  
واحدة، ويستقيم بعضهم من بعض

وقال المالكية - حلة منزل يومه، حاشية  
والشرف بمعنى واحد ويستعملونه أنه يشترط  
مدية بيوت الحلة وهو معروف حيث جمعهم  
سم الحلي والشارح والدار فقط بمعنى أنه إذا  
جمعهم اسم الحلي والدار أو الدار فقط فإنه  
لا يقصر في حاتم الحاشية إلا إذا حاور جميع

أشئ لا يجوز لها تسويره وبعضه كعقبه .  
ولا أثره مع وجود السور ويلحق بالسور  
تحويله أهل القري عبيهاً من تسويره ولا  
تستلزم مجاوزة العترة وراء السور في الأصح  
لعدم عدمه من البلد ولو لم يكن لميل  
سور أصلاً، أو في جهة مقصده لو كان لها  
سور غير خاص بها وتقرى متعاضلة جميعها  
سور وتسوم مع المتعارفات قدوم سفره بمجاوزة  
العمارة ولو تحمله حرم لا أصول أسبه به أو  
سور كان كثيراً فإنه يشترط مجوزته بكونه  
محل لإقامة، أما خراب خارج للعمارة الذي  
لم يبق أصوله أو هجره في شريط عنه أو  
تخذه مراح فلا يشترط عدايته، كما لا يشترط  
مجاورة البساتين والمزارع عن المتحد ويد  
تصلت بها مسافر منه، أو كانت مخرجه لأهلها  
لا تتحد بالمقامة وسواء أكان بها قصور أم دور  
سكن في بعض قصور النسوة أو لا وقد  
صرحوا بأن القريتين المتصلتين عرفاً كسدة  
واحدة وإن اختلف اسمها ولا اكتفى  
بمجاورة قرية اسمها

وسمى الحاشية أنه يشترط مفارقة بيوت  
قرية العمارة سواء كانت داخل السور أو  
خارجة، لا يقصر إذ قارقتها ببيع عليه اسم  
المجاورة ببيع العدة عرفاً لأن الله تعالى لم  
أباح القصر ثم صرح في الأرض وصل



قال للأكية ، سواء أكلت ثنت البساتين  
متصلة بالبلد أم ممتدة عيب ، واضرب  
احصاة السوف في ذلك فقالوا ليصروا  
مساكين لا بد من مفارقة ما نسبوا إليه بها بعد  
مقداره عروا

وقد صرح الشافعية بأنه يعتبر في سفر  
البحر التصل ساحله بالبلد جرى التسمية أو  
الروى إليها قال ابن حجر وإن كان  
هو ، الثمران كما اقتضاء إخراجهم <sup>١٦</sup>

د - ألا يكون سفر ممتدة ٥

١٥ - فشرط جهوز العقاد ، المالكه عن  
الراجح والشافعية واختلافه - في السفر الذي  
تعتبر به الأحكام ألا يكون مسافر عاصيا  
يسمره كقطع طريق ومأثرة وعاق وسافر  
عليه دين حال قلاد عن دولته من غير إذن  
غيره

د مشروعية الترحص في السفر للإعانة  
والتمسعي لأعيان ، لأن الترحص لا يطر  
بلد عاصي ، ومنه ما إذا تنقل من سفره لمباح

اليوت ، وأما لو جمعهم اسم الحى فقط دون  
الذكر بأن كانت كل فرقة في دار فإن تعتبر كل  
دار عن حديتها حيث كان لا يرتفع بعضهم  
بعض ولا هم كمثل عمار الواحد - وكذا  
إذا لم يجمعهم اسم الحى والدار فإنه يفصر  
إذا جاور بيوت حنثه هو والفراد بالحى  
عنهم اقلية ، وباندار لفرق الذى يزلون  
فيه ، وهل يجوزة الحلة عند التجمع حيث  
كف يستمر .

فإن كانت بلاد وسافر في عروبه أو بريرة أو  
وحدة اشترط عاقبة العرس وعن الصعود  
والهبوط إن كانت الثلاثة متتلة ، وإلا بأن  
أقترعت معها لو كانت بعض العرس  
اكتفى بمجوزة الحلة قالوا ، ولا بد من  
مجدرة مرافقتها أيضا كملعب صبي ، وساد  
وسطح رمال ومعطى زيل وكذا ما وحط  
احتصا بها

وأما ساكن اقبال ، ومن نزل بمحل في  
داوية وحده ، فإنه يشترط في سفره محلوه  
عنه

وقد صرح بالأكية واختلافه بأن سكان  
البساتين وضعهم كأهل الحرم يشترط في  
سفرهم الانفصال عن مساكنهم

(١٦) - غنية في فقهين ١٠٤ - دار إحياء التراث العربى ،  
الطبعة القديمة ١٣٩٢ - مكتبة الأمير ١٣١٠ هـ ،  
مكتبة دار - سبكي ٢٠٩/١ طر لفكر - مجلة احتجاج  
١٣٨٢ هـ مطبوعه المطبعه ١٣٧٧ م - كتاب الفداح  
٥٠٢/١ دار الكتب

كدها لإطلاق نصوص الرخص كقوله تعالى  
 ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةُ  
 مِنْ أَلْيَمٍ أُخْرَى﴾<sup>(١)</sup> وحديث ابن عباس رضي  
 الله عنهما قال : « فرض الله لفصاة على  
 لسان نبيكم في السفر أربع ركعات ولي  
 السفر ركعتين »<sup>(٢)</sup> قللوا ، ولأن القبح  
 المجازي - أي : المصيبة - لا يقدم المشروعية  
 بخلاف القبح لعيه ، وصفا كالكفر ، أو  
 شرعا كحج محرقة يعلم للمشروعية

كما أن المصيبة ليست سبب لترخصه  
 والسبب هو السفر ، والمصيبة ليست عي  
 السفر ، وقد وجد السفر الذي هو سبب  
 الرخصة

وأما العاصي في سفره وهو من يقصد سفرًا  
 مباحًا ثم يطأ عليه مصيبة يرتكبها فقد اتفق  
 الفقهاء على أنه يترخص في سفره ، لأنه لم  
 يقصد السفر للمصيبة ولأن سبب ترخصه  
 - وهو السفر - مباح فيه ، وبهذا<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة البقرة / ٢١٤

(٢) حديث ابن عباس : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم  
 في السفر أربع ركعات ولي السفر ركعتين  
 أخرجه مسلم ( ٤/ ١٧٩ ) ، ط الحديث ٤

(٣) بجزء التحرير ٢٠٤/ ٢ ط مصطفى الخليلي ١٢٥٠ هـ  
 حاشية ابن عابدين ٥٢٢٠١ ، دار إحياء التراث  
 العرب ، ط الثانية النسخة ١٤٠٤ دار الفكر ، ط  
 الأولى ١٤٠٢ دار الفكر ، ط الأولى ٢٢٥/ ٢ ط  
 مصطفى الخليلي ١٤٢٧ ط كتاب الفتاوى ١/ ٥٠٠ ،  
 ط ٥٠٩ ط الكتب ١٩٨٣

إلى سفر المصيبة بأن أنشأ سفرًا مباحًا ثم  
 قصد سفرًا محرماً

وأفراد بالمسافر العاصي بسفره أو سفر  
 المصيبة أن يكون لحاصل على السفر نفس  
 المصيبة كما في الأمثلة السابقة وقد اتفق  
 الحنفية على سفر المصيبة السفر لمكروه فلا  
 يترخص المسافر عندهم إذا كان مسافراً لحمل  
 مكروه ، وفي مذهب المالكية خلاف في  
 الترخيص في السفر لمكروه فليس بالتحريم وبقي  
 بالجواز قال ابن شبلان : إن قصر لم يند  
 للاختلاف فيه .

ثم إنه متى باب العاصي بسفره في أثناء  
 فنه يترخص بسفره كما لو لم يتقدمه مصيبة  
 ويكون أول سفره من حين التوبة

وعلى هذا فإن كان بين على التوبة  
 ويقصد مرحلتان قصر وإن كان أسافر  
 فوفاً فلا قصر ولقد صرح هذا الشافعية  
 والحنابلة ، ولم يتعرض للمالكية تذكر المسألة  
 في حال التوبة

وعلى بعض المالكية يجوز الترخيص في  
 سفر المصيبة مع الكراهة

ولم يشترط الحنفية هذا الشرط للمسافر  
 العاصي بسفره أن يترخص بترخص السفر

## أيام ولياها في سفر المعصية

ومذهب المالكية أنه يجوز المسح على الخفين في الخضر (السفر من غير تحييد مدة معلومة من الزمن ما لا يخلط له بحديث له ما يوجب العمل به وهو اختيار ابن تيمية في المسافر الذي يشق اشتداله بالخلع واللبس كالزبد، وهو في مصبحة المصممي<sup>(١)</sup> )  
وتفصيل ذلك في مصطلح (مسح على الخفين)

## ب - قصر الصلاة وحملها

١٢ - أحسح المعصية من مشروع نصر الصلاة في السفر<sup>(٢)</sup> ، لقوله تعالى ﴿وإذا صرتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن حصب أن يفتكم الذين كفروا﴾<sup>(٣)</sup> ولا دوى على من أله

## الأحكام التي تنجز في السفر

الأحكام التي تنجز في السفر منها ما يكون بالتحفيف عن السهم، وبها حال يكون كذلك

## أولا ما يكون للتحفيف من المسافر

أ - امتداد مدة مسح على الخفين

١١ - ذهب جمهور الفقهاء - المعصية والتساهلية واختلافه - إلى أن السفر يمد مدة مسح على الخفين أو ثلاثة أيام بلياليها بعد ما كانت يوما وليلة للمقيم

لـ روى شريح بن هاني، قال: «سألت عائشة - رضي الله تعالى عنها - عن مسح على الخفين، فقالت: «سألتني، فإنه كان يسافر من النبي ﷺ فأنشأته فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم»<sup>(٤)</sup>

ومرحح التساهلية والحنابلة بأن المسافر المعصية يسفره بمسح مدة المقيم يوما وليلة، لأنه مفهم حكما، وأجزأ الحنابلة المسح ثلاثة

(١) حديث: «جعل رسول الله ﷺ أياما ولياليها للمسافر ويوماً وليلة للمقيم» أخرجه أبو داود (٢٢٦٦) في سنن  
بخاري

(١) حديث: «جعل رسول الله ﷺ أياما ولياليها للمسافر ويوماً وليلة للمقيم» أخرجه أبو داود (٢٢٦٦) في سنن بخاري  
(٢) حديث: «جعل رسول الله ﷺ أياما ولياليها للمسافر ويوماً وليلة للمقيم» أخرجه أبو داود (٢٢٦٦) في سنن بخاري  
(٣) سورة البقرة (١٠١)  
(٤) حديث: «جعل رسول الله ﷺ أياما ولياليها للمسافر ويوماً وليلة للمقيم» أخرجه أبو داود (٢٢٦٦) في سنن بخاري

يؤتى بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا  
مرضى أو مسافر أو امرأة أو حبي أو  
مملوك<sup>(١)</sup> " ولأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا  
يسافرون في الجمع وغيره فلم يجعل أحد منهم  
الجمعة فيه مع اجتماع الخلق الكثير، ولأن  
المسافر يخرج في حضور الجمعة<sup>(٢)</sup>  
وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة الجمعة).

#### ٥- التعلل على الراحة

١٤ - لإختلاف بين الفقهاء في جواز التعلل  
عن الراحة في السفر حديث ابن عمر رضي  
الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يوتر عن  
سجدة<sup>(٣)</sup> " وتفصيل ذلك في مصطلح  
(نظرو)

قال قلت لعمري الخطاب - (مسي)  
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن  
نحتم أن يقتلكم الذين كفروا (حد أم  
الناس . قال عجيبت لما عجيبت به  
فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال  
" صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا  
صدقته " (١) وذهب جمهور الفقهاء  
- لفالكلبة والشامية والحنابلة - إلى أن السفر  
من الاعتذار بالجمعة لجميع الصلوات وعند  
الجمعة لا يجوز الجمع بين فريقتين إلا في  
عمره ومرد لفته فيجمع بين الظهر والعصر  
في وقت الظهر معرفة<sup>(٢)</sup> ، وبين المغرب والعشاء  
في وقت العشاء بمرد لفته<sup>(٣)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة  
للمسافر).

#### ج - سقوط وجوب الجمعة

١٣ - اتفق الفقهاء على أن الإقامة من شروط  
وجوب الجمعة وعلى هذا فلا تجب الجمعة  
على المسافر لقول النبي ﷺ " من كان

(١) حديث من كذا يؤتى بالله واليوم الآخر عليه  
الجمعة

لتوجه الدارماني (٣/٢٠ ط دار الفاس) من حديث  
طبر بن عبد الله في إسناده مقال ولكن له شواهد  
يقوى بها كونهما من صحيح في التلخيص (٦٥/٢١ ط  
شركة المطبعة العربية)

(٢) البحر الرائق ٦٦٣/٢ دار مرقعة الطبعة الثانية . كونه  
الطالب الزهر ٢٢٧/١ دار الفريعة ، فلولي وجمعية ١٩  
ط جيس شلبي - تجاه المحتاج ٢٨١/٢ ط مصطفى  
الحلي ١٩٦٧ ط ، كشاف لنفاذ ١٣ ط دار الكتب  
١٩٨٣ ط

(٣) حديث (قال يوتر من السفر)  
توجيه السلفي (الفتح ٥٨٨/١ ط السلفية) وسلم  
(١٨٨/١ ط المطبعي)

(٤) فتح القدير ٢٢٢/٢ ، حاشية المدوني ٤٣٤/١ ،  
شرح روضي الطالب (١٦٠/١) ، كشاف لنفاذ ٦١٦/٢

(٥) حديث " صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا  
صدقته "

لعمري من (١) ٤٧٨ ط (مسي)  
(٢) بدائع الصنائع ١٢٦/١ ، حاشية المدوني ٣٦٨/١ ،  
المدوني وصيغة ١ ٢٦٢ كذا في الفتح ٥/٢

وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة الجمعة)

هـ - جوار القطر في رمضان :

ب - تحريم السفر على المرأة إلا مع زوج أو عزم .

١٥ - اتفق الفقهاء على أن السفر بشرطه السابق هو من الأعداد المبيعة ينظر في رمضان ، فيجوز للمسافر أن يحضر في رمضان لقوله تعالى ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفر فعليه من أيام أخر ﴾ ولقول النبي ﷺ : « ليس من البر الصوم في السفر »<sup>(١)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلح ( صوم )

تقياً أحكام السفر لغیر التخصيف

أ - حكم العزاد الجمعة بالسفر

١٧ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم على المرأة أن تسافر بمفردها ، وأنه لابد من وجود محرم أو زوج معها ، لقول النبي ﷺ : « لا يمن لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر عسيرة يوم وليلة ليس معها حرمه »<sup>(٢)</sup> ، ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً : « لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا معها محرم ، فذلك رجل يارسول الله إلى أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، ولما رأيت تريد الخروج فقال - اخرج معها »<sup>(٣)</sup>

١٦ - ذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية والحنابلة - إلى أن من شروط صحة صلاة الجمعة الاستيطان ، فلا يصح الجمعة بالمسافر ولا تتعد به ، أي لا يكمل به صلاتها .

١٨ - ويشتق من منع السفر المرأة بدون زوج أو محرم ، الملهجرة والأهمل فقد اتفق

وذهب اخذوا إلى انعقاد الجمعة بالمسافر<sup>(٤)</sup>

(١) حاشية ابن عديم ١٤١/١ طراحياء التراتيب عرب ، حاشية السبكي ٩٧٢ طر فتنكر ، نهاية الناصح ٢٥٠/٢ ط مصطفى عيسى ١٩٢٧ ، كتاب الفناج ٣٩٤/٢ ط مكتبة ١٩٨٢ .

(٢) حديث (٧٢) على امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر بمفردها ، وأنه لابد من وجود محرم أو زوج معها ، لقول النبي ﷺ : « لا يمن لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر عسيرة يوم وليلة ليس معها حرمه »<sup>(٢)</sup> ، ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً : « لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا معها محرم ، فذلك رجل يارسول الله إلى أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، ولما رأيت تريد الخروج فقال - اخرج معها »<sup>(٣)</sup>

(٣) حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً : « لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا معها محرم ، فذلك رجل يارسول الله إلى أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، ولما رأيت تريد الخروج فقال - اخرج معها »<sup>(٣)</sup>

(٤) حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً : « لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا معها محرم ، فذلك رجل يارسول الله إلى أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، ولما رأيت تريد الخروج فقال - اخرج معها »<sup>(٣)</sup>

(١) سورة البقرة ١٨٥/١  
(٢) حديث « من سفر يوم الجمعة في السفر » أخرجه البخاري (الفتح ٥٨٣/٢ ط سلسلة) وسلم (٧٨٦/٣ ط عيسى) من حديث جابر بن عبد الله ، تلفظ تخطي

(٣) ابن عديم ١٤١/١ ط كتاب الطلاق التراتيب ٣٩٤/٢ ، نهاية الناصح ٣٠٦/٢ ط كتاب الفناج ٣٧٠/٢

(٢٢٠/٢٩٩) وألقى المالكة بإعرج سمرها  
الوجع ، فبحور دار سفر مع لرضه  
للمأونة من النساء الثقات في كل سفر يجب  
عليه

قال الساحي وأصل هذا الذي ذكره  
من أصحاب إنها هو في الانفراد والعدد  
التيسيرة ، فأما في الفرض العظيمة والطريق  
للتشاركه العامرة للمأونة فإنها عدى مثل  
السلافة التي يكون فيها الأسواقي ولتدخل فإن  
الأمس يحصل لها دود عى محرم ولا امرأة وقد  
روى هذا عن الأوزاعي قال الخصف  
وذكره الترمذى في شرح لرسالة على أن  
الذهب فيقيد به كلام غيره أن سفرها في  
التنوع فلا يجوز إلا مع زوج أو محرم<sup>(١)</sup> .

كم أجاز الفقهاء للمرأة ثنى وجب عليها  
العدة في سفرها أن تسافر بمهر محرم

قال الحنفية إن لزوجها المعدة في السفر ،  
فإن كان الطلاق يرجع لزوجها تتبع زوجها  
حيث مضى لأن النكاح قائم وإن كان ملك  
أو مات عيب وبها وير كل من مصرها  
ومعصدها أقل من السفر ، فمن شاذت مصت

الفقهاء على أن المرأة إذا أسلمت في دار  
الغريب لزوم الخروج منها إلى دار الإسلام  
وإن لم يكن معها زوجها ، وكذا إذا أسلمت  
الكفار وأمكنها أن تهرب منهم فلها أن تخرج  
مع غير ذي محرم ، ولا يعتبر الحنفية خروج  
المرأة في هذه الحالة سفر قال الكفاي بن  
الفرام لأني لا قصد مكانا معيا بل الحاجة  
خروج من الفس ، صحتها المسافة تقطع  
للسائح .

رسدا إذا وجلبت عامدا كعسكر من  
السلمين وجب أن تخرج لا سفر إلا بزوج أو  
محرم على أب ، فقصدت مكثا مع لا يعتبر  
قصدها ولا يثبت السفر به ، لأن حالها وهم  
خامر قصد مجرد التحلص بقتل تحريرها

قال الشافعي إن كان يحصل لها ضرر  
مكن من إقامتها وخروجها دونة رقة مأونة  
جوزت إن تساوى الضرر<sup>(٢)</sup> .

كم أجاز المالكة والشافعية للمرأة أن  
تسافر مصلح الزوج مع الرفقة المأونة .

وإن يقل بذلك الحبيب والحنانية ، وقد  
سبق مصطلحه في مصطلح رقة ف ٩

(١) مواهب الجليل ٢/ ٥٢٦ ، بشر شرح الدرر والياضي  
٨٢/ ٨٢٣

(٢) فتح المديد ١/ ٢٦٦ ، مواهب الجليل ٢/ ٥٢٦ ،  
مناجاة الشافعي ٢/ ٩١ ، مغنى المحتج ٢/ ٢٦٧

وحسبها تعلّق به بمجرد دخول الوقت .  
فلا يجوز له نصيبته واختكم عند احميه  
الكهنة انحرية ، وحدهم ذلك بأنداء  
الأول . واستشوا من ديث ما لم تكن مسافر  
من هذه الجماعة في طريقه 'رغمه' ،  
فلا يجرم حين حصول التماسك ذلك كما  
استثنى المالكية ولشاعبه واحسانه لتضرر  
من يوف الرثمه ، فلا يجرم دفعا لسفره عنه

وما السفر قبل ابرزال ، فهو حل خلاف  
بين الفقهاء ، ذهب للمالكية والحنابلة إلى  
كراهة السفر قبل التروال ، فحدث ابن عمر  
رضي الله تعالى عنهما ، أن النبي ﷺ قال  
« من سافر من دار الإمامة يوم الجمعة دعيت  
عنه ، فلا يملكه أن لا يصحب في سفره ، ولا  
يعان في حاجته »<sup>(١)</sup>

قال المالكية ، بعد جسر يومهم عن  
المشهور خلافا لما رواه عن أبي رباح وأبي وهب  
عن مالك بن حنبل

رواه الحنابلة عنه طلوع الفجر قبل

١ حديث من سافر من دار الإمامة يوم الجمعة دعيت عنه  
الجمعة .  
'سورة' سر البخاري في كونه من ٢٦٥/٦٥ - ٥  
سوانة ، وكتب بخط منسوب إلى حماد في السفر  
٦٦٤ - ط بركة طه ، وترجم إلى اللغة العثمانية في الإبر  
وتج إلى نسخة

إلى الفصل وإن شئت رجعت مائة كتاب  
في مصر أولا ، معها عزم أولا ، لأنه ليس في  
ذلك إنشاء سفر ، وغروج لطيفه واشرق  
عنه 'روجه' ما دون السفر مباح ، إذا حسب  
الحاجة إليه بصريح وبغيره ، إلا أن الرجوع  
أولى ليكون الاعتناء في منزل الروح فإن  
كانت مساعده أحدكم أهل تعزير ، ونحوه  
مذهب الحنابلة ، لا أنهم قالوا ، إن مصيها في  
سفرها لا يجوز ، لا إذا كان معها عزم ، لكن  
إن كان في رجوعها خوف أو ضرر فيها ، لم يصح  
في سفرها

وأوجب المالكية عليهم في تلك حالة أن  
تراجع إلى منزلها إن بقي شيء من العدة ولكن  
مع نية ولو غير عزم

رواه الشافعية الأنصاري عده الأولى بل ينته  
ولا يفرقها ذلك إن مات زوجها وأما في  
السفر ' .

حكم سفر في يوم الجمعة

١٩ اتفق الفقهاء على حرمة السفر في يوم  
الجمعة بعد التروال لمن تنومه الجماعة ، لأن

١٩ حاشية ابن عسبر ١٢٩/٢٠ فتح كندوب ١٦٨/٢ ،  
حاشية الشافعي ١٢٨/٢ ، شرح بركة طه  
١ ، ٢

الرواى إلا إذا أتى بها في طريقه فلا يكره  
ليس لم عليه دى حان أن يسافر بعبر يد  
قاله

وذهب الخصة إلى جواز السفر من الرواى  
بلا خلاف عنهم ، وكذا بعد الفراغ من  
وإن لم يتركها

وذهب الشافعية إلى تحريم السفر قبل  
الزواج أيضا ، ولوجه القعج - لوجوب السعي  
على بعيد نثر ، قبله ، وأخذه مصافة إلى  
اليوم ، فإن أمكنه الجمعة في طريقه أو صر  
يتحدثه جنزو لا فلا ، ولا فرق في ذلك بين  
أن يكون السفر مباحا أو طاعة في  
الأصح (١)

في يكره عند الشافعية السفر بعد الخصة  
لغيره من سائر أئمة الجماعة دعى عليه  
ملكه (٢)

## سفر المطين

٢٠ - اتفق الفقهاء - في طهنة - على أن

٢١ - سفر آداب كثيرة منها .

(١) إذا استقر عزم المسافر على السفر ، لم يجز  
لوعده أو غيره ، فيجوز له بعد التأدية من

١ - المصطفى ١٠ مرقى ٢٨٢ حاشية البر عتيد  
٢٨٢ - حسب المسمى ٢٨٧ حاشية المصنف  
٢٨٦ - مرس المصنف ٢٨٨ - حسب المصنف  
٢

(٢) حدثت عن سائر أئمة الجماعة دعى عليه ملكه .

٢١ - حاشية من قاضي ٣١٨٢٤ حاشية المصنف  
٢٨٦ - حسب المسمى ٢٨٧ حاشية المصنف  
٢٨٦ - مرس المصنف ٢٨٨ - حسب المصنف  
٢

٢١ - حاشية من قاضي ٣١٨٢٤ حاشية المصنف  
٢٨٦ - حسب المسمى ٢٨٧ حاشية المصنف  
٢٨٦ - مرس المصنف ٢٨٨ - حسب المصنف  
٢



جميع معاصي . ويخرج من مصلم الخلق ،  
ويقتضي ما أمكنه من دينهم ، ويرد الودائع ،  
ويستعمل كل من شبه وبينه معاصي في  
شيء ، أو مصاحبة ويكتب وصيته ، ويشهد  
عليه ، ويركن من يقتضي عالم يتمكن من  
فضائله من دينه ، ويتزك مدته لأهله ومن  
تلقاه بمقتضى دين حير رجوعه

ومن السنة أنه يستحبر الله تعالى مصلي  
وكبير غير المصرفة ثم يدعو بدعاء  
الاستخارة بنظر ( استعارة ) ويسأل إلهامه  
ولديه من يتوجه عليه بوجه وطاعة

خمس ما أخرجه البخاري أن رسول الله  
ﷺ كان يحب أن يخرج يوم الخميس ،  
وفي رواية : « أقل ما كان يسرب الله ﷺ  
يخرج إلا يوم الخميس » دليل يوم الإثنين أن  
النبى ﷺ « هاجر من مكة يوم الإثنين »  
دليل الكور حديث صحاح البخاري وصي  
الله عنه أن النبى ﷺ قال : اللهم ما لك  
لأمتي لي يكرهه ؟ قال وكان إذ بحث جثا  
أو سرية بعثهم أول القبار ، وكان صحبر  
ناجرا وكان إذ بحث تجارهم بعثهم أول القبار  
ولم يركب ماله »

ويستحب سري في آخر الليل الحديث  
أنس بن قال رسول الله ﷺ : عليكم  
بالتجسس في الأرض تطوي بالليل ،<sup>(١)</sup>

(١) يستحب أن يوافق في سفره من هو موافق  
راغب في الخبر كراه بشر إن سبي دونه .  
وإن ذكر أهله . ويستحب أن يوافق في سفره  
جماعة الحديث ابن عمر - رضي الله عنهما -  
قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الناس  
يعلمون ما أعلم من النحلة مصرية راكب  
بليل عتي وحده »<sup>(٢)</sup>

(٢) يستحب أن يكون سفره يوم الخميس وفي  
قلته سبع الإلنس وأن يكون باكرا ودليل

(١) حديث : « قال بعد أن يخرج يوم الخميس »  
أخرجه البخاري والفتح ١٢٧/١ ط السابعة من  
حديث كتب من مكة  
(٢) حديث : « هاجر من مكة يوم الإثنين »  
أخرجه أحمد (١) ٢٧٧ - ط السبع والخطوط في الكبر  
(٣) ٢٧٧ - ط (توضيح العربي) من حديث ابن جابر  
وليس أشهر : « ليلة من ليلة وهو صبيحة ، ليلة  
رجلته كتاب من له ن الصبح جمع السراية  
١٩ - ستر ذكر الكتب العربي »  
(٤) حديث صحاح البخاري : « اللهم ما لك لأمي لي يكرهه »  
أخرجه الألباني ٥٠٥/٣ ط الحارثي وأبو - حديث

حديث

(١) حديث : « عليكم بالدعاء في الأرض تطوي بالليل »  
أخرجه البخاري ١١٥٢ ط (توضيح العرب) من  
حديث أنس بن مالك - وصححه وإسناده صحيح

(١) حديث : « قال إن الناس يعلمون ما أعلم من النحلة مصرية راكب  
بليل عتي وحده »  
أخرجه الألباني ٥٠٥/٣ - ط الحارثي وأبو - حديث  
مسرح صحيح



الأرض السبع وما أقلن ورب الشياطين وما أضلن ، ورب الرياح والذين فلقنا سمك البحر هذه القرية وخير أهلها . وبعد يث من شرها وشر أهلها وشر ما فيها ؛ (١)

(٨) يستحب للمسافر أن يدعو في سفره في كثير من الأوقات لأن دعوته بحماية الحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال . قال رسول الله ﷺ : ثلاث دعوات مستجابات دعوة المظلوم ، دعوة المسافر ، ودعوة الوالد على ولده . (٩)

(٩) السنة للمسافر إذا قضى حاجته أن يجعل الرجوع إلى أهله لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : السمر قطعة من العذاب يمع أحدكم نومه وطعامه وشرابه وإذا قضى أحدكم بهيته للبعوض إلى أهله ، (١٠) يكره أن يطرق أهله طريقاً غير

إدا خرج ثلاثة في سفر فليجروا أنفسهم . (١١)

(١٢) يستحب للمسافر أن يكثر إذا صعد الثنا وشبهها ويسبح إذا هبط الأودية وشهوها ويكبر مع الصوت لحديث جابر قال : كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا أنزلنا سبحنا (١٣) وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ إذا أنزلنا من زاد حلقا وكبرنا برفع أصواتنا . فقال النبي ﷺ : يا أيها الناس أرحموا من أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غافاً إله معكم سميع قريب ، (١٤) ويستحب إذا أشرف على قرية يريد دخولها أو منزل أن يقول اللهم إني أسألك خيرها وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها . لحديث صهيب رضي الله عنه أن النبي ﷺ : لم يركب فرساً يدخلها إلا قال حين يراها اللهم رب السموات السبع وما أسفلهن ورب

(١) حديث صهيب . أن النبي ﷺ لم يركب فرساً يريد دخول

أخرجه السنن في عمل اليوم والليلة (ص ٣٦٧ - ط

الرحالة) وسند ابن حجر كما في تلخيص الرتبة

(١٥٤/٥) - ط (الخير)

(٢) حديث . ثلاث دعوات مستجابات

أخرجه الترمذي (٥٠٢/٥) - ط (الخير) من حديث أبي

هريرة . وقال : حديث حسن

(٣) حديث . السمر قطعة من العذاب

أخرجه البخاري (فتح ١٢٩/٦) - ط (الخير) يسم

(١٥٦٦/٣) - ط (الخير)

(١٢) حديث : إذا خرج ثلاثة في سفر

أخرجه أبو داود (٥١/٣) - ط (الخير) هو جيد

وحسن البخاري في بعض الأصناف (ص ٣٦٦ - ط

الكتاب الإسلامي)

(١٣) حديث جابر . كنا إذا صعدنا كبرنا

أخرجه البخاري (فتح ١٣٠/٦) - ط (الخير)

(١٤) حديث أبي موسى : كنا مع النبي ﷺ

أخرجه البخاري (فتح ١٥٦/٦) - ط (الخير)

عمر وهو ان يقدم عليهم في السن بل  
ثلاثة ان يقدم لون الشهر وإلا هي كسوة  
الحديث انس قال ( كان النبي ﷺ لا يطرق  
لعله وكان لا يدخل إلا عذوة أو عشي )<sup>(۱)</sup>  
وقد أوصل النوري ادب السفر إلى السير  
وسين أدبا مفصلا في كتابه المصروع<sup>(۲)</sup>

## سُفْل

التعريف

۱ - سُفْل تعميم السير وكما لغة صد  
أقلو تعميم السير ركسها، والسفل قد  
الأعلى<sup>(۱)</sup>

ولا يخرج استعمال هذه اللفظة عن  
السير عفو، إذ قالوا السفل اسم ليس  
مستق<sup>(۲)</sup> والمرد، سفلى السفلى ليس لا  
الملاصق فلا يصح أنه قد يكون ضاف  
معددة، فكل ما رآه عن اليعقوب فهو  
سفل<sup>(۳)</sup>

الأحكام المتعلقة بالسفل  
هذه السفلى وأنها

۲ - إذ علم صاحب السفل سفله من غير

(۱) الصحاح لير وحدثت ليراف، وصحاح وكس  
المراد  
(۲) من اسمك لأشبهه ۲۳۰ - ومال به غير الذي  
رأى من معجمه ۲۰۹  
(۳) من ۲۰



(۱) حبيب (كان لا يطرق أهله)  
أخرجه البخاري (صح ۱۹۹) - ط السبع  
(۲) الصحاح ۱ - ۷۸۵ - معجمك "السفل" ۱  
المراد ضائق تعميم ۲۹ - ط السبع ۱۹۷۷ م



ويرى الخليفة في المذهب - وهو ما يوجد  
من عبارات نهجها الخبالة - أن من أحدث  
شباكاً أو ب، حليلاً وجعل له شباكاً على  
المحل الذي هو مقر بساء جلوه سواء كان  
ملاصقاً أو بينهما طريق فاصل فإنه يؤمر برفع  
الضربة، ويحرم عن رفعه بصورة تجمع وقوع النظر  
إما بينه حائط أو وضع قبله، لكن لا يجوز على  
ستر الشباك بالكلية<sup>(١)</sup>

ويرى الشافعية في المذهب أنه يجوز  
ذلك فتح كومات وشايث في منكه ولو لمعبر  
لاستعمدة، ما تصرف في ملكه - وقد  
خرجاني جواز فتح الكومات بما إذا كانت  
مغاية لا يفي النظر من باب دار جارة، إلا أن  
الشيخ أبا حامد صرح بجواز فتح كوة في  
ملكه مشرفة على حارة وعلى حريمه، وليس  
مستحراً منه، لأنه لو أراد رفع جميع حائطه،  
يسمح منه فإن رفع بعضه لم يصح

وقال بعض متأخري الشافعية ينفع  
انصراف عن حائطه ليس في ملكه جدار  
به بل الكوة ويسد صميمها وورقها فإنه  
لا يمنع من ذلك<sup>(٢)</sup>

على وسط الجدار بعد استازاه في العلو جمع  
إليه يد صاحب السفل، لا نهضه سقته على  
سفل الشرفيع، وإذا أمكن أن يكون  
السقف عالياً فبسط وسط خضار ويوضع  
رؤوس الخشوع في الخشب فيصير البيت  
بينين، فهو في كليهما لا يتركة في  
الانحصار به<sup>(٣)</sup>

ويرى الخبالة أن السقف بينهما لا يندفع  
كل منهما به، لا لصاحب العبر وحده<sup>(٤)</sup>

إشراف احمل الأعلى على دار لجار الأسفل

٤ - ذهب للأنكدة - وهو يعني به عند  
الخليفة - إلى أنه ينقض على من أحدث كوة  
أو نافذة أو غيبة من دونه يشراف منها على جارة  
أن يسد جميعها<sup>(٥)</sup>

وأما الكوة القديمة فلا ينقض بسدها  
ويقال بجواز استر على تمسك به شتاً  
والأكبر الزعم من الخليفة لا فرق بين  
تفصيصه واتحديث حيث كانت ثلثة انصراف  
البحر بوجودها<sup>(٦)</sup>

(١) درية نظائر ١/٢٢٦

(٢) كشاف الفتاوى ١/٢٤٣، والفتاوى ١/٢٤٤

(٣) المغني ١/٢٤٣، ١٠، ركن السرى ١٣٩٩، وفي ١٤٥

(٤) ٣١، وفي المحتاج ١/٢٤٦

(٥) ركن السرى ١/٢٤٣

(٦) في نهجها ١/٢٤٤، ٣٠

(١) علة الحكم عليه لك ١/٢٤٣، والبراهين  
المشقة ١/٢٤٤، وكذا في الفتاوى ١/٢٤٣، وفي  
١/٢٤٤، ومطلب في النهي ١/٢٤٣

(٢) في المحتاج ١/٢٤٣، ١٠، وفي الطلب وسحب  
القول عليه ١/٢٤٤، ٣٠

وصح الجبري أنه مجرم على الشخص  
فتح كوة في حماره بطلع صبا على عورات  
جساره<sup>(١)</sup>

## سَفَه

التعريف :

١ - السفه والسفه والسفاهة . ضد الخدم ،  
وهي مصائر سفه يسفه من باب تمب ، وهو  
نقص في العقل أصله الخلة والحركة

يعال ، تسفهت الريح الشجرة أي  
طالت به ، وسفه بالضم وسفه بالكسر ، أي  
صار سفيرها ، والجمع سفاها ، وسفه وسفاها ،  
والفوزت منه سفيهة ، والجمع سفااته<sup>(١)</sup>

راسطلاحاً ، هو التبذير في مال  
والإنراف فيه ولا أثر للفقر والمدالة فيه  
ويصابه الرشد ، وهو إصلاح المال وتنميته  
وعدم تسفيهه

وهذا عند الجمهور (أبي حنيفة ، وأبي  
يوسف ، ومحمد ، ومالك ، وهو المنهوب عند  
الحنابلة ، والمرجح عند الشافعية ، وهو بول



(١) لصحيح والمصباح للنير

(١) الجبري على الخطيب ٨١/٢٣ نشر دار شعوب

صاحبه محتاط اعمل فيه بعض كلامه  
كلام العملاء ، وبعضه كلام المجانين  
بحلاف السفه ذاك خفة تعرض للإسهال  
ويجب ألا في ذنه .

ج - الرشيد :

١ - الرشيد الصلاح في المال عد  
المعروف ، وعند الشافعية الصلاح في المال  
والدين جميعا فهو عند السفه ( رشيد )

الأحكام المتعلقة بالنفس .

أولاً - أحوال النفس

٢ م - نفس حلالان

الأول استعمار النفس بعد بلوغ  
الإسناد أو إغلقه من الحيوان

الثانية طرده بعد البلوغ والرشيد

ثالثاً لأولاً : نفس ذهاب جمهور الفقهاء  
ومنها صاحبها أي حيها إلى استعمار المحرم  
على النفسه بمنه من التصرف في مثله ، و  
المحرم على النفس والجوارح من غير عليه ،  
فإن يقع النفس أو أفاق الجوارح وهما مبدران

الحس ، وفلقه ، وروعيان ، والشورى ،  
والنفس ، والضمير (

والرابع عند الشافعية أنه النفس في  
المال والمعاد فيه وفي الدين معاً وهو قول  
الأحد (١)

الأنظار ذات الصلة

أ - الحبر

٢ - هو مصغر قولك حبر عليه القاصي  
محبر حبراً إذا منه من تصرف في  
ماله وأمنه سب من أسباب حبر (٢)

ب - فقهه .

٣ - الفقه نفس في العنق من غير حبوب أو  
دهش ، ودمشوه الناقص العقل والفرق  
بينه وبين اسمه أن الفقه عبارة عن أنه تأثيرة  
من التذات بوجوب خدلا في الحس يصير

(١) الفرق بين المبكر والمبكر في الوجود عند جمهور ، فمن عند  
حنابلة فإن مبكر للإمام أحد خلا - رشيد فترك بعد  
بلوغه من أن تزوج ويحل له الزواج  
انظر حاشية في فتاوى الأئمة في ١٩٨ أي بعد الله  
بمحمد من عند الرحمن فدمشقه البهاوي الذي من  
عند الفقه من استخرج على هذه صير طه  
١ ، ح - ١٩٨٠ م

والفقه لأن فقهه : ١٩٦ ، والمصنف ٣٣٧/١٢ ،  
والدع : ٣٢٤ ، جيل الاطباء ٣٧٠/٥  
(٢) المصنف في تصحيح الدين



التي من بعد الطوف مع اسلاف الرشد ولا في  
غير هذه الحال

ويقوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَهْواءَ  
اَنْفُسِكُمْ الَّتِي جَعَلَ لَكُمْ قِياما رِزْقَهُمْ  
فيها رِزْقَهُمْ وَلَوْلَا لَكُمْ قِياما مَعْرُوفٌ﴾<sup>(١١)</sup>

ويجوز الاستدلال بما « ان الله يهيى عن  
ايساء الناس السوء وهم يرخص للارباب  
الا يرزقهم منها اكلا ولب . ويدل على ان  
اوصافه لئال ان الاول . جس المراد به مال  
الولي بل مال اسمه :

قوله تعالى ﴿وَلَا يَرْزُقْهُمْ فيها رِزْقَهُمْ﴾  
انه لا يرزق ولا يكسب الا من ماله

ويقوله تعالى ﴿وَلَا يَرْزُقْهُمْ فيها رِزْقَهُمْ﴾  
الحق فيها او صعبا او لا يستطيع ان يعمل  
هو فليحل عليه العناء<sup>(١٢)</sup> ووجه  
الاستدلال بما . انه جعل عبارة التسمية كعبارة  
من لا يستطيع تعبيرا وجعل عبارة عليه تعبيرا  
معام عتونه ووجب الزلانة عليه ، وهذه هي  
امارات التحجر

كما استدلو بما رواه اعميرة بن شعبة ان  
رسول الله ﷺ قال ان الله كره لكم

للقصا ستم احجر عليها صنعا من  
انصرف<sup>(١٣)</sup>

واما ابو حنيفة فانه لا يحجر عليه بعد  
لنوع ، ولو بلغ عمره ثمانين لا انه يصح عليه  
من دفع ماله اليه ، ولا يصح من ان يصرف  
بما له بيع او عتي او نحوها .

ولا يصح عليه ماله . لا ان يبلغ عمره خمسا  
وعشرين سنة ، فلذا يلحقها دفع اليه ماله سنة  
او ثمانين<sup>(١٤)</sup>

استدلوا بالجمهور<sup>(١٥)</sup> فيقولون بالتحجر عن  
انفسه بالسعة المستمرة بعد طرخ القصر  
ورئاسة المجنون ، او الذي حصل بعد بلوغه  
وريشته ثمانين بقله تعالى ﴿وَابْطِلُوا الْعِيانَ  
حتى اذا عموا الشكح فإن انفسهم مهم رشد  
فادفعوا اليهم اموالهم﴾<sup>(١٦)</sup> ووجه  
الاستدلال بما . ان الله تعالى اقرى دفع لمرء

<sup>(١١)</sup> الآية ١٢٦٢ وفتح السند ٢ ١٢٨٠ وسماه  
لمعناه ٢٦٠/١ وفتح السند ٢ ١٢٦٢ وفتح

<sup>(١٢)</sup> شرح المذاهب لا يملك ١ ١٢٦٢ وفتح السند ٢ ١٢٨٠  
والدفع بالحق فتح السند ٢ ١٢٦٢ والافتح ١ ١٢٦٢  
وشرح السند ٢ ١٢٦٢ وفتح السند ٢ ١٢٨٠  
الافتح ١ ١٢٦٢ وفتح السند ٢ ١٢٨٠

<sup>(١٣)</sup> والمصرح ٢ ١٢٦٢ وفتح السند ٢ ١٢٨٠  
المصرح ٢ ١٢٦٢ وفتح السند ٢ ١٢٨٠  
١٢٦٢ وفتح السند ٢ ١٢٨٠

<sup>(١٤)</sup> سورة النسا ١

<sup>(١١)</sup> سورة النسا ١

<sup>(١٢)</sup> سورة النسا ١

وجه الاستدلال به - أن علي وعثمان  
والزبير وعبد الله بن جعفر لم يحصل منهم  
نكار للحجر ، بل علي عليه والأخرون لم  
ينكروا ما احتال سريير بحجة الشركة حتى  
لا يعد عبد الله بن جعفر مضبوذاً في ذلك

واستدلوا من القولة - أنه صدر في مائه  
فيكون محجوراً عنه كالصبي بل أولى ، لأن  
صبي (إن يكون محجوراً عنه) فهو أشد  
منه ، وقد علق لسريير والإسراف ما ملأن  
يكون محجوراً عليه أولى<sup>(١)</sup>

واستدل لسريير بحقيقة من خلفه في عدم  
الحجر عن الشبهة بعد البلوغ ولكن لا يدفع  
إليه مائه حتى يمنع الخامسة والعشرين من  
عمره

بقرينة تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا إِسْرَارَ﴾ وبإدراك  
أن يكبر<sup>(٢)</sup>

وجه الاستدلال به - أن الله تعالى في  
الولي عن الإسرار في مال الوثم مخافه أن  
يكبر فلا يبقى له عليه ولاية ، وأنصحه  
عن رواد ولايته عنه بعد الكبر يكون نصيحته

ثلاث من وصا ، وإساعه المال ، وكثرة  
السؤال<sup>(٣)</sup> وجه الاستدلال به ، أن  
النبي صلى الله عليه وسلم نفسه ، وصا يدين  
النبي على وجوب المحافظة على المال ،  
وبقرينة بعد اسمه المذمومة به مخالف للأمر ،  
فيجب حمله عنه

وبما ورد أن النبي ﷺ قال - وهو عن  
يد سمعته<sup>(٤)</sup>

وبما روى الشافعي في صنده عن عروة بن  
الزبير قال - أبتاع عبد الله بن جعفر بيعة  
فقال علي رضي الله عنه - لا تكون عثمان رضي  
الله عنه ولا محزون عليك ، فأعلم ذلك س  
جعفر للزبير فقال له سريكتك في بيعك ،  
فأبى علي عثمان رضي الله عنه ، فقال  
الحجر على هذا ، فقال الزبير أن شريكك ،  
فقال عثمان - فحجر على رجل شريكك  
الزبير<sup>(٥)</sup>

١ - حدث قال له كبركم لأبي  
عروة بن الزبير والفتح ٢ ٢٤٠ - من السيرة (نسخ)  
٢٤١/٣٣ ط الخليلي  
٢ - حديث - وهذا على ما سمعته<sup>(٦)</sup>  
عروة بن الزبير في صحيحه الكبير من حديث الحسن بن  
سفيان قال - سمع جعفر السبيعي ٢ ٢٢٢ - صرحه  
الفيصل - ط - المكتبة النورية - وأما ما به  
الصحف  
٣ - حديث الزبير ٢ ٢٤٠ - ١٩ - ١٩٩ - بقرينة ما قاله الشافعي  
في كتابه (الزبير)

١ - مسند الزبير ٢ ٢٤٠ - ١٩ - ١٩٩ - بقرينة ما قاله الشافعي  
في كتابه (الزبير)  
٢ - مسند الزبير ٢ ٢٤٠ - ١٩ - ١٩٩ - بقرينة ما قاله الشافعي  
في كتابه (الزبير)

على زوال الحجر عنه بالكفر ، لأن الزلزال عليه  
بالحاجة ، وفي تعدد الخلق إذا صار هو  
مطلقاً انتصرف بنفسه<sup>(١)</sup>

واستدلوا بحديث جابر بن عبد الله  
أنه كان يعبث في البساتين لآفة  
أصابته رأسه فقال أهله رسول الله ﷺ أن  
يخرج عنه فقال : إني لا أصبر عن البيع  
فقال عليه الصلاة والسلام : لا يثبت ثقل  
ولا حلالة ويحل له الخبز ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup>

وجه الاستدلال به أن النبي ﷺ  
يخرج عنه على الرغم من طلب أهله فثبت  
أنه كان خجراً مشروعاً على من يقبل الحجر  
عليه

واستدلوا من الأقوال بأن لصفته من  
مخالفة يكون مصق انتصرف في ماله  
كالرشيد ، وهذا لأن وجود انتصرف حقه  
يكون بوجود ركنه ، ووجوده ثمناً يكون  
بصدوره من أهله وحملته في شدة ، وقد وجد

ثبت كله في مصرف انتصافه في ماله<sup>(٣)</sup>

وأما الثاني فهو أن يبلغ القصر أو  
يقبل المحرمين ، ثم يطرد انتصافه عندهما  
بعد ذلك فهو حجر عبيدهما ؟

اخلف الفقهاء في ذلك

(١) مذهب جمهور الفقهاء أن لزوم الحجر  
بالصفة الطهرية ، وكذا حجر عليه عند أبي  
يوسف ومحمد في الأمور التي يذهب الحرف  
لا الأمور التي لا يزيلها حرف ، لأن السبب  
عندهما في معنى الحرف مخرج كلامه عن مرجع  
كلام العقلاء ، لا سماع لغوي ومكينة العقل  
لا بصفته في عقله فثبت انتصافه

ذكر قال بالحجر بالصفة الطهرية

عنه ، وعلي ، وإبراهيم ، وعائشة ، وابن  
عباس ، وعبد الله بن عمر ، وشريح ،  
وربائل ، وأبو حمزة ، وأبو هريرة ، وأحمد ،  
ورسولان ، وأبو حنيفة

(٢) ذهب أبو حنيفة إلى عدم جور الحجر  
عنه ومنه من ماله ، وهو رأي زرارة وأبي  
المنعم بن سريج<sup>(٤)</sup>

١- وذكر حجر لوجه كثير فظن (٢٢٤) هـ - طهر  
أحمد  
٢- (٢٢٤) هـ - ١  
٣- (٢٢٤) هـ - ٢  
٤- (٢٢٤) هـ - ٢  
٥- (٢٢٤) هـ - ٢  
٦- (٢٢٤) هـ - ٢  
٧- (٢٢٤) هـ - ٢  
٨- (٢٢٤) هـ - ٢  
٩- (٢٢٤) هـ - ٢  
١٠- (٢٢٤) هـ - ٢

(١) لسطح ١٥٩٦٠١ ماله في ٢٠٢٥ هـ - طهر  
١٩٦٢ هـ  
(٢) حديث ابن عمر قال لا عقاب لفرقة الحارثين  
(٣) (٢٢٤) هـ - ٢  
(٤) (٢٢٤) هـ - ٢  
(٥) (٢٢٤) هـ - ٢  
(٦) (٢٢٤) هـ - ٢  
(٧) (٢٢٤) هـ - ٢  
(٨) (٢٢٤) هـ - ٢  
(٩) (٢٢٤) هـ - ٢  
(١٠) (٢٢٤) هـ - ٢

هل يشترط حكم قاض بالحجر لترتب  
أحكامه عليه ؟

والثاني : بعد اختلاف الفقهاء فيه  
على ثلاثة آراء

١ - السلف - كما تقدم - على موطن

(١) ساء يقض نصيباً وتكث بأن يبلغ  
سعيها

(٢) وسواء بطراً بعد طوع النصيب رشيداً ،

فالأول يختلف بغيره في نقله إلى  
قضاء القاضي على رأيين

أحدهما : لا يختص إلى قضاء ناصر ، لأن  
الحجر سبب ، وذلك لأن الله تعالى على  
دفع أموالهم إليهم عن إيتس إرشده منهم  
وإن لم يؤتس رشده لهم محجورون ، والحجر  
عليهم بقضاء تحصيل الحاصل

وإلى هذا ذهب الشافعية ، وخبيلة ،  
ومحمد بن الحسن ، وهو قول محمد بن  
أبي القاسم

وثانيهما : اقتضاه إلى قضاء خاص : وهو  
المذهب عند المالكية ورأي أبي يوسف .

وتذبت أجاز ما كانت تصرفاته قبل الحجر  
عليه وهو ما يسمى بالنسبة المهمل لأن  
الحجر عن النسبة بمعنى النظره ، وهو مقرر  
بين النظر والنصر ، وهي بناء الملك به نظر . وفي  
إحداثه فيه محذور ، ويمثل هنا لا يرجع أحد

(١) حاشي الصالح ١٧٠/٢ (الرجوع ٣٢٢/٢) وبه المالكية  
١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ وسواء المظلة ٢٤٠ و ٢٤١  
الصالح ١٦٠/٢ لأن كونه مسجوداً كالمسكين المروء  
١٧ من الفتحة الأولى ١٢٢٨ من ويلسوف  
١٦٢ و ١٦٣  
(٢) حديث «حجر عن يد سواك»  
قدم بحريه ١/٢  
(٣) هذا رأي مالك

أن يشهد على حجه وإن ظهر ذلك وبطلته  
وبشهره في الأسواق ويخامع، ليعلم الناس  
بحالته، وليجسروا معاملته ويعلمهم أن من  
عامله فقد صرح ماله

وإن رأى القاضي البدء بذلك جعل من  
يسادي بالناس بحججه، وهو ما صرح به  
المالكية والشافعية، والشافعية<sup>(١)</sup>.

ويؤتى من الخلاف في اشتراط الحجر  
عنه من قبل القاضي وعدمه ما يلي

إذا عامل لسفه شخص علم بسفهه أو  
لم يعلم بشراء أو يقرض ثم تلف الشيء  
لمشركي أو صاع من الموصى قبل بعض هو  
أو انصبحت على الشخص المعامل معه<sup>٢</sup>

ذهب المالكية - إلى أن تصرفه بعد الحجر  
عليه مردود ولو حتى تصرفه مالم يخص ذلك  
عنه .

وإن تعامل معه أحد وهو مجهول حاله -  
جداثته لا ترد باتفاق فقهاءهم .

وإن علم حاله ولم يكن قد حصر عليه -  
بأن كثر مهملاً لا ولي له - فتصرفه ماص  
ولازم، فلا يرد ولو كان بدون عوص كعتي<sup>٣</sup> .  
لأن حالة الرد لحجر عليه وهو مفرد وهذا

(١) مذهب أهل البيت ١٢/٥ - كما في المصنف ٢ - ٣٧٩ .  
والمصنف ٢١٣/٤

أن يحجر على ولده أنى الإمام لمحجر  
عليه<sup>(١)</sup>

الرأي الثاني لا يقتصر إل قضاء  
القاضي لأنه يكون محجوراً عنه بمجرد كونه  
مهدراً، كما أن إصلاحه ماله بخلافه من أحسن  
نظراً لوجود الزوج ورثة فاضيه المحتون  
وهو ما ذهب إليه محمد بن الحسن، وابن  
القاسم من المالكية، والمبرجوح محمد  
الشافعية<sup>(٢)</sup>.

الرأي الثالث : التخصيل وهو أنه إن زال  
عنه الحجر مرشده معه الموعى بلا حكم  
حاكم ثم سمع عاد بلا حكم حاكم - وإن  
زال عنه يحكم حاكم فلا بد من قضاء  
القاضي بدونه وهو وجه آخر لثبانية .

وعملوا ذلك بأنه كراهية وضع بفساد فلا يعود  
إلا بظنه<sup>(٣)</sup>

إشهاد القاضي على حجه أو إعلانه .

١ - ذهب من قال إنه لا بد من قضاء  
قاضي للحجر عليه، إلى أنه يستحب للقاضي

(١) مذهب أهل البيت ١٢/٥  
(٢) مذهب المصنف ٢/١٧ - والمصنف ٢٢١/٤ - والمصنف  
١٢/٢٤ - والمصنف ١٢/٢٤ - والمصنف ١٢/٢٤ - والمصنف  
المصنف ١٢/٢٤ - والمصنف ١٢/٢٤

تعامل معه على بصره وإن ماله سضيع وإن  
لم يعلم فقد عرق حين ترك استظهار امره  
ودخل في ممالكه على غير معرفة وعدم صيانه  
بعد ذلك لحجر عنه بحسب الظاهر . هو  
إجماع الشافعية

٧ - وعلى يديه الضمان يابط أي - فيما بينه  
وبين الله تعالى ؟

اختلفوا فيه على وجهين -

الوجه الأول - يلزمه صيانه ، وإن قيل  
الضمان والعمالي ، وهو مانع عليه  
الشافعي في الأم . وذلك لأن الحجر لا يبيع  
في مال غيره ، وقد هو الظاهر

الوجه الثاني - لا يلزمه ضمانه ، وهو  
الأصح عند الثوري والشافعي

والفصل السابق مفيد بما إذا قبض  
السمية المال من رشده وإذنه ونلف لمقبوض  
فإن مطالبة صاحبه به .

أما لو لبسه من غير رشده أو من رشده  
بغير إذنه ، أو تلف بعد مطالبة صاحبه به  
فإن قسمه بضمي ثوب خلاف

وذهب الخليل إلى أن من عامل السمية  
بعد الحجر عليه من قبيل القاضي وأنلف  
السمية مال فلا ضمان عليه والضمان من

قول مالك وكبر ، أصحاه - وهو المقتد في  
المذهب .

أما ابن القاسم فإنه قال لا يصح - لأنه  
لا يشترط للمعجر الظلماء - وهي من يتولى  
عليه من حاكم أو مقدم اليد ، وكذلك هو الرد  
بعد الرشده

أما بعد الحجر عليه - ففته مردود ولو حسن  
تصرفه فلم يحصل الفك عنه من رضي أو  
حاكم أو مقدم ، وقد أيضا عند مالك وجل  
أصحاه ، لوجود علة الحجر عليه وهو  
نقصه .

وقال ابن القاسم - إذا رشده فتصرفه  
مانع قبل الفك ، لأن العلة مجرد نفسه وقد  
زال برشده <sup>(١)</sup>

ذهب الشافعية في - الأصح عندهم -  
إلى أنه لا يكون معجوراً إلا بعد قضاء قاص  
وقد قالوا : لو تصرف شخص مالا بعد  
الحجر - أو باع منه متاعاً لم يملكه ، لأنه معجور  
عليه بعدم الرشده ، فإن كاتب معين مائة  
دينار ، وإن كاتب ثالثة لم يضمها ، نعم  
ضمانه لو لم يضم ، ولا يضم قبل ذلك الحجر  
ولا بعده إلا أنه ، إن كان ذلك بحاله فقد

١ - إمام مذهب الخليل ٦٩٤ ، رحمه الله

## ملك الحجر عن السفيه

٨- جمهور الفقهاء ومنهم المصاحبيون والفائزون بالحجر هل السفيه يرون أنه لا يملك الحجر عنه إلا بعد إيقاع الرشيد منه

وذم أبو حنيفة القائل بأنه لا يحجر على البالغ ، لأنه يصح الولي من دفع ماله إليه إذا بلغ غير رشيد إلى أن يبلغ خمسة وعشرين عاماً من عمره ، وقد بلغ هذه السن دفع إليه أمواله ورشدكم لم يرشد .

واستدل ، بأنه مخاطب عاقل فلا يحجر عليه عسراً بالرشيد

وسأل في الحجر طلب ولاية وإهدار أدميته والحاقه باليهائم ، وهو أشد ضرراً من التبذير

فلا يتحمل الضرر الأعلى لدفع الأدنى ولأن المالك في ماله لديه إيناس الرشيد ، لأنه يصحح أن يكون حراً فيها ولقون عمر رضي الله عنه إنه يصح لب الرجل إلى خمس وعشرين سنة<sup>(١)</sup> ولقد قرر الأئمة نقلك في قوله تعالى : «حتى يبلغ أشده»<sup>(٢)</sup>

(١) الاشتهار ٩٧/٢ وما به يأمل دفع القدر ٩٤/١٨  
ومضى المحتاج ١٧٠/٢ وللقن لاس قلعة ٤ ٥٦٨  
وكتب المسالك ١٢٨/٢ وسل الأبدان ٣٦٨/٥  
(٢) سورة الأنعام ١٥٢

عقله عدم بالحجر أو لم يعلم - كما ذكر الشافعية - وهذا إذا كان المعامل هو الذي سلط عليه .

لأن إذا كان السفيه هو الذي تسلط عليه دون إذن صاحبه فإن المصلي أما بكر قد توجب عليه الصيانة إن أتاهه أو تلف سفره لأنه لا يفرط من ماله<sup>(٣)</sup>

نقله قرار قضاة الحجر بقرار خاص قعصر

٧- مال الحنيفة : إذا حجب قاصر على سفيه ، ثم وقع الغزو إلى فاضل آخر فأطلق حجبوه وأجاز ما كان ماله أو اشتراه أو تصرف به حالة الحجر ولم ير حجر الأول شيئ جاز إطلاقه وإبطال حجبوه

لأنه لو تحول رأى الأول فأطلق عنه الحجر جاز فكذلك الثاني

وذلك لأن الحجر هل السفيه مجتهد فيه . ثم لحجر عليه لم يكن قضاء من القاضي ، لأن القضاء يستدعي حفيظاً له ومقتضياً عنه ولم يرسد ذلك ، إنما كان ملك نظراً عنه ، وقد رأى لآخر النظر له في إطلاقه حينئذ ذلك منه<sup>(٤)</sup>

(١) انظر نكته للبصر ٣٨٠/٣ وقدر المحتاج ١٧١  
والقن ٥٧٠/٤  
(٢) السيرة ١٨٨/٦٤

قلا بمخاج فكها الحمر عت الى ابن القاضي  
بل هما بمكانه .

اما ان كان الاب بانه بقت عه رشده ، إلا  
إذا حمر عليه قبل الرشده وهو المذهب عند  
المالكية <sup>(١)</sup> .

وإن حراً بعد برده رشداً عند اختلاف فيه  
على مذهبي

أحدهما : يشترط فكه فضاء قاضي ،  
وهو المذهب عند الحنابلة ، ومنه قال  
أبو يوسف وهو المقتضى به في مذهب مالك ،  
وبه قال الشافعية ، وجميع من يشترط لحجره  
حكم حاكم

وعلموا ذلك : بأنه شئت بحكم حكم فلا  
يرول إلا بحكم حاكم <sup>(٢)</sup> .

وثانيهما : لا يشترط قضاء القاضي لزوال  
بل يكفي انقضاء السنة عنه لا اعتباراً رشداً  
وهو قول أبي الخطاب من الحنابلة ، لأن  
حمر سببه السنة وقد ران كالمصغر  
والخبر <sup>(٣)</sup>

من يترك حجر السبع .

٩. السنة كما تقدم سواها نوع اشهر  
بعد البلوغ ، وآخر حراً بعد بلوغه رشداً

أما إذا كان قد استمر بعد السج . عند  
اختلاف الفقهاء في زوال الحجر عنه هل  
ثلاثة أر .

أحدهما : إنه يرول بعد زوال السنة  
ولا يحتاج إلى حكم حاكم ، أو دولي ، أو ابن  
زوج . وهو المرجح عند الشافعية ، ويقول من  
لا يرى لزوم حكم حاكم في الحجر عليه .

وعلموا ذلك بأنه شئت بدون حكم حاكم  
فيزول بغير حكم حاكم كما حمر على  
الجور <sup>(٤)</sup>

وثانيهما : لا بد من حكم حاكم في  
زواله ، وهو القول الثاني للشافعية ، لأن  
الرشد يحتاج إلى نظر واجتهاد ، وهو قول  
أبي يوسف

وعلم ذلك بأنه لا بد من حجر القاضي  
عليه فلا يترك إلا بقرار منه .

وثالثها : أن كان ربه الوصي أو مقدم القاضي

(١) النسخة ١٩٦٣/٣ وموافق المجلد ٨ ٦٥  
(٢) المذبح ٣٢٤/٤ والذو المطروح حاشية من طبعين  
١٥٦/٦ طبعين المذبح ١٧٠/٧ مذكاة للمصنف  
٣٨٢/٢  
(٣) المذبح ٣٢٤/٤

(٤) مثنى المذبح ١٧٠/٢ والمذبح ٣٢٤/٤ والمصنف  
١٦٢ ٢٤ وطبعة السالك ١٢٠/٢



## الولاية على مال السفينة

١١ - تقدم أن السفينة قسرت : صيتمو بعد البلوغ ، وطاريء بعد بلوغه وشيئاً

(١) فإن كان الأول : فقد ذهب الملكية وأصلها إلى أن الأول بالولاية الأب ثم رعيه ، وإذا لمصلحة من ثم يوصى الأب فلتحكم أن يقيم أميناً في انتظار في أنواله وهو ما رجحه ابن تيمية .

ثم بعد وصي الأب الحاكم ، وإذا لمصلحة إن لم يوجد الحاكم فابن يوصى به (٢)

وذهب الخبزي : إلى أن الولي هو الأب ، ثم رعيه بعد موته ، ثم وصي رعيه ، ثم أحد الصحيح وإن علا ، ثم رعيه ثم وصي رعيه ثم القاضي لو وصيه (٣) .

ذهب الشافعية إلى أن الأول الأب ، ثم أحد : لأنها أشق عليه ، ثم القاضي لو السلطان (٤)

وبلغ اتفاق الحنفية والشافعية والحنابلة على أن الولاية في هذه الحالة للسلطان أو للقاضي

دعاه المرشد أو السهم وإقامة اليثة على ذلك

١ - إذا ادعى المبحور عليه لسه أنه قد رشد وأقام الولي أو الوصي بینه أخرى بالسهم أو مستمراً

فإن ذكرت البيتان التلويح واختلف أخذ بدأت التدرج الطاهر

وإن جاء ما يقيد بغير موافق معين واستند في ذلك الوقت قدمت بينة السهم

وهذا ما صرح به الشافعية والحنفية : لأن معهما زيادة علم - وهو استصحاب الأصل - إلا أن الشافعية اشتروا لقبول شهادة السهم ولرشد بهان سيئاً ، إذ قد يظن أن بعض المصروف هو نوع من الصرف - كل ما يتكسر وليس الأشياء القيمة الثلاثة - أمثاله والتوقيع أنه ليس بصرف ، وقد يظن أن إصلاح نوع من التصرف هو رشد : لذلك لا بد من ما من سبب السهم والرشد

كما إن حالات مغلقة على التوقيت فلهذا قال الشافعية : تقدم بينة الرشد (٥)

(١) بحرق ١٩٧٤/٤ وكشاف الصالح ١٢٤/٢ ، ١٤

(٢) حاشية ابن عابد ٢٤/٦

(٣) معرر المحتاج ١ ، ٢٢ ، والفتاوى ٢٠٤/٢

(٤) حرق تكمل المبحور ٧ ، ٢٧٠ وصي المحتاج ١٧٧/٢

وحاشية ابن عابد مع الدر المختار : ١٠٢/١

خياته - ومير الأب ووصيه والقاضي فاحصر  
عنها غير عامر، على امال

وشروط الولي وواجباته وما يجوز له دفعه أو  
لا يجوز تنظر في مصطنع (ولاية)

أثر السفه في الأحكام المتعلقة بحقوق الله

١٢ - لا يوجب السفه خلا في أهلية  
الخطأ ولا يوجب شيد من أحكام الشرع من  
الوجوب من السفه أو له فيكون مطلب  
بالأحكام كتب

ولذا لا تنفع الأهلية مسبب السفه  
ولا يجعل السفه عدوا في إسقاط إسقاط عنه  
شيء من الشرائع ولا في إبطال عاقبة فيه  
به على نفسه من الأسباب الموجهة  
للعقوبة<sup>(١)</sup>

أثر السفه في الزكاة

١٢ م - أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في  
مال السفه - فهو في وجوبها عليه كالرشيد  
لأنها تصرف لا تعمل المسح والنقص ولأن  
من عدا الحقمية أو جوبها في مال الصغير

قطر، لأنه هو الذي يعيد عليه المحصر  
ويملكه، إذ ولاية الأب ومحمود قد زالت فينظر  
له من أن ينظر العام وهو الراجح من قول  
الشافعية، وهو القياس عند الحنفية، وأما  
هو من أبي يوسف

أن الرأي المرحوح عند الشافعية  
والإسحسان عند الحنفية - وقيل هو قول  
محمد - فالأولى بذلك هو من ذكر في السفه  
الإسنادي<sup>(٢)</sup>

(٣) وإن كان الثاني - فالسفه يظهر من  
إسقاط مال السفه - لا فرق بين السفه  
الاستمراري والطارىء في الزكاة، فالأصح  
الأب ثم وصيه ثم الحاكم<sup>(٤)</sup>

ولا ولاية للأول إلا على دول الثرم من  
أشياء ومقابل الأصح عند الشافعية -  
حيث يجوز ولاية الأم إن لم يكن وصي -  
كما لا ولاية لسجد والمصبات عند المالكية  
والحنابلة

وتعمل من لم يجمع للجبر والمصبات ولاية  
على مال - دون النكاح - أن المال عن

(١) كتابه الفقهاء ٣/ ١٢٤ - ١٢١، ومير السراج

٢، ٨٧ ومالية ابن علقم ١٢٦/٦

(٣) الحنفية ١٩٧/١٥

١، المسود ١٤، ١٥٧ شرح ابن رابح ملك ١٩٨٨/٢

بالنحوين المحبوب على السبب من باب  
وقد

ولكن حصل الخلاف في من يدفعها هل  
هو أم وليه ؟

فذهب الجمهور إلى أنه يدفعه عنه وليه  
كسائر تصرفاته المالية ، لأن الولاء ونصرف  
ما في

وأصرح الشافعية بأنه لا يصرى الزكاة بمسه  
يكن إن ادعى له الولي يزعم في المدعى إليه  
صح صرده ، وذلك بحصره الولي أو من يورث  
عنه

ودفع المختص إلى أنه يدفعه إليه وليه  
يصره بمسه ، لأنها عادة فلا بد من إليه  
لربها ، ولكن يبحث معه فيما يرى لا يصره  
له غير وجهه .<sup>١</sup>

زكاة الفقير .

١٢ - اتفق الفقهاء على وجوب صدقة التطهر  
عن الشبهة ومن تبرعه بقلته ، وذلك لأنه مسلم  
ر مكسوة ؛ لأنه من شيع هذا الباب يندر

١ الإجماع من حاشي العبدان في المصنفين من محمد  
أبو عبد الله أبو الطول سنة ٥٦٠ م من رجع المصنف  
سعيد بن منصور وحاشية ابن علقمة ١٤٩  
والمصنف المصنف ٦٠٠ م من رجع المصنف ٦٠٠  
والمصنف ٦٠٠ م من رجع المصنف ٦٠٠ م من رجع المصنف  
من شيع من المصنف ٦٠٠ م

١ حديث مع فتح المصنف ٦٠٠ م من رجع المصنف  
٦٠٠ م من رجع المصنف ٦٠٠ م من رجع المصنف  
٦٠٠ م من رجع المصنف ٦٠٠ م من رجع المصنف  
٦٠٠ م من رجع المصنف ٦٠٠ م من رجع المصنف  
٦٠٠ م من رجع المصنف ٦٠٠ م من رجع المصنف  
٦٠٠ م من رجع المصنف ٦٠٠ م من رجع المصنف

أثر السعة على التندر .

١٥ - إن سعة السقي عبادته بادية وجبت

انقطاعه . لأنه محجور عن صرف أمواله وعن  
التصرف فيها ، والبيعة الهدية لا تعلق لها  
مافان

وإن سدر عبادته مائة فقد حصل  
اختلاف في صحبه على ثلاثة أقراء  
الرأي الأول : علومه منعه لا يبيع ماله فيبيع  
شعره به في دمه ، وهي به بعد ذلك الحجز  
عنه وهو رأي الشافعية (١)

الرأي الثاني لا تلزمه وهو قول الحنفية  
والجانب (٢)

الرأي الثالث : ترويه ويكس من حق أنوف  
بطله ، وهو رأي المالكية (٣)

أثر السعة على الحج والعمرة

١٦ - لما حجة الإسلام - وهي حج العرس  
أداء أو قضاء

فقد اجمع آفذه عن وجوبها على السعة

أما هذا الصريح ، وهو كهر بها لا يجزئه  
لأنه تصرف مالي فلم يصح منه .

وأجاز الشافعية التكفير بدور الصوم إذا  
أدب الولي وعين لمصرف وكان محصرته أو من  
يسوب عنه كالزكاة (٤)

ولا أد أب يوسف وعمسا فالأ . لو أعتر  
عن يمينه صرح الثعلبي ويسمى " العبد في  
قلمته ، ولا يجزئ عنه ، لأن الزكاة ، لأنه حتى  
معرض فلا يقع التحرير تكديراً

وأما عبد أبي حنيفة - فبعد الخامسة  
واعتبرين بكفر كالشيد ، لأنه غير محجور  
عليه ، وكذا قبلها لعدم أية تحرير

ولو كهر الصوم ، وفي اثنته فقد حججه أو  
انتهى ، بطل تكفيره بالصوم ، وعنه أنه يكفر  
كالرشيد ، له وال الحجز منه ، ما لو ملكه  
استجر به . نهال الميام فلا إضافة عليه  
للزكاة (٥)

(١) المجموع ١٤/١٤١ وسهال حنابل ١٧/١٧٠ ومنى  
للصالح ٢/١٧٢ . ١٧٣ . وكذا ٦٥/٤ وفداف  
صالح ٢/٢٢

(٢) السحابة : مولى يختلف القيد لندون ملكه ، ويصح  
أن يبيع بهت إلى سنة ولا من ملكه

(٣) سوط ٢٥ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٢ . وكفهد الصبح  
٢٤/٢٢ ، مدع ٢١١

(١) مني امحتاج ١٧٢ ، ١٧٣

(٢) السوط ١٧٤/١٧٢ ، شرح المشية من المنه

١٩/١٨ ، بكشاف الفتح ١٣٤٣

(٣) حنابلة الصالح عن شرح الصبح ٢٥٣/١

من أدائه العمرة - فربهم وإن قتلوا بسيبها إلا أنهم يبرأوا منه؛ لاختلاف العلماء في رجوعها

حتى إنهم قالوا: لا يمنع إخراج من القرآن بالخروج والعمرة؛ لأنه لا يمنع من إفراد السفر لكل واحد منهما فلا يمنع من إحصاء سببها

أما ما ذكره - فلم نجد تصريحاً لهم في هذه المسألة<sup>(١)</sup>.

#### جائزته في الإحرام

١٨ - إذا أحرم حج أو عمره وحصلت منه جنابة ، وإن كان يميزه في كفوفه الصيام كفر بالصوم لأخيره - وإن كان لابد من الدم يؤخر إلى ما بعد رشده - كالقبر الذي لا يجد المال، وكذا لو جامع بعد الوقوف بعرفة نذرته بنية بعد أن يصير مصلحاً<sup>(٢)</sup> أي : راشدًا .

أثر السعة في الأحكام المتعلقة بعطوف الجسد

١٩ - قال المالكية : السبب مثل المصبي المعين إلا في الطلاق واستلحاق النسب ونحوه

(١) من المحتاج ١٧٣/٢ - وقطر الخلاف في سببها رجوعها في الخرج ٢٨ / ٢ .  
(٢) الخلف مع الفتوح ١٩٩، ٨

على صحتها منه ولا يخفى لوجه حجوه عنها ، لأنها يجب بإيجاب الله تعالى وتدفع العقبة إلى ثقة يفتق عليها حتى العمرة<sup>(١)</sup> .

أما الحج المنذور - فالذي يظهر من مذاهب المالكية والشافعية والحنابلة لزومه فقد صرحوا بالزوم التفرغ في جميع العبادات المالية<sup>(٢)</sup> .

وصد أبو يوسف ومحمد لا يلزم السعي صبح النذر<sup>(٣)</sup> .

وأما حج الغفل فيمنع منه ، فإن أحرم به بعد الإحرام صح وتدفع إليه نفقته المفهومة - وهي مقدار ما كان ينفقه لو كان في منزله<sup>(٤)</sup>

١٧ - أما العمرة لأرب مرة فمن قال بوجوبها وهم الشافعية والحنابلة قائلوا بصحة إحرامها بها ، وتلغى نفقته إلى ثقة يفتق عليها حتى العمرة ، كما سبق في القول بالخروج

ويهدى ، قال الحنفية أيضاً أي لا يمنع

(١) فتح الباعث على المغفل ١٩٩/٨ ، ومن المحتاج ١٧٣/٢ ، وقطع الفتاوى ١٢٢/٢ ، وطبعة السكة ٢١٤/١

(٢) من المحتاج ١٧٣/٢ ، وقطع الفتاوى ٣٣٣/١ ، وقطع الفتاوى ١٤٢/٢

(٣) فتاوى ١٧١/٢١

(٤) الفتاوى مع فتح الباعث ١٩٩/٨ ، وقطع الفتاوى ١٩٩/٢ ، وقطع الفتاوى ١٤٢/٢

والنصف من ولعده عنه ، ولم يقرر بموجب  
عنه ،<sup>١</sup>

أولاً : الزود في النكاح

أ - زود ولاية النكاح نفسه

٢٠ - اختلف المذهب في زود ولاية السعيه  
ويقتانها إلى مدد بين حراً لاختلافه في  
شروط الترتيد في النوى وعنده

الذهب لا يوزن ولاية اسولي  
بالسعيه ، لأنه لا يصلح دبره ، فكيف  
يصح لأمر غيره ، فلا يصح إيجابه أمثلة  
ولا دناءة ابن بولي ثم في نكاح - أمّا مدد  
فتصح ركاته فيه وهو مذهب عند الشافعية  
وقول مالك

ومذهب الحناني يقاء الولاية له ، لأن  
يشهد المال غير معتد في النكاح وإن دخل  
انصر في امر النكاح ، وإليها حجر عليه لحفظ  
ماله

ب - مذهب نخبة وخيلته واسرائي  
ثاني لكافة ، والمشهور من مذهب  
مالك

ب - تزويج المرأة السعيه نفسها

٣١ - من ، يجوز للمرأة السعيه تزويج نفسها  
في محوذة للسعيه من باب الولي

وأما من يجوز إتيانها الرشيدة نفسها كمن  
حبيبة ، ويقر ومحمد في رواية عنه وأبو يوسف  
في ظاهر الرواية فقد اختلفوا في إتيانها  
السعيه نفسها ، قالوا حصة رفر والحسن  
لا يرون الخلع عليها ، لأن ما حبيبه لا يقول  
نه

فمنسبها عنده أن يزوج نفسه  
والى غيره من لا يشترط لولي أمال محمد  
دمقد موقوف ولا يعد إلا بحضره الولي<sup>٢</sup>

ج - ذكر اسمه في النكاح

٤٢ - اثنى المذهب على صحة نكاح المحجور  
عليه اسمه ولكنهم ختموا في الشك في إيجاب  
الولي لصحته

ذهب الحنكية ومذهب من الجائز -  
إذ حصة ، نكاحه اذن الولي ولم يأنه ،  
ويشترط ذلك ، لأنه عقد عيم مان ورو المال فيه

١ - في النكاح ٢٠ - ٢٢

٢ - في النكاح ٢٠ - ٢٢  
٣ - في النكاح ٢٠ - ٢٢  
٤ - في النكاح ٢٠ - ٢٢

٥ - في النكاح ٢٠ - ٢٢  
٦ - في النكاح ٢٠ - ٢٢  
٧ - في النكاح ٢٠ - ٢٢

حَوْرُ الخُتَّانَةِ دَلِيلُ أَنَّ شَرَّ النِّسَاءِ مَحْجَرًا  
لَهُ - بَلَّانُ كَثَرِ رُفْعٍ وَصَعِيدٍ يَخْتَلِجُ إِلَى أَمْرَاتِهِ  
خَلْمُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَخْتَلِجُ إِلَيْهَا فَتَيْسَ طُولُ  
دَلِيلُهُ ، وَهُوَ مُقَابِلُ الْأَصْحَحِ عَنِ الشُّعْبَةِ

٢٢ م - أَلَا تَهْرُ هُنُو حَبِيبَةٍ يَسَّ لِي  
يَكْجُهَا مَحْجَرٌ عِنْدَ سَقَةِ الْمَهْرِ الْتَسِيرِ ،  
لَأَنَّهُ لَا يَرَى الْحَجَرَ عِنْدَهُ

وَقَدْ جَرَّ عَيْنَهُ بِتَعَبٍ مَعِيرٍ ، أَلَا يَصْغَحُ  
بِإِلَاحَةِ بِيْرِ يَرُدُّ الْفُورَ ، أَلَا مَرَعٌ وَهُوَ تَيْسٌ مِنْ  
أَعْيُنِهِ ، أَلَا أَسْخَانِيَّةٌ فِي أَحَدٍ مِنْهُمْ عَيْنُهُ  
تُرِيَادُهُ لِيَهْمُهُ إِذَا أَدَبَ بِهَا طُولُ ١

أَثَرُ السُّفْهِ عَلَى الطُّفْلَانِ وَالطَّغْيِ وَالظُّلْمِ  
وَالْإِسْلَامِ

٢٣ - دَهَبَ أَكْبَرُ أَعْيُنِ النُّعْمِ إِذْ رَفَعَ عِدْلَانِ  
مِنْ أَسْفَعِ الْمَحْجَرِ عَلَيْهِ وَتَوَلَّوْا ذَلِكَ بِأَنَّهُ  
عَبْرُ مَتْنِهِ فِي حَقِّ مَعْنَاهُ وَخَجَرٌ يَتِمَّتْ  
بِأَلْفِهِ وَالطُّفْلَانِ تَيْسَ تَتَصَرَّفُ فِي نَدٍّ  
وَلَا يَصْغَحُ كَأَنَّهُ لَوْ بَاحِدٌ مُقَابِلُ أَنَّهُ يَصْغَحُ مِنْ  
الْعَدِّ تَعْبَرُ إِذْ سَبَدَ مَعَ مَعْنَاهُ مِمَّا تَتَصَرَّفُ فِي  
الْعَدْلِ

مَعْنَى ، وَلَأَنَّهُ يَصْغَحُ مَعَ عَرَبٍ ، وَلَأَنَّهُ مِنْ  
الْخَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ لِلنَّاسِ

وَقَدْ قَرَأَ لِلْحَدِيثِ يَصْغَحُ بِشَرْطِ أَحَدٍ حِدٍ  
لَيْلِي ، وَقَالُوا ، لَأَنَّهُ مَصْلَحَةٌ مَحْصَةٌ وَالْمَكْحَجُ لَمْ  
يُشْرَعْ مَعْدَدُ الْفَالِ ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مَحْجَرُهُ  
بِلَيْسَتِهِ أَمْ بِالْحَدِيثِ

وَدَهَبَ انْتِفَاعُهُ وَأَسْرُورُ ١ إِلَى عَرَبٍ  
صَحَّتْ إِلَّا بِرَأْيِ الْفُورِ ، لَأَنَّهُ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ  
لِحَاقِ لَعْنٍ يَصْغَحُ تَعْبَرُ إِذْ وَلَهُ كَثْرَتُهُ وَقَدْ  
حَمَلُوا لِحَاقَ الْفُورِ ١ إِنَّ شَيْءَ رُوحِهِ نَعْمَةً  
(إِنْ شَاءَ أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ بِمَعْنَاهُ ١)

مَعْنَى مَرُوحٍ بِعَرَبٍ إِذْ وَلَيْلِي فَلَا شَيْءَ مَرُوحَةٍ  
بِهِ وَخَدِشَ بِهَا عَيْنَ انْتِفَاعِهِ ، فَإِنْ دَخَلَ  
مِنْهَا فَلَا حِدَ لِلشَّيْءِ وَلَا يَهْرَمُ شَيْءٌ - كَيْ تُو  
شَجَرِي شَيْئًا تَعْبَرُ إِذْ وَلَيْلِي وَانْتَفَعَهُ ، وَفُورُ  
شَلْخِي يَهْرَمُ مَعِيرٌ كَثَلٌ - كَيْ لَوْ حَسَى عَيْنُ  
عَيْنِهِ ، وَاتَّأَثَّ بِلَعْنِهِ أَفْأَلُ شَيْءٍ يَتَمَوَّنُ

وَدَهَبَ انْتِفَاعُهُ إِلَى صَحَّةِ دِكَاخِ الْمَحْجَرِ  
عَلَيْهِ سَفَ ، وَيَكْرَبُ التَّكَاخُ مَرُوحَةً عَلَى حِدَاةِ  
النُّوْبِ ، فَإِنْ أَحْزَنَهُ مَعْدَرُ إِذْ رَدَّ عَيْنُ وَلَا سَفَ  
مَرُوحَةٍ ، وَهَلْ يَحْسُ طُولُ إِجَارِ انْتِفَاعِهِ عَلَى  
التَّكَاخِ ١

( ١ ) رَوَى الطَّبْرِيُّ ٩٩٧ ، وَكَانَ مَرُوحَةً ٣٨٠  
وَتَصْرِيحُ الْإِسْكَنْدَرِيِّ مَرُوحَةً ١٠٦٢٢ ، وَكَانَ مَرُوحَةً  
١٠٦٥ ، وَفِي الْمَرْحُومِ ١٠٦٦  
١ - فَهَلْ مَعَ فَحْشِ الْفُورِ ١٠٦٨٨ ، رَوَى ٢١٢٢٢

( ١ ) فَهَلْ مَعَ فَحْشِ الْفُورِ ١٠٦٨٨ ، وَكَانَ الْمَرْحُومُ  
١٠٦٥ ، وَفِي الْمَرْحُومِ ١٠٦٦ ، وَكَانَ الْمَرْحُومُ  
١٠٦٢ ، وَفِي الْمَرْحُومِ ١٠٦٦ ، وَكَانَ الْمَرْحُومُ  
١٠٦٢ ، وَفِي الْمَرْحُومِ ١٠٦٦ ، وَكَانَ الْمَرْحُومُ

عنه المحرر قبل التصريح كمال الرشيد لا إيا  
فإن بعد التصريح<sup>(١)</sup>

ولو طلبت التسمية الخفية

فقد الشك في صحة الاحتفاظ به  
أخص ، إذا سلمت رتبته ومحرر عليها لم  
يصح حلها ، ولو خالفها بالفظ الخفية فإن كان  
بعد التحول طلق رجعي ، وإن كان قيد  
خلط بك لا مال به ، ولما ذكر مال ، لأنها  
تست من أهل التزام وإن أفد ما الولي  
وإن لم يحضر عليها يصح

أما المالكية - فقالوا لا يصح الخفية إن  
طلبت التسمية ، وذلك منها لأن يكون إن  
وبها ، وإن يدل عليها أو من يؤذن الولي  
صحيح ، ولا ينت من يكون عوض<sup>(٢)</sup>

أثر البقية عن إسقاط الحصة

٢٤ - الخفية الفقهاء في كون البقية مانعة  
برأه من الخصصة أو مستطاع  
فذهب من الشروط في الخصصة الرشيد وهم  
المالكية والشافعية من أن البقية مانعة

وإن لم يمس لها ولا يخص ولا يورث :  
لا يقع طلاق ، لأن التصريح يجري مجرى  
الطلاق ، بدليل أنه يمكنه إن يصح أن يورث  
ملكه عنه إن لم يملك التصرف فيه  
كذلك<sup>(٣)</sup>

وأما حلها فصحيح ، إلا أن لا سلم بدل  
الخفية إليه بل إلى وليه ، فإن سلمت إليه فتبع  
في بده أو أنقله وجب عليها الضمان ، كما في  
جميع

ولو سلمت إليه بدون وليه فبطلت وجهان  
أحدهما : تبرأ كما لو سلمت إلى أحد  
سائر سواه  
وثانيهما : لا تبرأ لأنه ليس من أهل  
القبض

وأما الترجمة فتصح منه ولو لم يكن  
وليها<sup>(٤)</sup>

ويقع ظاهراً التسمية والولاية ، إلا أنه يكفر  
بالتصريح لا بالقبض والإطعام كي تضم في كفاية  
الهدى ، فإن كثر بالقبض لم يعد ، وإن كثر  
بالإطعام لم يجوز ، لأنه تصرف مالي ، وإن ملك

(١) ر. ١٧ / ٢٤٤ ، على أنه لا يورث ، إلا أنه يكفر  
بالتصريح لا بالقبض والإطعام كي تضم في كفاية  
الهدى ، فإن كثر بالقبض لم يعد ، وإن كثر  
بالإطعام لم يجوز ، لأنه تصرف مالي ، وإن ملك  
وإذا كان في ٢٤٤ / ٢٤٤ ، وقضاه الضمان ١١٣ ، وقضاه ١٢١ / ٢٤٤  
وإذا كان في ٢٤٤ / ٢٤٤ ، وقضاه الضمان ١١٣ ، وقضاه ١٢١ / ٢٤٤  
(٢) مكره (مستخرج) ، ٣٨ ، والبيع ٢٢٠ / ٢٤٤ ، وقضاه ١٢١ / ٢٤٤  
مخرج ٢٢٠ / ٢٤٤ ، وقضاه الضمان ١١٣ ، وقضاه ١٢١ / ٢٤٤



وسقط لها وليس للسبعة أوثوية المخصصة  
بالنصي والصية

وعشوا ذلك : بأنه منظر ظوياً يشق حاش  
المحضور أو ينفق عليه منه مالا يتيق به ، أم  
لحمية والحيلة لهم بشرطوا في الحاصلة  
رشد لدى ذكرهم شروط الحاصلة ، لذا فإن  
أنسعه غير مؤثر في إسقاط المخصصة  
عنهم<sup>(١)</sup>

نفقة المحجور عليه له :

٢٥ - لنفق التفهيم عن أنه ينفق على السبعة  
المحجور عليه من ماله ، وكذا ينفي على من  
نكحه حقه ، ويؤثر ذلك بأنه ينفق عليه  
بالمعروف ، وذلك لأن النفقة من حوائجه  
ولها حق افرسته عليه ، واسمه لا يبطل  
حق له ولا حق لغيره<sup>(٢)</sup>

أثر السبعة على البيع والشراء

٢٦ - إن باع السبع أو اشترى شيء معين دون  
ولي لا يعقد بيعه ولا شراؤه عند جمهور  
الفهاء ، وعند ماث وأبي يوسف ومحمد

ينعقد موهوا على إجابة الولي والتفاهيم ، وإن  
رأى في ذلك عبراً أخطأ ، وإن رأى فيه مصراً  
بداهة

وذلك لأن نصرة غيره بدو وليه ينفي إلى  
صنيع ماله ، وفيه ضرر منه

وإن أذن له فسد أصية والمالكية يتخذ  
بيعه وشراؤه ، وذهب الشافعية في الأصح  
والحاشية في أحد وجهيه إلى عدم صحة  
المعد ، وذهب الشافعية في مقابل الأصح -  
والحاشية في الوجه الآخر - إلى صحته عنه ،  
وعمل الوجهين عند الشافعية إذا عيّن له الولي  
قدر الثمن وإلا لم يصح بترها ، ومعهما أيضاً  
فيها إذا كان التصرف بعوض كالمبيع ، فإن كان  
حالياً منه كهدية لم يصح جزماً<sup>(٣)</sup>

أثر السبعة على الهبة

أولاً : هبة السبع للغير :

٢٧ - لا خلاف بين الفقهاء ، اتفاقاً بالجمهور  
على السبعة - في عدم صحة هبة إذا كانت  
بدون عرض ولو أذن له الولي  
لأنها تبرع مالي وهو ليس من أهله ، ولأنها  
من التصرفات التي تشمل البفرض

(١) على المحتاج ١٥٩/٢ ، ويعلقه المالكية ١٢٦/١ .

ويجوز المبيع ١٨٤/٢ ، وأبو حنيفة ٢٢٨/٢

(٢) مدغم العيشة ١٧١/٢ ، ومذهب الأحرار ٤٤/٢ .

وكشاف القضاء ٢٣/٢ ، على المحتاج ١٢٨/٢ .

١٢٦/٢ ، ويعلقه المالكية ١٨١/٢

(٣) بكلمة الجمهور ٢٨١/٢ ، وعلى المحتاج ١٢٦/٢

١٢٢/٢ ، وأبو حنيفة ٢٢٨/٢ ، والمذهب ٢٢٠/٢ ، ويعلق

المعتمد ٢٨٤/٢ ، ويعلقه المالكية ٢١/٢

وكيلا لي فيه لاني ايجابه ، لار الإيجاب ولاية  
وهو بمن من أهلها إلا أن ياد له الولي ،  
ويؤخذ من كلام الحقبة صحة وكالة السعيه  
بإذن الولي <sup>(١)</sup>

ثانياً تركب للغير

٣٠ - لا يصح توكيله لميره في كرم مالا يصح  
له أن يتصرف فيه بنفسه ، وأما ما يصح أن  
يتصرف فيه بنفسه كالطلاق والخلع وطالب  
انفصالي وبحو يجوز له أن يوكل غيره  
عنه ، لأن التوكيل يقع معاً الأصل في  
الإيجاب والقبول ، فلا بد أن يكون من  
أهلهما

استثنى الشافعية التوكيل فيه وإن صح  
له أن يعظه ، فله أن أدن له به فإنه لا يوكل  
به غيره <sup>(٢)</sup>

أثر الشف على الشهادة

٣٩ - يختلف الفقهاء في قبول شهادة السعيه  
على تجاميس

الأول قبولها إن كان عدلاً - وهو قول  
الحنفية ورواية أشهب من مالك ، وهو ينفى

والمصح ، ولأنها تحتاج إلى الإيجاب وهو ليس  
من أهله

أما إذا كانت بدوخص - فله صرح بالوكالة  
مصحها إن أدن وليه بها  
ثانياً ، الحقبة له :

نصح الحقبة له عند اعتميه وبالملكية  
والشفقة ، والأصح عند الشافعية ، لأنها  
ليست تصرف مال بل تحصيله <sup>(٣)</sup>

أثر الشف من التوكيل :

٢٨ - بما أن الوصف موع من الموع لمدى وهو  
محجور عليه لحفظ ماله وأنه ليس أهلاً للتبرع  
فلا يصح منه التوكيل <sup>(٤)</sup>

أثر الشف على الوكالة

أولاً : كون الشف ركناً

٢٩ - صرح الشافعية وأصحابه بأن كل  
من جاز له أن يعظه بنفسه جاز كونه وكيلاً  
فيه ، وكل مالا يمكن أن يعمله بنفسه  
لا يصح أن يكون وكيلاً فيه ، إلا لقول  
التكاح عند الشافعية فله يصح له أن يكون

١ - ملحق الصالح ١٧١/٢ ، والأصح ١٨٢/٢ ، ومنه  
مستخرج ١٧١/٢ ، والبرق ٢٦٥/٢ ، وكشاف  
للقناع ١٤٤/٢ ، ومنه السلك ١٨٨/٢ ، ومنه  
للمعتمد ٢١٢/٢ ، جلي الجواز ٢٦٢/٢ - ٢٦١  
٢) المبدع ، ١٤٤ ، وكشاف للقناع ١٤٦/٢ ، ومنه  
للمعتمد ٢١٢/٢ ، ومنه السلك ٢٧٢/٢ ، والأصح  
١٤٤/٢ ، ومنه السلك ٢٧٢/٢

(١) مني لمع ٢١٧/٢ ، والاختار ١٠٦/٢ ، ومنه  
لأين قداه ٨٨/٢ ، والبرق ٣٨٦/٢ ، ومنه  
المعتمد ٢١١  
(٢) مني لمع

لذهب عند الحنابلة وهو عند الشافعية إن  
سحر حله وتصيح قبل أحجر عليه .

والرأي الثالث - عدم صحتها إذ حصل  
تخليط وهو أن يوصى بها بسر بقرب أو أن  
لا يعرف في نهاية كلامه ما ابتدأ به لظنه ،  
وسواء كان موثق عليه أم لا وهذا رأي المالكية  
واختلفته<sup>(١)</sup>

### الإيصاء له وقوله الوصية

٣٣ - لا خلاف في جواز إيصاء نسبه  
وتكر الخلاف في صحة نسبه الوصية  
فلعل الشافعية في الأصح صدهم بل عدم  
صحة نسبه له ، لأنها لم تكن مؤثراً تصرف  
على وهو ما اختلفته كلام أصل الروضة<sup>(٢)</sup> .

وعزم المازدي ، والرويان ، وأخرجني  
بعضه قبوله لها كالملة

أما الإيصاء إليه - أي : جمعه وصيا  
قد ذهب الفقهاء الماتلون بأحجر عن نسبه  
إلى أنه لا يصح الإيصاء إليه ، لعدم هدايته إلى  
التصرف في أمره به ، إذ لا مصلحة في

مظهر من مذهب الحنابلة حيث لم يشترطوا في  
إشهاد الوشد .

والثاني : عدم قبولها ، وهو رواية أخرى عن  
مالك وبذهب الشافعية بقله الروي في أصل  
الوصية عن العيصري<sup>(٣)</sup>

أثر السفة على الوصية .

٣٤ - إذ روى النسبه بهل تصح وصيته  
أم لا ؟ اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقراء

الرأي الأول - صحتها فيما يعرف به ، بل  
الله تعالى من الثالث ، وهو مذهب الحنابلة  
استحسان وانذهب عند الحنابلة وبه قال  
المالكية إذ لم يحصل فيها تخليط ، بلذهب  
عند الشافعية وذلك لصحة عازته ، لأنه  
عائل مكسب ، ولأن الححر عنه لحفظ ماله  
وليس في الوصية إصاعة لملكه ، لأنه لم يمس  
كأن ماله به وإن مات فله ثواب وهو أحوج  
إليه من غيره .

ويقول ابن رشد لا أعلم خلافاً في  
صحتها

الرأي الثاني - عدم صحتها من لأنه  
محجور عنه في تصرفاته ، وهو خلاف

(١) شرح شمس ٨ - ٣٠ - وفي الاحتجاج ٣٩٦٣ ، ولفظه

استألف ٢ - ٢١٦ ، ٢٢٦ ، وذهب المختص ٢ - ١٢٢

(٢) معنى الاحتجاج ١٧٠٢

(٣) الروي ٦٦٠ ، بالرواية ٦٥٨ ، وبهذا المال

٣٩٦/٢ - وفي الاحتجاج ٢٢٦/٢

ب. إذا استقرض لثقة نفسه ثقة المثل  
إذا لم يكن القاضى صرف له ثقته فملك المنة  
قضى هذه الحالة يلزم القاضى بقضاء  
القرض ، لأنه لا كسب في صومه هذا .

لقد إذا صرف له حقه فلا يصح  
استقرضه

وإن استقرض ما فيه زيادة عن حقه مثله  
قضى عنه ثقة المثل لثلاث المنة وأبصر  
الزيادة ، لأن في الزيادة معنى الفساد  
والإسراف<sup>(١)</sup>

أثر السلف على الإبداع :

٣٥ - إبداع السلف ماله نوع تصرف منه  
بالمال وهو محجور عن ذلك ، وأما الإبداع  
عنده فإنه يشبه الوكيل فلا بد من كونه حائز  
التصرف ، والسلف محجور من التصرف ،  
وإذا أودع شخص لده مالا فأنكسه فهل  
يصممه ؟ في المسألة وجهان . أحدهما .  
لا يجب ضمائه ، لأن المودع قد غرط في  
التسليم إليه ، وهذا مذهب المالكية والشافعية  
والحنابلة ، وصرح المالكية بأنه لا يضمن وإن  
أقذ له ولله

تولية من هذا حاله ، وكذلك أشد لملكه  
كون الوصي وشيئا<sup>(٢)</sup>

أثر السلف على القرض .

٣٤ - لم يختلف الفقهاء بالحجر عن السلف  
في عدم حواجز إقرانه بغيره ، لأن العرض فيه  
تبرع تبرع فلا يصح منه ، وكذلك فإن  
الإقرار بشرط مع حجبه عن ماله ، أب  
استقرضه من الغير فلا يبق للسلف  
الاستقرار من ولا يملك لسلال الذى  
استقرضه ، لأنه محجور عليه لعدم الرشيد ،  
فإن كان المال المستقرض بغيره وله السلف  
للى القرض .

وإن ينف لم يضمنه السلف ، لأن المالك  
مفصر ، لأنه هو الذى سلطه عليه برصاه  
وسواء علم بالحجر عليه أم لم يعلم ، إذ هو  
محرط في ماله

إلا أن الحنفية استثنوا من معه من  
الاستقرار ما على

أ. إذ استقرض لدفع صدق المثل ، لأنه  
إسقاط له من دمه ، فإن استقرض للمهر  
وصرفه في حاجاته الأخرى لم يكن للمستقرض  
شئ عليه

(١) من المحتاج ١١٨/٢ ، ففتح ٢٠٥/٢ ، وكتاب  
البيع ٢٠٠/٣ ، والبوط ١٢٤ ، والجمع  
١٧ ٣٧١ ، وفتح ٥٢٠/٤

(٢) من المحتاج ٧٠/٢ ، وفتح ١٥/١ ، ١٤٩ ،  
وطه السالك ١٣١/٢ ، ١٤٤

وليه ، لأنه تصرف في ملكه وهو محجور  
ع<sup>(١)</sup>

أثر السهم على الكفالة والتأمين

٣٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة  
كفالة السقيفة لأن شرط محبتها أن يكون ممن  
يصلح بربحه وتصرعه ، لأن التزام

رذهب الفقهاء من إيجابه من يجوز  
صيانة السقيفة ، لأن إقراره صحيح ينبع به  
بعد من حجره ، فكذلك صيانة ينبع به بعد ذلك  
حجره

أن الكفالة منه منها مطلقا

وأدعي من الشافعية صحيح كفايته  
بأن يراه في الرأي الأظهر

بند حرمه مانكية إلا كانت بإذن الولي

أما كونه مكسولا عنه فقد جاز المصلحة  
وإباحة كفالة شخص نفسه لأن رضى  
المكسول عنه ليس شرعا عندهم ، وكذا عند  
الشافعية يصح صيانة ، لأن قضاء دين القبر  
حائز دون إخذه فانزاع صيانة الولي ، أما كفايته  
فمنصوح ، فإن خلا عن ثمرته مال فيجوز  
إدنه ، وإن كان له ثمرته مال كان احتياج

ثانيهما يجب صمته ، لأنه لم يرض  
بالإطلاق<sup>(٢)</sup>

أثر السهم على نصب مال العمر وإطلاقه

٣٨ - إذا نصب السهم مال غيره أعتقه إن  
كان موصورا ، وإن سلف الموصور أو أعتق  
مال إنسان فضمه ، لأن السهم والوصي  
يضمنان المال المثلث وهما أشد حجراته لهم  
من باب الوصي ، ولأنه لم يملكه غيره من قبل  
ساحبه كالوديعة ، فإن كان له مال حاضر  
أحد من ماله فبمعه لمصوب ، وإن لم يكن  
له مال ألتحق به في دمه إلى وجب المال .

ويستثنى مالكية ما إذا أعتقه منه وله  
يحتفظ بربه فإنه لا يصح في الأصح<sup>(٣)</sup>

أثر السهم على الشركة

اشتراط الفقهاء في الشريك أن يكون من  
أهل التصرف كالبيع - وهو الخمر البائع الترخيد  
وأن يكون كل منهما من أهل التوكيل  
والتوكيل ، ولذا لا يصح لشركة من نفسه  
إلا بإذن وبها عهد من يجوز تصرفاته بإذن

(١) مطبوع في مسالك ١٨١٩ ، المجموع ٢٤٥١ ،  
وط ٢٣١٤ ، ومصر المصنف ١٣ ، والشرط  
٧٧١٤

(٢) طب مسالك ١٨١٩ ، المجموع ٢٧٥٢  
والمصنف ١٣

(٣) الإصدار ١٦٢٢ ، والمصنف ٢٧٥٢ ، ومصر المسالك  
١٨١٩ ، ومصر المصنف ٢٧٥٢ ، ومصر المسالك  
١٨١٩ ، ومصر المصنف ٢٧٥٢

وإن كان عالماً عليه فقد احتلف الفقهاء في صحة محاولة على الشيء عن قهري .  
(١) ذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية في الأصح عندهم واختاية - إلى صحة المحاولة عليه ، وهذا مقتضى عدم اشتراطهم رضا المحال عليه لصحتها ، بل دفع عنه ولله أو رضاه

(٢) وذهب أبو يوسف وعبد والشافعية في مقابل الأصح إلى عدم صحة المحاولة على الشيء ، وهذا ما يقتضيه اشتراطهم رضا المحال عليه لصحة المحاولة ، والتسبب ليس من أهل الرضا والنصرف ، فما على مذهب أبي حنيفة من عدم الحجر على الشيء لقول رضاه مفسر بالمحاولة عليه صحيحة ؟

أثره على الإعارة .

٣٩ - إذا أعار الشيء شيئاً أو استعجار لا يصح ، لأنه شرط في العير واستعير أهلية الشروع وإن يكون مطلق التصرف ، ورضاه ليس كذلك

وعل يفهم إن استعجار شيئاً مختلف ؟

ذكر الخصامة في التصرف وجهين .

١ - صحيح الدين على ما : ١١٤/٥ ، الإيضاح ٥ : ٢٢٧ .  
٢٢٨ الفعي ٥ : ٥١٥ - حاشية رسلان ١٥٢ : ١٥١  
التمهيد ٢ : ٢٩٩ - مني تصحيح ٢ : ١٤٩

إلى موته سحر لإحضاره بالمعسر من الولي  
ويجوز المالكية كفايته في الإتيان بها  
لأنه له من صرحه ويدا يذمه من ذبح ، وديث  
أن ما أحله الشيء أو منزهه وبيع به شيئاً  
من مثله يرجع الصامن في منه إذا أدى  
هـ (٣)  
أثره على المحاولة .

٣٨ - الشيء إن لم يكن محلاً ، لم يعتدلاً ،  
أو محلاً إليه

بأن كان محلاً ، لا تصح إحالته ، لأن  
ذلك تصرف مالي كالبيع والشر ، ولأنه لا يند  
من رضاه ، ورضاه غير مبيوع ، لأنه محجور  
عليه بالقول ، وهذا لا خلاف به .

وإن كان محلاً ليس اشتراط رضاه - وهم  
الحنفية والمالكية والشافعية - لا تصح إحالته  
عندهم ، لأن رضاه غير معتبر لأنه تصرف في  
بعض ماله من غير مدينه فلا تصح إحالته  
إلا بدون وليه

ما الخناسة عليهم قالوا : إن أحيل على  
شيء لا يشترط رضاه (٤)

(١) كشف الخفاء ٢ : ١٤٤/٣ ، ٢٤٣/٣ جوهي الخفاء  
ومعاني ٩٦/٥ ، وعلية السالكات ٢ : ١٤١ ، ومن  
لمحتاج ٢ : ١٩٨/٢ ، ٢٠٠ ، والأختار ٢ : ١٥٩ ، والمن  
١٥٩/١ ، ورضاه المحجورين على المطلب ١٠٢/٢  
(٢) لأختار ٢ : ١ وقيل الخلاف ٢ : ١٤٢ ، ومن  
لمحتاج ٢ : ١٩٣ ، والأختار ٢ : ٢٧٧/٢ ، ٢٣٨

أثر صفه على الإجازة والمساقاة

٤٢ - لا يصح من السبب أن يزجر، ولا أن ساحة، ولا أن يثقي عن مستانه، لا يلدن وليه، لأنها معاملة تخسر النقص والصح فلا يصح إلا من جازر التصرف كالباح والشرط، ولكن لما كان حرواً له أن يزجر نفسه إلا إذا جازى في الإجازة<sup>(١)</sup>

أثره على النقطه والنقطة

٤٣ - إن النقطه السببه نقطه أو وجد نقطه صح التصالح، ولكن متى تفرقت من الحق النقطة وحس مالك النقطة، ويقوم بغير النقطة، لأن النقطه ليس من أهل التصرف وهو يقوم بنفسه في مثله كذلك في نقطه<sup>(٢)</sup>

أثره على المضاربة

٤٤ - لا يصح من السببه أن يضارب آخر أو أن يباشره ماله مضاربة، لأنها نوع من الشركة، وأن العامل وكيل رب المال والشرط في الشركة أن يكون جازر التصرف، لأن عقد على التصرف له، فلا يصح من غير جازر التصرف، وكذا يشترط في الوكيل<sup>(٣)</sup>

أخذهم لا يصح، لأنه أحد بائع

وثانيها، يصح لأنه لا يجوز له أن يتصرف<sup>(٤)</sup>

أثر السعه على الرهن والائتمان

٤٥ - لا يجوز للسببه أن يرهن شيئاً عند آخر، ولا أن يرهن شيئاً، لأن المعهله منهم من اشتد كون الرهن والمرتب عليه من التصرف، وإن يكون من أهل السرع والسببه ليس أهلاً لذلك، وقد لا يصح لوكيله الرهن، ولا ضرورة أو عطفه - وهم المالكة والحائز والمشتاق - ومنهم من يشترط له الإيجاب والقبول، وأنه عقد تبرع، لذا لا يصح منه وهم مخفية<sup>(٥)</sup>

أثره على الصالح

٤٦ - لا يصح من السببه أن يصالح، لأن الصالح عند فيه معنى التصرف وصلى السرع والسببه ليس أهلاً لذلك انظر مصطلح (صالح)<sup>(٦)</sup>

(١) من مباحث ٢٩٢، وأيضاً ٢٣١ - وهذا المال ١٩

(٢) الآخذ ٢٣٢، ومن مباحث ٢٢٢، وأيضاً ٢٢٤، وهذا المال ٢٢٤

(٣) الآخذ ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢، ومن مباحث ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢

(٤) من مباحث ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢، ومن مباحث ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢

(١) البيع ٢/٤، وهذا المال ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢  
(٢) البيع ٢/٤، وهذا المال ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢  
(٣) من مباحث ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢  
(٤) من مباحث ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢  
(٥) من مباحث ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢  
(٦) من مباحث ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢، وهذا المال ٢٢٢

أثر السعة على الإقرار

أولاً : الإقرار بهال أو بدين أو غيره

٤٥ - إذا لم يدين أو إنلاف مثله أو أثر يعين  
في يده فهل يصح إقراره قضاء ؟  
في المسألة إياه .

المرى لأول عدم صحة إقراره سواء  
أثبت وجوب المال في ما قبل الحجر أم لم  
ما بعده كالصبي إذ به محجور عليه لحفظ  
صلته

فلو فت صحة إقراره توصيل بالإقرار إلى  
إبطال معنى الحجر وما لا يلزم بالإقرار  
والإتياع لا يلزم إذا فك الحجر عنه . لأن  
أسقط حكم الإقرار والإتياع جميعه فك ، وهو  
قلنا بأنه يلزم إذ فك الحجر عنه لا يؤثر  
الحجر في حفظ المال

وهو هو مذمت الحسبة والمساكنة  
والشامة ، والأصح عند المالكة لكن  
الحقبة قالوا : بعد صلاحه إن مثل عما قرأ  
به وقال كذا حقاً خذ به بعد ربح الحجر  
عنه

لما احتال به منهم مؤلان عند فك الحجر  
عنه الأصح عنده مراعاة به ، لأن البيع من  
يشترط إقراره في حال الحجر عليه لحفظ ماله  
بدفع الضرر عنه . فتدبره بعد فكك عنه لا يجد

إلا تأخير الضرر عليه إلى اكتمال حالته .

وأما في الثاني : يلزمه بعد فكك حجره ،  
لأنه مكلف فيلزمه ما أقر به عنه روال الحجر  
كالزمن والمفسر

وقلرى فتشئت يقبل قوله : لأنه إذا  
ملشر الإنلاف يصح ، فإذا أقر به من قضاء  
وهو المرجوح عند الشافعية ، أم ديانة - فإن  
كأن صانعاً في إقراره لزومه رتبة بعد فك  
الحجر عنه (١)

ثانياً : إقراره باستهلاك المودعة

٤٦ - إذا أقر مالك المودعة أني أودعها إليه  
رجل قد هلك ، لا يصح في إقراره  
ولا يلزمه شيء ، لأن إقراره غير مبرم له مال  
ما دام محجوراً كالصبي (٢) .

ثالثاً : إقراره بالتكاسح

٤٧ - لو أقر السخه بالتكاسح فإنه بايع لغيره  
بصحة منه ، فمن أجاز إنشاءه عنه قال بصلحه  
إقراره به كدخنة ، ومن قال لا بد من إذن  
وليّه لم يصح إقراره به ، وهو ما عليه جمهور  
المذهب . أما السهبة فيمن يقرها من  
صاحبها كالأشربة

١ - من نسخة ٧٧/٢٠ وأخرى ١٧٧/٢١ وثالثاً  
٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥٦٧ - ١٥٦٨ - ١٥٦٩ - ١٥٧٠ - ١٥٧١ - ١٥٧٢ - ١٥٧٣ - ١٥٧٤ - ١٥٧٥ - ١٥٧٦ - ١٥٧٧ - ١٥٧٨ - ١٥٧٩ - ١٥٨٠ - ١٥٨١ - ١٥٨٢ - ١٥٨٣ - ١٥٨٤ - ١٥٨٥ - ١٥٨٦ - ١٥٨٧ - ١٥٨٨ - ١٥٨٩ - ١٥٩٠ - ١٥٩١ - ١٥٩٢ - ١٥٩٣ - ١٥٩٤ - ١٥٩٥ - ١٥٩٦ - ١٥٩٧ - ١٥٩٨ - ١٥٩٩ - ١٦٠٠ - ١٦٠١ - ١٦٠٢ - ١٦٠٣ -



فإن جاء عنه إقراره فهل يستفاد أم لا ؟  
ذكر الخلفاء فيه وجهين أصحهما يستفاد  
التقصير ولا يجب المال في الحال ، لأن  
التسليم والمقر به قد يتوهمان على ديث ويجب  
عدهم إذا ملك الحجر عنه ويجب عده  
الضعفة لأنه تعلق باعتباره غيره لا بإقراره .  
أما إقراره بما يرجع أمال فلا يلزمه كجناية  
الخط وشبه المصد (١).

أثر استغنى في دفعه عن خيانة أو التقصير  
الثابت له .

٥٠ - إذا جنى عليه أحد حليته عهد في يده  
لو نسب له حق تقصير يقتل مورثه وأولاد  
النصر عن الحائز فهل يصح ؟ لا ؟

١ - يجب به التقصير عليه أن يقضي .  
لأن العرض من الشقي ، وإن عهد به على  
مال كان الأمر به .

وإن عهدا مطلقا أو عن غير مال فعلى  
الغوب بوجوب تقصير عاص لا غير صحيح عقده ،  
وعنه أنموذج إن الواجب أحد الأمرين يصح  
عقده على مال

وهل يصح عقده عن القدية ؟ لا يصح

إذا لا أثر لتسعه من جليته ، لأن إقراره  
يقتضي به مال وهو مهر ، وإقراره بموت به  
مستل

والأمر بإقراره بالنسب وفيه

٤٨ - اتفق الفقهاء على أن إقراره بالتسعة  
بالتسبب يصح منه ويحقق المقر به يسره إذ  
لا يؤثر عليه التسعة ، لأنه ليس بهي فيقتل  
بإقراره كالمصدق

وإن لم يكن له مال اتفق على المنقح من  
بيت المال

قيل من المشر هو إجماع من تحفظ  
عنه

خاصاً - إقراره بالتقصير أو بعد من  
اختاره

٤٩ - إجماع الفقهاء على صحة الإقرار بما  
يجب أحد وجهي بوجوب التقصير

قال ابن المنذر هو إجماع من تحفظ  
عنه ، لأنه غير متهم في نفسه ، ولعلم تحلله  
بالمال ، وعنه أرض جنتيته ، لأنه تعسر من  
نفاق والإتلاف يشوبه حائز فتصرب  
وهي

(١) - من صحاح ٢ ، ١٧٥ ، ربيع المصنف ١٧ / ١٧٠  
والخروج ٢٩٥ / ٢٠ ، وكشف اللغ ٩١ / ٣٠ ٤٤٢  
والج ٣٠٢٤

(٢) - من صحاح ١٧٩ / ٢٠ ، والسر ١٧١ / ٢٤  
(٣) - اللغ ١ ، ٣٢٤ ، ١٧٣ / ٢ ، والسر ١٧٩ / ٢٤ ، وفيه  
السند ١٧٩ / ٢٠ ، ٨٠ ، وكشف اللغ ٣٨١ / ٢٣

عصوه عنها عند الشائبة والحنايلة ، أما  
للمالكية طائفتهم عندهم ، وهو لول  
ليس العاصم يصح العقوبون مال - يدليس  
فيه إلا لغو مجازاً أو تفصيص

ولا يصح عصوا عند الفقهاء جميعاً على  
جراح الخطأ ، لأن مال ، فإن أدى جرحه  
إلى إتلاف نفسه وعصا من حيث عند موه كان  
من ثلثه كالوصايا

وفي معنى الخطأ العهد الذي لا تفصيص  
فيه - كحاشية (١)

## سفينة

الترجمة .

- ١ - السفينة مصروفة ، وتسمى بذلك ،  
سميت سفينة ، لأنها تسمى وجه الماء أي  
تطوفه فهي تهيئة بمساحة ، وقيل ، إنها  
سميت سفينة لأنها تسمى فسرر إذا قل  
الماء ، وقيل لأنها تسمى على وجه الأرض  
أي تتركب بها ، ويجمع سفن وسفن  
وسفين .

ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ بالمعنى  
الأنعوى منه ويشمل اسم السفينة عندهم  
كل ما يركب به البحر ، كالزورق والقارب  
والباحرة والبرجة والغوصة (٢)

الأحكام المتعلقة بالسفينة .  
استعمال اللفظة في السفينة .

- ٢ - يجب استقبال القبلة على من يصلى فرض

## سفور

انظر نرج

## سفير

انظر يزمال

(١) لسان العرب والمعجم توسط من اللغة مع (ص)  
(٢) من المعجم ١٤٤/٩

(١) من المعجم ١٧٢/٢ ، والمعجم ٣٠٠/٨ ، كذا  
المعجم ٢٨١/١٣ ، والمعجم ٢٩٠/٥

ويعتدلون بقول النبي ﷺ : « وإن لم يستطع فقام » (١) وهذا مصطلح للقيام ، وبما روى أن النبي ﷺ لما بعث جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه إلى المدينة أمره أن يصلي في السفينة قائما إلا أن يخاف الغرق (٢) ولأن القيام ركز في الصلاة فلا يسقط إلا بمنزلة لم يوجد (٣)

وبدل كوحيفة بصحة صلاة من ص في السفينة السائرة فقام ، ركع وسجد وإن كان غادرا على القيام أو على الخروج إلى الشط ، وفي المصنوعات والبحر من البدائع : أن له إساءة أجب .

ويصح لأبي حنيفة على ما ذهب إليه بما يأتي

(١) روى عن ابن سيرين أنه قال : صليا

في السفينة ، فإن هب الريح وحولت السفينة فحول وجهه عن القبلة وجب رده إلى القبلة ليس على صلاته ، لأن الترجه فرض عند الغلبة وهذا غادر . بقا قال جمهور الفقهاء (٤)

ويرى الحنفية في وجه أنه لا يجب أن ينور المختصر إلى القبلة كلما دارت السفينة كالنمل (٥)

هذا وصرح المسألة بأنه «الأج لا يلزم الشوران إلى القبلة إذ دارت السفينة منها وذلك لحاجة لتسيير السفينة» (٦)

ولتفصيل في الأحكام للمعتمة بالموصوف ، واستقبال القبل على السفينة (و. صلاة نقل)

القيام في الصلاة في السفينة .

٣ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد بن الحنفية) إلى أنه لا يجوز أن يصلي المريضة في السفينة ترك القيام مع الضعفة كي لو كان في البر

(١) مسي للمصنف ١٤٤١/١ ، والمجروح ١٢٢/٣ ، والموافق للمنفية من ٦٠ ، والدمعي ١٣٦/١ ، وروى الملاح من ٢٢٢ ، وكشاف المناق ٢١٢/١

(٢) صحيح الفروع ٢٨٠/١

(٣) كشاف المناق ٣٠٤/١

(٤) حديث : «إن لم يستطع فقام» .

أمره أن يصلي في السفينة قائما ، ركع وسجد وإن كان غادرا على القيام أو على الخروج إلى الشط ، وفي المصنوعات والبحر من البدائع : أن له إساءة أجب .

(٥) حديث : «إن لم يستطع فقام» .

(٦) حديث : «إن لم يستطع فقام» .

(٧) مرافي للمصنف من ٢٢٢ ، وكشاف المناق ١٢٢/٣ ، والمجروح ١٢٢/٣ ، والدمعي ١٣٦/١ ، وروى الملاح من ٢٢٢ ، وكشاف المناق ٢١٢/١

الافتداء في السفن .

٤ - ذهب الخليفة والحفظة إلى أنه لا يجوز أن يأثم رجل من أهل السعيبة بإمام في سعيبة أخرى ، لأن بينهما حائضه من شهر أو البحر إلا أن تكونا معروفتين فحينئذ يصح الافتداء لأنه ليس بينهما ما يمنع ذلك ، نكاحها في سعيبة واحدة لأن السبعيتين المأثورتين في معنى ألواح سعيبة واحدة <sup>(١)</sup>

والمراد بالأفغان الخاصة بين السعبيين هذه الصلاة ولو من غير ربط وهذا ما استظهره الطحاوي . وبلى المراد بالافتراق ربطها يتحرر جيل <sup>(٢)</sup>

وهل عدم صحة الافتداء عند الحنابلة كون الإمام والمأموم في غير شدة خوف ، وإما في شدة الخوف فيصح الافتداء للمحدث <sup>(٣)</sup> .

وعلى المذكورة جواز اقتداء حوى سفر مقاربه بإمام واحد يسمون تكبيره أو يرون اقتدائه أو من يسمع صوته ، ويستحب أن يكون الإمام في السعيبة التي تلي للسعيبة <sup>(٤)</sup>

مع أس في السفينة فعدد، وهو شأنا خرجنا إلى الجدة <sup>(٥)</sup>

(٦) قال مجاهد : صلحت مع جناده رضي الله عنه في السفينة لعمركا ولو شأنا لقب .

(٧) ذكر الحسن بن زياد في كتابه بإسناده عن سويد بن غفلة أنه قال : سألت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما عن الصلاة في السفينة . قضا : إن كانت جارية يصل قلعة ، وإن كانت رأسية يصل قائما من غير فصل بين ما إذا ظهر عن القيام أو لا

(٨) أن مير السعيبة يجب لدوران الرأس غالبا ، واليمين يرفع مقدم السب إذا كان في الخوف على السب خرج ، أو كان السب يحال يكون عذمه مع وجود السب في غلبة القدرة فأخطروا بالسفر بالعمم إذ لا عبرة بالسفر ، وهمم عدم دوران الرأس في غلبة البدنة سقطت أصوره وصار كالأركاء هل الدابة وهي تسير أنه يسقط التهام لتعذر القيام عليها غالب كذا هو <sup>(٩)</sup> .

(١) المسوق فخراني ٢/٢ ، ومطلب قبل خبر ٦٩٤  
(٢) حاشية الطحاوي ج٢ فرضي الفلاح ص ١٦٠  
(٣) مطلب في النهي ٦٩٤/١  
(٤) حاشية السعبي ٣٣٦/١

(٦) أعيان بكره انعم بتسديد الخلفاء القضاة - ومات في الطحاوي ج٢ فرضي الفلاح ص ٢٣٣  
(٧) مد مع الصائغ ١٠٩٤ - ١١٠٠ - وهو في الفلاح ص ٦٢٣





عن الفرق مع فقده على ذلك وإما يرون  
التأنيب فيه ديانة

ويعلق عدم تضمن المنتج عنهم بأنه  
لم يثبت أهل السنة ولم يكرهوا في عرقهم  
فلم يضمنهم كما لو لم يعلم بحالهم

ويرى المالكية وأبو الخطاب من الحنابلة  
أن يصح مع بقية بزمه الضمان لأنه لا ينح  
أهل السنة من الخلاق مع إمكان  
حيثهم<sup>(١)</sup>

(ر: ترك ف ١٤ ج ١١ / ٢١٤)

## سيفيه

نهر سنة



يوجد غيره ممن عليه ذلك ، وإن كان ثم  
غيره كان ذلك واجبا كمالا على القدرين  
فإن قام به أحد سقط عن الجائر ، وإلا  
أثموا جميعا<sup>(٢)</sup>

(ر: إقاعة ف ٤ ( ١ / ١٩٦ )

قال المحصن في ' يجب قطع الصلاة  
إعانة منه ومن غيره<sup>(٣)</sup>

يصور ابن عاتق : انتهى متى سمع  
أحدا يستنثت وإن لم يقصده بالند ، أو كان  
أجنب ، وإن لم يسمع ما حمله به أو علم وكان له  
لمدة عن إعانة وتخليصه وجب عليه إعانة  
وقطع الصلاة فرض كان أو غيره<sup>(٤)</sup> فتبين على  
ذكر أن من رأى سبقة مشرفة على الفرق وهو  
قاله من إقصاء يجب عليه القيام بذلك  
وهذا من اتفاق بين القدماء ، وإن اختلفوا  
في تضمن من أمكنه إغدر السبقة من العرق  
فلم يضمن ،

يتبع أولاد أكثر الفقهاء في مسألة الإمتاع  
من إعانة اللهب بجمدة الفرق وإقصاء  
المظهر حتى يهلكوا يتبين أنهم لا يرون  
انفصال على الإمتاع من ، لمدة سبقة مشرفة

(١) لقي ٨٢١/٢ ، والدمسلي ٢٢٢/٢ ، ١١٢/٢  
ومضى الصبح ٣٠٩/٢ وسانية الخيل ٧٤٥ ، والاعنبر  
١٧٧/٢ ، وسابع الصبح ١٢٤/٢ ، ٧٣٥

(٢) الإختار ١٧٥/٢ ، والقي ٨ ٢ ٢  
(٣) نهر العدل ٢٩ ، ٢١  
(٤) أبو حامد ١٧٨/٢

ما يتعلق بالسقط من حيث الطهارة والنسب

٣ - ١. قول سقط تام مختلفة ترتب عليه الأحكام التي ترتب عن الولادة من حيث أحكام النكاح والنسب والنفقة المدة وولوع الطلاق المعلق على الولادة ، وكذلك إن النسب مقصود من به حلو إنسان ، وإن هذا القيد مقصود لم يسر فيها المحقق أو أنفس علقه في ذلك خلاف ينظر في (إيجاهن ف ١٧٠) .

## سقط

المعريف :

١ - السقط لغة . الولد ذكرًا كان أو أنثى سقط قبل تمام وهو مسمى الخفق ، يقال سقط الولد من بطن أمه سقوطًا فهو سقط<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>

ما يتعلق بالسقط من أحكام

حكم تبينه والصلاة عليه .

٢ - تنقل الفقهاء على أنه إذا استهل الولود غسل وصل عليه إجماع ، وفيه عدة ثالث خلاف ينظر في مصطلح (جنين) تفصيل

نزول السقط نتيجة الجنينة على أمه .  
٤ - إذا اعتدى على الحامل فأسقط جيبها حيا ثم مات فيه دية النفس ، فإن أسقطه ميتا وقد تير به حلق الإنسان فدية غرة عبد أو أمه فإن حد . ومقتضى الدية التكليف والتبصيل في مصطلح (إجهان ١٣٠) و (دية ع ٢٢) وحكم وجوب التكليف في (إجهان في مصطلح ركائز)

مهرات السقط

٥ - لا يوث السقط إلا إذا استهل بدل قول النبي ﷺ إذا استهل نصبي روث وصل عليه<sup>(٣)</sup> هذا مع اختلاف الفقهاء ، وإن يكون

(١) نسخة ١٤٠ سجل نصي روث وصي عليه ١

أمر رحمه الله تعالى (١٤٠) ٣١ ط لغتي والحدكم

(٢) ٣٤٩ هـ - دائرة المعارف الشريعة في حيث

حاي - وصحة الحكم بواحد الأمر ، والتقدم

لحكم

(٣) لأحد غير واحد حزب الفقهاء السقط

(٤) مني المصاح ٢٤٩ - ٢٥٠ مخرجي ٢٥٦



به الاستهلال فإذا مرل السقط ميت  
فلا يروث .

وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح (إروث  
ق ١١٢ ، ومصطلح (استهلال) .

## سُقُوط

التعريف

١ - السقوط مصدر سقط ، يقال سقط  
الشيء أي . وقع من أعلى إلى أسفل ،  
وأسقطه إسقاطاً فسقط ، والسقوط أثر  
الإسقاط ، والسقط مفتوحين - روى  
الذخ ، وأخطأ من القول والفعل .

يقال لكل ساقطة لاقطة أي لكل مادة  
من الكلام من يحتملها ويذهب ، ويصرف  
مثلاً لتحرك ذلك وقول الفقهاء : سقط  
الفرس : معناه سقط عليه والأمر به <sup>(١)</sup>

والسقط (يشبه السون) الخفيف ذكرنا كان أو  
أنثى ، يسقط قبل تمامه ، وهو مستقيم الخلق  
ولا يخرج معنى السقوط الاصطلاحي عن  
المعنى اللغوي .

١ - لساق شريب والفرس والصباح المير وفخر تصحيح  
مادة (سقط)



سقوط الصلاة عن الجنون والمغص عليه .

١ - اتفق الفقهاء على أن مجنون لا يقضى

الصلاة بعد إفاقته من أحوال لهو له <sup>(١)</sup>

« وضع الظلم عن ثلاثة » عن النكاح حتى

يمتدحه ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن

المجنون حتى يعقل أو يدرك <sup>(٢)</sup>

بأن شرط الحرية لسقوط الصلاة عنه أن

يعطي على جنونه أكثر من خمس صلوات <sup>(٣)</sup>

فيقضى ما كان من خمس صلوات أو أقل

وإن للمغص عليه فذهب جمهور الفقهاء

( الحنفية والمالكية والشافعية ) إلى أنه لا

يقضى ما كانه أثناء إغمائه إلا أن الحنفية

أشترط مضي أكثر من خمس صلوات كما

نعلم وذهب الخنابلة إلى أن للمغص عليه

يقضى جميع الصلوات التي كانت في حال

إغمائه <sup>(٤)</sup> .

وكذا تسقط الصلاة عن المورم وأنشئوا <sup>(٥)</sup>

ما يفسد السقوط من حقوق الله تعالى ومن

حقوق العباد .

سقوط الصلاة عن فاقه المجهورين

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصلاة

لا تسقط عن فاقه المجهورين ، وهو من لم

يحد منه يظهر به ولا ثوبا يتيهم به فتجب

عليه الصلاة بلا ظهور ولا تسقط عنه ،

وتجب الإصادة عند الخفية والشافعية ،

وذهب الخنابلة إلى أن إعادتها عبر واحدة

عليه ، وذهب المالكية إلى سقوط الصلاة عنه

أداء وقضاء .

وبالتفصيل ر : مصطلح (تيمم ف ٤١) ،

وصلاة .

سقوط الجيرة

٣ - اختلف الفقهاء فيها بوجبه سقوط الجيرة

عن برء ، وفيما بوجبه سقوطها لا عن برء

(تفصيله في مصطلح (جيرة ف ٧) .

سقوط الصلاة عن الخائض والنضوء

٤ - اتفق الفقهاء على أن الصلاة تسقط عن

المرأة أثناء الحيض والنكاح ولا تأثير بقضاء

الصلاة بعد ذلك

وبالتفصيل ر : مصطلح (صلاة ،

وحيض ، ونكاح)

(١) حديث : « يوم الفطر عن ثلاثة » .

أخرجه في مسنده (٦٥٨/٦) في الطب ، بإسناد

(٥٩/٢) . ط : والروايات المطابقة من حديث عائشة .

وصحبت الإمام برواثة مدعي

(٦) ابن عسكرو ١ : ٥٩٩ ، وطرح الصنع ٣١٤/١ .

ومس الحاجة ١١ : ٢٣١ ، ولهم ١ : ٢٠٠

(٧) التراجع السابق

(٨) الجرماء حقه عليه يتأخرا عنها بعد ذلك شيئا ، الجنون ،

الظفر نوح العرب والصحاح والشافعية ابن عسكرو

(٩٢٦/٢)

وزاد لم يصر ويرع عنه ولو له أو لحس جاز  
إن شاء الله تعالى عند محمد من الحس وحده  
لأنه لما في تبرع الوارث بالإطعام في الصوم  
يخبره إن شاء الله تعالى من غير حرج . ولي  
إيصائه به حزم مختصة بالإحرام<sup>(١)</sup>

وللتفصيل يرجع إلى مصطلح ( صلاة )  
وصوح .

#### سقوط صلاة الجاهة والجمعة

٧ - مما تسقط به صلاة الجاهة والجمعة  
الحبس والمرض الذي يشي معه الحضور .  
ولا خلاف ضررها في نفسه لو ماله أو عروسته ،  
والمرض والرحل والبرق لشقيد ولحر الشهد  
ظهوراً والريح الشديدة في الليل ، ومدامه  
الأحش ، وأكل عس فيء إن لم يمكنه  
إزالته

وتفصيل هذا في ( صلاة الجاهة ، وصلاة  
الجمعة )

#### مطروط ترتيب القوائت

٨ - دعه الفقهاء ، بل إن لترتيب هذه  
القوائت وأخاصرة ، بسقط إذ ضاع الوقت

والسكران فلا بد ، عر خلاف يذكر في  
مصطلح ( صلاة ) .

#### إسقاط الصلاة بالإطعام

٦ - ذهب جمهور الفقهاء ( المالكية والشافعية  
وأحمد ) إلى أن إتمام الصلاة لا يسقط من ذليق  
بإطعام .

وذهب الحنفية إلى أنه إذا مات برقت عنه  
غير من أداه الصلاة بالإبراء برأسه لا يلزمه  
الإبراء بها

أما إذا كان قادراً على الصلاة ولو بالإبراء  
وبقائه لصلاة غير لزمه الإبراء بالكفارة  
عنها ، فيخرج عنه ولو من ثلث التركة لكل  
صلاة مفروضة ، وكذا يؤثر لأنه لزمه عملي  
عند أبي حنيفة

وقد ورد النص في الصيام ، وهو قوله  
ﷺ " ولكن يصوم عنه " <sup>(٢)</sup> والصلاة  
كالصيام باستحسان الشايح لكونها أهم

والصحيح اعتبار كل صلاة بصوم  
يوم ، فيكفون على كل صلاة عدي . وهي  
صاع صاع من بر أو دنوقه أو سويصة ،  
أو صاع لمر أو ربيب أو شعير أو قيمته . وهي  
أفضل لتتوخ حاجات الفقير

(١) في حجبون ١٩٢/١ وصالحه المحظوظ على برامى  
الملاح ص ٢٢٧ - ١٣٩

(٢) حديث " ولكن يصوم عنه " <sup>(١)</sup>  
يأتي بعده في غيرهم (١) رتبته

القصبة ، فالزواجب ألبعضهم عنه لكن ينج  
مكسرين ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، روى  
ذلك عن عائشة ومن علس والأوزاعي  
والثوري وابن عليه وأبو عبيد في الصحيح  
عنه

وهو ملحق أخيه وذالكه والشافعي في  
الجديد والختامه ، لقوله ﷺ : من مات  
وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم  
مسكياً<sup>(١)</sup> .

وقال أبو ثور وهو قول الشافعي في  
المقدم : يصام عنه .

قال النووي قلت القديم ها  
أظهر<sup>(٢)</sup> وذلك بالاختيار الصحيحة فيه كغير  
المصنفين : ( من مات وعليه صيام صام  
عنه وله )

وللتفصيل ينظر مصطلح (صوم)

(١) حديث : من مات وعليه صيام شهر فليطعمه  
كل يوم مسكياً

أخرجه الترمذي (٥٧/٣) ط حليمي من حديث أبي  
عمر مرفوعاً ، وصوب منه عن أبي عمر ذلك مرفوعاً  
وقوله النووي والبيهقي كما في التمهيد لأن خبر  
(٢٠٩/٢) - ط شركة المطابع العلمية

(٢) فتح الباري ٢ : ٢٨٠ ، والفرغاني الخفية عن ٨٨ ط دار  
العلم ، وبني المنتج ٢٩٤ ، وشي ١٢٩/٢ -  
١٢١

(٣) حديث : من مات وعليه صيام صام عنه وله  
أخرجه البخاري ، الصحيح (١٩٣/٢) - ط السفة  
وسام ٨٠٦/٢ ط الخليلي من حديث عائشة

عنها حمداً ، يقدم عندئذ الحاضرة ثم  
يقضي الغائب على الوجب<sup>(١)</sup>

وانظر التفصيل في مصطلح (مسب)

صِفْوَةُ الصيام .

٩ - يستقط الصيام عن الشيخ الكبير الذي لا  
يقوى عليه ، وعليه فدية عن كل يوم طعام  
مسكين

وتفصيله في مصطلح (صيام)

وأما من مات وعليه صيام من رمضان ففته  
لا يجزئ من عابر .

أحمد . أن يموت قبل إمكان  
الصيام ، إله يضيئ الوقت أو لعدم من  
مرض أو سحر أو حجر عن الصيام ، فهذا لا  
شيء عليه في قول أكثر أهل العلم ،  
(ويستقط عنه الصيام) وفي رواية عن أحمد  
وحكى عن طائفة وفائدة يجب لإتمام  
عنه ، لأنه صوم واجب فقط بالعجز عنه  
فوجب لإتمام عنه ، كما شيع لفرم إذا ترك  
الصيام لعجزه عنه .

هذا الثاني أن يموت بعد إمكان

(١) مزايا الفلاح بسبب الطهارة (١٦٦ و ١٦٣)  
والنوازل (٤٨) - (٥٥) وبني المنتج ٢٤٤  
٢٧٦/١ وبني ٢٢٠/١ وما عدا

سقوط الزكاة :

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أن الزكاة لا تسقط بموت رب المال ، وتخرج من ماله ، وبه قال عطاء وأحسن والزهري وقائدة وإسحاق ، وأبو ثور وابن المنذر

وذهب الحنفية إلى أن الزكاة لا يجب إخراجها من التركة من غير وصية ، فإن أوصى بالأداء وجب إخراجها من ثلث ماله

وإلى هذا ذهب ابن سيرين والشمسي والسنخعي وعبد بن أبي سليمان وطه بن أبى هند وعبد الظاهر والشمسي والشرقي .

وقال الأوزاعي والليث : تؤخذ من الثلث مقبلة على الوصايا ولا يجاوز الثلث .

يسقط الزكاة عند الحنفية أيضا ببلوغ النصاب بعد الحول وفشل التمكن من الأداء بعده ، وبالردة<sup>(١)</sup>

وتميله في مصطلح (تركة ف / ٣٦)

سقوط فرض الكفاية :

١١ - يسقط فرض الكفاية إذا قام به البعض ولو بغير الفهم

ر مصطلح (إسقاط وفرض) .

سقوط التحريم لفرضه .

١٢ - يسقط التحريم للضرورة كآكل الميت للمضطر وإساقه المذمة بالخمر ، وإفاحة نظر العورة للطبيب .

ر مصطلح (إسقاط) وتظهر أيضا في مصطلح (اضطرار ، حر ، عورة) .

حقوق العباد

١٣ - الأصل أن من له حق إذا أسقطه - وهو من أهل الإسقاط والمحل لغيره للسقوط ، سقط هذا الحق ، وفي المسألة تفصيل ينظر في مصطلح (إسقاط)

وفيما يلي بعض ملخص محل السقوط من حقوق العباد :

سقوط المهر :

١٤ - أ - يسقط المهر كله عن الزوج بعلة أسباب :

(١) المروقة بغير طلاق قبل الدخول بالمرأة إذا كانت يطلب من الزوج أو يسيها

(١) البدائع ٥٢/٢ - ٥٢ ، والمصنوع ١٨٨/٦ ، وليس ٦٨٢/٢ ، ومائته للمعنى ٤ ، ٤٥٨

سقوط نفقة الأقارب .

١٧ - تسقط نفقة الأقارب بمضي الله (١)  
على خلاف التعصيل ينظر في مصطلح  
( نفقة )

سقوط الخصافة

١٨ - إ.د. اختل شرط من شروط الخصام ،  
أو وجد مانع سقطت ، وكذا لو صدر الويل  
أو الخاص للنفقة والانتطاع .

والتعصيل في مصطلح (خصامة) ب ١٨  
(ج ١٧ / ٣١١)

سقوط الخراج

١٩ - سقط الخراج بالعدم صلاحية الأرض  
للمزراعة وبطلانها عن الزراعة ، وبإزالة الزرع  
بأنة سيولة ، وبسقوط الإمام للمخرج ممن  
وجب عليه .

والتعصيل في مصطلح (خراج ف / ٥٧  
وما بعدها)

سقوط الخصومة .

٢٠ - تسقط الحدود بما يلي .

(٢) الإبراء عن كل المهر قبل الدخول وبعبه  
إ.د. كان المهر ديباً ، لأن الإبراء إسقاط  
والإسقاط عن موكلين الإسقاط في محل قابل  
للسقوط بوجوب السقوط

(٣) الخلع عن المهر قبل الدخول وبعبه  
(٤) مبة كل المهر قبل الفسخ عينا كان أو  
ديباً وبعبه إ.د. كان عينا

١٥ - ب - بسقط به نصف المهر  
بسقط نصف المهر بالانقضاء قبل الدخول  
في نكاح به نسبة المهر ، وبمهر دين لم  
يقض بعد (٢)

ومما تقدم نصين يشر في (مهر ،  
خلع ، مبة ، منة ، صلافة)

سقوط نفقة الزوجة

١٦ - تسقط نفقة الزوجة بالنشور (الخروج  
عن طاعة الزوج) وبالإبراء من النفقة  
الخاصة (٢)

ونقصينه في مصطلح (نشور ، حقة) .

(١) المدخل ١ ٢٩٥ ، ٣٠٣ ، والفتاوى الخليلية ص ٢٠٧  
والشرح للمصنف ١٣٧/٢ وعن المصنف  
١٣٤/٢ (كتاب الفناح ١٥٥/٥ ١٥٨ ، ١٦٣  
(٢) المدخل ٢٢٢ ، ١٩ ونصيرتين المصنف ص ٢٢٢  
وعن الفناح ١٣٦/٢ وبعبه ، والمصنف ١١١/٢ وما  
بعدها .

١ المدخل ٢٨٤ ، والفتاوى الخليلية ص ٢٢٨ ، وبعبه  
١٦٢/٢ ، وشرح مشرق الإجازات ١٥٠/٢

وإن نكح من عليه حذ من غير العذارين  
وأخصح فقد اختلف فيه الفقهاء

فذهب جمهورهم إلى أن الحد لا ينط  
لقول الله تعالى ﴿الزانية والزاني تاجدا  
ثل واحد مئة حقة﴾<sup>(١)</sup> وقد عم في  
التأخير وعبرهم

وقال تعالى ﴿ولسرق والسارقة  
ماتطرا أيديها﴾<sup>(٢)</sup> ولأن النبي ﷺ رجم  
مأخر والمأخر قطع الذي قهر السرقه ،  
وقد حاروا تأخر يطلون التطهير بأفاده  
الحد وقد سمي رسول الله ﷺ يعلمهم  
بوة ، فكان في حق المرأة ، لقد تاب بوة  
لو قصمت على سبعين من أهل المدينة  
لوسمهم<sup>(٣)</sup> وجاء عمرو بن سمرة بن أنس  
ﷺ فقال : يا رسول الله إني سرق حلائي  
فلا يصيري<sup>(٤)</sup> وقد أقام رسول الله ﷺ الحد  
على هؤلاء ، ولأن الحد كرامة لهم يسقط بالشوبه

أ - بالشوبه رجاع اعفاه لقوله ﷺ  
«الزوا الخلود بالشبهات»<sup>(٥)</sup> .

ب - ترجوع عن الإلزام واستوا  
حد المصنف

ج - بموت الشهيد

د - بالنكيب ، كنكيب لثوبه للمقر  
الزوي من إقامه الحد عليه

و - مصطلح وحدود / ١٣ ، ١٤ ،  
١٥ ، ١٦ روى ، ونفسه

هـ - بالثوبه وفي ذلك تفصيل

اتفق الفقهاء على أن العتوبه تسقط عن  
قاطع هريق (العاروب) بالثوبه قبل بقدة  
عليه لعوله تعالى ﴿إلا بين تلو من قبل  
ن نفسروا عليهم وأعلموا أن الله عصور  
رحيم﴾<sup>(٦)</sup> هذا في وجب عليهم حلف لله ،  
فما حقون الأيمان فلا تسقط بالثوبه

ولتفصيل ينظر مصطلح ( حراره  
ف / ٢٤ )

(١) سورة النور ٢  
(٢) سورة النور ٢٨  
(٣) حديث : قال أبو بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الزانية والزاني تاجدا ثل واحد مئة حقة»  
(٤) حديث : قال أبو بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الزانية والزاني تاجدا ثل واحد مئة حقة»  
(٥) حديث : قال أبو بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الزانية والزاني تاجدا ثل واحد مئة حقة»  
(٦) سورة النور ٢٤

(١) سورة النور ٢٤  
(٢) سورة النور ٢٤  
(٣) سورة النور ٢٤  
(٤) سورة النور ٢٤  
(٥) سورة النور ٢٤  
(٦) سورة النور ٢٤

ومثل يتعد سقوط النوبة ، بكونه قبل  
الربيع إلى الخراكم أم لا ؟ وبكونه حفا من  
حقوق الله تعالى أم لا ؟

ينظر القاصي في مصطلح ( حذو  
١٢ ) وتوبة ( ١٨ و ١٩ )

### سقوط الحرية

٢١ - سقط الحرية بالإسلام أو تدخل  
الحرى أو بطرد الإعمار أو نزع الامتياز  
عن السلس ، أو بالحنون ، أو بالعنى ،  
والزمنة ، والشبهة ، أو عجز الدولة عن  
حمايتهم أو بإشراك الدمين في القتال مع  
السدين أو بالوث

ولي بعض تلك الأمور خلاف يرجع  
نصيه إلى مصطلح ( جزية ف /  
٦٩ - ٧٩ )

ككفارة الجزية والقتل ، ولأنه منسور عليه  
فلم يسقط عنه الحد بالنوبة كالحارب بعد  
القدرة عليه .

ولي رواية لأحمد : يسقط الحد بالنوبة  
لقول الله تعالى ﴿ والدان يكتب منكم  
فقتلوهما فإن بابا وأصنعت فأعصر  
عليه ﴾ <sup>(١)</sup> وذكر حذو السارق فقال ﴿ فقص  
تاب من بعد ظنمه وأصلح فإن الله يتوب  
عليه ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال البيهقي : الثائب من  
الحد كمن لا ذنب له <sup>(٣)</sup> ومن لا ذنب له  
لا حد عليه ، وقال في ما عر ، لما أصر  
جرب : ( فلا تركضه بسوب عيوب الله  
عليه ) <sup>(٤)</sup> ولأنه خالص حق الله تعالى  
ويسقط بالنوبة كحد الحارب <sup>(٥)</sup>

(١) سبأ الشبه ٦٢

(٢) سبأ الشبه ٦٢

(٣) حديث الثائب من الذنب كمن لا ذنب

تحرره في تاريخ ١٤٢٠ / ٢٥ - ٢٦ الحلى من حديث  
ابن مسعود وسند ابن حجر مؤلفه في في تصاعد  
الحسبة للسند في ذي ٦٤٩ - ٦٥٠ دار الكتاب العربي

(٤) حديث خلا تركضه بسوب عيوب الله عليه

انجزة في تاريخ ١٤١٦ / ١ - ٢ من جرب سبأ الشبه  
تحرره ، والكتاب في التبرى كذا في حد الثوب  
١٩ / ٢٠ - ٢١ ، وحسن إسناده في حجرة  
الشبه في ٥٨ / ١ - ٢ شركة الطباعة العربية

(٥) المصاح ٩٦ / ٨ والرواق ملزوم ١٨٦ / ٤ والرواق  
المعوية من ٢٥٢ ، والشبه في ٢٠٠ / ١ - ٢ ، ومن  
المصاح ٨٤ / ٤ ، ومن الشبه ١٥٦ / ٤ ، والفتن  
١٩٦ ، ومن الشبه ٢٤٥ - ٢٤٦





للكية بأنها التي حلفت بعد أذنين وهو ما جاء في مدرائهم من كتب الحنفية ، لكن الكسبي من أخته ذكر في البدائع أن السكاه هي صغيرة الأذن<sup>(١)</sup>

وفي نصيباح - السكك ، صغر الأذنين وفي مغرب ، السكك ، صغر الأذن ، ثم قال وهي عند الفقهاء التي لا أذن لها<sup>(٢)</sup>

### الحكم الإجمالي -

٢ - يتحدث الفقهاء عن حكم السكاه أو تصمها في باب الأصحية بالنسبة لما يجزى من النعم وما لا يجزى ، والمذاق في الإحالة وحدهم هي ما كان من النعم صغير الأذن وما حلق بالأذنين

وتنص الفقهاء على أن صغيرة الأذنين تجزى في الأصحية (سواء سمعت سكاه أو صمها)

لكن قال المالكية - إن كانت الأذن صغيرة حلقاً بحيث تفتح به الخلفة فلا تجزى.

## سكاه

التصريح

١ - السكك ، صغر الأذن وتزويها بالرأس وفلحة إشرافها ، وفي قصرها

قال ابن الأعرابي : هذا لفقهاء حذاه لغمر ديبها وسك ، لأنه لا أذن لها

وأصل السكك الصمم ، وأذن سكاه أي : صغيرة

ويقول كل سكاه يصير ، وكل شرفاه نكس .

لأن السكاه التي لا أذن لها ، ولشرفاء التي ما أذن وإن كانت مشفوفة

ويقال بالسكاه أيضا صمها ، والصمم صرق لأذنين وصمها<sup>(٣)</sup>

واختص الفقهاء في تفسير السكاه بصمها

(١) مسرور ١٧٠/٢ ، وهو ١٢ ، وهو لم يصر

٢/٢ ، وهو ٦٠

(٢) لغمر - وهو صغير

(٣) صم - وهو صم ، وهو صم ، وهو صم

أما التي حلفت بلا أدبر ولا تحريء هي  
الأصحية عند جمهور الفقهاء - الحنفية  
والمالكية والشافعية - ونكرى عند الحنابلة ،  
وإن ذلك لا يحسن

وما يفتقر إلى التصحيح يقال في العبد<sup>19</sup>

السُّخْر

التعريف

١ - السكر في اللغة مصدر سكر فلان من الشرب وحموه ، فهو عند نضجه ، والسكر - مفعول - لغة كل ما يسكر من الخمر وشراب ، والسكر أيضا مفعول النمر لدى م قتله النمل وفي التبريد ، ومن لمرات التحنن والأعمال تتحول من سكرة ويرقد حسداً<sup>(١)</sup> قال ابن العربي نزل هذه الآية قبل تحريم الخمر فكان منقوشة<sup>(٢)</sup> واحتلت عبارات الفقهاء في تعريف السكر



فقد أوى حنيفة والمزني من الشافعية :  
السكر نشوة تزيين العقل ، فلا يعرف الله  
من الأرض ولا الرجل من المرأة ، ويصرح ابن

البدائع ٥ ٧٥ واشرافه على تحريرها في رجب  
١٢٠٥ هـ الموافق ١٩١٣ م والطبرستي ١٢٠٥  
واسرطس جاشر في المحتاج ١٢٠٥ هـ واشرافه  
نماذج ١٢٠٥ هـ الموافق ١٩١٣ م

(١) من الليل ١٧  
(٢) في الصبح مع الشيخ بعد من أي ذكر هذا الكلام  
الذي ذكره في الحديث القوي فلا يوجد  
(٣) في الصحيح البسيط ، والله اعلم ١١٨/١١٩

## السكر ٨ - ١

كلام اعتلاء وبعبه كلام المحتالين وكما  
سائر أسره<sup>(١)</sup>.

٥ - الضرع - علة تجمع الدمع من فمه سما  
غير تام فتخرج الأعصاب<sup>(٢)</sup>.

٦ - الإصماء - الإصماء مصدر أعشى هي  
الرجل وعلته ملاحج للسهل للضعف وهو  
مرص يميل القوي وبسر الملل ، وليل هو  
مور هارص لا يجدر يميل عبد القوي<sup>(٣)</sup>.

٦ - الحذر ، استرجاء يخشى بعض الأعصاب  
أو الجسم كله ، وتعد العضو تقديرا جملة  
خلوا ، أو حقه بمحمدر لإزالة إحساسه<sup>(٤)</sup>.

٧ - التزويد - التزويد شيء يشرب يوم من  
شربه ويرده وأذهب معه الخواص<sup>(٥)</sup>.

الحكم التكليفي .

٨ - السكر إما أن يكون بعد شرب عرق  
معلوم لشارب كالحمر وحشوها من  
السكرات ، وهذا حرام لقوله تعالى : ﴿ وإيا  
الحمر وبسر والأنصاب والأزلام رجس من

الحرام بأن تعرف السكر بها مر إن هو في  
السكر موجب لمجد ، وأما تعريفه في غير  
وجوب المجد فهو عند أئمة مختصة كلهم :  
اختلاط الكلام وأعديان وقال الشافعي :  
السكران هو الذي اختلط كلامه المنطوق  
وانكشف سره المكتوم.

وفيل السكر حلقه مرمض للإنسان من  
اختلاط دماغه من الأبرة المتصاعدة من الحمر  
وسموم ، فينطقل معه العقل المميز بين الأمور  
الحسية والقيحية<sup>(٦)</sup>.

الانكشاف ذات الصلة

الجسود

٩ - الحمر - اختلال العقل بحيث يسهل  
جريان الأفكار والأصوال على تبحره إلا  
بأفرا<sup>(٧)</sup> وعرف بعير ذلك ( د جتون )

المنه

١٠ - المنه - أنه توجب خلل في العقل يصير  
صاحبه شغل الكلام يشبه بعض كلامه

(١) كقوله الجوزي ٢٧٤/٤ ، ومنه ٢٧٤/٥

(٢) القاموس

(٣) خصم الوسيط ، والشمس في التجراني

(٤) سائر العرب تاج العرب

(٥) لسان العرب ، القوي في القوي ٢٧٤/٦ القوي

تقريب

(٦) لسان العرب ٢٧٤/٣ ، وكشف الجوزي ٢٧٤/٤

والشمس في القوي ٢٧٤/٥ ، ومنه ٢٧٤/٦

اختلاف الأئمة من ٢٧٤/٥ ، والشمس ٢٧٤/٦

والشمس في القوي ٢٧٤/٦

(٧) الشمس في القوي

وجوب الخلد بشرط الخمر أو غيره من  
المسكرات :

١٠ - السكر إما أن يكون من شراب الخمر،  
وإما أن يكون من الأشربة الأخرى ، ويختلف  
حكم شارب الخمر عن حكم شارب  
المسكرات الأخرى من الأمانة عند بعض  
الفقهاء

أولاً - الخمر

١١ - أجمع الفقهاء على أن شرب الخمر حرام  
ويجب الخلد على شاربه سواء أكان ما شره  
قليلًا أم كثيرًا وسواء سكره أم لم  
يسكر<sup>(١)</sup> .

واستند الفقهاء جميعاً على ذلك بالكتاب  
والسنة والإجماع

أما الكتاب فيقول تعالى ﴿ يا أيها الذين  
آمَنوا إِنَّمَا الخمر واليسر والمأثمات والأزلام  
وجنس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم  
تفلحون ﴾<sup>(٢)</sup> يريد الشيطان أن يوقع بينكم

عمل الشيطان حاجته منكم بملكم  
تصحبون ﴿<sup>(٣)</sup> والحديث « كل مسكر خمر  
وكل خمر حرام »<sup>(٤)</sup> .

وإما أن يكون السكر غير تعدد كان يشرب  
شراباً مسكراً بغير غير مسكر ، وهذا لا يتم  
فيه بقوله تعالى ﴿ وليس عليكم جناح فيما  
أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾<sup>(٥)</sup>  
وكذا ، لو شربه مصطرباً كأد أكرهه حب أو لدفع  
غصه ولم يحضره غيره

صابط السكر

٩ - تختلف الفقهاء في صابط السكر  
لهذه جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية  
والحنابلة وصاحبنا أبي حنيفة - إلى أن صابط  
السكر هو من اختلط كلاً ، وكذا غالب  
هذا ما أضافه مالك الشافعي إلى حديثه - إنه  
السلبي اختل كلامه المنظوم ، وانكشف سرا  
المكثوم يذهب أبو حنيفة إلى أن السكران هو  
الذي لا يعرف الأرض من السماء ، والرجل  
من المرأة ، وهو قول المذهب من الشافعية  
الظاهر . أشربة (ج ٥ ص ٢٣-٢٤) .

(١) البيهقي ٢٩٤/٧ من حديث ٣٧٤/٤ ، ٢٨ ، ٤١٤  
٢٤٠/٢ ، المبسوط ٢/٣٨ ، ٣ - حاشية مسمل  
٣٤٢/٢ ، شرح معاني الحديث ١/٨٥٠ ، بداية المعتمد  
١ ٤٧٧ ، معني الصحاح ١/٦٨٦ ، بهار الصحاح  
١١٨ ، ١٢ ، حاشية المسمل ١/٦٨٦ ، حاشية لابن  
نديم ٣٠٣/٨ ، الإجماع في منه الإمام أحمد من حسن  
تعريف القاموس المحمدي ١/٦٦٢ ، أو القاموس -  
ببروت

(٢) سورة لقاح ، ٩  
(٣) حديث « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام »  
ابن جرير مطبوع (٢/٦٨٨) - في الحديث من حديث ابن  
عمر  
(٤) سورة البقرة ١٠

وفي رواية ١٠ كل مسكر خمر وكل خمر  
حرام ،  
وقد جمع الأئمة على تحريمه <sup>(١)</sup> .

ثانياً - السكرات الأخرى غير الخمر  
١٢ - استنفذ الصنفاء على قوين في الشرب  
من الأئمة الأخرى اشكيا - غير الخمر -

### الفصل الأول :

تبع المالكية والشافعية ، والحنابلة على  
أنه لا فرق بين الخمر تنطفئ من الحب وبين  
غيرها من الأئمة ، سكر في تحريم الشرب  
ليس جميع ذلك خمر ويجب الحد بشرب  
تدليل والكثير منها سواء سكر منه أو تم  
بسكر

وقد روى تحريم ذلك عن عمره ، وعن  
رايين مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة ،  
وصعد بن أبي وقاص ، وأبي بن كعب ،  
وأبي ، وعائشة - رضي الله عنهم - وبه قال

المدائني والبيهقي ، في إخراجهم ويحكم  
عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم  
مستنون ؟ <sup>(٢)</sup> .

ولف استه فالحديث متعددة ثبتت من  
النبي ﷺ في تحريم الخمر تطلع في مجموعها  
حد السواير <sup>(٣)</sup> فمن أبي سعد دار  
سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يا أيها  
الناس إن الله تعالى يفرس بالخمر ولعل  
الله سير في فيها أمرا فمن كان عنده بها  
شيء فليبعه وليتبع به » قال : فما كنت إلا  
بيرا حتى قال النبي ﷺ : « إن الله تعالى  
حرم الخمر - فمن أدرته هذه الآية وعنده  
مها شيء فلا يشرب ولا يبع » قال  
للمقبل انتم بما كان عنده منها في حريق  
المدينة مسكوبا <sup>(٤)</sup> .

وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر  
حرام » <sup>(٥)</sup> .

(١) الجوزي ٣٣/٢ ، لمي لابن قدامة ٣٠٣/٨  
(٢) شرح صحيح البخاري ٥١٩/١ ، بداية المجتهد ٢١٠  
المقصد ٢٧٧/٢ ، مني الصناعات ١٥٧/١ ، المجموع  
شرح الوعد ١١٢/٢٠ ، جنة الحدائق ١٢/٨ ،  
حطب الجبل ٨/٥ ، الفخر لابن عسك ٣٠١/٨ ،  
٢٠٥ ، مسي في الزوائد في جمع المسج مع التبع  
روايت لأبي المعمر ١٧٥/٢ ، الظاهر حكم الكتب  
المعروف في تنفيذه لأن السكرات ١٢٢/٢ - مثله ١٨  
لكنه الشري ، إجماع ٢٦٦/٤

(٣) صواب الأئمة ٩٠/١ ،  
(٤) من الأوطار شرح مختصر لأخبار السواير ١٦٦/١٠  
بجاء ، مكتب الفتاوى الكبرى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م  
(٥) حطب ١١٢/٢٠ ، يا أيها الناس إن الله يفرس بالخمر  
أخرجه مسند ١٥٧٨/٢ ، ط (المعنى) من حديث أبي  
سعيد الخدري  
(٦) حديث : « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام »  
أخرجه مسلم (٣/١٥٨٧ ، ١٥٨٨ هـ - ١١٨٧ م)  
مجموع أبي عمر

أبى ضحفة من عصير العنب أو التمر  
والثريد والثلث - ولا شرية واحدة من  
الخطئة والثلث والفلس وندرة والتمر والتمر  
ومحو ذلك<sup>١</sup>

روى استأذنوا يقول ابن عباس : أ حوث  
التمر بهيب قوبها وكثيره . وتسكر من كل  
شربة<sup>٢</sup>

حكم تناول البنج والأفيون والخشخشة

١٣ - تحرم تناول المنج والأفيون والخشخشة ،  
ولا يجد شارب عند جمهور الفقهاء بل  
يعسر<sup>٣</sup>

ولأن القرووي يجد بالسُّكْر من البنج في  
رواها على الحفي به .

ولأن ابن نعمة يجب الحد سكر لو لم  
يسكر ومن استحل السُّكْر منها ورع أنه  
جلال عونه يستأنف<sup>٤</sup>

عنه . وطائس . ومجاهد . واللقسم . وقنادة .  
وعمر بن عبد العزيز وإسحاق<sup>٥</sup>

ومسلمنا عن عدم الثمرة بحديث ابن  
عمر بن قال لشي<sup>٦</sup> كل سكر حرم  
وكل حرم حرام<sup>٧</sup>

وحديث عائشة رضي الله عنها . قالت  
سئل رسول الله ﷺ عن ألتج هناك وكل  
شربة سكر فهو حرام<sup>٨</sup>

وحديث أبي موسى قال: من شرب سبي<sup>٩</sup>  
أنا ومعه من جمل إلى أنهم قلب بفرسوف  
الله أن شرب يصح بلرب وقاد به التور من  
الشعر وشرب يقال له ألتج من الفصل فقال  
كل سكر حرم<sup>١٠</sup>

## القول الثاني

ذهب الحنابلة إلى أنه لا حد عمل من شرب  
سوى لخص من الأثرية المعهودة المسكية إلا  
إذا سكر من شرب<sup>١١</sup> ، كزنجير الزبيب والمطوخ

١١ - الص ٤٨/٢

١٢ - حديث : كل سكر حرم روى عن حرم<sup>١٣</sup>  
لعمد لعمد

١٤ - حديث : كل سكر سكر فهو حرام

١٥ - حرمه مسلم ١٠٨٦ - ح حريم

١٦ - حديث : من شرب سبي (سبي حتى) لا يدرى

سبي أو لم يدر

١٧ - حرمه مسلم ١٠٨٦ - ح الحفي

١٨ - البسم ٣٧ - ابن عباس (٢٦) استأذنوا

١٩ - (السنن) ٩٥٦٤ - فتح المظهر ٢٠٥

٢٠ - ابن عباس : حرمت لعمد بهيب قوبها وكثيره  
وسكر من كل شربة

٢١ - ابن عباس (٢٦) - ح لعمد سطر

٢٢ - ابن عباس ٢٩١ - ٢٩٢

٢٣ - (السنن) ٢٩١ - ح لعمد سطر

٢٤ - (السنن) ٢٩١ - ح لعمد سطر

ذلك الحنفية . لأنه أوصله إلى ساطع من حلقه " .

وهب الخمية في أنه لاحت عليه وكذلك إذا اكتسب بها أو اقتطرها في أديم أو دارى بها جناحه أو أمة فوصل إلى دماغه ، لأن وجوب الحد يعتمد شرب الخمر وهو هذه الأنواع لا يصير شارباً وليس في قطعه ما يدفعه إلى هذه الأنواع لنزع الحافضة في شرع الرحر عنه " .

ولو حنط الخمر مائة ، فإن كان الخمر غالبية حنط ، وإن كان له غالباً لا يحد إلا إذا سكر نص عن ذلك ختمية .

وكذلك يحد إذا كان سواء نص على ذلك الخمية لأن اسم الخمر ياتي وهي عادة بعض الشربة أهم يشربونها بمروحة يائلاً " .

وقال الجليلي لو حنط المسكر بماء فاستهلك المسكر فيه فشره م حنط .

وقالوا : إن شرب الخمر لعطش وكانت بمروحة بما يروى من العطش أُنِجحت لدفع العطش عند الضرورة وإن شربها بمروحة

حنط الخمر بغيره

١١ - إن ترد في الخمر أو اصطبح به ( أي التزم ) أو طبخ به خماً فكل من مرته فعليه الحد ، لأن حين الخمر موجوده وكذلك ينسب به سوطاً فأكمله نص على ذلك الشافعية ، والحنفية ، وإن عجز به دقيقاً ثم خيراً فأكمله لم يجد نص عن ذلك الشافعية في الأصح عندهم والحنفلة . لأن النار ككت أعواء الخمر منهم يبق إلا أثره " .

وإن احتقن بالمسكر لم يجد ، نص على ذلك المالكية ، والشافعية في الأصح عندهم والحنفلة ، وهو ملصق أصديه أيضاً ، ووجه ذلك عندهم أنه ليس يشرب ولا أكل لأنه لم يصل إلى حنطه فأنشبه بالمرء دلوى به حرجه " وحكى عن أحمد أن على من احتسب به الحد ، لأنه أوصله إلى حنطه والأول أول عندهم كما يقول ابن قدامة ، ووجه المتأخرون الثاني " .

وإن استنط به فعليه الحد نص على

- (١) سمي المصنف ١٨٨٢/٤ - للفتي (١٢١٨/٤) ٣ - ص ١٢٦/٢ - الإقناع ١٢٦٥/١ - شعري .
- (٢) حنطه من ١٢٢ .
- (٣) حنطه المصنف ١٨٨٢/٤ - ص ١٢٦/٢ - الإقناع ١٢٦٥/١ - شعري .
- (٤) حنطه من ١٢٢ .
- (٥) حنطه من ١٢٢ .
- (٦) حنطه من ١٢٢ .
- (٧) حنطه من ١٢٢ .
- (٨) حنطه من ١٢٢ .
- (٩) حنطه من ١٢٢ .
- (١٠) حنطه من ١٢٢ .
- (١١) حنطه من ١٢٢ .
- (١٢) حنطه من ١٢٢ .
- (١٣) حنطه من ١٢٢ .
- (١٤) حنطه من ١٢٢ .
- (١٥) حنطه من ١٢٢ .
- (١٦) حنطه من ١٢٢ .
- (١٧) حنطه من ١٢٢ .
- (١٨) حنطه من ١٢٢ .
- (١٩) حنطه من ١٢٢ .
- (٢٠) حنطه من ١٢٢ .
- (٢١) حنطه من ١٢٢ .
- (٢٢) حنطه من ١٢٢ .
- (٢٣) حنطه من ١٢٢ .
- (٢٤) حنطه من ١٢٢ .
- (٢٥) حنطه من ١٢٢ .
- (٢٦) حنطه من ١٢٢ .
- (٢٧) حنطه من ١٢٢ .
- (٢٨) حنطه من ١٢٢ .
- (٢٩) حنطه من ١٢٢ .
- (٣٠) حنطه من ١٢٢ .
- (٣١) حنطه من ١٢٢ .
- (٣٢) حنطه من ١٢٢ .
- (٣٣) حنطه من ١٢٢ .
- (٣٤) حنطه من ١٢٢ .
- (٣٥) حنطه من ١٢٢ .
- (٣٦) حنطه من ١٢٢ .
- (٣٧) حنطه من ١٢٢ .
- (٣٨) حنطه من ١٢٢ .
- (٣٩) حنطه من ١٢٢ .
- (٤٠) حنطه من ١٢٢ .
- (٤١) حنطه من ١٢٢ .
- (٤٢) حنطه من ١٢٢ .
- (٤٣) حنطه من ١٢٢ .
- (٤٤) حنطه من ١٢٢ .
- (٤٥) حنطه من ١٢٢ .
- (٤٦) حنطه من ١٢٢ .
- (٤٧) حنطه من ١٢٢ .
- (٤٨) حنطه من ١٢٢ .
- (٤٩) حنطه من ١٢٢ .
- (٥٠) حنطه من ١٢٢ .
- (٥١) حنطه من ١٢٢ .
- (٥٢) حنطه من ١٢٢ .
- (٥٣) حنطه من ١٢٢ .
- (٥٤) حنطه من ١٢٢ .
- (٥٥) حنطه من ١٢٢ .
- (٥٦) حنطه من ١٢٢ .
- (٥٧) حنطه من ١٢٢ .
- (٥٨) حنطه من ١٢٢ .
- (٥٩) حنطه من ١٢٢ .
- (٦٠) حنطه من ١٢٢ .
- (٦١) حنطه من ١٢٢ .
- (٦٢) حنطه من ١٢٢ .
- (٦٣) حنطه من ١٢٢ .
- (٦٤) حنطه من ١٢٢ .
- (٦٥) حنطه من ١٢٢ .
- (٦٦) حنطه من ١٢٢ .
- (٦٧) حنطه من ١٢٢ .
- (٦٨) حنطه من ١٢٢ .
- (٦٩) حنطه من ١٢٢ .
- (٧٠) حنطه من ١٢٢ .
- (٧١) حنطه من ١٢٢ .
- (٧٢) حنطه من ١٢٢ .
- (٧٣) حنطه من ١٢٢ .
- (٧٤) حنطه من ١٢٢ .
- (٧٥) حنطه من ١٢٢ .
- (٧٦) حنطه من ١٢٢ .
- (٧٧) حنطه من ١٢٢ .
- (٧٨) حنطه من ١٢٢ .
- (٧٩) حنطه من ١٢٢ .
- (٨٠) حنطه من ١٢٢ .
- (٨١) حنطه من ١٢٢ .
- (٨٢) حنطه من ١٢٢ .
- (٨٣) حنطه من ١٢٢ .
- (٨٤) حنطه من ١٢٢ .
- (٨٥) حنطه من ١٢٢ .
- (٨٦) حنطه من ١٢٢ .
- (٨٧) حنطه من ١٢٢ .
- (٨٨) حنطه من ١٢٢ .
- (٨٩) حنطه من ١٢٢ .
- (٩٠) حنطه من ١٢٢ .
- (٩١) حنطه من ١٢٢ .
- (٩٢) حنطه من ١٢٢ .
- (٩٣) حنطه من ١٢٢ .
- (٩٤) حنطه من ١٢٢ .
- (٩٥) حنطه من ١٢٢ .
- (٩٦) حنطه من ١٢٢ .
- (٩٧) حنطه من ١٢٢ .
- (٩٨) حنطه من ١٢٢ .
- (٩٩) حنطه من ١٢٢ .
- (١٠٠) حنطه من ١٢٢ .

عند الشافعية إلى أن الحد ثلثون جسة لأحرق  
بين سكر والأشئ ، وبه قائل الثوري  
واستدلوا على ذلك بإجماع مصححة فيه روى  
أن حمرا سطر الشئ في حد ، حمر فقل  
عبد الرحمن بن عوف - جعله كالحب الخلد  
ثلاثين ، ضرب جمر ثمانين ، وكتب به إلى  
خالد وأبى عبيد بالشام

روى أن حمرا قائل في المشورة إنه لا  
سكر مئتي ردة عدي مري - ومن فقري  
شامس<sup>(١)</sup>

### القول الثاني

ذهب الشافعية في الأصح والخيالة في  
رواية ثانية احتلها أبو بكر ، وأبو ثور<sup>(٢)</sup> إلى  
أن قدر الحد أربعون فقط ، ولو رأى الإمام  
بلوغ ثلثين جاز في الأصح عند الشافعية  
والرياسة على الأربعين تكون تعزيرات .

وقد استدلوا على ذلك بأن حمرا جند  
قويده بن عتبة أربعين ثم قال - جند السبي

شيء يسر لأبوي من العشر لم يحل لعدم  
حصول التصديق بها وعليه الحد<sup>(٣)</sup> .

ولو عجز عواء مضمحل أولته أو جمعها أحد  
أحلام النداء ثم شرب وأندواء هو الغالب  
ولا حد عليه ، وإن كانت الخمس هي الثالثة  
فإنه يحد عند الأخيرة

لأن المختار بصر منهلها بالمال إذا  
كان من خلاف محله وأحكم للعقاب<sup>(٤)</sup>  
قدر حد السكر وحد الشراب :

١٥ - اتفق الفقهاء على وجوب الحد على من  
شرب الخمر مطلقاً أي سواء سكر منها أم  
لا ، وسواء أكان مكرهه مباحاً أم كذاً .

واختلف الفقهاء في قدر الحد الواجب في  
شرب الخمر عن قولين

### القول الأول

ذهب الحنابلة والحنفية والخشاعة في  
المرجح عندهم<sup>(٥)</sup> وهو مقابل الأصح

(١) كشف القناع ١٤٧/١ ، ١٤٨ .

(٢) تبوط ٢٦٢٤

(٣) حاشي من عبادي ٢٦٢٤ ، الربيع ٥٧/٤ ، القوط  
٢٠٠٦٤ ، نسخ القدر ١٥ ، حاشي من عبادي  
٢٥٣ ، شرح من عبادي ٥٥٤ ، بداية من عبادي  
٢٧٧ ، حاشي من عبادي ٢٧٨ ، من عبادي  
الإمام ١٧٦/٦ ، القوطي من عبادي ١١٣ ، الإجماع  
٦٧٧/١

(٤) كرم على ١٤٨ سكر مري

أخبره القوطي ( ١٥٧/٢ ) ط در الشفاء ، وأخبره  
بن حيدر إلى السب في ثوبه من عبادي ، كذا في السب  
غير ٧٧/٢ ، ٧٩ ط حركة الطيعة الصب

(٥) مني من عبادي ١٨٩/١ ، نوبة من عبادي ١١٠٨ ، حاشي  
بها ١٦٠/٢ ، مني ٣٠٧/٢ ، القوطي في القصة من  
١٦٢ ، بداية من عبادي ١٧٧/٢



شهر رمضان يصح على ذلك الخمر ،  
والخمره (١٤)

وذلك لأن شرب الخمر مبرور للحد ، وهناك  
حرمه الشهر والصوم يستوجب التعزير بذكر  
أحد أقوى من التعزير فيبدأ بإقامة أحد عليه  
ثم لا يرد منه ، بين التعزير نكحي لا يؤتى إلى  
الإتلاف .

والأصل فيه حيث علم أنه أنسى  
بالتجنيبي الخافى لا شرب الخمر فبدأ ثم  
حبسه حتى إذا كان القدر انصرفه فصره  
عشرين سيحاً فإن هذا الحرامك من الله  
ويطارد في شهه بمصان "

شروط وجوب أحد  
بشروط الإيجاب أحد مايلي

١٧ - أولاً التكذيب وهو هنا الفعل  
والسبوق ، فلا حد على الجسور وبصبي  
ماتفاق " ، لأن أحد عقوبة محضة جسدية  
جناية محضة وفعل القسي والجسور لا يوصف  
بالتجنيبه فلا حد عليها لعدم التجانيبه منها

(١٤) القسمة ٢٤٧/٢٤ ، ٢٤ ، صلي (٢٤٧/٢٤) ١٧٨

(١٥) القسمة ٢٤٧/٢٤

(١٦) القسمة ٢٤٧/٢٤ ، ٢٤ ، صلي (٢٤٧/٢٤) ١٧٨  
٢٤٧/٢٤ ، صرح مع الخليل ١ ٢٤٧ ، صلي (٢٤٧/٢٤)  
٢٤٧/٢٤ ، صرح مع الخليل ١ ٢٤٧ ، صلي (٢٤٧/٢٤)  
٢٤٧/٢٤ ، صرح مع الخليل ١ ٢٤٧ ، صلي (٢٤٧/٢٤)

صلي الله عليه وآله وسد أربعين ، وجلد  
أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل من هذا  
أحب إلى (١٦)

وعن أنس من مالته قال - أن مني الله  
جلد في الخمر ماخوذ واستعان ، ثم جلد  
أربعين ، علماً كمال عمر ورجا الناس  
من الرغب والقرى قال

مأثور في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن  
بن عوف أرى أن محمد كخلف الخلود ،  
قال فجلد عمر ثمانين (١٧)

قانو وفعل مني حجة لا يجوز تركه  
بفعل غيره ولا بفعل الإجماع على ما خالف  
فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبني بكر  
وعن رضي الله عنهم ، فمنهم الرملة من عمر  
على أنها تعزير يجوز فعلها إذا روى الإجماع  
ذلك

شرب السكر في شهر رمضان

١٩ - إذا شرب سكر مسكر في شهر رمضان  
يجد لشرب ويعزير بعشرين سوطاً لإظهاره في

(١٦) صلي الله عليه وآله وسد أربعين ، وجلد

أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل من هذا

(١٧) صلي الله عليه وآله وسد أربعين ، وجلد

أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل من هذا

المشاج والذهب أنه إذا شرب الخمر  
وسكر منه أنه لا يجزئ له في البهر عن فتاوى  
عائشة الهداية<sup>(١)</sup>

وقال المجتهد بن بهية ولا يجزئ الممي  
بشره وإن سكر وهنه يجزئ وهندي إن سكر  
حد وإلا فلا<sup>(٢)</sup>.

ومرح لأنك به بأن القمي يؤكف ما شرب  
إن أظهره<sup>(٣)</sup>

١٩ - تأك عظم الضرورة في شرب الخمر،  
بأن يشرب غشوا نفسيا ، وهذا باقدي<sup>(٤)</sup>  
ولا حد عن من أكره على شربها وذلك يقول  
الرسول ﷺ رفع عن أئمتي الخطأ  
والسيئاء وما استكرهوا عليه<sup>(٥)</sup> ، ولأن الحد

قد نص الملكية على أن العصي المهر  
يؤوب للزجر

١٨ - تأشيا ، الإسلام<sup>(٦)</sup> ، فلا حد عن  
الذمي والحربي فاستلزم بالشرب ولا بالسكر  
في عذم الروبه عند أئمتيه<sup>(٧)</sup>

يقول الذكستاني وشرب الخمر مباح  
لأهل الذمة عند أكثر مشايخنا فلا يكون  
جناحه ، وعند بعضهم وإن كان حراما لكن  
غيب عن التعرض لهم وما يليقون ، وفي إقامه  
الحد عليهم تعرض لهم من حيث المعنى لأن  
تدعيمهم من الشرب .

وعن الحسن بن زباد أنهم إذا شربوا  
وسكروا يجزئون لأجل السكر لا لأجل الشرب  
لأن السكر حرام في الأدبائ كلها حال  
الذكستاني وما قاله الحسن حس<sup>(٨)</sup>

وجاء في حاشية ابن عابدين : إن سكر  
الذمي من أخراه حد في الأصح طرقة السكر  
في كل ملة ، وجاء ما أيضا قوله حد في  
الأصح أئمتي به الحسن واستحسنه بعض

(١) البدائع ٣٩٢/٤ ، غير عابدين ٣٧٤/٤ ، حاشية المدسوي  
٣٥٢/٤ - شرح منج أميل ٥٤٩/٥ ، على المحتاج  
١ ١٨٧ ، مابا للمحتاج ١٧٤/٥ ، مابا للإمام  
١٧٦/٤ ، لعن في هذا من ١٧٣ ، الإقناع ١١٧/٤  
(٢) البدائع ٢٩٢/٤ ، المسوط ٢١٢/٤  
(٣) البدائع ٢٠٢/٤

(١) غير عابدين ٣٧٤/٤

(٢) العبد ٦٥

(٣) المصنف ٥٥٢/٤ ، مع ينظر ١ ٥٢٩

(٤) البدائع ٣٩٢/٤ ، غير عابدين ٣٧٤/٤ ، السرد  
٣٧٢/٤ ، المختار ١٧١/٤ ، حاشية المدسوي  
٣٥٢/٤ ، شرح منج أميل ٥٤٩/٥ ، على المحتاج  
١ ١٨٧/٤ ، جاب للمحتاج ٢٢٨ ، حاشية المدسوي  
١٥٩/٥ ، المصنف ٣٧٢/٤ ، سنن أبي داود  
١٧٦/٤ ، المنجد في الصلاة ١٧٣ ، الإقناع ١١٧/٤

(٥) حاشية بنج عن أئمتي الخطأ والبيان

وهو باقدي ، قال في هذا منج أميل ٥٤٩/٥ ، حاشية المدسوي  
٣٥٢/٤ ، شرح منج أميل ٥٤٩/٥ ، على المحتاج  
١ ١٨٧/٤ ، مابا للمحتاج ١٧٤/٥ ، مابا للإمام  
١٧٦/٤ ، لعن في هذا من ١٧٣ ، الإقناع ١١٧/٤  
(٦) البدائع ٢٩٢/٤ ، المسوط ٢١٢/٤  
(٧) البدائع ٢٠٢/٤

وإن شربها لعطش فالجائبة<sup>(١)</sup> يقولون

إن كثرت مزوجته بها يروى من العطش  
أيحت لدمعه عند الضرورة كما يباح الميتة  
هند الحمصة وكذا يحلها لتدفع القصة وقد  
روى في قصة عبد الله بن حذافة أنه أسرو  
الروم، فحبسه طاعتهم في بيت فيه ماء بمزج  
بمحصر وخم خضرير مشوي يأكله ويشربه  
الحمر، وبركه ثلاثة أيام ظم، فعلم، ثم أحرجه  
حين حسوا موته فقال : والله لقد كان الله  
أحله لي فأتى مضطراً ولكنم أكني لأنتمكم  
بدين الإسلام<sup>(٢)</sup>

وإن شربها ضرر أو عروجة يشيء يسر  
لا يروى من العطش لم يباح ، ذلك وبعبارة  
أحمد

وعند الحنفية<sup>(٣)</sup> يحل شربها للعطش لقوله  
بما في<sup>(٤)</sup> إلا ما اضطروم إليه<sup>(٥)</sup>

وعند الشافعية ، الأصح تحريمها لعطش

« ثلاث ألبس حله في عدم الإجماع، سراج صحيح خليل  
٥٥٢/١ ، مفتي الشام ١٨٨/٢ ، نهاية الناصح  
١٣/٢ ، فتاوى ٣٠٧/٨ ، تنبيه الإجماع ٩٧٩/٢ ،  
الفتح ١٦٢ ، الإجماع ٢٦٦/٢ »

(١) الفتاوى ٣٠٧/٨ ، مفتي الإزدت ٩٧٥/٢ ، الدرر في  
القضا ١٦٢

(٢) كتب عبد الله بن حذافة ليرودا بن سحر في الإجماع  
٢٩٦/٢ ، ٢٩٧ ، ط السلفيات ومزار إلى السبيعي

(٣) طبروط ٢٨/٢١

(٤) مزية الأعظم ١١٩/

عقوبة محضة فتسند على جنابة محضة والشرب  
بالإكراه حلال لم يكن جنابة فلا حد  
ولا إثم<sup>(٦)</sup>

وسواء أكره بالوعيد والصرع أو الجبر، إلى  
شربها بأن يمنع فيه وتخص به نص على  
ذلك الحذافة<sup>(٧)</sup>

ونص المالك ، على أن الإكراه يكون  
بالتهديد بالقتل أو بالضرر المؤدي إليه أو  
بتلأف عصب من أعضائه أو بالضرر المؤدي  
إليه أي : بقيد أو سجن شديد على أظهر  
القولين لسختون<sup>(٨)</sup>

وكذلك لا حد على من سطر إليها لدفع  
غصة بها إذا تم بعد ما لها موعدها وذلك لقول  
الله عز وجل في آية التحريم : « فمن اضطر  
غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه »<sup>(٩)</sup>

ولأن الحد عقوبة محضة فتسند على جنابة  
محضة واشرب لضرورة العصة حلال فلم  
يكن جنابة . وقد نص على ذلك الحنفية  
والمالكية والشافعية والحنابلة<sup>(١٠)</sup>

(١) البدائع ٣٩/٢٧ ، المفتي ٣٠٧/٨

(٢) مفتي لابن فهد ٣٠٧/٨ ، الإجماع ٢٢٧/٢

(٣) حاشية السبكي ، ٢٥٢/١ ، سراج صحيح الخليل  
٥٥٢/٢

(٤) سراج الدين ١٧٤/

(٥) البدائع ٣٩/٧ ، حاشية السبكي ٢٥٢/١ ، مزية الأعظم ١١٩/

النجاسات وهذا في غير حال ضرورة ، أما في حال الضرورة بأن لم يجد در ، أنصر نظري حوايه خلاف ، وينصر التفصيل في (سداوى) .

٢٠ - رعا : من شربه وحرب الحد أيضا بقائه سم اخر للمشروب وقت الشرب

بعض من ذلك الحميمه (١) لأن وحرب اخذ بالشرب تغلق به حتى به خلط الخمر بالماء ثم شرب مظر فيه : إن كانت القبة للهاء لا جد عليه . لأن اسم الخمر يرون هـ . على الله ، وإن كانت انعطية بحمر ثم كانا سواء بعد ، لأن اسم الخمر باق وهي عادة بعض الشرية أنهم يشربونها محروجة بالهـ

ويحد من شرب نردى الخمر (٢) عند جهود الفقهاء ، أنه غير بلا شك حلال للحصبة ، وإنما يكره شربه والانتعاج به . لأن المردى من كل شيء بمره صفيه ، والانتعاج بالخمر حرام فكذلك بمرهه وهذا ذكر في التردى أجزاء حمر ويؤد وقعت قطبة من حمر في ماء لم يجر شربه والانتعاج به فالنردى مؤسس (٣)

وحسب ونكر لا يجد ويدلوا ، ر 'سرف عو امللا من مبحث حمر به شرب

شرب سكر للتداوى

٢٠ - إن شرب السكر للتداوى ( لم يبح له ذلك عند أخيه ) والملاكمة ، والحدابنه ، وهو الأصح عند سادة " وعند عدم الملاكمة بالتحليله

وليسدسوا على عدم إباحة شرب الخمر للتداوى بحديثه وأصله أحصر من أن طروق بر مزود الخمرية أنه سأل النبي ﷺ عن الخمر فنهاه أو كرهه أن يصنعها فقال إنما أصنعها بمساواة فقال فإنه ليس بمساواة ولكنه د (٤)

ولأن السكر محرم حبه فلم يحل للتداوى كلحمر خمر

ودعت الشاعيه في مقابل الأصح في حواله التداوى بالسكر الذي لا يسكر كقبة

(١) بعض مدافع ١٠٠٠ ، بهاء المدعى ٩ ، حطب القصب ١٠٠

(٢) التردى = ١١ من ٩ حلقه التردى ٢٥٢٤  
٣٥٤ شرح صحيح خليل ١٠٠٠ ، بعض ٨٢٥  
بعض المدافع ١٠٠٠ ، بهاء المدافع ١٠٠٠  
سورة محمد ٢ ، ٢٠

(٣) سلب ، رآه مطبوع ، ولا يجب حوا  
"حمر سلب ١٠٠٠ (١٠٠٠) مطبوع

(٤) مدافع ١٠٠  
(٥) فساد في كمال رضاء الخمر من سكر لا مد  
(٦) فساد في كمال رضاء الخمر من سكر لا مد





(٣) الأصالة فلا نفس الشهادة على  
الشهادة ولا كتاب لقاضي أو القاضي في  
الحدود كلها. يمكن زياده شبهة فيها  
والحدود لا تكت مع الشهاد

(٤) عدم اعتماد ( انظر شهادة )  
(و) (حلو) (و) (مقدم) ١٣

(٥) وذكر ابن عاتق انه يجب ان يسأل  
الإمام عن لعددين عن ماهية الخمر وكيف  
شرب لاحتمال الإكراه وبني شرب لاحتمال  
التسادم وأبى شرب لاحتمال شربه في دار  
الحرب فإذا يسأل ذلك حبيسه حتى يسأل عن  
عدائهم ولا يعضى ظاهري

(٦) قيام الواقعة وقت أدلة الشهادة في  
حد الشرب في قوله أبي حنيفة وأبي يوسف -  
ويحد محمد ليس بشرط

وهو للملكية على أنه إذا شهد عدلان  
يشربه الخمر ، وحالفها غيرها من العلول  
بأن حالاً ليس رأتحتة رابعة حر من خل

١ - ١١ ، ضح السيد ٥ ٣١٦ ، مصر ، كصح  
١ ، ١٦ ، الإخراج ٢٧٧٢٤  
(١) المدافع ٤٦٧  
(٢) عاتق ابن عاتق ٤١/١  
(٣) المدافع ١٧/٧ ، سر علي ١ ١١

بأجل ثم فاجده ، فأمر على ، عند الله  
ابن جعفر مشربة " وهذا بمحضر من  
علماء الصحابة وسادتهم وله ينكر فكان  
إجماعاً .

ولأنه يحمي في الشهادة عليه أنه شربها ولا  
يتغير أو لا يكر منها حتى يشربها

إثبات الحد  
لا يحب الحد حتى شرب الشراب أو لشكر  
مأخذ شينى . لإقرار له اليه  
البينة

٢٦ . متى القصد على أن الشراب - وكذا  
الشكر - يثبت بالبينة - أى شهادة الشهود -  
وهي شهادة عدلين (١) . بشرط مبيها مبي

(١) أن يكون عدلين مسلحين  
(٢) الشكوة . فلا قبل شهادة النساء

١١ . مؤيد ، خير حد الولد بن حله  
المرء مسلم ١٣٣١ ١٣٣٤ ط الخبي  
(٢) ط ٢١٠٢٨  
(٣) المدافع ١٦/٧ ابن عاتق ٤١/١ عاتق  
١ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨





ويرجع كذلك مصطلحات ( مرس ) ،  
( مضرد )

٣ - وثما ما يتعلق بالسكة بمعنى الرزاق أو  
نظيره فقد بحث الفقه في بحث الخور  
والشعفة والنسبة ، ويأتي تفصيلا في  
مصطلح طرين ،

## سكة

التصريف

١ - يطلق السكة ( بالكسر ) لغة على الزقاق  
أو الطريق المصطنعة من الحجارة ، كما تطلق على  
حديقة متوشة تنفع بها الدواجم والبدائر  
وتصنع كذلك على سكة الحراث وهي  
الحديقة التي عرث بها الأرض

ومصطلحات استعمال الفقهاء السكة  
بمعنى الحديقة المتوشة التي تطعم بها  
الدواجم والبدائر واستعملوها أيضا بمعنى  
المسكون من الدواجم والبدائر واستعملوها  
كذلك في الطريق المسرى وفي الرزاق

الحكم لإجمالي

٢ - ما يتعلق بالسكة بمعنى المسكون من  
الدواجم والبدائر قد تقدم بحث أحكامه في  
مصلحات ( دواجم و بدائر و دواجم ) ،

٤ - أما السكة بمعنى الحديقة التي تطعم بها  
الدواجم والبدائر فقد بحث الفقهاء على أن  
إلزام الممنوع ولديه ضرب الفلوس والدواجم  
والبدائر لتأمين في دار الضرب وإن تكون  
بقيمة العدل أو معاملهم تسهلا عليهم  
وبسر لمعاتهم ، ولا يجوز أن يضرب  
لتمشوا للحدث الصحيح ، من عشا  
ليس ماء " كما لا يجوز لعبر إلزام أن  
بضرب لأنه من لاقبات عليه ولأنه معة  
بلفظ والإتقان سفير قيم الدواجم والبدائر  
ومقاديرها

ولا يجوز إلزام أن يسير في العموم بأن  
يشترى حاشا بضربه مشرو فيه ، ويجوز عن  
لناس الفلوس التي بأيديهم ، وضرب هم  
عير ، لأنه إصرار بتأمين وإصرار عليهم بل

[١] حديث " من عشا ليس ماء "

[٢] أخرجه مسلم ( ١ / ١٩٩ ) في مسند أبي حمزة  
حديث أبي حمزة روى عنه جده برفوعة

[٣] المصباح الكبير وسائل العرب مادة سكة

حذاف مرصدة للتعقة وقد ورد النبي عن ذلك في قوله عز وجل ﴿وَقُلُوا بِأَسْمَاءِ أَصْلَانِ تَلْمِزُكَ نَبِيكَ مَا يَحِدُّ أَبَاؤُكُمْ أَوْ لَنْ يَعْمَلَ فِي أَمْوَالِهِمْ شَيْءٌ إِنَّكَ لَأَنْتَ أَخْلِيهِمُ الْغُشَىٰ﴾<sup>(١٦)</sup>

فقد كان قوم شعب يكسرون الدينار والدرهم يقول ابن العربي في تفسيره هذه الآية: «وكسر الدينار والدرهم ذب عظيم لأن الهمزة في تفسير فيم التثنية والتسليم إلى معرفة كمية الأموال وتثريبها في المدح والذم»<sup>(١٧)</sup>



يضرِبُ النَّحَاسَ فُلُوكَ يَفْتِنُهَا مِنْ قَبْرِ رَجَحٍ قَبِيحٍ لِيُفْصِلَ لَعْنَةُ رِيحِهِ أَمْرَ الصَّنَاعِ مِنْ بَابِ الْمَالِ ، فَإِنَّ الْحِجَارَةَ عِيْدٌ مِنْ قَبْلِ أَكْثَرِ أَسْوَاقِ النَّاسِ بِالْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ وَدَّ حَرَمَ الْمَعَامَةِ بِنَا فِي بَدَنِ النَّاسِ صَارَتْ عَرَبٌ وَسَعْدٌ وَإِنَّا حَرِبَ لَمْ يَلُوسَا أَعْرَى أَفْسَدَ مَا كَانَتْ عَصَمٌ مِنَ الْأَسْوَاقِ تَعَصُّ أَسْوَاقَهُمْ فَيُظْلِمُهُمْ بِهَا صَرِيحٌ بِإِغْلَاءِ صَفَرِهَا

وقد ورد النبي عن كسر سكة مسلمين الدقة في مدينتهم لا إذا كانت رقيقة أو دخلها الفتنى ، والله عليه حديث : « من سوي الله سكة لم تكسر سكة مسلمين الجائزة بينهم ، إلا من بأس »<sup>(١٨)</sup>

وعلة الفتنى أنهم كانوا يفرضون الدراهم والدينار ويأخذون أحرفها فيحرقونها عن السحر الذي يأخونها به ويجمعون من تلك الفسامة شيئا كثيرا فالسك يتكون كسرها بحد وتقليد

ومن الشفء من ذهب إلى أن عنة النبي عن كسر السكة أن لا تعاد ثرا ولنسعى على

(١٦) الحديث « من سوي الله سكة لم تكسر سكة مسلمين » خلاصة مذهب الإمام أبي حنيفة ، أخرجه حاكم (٣١٠ / ٧٣٠ ط) عروت عبيد الله (١٥٠٠) ورواه شعب (١٠٠٠) وجميع أصول (٢٩٦ ط) - السراج

(١٧) سيرة عبد الحميد (٨٧) ، كشاف القناع (٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، المجموع (٦ / ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١

معناه من الانتفاع، وثالثها معناه عرصية دائمة  
بالعين متعلقة بها، وثالث سكنى ها وجود  
وإن كان لا يسمر رضا طويلًا.

وعلى ذلك فحق السكنى - تكون حق  
مصلحة - نعم وأتم وأكمل من حق الانتفاع،  
وإن التمس في حق السكنى بشأ عن عقد  
ملك، كالوقف والإجارة والإعارة ووصية  
للذات، فهو حق يمكن صاحبه من مباشرته  
والانتفاع به، أو تمكين غيره من الانتفاع  
بموجبه بخلاف حق الانتفاع، فإنه يستأ عن  
عقد، كهبه الدار للسكنى، أو إذن برضاة  
فقط من المالك، فلا يصح لصاحبه أن  
يمكن أحدا غيره من الانتفاع به.

حق الله وحق العبد في السكنى :

١ - يتمثل حق الله تعالى في السكنى في كل  
دار لا يكون للعبد إسقاطه - من أمثلة  
ذلك -

(١) حق السكنى لمطلقه ورجعيا، لا يجوز  
إسقاطه، فيجب على الزوج إسكانها في  
مكان تقضى فيه عليها، وهو المكان الذي  
وجبت العلة فيه.

وفي لفظات الباحثات، والفقهاء  
يكونون حق السكنى حقا لله تعالى عند بعض

## السُّكْنَى

التعريف .

١ - السكنى اسم مفعول من السكى، وهو  
أنقول في مكان بعد الملك، والمسكر يمنع  
الكاف وكسرهما، المنزل أو البيت، راجع  
مسافر والسكون صدحركه، يقال سكر  
بعضي هذا، وسكت<sup>(١)</sup>

وإطلاقها في المك من مكان على  
سبيل الاستقرار والدوام<sup>(٢)</sup>

طبيعة من السكنى

٢ - من أئتم به بين لفظه أن انسكى

(١) القاموس، والفتح، يشاء العرب

(٢) البرد شمس وأشد الشمس / ١ - حد ملحق  
دار أميرة فطمة وأختها فطمة الشيم بنكاسي  
١٧١٨ / ٥ طبع مطبع إمام مصر، بواب الخلق  
من مصر ملحق بكتاب ١٠٣٠ - ٥ - سقا -  
حد أميرة فطمة من شرح نوح لفظات / ١٧٦  
شيم ملحق لأميرة بوق مصر كتاب الدعاء على  
من الإسكان / ١ من ١٧٥١

## السكنى ٣ - ٥

الأحكام المتعلقة بالسكنى

أولاً السكنى كحق من الغير  
سكنى الزوجة .

٤ - السكنى لدرجته من زوجتها واجبة ، وهذا الحكم منقذ عليه من الفسخ ، لأننا نعلم تعالى جعل لمطلقة الرجعية السكنى على زوجها . قال تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدتم ﴾ <sup>(١)</sup> هو حجب السكنى للزنى من في صلب النكاح لولى ولأن الله تعالى أوجب معاشرته بين الزوجين بالمعروف قال تعالى : ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾ <sup>(٢)</sup> ومن معروف لما مر به أن سكنها في مسكن تأمن به على نفسها وبها ، كما أن الزوجة لا تستغنى عن مسكن ولا استئجار عن العيول والاستمتاع وحفظ الشرف فدللت كانت السكنى حقاً لها على زوجها ، وهو حق ثابت بإجماع أهل العلم <sup>(٣)</sup>

الجمع بين زوجتين في مسكن واحد  
أو في دار لكن واحدة بيت فيه

٥ - نعم الفقه ، هل أنه لا يجوز الجمع بين

الفقه ، لو سمح للعبد عند طرده آخر منهم لكن الجميع يتفقون على عدم جواز الخروج من المسكن الذي أقر به نفسه بالقرار فيه

(٦) وللمتحدثات مختلف الفقهاء في حق السكنى ، فيرى جمهورهم أنه لو شرط المتعالم البتة من السكنى في غير الشرط ، إذ السكنى في بيت الزوج في المدة حق لله تعالى ، فلا يجوز لأحد إسقاطه ، لا بمضى ولا غيره

وخالف الخبيطة مذهب الجمهور ، وقالوا يجوز له يتألف الزوج امرأته أحسن على سبيلها ويقتضها ، ويرأى بها <sup>(٧)</sup>

وأما حق العبد في السكنى فيمثل في كل تصرف ، يكون المصداق منه مصلحة له ، كهبه السكنى أو بيعها أو إيجارها ، ويك أن يكون جريان هذه التصرفات منعاً مع الفوائد الشرعية المنظمة له ، لأن تضمين هذه التصرفات حق من حقوق الله تعالى

(١) رد المحتار عن الفروع للشيخ أبي حنيفة ١/ ٦٦٦ ، جامع الأصول لأبي نعيم شمس الدين ١/ ٢١٠ ، شرح المحرر على مختصر خليل ١/ ١٥٦ ، نزهة المستمع إلى شرح مناجاة ١/ ٣٩٥ - وإعلام الموقد من رتب العباد ١/ ٣٧٢

(٢) سررا الطلاق ١

(٣) من إلهام ١٤

(٤) مداليم الصنائع ١٥ / ١ ، المحقق شرح المذهب من ٢٥٦ - مصدق الصنائع ١٤٣ / ٧ مع حاشيته للمرواني - والشرح الكبير للدرهم ١/ ٥٩٦ ، الفروع لأبي حنيفة ٥ ، ٢٢٧

فالجمع بين الأبوين والزوجة في مسكن واحد لا يجوز (وكذا غيرها من الأقرب) ولذلك يكون للزوجة الامتناع عن السكنى مع واحد منها، لأن الأفراد بمسكن نفس فيه حل نفسها وأهلها منها، وليس لأحد جبرها حل ذلك. ربما حذف جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة.

ونذهب المالكية إلى التفرقة بين الزوجة الشريفة والوصيفة، وقالوا بعدم جواز الجمع بين الزوجة الشريفة والوصيفة، ويجوز ذلك مع الزوجة الوصيفة، إلا إذا كان في الجمع بين الوصيفة والوالدين ضرر عليها.

وإذا اشترط الزوج حل زوجته السكنى مع الأبوين، عسكت ثم طلبت الانفرد بمسكن فليس لها ذلك عند المالكية، إلا إذا أثبتت الضرر من السكن مع الوالدين.

وقال الحنابلة: إن كانا عاجزين لا يلزم إعانة طلبها، وإن كانا قادرين يلزم إعانة غير ما شرطه عليه<sup>(١)</sup>.

أمرأتين في مسكن واحد، لأن ذلك ليس من المأثرة بالمعروف، ولأنه يؤول إلى الخصومة التي هي الشقاق عيب، وينع الجمع بين امرأتين في مسكن واحد حتى حالص لها فيضط برضاها عند جمهور الفقهاء.

ونذهب ابن عبد السلام إلى أن هذا الحق لا يسلط ولو رغبته الزوجة به، وأما الجمع بينهما في دار لكل واحدة من الزوجتين بيت بها فذهب إلى جواز ذلك الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو القول الراجح عند المالكية واشترط الجمهور فصحة ذلك أن يكون لكل بيت موافقة الخاصة به، وتلقى بالقوة، ولا يشترط رضاهما في الجمع بينهما.

ونذهب بعض المالكية (وهو قول ضعيف في مقابله) إلى أنه لا يجوز الجمع بينهما في هذه الدار إلا برضاها. فإن أبين منه أو كرمته إحداهما فلا يصح الجمع بينهما<sup>(٢)</sup>.

الجمع بين الزوجة وأقارب الزوج في مسكن واحد.

٦- المراد بأقارب الزوج هنا الوالدان، ويؤيد الزوج من غير الزوجة.

(١) مجمع البحر ٤٩٢/١ فتح البدر ٢٠٧/٥. راجع المحقق ١٧٨/٧، كشف القناع ١٩٦/٥، القروع ٢١٤/٥، حاشية المجلد ١/١٧، شرح الكفر ٢١٦/٥.

(٢) بفتح السين ٢٩١٣/٥، مسكن الجمهور للإمام الدرهمي ص ٣٤، كشف القناع ٣/٥٣، شرح الكفر ٢٩١/٢.

منع الزوج من إسكانها أحدا من أهلها معها، لأن المهر إباحة، أو له حق الانتفاع به، وحق الزوج في زوجته من إسكان أقاربها معها بقطر برصاء، فإذا رضى الزوج سكنى أحد من أهلها معها فلا شيء في ذلك

وأما الجمع بين الزوجة وولد الزوج من غيرها في سكنى واحد، فلا يجوز باتفاق الفقهاء إذا كان ولد الزوج من غيرها كزوجة لهم الخراج، لأن السكنى معه فيه إصرار بالزوجة، وهذا محو للزوجة فيسقط برصاء

يقول الزبيدي: وهذا لأنهم ينصرفون للسكنى مع الناس، فزنها لا يمانع عن متاعها، ويسمعها ذلك ما كان لا يستماع وللعاشر، إلا أن يجنوا ذلك، لأن الحق لها، فلها أن يتعمد عليه.

وإن كان الولد صديرا لا يهم الخراج، فيرى اختصه أن يسكنه معها حائرا، وليس لها الحق في الانتفاع من السكنى معه

ويرى المالكية أن الزوجة لا يجوز لها الانتفاع من السكنى مع ولد زوجها من غيرها إذا كانت تعلم به حال البناء، فإن كانت لا تعلم به عند البناء، وكان له حاصنة فللزوجة الحق في الانتفاع من السكنى معه وإن لم يكن لولد زوجها من غيرها حاصنة غير أبيه فليس لها الانتفاع من السكنى معه<sup>(١)</sup>

وإذا كان السكنى ملكا لم فلا يجوز للزوج مع أهلها من السكنى معها إذا أرادت ذلك

خلق السكن من أهل الزوجة.

وإن كانت تريد إسكان ولدها من غير الزوج، ذهب الجمهور (حنفية، وشافعية، ومالكية) إلى أنه لا يجوز لها إسكانه إلا برب الزوج، فإن لم يرض فلا يجوز لها إسكانه معها. ثم يرفى الجمهور بين علم الزوج بوجود ولد لها وفي البناء، وعدم علمه، فو بين وجود حاصنة سيده أم لا

٧ - إذا كان لأهلها الأولاد من غيرها من غيرها، وولدها من غير الزوج، فإذا أولاد الزوج، أو سكنى أحدا من أهل غير ولده من غير الزوج فليس هادئ والمزوج

وذهب المالكية إلى أنه لا يجوز لزوج أن يعتصمها من إسكان ولده من غيره، إن كان يعلم به وقت استعاضه لو كان لا يعلم به، ولا

(١) البحر الرقوى ١/٢١٠، فتح القدير ٣/٣٨٥، تصدق الصدوق ١/٧، شرح الصغير ١/٢٨٦، حاشية الصغير ١٧٠/٢

### السكنى الشرعى للزوجة -

٩ - ذهب المالكية والمذنبلة وأكثر المحتبة إلى أن المعتبر في السكنى الشرعى للزوجة هو سعة الزوج وحال الزوجة، فبما على النفع باعتبار أن كلا منهما من حوزة على عقد الزواج، وقد كان من المعتبر في النكاح هو حال الزوجين فكذلك السكنى وانظر مصطلح (نكاحه)

وذهب الشافعية - غير الشافعية إلى أن المعتبر في السكنى الشرعى هو حال الزوجة فقط على خلاف قولهم في النكاح، لأن الزوجة ملزمة بملازمة السكنى، فلا يسكنها إلا إذا له وإلا لا يعتبر حراً فذلك إصرارها، وانظر على وجه شرحها أما النكاح فيمكنها إيداعها -

وذهب الشافعية إلى أن المعتبر في تقدير السكنى هو سعة الزوج فقط لقوله تعالى: ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿في بيتين ذو سعة من سعته، ومن قدر عليه

حائض له، فإن كان لا يحسن به وله حائض فليس بزوجة لأن نسكته معها عدلهم<sup>(٢)</sup> -

رياسة الأبوين أو المحارم للزوجة في سكنها

٨ - يجوز لأبوى الزوجة وولدها التكبير من غير الزوج رباطها في مسكنها متى يسكنها فيه زوج ل كل جهة مرة وأما والده الصغير فله حق الدخول ل كل يوم يستغنى عنه، وأما غير الأبوين من المحارم منهم حق ريثب ل كل شهر مرة وقيل ل كل عام مرة، وهذا قول المالكية، وهو المنصوص به عند اختبة وإلحاق الشافعية - وهو قول بعض المحتبة للزوج مع تقارب الدلالة من الدخول عليها مع الكراهة

وقال حنبلية ليس للزوج منع أبويها من رباطها، فإنه من طبيعة الرحم، لكن، في عرف بقرائن الحال حدوث حرز رباطها، أو زيارة أحدهما لله المسح<sup>(٣)</sup>

وينظر المختصر في مصطلح (زيارة)

= الكبير مع مدسوق عليه ١٧٤/١ كبير رار  
٢ ٢٦٢/٢ - والقدرى المختار ٥٥٢/١ ، مطبوع حبة  
١ ٢٦٩ مع المختار المختار ، معنى لمحتاج  
٢ ٢٦٢/٢ ، كتاب المختار ٧٢/٢ ، وهو المختار  
٣ ٦٦٢ شرح مختار (أدوات ٢ ٢٩

(١) كبير مختار ٥٨٢/٢ ، كبير المختار ٢٩١/٢  
المختار ٥٩٢/٢ ، كتاب المختار ١١٥/٢ ، مختار  
شرح المختار ١١٦/٢

(٢) قال النسوي في حاشيته على مختار مختار  
إذ كان الزوج يضرر من محرم لما كان لا يتصرف  
طهر لما معهم من محرم له ١٧٢/٢ شرح -

(٣) سورة طه ١١





وإن شئتم، رد عيدها بالحمل في قوله تعالى :  
﴿ وَإِنْ كُنْ مِنْ أُولَىٰ حُلٍّ فَأَعِمْ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(١)</sup>  
وإذا كانت المعتدة عن طلاق بائني غير  
حامل ليرى الحنفية، والمالكية، والشافعية،  
وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وجوب  
السكينة لها، وهو رأي عمر بن الخطاب،  
وبن مسعود، وابن عمر، رضي الله عنهم -  
وعائشة - رضي الله عنهم - وعمر بن عبد  
المطلب، وسعيد بن المسيب، وألف باسم،  
وصاتم، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن  
زيد، ومجاهد بن يسار

والآية السليمة عليه في جميع المصنوعات،  
لأنها ذكرت بعد قوله تعالى ﴿ حَصْرُهُمْ  
لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> وهذه أسقطت الترجمة  
والباقي - بنليل أي من ينشئ من طلاقها  
واحدة وعليه أن يطبقها للحدة إذا أراد طلاقها  
بلاية

وذكرت قوله ﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ لعمر بن الخطاب - لـ  
أحمر عن عبد الله أنه طلق زوجته وهي  
حائض - ليطبقها طاهرًا حائضًا<sup>(٣)</sup> ولم

والغرض هنا الشافعية - ومنه قول بعض  
الحنفية أن الموتة ليس ملازمة على  
الزوج<sup>(٤)</sup>

سكنى المعتدة عن طلاق رجعي .

١٢ - المعتدة عن طلاق رجعي تعتبر زوجة،  
لأن صك النكاح قائم، فكأن الحب بعد  
انقضاء كالحال فيه، ولقد نزع أهل العلم  
جميعا عن وجوب السكينة فيها<sup>(٥)</sup>، بقوله  
تعالى ﴿ أَسْكُرْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكُنُوا مِنْ  
وَجَدْتُمْ ﴾<sup>(٦)</sup>

سكنى المعتدة عن طلاق بائني

١٣ - إن كانت المعتدة عن طلاق بائني حاملة  
فلا خلاف بين الفقهاء في وجوب السكينة لها  
وذكر ابن قدامة وغيره أن هناك إجماع بين  
أهل العلم بعدم على رجوع السكينة لها، بقوله  
تعالى ﴿ أَسْكُرْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكُنُوا مِنْ  
وَجَدْتُمْ ﴾<sup>(٧)</sup>

قَالَ مِنَ الْعَرَبِيِّ أَطْلَقَ اللَّهُ تَعَالَى  
السَّكْنَى لِكُلِّ مَطْلُوعَةٍ مِنْ عَهْدِ تَعْيِيدِهِ، فَكَانَتْ  
حَقًّا مِنْ الْأَمَلِ رَادًّا غَيْرَ دَائِمٍ، كَمَا فَعَلَ

(١) سورة الطلاق ١

(٢) سورة الطلاق ١

(٣) حديث - إبطاء - طه وأر حادلا - أخرجه مسلم

(٤) ١١٠٠ - ط - أحسن - حديث ابن عمر

(٥) عنه زوى الطبراني حاشي عمر الحزم ١١٠٠

(٦) سورة الطلاق ١١٠٠

(٧) سورة الطلاق ١١٠٠

(٨) سورة الطلاق ١١٠٠

يخبرني الطائفة الأولى والثانية ، قدام  
يكرر قوله تعالى ، ﴿ مسموعين لعذبتهم ﴾  
قد تضمن الجاني والرجعي <sup>(1)</sup>



السكنى في النكاح الصحيح والنكاح  
الفاسد ، وسواء أطلع على موجب الفسخ في  
حياته أو بعد مماته ، فعلى كاتبة المذلة بحسب  
عن النكاح بسببه قلها السكنى .

يقالوا : إن الموطوعة بشبهة لها السكنى في  
صورتين : إذا لم يكن لها زوج ، أو كان عاروج  
ثم يدخل بها ، وفقاً للسكنى على الزوج إذا  
دخل بها ، سواء حملت من الغلط أم لم تحمل ،  
إلا إذا نفي الزوج حملها بلعان ، ولأنه  
الحمل بالغلط ، فإن السكنى تكون عليه في  
هاتين الحالتين .

ويذهب الحنابلة إلى أن الممتدة عن فسخ  
السكنى إذا كانت حاملاً لها إذا لم تكن  
حاملاً فلا سكنى لها ، ولو وطلقت الرجعي  
بشبهة ، أو بنكاح فاسد ، ثم بان بها حمل يسكن  
أن يكون من الزوج أو من الوطء ، فعليهما  
الأجرة حتى تضع ، والتكلفة بعد الوطء حتى  
يكشف الابل منها ، يرجع من لم يثبت نسبه  
عن الآخر بما أتقنه ، لأنه أدى عنه ما يجب  
عليه <sup>(١)</sup> .

وقال الحنابلة : لا سكنى للمتنزه عنها  
ورجعه إن كانت حاملاً وبأية إحقة ، وإن  
كانت حاملاً فعلى روايتين <sup>(٢)</sup> .  
سكنى الممتدة عن فسخ :

١٥ - ذهب الحنفية والشافعية - على الرجوع  
في مدعيهم - إلى أن الممتدة عن فسخ من  
نكاح صحيح السكنى ولم يعرفوا بغير ما إذا  
كان الفسخ سهواً ، أو بسببه ، وسواء أكان  
السبب الذي ترتب الفسخ عليه معصية منها  
أم غير معصية ، لأن الطرد من البيت  
مستحق لها ، ولأنها معتدة عن نكاح صحيح  
يعرف في الحياة ، فأنشئت لمطابقة تخصيصها  
لها .

أما إذا كانت الممتدة عن فسخ من نكاح  
فاسد أو وطء شبهة فلا سكنى لها ، لأنه لا  
سكنى في النكاح العبد ، وقال المقدد كحال  
النكاح ، فلا سكنى لها على الوطء  
أو الزوج .

وهذه المالكية إلى أن الممتدة عن فسخ لها

١ - كاتبة موطوعة حال نسبها الشك في صحيح  
( ٣ - ٢٤٠ ط درك الحاشية قلبه )

(١) النكاح والإكليل عصر خليل ١ : ٦٦٢ من مواهب  
الجليل ، الفتوة الكبرى ٢ / ١٥٧ ، شرح أبي عبد الله  
عبد الحفيظ ١ : ١٥٦ ، معراج ٢ / ٢٠٢ ، ٤  
حاشية أبي حنيفة ٢ : ٦٦٢ ، زاد المسند ٢ : ٦٨٢ ، ١  
١٦٦ ، على الأجر استوفى ١ / ٢٢٦ ، النشر  
٥٣٦ / ٧

(١) فتح الباري ٢ / ٢٢٢ ، بدائع الصالحين ١ : ٢٠٤١ ، ٢٠٤٢ ،  
٢٠٤٣ ، هذا للمصنف ٧ / ١٥٦ ، شرح  
المنصور ٣ : ٢٢٧ من حاشية القرضاوي ، حاشية  
القسطلي على التترغ الكبير ٢ / ٤٥٦ ، حاشية الشرح  
على المعنى على الإمام أبي الحضر ٢ : ١٠٦ ، كشف  
الفتاح ٢ : ٣٠١ ، ١١١ / ٥ ط الراس

السكنى مع المعتدة

في حال يسهل بهما امرأة ثقة فقدر هل الحبلولة  
بهما وإن عدل فالتخرج هي وتعد في منزل  
آخر وكذلك لو صان البيه وإن خرج هو كان  
أولى، وفي أن يسكنها بعد الثلاث، إذا لم ينص  
النص الأزوح، ولم يكن فيه خوف فتنة

وعند حليله كي يظهر من كلامهم أن  
لمطلق السكنى مع المطلقة الرجعية، كي أن  
هـ أن تمرين له، ولا تحصل الرجعة بمباشرة  
من القسلة ونحوها، لكن يحصل بالوطء، وأما  
أهلالي فلا سكنى لها، وتعد حيث شئت ولو  
كانت دار مطلق متسعة هي، وأمكنها السكنى  
في غرفة معروفة وبها باب مغلق (أي  
مراقتهم) وسكن الزوج في الباقي جدار،  
لأن لم يكن بينهما باب مغلق ووجد معه، مع  
تبعظ به حذر، وإلا لم يجر<sup>(١)</sup>

سكنى الخاصة :

١٧ - اختلاف الفقهاء في سكنى الخاصة، إذا  
م تكن هي أم في حال كونه في عصمة الأب  
فذهب بعضهم إلى أنه يجب هـ السكنى في  
مال المحضون إلى كان له مال، ولا فعل من

١٦ يرى المالكية والشافعية أنه لا يجوز  
للرجل المطلق مساكنه المعتدة، وم يعرفوا  
ذلك من الرجعية والمثلث، إلا إذا كانت الدار  
لها ومعها عزم، يشترط به عند الشافعية أن  
يكون مميزاً بصيراً ذكراً كان أو أنثى

فإن كان الذي معها عموماً له، يشترط كونه  
أنثى، ولا يصح أن يكون معها عزم له إن كان  
ذكراً<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية : لا يجوز للرجل المدخول  
على مطلقة الرجعة ولو كان معها من  
يعظمها، ولا يباح له السكنى معها في دار  
خاصة لها وليساس وحجتها في تحريره  
الاعتداء، بما أن الطلاق مفاد مسكاح الذي  
قد سبب الإباحة والإبقاء للعقد مع وجود  
صله

ويرى الحنفية أنه إذا وجب الاعتداد في  
مترى الزوج فلا بأس بأن يسكن في بيت  
واحد إذا كان مطلق عدلاً، سواء كان المطلق  
رجعياً أو يائساً أو ثلاثاً، والأفضل أن يسهل بيها  
في البسوة مستراً، إلا أن يكون الزوج خاسفاً

(١) البحر الرائق ١ / ١٦٨ - بين المطلق للرجلي  
٢٧ / ٤ ، الموجز ١ / ٥٥ ، ٨٦ ، كتاب الفاع ط  
الرياس ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، للبسوة للرجلي  
١ / ٩٩ ، البحر الرائق ١ / ٢٢٠

(٢) لا إباحة ١ / ١٩٩ ، النعماني ١ / ٨٨ ، كتاب  
الفاعل ٢ / ٧٧

للسكسكى لم يصح العقد، فلهذا محل العقد  
جهالة مضمرة نسبية<sup>(١٦)</sup>

ولا بشرط بيان من يسكنها، ولا ما سيعمل  
فيها، لأن العرف كاف في ذلك ولأن منافع  
السكسكى غير متساوية، والمتعاملون فيها  
متساوون فيه عرفاً

يقول الكسندر ولم بشرط بيان ما يعمل  
فيه، لأن الإجماع شرع بالاحتياج، والدور  
والقارب، واليوت وبحجها معناه للائذاع بها  
للسكسكى، وما يقع العهار المتعد للسكسكى  
مقتاربه، لأن الناس لا يتدبرون في السكسكى  
فكذلك معلومة من غير تسعة، وكذا جعد  
لا تتدبر بكثرة السكن، ولأنهم إذا كملوا  
يسرأون به فلهذا بالعلم، وكذا يكوب به أن  
سكن نفسه وأن يسكن غيره<sup>(١٧)</sup>.

وترعى في ذلك أحكام الإجازة،  
انظر (رجلوة)

الوصية بالسكسكى

٢٠ - وصية بالسكسكى نوع من أنواع وصية،  
وهي إما أن تكون مطلقة عن الوقت أو معينة

تجب عليه فعنه وقال آخرون لا سكسكى لها  
على من عليه السعة، وليس لها إلا أجره  
الخصانة<sup>(١٨)</sup>

وعبر التفصيل في مصطلح (معدة)

سكسكى القريب -

٢١ - تجب سكسكى القريب للمصر بمأجر  
عن السكسكى حيث تجب نفسه بشروط  
وتعده بنظري مصطلح (معدة)

السكسكى باعتبارها مرتبة على تصرف  
من التصرفات

٢٢ - ١) إجازة السكسكى

(٢) بيان محل السكسكى.

السكسكى متعة من المنافع لا بد لها من  
محل يسوق به وهذا للمحل هو المصور، ويبان  
لمحل شرط من شروط صحة الإجازة،  
ويتحقق بانه بيان للمعين متى وقعت لإجازة  
على معنيتها، كما إذا قال استأجرت هذه الدار  
للسكسكى، أو يقول 'فزوجي' حررت هذه الدار  
للسكسكى، أو يقول 'فزوجي' حررت هذه الدار  
للسكسكى، أو يقول 'فزوجي' حررت هذه الدار

١٦، الجهاد ١٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١

بوقت روى عن ما بن نكوى لمع، كزبد او  
غير معين، كغفلة، مسبب، وقد كانت  
الوصية بالسكنى مطلقه وهي لمع، ويرى  
الحنفية ان الوصية به ان يفتح سكنى  
الدار ما عثر، وقد علف انما يفتح السكنى  
عند صاحب الدار - وبهم رواية الوصية -  
بمطلقاتها سموت بوصية به

اما بن كان له مال غيرها، لمكان الثلث  
يسمى هذه الوصية منطب الدار، بل الوصية  
له يسكنها اليه المحدثه، ولا كان الثلث لا  
يسمى هذه الوصية بل اجازتها انوته سموت  
الدار الوصية له يسكنها سنة المحدثه  
وان لم يغيره فانه يسكن بمقدار الثلث  
حب لتعصيل الثلث م

وروى عن الوصية اليه شي الوصية  
كلها فسموت تم اليه قبل وفاته  
الوصية، فلا وصية بطل بعاقبة الال الوصية  
لا يسبح اثرها لا بعد موت الوصية (وإذا  
مات في أثناء ثلث السنة القصة مرز الوصية  
تبط فيها مصر فين وافته ثم ما يتبقى من  
قصة بعد وفاة الوصية فيكون لموصى به  
الحق في سكنى هذه البقية<sup>(١)</sup>

ويشترط لانتداع الوصية له بالسكنى ان  
تكون المعنى الوصية بسكنها فخرج من ثلث  
مقال الوصية، فان لم يكن له سوى هذه الدار  
الوصية بسكنها، فان الوصية له يسكنها  
وربما بوصى بسكنها ثلثها، ما دام الوصية  
به حب، فان مات الوصية له، برد الثلث  
للمتعة كامله وان كانت الوصية بالسكنى  
مطلقة ويعبر معنى هي حوائج حلاله في  
الذهب الخضر، فان حبيته يرى عدم حواء  
هذه الوصية، ويرى صاحب حواشي

ويعتبر لانتداع الوصية له بالسكنى ان  
تكون المعنى الوصية بسكنها فخرج من ثلث  
مقال الوصية، فان لم يكن له سوى هذه الدار  
الوصية بسكنها، فان الوصية له يسكنها  
وربما بوصى بسكنها ثلثها، ما دام الوصية  
به حب، فان مات الوصية له، برد الثلث  
للمتعة كامله وان كانت الوصية بالسكنى  
مطلقة ويعبر معنى هي حوائج حلاله في  
الذهب الخضر، فان حبيته يرى عدم حواء  
هذه الوصية، ويرى صاحب حواشي

أما إذا كانت الوصية بالسكنى مؤقته بهذه  
محدده، كسنة مثلا فيبطر قبل الوصية مال  
آخر غير هذه الدار لشر الوصية بسكنها  
سنة معينة فان أجاز الزينة هذه الوصية  
سلطت الدار في الوصية به فيسكنه اليه  
المذكورة، وان لم يجره الزينة قسمت سكنى  
الدار بين الوصية له والزينة أثلان، ثلثها  
للموصى له، وثلثها لبرته الوصية (و)

(١) مدافع الصلح ١٨٨٨/٦، وديباجه، ميج الحقائق  
نظم ١٠٢٣، ٢٣٠، الفساح ٢٧، ٨٠  
شعر الباء ٥١٣، ٥١٤، التحقيق ص ٦٦/١

الوصية بالسكنى هي من بين الإباحة  
ويستدركها

والقول منه لا يجوز لموصي به تخير  
الموصي به إذا استوصيه ماله  
بالاستعانة بالقاضي، فهو مستحب خفي  
بعضه، ومغلة ذلك أن استحبها أصحابنا  
والشافعية والإجازة لمالك معوضه، وهذا أقوى  
من التمسك بحديث، ومن سئل أن وصيه لا  
يملك إلا أن يوصي

ومن ذلك فيما يوجب أن يوصي له  
سكنى أمدار يستعمل له أمدار يستحقها،  
وذلك إذا كان الوصية بعهده تلك سواء  
أن كان الوصية مطلقاً أم كان وصيه ماله  
محددة ما إذا كان الوصية لا يستحقها  
الثالث فإن الذي يجوز فيها هو ما خرج من  
الوصية فقط

وتحاز خيلنا بموصي به يسكنى الدار  
١. فيقول منه هو سكنى به<sup>١</sup>  
هبة للسكنى

٢. هبة الدار يسكنى بها أن يكون  
الإحسان إليها بدفعه مطلقاً فهو الوهب

ودفع ماله من أن الوصية بالسكنى  
به فيه إن كان كاتب مطلقاً، إن الوصية به  
يستحق الثمن، وأما إذا كانت الوصية مؤجلة  
فيستحق إن كان محض الثلث فيستحق بعض  
نسب الوصية به إن موصي به يستحقه وإن  
لم يكن لثالث فيه المهر الوصية يسكنى  
أحد الوصية من أن يغير الوصية ويجمع ثلث  
جميع الوصية من الخاصة والمعاملة عوضاً أو  
عبد أو غيرها، ويظهر لموصي به، وهذا  
يكون الوصية له ثلث جميع ما تركه  
الموصي

وبرى الشافعية<sup>٢</sup> في إباحة الوصية  
للسكنى مطلقاً عن التقييد بمرور مقرر،  
هو موصي به يستحق الدار ماله من  
ناحية الوصية وإباحة الوصية، وإيضاحاً  
وتبرير عنه مستحقه، وهذا كتاب  
مؤلف بطلب حجة، كسبه لم يحسن الوصية  
له، فإن الوصية به ينفع بالسكنى به  
لله، وهيئة الوصية حجة، وليس به أن يوصي  
أو لا يوصي ولا يوصي عنه ولا يوصي

١. ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠  
من فشرح " ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠  
الصفحة ٢٢٢

١. ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠  
٢. ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠



أن يبرجع السكنى إلا بعد موت الموهوب  
به. فإذا مات (أو وهب) قبل موت  
(الموهوب له) فإن السكنى يرجع إلى الورثة  
بعد موت (الموهوب له) وأصحاب هذا  
القول يفترون السكنى كالعلم

### حيازة الدار الموهوبة

٢٢ - ملكية الدار الموهوبة تثبت ناقص  
بإذن الواهب عند جمهور الفقهاء من الحنفية  
والشافعية والمالكية<sup>(١)</sup>، وثبتت للملكية<sup>(٢)</sup>  
عند المالكية بمجرد العقد، غير أنهم يشترطون  
لتمام التمتع بالحيازة لتمام الموهبة.

وعلى ذلك إذا وهب شخص لأخر داراً  
دون الموهوب له تثبت له ملكية الدار، وتنصح  
بالخطة سد جميع العيوب بحيازة هذه الدار،  
وعدا إذا كان الموهوب له يملك شيئاً

فإن كان محجوراً عليه فيقوم وليه مقامه  
بإبادة عه إذا لم يكن هو الواهب. فإن كان  
الولي هو الواهب فإن المالكة يملكون تحمل  
الدار، موهوبه لموهوب له، ولا يسكنها  
الولي، فإن سكنها بطلت ذمته<sup>(٣)</sup>

تخصص آخر يثبت لك ذمى السكنى - أو  
ملكته سكنى عمرى - متى هذه الحيازة  
تكون سكنى الدار لموهوب له إذا ثبت الحيازة  
مسبوقة للشروط والأركان اللازمة لتوافرها  
١٤٩ - ويجوز له إذا كان يسكنها بعينه  
بالإجارة أو بالإجارة<sup>(٤)</sup>، وملكته الموهوب له  
في هذه الحال للهبة غير لازمة، فيجوز برفعه  
الرجوع في هبة.

ولم إذا كان إيجاب مبيداً فيه خلاف  
وتعصير يشترط في (هبة) وعمرى،  
ويجوز (واحتسبه) في الركن الذي يجوز  
لواهب استرجاع السكنى فيه إذا لم يقيد  
بوقت. فذهب الحنفية والمالكية  
والشافعية<sup>(٥)</sup> على أحد القولين عندهم إلى  
أنه يجوز للواهب استرجاع العين موهوبة  
تسكنى في وقت شاء، ولا تنفذ في الرجوع  
بوقت مدبر، لأنها في أحدهما من قبيل  
المطالبة

وهذه المالكية والشافعية<sup>(٦)</sup> في قولهم  
الثاني. ب. أنه لا يجوز للواهب هبة السكنى

(١) عقد منتج ٢ / ٢٩

(٢) جامع الصالح ملكى م ٣٩٢٣، منتج ١/ ١٠٠  
هذه الملكى ٢ / ٣٩٢ مع دليله، نفس منتج  
٢٩٩ / ٢

(٣) مواب، دليل للعطاء ٦ / ١٠٠، نفس منتج  
٢٩٩ / ٢

(٤) لموط ٢ / ٢٢٢ مع منتج ٢ / ١٠٠، نفس  
٢٩٢ / ٢

(٥) هذا الخلاف طرأ في ٢٩٢٥، نفس ٢ / ١٠٠  
(٦) منتج والإكليل لموط، نفس مواب، الجليل، منتج  
٢ / ١٠٠

وقف العبد للسكنى .

٢٢ - انوقف مشروع عند جمهور الفقهاء . وهو جائز لازم إن وقع . ووقف السكنى مختلف فيه عندهم ، للاختلاف في وقف المتاع .

ويرى أخمسون من المقلقة وبعض الطائفة ومن قال بحواز الوقف من طائفة إمام وقف المتاع دون الثبات لا يصح

ويرى المالكية أن وقف سكنى مدعناؤها منفعة من الشارع جائز وصحيح شرعا واحسب المالكها والمدينة في وقف الخلو . فذهب بعضهم إلى صحته ، وقفه وذهب آخرون إلى عدم صحته وقعه <sup>(١)</sup>

ونظر بحث ( حلوف ٢٢ ) ( وقف )

سكنى الزوجين مدعى المهرنة

٢٤ - ذهب الفقهاء إلى أن المهرين ٢ بحال له سكنى قدر المهرنة إذ م بأننا الراس ، لأن المنفعة إما تمتد بملك الأصل ، ولأصل

وأن المنفعة ، إن لأب لو وقف له الصغير فقدر التي يسكنها ، ويكتب منقولة بمنع ( أي النواصب ) فإن هذا جائز له ، ولا يصح ذلك صحة المنة لكن لو أسكن الأب لغيره بأسر من هذا لا يجوز ولو أسكن لغيره بدون أجر جاز ذلك عندهم <sup>(٢)</sup>

واتخذ المالكية والحنابلة على أن امرأه لو ورثت دارها تزوجها ، وهي ساكنة فيها ، ولا تمتنع منها ، ولو روح ساكن معها عز من المنة صحيحة ، ولا يجوز لها بيت الزوج دار سكن ، تزوجت عند المالكية ، لأن سكنى للرجل لا للمرأة ، فانما منع تزوجها . <sup>(٣)</sup>

وذهب الشافعية إلى أنه لا بد من حلول الدار موهوبة من منحة غير الموهوب به ، فإن كانت مضمومة ، ولم يشر إليها فإن المنة لا تصح ، ولا فرق عندهم بين منة الإحسان أو تولد التبع ، ويؤيدون مجوز أن سكنى الأب في دار سكنه الموهوبة تولد لشمول يولاه ، وعليه الأجرة بعد ضم أمه <sup>(٤)</sup>

(١) نها للشيخ ٢٤٤ شرح سنن أبي داود ٢٢٨ ، الدرر ٦٢ ، وما عدا حقه الديلمي من شرح مالك ، ٧٦ ، من الفتاوى ٢٠ ، ٢٠ ، حاشية الشيخ على الهدوى على غرض ٢٠

(٢) سبأ الجليلي في المدعى ٢٤٥ ، ٢٤٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، صحة الخلق على البحر الرقنى ٢٤٥ ، (٣) الفتاوى الكبرى لأبي حنيفة ٢٢٩

عهد الحديث يدل بسطرته على إمكان وقوع العصب عن العقار، لأنه أسد الغصب عن الأرض، والإسادة دليل الوقوع، وإمكانه هذا ثبت وطرح العصب على العقار يثبت على منالمة التي منها سكنى الدور.

ولأن عصب يحقق بركات يد القاصب وإزالة يد الثالث، وهذا يتحقق في الدار والعمارة، قلص عصب يثبت يده لعمدته ويرد يد الثالث لحقه، واليد هي القدرة على التصرف، وعدمها يمثل في عدم القدرة على التصرف، فإن ثبت العاصبة به فلعلة الغصب.

وذهب الحنفية إلى أن السكنى لا يتحقق لغيرها الغصب، لأنها منعة وليست ياق، والغصب لا يكون إلا في المال، فهو عصب دار م يضمن سائقي مضمي، منه واستثنوا صور منها، النول، ودار اليتيم، ولعدا للاستغلال، وانظر (ضمان) و (غصب).

حتى يتحقق الغصب عند القتالين به

٢٦ - لمالكية يصرحون بين الاستيلاء على الدار والأصيلة، حل المنفعة، وثوب على

— — —

(١) غاية المجد لأبو رشيد ص ٣١٢، غاية المجد ٤ ص ١٠٩، كشاف المصالح ٢ / ٤٠٠، ده لعمارة عن رقم المختار ٢٦ / ٦٢

مملوك لراعي، ملتصقة تكون على ملكه، ولا يستوفى غيره إلا بإيجابه، وعقد الرهن لا يخص إلا مثل قيد يصرح لا ملك لعمه فكأن ماله في الانتفاع بعد عقد الراعي كما كان به.

وهذا إذا لم يأن له الرهن، فإن أدت الرهن للمعز عن بالسكنى فقد اختلف الفقهاء في ذلك، وكحديث اختصر في سكنى الرهن للدار المرهونة<sup>(١)</sup> وانظر مصطلح (رهن).

غصب للسكنى.

٢٥ - ذهب الجمهور من الفقهاء إلى أن الغصب يقع على السكنى، لأنها منعة عقار وغصب العقار ممكن، فمن منع آخر من سكنى داره يكون عاصبا للسكنى، القول التي <sup>(٢)</sup> من غلبه قد شرب من الأرض طوقه الله من سبع أرضين، وفي لفظ: من غصب شراعي الأرض<sup>(٣)</sup>

(١) الشرح الكبير ٢٠٨ / ٢٠٨، وصاحب المعنى عليه، الموطأ ١ / ١٦، نسخة النسخ ١٦ / ٥، كشاف المصالح ٢ / ١٤٩، ده من ١٢١ / ١، وجميع تضمين من ١٠٤، ١٠٤.

(٢) حديث: من غلبه قيد دبر من كبره، والغصب يصرح به في المصالح ٢ / ٢٩٢، ٢٩٢ طه القندبا (٣) رسم (٣ / ١٢٢١ - ١٢٢٢ طه حلفي) من حديث علق.

الصحيح على السكنى من دعوى غير مقمة .

٢٧ - يجوز الصلح عن دعوى ائصال على السكنى ، وبعد الصلح إجالة للمصالح به فيشترط فيها شروطها ، لأن المعلن المدعى بها أجرة بسكنى ( سواء أكان الصلح عن إقرار أم عن إنكار أم عن سكوت المدعى عليه ) .

ومثاله : أن يقول : صلحتك عن هذه الدار على سكنى دار أخرى مدة معلومة .  
وهو ذلك فإن المدعى بترك الدار المدعى بها ويسكن الدار بمصالح عندها هذه لمدة

واشترط المالكية لصحة الصلح على السكنى عدة شروط ، ذكرتها عندنا في الصلح على إصناف من أن يكون المدعى به معباً ، حاصراً ، كان مدعى به لعيد ، أو هذا الكتاب وهو يذمه ، فيصالحه بسكنى داره فلو كان المدعى به ديناً في الدعة ، كذا من فلا يجوز الصلح عليها بالسكنى لأنه مفع في دين <sup>(١)</sup>

ودعوى التبع من المالكية إلى عدم جواز

ذلك أن المناصب للدار لا يضمن الأجرة إلا إذا سكن بالفعل ، لو أسكن لم يدر أما المعلن ( وهو من يتصرف في شيء مضمون من صاحبه دون قصد الملك )<sup>(٢)</sup> يجب عليه الأجرة في جميع الحالات لذلك المدة <sup>(٣)</sup>

والشافعية يرون أن المصعب يقع بدخول الدار وإزعاج سكانها ، سواء كان عنده بية في الاستيلاء عليها والحيات ما فيها لم يكن

وهذا بناء على قولهم بتحقيق المصعب عند إتيان اليد المصعدة ، ودليل ثبوت اليد في هذه الحالة أنه لو شترق المخرج والدخل فيها حكم لمن هو فيها دون إخراج عنها <sup>(٤)</sup> .

وقال المختار : إن المصعب لا يتحقق إلا بالدخول للدار بقصد الاستيلاء عليها ، أما الدخول بدون هذه النية فلا يسمى غصبا وهذا قالوا في كتبهم . ولا يحصل المصعب من غير استيلاء ، فلو دخل أرض إمام أو داره لم يضمنها بدخوله ، سواء دخله أو يافته أو غير ذلك سواء أكان صاحبها عرباً أو لم يكن <sup>(٥)</sup> .

(١) نصح للملك ٢ / ١٨٨

(٢) حاشية القسطنطيني على الفروع الكبير ٣ / ١١٤

(٣) معنى المحتاج ٢ / ٣٧٦

(٤) كذلك الفتاوى ١ / ٢٧٢ طرابلس

(٥) يظهر من شرط المالكية صحة الصلح على السكنى من الصلح بالسكنى من السكنى لا يصلاح معهم ، انظر حاشية القسطنطيني على الفروع الكبير ٣ / ١٨٠ ، ١٨١

على خلعته، أو غير ذلك من ادعاءاتنا كذا  
يحتفى نفس<sup>(١)</sup>

ولما اصبحت عن السكى بالسكى عليها  
حلاف ينظر في مصطلح ( صبح )

مكنى أهل الدعة مع المسلمين

٢٩ - سكتى أهل الدعة مع المسلمين إن  
كانت في حرية العرب فلا تجوز بانقضاء<sup>(٢)</sup>  
لما رواه ابن عباس رضى الله عنهما قال  
«أوصى رسول الله ﷺ بثلاثة أشياء قال  
أحرموا للمشركين من حرية العرب ، وأحبروا  
الثغور مسمومة ، كنت أجبرهم ، وسكت عن  
الثالث»<sup>(٣)</sup> ولا ريب ما لك في الموطأ من  
أن ليس ﷺ قال : « لا يقصر ديسان في  
جزيرة العرب »<sup>(٤)</sup>

(١) حاشية العلامة محمد بن السجود ٣ / ١٧٩ - وراجع  
المصنف ٢ / ٣٥٢٨ ، وكشاف الصلاح ٢ / ١٩٢  
(٢) حاشية ابن عابدس ٢ / ٢٩ ، حاشية مطبوع من  
البرق الكبير ٢ / ٢٠٠ ، الآ ١ / ١٠ ( طبع كتاب  
الشمس ) ، ونسب لابن فداثة ٨ / ٤١٧

(٣) حديث « يخرجوا المشركين من جزيرة العرب » أخرجه  
أبو داود ( طبع ١٠ / ١٧ - ط المجلد ) من حديث  
ابن عباس

(٤) حديث « لا يقصر ديسان في جزيرة العرب » أخرجه  
ماثلاً في صوط ٢ / ٨٩٦ - ط حاشية ، ابن عرب  
شعب ٩٠ / ٢٠٤ - وأما الموطأ فحاشية عن عمر  
ابن عبد العزيز موطأ

الصبح على سكتى دار<sup>(١)</sup> واشترط  
الشمسية والحيلة ألا يكون الصبح على  
سكتى العرب مسمى بـ ، ثم يرمونها إلى  
يذهبن وعليه فهو صلح على أن يسكن  
المدعى عليه الذي في يده الدعة فيها ثم  
يسقطها في الدعة لم يخرج لأن العرب «سقطها»  
ملك لمقر له فكيف يتعوض من ملكه أو  
ينتفع بهذا السكن المدعى «تقرر» المدعى  
عليه - فيكون هو تترعا من صاحب البيت  
منافعه له ، فله أن يخرج من الدعة متى  
شاء<sup>(٢)</sup>

ويجب احتساب إلى جوار الصبح على أن  
يسكن مدعى عليه الذي في يده الدعة  
أو أكثر أو أقل ، بشرط أن يكون له معلومة  
والمدعى عليه في هذه الحالة متصرف في ملك  
يقدر باستيفاء الدعة لنفسه في الدعة المشروطة ،  
فكان كل واحد منهما متصرف في ملك نفسه في  
رعيه ، فيجوز<sup>(٣)</sup>

الصلح عن السكى :

٢٨ - يجوز الصبح عن السكى على مال ، أو

(١) تاج الزكوى ٤ / ٨١  
(٢) حاشية الترمذى على الفقه ١٦ / ١ مع طرق  
التذكير ، كشاف الصلاح ٢ / ٩١  
(٣) التذريع ١٧ / ٢٥١١

جماعت المسلمين ، ولا تتقبل الخساسة  
يسكنهم هذه الصفة فلما إن كثروا على  
وجه يئس ، بل يعطيل بعض الجماعات ، أو  
تقبلها سعوا من السكنى ، والبرود أن يسكنوا  
ناحية يس فيها للمسلمين جماعة . قال  
وهذا محفوظ عن أبي يوسف في الأمانى .

قال ابن عابدين . قال الخبير الرضى : إن  
الذى يجب أن يحول عنه التحويل ، فلا خوف  
بالدفع بطلنا ، ولا بمسقطنا . بل بدور الحكم  
على الفقه والكثرة ، والصرر والمصلحة . وهذا هو  
المراس للقرعة عند انعقوبه

وإذا تكادى أهل الدمة دورا في مصر فيها  
من المسلمين يسكنوا بها جارا ، لمودعه  
إليها ، ويروا أعمالا يسلموا ولا فرق بين الكفر  
والشر ، فكل ما قيل في الشره بأن هنا في  
الكفر <sup>(١)</sup>

واشترط المالكية والشافعية والخمائية  
الصحة يسكن التامى ن تكون حيث يشاء  
حكم لإسلامه ، ولا يسكن لعمى حيث يحسن  
به أن يسكن فلوما يسكن في أماكن ، بحيث  
لا تبدل أحكاما ، فقهه يميز بالإنتقال فإن تموا  
قوتوا

وهذا الحكم وإن كان متفق عليه بين  
فقهاء المذاهب الأربعة ، إلا أنه اختلاف وقع  
في إيراد بجزيرة العرب .

وأما يسكن لصل الدمة في عبر جزيرة  
العرب فهي حائرة بالتماني الفقهاء ، بدكودس ،  
نخير ما يدفعونه من جربة ، على التحويل  
الأبى

### أولا منصب أخوية

٣٠ - إذا أراد التامى السكى مع المسلمين  
فإن أن تكون سكبه بالشره لذل ، أو  
باحتجاجها من المسلمين

وأذا أراد التامى أن يشتري دارا في مصر  
فلا يسبى أن يباع منه . وإن اشتراها بغير  
على بيعها من مسلم ، ولعل لا يجرى

وقال الرضى إن مقرر الإسلام في  
أوصيهم للمسلمين . كما مقرر عمر ، صلى الله  
عنه البصرة والكوفة . ما شترى بها أهل الدمة  
دورا ، ويسكنوا مع المسلمين لم يجرى من تلك  
فإن عينا منهم عقد الدمة ، فيضروا عن حاسر  
هدين . صمى أن يؤمروا ، واحتلوا لهم  
بالمسلمين والسكنى معهم يحقق هذا ، التامى  
وقيل شمس لأشمة احتوائى جوار السكنى  
بهره هذا إذ فلول ، وكانوا بحيث لا تتحطل

(١) - نسخة أبي عابدين : ٢٠٩ / ٢ - ٢١٠



صره بالحديد ، لأن خيلولة آلة لقتل  
مخلاف العصا - وإن لم يمكنه دفعه إلا  
بالمض ، أو حاد أن يبدوه ، أو قتل أو لم يقتله  
فله دفعه بها بصله أو يقطع طوقه ، وما أتلف  
منه نهر حذر أن ثبت عابئة أن الداحل كابر  
صاحب الدار وأنه لم يقطع دفعه إلا  
بذلك<sup>١٤</sup> وهذا يتفق في الجمله .

٣٥ - وإذا كان الأصل عدم دخول دخول بيت  
الدار إلا بحد ، فإنه يستثنى من ذلك بعض  
الأحوال الخاصة التي يجوز فيها الدخول بغير  
حد ، ومن ذلك ما قاله خصمه .

أ - سائلة لغزو ، فإن كان البيت مشرف  
على العدو على العدة دخوله ليدخلوا العدو منه  
دون حاجة إلى إذن صاحب البيت

ب - من بيت من غيره نوبة ، ومن الناحية  
داره جاز لصاحب الثوب أن يدخل لولا إذن  
الأخر حقه<sup>١٥</sup>

ج - وكان الشافعية من علم أن بيتا  
يغرب فيه الظن لا يغرب فيه المصور فيه

وهو<sup>١٦</sup> الاستدلال ثلاث مرات فإن  
أذن لك فادخل ولا تارجع<sup>١٧</sup> فالسنة في  
الاستدلال ثلاث مرات لا يزيد عليها ، فإن  
ماتك الاستدلال ثلاث لا أحب أن يزيد  
أحد عليه ، إلا من علم أن لم يسمع فلا تكرر  
ما أن يزيد إذا ثبت أنه لم يسمع  
ونظر المتخصصين في مصطلح ( استدلال )

حكم دخول محل سكنى الغير بغير إذنه  
٣٤ - من دخل دار غيره بغير إذنه بمصاحب  
الدار أن يأمر بالخروج من داره ، فإنه يعد  
بمحول ملك غيره دون إذن ، فكان مصاحب  
الدار مطالبة بترك النعمى كما لو عصب منه  
شيئا فدون حرج بالأمر لم يكن له صرعه ،  
لأن المقصود إحراجها و إزالة أبعادها بغير  
القتل كما لو عصب منه شيئا ، ويمكن أخذ  
بغير قتل ، فإنه لم يخرج بالأمر كان له دفعه  
تأهله ما يعلم أنه يتدفع به ، لأن المقصود  
دفعه ، وإذا اندفع بقليل فلا حاجة إلى أكثر  
منه ، فإن علم أنه يخرج بالمصاحبة يمكن نه

١٤ - حديث الاستدلال ثلاث مرات فادخل ولا تارجع  
فأرجع أو أصرحت بالحدود : صحيح ١٦ - ٣٩ - ٢٧ ط  
مسند ( ٣ / ١٦٩٤ ) ط ( ٢ / ١٦٩٤ ) ط ( ١ / ١٦٩٤ ) ط  
والحديث في المتن ١٧ - ١٦ / ١٦٩٤ ط دائرة  
الاصلاح ( ١ / ١٦٩٤ ) ط ( ٢ / ١٦٩٤ ) ط ( ٣ / ١٦٩٤ ) ط  
سجد الخوف

١٥ - مسند ( ٢ / ١٦٩٤ ) ط ( ٣ / ١٦٩٤ ) ط ( ١ / ١٦٩٤ ) ط  
١٦ - مسند ( ٢ / ١٦٩٤ ) ط ( ٣ / ١٦٩٤ ) ط ( ١ / ١٦٩٤ ) ط  
١٧ - مسند ( ٢ / ١٦٩٤ ) ط ( ٣ / ١٦٩٤ ) ط ( ١ / ١٦٩٤ ) ط



يجوز فيه، لأن السكينة لم يضمن الذي أصنع  
ثم انصرف ؛ لأنه ترك حذابة

المحرم عليه وإزالة السكر وهو مافعال ، وهذا  
عند أمر الله <sup>(١)</sup> .

وإن صاحب الدار ومي الدار يا بئنه  
عنداء من وراء بحر يقننه أو حذابة ثقبه  
صنعه ؛ لأنه إن له ما يطلع به العين المجبرة  
التي حصل الأذى من دون ما يتعلق به  
غيرها فإن لم يطلع بغيره بانفسه  
اليسير حذوبه أكثر منه ولو أن ذلك عن  
نفسه وعلى صاحب الدار إنباده ثم يذهب  
بأسهل ما يمكن دفعه ، بأن يقول له انصرف  
أو يجوز أو يهيج عليه صيحة مرعجه فإن لم  
ينصرف أنظر إليه يومه أنه يحذقه فإن لم  
ينصرف فله حذبه حيث

وصاهر كلام أحمد أنه لا يشرى هذا أنه  
لا يمكن دفعه إلا بذلك يظهر الخبر . قال  
ابن قدامة . وإنباع السنة أولى

قال الشافعية ولا يجوز رمي من نظر من  
الباب المفتوح ، لأن التصريح من صاحب الدار  
بفتحته ، وهو الظاهر والأولى عند الحنابلة  
وعند بعض الحنابلة فإن الباب المفتوح  
كالكوة ، والكوة الكبيرة كالباب المفتوح ،  
وفي معابها الشبابك أووسع ، فلا يجوز رمي  
منه ، يقتصر صاحب الدار إلا أن يذره  
لغيره وهذا عند الشافعية

حكم النظر في عمل سكنى الضرب دون إنباد  
٣٦ - قال الشافعية والحابلة من اطلع في  
بيت غيره - دون إنباد - من قلب أو كوة وراء  
صاحب الباب بحصاة أو طعنه بعود فبلغ  
عينه لم مضمتها ، وكذا لو أصاب قريب غيره  
فجرحه ، فسرى الجرح مباح فهذا ، خبر  
الصحيحين لمروخ <sup>(٢)</sup> ولو اطلع أحد في  
بيت ولم تلبث له فحذوته بحصاة ففقت عليه  
ما كان عليك حرام <sup>(٣)</sup>

وعن شهر بن سعد أن رجلاً اطلع في  
جحر من باب السكينة ورسول الله ﷺ  
يترك رأسه يمدى في يده ، فقال رسول الله  
ﷺ : لو أعلم أنك ستظلم سألت به في  
حديث <sup>(٤)</sup> ، وإن ترك الدار الاطلاع وانصرف لم

(١) - أخرجه الشيخان في حديث أحمد رؤسنة له حلف  
بعملة فقلت عليه ما كان عليك من حرام . أخرجه  
البيهقي صحيح ١٦ - ٢٦٦ - ط السنية ومسلم  
١٩٩ / ٢ - ط الحديث واللفظ للبخاري حديث  
ابن خزيمة

(٢) - حديث . أخرجه الشيخان في حديث أحمد في حديث  
أخرجه البخاري في الصحيح ٢٠٢ / ١٦ - ط الحديث  
ومسلم ( ٣ - ٦٦٥ - ط الحديث ) واللفظ لم من  
حديث شهر بن سعد الساعدي

من الكوة على الأصح كما يقول الشافعية ، إذ لا تعريض من صاحب الدار<sup>(١)</sup>

وعند المالكية<sup>٢</sup> من قصد عين الناظر يومئذ يحصاة أو محصاة بعد مفصل فالفصل من عين الناظر له حتى ينظر ، وإن لم يقصد عين الناظر ، بل قصد مجرد زجره ففصل عيه فلا قيد على الناظر في حيز الناظر الدبة على عاقلة الناظر ومحل حديث النسي<sup>٣</sup> في رمي الناظر على أنه يرميه لئنه على أنه فطن به ، وليدفعه عن ذلك غير فاصد في عينه فانفقات عنه عطا فاجاب مست ، وهو القى في الحديث ولأنه لم ينظر إنسان إلى عوره آخره غير إده فلا يسبغ قوه عيه فالنظر إليه في بيته أولى أن لا يستباح به<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعية : من نظر في بيت إنسان ففصا صاحب البيت عيه لا يضمن إن لم يمكن تجنبه من غير ففنها ، وإن أمكن صحت ولو ادعى أنه فرمه يحجر عقابه لا يضمن إجره ، لأنه شغل ملكه كم من قصد أخذ ثوبه فدفعه حتى تنه لم يضمن<sup>(٥)</sup>

(١) مني المحتج : ١٩٧ - ١٩٩ - ولتنق ٢٨ / ٣٣٠

(٢) مني المحتج : ١٩٧ - ١٩٩ - ولتنق ٢٨ / ٣٣٠

(٣) مني المحتج : ١٩٧ - ١٩٩ - ولتنق ٢٨ / ٣٣٠

أما المسألة فضاير يسوى أن يكون الضرب صغيرا أو كبيرا أو كان الشئ واسدا فلصاحب الدار وجه وإن لم يكن في الدار ساء ، وكان فيها صاحب البيت وحده فالأصح عند الشافعية أنه لا يجوز رمي الناظر إلا إذا كان صاحب الدار مكشوف العورة ، فله الرمي وعند الحنابلة يصلح الدار رمي الناظر سواء كان في الدار ساء أم لم يكن لأنه لم يذكر أنه كان في الدار التي اطلع فيها على النسي<sup>٦</sup> ساء ، وقول النسي<sup>٧</sup> : « لو أن امرأة اطلع عليك بعير إحد صدفته »<sup>٨</sup> ، عام في الدار التي صا نساء وعبرها ، وهو اختيار الأذرى من الشافعية

ومتنى الشافعية ما إذا كان الناظر أحد أصول صاحب الدار الذين لا قصاص عليهم ولا حد قود فلا يجوز رميه فإن رماه صحت

واستثنوا حديث ما إذا كان الناظر مباحا للناظر خطبة ويحرمها وحكم نظر الناظر من سطح نفسه ونظر المؤمن من المارة كالنظر

(١) حديث - « لو أن امرأة اطلع عليك » لسنن أبي بكر (صح ٢٨ / ٢١٣ - ط الشافعية) وسلم (٢ / ٢٧٩) ط الحنفية والشافعية ط الشافعية من حديث أبي هريرة

## الفاظ ذات الصلة

### أ. الصمت

١ - الصمت هو السكوت طلقاً، سواء أكان قادراً على الكلام أم لا وجاء في المغرب أن الصمت هو السكوت الطويل . وثمة ما نقله ابن عاصم عن الفهر حيث قال : فسكوت صم الشخير . فإن طال يسمى صماً<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث : قال النبي ﷺ : لا صمت يوم ذو الحيل<sup>(٢)</sup> .

### ب. الإصمات

٣ - الإصمات هو السكوت بالاستسراع ، يقال : أصمت إذا صمت سكوت مستمع وأصمته إذا أصمته ، وهو لا يسمع ويصعد<sup>(٣)</sup> . يقول الفراء : استمعوا له وأصموا<sup>(٤)</sup> . الإصمات هو اسكوت بالاستسراع والإصمات والمراد<sup>(٥)</sup> وعلى ذلك فهو يخص من السكوت

## سُكُوت

### التعريف

١ - السكوت خلاف الصق ، وما مصدران . يقال : سكت الصائت سكوتاً إذا صمت

والاسم السكنة والسكنة<sup>(١)</sup> يقول الراغب الأصماني : السكوت محض ترك الكلام .

ورجلى سَكَبَ كثير السكوت<sup>(٢)</sup>

وفي النهاية لأبي الأثير : نكمت الرجل ، ثم سكت بصر ألب ، فإذا انقطع كلامه ، علم بكنم قيل : سكت

ولا يخرج المسمى الاصطلاحي عن المعنى القلوي<sup>(٣)</sup>

(١) ابن عاصم ٢ : ١٥٥

(٢) حديث : لا صمت يوم ذو الحيل

أخرجه أبو داود (٣٩/٢٩٤) . انتهى حيث يحذف من حديث أبي بن كعب ، قال : في بعض المصنفين (٤٤٢/٦) . ط لكنه المتعارف

(٣) ابن عاصم ٢ : ١٥٥ (صحت)

(٤) سورة الأعراف ٢٠١

(٥) خبر الفراء ٧/٢٥١

(١) نزل العرب والمصاحح ابن فارس (سكت)

(٢) المفردات للراغب في اللغة

(٣) ابن عاصم ٢ : ١٣٥





تدبر فراءة التأميم الذميمة . وذلك في الصلاة  
اجهزة ، ليسكن التأميم من وراء المائعة مع  
الإصناص لقرنه الإمام<sup>(١)</sup>

له الشاعمية . يستحب للإمام حينئذ أن  
يشغل بالذكر أو الدعاء أو الفراءة سر ، لأن  
الصلاة ليس فيها سكوت حقيقي للإمام  
وقالوا : إن السكوت المذكور في الصلاة  
أربع : سكتة بعد تكبيره الإحرام بفتح  
يها ، وسكتة بين ولا الضالين ، وأخرى ،  
وسكتة للإمام بعد إتمامه في الجهرية بقدر  
قراءة المائعة ، وسكتة قبل تكبير الركوع<sup>(٢)</sup>

رجاء في المعنى قال أبو سلمة بن  
عبد الرحمن : للإمام سكتتان ، لا غنى لهما  
القرعة بقائه للكتاب ، إذا دخل في  
الصلاة ، وإذا قال . ولا انصاف<sup>(٣)</sup>

ولذلك عروة بن الزبير : لما أن غلغتم من  
الإمام استجيب إذا قال . في غير المعصوب  
عليهم ولا الضالين في فائز أعداء ، وحسب  
يختم السوية ، فائز أقرب أن يركع<sup>(٤)</sup>

ولا يشور باستجاب هذه السكتات

الإصناص للاستماع ، والبعيد نيس  
بمستمع<sup>(٥)</sup>

أما المصنف فقالوا : يوجب السكوت حين  
اختصة ، لا فوق بين قريب وبعد ، في  
الأصح

وقال الشافعية في الجديد : لا يجب  
الإصناص ولا يحرم الكلام حين اختصة لما  
صحب له أعرب قال لبي<sup>(٦)</sup> هلكت المال  
وجاء المديال فادع لنا . ووقع يديه  
ودع<sup>(٧)</sup> . وسأله رجل عن حرمه الساعة ، فأجاب  
السائل إنه بالسكوت ، فلم يشأ ، وأعاد  
الكلام<sup>(٨)</sup> . ولم يكر عليها والأمر في الآية  
للسبب . ليس بالسكوت والإصناص ،  
ويكرر الكلام وذلك جمعا بين الأدلة<sup>(٩)</sup>

سكتات الإمام :

٨ - ذهب الشافعية والمطلة إلى أنه يستحب  
للإمام أن يسكت بعد قراءة المائعة والتأميم

(١) كشف الخفاء ١٠٢/١

(٢) حديث . عروبا قال لبي<sup>(١)</sup> هلكت المال

أمره الجاهلي والفتح ١٠٢/٢ ط القليوب

والمص ١٠٢ ١٠٢ ط الشافعية عن حديث قس

(٣) حديث . أسكنه رجل عن حرمه الساعة

أمره الجاهلي (١) ١١ ط القليوب والفتح ١٠٢/٢ ط القليوب

حديث أسكنه رجل عن حرمه الساعة (١) ١١ ط القليوب

(٤) ١٠٢/٢ ط القليوب

(٥) ١٠٢/٢ ط القليوب

(١) أسكنه رجل ١٠٢/٢ ط القليوب

(٢) أسكنه رجل ١٠٢/٢ ط القليوب

(٣) أسكنه رجل ١٠٢/٢ ط القليوب

مرض عين أو كساية تفصيل بخلاف بخر  
مصطلح ( الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر ) ٣ ٥ ( ٢٤٨ ، ٢٥٠ )

السكوت عن قواه الشهادة .

١٠ - تحمل الشهادة وأدلتها مرض كساية ،  
حيث أدانهم في حقوق المبدأ بالطلب إن لم  
يوجد غيره . وهذا إذا علم الشاهد بقول  
شهادته ، وكان القاضي عادلاً ، ويكون لكامل  
قريب ، ولا يعم بطلان الشهود به . ولا يعم  
أن يُقر أمر حوفاً .

إذا وجدت هذه الشروط يجب على  
الشاهد أن يسهده ، يحرم عليه السكوت ، لأن  
في سكونه نصيباً للحق وهو محرم ، قال الله  
تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ، وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> وهذا في حقوق  
المسألة .

أما في حقوق الله تعالى ، كالطلاق والعنف  
والوفاء والصراف فيجب لأهله حجية  
ملا طلب

إلا أنهم ذلوا - بغير في الحدود ، وسنوا  
في بعض الحدود أمر ، فالأولى فيها الكتابات  
إلا شهتك ومن اشهر بانفسه ونعاصي

الجنة والملاكية . وتفصيل هذه للمائل في  
مصطلح ( صلاة ، وقراءة )

السكوت عند رؤية المنكر

٩ الأمر بالمعروف أي ما عرف من طاعة  
الله والتعصية إليه والإحسان إلى الناس -  
والنهي عن المنكر ، وهو ما به غضب الله من  
قول أو فعل . أصل من أصول الدين هي  
بقول العزالي ، وهو واجب في الجملة ،  
وحكي النووي ومن حرم لإجماع من ذلك  
فالسكوت عند رؤية ارتكاب المنكر المنع عن  
تحريمه حرام ، والنهي عما يجب ، وبذلك يجب  
توضيح شروطه والرتب والوسائل المذكورة في  
حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه  
موضوع : ١ من رأى منكراً فليغيره  
يده . فإن لم يستطيع فليذكره ، فإن لم  
يستطع فليقلبه وذلك أصناف الإيمان <sup>(٢)</sup> وهذا  
في الجملة

وفي بيان شروطه وأركانه ومراتبه ،  
والوسائل التي يجب أو يحسن اتخاذها في  
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهل هو

(١) الشورى نفاذ ٥ ، ٢٥٣ ، وجواهر الإكليل ٢٥٦ ،  
وجرمب الدليل مصطلح ٨/٢ . والأحكام السلطانية  
لنهارس من ٦١ ، وازهار ١٩٦٤ ، شرح النووي  
على مسلم ١٢٥٢ ، إحياء علوم الدين ٣٩١ ،  
ولا بد التسمية لأي مصطلح ١٥٣

مسكوت في تعصيل بعض هذه الفروع  
وظاهرها فيها بعد مع الأدلة هذا هو  
الأصل

بكن قد يحقق الرضا بالعمل  
والنفاضي ، أو القول من طرف والمحل من  
طرف آخر ، أو القول من جانب مسكوت  
من جانب آخر بدل عن الرضا ، كما فصل  
في مصطلح ( عمد )

وقد ذكر الفقهاء أنه لما بدل المسكوت  
فيها عن الرضا والإذن وفقا لمعدة إن  
المسكوت في معرض الحاجة به ، كما ذكر  
لأنه لا لا بدل فيه المسكوت على الرضا بناء  
على الأصل

وبما يل ذكرهم هذه مسائل  
بالتعصيل

١- مسكوت المالك عند تصرف  
المسؤولي

١٢ - إذا تصرف المسؤول في ملك العريب  
في حضور المالك ، مسكت في حقه كونه أملا  
للتصرف ، ولم يصحبه من البيع ، فهو يعتبر  
= وما يصدق ، والأشياء والنظر لتسليط من ١٤٤ ،  
والشور لمرؤوسه ٢٠ = ٢٠٠  
(١) المسؤول هو من لا يكون أصلا ولا ويا ولا يتكلم في  
العدد

هكذا ذكره الخزي<sup>(١)</sup> ومثله ما ذكره فقهاء  
الذهب الأخرى ، مع تعصيل في بعض  
الشروط ، وتختلف في بعض الفروع<sup>(٢)</sup>  
وينظر تفصيله في المصطلح ( نهضة )

حكم المسكوت في المعاملات والمقود  
١١ - للمعاملات والمقود أسماها الرضا الذي  
يتحقق غالبا بالإيجاب والقبول القول

والأصل أن المسكوت لا يعتبر رضا  
عالمه الفقهاء تقرون : ولا ينسب إلى  
صاكت قول<sup>(٣)</sup> بلده القاعدة خروج كثير منها  
ما ذكره ابن معين والسيوطي في أسماها من  
أن الشوب هو مسكت عند الاستدلال في  
المسكوت لم يتم مقام الإذن ولو رأى أصبا  
بيع مائه ، فكيف لم يبه من البيع لم يكن  
وكيلا مسكوت الموكل ، ولو مسكت من قطع  
عضو مملوك لإتلاف شيء من ماله مع القلوة  
على البيع لم يفسط ضمانه ، ولو تزوجت غير  
كف ، لمسكوت الزوج عن مطالبة الشريك ليس  
برضا ما لم تكد<sup>(٤)</sup>

(١) ابن حبان ١ / ٢٧٠

(٢) جوامع الإكثير ٢ / ٢٤٢ ، ٢٢٦ ، وصحاح المصنف على  
روح الشهاب ١ / ٣٩٩ - ٣٣ ، وهي أم خلاف  
١ / ٩٤ وما بعده

(٣) عند الاتهام لمصلحة م ، ٢١٧ ، ولأنه ، والتفتت  
بسيوطي

(٤) لأنه يشترط الأمر بحجم مع مخالفة المعوي ص ١٨٤ =



أما شرط التصرف في بيعه فمقتضى خلاف  
ينظر في مصطلح (مصرفي) ،  
بـ سكوت الولي عند بيع أو شراء من تحت  
ولا يسه

١٢- إذا رأى الولي مولاه يبيع ويشترى  
فيسكت، ولم يمنعه من التصرف يعتبر سكوته  
رضا وإذنا في التجارة عند الحاجة ، وهو قول  
هذا المالكية . قال القوس : لأن سكوته عن  
هذه التصرفات دليل رضا ، فسكوت  
المتبع عند تصرف المشتري في البيع ، لا  
الناس إذا رأى يتصرف هذه التصرفات والولي  
سكوتهم يقتضون رضاه بذلك ، وإلا لزمه ،  
فيحاط به بمعاملة المأذون . فهو لم يعتبر سكوته  
رضا بغض ذلك إلى الإصرار بهم<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية والحابلة وهو قول آخر  
للمالكية ، السكوت في هذه الحالة لا يعتبر  
رضا ، لأنه يحمل الرضا والسخط ، ولا  
يصلح أنه يكون دليلا بالإذن عند  
الاحتساب<sup>(٢)</sup>

واستثنى الحنفية من أهل المسألة سكوت  
القاضي فقالوا ، إذا رأى القاضي العبي أو

سكوته ربا وإذنا بالبيع ؟ . اختلف  
الفقهاء في ذلك : قلنا الحنفية : لا يعتبر  
هذه السكوت إذنا ولا يدم به البيع ، وذلك  
لشاهد ، لا ينسب إلى مالك قول<sup>(٣)</sup>  
وعلى ذلك يكون البيع صحيحا ، لكنه موقوف  
على جازة المالك الصريحة .

وقال المالكية : إن بيع ماله بحضرته وهو  
سكوت لزمه البيع ، ولا يعتبر سكوت إذنا  
لعدمه . قلنا مضي عدم وهو سكوت مطلق  
حده في الشئ أيضا<sup>(٤)</sup> .

أما الشافعية والحابلة فلا يصح عندهم  
بيع المصولي أصلا ، وهو التصريح عيب في  
التقديده عند الشافعية والمذهب عند  
الحنفية . قال الشافعية : ولو باع ماله غيره  
بحضرته وهو سكوت م يصح لمطاع<sup>(٥)</sup> وبمثله  
ما عند الحنابلة ، قال البيهقي : إن باع مالك  
غيره بغير إذنه ولو بحضرته وسكوته لم يصح  
البيع ولو أحازه بعد ذلك لقوات شرطه<sup>(٦)</sup> ، أي  
الثلث والإذن .

(١) الأبيه والظاهر لا يبرح مع حاجة المصولي من

١٨٥ و ١٨٤

(٢) غررنا ١٩/٥ ، والشرح الصغير للشيخ ٢٧٢

(٣) عليه المحتاج ٢٩١/٢

(٤) كتاب الفروع ١٥٢/٢

(٥) الاعتبار للمصولي ١٠٠/٢ ، والبيهقي شرح نسخة  
٢٩٥/٢

(٦) سبي المحتاج ١٠٠ ، بلقي لاس نسخة ٨٥/٥ .

تقصيره، وإشعار السكوت - مع التمكن من الإتيان - بالرد<sup>(١)</sup>.

وبن الجهرى ، إن لفعل بعد العلم بالبيع بكلام آخر، أو منه حل بشئ، ثم سكنت لغير حاجة بطلب شفيعته<sup>(٢)</sup>

أما المالكه فلا بشرط عدم الطلب خوفاً ، فكيف قالوا : إن سكنت الشفع مع علمه بهدم أو بناء في لأرض من قبل المشتري ، ولو إصلاح ، أو سكنت بلا مانع شهرين ، إن حصر العقد بنقط الشفعة وإلا فنسقط بعرضه ساكن بلا عذر سنة فإذا مضت السنة ، وهو حاضر في البلد ساكن بلا مانع فلا شفيع له<sup>(٣)</sup>

د - السكوت في بديعة والمارة

١٥ - ذكر الفقهاء أن البديعة كما تنعقد بالإيجاب والمول صراحه تنعقد كذلك بالإيجاب وتفسيق دلالة فإن وضع رجل ماله في مكان مثلاً ، فرأه صاحب المكان وسكنت ثم ترك الرجل ذلك المكان ، وانصرف صار ذلك مال عبد صاحب المكان وبديعة ،

العنود بهم وبشئى ، سكنت ، لا يكون سكوتة إنس في التجارة ، لأنه لاحق له في ما لا تغير حتى يكون الإد إسقاط حقته<sup>(٤)</sup>

ج - سكوت الشفع

١٤ - سكوت الشفع عن طلب الشفعة بعد علمه بالبيع والشئ يمتنع رها بالمقد وإقراراً بالتدخل عن الشفعة فيسقط حقه عن طلب الشفعة عند ظهور الغفوة : ( لحنبة والشاذية والحذبة ) عند نص الحنفية على أنه ينزع الشفع أن يقول كلاماً يدل على طلب الشفعة في المجلس الذى سيع فيه عقد البيع في الحال ، ثم يطلب طلب التقرير والإتيان ، فإن سكنت وأجر الطلب يسقط حق شفيعته<sup>(٥)</sup>

ومثله ما عدا الشفعية والحذبة قال الخطيب : أظهر أن الشفعة على الفور ، لأنها حق ثبت تدفع الضرر ، فكان عن الفور كرد بيع ، وإذ كان من قبضا أو دانبا أو خاتما من علو ليلوكل إن قدر ، وإلا فبشهاد على الطقة ، ولا حق حقه في لأظهر

(١) من الحاج ٢ - ٣٠٨

(٢) كذا في الشافعي ١ - ١٢

(٣) كذا في الشافعي من الشرح بكر ٢٨٤ ، ٢٨٥

(٤) من مايس ١١٦

(٥) كذا في الشافعي ٢٩ - ١٢٤ ، ولطيف

ولوعه كى عرفه ملكيه ، أو عقد برفع الشرع بالتراضي ، كما قال الخنصه (١).

وقد قسمه الفقهاء إلى ثلاثة أقسام :  
 الفصل عن إقرار ، والفصل عن إنكار ،  
 والفصل عن سكوت ، بأن يسكت المدعى عليه عن بطلان دعوى المدعى ، فيبطله بدفع شيء ، عن أن يترك المدعى للدعوى (٢).

وحكم الصانع على أن يسكت عند الشك في بطلانه هو حكم الفصل عن الإنكار (٣).

قال النووي : يدعى عب في يده أو دينا في يده ، جكره المدعى عليه ، أو يكت وهو بطله ، ثم يصالح على ما يصح الفصل ، ويكون المال الصالح به يدا في حق المدعى وإيه في حق المنكر.

وظاهر ما قاله الخنصه حيث نصوا : بأن الفصل على الإنكار أو سكوت هو في حق

لأن سكوت صاحب الذكرك حق وفتح مان يدك من قبول حلفه ، وعلى ذلك فلا فرق في حلفه يكون صلب كى هو الحكم في سائر الأقسام (٤).

أما السكوت في دعائه فلا عبرة بها وإذ من للمبرر عند الحقيقة ، فلو حب شخص من بحر إقرار شيء ، فسكت صاحب ذلك الشيء ، ثم أخذ يستعير ، إن عاص

وهذا هو الأصح عند النجاشية أيضا حيث قالوا : الأصح في الفسخ شرط معط بشعر لإقرار ، بطله ، كذا يرك هذا وهو : ... ولي مقال الأصح لا بشعر (٥).

ومعنى المصروع في مصطفي (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

١ - الفصل عن السكوت

٢ - الفصل قطع للمنازعة ، وهو انتقال عن حق أو دعوى بخصوص الوقع مراع ، أو خلاف

(١) مؤخر الإقرار ١٠١/٢ - وله لأحكام حلفه م

(٢) عبد الحكيم السبكي ١٠٢٠ ، رستموي ٢٠٢٠ ، مؤخر الإقرار ١٠٢٠ ، وله لأحكام حلفه م

(٣) مجلة الفلاح ١٠٢٠ ، مجلة الفلاح ١٠٢٠ ، مجلة الفلاح ١٠٢٠ ، مجلة الفلاح ١٠٢٠

(٤) الأشباه والنظائر ١٠٢٠ ، حلفه المدعى ١٠٢٠ ، الأشباه والنظائر ١٠٢٠ ، حلفه المدعى ١٠٢٠ ، الأشباه والنظائر ١٠٢٠ ، حلفه المدعى ١٠٢٠ ، الأشباه والنظائر ١٠٢٠ ، حلفه المدعى ١٠٢٠



أكثر، فلا يفسر عنه التيب دكيا قال  
الموصي<sup>(١)</sup>.

وتعصيل الموصوع في مصطلح .  
(نكاح ، واستئذان )

### سكوت الزوج عند ولادة المرأة

١٨ - ذكر الفقهاء في بحث طلاق أمه ثوبى  
الولد في مدة النفقة، أو عند شراء أمه الولادة  
كالقيد ونحوه صح عبده . أما بعد النفقة أو  
بعد مضي مدتها فلا يصح ، لأن سكوتها في  
تلك المسألة دليل على رضاها وإقرارها على  
النسب ، فلا يصح فيه بعد ذلك

وختلفوا في مدة نفقته . فعند بعض  
أصحاب ثلاثة أيام . وعند بعضهم سبعة أيام  
ومعهم قدرها بمدة العاش<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية : لو أحرز الزوج على الحمل  
يوجب بعد علمه بالوصع، أو الخلع، بلا عذر  
امتنع لعاقه ، وحق به بولده<sup>(٣)</sup> وشبهه ما عند  
أصحابه في الظاهر، حيث قالوا بشرط  
أنتمي على الفرس ، فلو سكبت منه مع إمكان

وقال الحنابلة - من سمع ، سائلا بقر  
سب ، وسكت المقر له جاز لمسامح أن  
يشهد له به ، لأن السكوت في النسب  
إقرار ، لأن من بشر بولده فسكت لحقه كما لو  
كانت أمه<sup>(٤)</sup> . وتعصيل الموصوع في  
مصطلحي (لعان وسب) .

١٩ - هذا ، وقد تعرض الفقهاء لحكم  
السكوت في مسائل أخرى . وذكرنا أن  
السكوت عهد وأمثاق يعتبر بها وإذا  
كانت بولده بالسكوت في الإحارة والوكالة والإدب  
بالتقيض في البيع والرهن ، وسكوت المهرم  
حين حسن رأسه وغيرها من المسائل . فقد  
ذكر احتشبه أن السكوت في الإحارة بعد قبولا  
ورضا ، فإذا قال صاحب الدار أمكن  
مكدي والا فاعرج سكت وسكن ، كـ  
مستأجر بنفسه سكناه وسكوبه كدنت  
يقول صاحب المداد سكن مائة وقال  
مستأجر ثلثين ، سكت أمالك وأبغى  
مستأجر ساك يلزم كماله ، لأن السكوت  
من قبل المالك في هذه لحقه بعد قبولا<sup>(٥)</sup>

(١) محي للمصالح ٢/٢٨٠ - ٢٨١

(٢) مغلف أول سنو ٥٩١/٦

(٣) عمدة الأحكام الحديثة ١/٢٨٥

(٤) الأنصار ١٢/٢٤٠

(٥) ليل غليلين ٢/٤٩١

(٦) حواشي التكميل ٢/٢٨٢

محيم في أنبياءه، والتكامل بين المهام، وليس  
عابدين والروكني موعدا أخرى برز فيها  
السكوت مؤثرة الفطن والإذن

كما ذكرنا أمثلة أخرى لا يثنى السكوت  
فيها عن الترتيب والإذن وفيما تقرابا  
(لا يثنى إلى ساكن عود) ومن هذه  
الأمثلة

لو سكوت عن قطع عضوته فلا يسقط  
صياحه ولو سكوت عن إتلاف شيء من مثله  
مع القدرة على الدفع لم يسقط صياحه ولو  
نزلت عن كلف، فسكوت الولي عن مطالبته  
التعويض لا يحد زلف ماله نذ ، وكذا سكوت  
امرأة العيّن ليس يربك ولو أقامت معه  
سجن وفي بعض هذه نكاح خلاف  
وتفصيل ينظر في مصطلحات وفي مظاهير من  
كتب الفقه<sup>(١)</sup>

السكوت في الدعاوى :

٢٠ - ذكر الحنفية أن المدعى عليه إذا كلف  
بالبصير فنكسل صراحة ، كمال قال : لا

وكذا لو كان الرامي للثأث : لا لأرض بما  
سمت وإن أوصى بكذا سكوت أمالك  
فرعى الرامي لوح المالك ما سواه لم يعم  
بسكوت المالك<sup>(٢)</sup>

وقالوا سكوت التوكين قبول، ويرند  
برده<sup>(٣)</sup> وسكوت البالغ الذي له حق حبس  
البيع حين رأى القسرى هجر المبيع أو  
نقصه . ورد رأي المرمي الزامن ببيع الزمان  
سكوت يكون رضا من فوته، ويطلق الزمان  
في الخشب عند الحصة<sup>(٤)</sup>

وبعض أحمية واشافية على أنه لو حلق  
إسلاقي رأس عزم وهو ساكن، فسم يسمعه مع  
القدرة عليه فإنه يعتبر إذنا ، قال الشافعية :  
الأصح أنه كما لو حلق بكمه فتنزعه  
العدة<sup>(٥)</sup>

ومن هذا القبيل الغرامة على الشيخ وهو  
ساكن ، فمما ترون مؤثرة الفطن . واضعوط  
إمام الحرمين في هذه الحالة أنه لو عجز من  
النضار في نصحيه ونحرف برده الشيخ ،  
سكوته حيث بمؤثرة قراءته . وقد ذكر ابن

(١) تنج المدبر لابن المهام من الفقه ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ ،  
وفيه ابن عابدين ١٤٥/٣ ج ١ - ج ٢ ، والشير  
الركن ٢٠٧/٣ وما بعده ، والتكامل والظاهر  
السير في ١٤٢ ، ولابن محيد مع طلب الحيزي  
عن ١٨٦٠ ، ١٨٦١

(٢) الكفاية والظاهر لا محيم مع حالية التمس من  
١٨٥٠ ، ١٨٥١

(٣) نفس المرجع

(٤) نفس المرجع من ١٨٥١ ، ١٨٦٠

(٥) نفس المرجع ، والتكامل للركن ١٧٦٦

المدعى بعد أن يقول له القاضي : أجب عن دعواه وإلا جعلتك ناكلاً ، فإن كان سكوتيه لدعائه 'ر' جهالة أو عياض شرح ، ثم حكم بعد ذلك عليه . وسكوت الآخر من الإقرار القهري لتجولب كسكوت الناطق<sup>(١)</sup>

وعند الحديث في اعتبار سكوت المدعى عليه كقولاً رويتهان فقد جاء في المفتي أنه إن سكب للمدعى عليه من جواب الدعوى حقه أحكام حتى يجيب ، ولا يجده يثبت ناكلاً ذكره القاضي في 'المجرد'<sup>(٢)</sup>

وقد أمر فدانة عن أبي الخطاب قولاً آخر موافق لما قاله البيهقي من أنه إن سكبت للمدعى عليه فلم يقر ولم ينكر أو قال : لا أقر ولا أنكر ، أو قال : لا أعلم قدر حقه . قال له القاضي : اجلس وإلا جعلتك ناكلاً وقضيت عليك وإن لم يخلص المدعى عليه لئال له . إن حلفت وإلا قضيت عليك بالنكوت وكرو ذلك عليه . فإن اجاب وإلا جعله ناكلاً وحكم عليه<sup>(٣)</sup> .

وتفصيل الموضوع في المصنف (قصه)

أجلب ، أو حكماً كذا سكبت بقر عذر ومن غير آفة ( كحرس وحرس ) يعتبر سكوتيه كقولاً يحكم لحاكم عليه بنكوله<sup>(٤)</sup>

وإذا قال لا أقر ولا أنكر لا يستعمل بل يجلس حتى يقر أو ينكر ، وكذا لو رجم السكوت عند أبي يوسف وقيل ابن عابدين عن الباقين أن الأئمة إن هذا السكوت إنكار يستعمل<sup>(٥)</sup>

وبالأمثلة - إن سكبت للمدعى عليه أو قال : لا أخاصك قال له القاضي إما أخلصت وإما أخلصت هذا المدعى عن دعواه وحكمت له فإن تكلم وإلا يحكم عليه سكوتيه بعد يمين للمدعى وقال همد ابن عبد الحكم ، وهي رواية أشهب ويعرى جاليس : إن قال لا أقر ولا أنكر ثم بتركه حتى يقر أو ينكر . فإن تجلأ في استعاه حكم عليه بعد يمين<sup>(٦)</sup>

ودعي الشافعية إلى أنه إذا أصر المدعى عليه عن السكوت عن جواب المدعى بعد دعائه أو غلوه جعل حكمه كمنكر للمدعى به ماكر من اليمين ، ويستند فيه أبيهين عن

(١) مسي لاحتاج ٤/٤٢٨ - والفتاوى ٢/٢٦١

(٢) قس لا يقر بقره ٩/٩٠

(٣) كشف القناع ٢/٢٤٠ - وقس لا يقر بقره ٩/٩٠

(٤) ابن عابدين ٢/٢٤١

(٥) ابن عابدين ٢/٢٤١

(٦) بهرا لحكم ٢/٢٤١

## السكوت عند الأصميين

مصرح الأصميين بحكم السكوت في  
موضع الأول عند الكلام عن أقسام  
البيان وسبب بيان الضرورة . والثاني عند  
الكلام عن إلهام السكوت . وفيه يلي  
بيان ما هو :

٩٠ - أولاً من أقسام البيان عند الأصميين  
بيان الضرورة وهو بيان الذي يقع بسبب  
الضرورة به بوضع به وهو السكوت . فبعد  
السكوت به مقام الكلام . وهو أربعة  
أنواع

١ - الأول : ما هو في حكم المنطوق من  
قوله تعالى ﴿ وَرَوَّاهُ لِسَانَهُ دَلَالَةً ﴾  
الثاني : الذي يدل على أن الباني  
للألف . فصار يبدأ بقدر حبه بدلالة صدر  
الكلام لا يحصر السكوت . فظهر ذلك  
بضرورة من بيان نصيب للصدايق والسكوت  
عن نصيب رب المال صحيح للاعتناء عن  
البيان . كذلك بيان نصيب رب المال  
والسكوت عن نصيب المضارب وكل هذا  
حكم المروءة

٢ - الثاني : ما ثبت بدلالة حال المتكلم

سكوت النبي ﷺ عند أمر يعليه عن التعبير  
بأنه يدل على كونه حفاً ، مثل ما شهد من  
باعتات ومعاملات كان الناس يعاملونها فيها  
بوتهم ، وماكل وشايب وصلايس كانوا  
يستعملونها ماشرتها ، فأمرهم فيها ، وفي  
يكره عليهم ، فقد أن جميعها مسح في  
أشعر ، إذ لا يجوز من النبي ﷺ أن يصير  
أشعر على مكر محظور ، فكان سكوته  
بيانه (١) وفي ذلك تخصيص بطل في الملحق  
لأصميين .

ومن هذا النوع سكوت الجكر البائنة في  
لتكاح يجعل بها ، حالها التي توجب ذلك ، وهو  
الحياة . فجعل حكومتها دليلاً على الإحصاء  
والحجب . وكذلك التكون جعل بها حال  
التكليف . وهو واجب عن أم ، ما لزم مع التقدير  
عليه . فذلك ذلك على إقراره بالتداعي

( الثالث ) ما جعل بياناً لضرورة دفع  
الضرور . كسكوت الأول حين يروي عنه يبيع  
ويشترى ، لجعل هذا السكوت إدراكاً ، وفقاً  
لمعروف عن الناس

ويك سكون شعيع . فعلى هذا ، هذا النفس

(١) كشف الأبرار عن أصول عصر الآدمية ، ص ٢٤٠ ،  
(٢) ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١



بالوصف بأنه يجمع قطعاً ، أو بالسطح فليس  
بالإجماع قطعاً

(٢) أن تكون المسألة قد بلغت كل  
المجتهدين في أهل ذلك العصر

(٣) أن يكون قد مضى على الحكم في  
مسألة من مذهب تظاهر والتأمل عذرة ، ولا  
يقوه حدث الحرف أو مهابه أو غيرهم

(٤) أن تكون المسألة على الاجتهاد ولتظهر  
ولا تكون قطعياً ، وإلا فلا يكون من عمل  
الإجماع السكوبي<sup>(١)</sup>

واحتسبوا في حقيقته على أقوال فاكتر  
المجتهدين قالوا إنه إجماع فصحي ، لأنه  
لو شرع قوت كل في تعداد الإجماع لم يمتنع  
إجماع صلا ، لأن العادة في كل عصر إناء  
لاكار ، وسكوب الأصابع تسلياً<sup>(٢)</sup> قال  
أخلاق المحلل سكوب اتصافه في متن دنت  
بطل منه لموافقه عادة<sup>(٣)</sup>

وروى عن الشافعي أنه ليس بحجة ، أحد  
من قاضيه { لا يسب إلى ساكن قوت }

يعد دنت المرور عن المشتري ، فإذا لم عمل  
سكوب التمتع عن حسب الشفعة يسفاحاً لها  
فإن أن يمنع المشتري عن التصرف أو  
تصرف ثم يفتض التمتع عنه تصرفه ،  
وكلاهما حصر على المشتري

(المراد) ما ثبت لضرورة الكلام ، كذا  
لو كان له على ألف درهم ، أو ألف دينار  
أو ، أو ، وفيه حجة ، لأن العطف جعل بياناً  
للأول ، فجاء الأول من حيث السكوب<sup>(٤)</sup>

تأني الإجماع السكوبي .

٢٢ - الإجماع السكوبي هو أن يقول بعض  
أهل الاجتهاد بقوت ، ويشرئف في  
لمجتهدين من أهل ذلك العصر يسكوب ،  
ولا يظهر منهم تصريح بالقول ولا  
لأنكر<sup>(٥)</sup>

وشروط الإجماع السكوبي التي احتسب  
اتصافه ، ولاصوبون في حكمه هي : -

(١) أن يكون السكوب مجرداً عن إمارة  
الرضا والسطح ، فإذا كان السكوب ، تأني

(١) حبيب السكوب هو من السكوب ، ومع  
المراد ٢٢ ، ٢٣  
(٢) حبيب السكوب ٢٢  
(٣) مع جرح ١٤٠

(٤) كشف كسر ١٥٠/٢ ، ١٥٢ ، بالمراد مع السكوب  
١٤٠  
(٥) راجع السكوب من ٧٩ وما بعدها وسند الأول  
٢٢٧

ولا حيل أن يكون السكوت بعد الواقعة ،  
كالخرب والمهاة والفرقة في المسألة (١)

وقال بعضهم : إنه إجماع قطعي في القبح  
نقط ، أما القضاء ، فلا إجماع فيه أصلاً (٢)

## سِلَاح

التعريف

١ - السلاح : اسم جامع لآلة الحرب ،  
أي كل ما يقس به ، ومنها أسلحة قتل  
الله تعالى ﴿ولياخذوا حذرهم  
وأسلحتهم﴾ (١) يحصر بعضهم السلاح  
بما كان من الحديد وربما يخص به السيف ،  
قال لأزمري السب وحسنه يسمى  
سلاحاً (٢) ولا يخرج معناه الاصطلاحي  
عن معاني المبردة

الأحكام المتعلقة بالسلاح

إعداد السلاح للجهاد والندوب عليه

٢ - ذهب العيني إلى أن الاستعداد بجهاد  
بإعداد السلاح ، والتكلم من استعماله وعمل  
أرسله لمصلحة نفسه الجهاد نقوله

(١) سورة الحديد ١٠

(٢) في السور والبركات لمحمد بن عبد الله بن  
سليم في جهاد ، نسخة ٣٧١ / ٢ ، والفتح ١٢٨٨

(١) مع الترمذ ١٠٤٩ ، وصححه الترمذ ٣٧٢ ،  
٣٧٣

(٢) سنة ثوب ٢٤١

(٣) من شرايع (مطروحة) إيجاد الإنسان في قبول  
الصحة الشك في كل حركة مطروحة ، ومرت جميع  
لعمري ثبوت الإسلام بالبر ١٢٢

(٤) مع الترمذ ١٠٤٩ ، نسخة الترمذ ٣٧١ ، وصححه الترمذ  
مع الترمذ ١٢٢



يقول : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ،  
ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن  
القوة الرمي » (١) . كثر هذه الجملة ثلاث  
مرات ، للتأكيد والتشجيع في معناه وإعداد  
الآلة الحرب ، وقد قرأ رسول الله ﷺ القوة  
بالرمي وهو أهم فنون القتال ، حيث إن  
الرمي أعز لقرب في استعمال السلاح ؟

قال القرطبي إنما قرأ رسول الله ﷺ  
القوة بالرمي وإن كانت القوة تظهر بإعداد  
غيره من آلات الحرب فذكر بالرمي أشد تذكاه  
في العدد وأسهل مؤنة ، لأنه قد يرمى رأس  
الكتيبة فيخرج من حلقه (٢) .

والأبي داود والنسائي والشيخ وابن حبان  
في وجه آخر عن عقبة بن عامر رضي الله عنه  
قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن  
الله عز وجل يدخل بالسهم الواحد ثلاثة  
عشر الجنة » صاعده بحسب في صحنه  
الحشر : « والرامي به وطأه » (٣) وأوصوا

نعال « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة  
ومن رباط اخيل ثرمون به عدو الله  
وعذوبكم » (٤)

قال القرطبي والمحرر الرازي : إن الآية  
تدل على أن الاستعداد للجهد بالسلاح  
مريضة ، إلا أنه من موهبي الكتابات (٥) .

فقد أمر الله سبحانه وتعالى للمسلمين  
بإعداد القوة للأعداء ، وقد ورد لفظ القوة -  
في الآية الكرمة مطلقا غير تحديد ولا  
تقييد ، فهو يسمح لشخص كل عناصر القوة  
ماديا ومعنويا ، وما ينبغي به على حرب  
العدو ، وكل ما هو كذا للعدو والجهاد فهو من  
جملته القوة . ولما تركت الآية الكرمة محذرة  
القوة للعدو ، لأنها تطوّر بعضا لثربان  
والفكاك ، وحتى يلتزم المسلمون بإعداد ما  
يتناسب ظروفهم من قوة يستطيعون بها إرهاب  
العدو (٦) .

وهي حقة من غير رضي الله عنه قال :  
سمعت رسول الله ﷺ ، وهو على المنبر

(١) حديث « ألا إن كلمة الرمي ... بأمره البخاري  
(فتح ٦ / ٦ ط الشافعي ) ، وصح ( ٣ / ٦٢٢ ) .  
ط مطبوع

(٢) صحيح البخاري ٦ / ٩٩ ط الشافعي ، وأحكام الامران  
للمصنف ٣ / ٨٨ ط طبعه مصر ، والقرطبي  
٨ / ٢٥ ط دار الكتاب للمصرى ، والفرجانية لأبي القاسم  
ص ٩

(٣) القرطبي ٨ / ٢٥ ، ولطيف المصنف السابق

(٤) قبل السهام ويصل إلى ثلاثين الفيل

(٥) من الألفاظ ٦٠ / ٦٠  
(٦) صحيح القرطبي ٨ / ٢٥ ط مكتب مصرى  
والصغير الكبير ٦٥ / ٨٥ ط طبعه الأول  
(٧) نسخ القرطبي ٨ / ٢٥ ، وأحكام القوة الجدي من  
٣ / ٨٥ ط المصنف المصرية ، ويصحح المراكى  
١ / ١٨٥ ، وفتح دارو ٦ / ٩٦ ط الشافعي





### شرح السلاح من الشهيد

٥ - يشرح السلاح من الشهيد ، لقول ابن عباس رضي الله عنهما : أمر رسول الله ﷺ بقتل أحد أن يشرح عنهم الحديدة والحلوة ، وأن يدعوا بمناهم رؤاهم ،<sup>(١)</sup> قال البيهقي . هذا هو السنن في الشهيد أن يشرح عنه الأسلحة والحلوة والحصاب والمركب ، ويدعى بها عليه من نيات النعابة ، وأن هذه الأتية التي أمر سرهم ليست من حسن التكميل ، ولأن الدعوى بالسلاح وما ذكر معه كان من عادة أهل الجاهلية ، فوهم كانوا يفعلون ليطفئوا بها عليهم من الأسلحة ، وقد نبهنا من التنبه بهم .<sup>(٢)</sup>

### زكاة السلاح

٦ - يس في سلاح الاستعمال - كدواب المركوب وثياب البدن وثلاث المراكب - زكاة ، لأن مشعوبة بالخاصة الأصلية ، وليست بأولية .

بغلة كخنوش (الدرع) ، ولا يسمع من كمال السجود كالنفر<sup>(٣)</sup> ولا يوشى عين كالبرص للتوسط والكبير ، ولا يجوز حمل جس ، ولا ما على يركن من أركان الصلاة إلا عند الضرورة<sup>(٤)</sup> .

ليس بالنقص الإتيان عند الجمهور ، لأن الأمر به للرفق بهم والصلابة لهم فلم يكن للإيجاب<sup>(٥)</sup>

وقال بعض المتأخريين . إن حمل السلاح في صلاة الخوف واجب ، لأن ظاهر الأمر الوجوب ، ولأنه اقترب بالنقص من بدن على إرادة الإيجاب ، وهو قوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم ، إن كان بكم أي من مطركو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم﴾<sup>(٦)</sup> وهي المخرج مشروطة بالأذى دليل على إرومه عند عدمه . فإما إن كان بهم أي من مرضى أو مرض فلا يجب تفسير خلافه ، بتفريع النص متى المخرج فيه<sup>(٧)</sup>

(١) انظر رد من المرح جيس عن الفلاس

(٢) البدائع ١ / ١٥٠ ط دار الكتاب العربي . والشافعية شرح

أحد ٢٤ / ١١٠ ورواه الطحاوي ١٢٠٢ ط المكتبة

الإسلامية ، ومضى الطحاوي ١ / ٣٠٤ ط مطبعة

المعنى ، والبيهقي ١ / ١١٢ ط دار المعرفه ، والنسائي

١ / ٢١٢ ط المراسم - وشكفت سنن ٢ / ١٧ ط مع

الكتب ، والسير القريش ٥ / ٣٧١

(٣) للرواج السابق

(٤) مود السام ١٠٦

(٥) المصنف ١ / ١١٢ ، وصي المحتاج ١ / ٣٠٤ .

(٦) ورواه الطحاوي ٢ / ٣٠٤ ، والبيهقي ١ / ١١٢

(١) حديث في مسر رسول الله ﷺ يقتل أحد

يشرح - أخرجه البيهقي ٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ط

دار عبد القدوس - وصحة ابن عمر في الجمع

المعبر ٢ / ١٨ ط شركة المطبعة القوية

(٢) أجمع المستام ١ / ٣٢٤ ، والسيوطي ١ / ٤٠١ وشرح

منع الجليل ١ / ٣١٢ ، الدسوقي ١ / ٢٥٠ وصي

المحتاج ١ / ٣٠٤ ، وشرح المنصور معاني القدر

٢٢٧ ، مجمع مطالب ٢ / ٢٠٠ وكشف

فتاوى ٢ / ٩٩ ، وصي الإراد ١ / ٥٥

وهذا ما لم يكر السلاح ونحوه للتعدية<sup>(١)</sup>. **حمل السلاح بمكة المكرمة**

**حمل السلاح للمحرم :**

٧ - يجوز للمحرم أن يتخذ السيف للحاجة ، كما روى الأبراه بن علقم رضى الله عنه قال : ( لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية ، صاخبهم أن لا يذهب إلا بحلبان السلاح القرباب بها فيه )<sup>(٢)</sup> . وهذا ظاهر في إباحة حمله في الحرم عند الحاجة ، لأنهم لم يكرهوا بأهل مكة أن يتخذوا العهد .

ولا يجوز أن يتخذ السيف وعصا من الأسلحة لغير حاجة ، لقول ابن عمر رضى الله عنهما ( لا يحمل لحرم السلاح في الحرم ) كالإبراهيم قدامة . القياس يقتضي إباحته ، لأنه ليس في معنى اللبس ، كما لو حمل قرعة في عقه<sup>(٣)</sup> .

٨ - لا يجوز حمل السلاح بمكة لغير حاجة ، كما روى مسلم عن جابر مرفوعا ( لا يحمل أحدكم أن يحمل بمكة سلاح )<sup>(٤)</sup> . وقال الحسن البصري ، لا يحمل لأحد أن يحمل السلاح بمكة ، لأن الفضال فيها ممن عنه فلا يحمل ، وبه

قال القاضي عياض وهو معمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة أو حاجة ، فإن كانت حاجة جازة ، لأن النبي ﷺ دخل عام حجة القضاء بها أشربة من السلاح في القرباب<sup>(٥)</sup> ، ويذهبون ﷺ عنه الفتح متأما للفتاوى<sup>(٦)</sup> .

**حمل السلاح على الغير :**

٩ - من حمل السلاح على المسلمين بغير حق ولا تلويح ولا استعجال فهو عاص ولا يكفر بذلك ، فإن استحلته كفر ، لقوله ﷺ

(١) فتح الباري ١ / ٤٨٦ ، وابن قاييم ٢ / ٦٠ ، شرح الزكائي ١ / ١٤٠ ، وكشف الناف ٢ / ١٢٢

(٢) حديث ( لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية ) أخرجه البيهقي ، فتح ٥ / ٣٠٢ ، ط : السيف ، وسلم ( ٣ / ١٤٦ ، ١٤٧ ، ط : المناس )

(٣) فتاوى د. محمد صالح المنجد في فتاوى ١ / ٢٨٨ ، وصحاح الإسلام ١ / ١٨٦ ، وصحاح الإسلام ٢ / ٥٥ ، إسلام المساجد في أحكام المساجد من ١٢٩ ، وكشف الناف ٢ / ٢٢٨

(٤) حديث ( لا يحمل لأحدكم أن يحمل بمكة سلاح ) أخرجه مسلم ( ٢٤ / ٢٨٩ ، ط : المناس )

(٥) حديث ( لما النبي ﷺ حصل عام حجة القضاء ) أخرجه البيهقي ، والفتح ٤ / ٣٠٢ ، ط : السيف ، وسلم ( ٢ / ١٤٦ ، ط : المناس ) من حديث البراء

(٦) فتاوى د. محمد صالح المنجد في فتاوى ١ / ٢٨٨ ، وصحاح الإسلام ١ / ١٨٦ ، وإسلام المساجد من ١٢٩ ، وكشف الناف ٢ / ٢٢٨

إثابة خمسة بينهم ، وقال الحسن العمري  
لا يحمل مسلم أن يحمل إلى عدو المسلمين  
سلاحاً ياتهم به عن المسلمين ، ولا كراعاً ، ولا  
ما يستعمل به على سلاح والكراع ، لأن في  
بيع السلاح لأهل الحرب تعزيره هم على قتال  
المسلمين ، وساعتهم عن شن الحروب  
ومواصلتها ، لا منعهم به وقتل  
بقتضى الشريعة<sup>(١)</sup>

ويعزم أيضاً بيع السلاح للمظنة وأهل  
الفتنة ، " تقول الله تعالى ﴿ وتعدوا على  
البر والفسوق ولا تعاصوا على الإثم  
والتعدوان ﴾ " ولا روى عمران بن حصين  
رضي الله عنه : ( أن رسول الله ﷺ نهى عن  
بيع السلاح في نفسه )<sup>(٢)</sup> وقال ﷺ في الفتنة

« من حمل عبثاً السلاح ليس مائة »<sup>(٣)</sup>  
وقال ابن حجر في فتح الباري ل شرح قوله  
« فلس مائة ، أي ليس متباً لطريقه ،  
لأن من حذى المسلم على المسلم أن يصوره  
ويقاتل دونه ، لأن يعبه بحمل سلاح عليه  
لإرادته قتاله أو قتله وهذا في حق من لا  
يستحل ذلك ، فلما من يستعمله فإنه يكفر  
باحتلال محرم بشرطه ، لا بمجرد حمل  
السلاح . والأول عند كثير من السلف  
إطلاق لفظ حجر من غير تعرض لتأويله ،  
ليكون لوضع في الكعبين ، وللمع في التزجر  
وكان سعيان بن عيينة يذكر عن ابن عمر  
عن عائشة<sup>(٤)</sup>

وإنما يحمل السلاح شهوة عن المسلمين  
وانصبال عليهم وينظر التفصيل في  
( صبحال )

## بيع السلاح لأهل الحرب وأهل الفتنة

١٠ - يحرم بيع السلاح لأهل الحرب ولم  
يعزم أنه يوجد قطع الحريق على المسلمي أو

١ - ابن عساق ١١٥ / ٥ ، ورواه المصنف ٢ / ٤٩٩ .  
وتعده الكبير ١٤١ / ٢ ، وأخرج ابن يونس  
عن ١٩ ، والحدود ٢٥٦ / ٢ ، ورواه الإكمال  
٢ / ٤١٥ ، يسمي السلاح ٢٦٨ / ٤ ، وبه  
الاحتجاج ١٢٢ / ٥ ، ومطالع ٢ / ٩٩ ، بإسناد  
أبو بكر ١٥٨ / ٢

(١) شيخ المصنف ٢ / ٤٨١ ، وهو عطاء ٢ / ٩٩٦ ،  
بالخطاب ١٥٩ / ٢ ، روي صحيح ٢ / ٤٥٥ ،  
والصحيح ٢٥٢ ، إعلام الخلفاء ٢ / ٢٢٢

(٢) صورة المائدة ٤ / ٢

(٣) حديث « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع » أخرجه  
خطيب ٤ / ٢٢٢ ، وهو حديث الخطيب ( من  
حديثه سريان بن عبد الله بن جابر )

(٤) حديث « من حمل عبثاً السلاح فلس مائة » أخرجه  
مسند ابن يونس ١٢٩ / ٢ ، الحديث ١٥٥ ، ورواه  
١ / ٩٨ ، الحديث ١٢٩ / ٢ ، حديث ابن عمر

(٥) فتح الباري ٢ / ٤٠٩ ، مكتبة القريش المطبعة والنشر  
سنة ١٢٩٦ ط الأولى ، وفتح مسلم العمري  
٢ / ٢٨١ ، الحديث ١٢٩ / ٢



بل يكفى عندهم - القهر والعليه وأحد المال  
وأيضا الكسر والغرب بجمع الكف - أي  
بالكف مقبوضه<sup>(١)</sup>

ناتجة لمن الله من إهظله<sup>(٢)</sup> ، ولأنه إعانة  
على العصبية والتعصيل في مصطلح (أهل  
الحرب) و(بمساة)

وأما بيع ما يتعد منه السلاح ، كالخديد  
وصوره فإنه يرمى أيضا عند الجمهور، وبهم  
الصاحبان خلافاً لأبي حنيفة وتخصيه في  
(سج مسي عه) ف / ١١٦ (ج ٩ /  
٢١٢)



لشروط حمل السلاح ضد الحراية (قطع  
الطريق)

١١ - يشترط أن يتحارب الذي يهجم عليه ضد  
قطع الطريق ضد العصبية وإخراجه الله  
يكون معه سلاح ، وأحجاره والعصى سلاح  
هنا ، فإن تعرضوا لك من بالعصى والأحجار  
لهم محاربون ، وأما إذا لم يحضروا شيئاً مما ذكر  
فليسوا بمحاربين<sup>(٣)</sup>

ولا يشترط المالكية والتاقيمية حمل السلاح

(١) حديث رافعة بنت مالك عن أبيه ، عن عبد الله  
بن عمر (١١ / ١٢٧ ط الشريعة) والبيهقي  
(في فضائل النبي ١ / ١١٦ ط المكتبة العصرية)  
مراعى من أبي وضحة  
(٢) ابن عيسى ٢ / ٢١٩ والمصنف ٢٨٨ / ٨

(٣) المدونة الكبرى ١ / ٢٠٢ ، (روى الطحاوي  
١٥٦ / ١ روى الطحاوي ١٥٦ / ٨)

والنفس بالنفس والجروح بقصاص<sup>(۱)</sup>

## سَلَامِي

التعريف

١- السَلَامِي لغة واحد سلاميات  
يسمى اليهم من عظام الأصابع والسَلَامِي  
اسم للواحد والجمع ايها ، وتقال  
ان الأثر السَلَامِي جمع سلامية ، وهي  
الأمثلة من الأصابع<sup>(٢)</sup>

وفي الحديث : ( كُلُّ سَلَامِي مِنَ النَّاسِ  
عليه صلته كل يوم تضيق فيه الشمس )<sup>(٣)</sup>

الحكم الإجمالي

٢ جمع أهل نعم على حرير فقصاص  
في لأطراف ، وقد ثبت ذلك بموله تعالى  
﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ  
وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذَنِ

ويشترط لحرير القصاص فيها شروط  
مها ، ١- أن يكون القطع حر المفصل ، فإن كان  
من غير مفصل فلا قصاص فيه من موضع  
القطع بغير اختلاف ، للحديث جابر ( ن رزقلا  
موت رزقلا على ما عده ياسبب قطعها من  
غير مفصل ، يستعفى عنه ليس بقطعة ،  
وأمره بالنسيئة قال إبي لويد القصاص  
فإن - نخذ القديع بؤك الله لك عهد ، ولم  
يغفر له بالقصاص )<sup>(٤)</sup>

قالوا وأصبح كل من الشبهين  
واقرحدين عشر ، هي كل اصبع عشر  
التيه ، وفيه كل اصبع مقصوب على  
أناملها أي ( سلاميات ) هي كل لمعة  
مها - عند الإسم - ثلث دية الأصبع - لأن  
تكلل اصبع - ثلاث أنامل إلا إبهام  
فهو أمثال هي كل ألمه من جرح  
ديه الأصبع عمدا بسط واجب  
الأصبع<sup>(٥)</sup>

(١) سورة المائدة ٤٥

(٢) طيبة حسن ١ و ٢ لا صوب رزقلا على  
سواء به ١ و جرحه من دية ٢ ٤٦ ط  
عيسى عيسى ، إبي التميمي في الترويض في إيفاء  
عظمه رواه التميمي بصفحة له دية  
(٣) للنسي ١ ٢٠٢  
(٤) حسن نتائج ١ ١٢١ ، جرحه الإختيل ٢ ٢٢  
الرجس ١ ١٢١

(٥) ط ١٢١ ، راجع ، وفيه - وكبر الصواع  
٢٦ مبق ، وكل سلامي من الناس عليه صلته - جرحه  
المصطفى الصم ٣ ٢٠٩ ط ١١١ - الجيد - حسن  
١٩٩ ط ١٢١ عيسى ( عيسى ) من ١١ - أي جرحه  
صم به ما مرورا

۳ تناول الفقهاء أحكام السلامي معبرين  
عنها بالأزامل نارة ، وبالخاص من أصابع  
اليدين والخددين - نارة أخرى - في صاحب .  
الجنابات ، عن الكلام على المقصود  
ويهاب الأضراب وفي مختصر عبد الكلام  
عن كثير مناصيل بيت ، وفي القصور ،  
عند على تفاصيل ، وفي اسمك للنسب  
والقصة ، لسان حكم الله والأزامل منها

## سَلَام

التعريف .

١ - سلام - جمع السليم - اسم مصدر سلم  
أي : التي لسلام ، ومن معاني السلام  
السلامة والأمن والسعة ، وذلك قبل  
النجاة - قال : سلام لها دار السلام من  
الألقاب كالحرم والأستقام وموت . قال تعالى  
﴿ الله دبر السلام عتبه رحم ﴾  
والسلام لسم من أسماء الله تعالى (١)

٢ - والسلام خلق عند انقضاء على أمور  
متب . فتحية التي يحيى بها المسلمون  
بعضهم بعضا ، والتي أمر الله سبحانه وتعالى  
بها في كتابه حيث قال ، ﴿ وإذا حييتم بتحية  
فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ (٢) وقوله



(١) سورة الأمل ٢٧

(٢) النساء ، والصحيح والصحيح ما رواه مسلم

(٣) سورة النساء ٨٦ ، وتفسير القرطبي ٢/ ٢٨٧

( التحيات لله ) . (١٦) أي : البقاء وبيل :  
الملك ، ثم كرر حتى استحصل في ما يحياه  
من سلام ويحيوه (١٧) يعني أهم من السلام  
تضمن السلام والتفيل والمصافحة ولما غفلة  
ويحو ذلك عن ما سياتي

ب - التجيل :

٤ - التجيل في اللغة مصدر من ، والاسم  
منه التُّجِيلُ ، والجمع التُّجِيلُ (١٨) والتجيل  
صوراً من حصر التحية

ج - المصافحة :

٥ - مصافحة كإي انصاح الإقضاء دأبه  
إلى اليد ، وذكر ابن عابدين أن المصافحة  
إصاف صفة الكف بالكف ، ويقال وجه  
ماتوجه فأخذ الأصابع بين مصافحة ، خلافاً  
للروافض ولأنه أن تكون بكفاً يد ، بخير  
حائز من ثوب أو غيره وعند اللقاء وبعد  
السلام ، وأخذ الإبهام ، فور فيه عرف يست  
التحية ، وقد نحر كمصافحة الأمر . وقد نكرو  
كمصافحة ذي عاصه ، من برص وعذام

(١٦) حديث ١ التحيت لله والخروج اليه من الخرج  
٢٦٤٢ هـ المصنف رحمه الله ، ٢٠١ / ٩ ط  
الطبعة ٤ من حديث ابن مسعود

(١٧) المصدر والمصباح ١٠٦٦ ج ١ ، تصحيح المطبوع  
٢٩٥ - ٢٩٨ - ٢٩٩ ، ١ / ١

(١٨) المصباح والمصنف ١٠٦٦ ج ١ ، تصحيح المطبوع

سدي ﴿ مسلموا عن أنفسكم تحية من عند  
الله مباركة عليه ﴾ (١٩) دللت أن للمسلم  
وعبرهم تحيات خاصة بهم وهي تحية الإسلام  
وهي التوسيل إلى التحية الخاصة ، وهي قول :  
( السلام عليكم ) ، وتصرهم عليه ، وأمرهم  
بإفشافه

والسلام أيضاً تحية أهل البيت قال  
مسبحاته ﴿ والثلاثكة يدخلون عليهم من  
كل باب ﴾ سلام عليكم يا صبرته معهم  
عفى الطار (٢٠)

وقد اعتبر هذا اللفظ دون غيره ، لأن معناه  
الدعاء بالسلمة من الآفات في الدين  
والنفس ، ولأن في تحية المسلمين بعضهم  
لحصر هذا اللفظ عهداً بهم على صيانة  
ديانهم وأعراضهم وأموالهم (٢١) .

الأماء ذات الصفة

أ - التحية .

٣ - التحية في اللغة مصدر حياه مجيئه تحية ،  
وأصله في التحية : الدعاء بالشهاد ، ومنه

(١٩) مهذب شريك ٦٦٦ ، والمصنف القرويني ٢٢ ، ٣٦٨ ط

الآل دلل على التحية ٨ ، ٢٢٢ ط المطبعة

(٢٠) سورة الزمر ، ٢٣ - ٢٤

(٢١) بيان العرب والمصنف ١٠٦٦ ج ١ ، ٢٠١ ط

لحديث أبي ذر أن النبي ﷺ عانقه (١) فان  
إسحاق بن إبراهيم سأل أبا عبد الله عن  
الرجل يلقى الرجل يعانقه قال نعم معه  
أبو الدرداء

ونس في غير ذلك مع اتحاد الجنس خصوصاً  
لتحقيق قدره من (١) وتفصيل ذلك في  
مصطلح (مصافحة)

## ٥ - المصافحة

ومصافحة الأجنبية والأمر حرم، كما ذكر  
لشافعية وموافقه الرجل زوجته مكروهة في  
المصوم، وكذا مصافحته ذوي العاهات من  
برص وحرقان أو مكروهة وأما للموافقة  
فيما سوى ذلك، كمصافحة الرجل لفرجه  
فهى مكروهة خاصة عند انقضاء من  
المصافحة (١).

وتفصيل ذلك عند مصطلح  
(مصافحة)

## صيغة الإسلام وصيغة الرد

٧ - صيغة السلام وصفت الكفاية أن يقول  
المسلم : السلام عليك ، بالتعريف  
ويجوز الجمع سواء كان المسلم عبداً واحداً

٦ - المصافحة في النعمة ، القسم والاكترام  
واعتنفت الأمر أخذته بحد ، وذكر صاحب  
القوانين القدر أن المصافحة هي حمل الرجل  
يده على عنق صاحبه

وإذا كرهها مالك كرهة تنزيه لأنها من فعل  
الأعاجم

قال القسطلاني في الذخيرة : كره مالك  
المصافحة ، لأنه لم يرد عن رسول الله ﷺ أنه  
فعلها إلا مع جمع من أبي طالب لما رجع من  
الحشة ، ولم يصحبها بعمل من الصحابة  
بعده

وأما عن المصافحة من الفقهاء ، كما جازلة  
فقالوا بجوازها ، ففي الأدب الشرعية لا يرى  
مفطح رباحه ، معافاة ، ومثلها تقبيل اليد والراس  
نظيماً وإكراماً واحتراماً مع من تشهوه

(١) حديث : أن النبي ﷺ قال : من سافر العريضة فهو  
٥ : ٢٨٩ - ٢٩٠ . فحينئذ يرد عليه : والله  
أن يطلع منها على من هو أبو ذر ، فلهذا في الأدب  
الشرعي (٢٩١ / ٢) - (٢٩٢ / ٢) .

(٢) التوضيح : قوله (٢) : أي فليدبر ٢ / ٢٨٢ -  
٢٨٤ / ٥ - ٢٨٥ ط الصغرى - العواكف السعداني  
١ - ٢٨٤ ط ص ٢ - ص ٢٨٤ ط ص ٢ / ٢٨٤ ط ص ٢ -  
جانب الفيلسوف ٢ / ٢٨٤ ط ص ٢ - الجانب الشرقي  
لا ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ط الفيلسوف

(٣) التوضيح : قوله (٣) : أي فليدبر ٢ / ٢٨٤ -  
الشرعية : قوله (٣) : أي فليدبر ٢ / ٢٨٤ -  
الشرعية : قوله (٣) : أي فليدبر ٢ / ٢٨٤ -



أمره مستحب لغزوه تعالى ﴿ وَإِذَا حُيِمَ  
سُحِبَ فَحَبْرًا مَحْسَرًا لِمَا رَدَّهَا ﴾<sup>١</sup>

السلام أو رده بالإشارة -

١٠ - يكرر السلام أو رده بالإشارة بالرد عليه أو  
بالرأس مع رفع يدي السلام مع المدة وربع  
المسلم عليه، لأن ذلك من عمل أهل الكتاب،  
اليهود والنصارى لغزوهم - <sup>٢</sup> - فيأرواه عمرو  
ابن شعيب عن أبيه عن جده ( ليس من  
أهل البيت ) لا تشبهوا باليهود ولا  
بأنصارى ، فإن سيم يهود إلا أنه  
بالأصابع ، وتسمي النصارى الإشارة  
بالأصابع<sup>٣</sup> .

فإن كانت الإشارة معروفة بالنحو، بحيث  
وقع التسميم أو الرد بالسلام مع الإشارة، أو  
كأن المسلم عليه بعدد من المسلمين، بحيث لا  
يسمع صوته فيشير إليه بالسلام بيد أو رأسه  
ليعلم أنه يسلم فلا تكرهه<sup>٤</sup>

عليه هو راد عليه فقلت . السلام عليكم  
فقال السلام عليكم ورحمة الله تعالى . ثم  
أثبته مرة أخرى فقلت السلام عليكم  
ورحمه الله تعالى وبركاته فقال - السلام  
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته يصيب  
صلواته ولا يتعين ما ذكر للزيادة لما روى  
عن سعد بن ربيعة ومعه<sup>٥</sup>

صيغة رد السلام

٩ - صيغة فرد أن يقول المسلم عليه  
( وعليكم السلام ) بتقديم الأخير وجره ،  
ويصح أن يقول سلام عليكم بتكسر  
السلام وبغيره ، ويروى ولو تكرر الأنصلي  
بالقول لفرد الكلام به فمثنى، فيكون  
التقديم عن السلام وعليكم، فيرد الرد  
سلي على نفسه مرتين الأولى من ابتداء  
والثانية من نفس الرد ، بخلاف ما يرد برك  
القول، فرد الكلام حيث يصير جملة واحدة  
تخص التسميم وحده

والأصل في صيغة الرد أن يهي إلى الرد  
لفرد . وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ،  
وإذا قال المسلم السلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته، فإن زيادة تكون واحدة، قالوا انصبر  
أنتم عن لفظ السلام عليكم كانت

( روح سعد ، ١٩٢٥ ط حيد )

( روح سعد ، ١٩٢٥ ط حيد )  
الرد بالقرآن ١٩٩ ط حيد ، مدون على  
قرب ٢ ، ١٣٥ ط حيد ، الأذكار للشيخ ٣٩ -  
٣٩٢ ط الأولى

( حيد ) ١٩٩ ط حيد ، شرح للشيخ  
١٠٠ - ١٠١ ط حيد  
( ط حيد ) ١٩٩ ط حيد ، الأذكار  
لروى ٣٩٣ ط حيد ، الأذكار

أن يرد السلام صرح بذلك الشافعي  
والحنابلة فإن النووي قال أصحابنا وهذا  
الرد واجب على الغير، وكذا لو سمع سلاماً في  
ورقة من عاتق وجب عليه أن يرد السلام  
باللفظ على القوم إذا قراء .

ولد ورد في الصحيحين عن عائشة -  
رضي الله عنها - قالت - قال لي رسول الله  
ﷺ : « هذا خير من يصرأ عليك السلام »  
قلت قلت . وعنه السلام ورحمة الله  
ومسح أن يرد عن سماع لمع أن يقول  
وعليك وعليه السلام<sup>(١)</sup>

السلام ورد فيه الخبر العربية :

١٢ - السلام ورد به بالعجمية كسلام ورد  
بالعربية، لأننا نعرض من السلام التاميم  
ولقد ورد بالسلامة، نسخة صحيح ذلك نعر  
العربية، كما يحصى بها وهذا في السلام خارج  
الصلوة، إذ السلام في الصلاة لا يجزئ، غير  
العربية عند الشيعة والحنابلة وعند المالكية

ونكفي الإتيان في السلام عن أصم أو  
أعرص أو الرد على سلامه، خلافا لما ذكره  
النووي في الأذكار عن شوقي حيث قال : يرد  
سلم عن أصم لا يسمع، فيجوز أن يلفظ  
لفظ السلام لقدرته عليه ، ويشير إليه  
حتى يحسن الإقحام ويسحق جوابه ، ولو  
لم يجمع بينهما لا يسحق الجواب قال . وقد  
لو سلم عليه أصم وأرد الرد فينقطع باللسان  
ويشير بجواب ليحصل به الإقحام ويسقط  
عنه رد الجواب . قال . ولو سلم على  
أعرص فأشار الأعرص بالرد سقط عنه  
الرد، لأن إشارته قائمة مقام الرد . وكذا  
لو سلم عليه أعرص بالإشارة سقط الجواب  
مع العساة<sup>(٢)</sup>

السلام بواسطة الرسول أو الكتاب

١١ - السلام بواسطة الرسول أو الكتاب  
كالسلام مشافهة، فقد ذكر النووي في كتابه  
الأذكار عن أبي سعيد الخدري وغيره أنها إذا  
نادى إنسان إنسان من خلف ثوب أو حائط  
فقال السلام عليك يا فلان، أو كتب كتاباً  
في سلام عليك يا فلان أو السلام  
على فلان ، أو أرسل رسولا وقال سلم على  
فلان ، لم ينعكس الكتاب أو الرسول وجب عليه

(١) حديث . وهذا خير من يصرأ عليك السلام . أخرجه  
البخاري رحمه الله . ج ٢ ، ص ٢٨٢ ط ١ . نسخة  
١٢٩٥ / ١ ط ١ . أخرجه ابن حبان .

(٢) روح الباقين ١٠٠ ١٠١ ط ١ نسخة . أخرجه  
١٠٠ ٢٠٠ ط ١ . الألباني . الصغير ط ١ . أخرجه  
٢٠٠ ٢٠١ ط ١ . الألباني . الأذكار ط ١ .  
٢٠٠ ٢٠١ ط ١ .

(١) الأذكار لمصطفى ٣١١ ط ١ . الألباني . أخرجه  
٣١١ / ١ ط ١ . أخرجه ابن حبان .









والأظهر كما ذكر النووي أنه إن كان مستغرقاً بالدعاء مجتمع القلب عليه فالسلام عليه مكروه، والمشقة التي تلحقه من الردء والتي تقطعه عن الاستمرار بالدعاء، وهي أكثر من مشقة نسي طمحين الأكل إذا سبم عليه ورد في حال كونه، وأما الطلوع والإحرام فبكره السلام عليه ولو سلم رد عليه بالنفط

وأما السلام في حال حطية الجمعة فبكره الاستدعاء به لأنهم ملزمون بالإتيان للحطية، فإن سلم لم يردوا عليه لتقصيره ومن إن كان لإتلاف واجب، يرد عليه، وإن كان سنة رد عنه، ولا يرد عليه أكثر من واحد على كل وجه

ولا يسلم من كان مشغولاً بأكل واللقمة في مضمضة، فإن سبم لم يسحق الجواب، أما إذا سلم عنه بعد الطمحين أو قبل وضع اللقمة في فمه فلا شرع للتعجب ويجب دعاءه، ويسبم في حال البيع وسائر معاملات ويجب الجواب

وأما السلام على قاضي الحاجة ومحرره كالمجتمع وعلى من في المحرم وسائم والغائب حلف جدهم لحكمه الكراهة ومن سلم عليهم لم يستحق الجواب ما ذكره عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً مرّ برسول الله

عليه أن يرد لسلام بالإشارة، علافاً لمشاهدة العائلين بعده ويحب الرد عليه

ويحب إحسانه إلى أن رد القضي السلام بالكلام عمداً يهطل الصلاة

ورد النص السلام بالإشارة مشروط عند الخنابلة

وأما أنت، يصل للسلام على غيره، وهو في الصلاة بالإشارة يرد أو رأس فيجوز عند المالكية صحت، ولا يلزم السجود لذلك<sup>(١)</sup>

ج - السلام على المشتغل بالقراءة والذكر والتلبية ولأكل، وعلى قاضي الحاجة ومن في الخصم ويصحب ذلك

١٧ - الأولى ترك السلام على المشتغل براءة الفريضة، إن سلم كفاه الرد بالإشارة، وإن رد بالنفط أسأف، الاستعانة ثم يقرأ، وحينئذ النووي أنه يسلم عليه، ويجب عليه الرد بطلا

وأما السلام على المشتغل بالذكر من دعاء وتدبير فهو كالسلام على المشتغل بالقرعة

(١) المصنف رحمه الله في ١٣٠، ٢٩٦، ٩١ ج  
البرقعي أس عليه ١٥٠ ط مصر، جواهر  
الإسكندرية ٩٣ ط القاهرة، عبد المجيد ٩٢٨  
ط دار صادر ط ١٢٠١ ط ١٢٠١ ط ١٢٠١  
كتابخه الخديوي ٢٩٩

وذكر النووي في الروضة له سنة ، وذكر ابن  
صبيح في الآداب الشرعية أنه جاهر  
بشأدهم ، وهو معنى كلام ابن غليل ،  
وذكر القاضى في المجرد وصاحب حيون  
المسائل والشيخ عبد القادر أنه يستحب

أن يرد عن من رضي الله عنه أنه مر على  
صبيان ، قسم عليهم ، ولا . كان النسي - ١٢٤  
- بفعله (١)

وأما جواب السلام من الصبي صغير  
واحِب ، لعدم تكليمه ، كما ذكر المالكية  
وإشاعة ، ويسقط رد السلام بوجه عن الباقي  
إن كان عاقلاً بعد الحقة ، لأنه من أهل  
العرض في الخطأ . بلجل جل ديعته مع أن  
النسبة فيها عرض عنهم

وقد ذهب إلى ذلك بعض الأحموري من  
المالكية والشافعية من شافعية ، بما عني  
أولاه للرحا ، ولأصح عند الشافعية عدم  
سقوط فرض رد السلام عن الجماعة يرد  
النسي . وبه قطع القاضى والنووي من  
الشافعية ، وقد يرد في لاكتفاء برد النسي  
عن الجماعة صاحب عروكة النووي من  
المالكية حيث قال وثنايه ولغة ، لأن الرد عرض

الله - ١٢٥ - يقول ، مسلم فلم يرد عليه (٢)  
وما روى عن حمير - رضي الله عنه - أن  
رجلاً من رؤسائه - ١٢٦ - يقول ، مسلم عليه  
فقال النسي - ١٢٧ - إذا لم يرد على مثل هذا  
الحوال فلا تسلم على . فذلك إن فعلت ذلك  
لم أرد عينه ، (٣)

وأما حكم الرد منهم فهو الكراهة من  
ناسي الحاجة والجماع ، ولم من في الحاجة  
فيستحب له الرد ، كما ذكر النووي في  
لروضة (٤)

## احتكام آخرى للسلام

### السلام على الصبي .

١٨ - السلام على الصبي فعلى من تركه  
بعد الحقة وذهب للمالكية إلى أنه مشروع

(١) حديث من عمو . سلام رسول الله ﷺ رواه  
أحمد بن حنبل (٢) ٢٨ - ٢٩ - النسي

(٣) حديث حمير بن جندب عن رجل من بني  
تميم عن أبيه - ١٢٨ - ط النسي . والنسي  
إسناد صحيح يرد في صحيح رجاء - ٢١١ - ط  
فم الخطأ (٤)

(٥) فتح المصنف ١٠٣ ط الأثر . من حديث  
١١ - ١٢ - ١٣ ط النسي . جوهر الإقناع  
١٠٣ ط النسي . ١٠٣ ط النسي . ١٠٣ ط  
مكرر النسي ٢ ط النسي . ١٠٣ ط النسي  
١٠٣ ط النسي . ١٠٣ ط النسي . ١٠٣ ط  
النسي . ١٠٣ ط النسي . ١٠٣ ط النسي  
١٠٣ ط النسي . ١٠٣ ط النسي . ١٠٣ ط  
ط النسي . ١٠٣ ط النسي . ١٠٣ ط النسي

(١) حديث من عمو . سلام رسول الله ﷺ رواه  
أحمد بن حنبل (٢) ٢٨ - ٢٩ - النسي

ورد السلام بها على من سلم عليها لفظاً واجب

ولما إن كانت بك المرأة ثمانية بجنى الاقتال جاء أو بجنى انتقامها هي أيضاً سلم عليها قال سلام عليها وجواب السلام بها حكمه الكراهة عند المالكي والشافعي وأحمد، وذكر أحمد بن حنبل أن الرجل يرد على سلام المرأة في نفسه إن سلمت هي عليه، فردد هي أيضاً نفسها إن سلم هو عليها، وصرح الشافعي بحرمه ردّها عليه

والم سلام للرجل على جماعة النساء محذور، وكذا سلام الرجل على المرأة الواحدة عند أحمد بن حنبل، ومما يدل على حوزة سلام الرجل على جماعة النساء ما روي عن أسامة بن يزيد رضي الله عنه قال: «مر علينا رسول الله - ﷺ - في نسوة فسلم علينا»<sup>(١)</sup>

ومما يدل على جواز السلام على المرأة المجبور ما أخرجه البخاري من سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «كأنك لنا عجز مرسلي بلّ بقماعة محل بالحدبة فتأخذ من

على البالغين، ورد الصبي غير مرض عليه فكيف يكفى عن المرض الساجد على المكلفين؟ فلعلى الأظهر عدم الاكتفاء بردة من البالغين

ثم ذكر شافعي وجهه في رد السلام من البالغ على سلام صبي، بناء على صحة إسلامه أي «نصبي» وصرح لأدوى وجوب الرد<sup>(٢)</sup>

### السلام على النساء

١٩ - سلام المرأة على المرأة يس كسلام الرجل على الرجل، ورد سلام من امرأة على مثلها كالرد من الرجل على سلام لرجل

والم سلام للرجل على المرأة، وإن كانت ملك المرأة زوجة أو أمه أو من المحذور سلامه عليها سه، ورد السلام بها عليه واجبه، بل يس أن يسلم الرجل على أهل بيته ومحارمه، وإن كانت تلك امرأة أجنبية لأن كتاب صحيحاً لو امرأة لا تمنهين قال سلام عليها سه،

(١) في حديثي ٥ / ٢٦٥ ط - نسخة - الموطأ - الموطأ  
٢ / ٢٦٥ ط - نسخة الموطأ - ٥ / ٢٦٥ ط - الأول  
المروسة ١٠ / ٢٦٥ ط - المكتب الإسلامي - جلة  
المصنف ٨ / ٢٦٥ ط - المكتب الإسلامي - مع المحتاج  
٩ / ٢٦٥ ط - دار الحديث - الأول / ٢٦٥، ٢٦٦ ط  
الأول - الباب شرعية أم المصنف ٦ - ٢٦٥ ط  
المصنف

(٢) حدثت أسامة بن زيد - مر حطباً إلى النبي ﷺ في مهاجرة - يرويه ٥ / ٢٨٢ - فحينئذ قال: «مر علياً بن زيد»  
والترمذي ٥ / ٢٨٢ ط - الموطأ - ١٠ / ٢٨٢ ط - والبيهقي لأحمد - وصحة الترمذي

الأهواء مكررة . كابتدائه على يهود  
والنصارى<sup>(١)</sup> .

وذكر النووي في المروضة وجهين في  
استحباب السلام على العساقي وفي وجوب  
الرد عن المجنون والنسكران إذا سلمها . وذكر  
في الأذكار أنه انتدع ومن اعرف دينا عظيميا ولم  
نبت منه يبقى أن لا يسمه عليهم ولا يرد  
عليهم السلام

بحجة ما رواه الشيخان في مسند  
صحيحهما من قصة كعب بن مالك رضي  
الله عنه حين تخلف عن غزوة تبوك هو  
ورقيق له فقال : ونبي رسول الله ﷺ  
عن كلاما . قال : وكنت أرى رسول الله  
ﷺ - فأسلم عليه فاقول : هل حرك شعبة  
برد السلام أم لا ؟<sup>(٢)</sup> وما رواه البخاري أيضا  
في الأذكار المفرد عن عبد الله بن عمرو قال :  
( لا تسموا على شراب الطمر )<sup>(٣)</sup>

قال النووي فإن اصغر إلى السلام على

(١) حبه . معني عن شرح الشرح ٢ / ٢٨٠ ، والرواية  
في ٢ / ١٣٠ .

(٢) حديث كعب بن مالك . أخرجه البخاري . اختص  
٢ / ١١٥ ط ( نسخة ) . مسلم ٢ / ١٦٦ ط  
نصه .

(٣) قوله عبد الله بن عمرو لا تسموا على شراب الطمر  
مخرج اختلافه في الكتب المفرد ( ص ١٦٢ ط  
نسخة ) .

لصواب السائق في طرحه في قبره ، وتكرره  
حيث من شعيرة ، فلا صلب الجمعة  
انصرها وسلم عليها فتسببه إلى<sup>(٤)</sup> .  
ومعنى تكرر لي تفحص<sup>(٥)</sup> .

السلام على العساقي وأرباب المعاصي

٢٠ - ذكر ابن عسكدين أن السلام على  
المعاصي المجاهر عفة مكرره وإلغاء . ومثل  
المعاصي في هذا لأحد الفجار وشارب الخمر  
ومطير الخيام وادني والمذنب حال يسهم  
بدنك ، وتقل عن قصود الغلام أنه لا  
يسلم . وسلم عن قوم في معصية وعمل من  
يلبس بالشرطج ناديا أن يشتمهم عما هم فيه  
عند أبي حنيفة ، ذكره عنه لمحقروا هي<sup>(٦)</sup> .

وذكر المالكية أن ابتداء السلام على أهل

(١) حديث سهل بن سعد . كانت له محروا يعرف المختار  
( الفتح ١ / ٣٠ ط ( نسخة )

(٢) ابن عسكدين ٢ / ١٢٩ ط ( نسخة ) . روح المسافر  
٥ / ٩٩ ط ( نسخة ) . الفوطي ٥ / ٣٠٢ ط ( دار  
النووي النجاشي ١ / ١٢٢ ط ( انك - شرح الزمخشري  
٣ / ١٥٠ ط ( دار الفكر - روضة الطالبين ١ / ٢٢٩ -  
٢٣٠ ط ( المكتب الإسلامي - الأذكار للنووي ١ / ١٠٢  
٢٠٢ ط ( الآداب - محبة طبعنا ٢ / ١٢٣ ط ( دار  
صادر - التكملة للحكيم القزويني ١ / ٢١٢ ط ( ٢٠٠  
الآداب - مشروعة ١ / ٣٧٤ ط ( ٣٧٥ ط ( آداب

(٣) سنن عسكدين ١ / ٢١٢ ط ( ٢١٧ ط ( المصريح  
مقداره كذا في ٢ / ١٢٠ ط ( انك

الخطمة - بأن دخل عليهم وحدهم فثبت  
مصد في دية أو ثيابه أو غيرها إن لم يسلم  
سليم عندهم ، وذكر عن أبي بكر بن العربي  
أنه يسلم ويؤوى لمن أسلم اسم من أسماه  
الله تعالى ، ويكون للمسلم الله عليكم  
وقيب <sup>(١)</sup>.

٢١ ذهب الخليلي إلى أن السلام على أهل  
الجنة مكروه لما فيه من تعظيمهم ، ولا بأس أن  
يسلم على النبي إن كان له عنه حاجة ،  
لأن السلام حيث لأجل حاجة لا  
لتعظيمه ، ويجوز أن يقول السلام على من  
أنعم الله <sup>(٢)</sup> ويذهب الحنكيلي إلى أن  
ابتداء اليهود والنصارى وسائر فرق النضال  
بالتسليم مكروه ، لأن السلام تحية والكفر ليس  
من أهله <sup>(٣)</sup>.

ونصحه عند انتفاعه بدعوة مسلم  
بالتسليم ، وأنه إن يحبه بغير السلام ، يعون  
هذا أن الله لو أنعم الله سبحانه على كذا  
عنه حاجة ، ولا فلا يستلزم شيء من  
الإكرام أصلاً ، لأن ذلك بطله وإيسر  
ويظهر ، وقد قال الله تعالى ﴿ لا

ذكر من منح في الآداب الشرعية أنه  
يكفي لكل مسلم مكلف أن يسلم على من  
يلعب البر أو الشطرنج ، وقد عجلت لإظهار  
المنهية ، وفأثر أحد فيمن يلعب بالشطرنج  
ما هو هل أن يسلم عليه ، كما لا يسلم على  
الفتليس ، لأنهم يؤيد عليهم إن سموا إلا  
أن يسلم على طلبة التزويج بتركه من

قال أبو داود قلت لأحمد - أحسن ما تقوم  
بقتلهم - نسلم عليهم ؟ قال هؤلاء قوم  
سوء ، والسلام اسم من سمى الله تعالى ،  
قلت لأحمد نسلم على أحد ؟ قال لا يرى  
السلام اسم من أسماء الله عز وجل <sup>(٤)</sup>.

وأما رد التسليم على النصارى أو الخدع فلا  
يجب رجوعاً عما في روح المعاني <sup>(٥)</sup>.

(١) من جامع ٥ - ٢٦٩ - ١٦٥ ط مصر ٢٢٥  
١ - ١٦٥ ط القاهرة روح المعاني ٢ - ١٦٥ ط

(٢) العواكف طبع ٢٢٥ - ٢٢٦ ط - ثلاثة حنكيلي  
العمادى على أسرار ٢٢ - ١٦ ط بغداد ، الشريطي  
٢ - ٢٠٠ ط الأثر

(٣) باب التضياع ٨ - ٢٢ ط - المنكدر ١٠٨ ط - تحفة  
المنهاج ٢٩ - ٢٠ ط - صغرى ، وصح الشافعي  
٢٢ - ٢٢ ط - المنكدر ١٠٨ ط

(٤) درية المشير ٢٢ - ٢٢ ط - المنكدر ١٠٨ ط  
المنهاج ٢٢ - ٢٢ ط - المنكدر ١٠٨ ط

(٥) آداب الشرع لمن منعه ٢ - ٢٢ ط - الأثر  
٢٢ - ٢٢ ط - المنكدر ١٠٨ ط



ليؤذي غيره لأنه دعاه بالإسلام ولا فلا يجوز<sup>١</sup>

وولين كراهة التهمة بالإسلام قول رسول -  
ﷺ - ولا تبدأوا اليهود ولا النصارى  
بالسلام ، فإذا لقنهم أحدهم في طريق  
فاصرروا إلى اعتنقه ،<sup>٢</sup>

والاستقالة أن يقول له : رد سلامي الذي  
سلمته عليك ، لأنني لو علمت أنك كافر ما  
سلمت عليك ويستحب له عند التهمة  
والخيانة أن سلم على من يظنه مسلماً فإن  
دعياً أن يفيقه بأن يقول له : رد سلامي الذي  
سلمته عليك ، لما روي عن أبي حمزة ( أنه  
مر على رجل فسلم عليه فقبل - إنه كافر  
فقال - رد على ما سلمت عليك فهد عليه ،  
فقال أكثر الله مالك وولئك ، ثم التفت إلى  
أصحاب فقال : أكثر سحرة ) وقال  
الملكيا لا يستتابه

وإذا كتب إلى النقي كما اقتصر على  
قوله فيه سلام على من اتبع الهدى ، اقتداه

لنجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من  
حاد الله ويؤخونه<sup>٣</sup> .

وقال النووي في الأذكار : اختلف  
صحابي في أهل الذمة ، فقطع الأكثرون بأنه  
لا يجوز ابتنائهم بالسلام . وقال آخرون ليس  
هو بحرام بل هو مكروه

وحكى المازدي رجلاً لحسن أصحابنا :  
أنه يجوز ابتناء المسلم بالسلام ، ولكن يقتصر  
السلام على قوله : السلام عليك ولا يذكره  
بلفظ الجمع ، إلا أن النووي وصف هذا  
قوله بأنه شاذ

وبدأه أهل الذمة بالسلام لا يجوز أيضاً  
عند مخالطة ، كما لا يجوز أن يحيرهم بحجة  
أخرى مع السلام قال أبو داود قلت لأبي  
عبد الله : نكره أن يقول الرجل للنقي كيف  
أصبحت ؟ أو كيف حالك ؟ أو كيف  
أنت ؟ أو نحو هذا ؟ قال نعم هذا على  
أكثر من السلام

وذكر الحنفية أنه لو قال للنقي أطال  
الله يدك حين إن بوي أنه يفيقه ليسمى لو

(١) الاخير ١ / ١٦٥ ط المرت ، الأذكار ١ / ٢١ -  
١٠٦ ط الآبي ، المص ٨ / ٢٣ ط لمبارك -  
كتابات تشيع ٢ / ١٦٩ ط ، المص ، الكافي  
٢ / ٢٥٩ ط

(٢) حديث - ولا تبدأوا اليهود ولا النصارى بالسلام -  
أخرجه مسلم ١ / ١٧٠٧ ط ، حلي ١

(٣) سورة البقرة / ٢١٠

رسول الله - ﷺ . في التصديق هو ذلك حين  
كتب إلى هرقل ملك الروم

وإذ، من واحد عن جماعة منهم مسلمون  
ولو واحدا وكثير فأنه أن يسلم عليهم  
ويقصد مسلمين أو أنسلم له يرى أسامة  
من ريد رضى الله عنهم . أن النبي ﷺ مر  
على محسن به لعل من المسلمين والمشركون  
عبدة الأوثان واليهود مسلم عليهم  
النبي ﷺ<sup>(١)</sup>

رد السلام على أهل الذمة .

٢٢ - وأما رد السلام على أهل الذمة فلا بأس  
به عند الحنفية، وهو جائز أيضا عند المالكية  
ولا يجب إلا إذا تحقق المسلم من نظر السلام  
من قدامي، وهو واجب عند الشافعية  
والحنابلة

ويقتصر في الرد عن قوله، وعليكم، والواو  
والجيم أو وعليك بالواو دون الجمع عند

(١) ابن أبي شيبة ٢٤٤ - ٢٤٥ ط ٢٤٤ هـ . تصوف  
١٢٥ - ١٢٦ ط ١٢٦ هـ . تصوف جاد الخياط  
١٢٦ هـ . تصوف (صلى)، تصوف الخياط  
٢٢٦ ط ٢٢٦ هـ . تصوف الخياط . ١٢٦ هـ  
القول يصح فطالبيه . ٢٢٦ هـ . تصوف  
١٢٦ ط ١٢٦ هـ . تصوف

الخصب والشعب وخباينة، لكثرة الأحبار في  
ذلك<sup>(٢)</sup>

فصب ما روى عن أنس رضى الله عنه  
قال . قال رسول الله - ﷺ . إذا سلم  
عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم<sup>(٣)</sup>  
ومما روى عن أنس عمر - رضى الله عنها -  
أن رسول الله - ﷺ . قال . إذا سلم  
عليكم يهود فقولوا وعليكم . السلام  
عليكم فقولوا وعليكم<sup>(٤)</sup>

وعند المالكية يقولون في الرد عليك،  
بغير واء بالإفراد أو بالجمع<sup>(٥)</sup> لما ورد عن  
أنس عمر ع . قال رسول الله ﷺ : فإن  
"يهود" سلموا عليكم يقولوا أحدهم السلام  
عليكم فقولوا وعليكم<sup>(٦)</sup> وفي رواية أخرى به

(٢) الطبري ١٢٥ / ١ ط ١٢٥ هـ . تصوف الخياط  
١٢٥ - ١٢٦ ط ١٢٥ هـ . تصوف الخياط  
١٢٥ هـ . تصوف الخياط . ١٢٥ هـ . تصوف الخياط  
المر

(٣) إذا سلم عليكم من الكتاب فقولوا وعليكم . تصوف  
الخياط . تصوف ١٢٦ هـ . تصوف الخياط . تصوف  
١٢٥ هـ . تصوف الخياط

(٤) تصوف ١٢٥ هـ . تصوف الخياط . تصوف الخياط  
١٢٥ هـ . تصوف الخياط . تصوف الخياط  
١٢٥ هـ . تصوف الخياط

(٥) تصوف الخياط ١٢٦ هـ . تصوف الخياط . تصوف الخياط  
١٢٦ هـ . تصوف الخياط . تصوف الخياط  
١٢٦ هـ . تصوف الخياط

(٦) تصوف الخياط ١٢٦ هـ . تصوف الخياط . تصوف الخياط  
١٢٦ هـ . تصوف الخياط . تصوف الخياط  
١٢٦ هـ . تصوف الخياط

قال عنكم بالجميع ويعبر وار

في فرود بدأ بالسلام على كل حال ، سواء

كان صعباً أو كان كبراً ، لليلة أو كثيراً

وإذا نسي رجل واحدة فأراد أن يحضر طائفة

منهم بالسلام كره ، لأن النقص من السلام

للموتة والألفة ، وفي بعضهم البعض

يبحث ليلتين ، وربما صار سبباً لمحنة أو

إذا نسي في السوي أو الشوارع لطروقة

كثيراً وسعد ذلك ما يكثر فيه تلافوه ، وقد

ذكر المذوي أن السلام بها يكون بعض

الناس دون بعض قاله لأنه لو سلم على

كل من نسي نسيه على من نسي كل منهم ،

وخرج به عن العرف

يستحب السلام عند دخول بيت

أو مسجد وإن لم يكن فيه أحد

٢٤ - يستحب إذا دخل بيته أن يسلم وإن لم

يكن فيه أحد وليس السلام عبثاً وعلى

عبد الله الصاحبين<sup>(١)</sup> وكذا إذا دخل

مسجد ، أو بيتاً فعبه فيه أحد يستحب أن

يسلم وأن يقول : السلام علينا وعلى

عبد الصاحبين ، السلام عليكم أهل بيت

ربهم الله وبركاته<sup>(٢)</sup>

وتصل الشراوى عن الأجهري قوله ، إن

حضرت مسلم لا الدمى على السلام يمنع

السب ، فالظاهر أنه يجب الرد عليه لاحتمال أن

يقصد به الدعاء

من يبدأ بالسلام

٢٣ - يسلم الراكب على المشي ، والمشي على

القاعد والمقبل من الكبير ، والصغير على

الكبير

لما ورد في التصحيح عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال ، قال رسول الله ﷺ

« يسلم سراكب على المشي والمشي على

القاعد ، والمقبل من الكبير »<sup>(١)</sup> وفي رواية

بليحاري رواية : الصغير عن الكبير<sup>(٢)</sup>

وهذا المذكور هو سنة ، غير خالف مسلم

المشي على الراكب ، أو الجالس عليها لم

يكبره ، وعلى مقتضى هذا لا يكبره ابتداء

لأكبرين بالسلام على الصغار ، والكبير على

الصغير ، ويكون هذا تركاً لما يستحب من

سلام غيره عليه ، وهذا فيما إذا تلاقى الأشخاص

في طريق ، أما إذا ورد على نعود أو عهد ،

(١) قد تقدم ما ذكرناه في المطاوعة ١٩٢ ط (عس)

فيه لغة : إذا دعا السائر السائر : السلام

عليها وهو دعاء الله تعالى

(٢) التمسع في ذلك قوله تعالى : ﴿ قد وثقتهم بربهم ﴾

عن التمسع في من دعا الله تعالى عليه في الدعاء

السلام عند مشاركة المحسن .

فيقول . أجزأني من حق في رد السلام أو  
جعلته في حق منه وتحو ذلك ، ويمنع  
به . فإنه يسقط به حق هذا الأدنى

ويستحب من سلم على إنسان فلم يرد  
عليه أن يقول به بملأه تعريه : رد السلام  
واحد ، بمعنى لك أن ترد عن يسقط حيث  
فرس الرد (١)

السلام عند زيارة الموصي

أ . السلام عند زيارة النبي - ﷺ -  
وصاحبه :

٢٧ - يستحب لكل حاج زيارة النبي - ﷺ -  
بالمسبحة فإن ركبته - ﷻ - من تعظم  
مربك ، وأنها وزرع المساعي وأفضل  
عبادة ، وأمر بحث (زيارة)

إذا أتى لزيارة المسجد صور تحية المسجد  
له من الثمر لكرامته واستغفره واستغفر العباد  
عن معصيته أدرج من جدار المقبر وسلم ،  
ويستحب أن يقول : ( السلام عليك  
يا رسول الله ، السلام عليك يا خير الله من  
خلقه ، الإسلام عليك يا حيية الله ،

٢٥ - إذا كان جالسا مع قوم لم يرد  
بمنزلهم ، فإنه أن يسلم عليهم ، لا ويجز  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال  
رسول الله ﷺ : إذا سلم أحدكم على  
مجلس فليسلم ، فإن بدا له أن يجسر  
فليجلس ، ثم إذا قام فليسلم ، فليست  
أولى بأحد من الآخر ،

إلقاء السلام على من يقف أنه لا يرد  
السلام

٢٦ - قال سوري ، إذا سلم على واحد أو أكثر  
وغضب على من أنه إذا سلم لا يرد عليه وما  
يتكلم بالمرور عليه ، وإنما إجماعه : لو  
السلام ، وما قيل فليست يسفي أن يسلم ولا  
يركه لهذا الظن ، فإن السلام مأمور به ،  
وأنه ليس به المأمور بسلمه ولم يؤمر بأن  
يحصل الرد ، مع أن المرور عليه عد بمحض  
الظن فيه ردد

ثم قال سوري ، ويستحب من سلم على  
إنسان وأسمعه سلاما روجه عنه الرد  
بشرطه فم يرد ، أن يجله عن ذلك

(١) روح البهار ، ٢٠٢ ط - غيره - تصحيح النجاشي  
١٠١٥ ط - الأولى - تصحيح النجاشي  
٢٦٨ ط - الأولى ، الذكوان ، ٨١  
٤٤٠ ط - الأولى

(٢) حذاب ، ١١ - انتهى الحديث في حسن الإجماع  
الشمس ، ١٢٠ ، ١٢١ ط - النجاشي ، ١٠١  
حذاب ، ١١



٣٠ - ولما السلام على عيرهم من المؤمنين الصالحين استعلا صمعه الشيخ أبو محمد الجوهري من الشاعبة وقاب بأن السلام هو في نفس الصلاة فلا يستعمل في العتاب ، فلا يرد به خير الأنبياء ، فلا يقال لمؤيكر عليه السلام ولا هل عليه السلام ، وسواء في هذا لأحب والأصوات ولما الحاضر يحتفظ به بهذا . سلام عليك أو سلام عليكم أو السلام عليك أو عليكم .

وهو آخرون بينه وبين الصلاة بأن السلام يشرع في حق كل مؤمن من حي ونبوت وعقب وحاضر ، وهو لوجه أهل الإسلام بخلاف الصلاة فإنها من حقوق المومنين . **٣١** رآه . ولما يقول المصنف السلام عيب وفي عباد الله ضابطين ، ولا يقول الصلاة عليه <sup>(١)</sup> .

السلام الذي يخرج به عن الصلاة :

٣٢ - المخرج من الصلاة لا يكون إلا بالسلام عند الفالكية والشاعبة والحنابلة ، لأن السلام ركن من أركان الصلاة عندهم . بقوله - **٣٣** - مفتاح الصلاة الظهور

ومن عائشة رضي الله عنها قالت كذا رسول الله - **٣٤** - كل من كان بينهما من رسول الله - **٣٥** - يخرج من آخر رسول إلى ليقع فيقول : والسلام عليك ذر قوم مؤمنين . وأما ما نوردوه هذا مؤجلون ، وإن إن شاء الله بكم لأعول . فلهذا نصر لأهل بفتح الحرف <sup>(٢)</sup> .

قول - عيب السلام ، عند ذكره في رجل من الأصحاب

٢٩ - السلام على من ذكر في الفية مفعول على الأتية واللازمة عند ذكرهم ، مثل بولك روح عليه السلام أو إبراهيم عليه السلام أو جبريل عليه السلام ، وذلك تشبيها بقوله تعالى . ﴿ سلام على روح في أنفوس ﴾ <sup>(٣)</sup>

وقوله ﴿ سلام على إبراهيم ﴾ <sup>(٤)</sup>

وقوله ﴿ سلام على موسى وهارون ﴾ <sup>(٥)</sup>

وقوله ﴿ سلام على الهادي ﴾ <sup>(٦)</sup> مع

يجوز لسلام على آله وأصحابهم تبعهم دولة استقلال

(١) حيث ما أنه قد يراد أن **٣٤** كلمة كان بينهما لتبريد منه ١٠٩٢٩ - ط - (مكرر)

(٢) سيج في الصلاة / ٧٩

(٣) ١٠٩ / ١٠٩٢٩٥

(٤) ١١٠٢٥٥

(٥) ١١٠٢٥٥

(٦) ١١٠٢٥٥

١ - ٣١٠ / ط - نقول - لغز في صريح حقه

٢٥٧ - الشافعي ، جلاء الأوهام لأبي نعيم / ٣١٥

ط - نقول

الجماعة يكون بعد آخر تكبيرة وتتميل دست  
بذكره فلهذا في ( صلاة الجماعة )<sup>(١)</sup>

وتحريمها التكرار، وتخليها التسلية<sup>(٢)</sup> لها  
الحقية فالسلام عندهم ليس ركناً من هو  
واجب، لأن الركون - ﷻ - لم يثبت في  
صلاته، ولو كان فرضاً لأمره، إذ لا يجوز تأخير  
الركن عن وقت الحاجة فالخروج من  
صلاة عندهم يكون بالسلام، ويكون بدون  
من كل عمل أو قول مناف للصلاة. وقد عيب  
صلاته، ولا يحتاج إلى سلام<sup>(٣)</sup> وتعيينه في  
( تسليم )



هذا والسلام الذي يخرج به من صلاة

( حديث وفتح الصلاة الطهور ) أخرجه  
الطبراني، ٩٢٠ ط. الخليل، من حديث جابر بن  
عمر الله وهو قد عيب

(١) ابن عسبر ١/ ٢١٥، ٢١٦ ط. القصب، فتح  
تكميل ٢٢٥-٢٢٦ ط. الأبي، الأصب ١/ ٥١  
ط. الشافعية، شرح مختار ١/ ٢٦٥، ٢٦٦ ط.  
القول بقاء، المختار ص ١/ ٢٦٥، ٢٦٦ ط. الثانية  
براق، جواهر الإكمال ١/ ٢٦٥، ٢٦٦ ط. القصب،  
حاشية القصب ١/ ٢٦٥، ٢٦٦ ط. معك برقية  
القصب من الرسالة ١/ ٢٦٥، ٢٦٦ ط. القصب، شرح  
البرقاني ١/ ٢٦٦ ط. القصب، المختار ١/ ٢٦٦،  
٢٦٧ ط. براق، حاشية القصب ١/ ٢٦٦، ٢٦٧  
ط. حاشية القصب ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. القصب  
الإسلامي، الهدى للبرقي ١/ ٢٦٦ ط. الثانية  
برقية مختار ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. مكتبة الإسلام،  
القصب ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. القصب، كتاب  
فتح ١/ ٢٦٦ ط. القصب، الإكمال ١/ ٢٦٦، ٢٦٧  
ط. القصب، حاشية ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. القصب

(٢) ابن عسبر ١/ ٢١٦ ط. القصب، ابن عسبر  
١/ ٢١٦ ط. القصب، المختار ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط.  
القول بقاء، المختار ص ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. الثانية  
براق، جواهر الإكمال ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. القصب،  
حاشية القصب ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. معك برقية  
القصب من الرسالة ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. القصب، شرح  
البرقاني ١/ ٢٦٦ ط. القصب، المختار ١/ ٢٦٦،  
٢٦٧ ط. القصب، حاشية القصب ١/ ٢٦٦، ٢٦٧  
ط. حاشية القصب ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. القصب  
الإسلامي، الهدى للبرقي ١/ ٢٦٦ ط. الثانية  
برقية مختار ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. مكتبة الإسلام،  
القصب ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. القصب، كتاب  
فتح ١/ ٢٦٦ ط. القصب، الإكمال ١/ ٢٦٦، ٢٦٧  
ط. القصب، حاشية ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ ط. القصب

للخمس، كالقتل متروك فلهذا لا يحتج به وعده  
بعضهم بأنه شيء، فهو سهم الرجال، يحتج  
بالإمام في مدونه، وهو من الأربع الخمسة، وقيل  
من خمس الخمس<sup>(١)</sup>

ب - المنفعة

## سَلَب

التصريف

٣ - المنفعة: قبلة بمعنى مفعولة من الصم ،  
وهو لغة ' التزج والفضيل ، وسبب سلك لأب  
فائدة محضة

وشرعا: مال حصل لنا من كفار أهل  
حربين يقتل منا ، وما أخذ به من إيجاب  
خيل وبحر - رد - بعض الظواهر - هي  
وجه يكون فيه إغلاء كلمة الله، ويحل فيه  
السب والرجح والنقل<sup>(٢)</sup>

ج - الاتصال

٤ - الأنفال، هي أموال الحربين تشرأب إلى  
المؤمنين يقتل ، كالغنيمة أو يغير قتل  
كافرا ، ويطلق على الزيادة على السهم

١ - السلب ما يأخذه أحد الطرفين في الحرب  
من قربة ، لا يكون عليه وجه من ثياب وسلاح  
ودابة ، وهو بمعنى مفعول أي سلب  
ويقال أخذ سلب الفيل وأملأه القتل  
والصبر السلب ومعناه الانتزع قهرا ولا  
يخرج معناه الاصطلاح من معناه  
الدموي<sup>١</sup>

الاحتفاظ ذات الصلة

أ - الرضخ :

٢ - الرضخ لغة هو المصد الفليل  
ويقال صحت له صحتا أي أعطته شيئا  
ليس بالكثير .

وشرعا ، هو ما يعطيه الإمام من

(١) ساند محمود والشيخ للبرهان مع برز خدش  
٢ - EE ، تمناه الكيفي ١ / ٦٧٢ ، ص ١٢٢  
٣ - ١٠٢ ، التمرينات والمحرر  
(٢) ساند محمود ، انصاع نشر ، مدبر فوسيط ملك  
(نجم) الفيل لا يقتل ١ / ٦٢ ، نفس الفرج  
٣ - ٩٩ ، ابن هليلي ٢٢٨ / ٢٣ ، مترجم  
المعجم

(١) ساند محمود ، وسائر أبحاثه ، العود في ترتيب  
معرب المسج وسط ، مائة سب



مذكر ذلك لرسول الله ﷺ فصار لا تروى عليه يا خالد<sup>(١)</sup> ولما ورد في قصة قتل أبي حنبل، حيث أعطى سلبه لمعاذ بن عمار، مع قوله : كلاًهما قتله<sup>(٢)</sup>.

وقال مالكية وهو رواية عن أحمد، حارها أبو بكر من الحنابلة، إن القائل لا يستحق السلب إلا أن يصول له الإمام ذلك، ولا يجوز أن يصول الإمام ذلك، إلا بعد انقضاء الحرب، حتى لا يشوش بيته، ولا يصر فيها لقائد الكدناء لأن السلب عندهم من جملة النفل يعطيه الإمام للمصلحة حسب اجتهاده واستلوا بحديث عوف بن مالك المتقدم

وكما روى عن شريح بن عبيدة قال : ما روت رجلاً بيع الفداسية مفتلة، وأحدث سلبه حاتمت به سعد، فخطب سعد أصحابه وقال : إن هذا سلب شريح خير من اتني عشر ألفاً، وإن قد يملكه<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث عوف بن مالك مسبوغ أحمد ٦٦، ٦٩ ط. هبيرة، اصبغ في سب ٢١ / ١٣٧٢، ط. الخليل.  
(٢) قصة قتل أبي حنبل أعرجب البخاري فيفتح ١ / ١٢١ - ١٢٧، ط. الفهرية، وجامع (٣ / ٣٣٧٢، ط. الخليل) من حديث عبد الرحمن بن عوف.

(٣) حديث ابن عبيد بن ٢ / ٣٣٨، مسانيد البخاري ٢ / ٢، الطرح الصغير ١ / ١٧٠، فتاوى المصنف ص ٩٤، روضة الطالبين ١ / ٣٧١، مسانيد المنهاج ٢ / ٩٦، المسنى لابن حنبل ٢ / ٣٩٢، سبل السلام ٢ / ٥٤، الملهب في لغة الإمام سباني ١ / ١٢٨.

المصلحة، وهو ما عمل له من سلباً زائداً في الحرب، لا تروى مع<sup>(٤)</sup>.

الحكم التكميلي.

٥ - ذهب جمهور الفقهاء وهم الشافعية، والحنابلة، والأوزاعي، والمالكية، وإسحاق، وأبو حنبل، وأبو ثور، إلى أن السلب إذا قتل أحداً من المشركين في المعركة مبيلاً على القتال يله سلبه قاتل ذلك الإمام أو من ضمن سلبه ﷺ من قتل كافر يله سلبه<sup>(٥)</sup>، ويقول عبد الله بن جحش : « التهم ارتضى رجلاً شديداً، إلى أن قال : حتى أقتله وأخذ سلبه ».

وذهب الحنفية إلى أن الفداس لا يستحق السلب، لا إذا اشترط له الإمام ذلك فكان يقول : قبل إحراز الشبهة، وقبل أن تضع الحرب أوزارها من قتل قتيلاً يله سلبه، وإذا كان السلب من جملة الغنيم بين المعانين

وقال الطحاوي من الحنفية أمر لسب ما كقول الإمام، فيرى فيه رواية، ما روى عوف بن مالك رضي الله عنه أن عبدوا جمعهم فقتل عرجاء، فأخذ خالد بعض سلبه، وأعطاه بعضه

(٤) اختلاف المنهاج ٢ / ٨٩، حروب العرب للأمامين.  
(٥) حديث ٥ من كتاب كافر، سنة ١٤٤٠، لفرجه من داني (١ / ٣) - شخص عوف بن حنبل وحميد (١ / ٣٨٣) (٣ - ٢٤٣) - ما نالها لاصوب الصبرية) من حديث حسن بن مالك، وصححه رويحه الدمشقي

من يستحق السلب ٤

٦- اختلف الفقهاء فيما يستحق سلب من المخالفين، يذهب الجمهور، وهم احنية، والشافعية في التراجع عنهم، واخذلة إلى أن السلب نكح قاتل يستحق السهم أو المرحع كالعبد، والمرأة، والنصي، والناجس، والدمي، لمصر الحديث، من قتل فيبلا له عليه بيعة فله سبه<sup>(١)</sup> به روى عوف بن مالك رضى الله عنه أن النبي ﷺ قصص بالسلب سقائل<sup>(٢)</sup> وهو حكم مطلق غير مقيد بشيء من الأشياء

إلا أن الشافعية يشنون الذم فيرون أنه لا يستحق السلب وإن حضر القتال وادن الإمام، أما إذا حضر بهم، فإن الإمام فلا يستحق السلب بتمامه  
ويرى المالكية أن المرأة والدمي والنصي، وكل من لا يسهم به لا يستحق السلب هذا القول مخرج عبد الشافعية

(١) حطبا ١ من قتل فيبلا له عليه بيعة فله سبه  
بجانب السلب / ٢٧٥ ط نسخة، وهو ٣٧١ ط حبر

(٢) حديث أن رسول الله ﷺ لعن قاتل ثلاث ثلاث  
لوجهه أو ذنابه ٣ ١٦٥ عوف بن مالك رضى الله عنه  
من حديث عوف بن مالك رضى الله عنه في الحديث، وقال من  
سجري خشمهم (٣) ط شركة تصادف  
المبا (وهو ثالث في صحيح مسلم من حديث عوف،  
وروى صحيح مسلم ٣٧٢ ط حطبا

قال ابنالكه إلا إذا أجاز الإمام هم، أو تعين عليهم الجهاد بدحول الكفار إلى بلاد المسلمين أو نحو ذلك فيأخذون السلب عند ذلك أنه الذي لا يستحق سبه ولا رصدا كالمرجف والمعتدل والمخالف والمعي من المسلمين ونحوه فلا يستحق السلب بتمامه<sup>(١)</sup>

٧- من شروط استحقاق السلب أن يفر مقاتل بنفسه في قتل تكافر، أي: بجاهر بحياته، ويؤيده أصحاب يوم: فإن رماه يسهم أو نحوه من صف المسلمين أو من حصص يتحصن به فلا سلب له

وإن اشترك اثنين أو أكثر من المسلمين في قتل الكافر حائل الحرب، فالسلب لهم جميعا عند الشافعية وأبو بعض من أصحابه، لعموم قوله ﷺ ١ من قتل فيبلا فله سبه، حيث يسأل الواحد والاثني والجماعة، ولأنهم اشتركوا في السبب - وهو قتل - يجب أن يشتركوا في سلب وذهب اخذلة - وهو وجه عند الشافعية إلى أنه لو وقع بين جماعة لا

(١) حطبا بن حطبا ٣ ٣٧٩ ط حطبا  
٢٢ / ٢ ط حطبا ٣ ٣٧٩ ط حطبا  
١٧٧ / ١ ط حطبا ٣ ٣٧٩ ط حطبا  
٢٢ / ٢ ط حطبا ٣ ٣٧٩ ط حطبا  
٢٢ / ٢ ط حطبا ٣ ٣٧٩ ط حطبا  
٢٢ / ٢ ط حطبا ٣ ٣٧٩ ط حطبا  
٢٢ / ٢ ط حطبا ٣ ٣٧٩ ط حطبا  
٢٢ / ٢ ط حطبا ٣ ٣٧٩ ط حطبا

هؤلاء في القتل استحق قتله سلبه بجوار قتل  
حيث

٩- ومن شروط استحقاق السلب: أن يقتله، أو  
يشقه بجرّاج عمله في حكم القتل، بحيث  
يكون قد كفى المظلم شره وأزال امتناعه  
كلما كان بقفا حزين أو يعمى بصره أو يقطع  
يديه ورجليه، فلا الشفعة في الاظهر؛  
وكذا لو قطع يديه أو رجليه أو أسره أو قطع  
يداً ورجلاً نصف مركب في القمع، ولأن  
الأسر اندخ في القهر وأصعب من القتل، ولأن  
ولأن الإمام يتجبر في الأسر بين القتل والم  
والقضاء وسجونه.

قال مكحول لا يكون السلب إلا لمن  
أسر عدواً<sup>(١)</sup> أو قتله، وقال القاضي أبو  
يعلى<sup>(٢)</sup> من الخيلة: إذا أسر رجلاً فقتله  
الإمام صيراً فسلبه لمن أسره، وإن استبقاه  
الإمام كان له مداه أو رقبته وصليه لأنه كفى  
للمظلم شره وبني هذا ذهب الشافعية في  
قول. ودعت بعض العلوية ومن بهم  
السبكي إلى أنه لا يستحق السلب إلا بقتل  
أظاهر قوله عليه السلام: «من قتل فتيلاً لله  
سلبه»<sup>(٣)</sup> ولأن عبر القتل لا يزيل الامتناع

يرجى بجلته منهم لم يخص قتله سلبه. لأنه  
لم يتبرر بكسه، ولأن شر الكافر وإن بالوضع  
يتم. وأضاف الخليفة أنه لو أهل جماعة  
من المسلمين على واحد من الكافرين، فقتلوا  
سلبه ليس لهم، بل يكون غنيمه، لأنهم لم  
يعبروا بأنفسهم في قتله، وكذا لو اشترك في  
قتله إنسان أو أكثر، ولم يكن أحدهما أبلغ في  
قتله من الآخر، لأن السلب إن يستحق  
بالحاطرة في قتله، ولا يحصل فلت بقتل  
الآخرين فأكثر فلم يستحق به السلب.  
قالوا: ولأنه لم يضمنوا أن النبي ﷺ اشترك بين  
قتل في سلب، ولأن أبا جهل صر به معاد  
أبو عمرو بن الجصوح - رضي الله عنه -  
ومعاده بن عكراد - رضي الله عنه - وأما  
النبي ﷺ فأخبره فقال: «كلاهما نك»،  
وقضى سلبه لمعاد بن الجصوح<sup>(٤)</sup>.

٨- وقد أجمع العلماء على أن القتل الذي  
يأخذ قتله سلبه بشرط أن يكون من  
لنصائب الذين يجوز قتلهم شرعاً، أما إذا  
قتل امرأة أو صبياً أو شيخاً أو مجنوناً أو  
واهباً معزولاً في صومته أو محروم من ربه  
الذي من قتلهم، فلا يستحق قتله سلب  
مما يشترك في القتل، وإن اشترك أحد من

(١) طرس القسم من أهل الجهم

(٢) من قوله ف

(٣) سبق نحوه ٥



ويجب أن يكون رابن المذبح إلى أنه السب  
يستحق كل من قتل كافراً بعموم حديث  
« من قتل قتيلاً منه عليه »<sup>(١)</sup>

والأصل من الأكرع رضي الله عنه قل  
طبيعة سكران وهو مسرع ، فقال ليس  $\frac{1}{2}$  من  
قتله ؟ فالتوا سبعة من الأكرع فـ ، له  
سب الجميع<sup>(٢)</sup>

أما إذا أهرم أحد من المشركين ، فقتله  
مسلمة ، وحرب فائمه ، عليه فائمه لأن الحرب  
في وكر ، ولا فرق بين أن يقتله مسلماً ومذبذباً  
ما دام أن الحرب فائمه فالشر مبرع وشرقي لا  
تؤمن كونه

وجمهور الفقهاء يرون أن القاتل في  
الصعق للثبته يستحق سب من قتله  
لعموم حديث « من قتل قتيلاً فله عليه »  
ولحديث أبي قتادة الساب قال قتله ، فله  
قتل رأت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً  
من المسلمين الحديث ، وحديث أنس رضي  
الله عنه أن أباً حذافة رضي الله عنه قتل  
بوم هزاون عشرين رجلاً وأحد أسلابهم ، وكان  
ذلك يوم لقاء النخعيين<sup>(٣)</sup> ولحديث عوف

لأنه في شرب خمر ، وهذا في إقامته الحرب ،  
وإن يصرفه فله إقامته الصلح فهو أسير  
ويقتل الأسير لا يستحق به الصلح<sup>(٤)</sup>

١٠ - ويشترط أيضاً في استحقاق السب أن  
يقتل الكافر وهو مقل عن القتال وحرب  
فائمه إذا أهرم جيش المشركين وانهم قتل  
كافراً منهم فلا يسحق سب له لأن مبرمته  
تدفع شرهم ، وكذلك لو قتل كافراً وهو نسير  
في يده أو هو قائم أو مشغول بأكل أو حو  
أو مشغول بأكل أو مشغول ، لأن القتال مبرر  
ببصره في قتله ولم يكف المسلم شر  
المشرك

والأن ليس  $\frac{1}{2}$  لم يعط أسير مسعود سب  
أسير جهيل لأنه دفعه يده أن يثبته مداه بين  
الجموح<sup>(٥)</sup> ، لم يقتل عنه من معيه والخير  
ليس الحديث من أسير يبر صبر ، ويعط  
سبهم من قتلهم<sup>(٦)</sup> ، وقيل رجاء من فريضة  
صبر فله يعط من قتلهم سلامهم<sup>(٧)</sup>

(١) ليس لأبي قتادة ٣٦٦ / ٥ ، رواية الطائفة  
٩٩٢ / ١٠ ، من الجماع ٣ - كتاب فتح  
٣ - ٤ ، سب الدلاء ٥٢ / ٢

(٢) هذا من كافي - ٥  
والله الحديث من كافي - ٥  
١. عليه ، قال من كافي - ٥ ، ١٥٨ - ٢ ، ٢٠ في  
٢٠٨ ، ٢١٨ / ٣ ، ٤٢٤ ، من كافي - ٥ ، ١٥٨ ، ١٥٨  
الفرق في هذا - ٢ ، ٢٠٨ في صبر

(٣) حديث من كافي - ٥ ، من سب كافر  
١٥٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨  
١٥٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨  
١٥٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨

هل تلزم اليقظة في استحقاق السلب ؟

١٩٠ عتق العلماء في ذلك ، ذهب جمهور الصنف من الشافعية وتخلطه وحده من المالكية إلى أنه لا يقبل الدعوى في استحقاق السلب إلا بشهاده ، لورقة رتب في بعض الروايات بلفظ من قتل ليلاً له عليه بيعة فله سلبه <sup>(١)</sup> وقال مالك والأوزمي يعطى السلب إذا قال أو فتنه ولا يسأل عن بيعة ، لأن النبي ﷺ قيل نزل أبي قتادة ومعاذ بن عمرو بن الجموح وغيرهما وأعطاهم السلب ، من غير طلب لشهاده ، ولا حلف ويرى بعض العلماء الذين اشتروا اليقظة أنه لا يقبل إلا بشهادة واحد ، لأن الشارع اعتبر اليقظة وإصلاحها ينصرف إلى شافعيين وأهل شهادة القتل العمدة ، من بين هؤلاء أحمد ، وذهب البعض الآخر إلى قبول شهادة رجل وامرأتين أو رجل وبعين ، لأن دعوى في المال يجب أن تكون كسائر الأصول وإلى حد ذهب طائفة من أهل الحديث <sup>(٢)</sup> ونفع بعضهم إلى قبول شهادة شاهد واحد ، لأن النبي ﷺ قل قول الذي شهد لأبي فزارة من غير بعين <sup>(٣)</sup>

إن مالك في قصة عدي بن أبي قتيل وجلا من الروم ، حيث قال فيه . فقصي ثب أن لقينا عدياً فذللنا قاتلاً شديداً <sup>(٤)</sup> الحديث ومع ذلك أخذ المحدث سلب الرجل الذي قتله .

وذهب الأوزمي وصرق وسعيد بن عبيد العسيري ، وأبو بكر بن أبي حمزة ، إلى أن السلب للقائين ما لم يلبس الثرعهان ، ولم يفتد المصوب بعضهم ، إلى غير ، فإذا كان كذلك فلا سلب لأحد ، وهل يشترط إذن الإمام ؟ قال أحمد والأوزمي . لا يمحني أن يأخذ القائل السلب إلا بحدن الإمام ، لأنه فعل مجتهد فيه منه بعد أمره فيه إلا يأخذ الإمام بأخذ سهمه . قال ابن فزارة ويحصل أن يكون هذا من أحمد على سبيل الاحتياط ، لا على سبيل الإيجاز ، ليخرج من اختلاف بعض هذه إذا كلفه غير إذن الإمام يكون قد توثق القضيته وله أحده <sup>(٥)</sup>

وقال الشافعي وليس المقتدر له أحد سلب بغير إذن الإمام ، لأنه استعفه بحمل النبي ﷺ به ذلك ، ولا يؤمن به ظهر عليه أن لا يعطيه <sup>(٦)</sup>

(١) الحديث تقدم في ١٩٠

(٢) من السلام ١٠٠ ، كتاب النكاح ٧٩ / ٢ ، المعنى

لا بد منه ٣٩٩

(٣) المعنى لأمر مدونة ٣٩٩ ، كتاب النكاح

٧٢ / ٢ ، من السلام ١٠٠

(٤) حديث جوه من مالك تقدم ترجمه عنه ١٥٥

(٥) المعنى لأمر مدونة ٣٩٩

(٦) كذا في نسخة

## هل يخلص السلب ؟

منذ البراءة ، وقد بلغ سلبه ثلاثين ألفاً<sup>(١)</sup> .

وأت الحظية والمالكية يرون أن سلب  
المقتول كسائر الصبغة ، لا يختص به القاتل وأن  
القاتل وبهية فيه سواء ، ويؤكد الإمام وجل  
التصلي عند الحنابلة الأربعة الأخماس ببل  
الأحرار بدار الإسلام ، ومن الخمس بعد  
الأحرار ، وعند المالكية يكون من الخمس  
بغله الإمام للمقاتل إن رأى مصلحة في  
ذلك<sup>(٢)</sup> .

## السلب الذي يأخذه القاتل .

١٣ - أمن الفقهاء على أن السلب الذي  
يستحقه القاتل هو ما على أنفيل من ثياب  
وعصاة وللسوة وذهب وروان<sup>(٣)</sup> وطيلسان ،  
وكذا ما عليه من سلاح وآلات حرب كالسرع  
والقصر والرمح والسكين ، والسيف والنسب  
والقوس والسهل وسحبها ، وما على دابته من  
سرج ولحام ، ومقود وسحبها

ويعتبر قبا هذا ذلك فذهب الجمهور  
وهم الحنابلة والشافعية في الأظهر عنهم

١٢ - اختلف الفقهاء في تحميم السلب  
فذهب الشافعية في المشهور عندهم والحنبالية  
وإسـ اشكر وابن جرير على أن السلب لا  
يحمى ، لما رواه عوف بن مالك وعالمه بن  
الوليد ( أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب  
للمقاتل ولم يحمى السلب )<sup>(٤)</sup> ولقوله عمر  
رضي الله عنه ( إنما كنا لا نخمس  
السلب )

ونهب الأوزاعي ويكحول - وهو مقابل  
المشهور عند الشافعية - إلى أن السلب يحمى  
لعموم قوله تعالى ﴿ وأعلموا أنها غنمتم من  
شيء ما أن الله حسمه وللمسلم ﴾<sup>(٥)</sup> الآية  
وإلى هذا ذهب إسـ عيسى ، وقال  
إسحاق إن استكر الإمام السلب حسمه  
وذلك إليه لما رواه ابن سيرين رحمه الله أن  
البراء بن مالك رضي الله عنه قال مرزبان  
الثرثوة بالحريرين هبطته فعلق عليه ، وأخذ  
سواره ، ولبسه فلما صلى الظهر أنس أيا  
طلحة في داره فقال : إن كنا لا نخمس  
السلب ، وأن سلب البراء قد بلغ مالا ، ولنا  
عيسى ، فكان لو سلب خمس في الإسلام

(١) القصار المسافة ، مني المسافة ٢ ، ١٠٠ ، روضة  
المسلمين ٦ / ٦٧٠ ، فتح الباري ٥ / ٢٩٩

(٢) فتح الباري ٥ / ٦٦٩ ، السبل المصنوعة من ٩٩ -  
سبل السلام ٤ / ٥٨

(٣) الركن كالحق لا يله لا يله ( المقام ٢ )

(٤) الحنابلة تقدمه (٦)

(٥) سورة الأنفال / ٦٦

ودعيت سالكية وهو مقابل لأظهر لدى  
الشعبيه في أن التاج والضوق والسوار والقرط  
المدى في الأذن والحشم والعيون والصلب  
وحسين به فيه من اعمدة ليست من السلب  
لأن هذه الأشياء ليست مما يسعد بها في  
تدوير

واحتسوا ليست لهم يحمل معه من افان  
موجود في حفيه وخريفته ويحودده  
فلعب شافيه في الترحيح صلحهم  
والحسنة بل أنها ليست من السلب لأنها  
ليست من جاسه ، ولا من حليه ولا حليه  
لرسه

وتدع ختمية بل أنها من السلب وإن  
كانت عمدة من فذهب أو النضا وعليه ذهب  
لنسكي من لشفعية لأنه جعله لتوقع  
لاحتياج بها<sup>١١</sup>

والخديفة إلى أن من السلب ، عليه من الشربة  
كقناع والسوار وخاتم والطريق والخنقة ولو  
معهه وسحو ذلك ، وكذا هيمان<sup>(١٢)</sup> الذي  
للصفة وما فيه من سعة ، لأنه يدخل في عموم  
قوله **الشيء** ، من قبل فتيلا فله سلبه ،  
ولحديث البراء لتقدم ، وأنه كان في سلب  
سوار ومطقة ، ومن السلب اللينة التي  
يركبه ، لأنه في حديث المدي أنه قتل عرجا  
عنه ، فرسه وسلاحه<sup>(١٣)</sup> . وإن هذا ذهب  
الأورعي وسكحول

قال المالكية والشافعية وكذا القادة التي  
يمسكها هو بيده أو بيد غلامه فيفصل  
وتخالفهم في هذه الختمية والخنابة ، إذ قالوا إن  
الذات التي يمسكها غلامه ، أو ما يسمى  
بالحلية ، وهي التي تتقدم معه ، سواء كانت  
لرسه أم خلفه أم يجب لا تدخل في  
فصله

ومن أخذ أن الذباة التي يركبها ليست من  
السلب ، وهو احتياط لم يكن ، لأن السلب  
ما كان على يده ، والذباة ليست كدهن ،  
ولما أنه لا شيء في سوله ، أو في خيمه ، لو  
كانت متفصلة على من العدد بالمشاق

(١٢) نص ، حسن للغة بشدق النور  
(١٣) ذهب سبق حرمه (١٠)

## ٥٨ سلحفة

نظر - طعمه

(١) صحيح الحديث ٢٥٤١ - ٢٥٤٢ - ٢٥٤٣ - ٢٥٤٤ - ٢٥٤٥ - ٢٥٤٦ - ٢٥٤٧ - ٢٥٤٨ - ٢٥٤٩ - ٢٥٥٠ - ٢٥٥١ - ٢٥٥٢ - ٢٥٥٣ - ٢٥٥٤ - ٢٥٥٥ - ٢٥٥٦ - ٢٥٥٧ - ٢٥٥٨ - ٢٥٥٩ - ٢٥٦٠ - ٢٥٦١ - ٢٥٦٢ - ٢٥٦٣ - ٢٥٦٤ - ٢٥٦٥ - ٢٥٦٦ - ٢٥٦٧ - ٢٥٦٨ - ٢٥٦٩ - ٢٥٧٠ - ٢٥٧١ - ٢٥٧٢ - ٢٥٧٣ - ٢٥٧٤ - ٢٥٧٥ - ٢٥٧٦ - ٢٥٧٧ - ٢٥٧٨ - ٢٥٧٩ - ٢٥٨٠ - ٢٥٨١ - ٢٥٨٢ - ٢٥٨٣ - ٢٥٨٤ - ٢٥٨٥ - ٢٥٨٦ - ٢٥٨٧ - ٢٥٨٨ - ٢٥٨٩ - ٢٥٩٠ - ٢٥٩١ - ٢٥٩٢ - ٢٥٩٣ - ٢٥٩٤ - ٢٥٩٥ - ٢٥٩٦ - ٢٥٩٧ - ٢٥٩٨ - ٢٥٩٩ - ٢٦٠٠ - ٢٦٠١ - ٢٦٠٢ - ٢٦٠٣ - ٢٦٠٤ - ٢٦٠٥ - ٢٦٠٦ - ٢٦٠٧ - ٢٦٠٨ - ٢٦٠٩ - ٢٦١٠ - ٢٦١١ - ٢٦١٢ - ٢٦١٣ - ٢٦١٤ - ٢٦١٥ - ٢٦١٦ - ٢٦١٧ - ٢٦١٨ - ٢٦١٩ - ٢٦٢٠ - ٢٦٢١ - ٢٦٢٢ - ٢٦٢٣ - ٢٦٢٤ - ٢٦٢٥ - ٢٦٢٦ - ٢٦٢٧ - ٢٦٢٨ - ٢٦٢٩ - ٢٦٣٠ - ٢٦٣١ - ٢٦٣٢ - ٢٦٣٣ - ٢٦٣٤ - ٢٦٣٥ - ٢٦٣٦ - ٢٦٣٧ - ٢٦٣٨ - ٢٦٣٩ - ٢٦٤٠ - ٢٦٤١ - ٢٦٤٢ - ٢٦٤٣ - ٢٦٤٤ - ٢٦٤٥ - ٢٦٤٦ - ٢٦٤٧ - ٢٦٤٨ - ٢٦٤٩ - ٢٦٥٠ - ٢٦٥١ - ٢٦٥٢ - ٢٦٥٣ - ٢٦٥٤ - ٢٦٥٥ - ٢٦٥٦ - ٢٦٥٧ - ٢٦٥٨ - ٢٦٥٩ - ٢٦٦٠ - ٢٦٦١ - ٢٦٦٢ - ٢٦٦٣ - ٢٦٦٤ - ٢٦٦٥ - ٢٦٦٦ - ٢٦٦٧ - ٢٦٦٨ - ٢٦٦٩ - ٢٦٧٠ - ٢٦٧١ - ٢٦٧٢ - ٢٦٧٣ - ٢٦٧٤ - ٢٦٧٥ - ٢٦٧٦ - ٢٦٧٧ - ٢٦٧٨ - ٢٦٧٩ - ٢٦٨٠ - ٢٦٨١ - ٢٦٨٢ - ٢٦٨٣ - ٢٦٨٤ - ٢٦٨٥ - ٢٦٨٦ - ٢٦٨٧ - ٢٦٨٨ - ٢٦٨٩ - ٢٦٩٠ - ٢٦٩١ - ٢٦٩٢ - ٢٦٩٣ - ٢٦٩٤ - ٢٦٩٥ - ٢٦٩٦ - ٢٦٩٧ - ٢٦٩٨ - ٢٦٩٩ - ٢٧٠٠ - ٢٧٠١ - ٢٧٠٢ - ٢٧٠٣ - ٢٧٠٤ - ٢٧٠٥ - ٢٧٠٦ - ٢٧٠٧ - ٢٧٠٨ - ٢٧٠٩ - ٢٧١٠ - ٢٧١١ - ٢٧١٢ - ٢٧١٣ - ٢٧١٤ - ٢٧١٥ - ٢٧١٦ - ٢٧١٧ - ٢٧١٨ - ٢٧١٩ - ٢٧٢٠ - ٢٧٢١ - ٢٧٢٢ - ٢٧٢٣ - ٢٧٢٤ - ٢٧٢٥ - ٢٧٢٦ - ٢٧٢٧ - ٢٧٢٨ - ٢٧٢٩ - ٢٧٣٠ - ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ - ٢٧٣٣ - ٢٧٣٤ - ٢٧٣٥ - ٢٧٣٦ - ٢٧٣٧ - ٢٧٣٨ - ٢٧٣٩ - ٢٧٤٠ - ٢٧٤١ - ٢٧٤٢ - ٢٧٤٣ - ٢٧٤٤ - ٢٧٤٥ - ٢٧٤٦ - ٢٧٤٧ - ٢٧٤٨ - ٢٧٤٩ - ٢٧٥٠ - ٢٧٥١ - ٢٧٥٢ - ٢٧٥٣ - ٢٧٥٤ - ٢٧٥٥ - ٢٧٥٦ - ٢٧٥٧ - ٢٧٥٨ - ٢٧٥٩ - ٢٧٦٠ - ٢٧٦١ - ٢٧٦٢ - ٢٧٦٣ - ٢٧٦٤ - ٢٧٦٥ - ٢٧٦٦ - ٢٧٦٧ - ٢٧٦٨ - ٢٧٦٩ - ٢٧٧٠ - ٢٧٧١ - ٢٧٧٢ - ٢٧٧٣ - ٢٧٧٤ - ٢٧٧٥ - ٢٧٧٦ - ٢٧٧٧ - ٢٧٧٨ - ٢٧٧٩ - ٢٧٨٠ - ٢٧٨١ - ٢٧٨٢ - ٢٧٨٣ - ٢٧٨٤ - ٢٧٨٥ - ٢٧٨٦ - ٢٧٨٧ - ٢٧٨٨ - ٢٧٨٩ - ٢٧٩٠ - ٢٧٩١ - ٢٧٩٢ - ٢٧٩٣ - ٢٧٩٤ - ٢٧٩٥ - ٢٧٩٦ - ٢٧٩٧ - ٢٧٩٨ - ٢٧٩٩ - ٢٨٠٠ - ٢٨٠١ - ٢٨٠٢ - ٢٨٠٣ - ٢٨٠٤ - ٢٨٠٥ - ٢٨٠٦ - ٢٨٠٧ - ٢٨٠٨ - ٢٨٠٩ - ٢٨١٠ - ٢٨١١ - ٢٨١٢ - ٢٨١٣ - ٢٨١٤ - ٢٨١٥ - ٢٨١٦ - ٢٨١٧ - ٢٨١٨ - ٢٨١٩ - ٢٨٢٠ - ٢٨٢١ - ٢٨٢٢ - ٢٨٢٣ - ٢٨٢٤ - ٢٨٢٥ - ٢٨٢٦ - ٢٨٢٧ - ٢٨٢٨ - ٢٨٢٩ - ٢٨٣٠ - ٢٨٣١ - ٢٨٣٢ - ٢٨٣٣ - ٢٨٣٤ - ٢٨٣٥ - ٢٨٣٦ - ٢٨٣٧ - ٢٨٣٨ - ٢٨٣٩ - ٢٨٤٠ - ٢٨٤١ - ٢٨٤٢ - ٢٨٤٣ - ٢٨٤٤ - ٢٨٤٥ - ٢٨٤٦ - ٢٨٤٧ - ٢٨٤٨ - ٢٨٤٩ - ٢٨٥٠ - ٢٨٥١ - ٢٨٥٢ - ٢٨٥٣ - ٢٨٥٤ - ٢٨٥٥ - ٢٨٥٦ - ٢٨٥٧ - ٢٨٥٨ - ٢٨٥٩ - ٢٨٦٠ - ٢٨٦١ - ٢٨٦٢ - ٢٨٦٣ - ٢٨٦٤ - ٢٨٦٥ - ٢٨٦٦ - ٢٨٦٧ - ٢٨٦٨ - ٢٨٦٩ - ٢٨٧٠ - ٢٨٧١ - ٢٨٧٢ - ٢٨٧٣ - ٢٨٧٤ - ٢٨٧٥ - ٢٨٧٦ - ٢٨٧٧ - ٢٨٧٨ - ٢٨٧٩ - ٢٨٨٠ - ٢٨٨١ - ٢٨٨٢ - ٢٨٨٣ - ٢٨٨٤ - ٢٨٨٥ - ٢٨٨٦ - ٢٨٨٧ - ٢٨٨٨ - ٢٨٨٩ - ٢٨٩٠ - ٢٨٩١ - ٢٨٩٢ - ٢٨٩٣ - ٢٨٩٤ - ٢٨٩٥ - ٢٨٩٦ - ٢٨٩٧ - ٢٨٩٨ - ٢٨٩٩ - ٢٩٠٠ - ٢٩٠١ - ٢٩٠٢ - ٢٩٠٣ - ٢٩٠٤ - ٢٩٠٥ - ٢٩٠٦ - ٢٩٠٧ - ٢٩٠٨ - ٢٩٠٩ - ٢٩١٠ - ٢٩١١ - ٢٩١٢ - ٢٩١٣ - ٢٩١٤ - ٢٩١٥ - ٢٩١٦ - ٢٩١٧ - ٢٩١٨ - ٢٩١٩ - ٢٩٢٠ - ٢٩٢١ - ٢٩٢٢ - ٢٩٢٣ - ٢٩٢٤ - ٢٩٢٥ - ٢٩٢٦ - ٢٩٢٧ - ٢٩٢٨ - ٢٩٢٩ - ٢٩٣٠ - ٢٩٣١ - ٢٩٣٢ - ٢٩٣٣ - ٢٩٣٤ - ٢٩٣٥ - ٢٩٣٦ - ٢٩٣٧ - ٢٩٣٨ - ٢٩٣٩ - ٢٩٤٠ - ٢٩٤١ - ٢٩٤٢ - ٢٩٤٣ - ٢٩٤٤ - ٢٩٤٥ - ٢٩٤٦ - ٢٩٤٧ - ٢٩٤٨ - ٢٩٤٩ - ٢٩٥٠ - ٢٩٥١ - ٢٩٥٢ - ٢٩٥٣ - ٢٩٥٤ - ٢٩٥٥ - ٢٩٥٦ - ٢٩٥٧ - ٢٩٥٨ - ٢٩٥٩ - ٢٩٦٠ - ٢٩٦١ - ٢٩٦٢ - ٢٩٦٣ - ٢٩٦٤ - ٢٩٦٥ - ٢٩٦٦ - ٢٩٦٧ - ٢٩٦٨ - ٢٩٦٩ - ٢٩٧٠ - ٢٩٧١ - ٢٩٧٢ - ٢٩٧٣ - ٢٩٧٤ - ٢٩٧٥ - ٢٩٧٦ - ٢٩٧٧ - ٢٩٧٨ - ٢٩٧٩ - ٢٩٨٠ - ٢٩٨١ - ٢٩٨٢ - ٢٩٨٣ - ٢٩٨٤ - ٢٩٨٥ - ٢٩٨٦ - ٢٩٨٧ - ٢٩٨٨ - ٢٩٨٩ - ٢٩٩٠ - ٢٩٩١ - ٢٩٩٢ - ٢٩٩٣ - ٢٩٩٤ - ٢٩٩٥ - ٢٩٩٦ - ٢٩٩٧ - ٢٩٩٨ - ٢٩٩٩ - ٣٠٠٠ - ٣٠٠١ - ٣٠٠٢ - ٣٠٠٣ - ٣٠٠٤ - ٣٠٠٥ - ٣٠٠٦ - ٣٠٠٧ - ٣٠٠٨ - ٣٠٠٩ - ٣٠١٠ - ٣٠١١ - ٣٠١٢ - ٣٠١٣ - ٣٠١٤ - ٣٠١٥ - ٣٠١٦ - ٣٠١٧ - ٣٠١٨ - ٣٠١٩ - ٣٠٢٠ - ٣٠٢١ - ٣٠٢٢ - ٣٠٢٣ - ٣٠٢٤ - ٣٠٢٥ - ٣٠٢٦ - ٣٠٢٧ - ٣٠٢٨ - ٣٠٢٩ - ٣٠٣٠ - ٣٠٣١ - ٣٠٣٢ - ٣٠٣٣ - ٣٠٣٤ - ٣٠٣٥ - ٣٠٣٦ - ٣٠٣٧ - ٣٠٣٨ - ٣٠٣٩ - ٣٠٤٠ - ٣٠٤١ - ٣٠٤٢ - ٣٠٤٣ - ٣٠٤٤ - ٣٠٤٥ - ٣٠٤٦ - ٣٠٤٧ - ٣٠٤٨ - ٣٠٤٩ - ٣٠٥٠ - ٣٠٥١ - ٣٠٥٢ - ٣٠٥٣ - ٣٠٥٤ - ٣٠٥٥ - ٣٠٥٦ - ٣٠٥٧ - ٣٠٥٨ - ٣٠٥٩ - ٣٠٦٠ - ٣٠٦١ - ٣٠٦٢ - ٣٠٦٣ - ٣٠٦٤ - ٣٠٦٥ - ٣٠٦٦ - ٣٠٦٧ - ٣٠٦٨ - ٣٠٦٩ - ٣٠٧٠ - ٣٠٧١ - ٣٠٧٢ - ٣٠٧٣ - ٣٠٧٤ - ٣٠٧٥ - ٣٠٧٦ - ٣٠٧٧ - ٣٠٧٨ - ٣٠٧٩ - ٣٠٨٠ - ٣٠٨١ - ٣٠٨٢ - ٣٠٨٣ - ٣٠٨٤ - ٣٠٨٥ - ٣٠٨٦ - ٣٠٨٧ - ٣٠٨٨ - ٣٠٨٩ - ٣٠٩٠ - ٣٠٩١ - ٣٠٩٢ - ٣٠٩٣ - ٣٠٩٤ - ٣٠٩٥ - ٣٠٩٦ - ٣٠٩٧ - ٣٠٩٨ - ٣٠٩٩ - ٣١٠٠ - ٣١٠١ - ٣١٠٢ - ٣١٠٣ - ٣١٠٤ - ٣١٠٥ - ٣١٠٦ - ٣١٠٧ - ٣١٠٨ - ٣١٠٩ - ٣١١٠ - ٣١١١ - ٣١١٢ - ٣١١٣ - ٣١١٤ - ٣١١٥ - ٣١١٦ - ٣١١٧ - ٣١١٨ - ٣١١٩ - ٣١٢٠ - ٣١٢١ - ٣١٢٢ - ٣١٢٣ - ٣١٢٤ - ٣١٢٥ - ٣١٢٦ - ٣١٢٧ - ٣١٢٨ - ٣١٢٩ - ٣١٣٠ - ٣١٣١ - ٣١٣٢ - ٣١٣٣ - ٣١٣٤ - ٣١٣٥ - ٣١٣٦ - ٣١٣٧ - ٣١٣٨ - ٣١٣٩ - ٣١٤٠ - ٣١٤١ - ٣١٤٢ - ٣١٤٣ - ٣١٤٤ - ٣١٤٥ - ٣١٤٦ - ٣١٤٧ - ٣١٤٨ - ٣١٤٩ - ٣١٥٠ - ٣١٥١ - ٣١٥٢ - ٣١٥٣ - ٣١٥٤ - ٣١٥٥ - ٣١٥٦ - ٣١٥٧ - ٣١٥٨ - ٣١٥٩ - ٣١٦٠ - ٣١٦١ - ٣١٦٢ - ٣١٦٣ - ٣١٦٤ - ٣١٦٥ - ٣١٦٦ - ٣١٦٧ - ٣١٦٨ - ٣١٦٩ - ٣١٧٠ - ٣١٧١ - ٣١٧٢ - ٣١٧٣ - ٣١٧٤ - ٣١٧٥ - ٣١٧٦ - ٣١٧٧ - ٣١٧٨ - ٣١٧٩ - ٣١٨٠ - ٣١٨١ - ٣١٨٢ - ٣١٨٣ - ٣١٨٤ - ٣١٨٥ - ٣١٨٦ - ٣١٨٧ - ٣١٨٨ - ٣١٨٩ - ٣١٩٠ - ٣١٩١ - ٣١٩٢ - ٣١٩٣ - ٣١٩٤ - ٣١٩٥ - ٣١٩٦ - ٣١٩٧ - ٣١٩٨ - ٣١٩٩ - ٣٢٠٠ - ٣٢٠١ - ٣٢٠٢ - ٣٢٠٣ - ٣٢٠٤ - ٣٢٠٥ - ٣٢٠٦ - ٣٢٠٧ - ٣٢٠٨ - ٣٢٠٩ - ٣٢١٠ - ٣٢١١ - ٣٢١٢ - ٣٢١٣ - ٣٢١٤ - ٣٢١٥ - ٣٢١٦ - ٣٢١٧ - ٣٢١٨ - ٣٢١٩ - ٣٢٢٠ - ٣٢٢١ - ٣٢٢٢ - ٣٢٢٣ - ٣٢٢٤ - ٣٢٢٥ - ٣٢٢٦ - ٣٢٢٧ - ٣٢٢٨ - ٣٢٢٩ - ٣٢٣٠ - ٣٢٣١ - ٣٢٣٢ - ٣٢٣٣ - ٣٢٣٤ - ٣٢٣٥ - ٣٢٣٦ - ٣٢٣٧ - ٣٢٣٨ - ٣٢٣٩ - ٣٢٤٠ - ٣٢٤١ - ٣٢٤٢ - ٣٢٤٣ - ٣٢٤٤ - ٣٢٤٥ - ٣٢٤٦ - ٣٢٤٧ - ٣٢٤٨ - ٣٢٤٩ - ٣٢٥٠ - ٣٢٥١ - ٣٢٥٢ - ٣٢٥٣ - ٣٢٥٤ - ٣٢٥٥ - ٣٢٥٦ - ٣٢٥٧ - ٣٢٥٨ - ٣٢٥٩ - ٣٢٦٠ - ٣٢٦١ - ٣٢٦٢ - ٣٢٦٣ - ٣٢٦٤ - ٣٢٦٥ - ٣٢٦٦ - ٣٢٦٧ - ٣٢٦٨ - ٣٢٦٩ - ٣٢٧٠ - ٣٢٧١ - ٣٢٧٢ - ٣٢٧٣ - ٣٢٧٤ - ٣٢٧٥ - ٣٢٧٦ - ٣٢٧٧ - ٣٢٧٨ - ٣٢٧٩ - ٣٢٨٠ - ٣٢٨١ - ٣٢٨٢ - ٣٢٨٣ - ٣٢٨٤ - ٣٢٨٥ - ٣٢٨٦ - ٣٢٨٧ - ٣٢٨٨ - ٣٢٨٩ - ٣٢٩٠ - ٣٢٩١ - ٣٢٩٢ - ٣٢٩٣ - ٣٢٩٤ - ٣٢٩٥ - ٣٢٩٦ - ٣٢٩٧ - ٣٢٩٨ - ٣٢٩٩ - ٣٣٠٠ - ٣٣٠١ - ٣٣٠٢ - ٣٣٠٣ - ٣٣٠٤ - ٣٣٠٥ - ٣٣٠٦ - ٣٣٠٧ - ٣٣٠٨ - ٣٣٠٩ - ٣٣١٠ - ٣٣١١ - ٣٣١٢ - ٣٣١٣ - ٣٣١٤ - ٣٣١٥ - ٣٣١٦ - ٣٣١٧ - ٣٣١٨ - ٣٣١٩ - ٣٣٢٠ - ٣٣٢١ - ٣٣٢٢ - ٣٣٢٣ - ٣٣٢٤ - ٣٣٢٥ - ٣٣٢٦ - ٣٣٢٧ - ٣٣٢٨ - ٣٣٢٩ - ٣٣٣٠ - ٣٣٣١ - ٣٣٣٢ - ٣٣٣٣ - ٣٣٣٤ - ٣٣٣٥ - ٣٣٣٦ - ٣٣٣٧ - ٣٣٣٨ - ٣٣٣٩ - ٣٣٤٠ - ٣٣٤١ - ٣٣٤٢ - ٣٣٤٣ - ٣٣٤٤ - ٣٣٤٥ - ٣٣٤٦ - ٣٣٤٧ - ٣٣٤٨ - ٣٣٤٩ - ٣٣٥٠ - ٣٣٥١ - ٣٣٥٢ - ٣٣٥٣ - ٣٣٥٤ - ٣٣٥٥ - ٣٣٥٦ - ٣٣٥٧ - ٣٣٥٨ - ٣٣٥٩ - ٣٣٦٠ - ٣٣٦١ - ٣٣٦٢ - ٣٣٦٣ - ٣٣٦٤ - ٣٣٦٥ - ٣٣٦٦ - ٣٣٦٧ - ٣٣٦٨ - ٣٣٦٩ - ٣٣٧٠ - ٣٣٧١ - ٣٣٧٢ - ٣٣٧٣ - ٣٣٧٤ - ٣٣٧٥ - ٣٣٧٦ - ٣٣٧٧ - ٣٣٧٨ - ٣٣٧٩ - ٣٣٨٠ - ٣٣٨١ - ٣٣٨٢ - ٣٣٨٣ - ٣٣٨٤ - ٣٣٨٥ - ٣٣٨٦ - ٣٣٨٧ - ٣٣٨٨ - ٣٣٨٩ - ٣٣٩٠ - ٣٣٩١ - ٣٣٩٢ - ٣٣٩٣ - ٣٣٩٤ - ٣٣٩٥ - ٣٣٩٦ - ٣٣٩٧ - ٣٣٩٨ - ٣٣٩٩ - ٣٤٠٠ - ٣٤٠١ - ٣٤٠٢ - ٣٤٠٣ - ٣٤٠٤ - ٣٤٠٥ - ٣٤٠٦ - ٣٤٠٧ - ٣٤٠٨ - ٣٤٠٩ - ٣٤١٠ - ٣٤١١ - ٣٤١٢ - ٣٤١٣ - ٣٤١٤ - ٣٤١٥ - ٣٤١٦ - ٣٤١٧ - ٣٤١٨ - ٣٤١٩ - ٣٤٢٠ - ٣٤٢١ - ٣٤٢٢ - ٣٤٢٣ - ٣٤٢٤ - ٣٤٢٥ - ٣٤٢٦ - ٣٤٢٧ - ٣٤٢٨ - ٣٤٢٩ - ٣٤٣٠ - ٣٤٣١ - ٣٤٣٢ - ٣٤٣٣ - ٣٤٣٤ - ٣٤٣٥ - ٣٤٣٦ - ٣٤٣٧ - ٣٤٣٨ - ٣٤٣٩ - ٣٤٤٠ - ٣٤٤١ - ٣٤٤٢ - ٣٤٤٣ - ٣٤٤٤ - ٣٤٤٥ - ٣٤٤٦ - ٣٤٤٧ - ٣٤٤٨ - ٣٤٤٩ - ٣٤٥٠ - ٣٤٥١ - ٣٤٥٢ - ٣٤٥٣ - ٣٤٥٤ - ٣٤٥٥ - ٣٤٥٦ - ٣٤٥٧ - ٣٤٥٨ - ٣٤٥٩ - ٣٤٦٠ - ٣٤٦١ - ٣٤٦٢ - ٣٤٦٣ - ٣٤٦٤ - ٣٤٦٥ - ٣٤٦٦ - ٣٤٦٧ - ٣٤٦٨ - ٣٤٦٩ - ٣٤٧٠ - ٣٤٧١ - ٣٤٧٢ - ٣٤٧٣ - ٣٤٧٤ - ٣٤٧٥ - ٣٤٧٦ - ٣٤٧٧ - ٣٤٧٨ - ٣٤٧٩ - ٣٤٨٠ - ٣٤٨١ - ٣٤٨٢ - ٣٤٨٣ - ٣٤٨٤ - ٣٤٨٥ - ٣٤٨٦ - ٣٤٨٧ - ٣٤٨٨ - ٣٤٨٩ - ٣٤٩٠ - ٣٤٩١ - ٣٤٩٢ - ٣٤٩٣ - ٣٤٩٤ - ٣٤٩٥ - ٣٤٩٦ - ٣٤٩٧ - ٣٤٩٨ - ٣٤٩٩ - ٣٥٠٠ - ٣٥٠١ - ٣٥٠٢ - ٣٥٠٣ - ٣٥٠٤ - ٣٥٠٥ - ٣٥٠٦ - ٣٥٠٧ - ٣٥٠٨ - ٣٥٠٩ - ٣٥١٠ - ٣٥١١ - ٣٥١٢ - ٣٥١٣ - ٣٥١٤ - ٣٥١٥ - ٣٥١٦ - ٣٥١٧ - ٣٥١٨ - ٣٥١٩ - ٣٥٢٠ - ٣٥٢١ - ٣٥٢٢ - ٣٥٢٣ - ٣٥٢٤ - ٣٥٢٥ - ٣٥٢٦ - ٣٥٢٧ - ٣٥٢٨ - ٣٥٢٩ - ٣٥٣٠ - ٣٥٣١ - ٣٥٣٢ - ٣٥٣٣ - ٣٥٣٤ - ٣٥٣٥ - ٣٥٣٦ - ٣٥٣٧ - ٣٥٣٨ - ٣٥٣٩ - ٣٥٤٠ - ٣٥٤١ - ٣٥٤٢ - ٣٥٤٣ - ٣٥٤٤ - ٣٥٤٥ - ٣٥٤٦ - ٣٥٤٧ - ٣٥٤٨ - ٣٥٤٩ - ٣٥٥٠ - ٣٥٥١ - ٣٥٥٢ - ٣٥٥٣ - ٣٥٥٤ - ٣٥٥٥ - ٣٥٥٦ - ٣٥٥٧ - ٣٥٥٨ - ٣٥٥٩ - ٣٥٦٠ - ٣٥٦١ - ٣٥٦٢ - ٣٥٦٣ - ٣٥٦٤ - ٣٥٦٥ - ٣٥٦٦ - ٣٥٦٧ - ٣٥٦٨ - ٣٥٦٩ - ٣٥٧٠ - ٣٥٧١ - ٣٥٧٢ - ٣٥٧٣ - ٣٥٧٤ - ٣٥٧٥ - ٣٥٧٦ - ٣٥٧٧ - ٣٥٧٨ - ٣٥٧٩ - ٣٥٨٠ - ٣٥٨١ - ٣٥٨٢ - ٣٥٨٣ - ٣٥٨٤ - ٣٥٨٥ - ٣٥٨٦ - ٣٥٨٧ - ٣٥٨٨ - ٣٥٨٩ - ٣٥٩٠ - ٣٥٩١ - ٣٥٩٢ - ٣٥٩٣ - ٣٥٩٤ - ٣٥٩٥ - ٣٥٩٦ - ٣٥٩٧ - ٣٥٩٨ - ٣٥٩٩ - ٣٦٠٠ - ٣٦٠١ - ٣٦٠٢ - ٣٦٠٣ - ٣٦٠٤ - ٣٦٠٥ - ٣٦٠٦ - ٣٦٠٧ - ٣٦٠٨ - ٣٦٠٩ - ٣٦١٠ - ٣٦١١ - ٣٦١٢ - ٣٦١٣ - ٣٦١٤ - ٣٦١٥ - ٣٦١٦ - ٣٦١٧ - ٣٦١٨ - ٣٦١٩ - ٣٦٢٠ - ٣٦٢١ - ٣٦٢٢ - ٣٦٢٣ - ٣٦٢٤ - ٣٦٢٥ - ٣٦٢٦ - ٣٦٢٧ - ٣٦٢٨ - ٣٦٢٩ - ٣٦٣٠ - ٣٦٣١ - ٣٦٣٢ - ٣٦٣٣ - ٣٦٣٤ - ٣٦٣٥ - ٣٦٣٦ - ٣٦٣٧ - ٣٦٣٨ - ٣٦٣٩ - ٣٦٤٠ - ٣٦٤١ - ٣٦٤٢ - ٣٦٤٣ - ٣٦٤٤ - ٣٦٤٥ - ٣٦٤٦ - ٣٦٤٧ - ٣٦٤٨ - ٣٦٤٩ - ٣٦٥٠ - ٣٦٥١ - ٣٦٥٢ - ٣٦٥٣ - ٣٦٥٤ - ٣٦٥٥ - ٣٦٥٦ - ٣٦٥٧ - ٣٦٥٨ - ٣٦٥٩ - ٣٦٦٠ - ٣٦٦١ - ٣٦٦٢ - ٣٦٦٣ - ٣٦٦٤ - ٣٦٦٥ - ٣٦٦٦ - ٣٦٦٧ - ٣٦٦٨ - ٣٦٦٩ - ٣٦٧٠ - ٣٦٧١ - ٣٦٧٢ - ٣٦٧٣ - ٣٦٧٤ - ٣٦٧٥ - ٣٦٧٦ - ٣٦٧٧ -



## الحكمة الإلهية

٢ - يحرم سَلَح جسد الأدي لحياته ، ويهدد  
عائلته ، في ذلك من حيث حرمته<sup>١</sup>

وهو على اتفاق بين علماء الإسلام ،  
أقره نعتي : ﴿ ولقد قرب من آدم ﴾<sup>٢</sup>

وسَلَح جِلْده ينساق مع هذا المنكر ،  
يحرم سَلَح الطيور ، وهو حي ، لما في ذلك من  
التعذيب

ويكره أن يهدد ، أخزار بهيمة الحيوان قبل  
أن تزهو نفسه ، ويسكن اصطفايه<sup>(٣)</sup>

حدث أبي هريرة رضي الله عنه قال  
: سمعت رسول الله ﷺ يقول : من ذبح  
أخزاه من أجل أن يرى يصبح في محاسن  
مكلماته ، لا تصحبوا أنفسكم حتى  
برهق ، وأبام من أكل وشرب<sup>(٤)</sup>

(١) الفهرست ١ : ٢٦١

(٢) سورة البقرة ١٧٠

(٣) لا بد ، ١٠٢٧٢ ، ص ٢٦٦٢٢ ، ص ٢٦٦٢٢

(٤) ٢٠ ، كتاب الفلاح ٢٦ ، ٢٠ ، الباقى

المنه

(٥) حديث ، لا بد من الفلاح ، ص ٢٦٦٢٢ ، ص ٢٦٦٢٢

من

الحديث ، ص ٢٦٦٢٢ ، ص ٢٦٦٢٢ ، ص ٢٦٦٢٢

الباقي (٦٧٩) ، ص ٢٦٦٢٢ ، ص ٢٦٦٢٢ ، ص ٢٦٦٢٢

حديث ، ص ٢٦٦٢٢ ، ص ٢٦٦٢٢ ، ص ٢٦٦٢٢

من

## سَلَح

### التعريف

١ - السَلَح في اللغة : سَرخ جلد الحيوان

يقال : سَلَح الإهاب عن النساء  
يسلحه ، وسَلَحه إذ كسطة ، وسَلَح  
صاحب لاد عرب - كن شيء ، يفتن عن  
فقره ، وسَلَح ، ويقال : سَلَح آخر جلد  
الإنسان وسَلَح وسَلَح لمرأة عنها ذراعها ،  
ويقال : سَلَح بهار من النيل ، ن خرج  
منه غرر جال من ماء شيء ، من صوته<sup>(١)</sup>

وفي التنزيل : ﴿ ولله ثم الثليل سَلَح  
منه لغير فلان هم مظالمون ﴾<sup>(٢)</sup>

وهو عند الفقهاء خاص برخ جلد  
الحيوان

(١) لسان العرب ، ص ٢٦٦٢٢

(٢) سورة البقرة ٢٦٦

أحد جمالا ، وصيغة ظاهرة ، فإن سلع جلد  
من كان غصن من أعضائه مقطوع كبد ، أو  
قطع عضوا مسلحا حده سقط القطع من  
البدن ، فتجب في الأولى دية الجلد لا سقط  
العصا ، وبورق في الثانية سلعة الجلد على  
جميع البدن عما يخص العضو المتطوع يحط  
من دية ، ويجب الباقى <sup>(١)</sup> .  
والتصديق في أدبيات .

الاستحار لسلع الذبابة يجلدها

٣ - لا يصح استحار شخص لسلع ذبابة  
يجلدها (الجرعة) ما فيه من عرق ، لأنه لا  
يلحق أذى يخرج سلبا أم لا ؟ ومن هو ترحي أم  
والتق ؟ لأنه لا يجوز أن يكون لها في البيع ،  
فلا يجوز أن يكون عوضا عن النعمة ، فإن  
سلعة من أن يكون الجلد أسير لعملة ، فله  
أجرة للثل ، لفاد عقد الإجارة <sup>(٢)</sup>

دية جلد الأدمي

٤ - قال الحنفية . يجب في جلد القيد ،  
حكوه عدل . جاء في حاشية ابن هانبل .  
هـ أما جلد القيد ، ولحم الظهر والبطن ،  
والحراش التي في غير الوجه والرأس ففيها  
حكومة عدل <sup>(٣)</sup>

ولم ينف على نص في حكم سلقه ، في  
الرجوع التي تسر له الإطلاع عليها ، من  
كتب أدلة الجدية والحداثة

وقال الشافعية إذا سلع جلد محصوم  
الدم وجب على السالغ كفا الدية ، لأن في

## سُلْطَان

الظفر : إيداء كبرى



(١) مائة علاج ٦٩٨/٥ - ٥٩٩ ج شمس الخطيب  
٣٧ / ٥ ، وسالك في الفقه ٥٩٩/٣ ، الفتح

ص ١٨/٥

(٢) من ص ٥٥٥/٥

١٠ ، دجلة نظام ٦٨٨/٩ ، كسر الطالب ٥٠١/١

## ١- الاستعاضة

٢- الاستعاضة : هي مبادل القدم من لولة في غير أيام حيضها وهو دم مسال<sup>(١)</sup>

ب- المبرص -

٣- الفرس في الاصطلاح : مبرص لبنين يخرجها عن الاعتدال الخاص<sup>(٢)</sup> .

## سلس

التعريف

ج- الثعاسة .

٤- الثعاسة : زب عييه ، وهي - مستطير سبع صحة الصلاة حيث لا مريض ، أو حكيمة وهي وصف يشوب بالحميل ، يصح صحة الصلاة حيث لا مريض<sup>(٣)</sup>

## الحكم الإجمالي

١- الوضوء والصلاة عن به سلس

٥- السلس : حدث دائم ، وصاحبه معذور ، يعامل في وضوئه وعبادته ، معاملة خاصة تختلف عن معاملة غيره من

١- السلس في الدعة الشهوة والقبويع ، والإمهاد والاسترسال . وهذه الأسماء قال في خصيص : سلس من سلس باب مع سهل ولأن فهو سلس . ورحل سلس بالكسر بن سلس شصح ، والسلسه ايضا مبهوطة لظن ، سلس السرد سترسائه ، وعدم استمساكه ، حدوث مومن بصاحبه ، وصاحبه ميسر بالكسر

والسلس عند الفقهاء : سترسائه الخارج مدول اختيار من بوب ، أو مدى ، أو مي ، أو وقى ، أو عقط ، أو ريح ،<sup>(١)</sup> وقد يعنى سلس ، على : الخرج نفسه .

لأنه ذات الصلة -

(١) المخرج عند إجماع

(٢) المخرج عند إجماع الترمذي للمبرص في ١٦٨ ط الكتب المعبر

(٣) المصاح - مد مد ، وعائنه القليل في ١٨٠ - ١٩٠ ط

(١) مصاح والمصاح مادة سلس خواص الإقار ١ ١٩ ط مبرص

یہی الوصوہ ما دام الوقت قائم  
یترطس ۔

اں ہیصہ نعدہ ونی لا یصرا علیہ حدث  
آخر کخروج ، یح او سیلان دہ من موضع  
تخر

ودھب للذکیہ بنی ان نفسی بن حرق  
اکثر الزمان ولایم اقلہ ہوتہ یتقص الوصوہ فان  
لازم النصف وأورد الحی لو انکس فلا یتقص  
ہذا اذہ لم یقدر عن وضعہ فان لدر عن وضعہ  
ہوتہ یتقص مطلق کسلی مدی بطول عزوہ  
او مرضی یخرج من غیر تذکر او تذکر لہکے  
وضعہ بدوا او صوم او بروج ویمنر لہ دس  
الثانی وی والترجیح ویدب الوصوہ عنہم ان  
لازم السنس اکثر الزمن ولکن نصفہ لا ان  
عمہ فلا یمتدب ، وحمل الذب فی ملازمہ  
الاكثر ، لا یلحق ، لا ان نس الوصوہ یرو  
وصوہ فلا یمتدب وقد تردد متاخرہ المذکیہ فی  
اعتبار التلازمہ من دہ م وکثرہ ومساوۃ وقلة فی  
وقت الصلاة خاصہ وهو من الروال بنی طلوع  
الشمس من اليوم لای او اعتمدہا مطلقا لا

الاصحاء ، عند ذکر اصعبہ لہ  
للمصاحف ، ومن بہ سنن الیون ، لو  
استطانی الطر ، اہ انقلاب نریح ، او  
یتلاف دائم ، لو جرح لا یرفا ، یوصوون  
ایقت کل صلاۃ ، یقرون السی ۛ  
، فتنصہ کوصا نوبت کل صلاۃ ،  
ویدس عنہا غیرہ من أصحاب الأعداء ،  
ویصلوہ بذلك الوصوہ فی الوقت ماشاء وامر  
الفرانسر ، والنساعلی ، وان نوصا عن  
البلان ، وصل علی الانقطاع ، ومن  
الانقطاع یستبعد الوقت الثانی لحداد ،  
وکذا اذ انقطع فی خلال صلاۃ ومن  
الانقطاع

ویطلی الوصوہ عند خروج وقت  
انقروصہ ، بالحدث السابق وهر الصحیح  
یخوفہ ، ہ حیث

وفال وقر ۔ یطلی یخون الوقت وفال  
ابویوسف رحمہ بہل بہا

۱۰۰ حد۔ والشمس بوقت نوبت کل صلاۃ

قال الرمہی ۲۵۱۱ م الشمس للمسی ، عرب  
جد ، ونعمہ لم یطوبہا حیلہ ، اذہ عنہ حد  
من صلاۃ لہ ، اذہ عنہ من حیث حد  
بہ حدہ کا فی باب الکفی ۱۰ ص ۱۹۰ حد  
ماہر حدہ قرۃ

( ) عطاردی اصنہ ، طہ نقطہ اسلامیہ الد  
لشمس ۲۹۰ ۲۹۰ ۱۵ - ۲۵ ص صح لشمس  
۱۶۱ - ۱۶۲ ، دہ من حدہ الم ۱۶۲۱ م حرق  
تلازمہ یخصہ الطحاوی ۱

ساقله ، ولو زال الخطر وما يقع الوضوء  
والصلاة كأنقطع الدم مثلاً وجب الوضوء  
وإزالته ما على المخرج من الدم ونحوه

ومن أمثاله ملس من يلزمه العمل بكل  
حرص ، ولو استسقط الحدث بالمطهر في  
الصلاة وجب تلاوة سورة ، وبسوى المقصود  
مساحة الصلاة لا يقع الحدث لأنه دائم  
تحدث لا يرفعه وضوؤه وإنما يجب له  
الاجتهاد

والجسده في هذا كله كالتفافية إلا في  
مسألة الوضوء لكل حرص فإهم تعيرون أن  
صحة الحدث قد تم موحياً بكل وجه ،  
ويصل به ما شاء من التفرغ والوضوء كما  
ذكر الحنفية والفقهاء سوى المالكية منصرف  
عن وجوبه فبه الوضوء المصحح وما  
تأكيده مساحته كما سبق ، والوضوء بخلاف  
بعد دخول الوقت عند التشايع  
(إحساناً)

بعد وجه الصلاة بغير حتى من الطلوع إلى  
المغرب ، وفي يوم التمتع من المأذنة لا  
ينقص الملس مضافاً غير أنه يندب الوضوء  
منه إن لم يلازم كل حرص ولا يندب<sup>١</sup>

يذكر التفافية به شروط يختص بها من  
به حدث قاله كسبي واستحاضة وهي  
التشدد ، والمصعب ، والوضوء لكل حرص  
بعد دخول الوقت على ما صرح به في  
الوضوء وبغيره قبله على وجه تشدد ، وتبديد  
امتناعه بكل حرص ، وبه لا مساحه على  
المذهب ، والمبالغة في الصلاة في الأصح

هو حرصه في الصلاة كسائر العويدة  
وإذا كان وإيمانه وسرور الجهد والاجتهاد في  
لذته والذهاب إلى مسجد وتحصيل السيرة لم  
يضر لأنه لا يعد بذلك مشقاً ، ويوصى  
لكل حرص ولو صدقاً كاليمين بقضاء حدث  
بشأن النبي ﷺ فطاعة من أبي عيسى ،  
ويوصى بكل صلاة<sup>٢</sup> ويصل به ما شاء  
من التفرغ فقط ، وصلاة الحدة لها حكم

١ - مسند أحمد ، ١٧٠ ج ١ - المصنف - ج ١

٢ - ١٧١ ج ٢ - المصنف - ج ١

٣ - المصنف - ج ١ - ١٧١ ج ٢

سورة

٤ - مسند أحمد ، ١٧١ ج ٢

٥ - مسند أحمد ، ١٧١ ج ٢

مسند أحمد

١ - المسند ، ١٧١ ج ٢ - المصنف - ج ١

٢ - مسند أحمد ، ١٧١ ج ٢

٣ - مسند أحمد ، ١٧١ ج ٢

٤ - مسند أحمد ، ١٧١ ج ٢

٥ - مسند أحمد ، ١٧١ ج ٢

وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في الرسوم  
والصلاة  
بصرف ، إلا أن المالكية صرحوا بكرة  
إمامة أصحاب الأعداء للأصحاء<sup>(١)</sup>

والفصل في مصطلح (عذر)  
إلماع من به سلس :

اتفق الفقهاء على أنه إذا كان الإمام  
عرضاً بالسبب والرسوم كذلك فالصلوة  
جائزة ، وأما إذا كان الإمام عرضاً بالسبب  
والرسوم سبباً فقد اختلف الفقهاء في جواز  
إمامته ويرى فصله عبره من الأصحاء  
على قولين

## سَلَف

انظر : سلم ، قوس



القول الأول : وهو قول الحنفية والحنابلة  
ومقابل الأصح عند الشافعية عدم الجواز لأن  
أصحاب الأعداء يصرون مع أخذت  
حقيقة ، لكن جعل الحدث لوجود في  
حضم كالمعذور ، نتيجة إلى الأدلة فلا  
تتمتعهم ، لأن الضرورة تغلب بقدره ، ولأن  
الصحيح أقوى حالاً من المعذور ولا يجوز بناء  
القوى على الضعيف

والقول الثاني وهو قول المالكية في  
المشهور والشافعية في لأصح الجواز لصحة  
صلاتهم من غير إعادة ولأنه إذا عني عن  
الأعداء في حق صاحبها عني عني في حق  
غيره ولأن عمر رضي الله عنه كان إماماً وأخبر  
أنه يحد ذلك ( أي سلس السني ) ولا

١) لاحظ القلم ٣١٨/١ ط الأبرية ، تبيين الفصل  
١٤١ ١٤٢ ط القوس ، المطاوعة للفتية ١ ٨٤  
ط تلك الإسلامية ، جوامع الإكمال ٦٨٢ ط  
المصرف الشمسي ١٣٣٠/١ ط التكملة الصالح  
والإكمال بهامش الخطب ٢/٢ ط التكملة الصالح ، مس  
الفتح ١ ٢٢١ ط الفكر ، كتاب الفتاوى ١٢٦/١  
ط البحر على ٣٩٠/١-٣٩١ ط الزمان

السلم فيه - أجازوا من السلم الحال - عرفوه  
بما يعصم ذلك ، فقال ابن عابدين « هو  
شره أجل بمأجل »<sup>(١)</sup> وضعت المأجل  
(١٢٣) من المجلة العدلية على أنه : بيع  
مؤجل بمؤجل . وجاء في الإجماع بأنه  
« عقد على موصوف في الذمة مؤجل بمن  
مقبوض في مجلس العقد »<sup>(٢)</sup>.

## سَلَم

التعريف :

والشاصية الذين شرطوا فصحة السلم  
قصر رأس المال في المجلس ، وأجازوا كون  
السلم حالا ومؤجلا عرفوه بأنه « عقد على  
موصوف في الذمة بيد بعض عاجلا »<sup>(٣)</sup>  
فلم يلبوا السلم فيه الموصوف في الذمة  
بكونه مؤجلا ، لجواز السلم الحال عندهم

١ - من معاني السلم في لغة العرب  
الإعطاء ، والتسليم<sup>(٤)</sup> يقال : سلم  
الشوب للخياط أي : أعطاه إياه . قال  
الطبري : سلم في اليد ، أي أسلف ، من  
السلم ، وأصله . سلم التمن فيه ،  
ضعف<sup>(٥)</sup> .

أما المالكية الذين منحوا السلم الحال ، ولم  
يشترطوا تسليم رأس المال في مجلس العقد ،  
وأجازوا تأجيله اليومي والتلافة لحقة الأمر ،  
فقد عرفوه بأنه : بيع معلوم في الذمة محصور  
بالصفة يبيع حاضر أو ما هو في حكمه إلى  
أجل معلوم »<sup>(٦)</sup>

والسلم في الاصطلاح مبني على : بيع  
موصوف في الذمة بيد بعض عاجلا وقد  
استأنف الفقهاء في تعريفه بما لا اختلاف في  
الشرط المتبعة به :

فاخضية والمأجلة الذين شرطوا في صحته  
قبض رأس المال في مجلس العقد ، ويتأجل

(١) المختار (بإحدى سنة ١٢٧٢ هـ) ١/٢٠٢

(٢) كتاب التذاع ( مطبعة المكنون سنة ١٣٩٤ هـ )

١/٢٧٦ - الطلاق للبي من ٢٤١

(٣) جمع المبرز لألفي ٢٠٧/٩ ، فريضة للقرني ٢/٢

(٤) التامع لأحكام المبرز للقرني ( ط - هـ ) ٢٠٧

بالقاهر ، من ١١٨٦

(٥) لسان العرب - مادة « سلم » ، القاموس للقرني من ١١٦

المس العقود للقرني من ١٥٨ مشايخ الأئمة للقرني

مجلس ٢/٢٧٧

(٦) التامع للقرني ( تحقيق المصنوعي وقدر ، سلم

١٢٧/١ هـ ١٢٧٢

والفرق بين هذا النوع الثاني وبين السلم أن السلم بشرط فيه تأجيل تسليم المبيع ، أما بيع الموصوف في الذمة فقد يكون حالا وتظهر (بيع) .

وهو في الشائعية في بيع أعيى العائبة الموصولة في الذمة بين أن يكون التعاقد باللفظ أو باللفظ (المبيع) ، فإن كان باللفظ (السلم) اشترط تسليم الثمن عند التفرق

أما إن كان باللفظ (المبيع) فلا يشترط تسليم الثمن اعتبارا باللفظ وعلى كونه ذلك بها يشترط تعيين أحد الموصفين وإلا يصير بيع دين بدلين وهو باطل ولا يشترط قبضه في المجلس لأن التعيين بمنزلة القبض لصيرورة المدين حالا لا يدخله أجل أبدا<sup>(١)</sup> .

ج - عقد الإجارة .

٤ - وهي بيع المصلحة المطلوبة في مقابل عوض معلوم<sup>(٢)</sup> .

د - الاستصناع .

٥ - عقد مقابلة مع أهل الصنعة على أن يعمل شيئا<sup>(٣)</sup> .

فتعبر (أو ما هو في حكمها) بشرط إلى جواز تأخير رأس مال السلم اليومي والثلاثة ، حيث إنه يعتبر في حكم التأجيل بناء على أن ما غارت الشيء يعطى حكمه<sup>(٤)</sup>

وقوله : إن أجل معلوم ، بين وجوب كون السلم فيه موقفا ، احترازا من السلم لحال ويسمى الفقهاء الشري في هذا لعدم «وب السلم» أو «المسلم» واليائس «المسلم» إليه ، «والمبيع» المسلم فيه ، «والثمن» رأس مال السلم<sup>(٥)</sup> .

الالفاظ ذات الصلة

أ - الدين .

٢ - وهو ما يثبت في الذمة من غير أن يكون معينة شخصا سواء كان نفلا أو غيره<sup>(٦)</sup> .

(د - دين) والدين أهم من السلم .

ب - بيع العين الثابتة الموصوفة في الذمة .

٣ - وهو برهان أحدهما أن تكون العين معينة والثاني أن لا تكون العين معينة .

(١) ظهر بفتح الميم في قوله الإمام مالك في قوله من ١٧٣

(٢) ليس بمدة للبرهان من ٢٢٠

(٣) انظر ١٥٨ من مجلة الأحكام العدلية

(٤) المص ٥٨٣/٢ وقوله على حل التبرير ١١/٢ .

(٥) مجلة الأحكام العدلية ٤٠٥

(٦) ١٢٤ من الجلب



مشروعية السلم : أخرجه ، إذ السلم فيه ثابت في قعة المسلم

إليه إلى أجله .

٦ - ثبت مشروعية عقد السلم بالكتاب

وبلغة والإجماع

ب - وأما السنة . فها روى ابن عباس -

رضي الله عنهما - عن رسول الله ﷺ أنه قدّم الخبثاء والناصر يسلفون في الثمر المستنير والثلاث ، فقال عليه الصلاة والسلام : « من أسلف في ثمر فليلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم »<sup>(١)</sup>

فدل الحديث أن الشريعة على إتاحة السلم

وعلى الشروط المعتدلة فيه وحدث عبد الرحمن بن أبي رزق وحيد الله بن أبي أوفى قالوا : كنا مصيب المسام مع رسول الله ﷺ ، فكان يأتي أنباط من أنباط الشام ، فتسلمهم في الخنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى ، فتلت ، أكان لهم زرع أو لم يكن لهم زرع ؟ فقال : ما كنا نساهم عن ذلك<sup>(٢)</sup> .

ج - وأما الإجماع فقال ابن المنذر : أجمع

أ - أم الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِثَمَرٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾<sup>(٣)</sup> قال ابن عباس - رضي الله عنه - : « نشهد أن السلف للمستوفين إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ، ثم قرأ هذه الآية<sup>(٤)</sup> .

ووجه الدلالة في الآية التكرية لأنها لم تبحث في نوع السلم نوع من الديون ، قال ابن العربي : « الذين هو عبارة عن كل معاملته كالأجل المسمى فيها مقدّم ، والأخر في القعة مبيحة ، فإن العبد عند العرب ما كان حاضراً ، والذين ما كان غائباً »<sup>(٥)</sup> .

فدللت الآية على حل المداينات بمضمونها ، وشملت السلم باعتبارها من

(١) سورة البقرة / ٢٨٢

(٢) أخر ابن عباس : لم نجد أن السلف للمستوفين إلى أجل مسمى

المعتمد الفقهي ( ١٣٩/٢ ) - مسلمة - ترتيب السلف - شرح من الكتب الصعبة ( أحكام ١٨٦/٣ ) - ط القاهرة المعهد الشرعي . .

(٣) أحكام الشريعة لابن العربي ١١٧/١

(٤) حديث « من سلف في ثمر » أخرجه الشيخان ( التلخيص ١٢٩/١ ) - ط البقعة ( وصالح ١٢٢٧/٣ ) - ط الحديث - واللفظ لسان

(٥) تلخيص لابن قدامة ( مكتبة التراثين المصنوعة ١١٠٠ ص ٢٠٤/١ )

وحدث عبد الرحمن بن أبي رزق وحيد الله بن أبي أوفى

أخرجه الباقين ( التلخيص ١٢٩/١ ) - ط البقعة



الديور ، وهو كالإنباع ضمن مؤخر في  
مركز بين كور لحد انعموسين مؤجلا في  
الحد ، وكور انعموسين آخر مؤجلا في  
الحد ، وقد قال تعالى ﴿وَدَّ تَدَابُعَهُمْ يَدِينِ﴾<sup>(١)</sup> قال من  
عاش كنهه أن السيف المضمون في  
الحد حلال في كتاب الله ، وقرا هذه  
الآية

فيما عدا عن وفق القوس لا عن  
علاقه<sup>(٢)</sup>

وقال من القيد في «إعلام الموقعين»  
«وأما سلم ، فمن على أنه عن خلاف  
القياس فهو دخره تحت قول النبي ﷺ ولا  
تسح ما بين حدث» فإنه بيع معدوم ،  
(القياس ببيع مـ)

والصواب أنه عن وفق القياس ، فإنه بيع  
مضمون في الدمة موصوف مقدر على  
سليمه عائ ، وهو كالمعوضه على المانع في  
الإجارة . وقد عدم أنه على وفق القياس

وقد مضى الله السعلاء عن الفرق بين بيع  
الإنسان مالا يملكه ولا هو مقدور له ويؤجر  
السلم إليه في عمل مضمون في دمه .

القيم . وهو من السلم بعد مشروع عن وفق  
القياس ، وليس فيه مخالفة للفروع  
الشرعية

قال ابن تيمية «وأما قوله» وسلم على  
خلاف القياس ، فهو هذا من حسن  
ما روي عن النبي ﷺ أنه قال «لا تسح  
ما بين عتلك»<sup>(٣)</sup> والوجه في السلم .  
وهذا ، يروى في الحديث ، وإياه هو من كلام  
مطر العشاء ، وبذلك أهم فائز سلم  
بيع الإنسان ما ليس عنده ، فيكون مخالفا  
للقياس

وهي الثاني ﷺ حكيم من حرام عن بيع  
ما ليس عنده ، إما أن يرويه بيع غير  
معية . فيكون قد باع مال الغير قبل أن  
يشتره وفيه عر وإما أن يرويه بيع مالا  
يملك عن تسليمه ، وإن كان في الدمة  
وهذا أشبه فيكون قد ضمن له شيئا لا  
يؤجر هل يحصل أو لا يحصل . وهذا في  
السلم الحاصل ، لم يكن عتلك ما يرويه .  
والنسبة فيه ظاهرة .

قال السلم المؤجل ، فإنه دين من

(١) حديث «لا تسح ما بين عتلك»

أخرج الترمذي عنه لأحمد ، ٤٠٠ - ط نسخة

في حديث حكيم بن حزام ، وصحة يرويه

(٢) مسند أحمد ، ٨٢٠

(٣) مجموع ما نقل من نسخة ٥٩٩٦



لشأنه فهو أنه يعتبر لقنه ، ويعقد بها  
نظرا لعقد ويشترط لصحته تعيين أحد  
الموصرين ، ولا يشترط فيه قبض رأس المال  
في الحسن لأن السلم غير البيع ، فلا يعقد  
بلفظه (١)

١٢ - ويشترط جهوز الفقه من خمية  
والشأنه وأخاذه في صيغة السلم أن تكون  
بأن لا خيار فيها لأي من المتعاقدين ، وذلك  
لأنه عند لا يقبل خيار الشرط ، إلا بشرط  
لصحة تلك رأس المال وإقامته لمسلم  
إليه قس التصرف ، ووجوب تحققها ما  
تخلو بشرط

قال الشافعي في الأمام لا يجوز الخيار في  
السلم لو قال رجل لرجل أبتاع منك  
مئة دينار فقدكها مائة صاع ثوبا من شهر  
على أن يبيعك بعد تفرق من مائة دينار  
تبيعك فيه ، أو أنت بالخيار ، أو كلاهما  
بالخيار ، لم يجر فيه البيع كما يجوز أن يتشاورا  
لخيار ثلاثا في مبيع الأعدان

وكذلك لو قال ، أبتاع منك مائة صاع  
ثوبا بثلثة دينار على أن يبيعك بعد  
وصيت أعطيتك أنتلهم ، وإن لم أرخص

لفظ من المتعاقدين عرف به المتعاقدان  
مقصودهما العقد به العقد . وهذا عام في  
جميع العقود ، من الشروع ثم عقد العقد  
العقد ، من ذلك عقد العقد فكذا العقد  
العقد بها يدل عليها من الإلحاق الدرية  
والزوجة وغيرها من الألسن المجمية . فهي  
تعقد بها يدل عليها من الألفاظ العربية  
لهذا رجع لفظها والمعنى بكل لفظ يدل  
عليه ، وكذلك أصبح وغيره (٢)

(والتأني) لزم من اختصة والشافعية في  
وجه صحته تشبهان التوري والرافعي ،  
وهو أن السلم لا يعقد لعقد البيع ، وصحة  
وقره أن لا يقبل أن لا تعقد أملا ، لأنه  
بيع ما ليس عند الإنسان ، وأنه مبيع منه ،  
إلا أن الشروع ورد بجوره معطى السلم (٣)  
يقوله ويخص في سلمه ، فوجبه لا يفسد  
عليه ، لعدم إجره سواء

أما حجة أصحاب هذا الرأي من

(١) القيس لأبي دية في ٢٢ ، مجمع الخواص في ٢٢٢  
٥٣٢٢ جازع إسلام لموسى ١٣٢٢ طعة ٢  
عبد الرؤوف سعد

(٢) بدو المستخرج ٢٠

(٣) حديثه ، رخص في السلم

ذكر شمس الدين في حقه الأمانة ٤٥٤١ - ط النجاشي  
العمري أنه ضبط من خطب ابن عباس المخطوط في  
طرد بعد ٤٢

(٤) للهدية ٣٠٩٦٦ ربيعة ثلاثين ٦/١ ، فتح العزيز  
٢٣٦٤ ، نسى بعد ٢١٢٥

واسلم ليس في معنى بيع العين فيما شرع له  
الخيار ، لأنه شرع لدفع العين ، والسلم  
مباة على تعين وركس النس ، لأنه بيع  
المقاييس ، فم يمكن في معنى سورة النص ،  
لورد النص هناك لا يكون ردودا هب  
دلالة ، فبقي الحكم به للنس

ولأن قيس رأس المال من شرط الصحة  
عن ما ذكره ، ولا صحة للنس إلا في  
الند ، وخيار شرط ببيع ثوب الملك ،  
فبيع صحة النص . وشبه في شرح منتهى  
الإرادات<sup>(١)</sup>

وحالف المالكة في ذلك وقالوا يجوز خيار  
الشرط في السلم للعاقدين أو لأحدهما ثلاثة  
أبدا فيما دون ذلك ، بشرط ألا يتم فقد رأس  
المال ، فإن صد صد العقد مع شرط الخيار ،  
تردد رأس المال بين السلفي والشمسي<sup>(٢)</sup>

هذا هو الرأي المعتمد عند المالكية ، وهو  
معي حل جواز باخير حص رأس مال السلم  
ثلاثة أبدا عما دون ، لأن هذا التأخير ليس  
في حكم التمتع ، فيكون مفعولا عنه ، إذ  
القاعدة أن ما لازمه الشيء يعطى حكمه .

فبيع يبي ويملك مفعول لم يجوز ، لأن هذا  
بيع موصوف ، والبيع الموصوف لا يجوز إلا  
بأن يقض صاحبه ثمة بل أن يعقبا . لأن  
بيع موصوف فيه قبض ملك ، وهو لو  
قبض مان الرجل على أنه بالخيار لم يكن  
بيع ملك

ولا يجوز أن يكون الخيار لوحد مبيع ،  
لأنه إن كان للمشتري ، فم يملك الخانع  
ما دفع إليه . وإن كان للخانع فلم يملكه  
لأنه مبيع ، لأنه مبيع أن يضع يده ثم  
يرده إليه ، فلا يجوز البيع به إلا مضمونا فلا  
خياره<sup>(٣)</sup>

وفي بدائع الصنائع ( بشرط أن يكون  
العقد مانا عاري عن شرط الخيار للمعتدين  
أو لأحدهم ) لأن جواز البيع مع شرط الخيار  
في الأصل ثبت مفعولا به عن القياس لأنه  
شرط بخلاف مقتضى العقد بثوب الحكم  
لنحل ، وشرط الخيار يبيع انعقاد العقد في  
حق الحكم

ومثل هذا الشرط مفسد للعقد في  
أصل ، إلا أن عرفنا حواره بالنس والنس  
ورد في بيع لعين ، ففي ما رواه على أصل  
القياس ، خصوصها إذا لم يكن في مبيع .

(١) مدني ص ١٠٥ ، شرح منتهى الإرادات  
١١٩/٢

(٢) مع المجلد لسبني ٥/٣

(٣) الآم ٣٣١ (شركة - محمد مرقى تفتي)

المعقود

وكذلك شرط النسخة في عقد السلم ألا يكون أحد المعقودين في مرض الموت<sup>(١)</sup> وجعلوا السلم لمريض أحكاماً خاصة ، حرية خروجي الثاني وقوته من تصرفاته الصالحة بـ حيث إن السلم معه الحيازة لأن المبيع يباع بنقل من ثمنه .

وفرقوا في حكم السلم في مرض الموت بين ما إذا كان رب السلم مريضاً ، وبين ما إذا كان السلم به مريضاً ، وتخصيل ذلك في مخرجات كتبه<sup>(٢)</sup> .

المعقود عليه

أ - الشروط التي ترجع إلى البديلين معا

١٤ - ذهب الفقهاء إلى أنه يشترط صحة عقد السلم أن يكون كل من رأس المال والسلم فيه مالا متقوماً ، فلا يجوز أن يكون أحدهما حراً أو حراً أو حراً أو حراً أو حراً أو حراً مالا متقوماً شرعاً ( ر مآل )

ب - ويشترط صحته ألا يكون بدلا من مائت يتحقق في سلم أحدهما بالآخر وما

١٣ - اشترط الفقهاء في كل واحد من المعقودين أن يكون أهلاً لصدره عنه . وإن يكون له ولاية إذا كان بعد نفيه

لما لأهله لشخصه فهي أهله الأداء التي متى صلاحية الشخص لصدره الأقارب ما على وجه يشهد به شرعاً ، وشخص هذه الأهمية في الإنسان - نفع المعاقرة الرشيد غير المحجور عليه بأي سبب من أسباب الحجر ( ر - أهله ) .

ولما الولاية الظنوية ليس به عقد السلم عن غير بهي كونه محلاً شرعاً في ذلك ما أحد طرفي

إما بالنسبة لاختيارية فهي تستلزم بالوكالة ولا بد بها أن يكون كل من الوكيل والوكيل أهلاً لإنشاء عقود المعقودات ( ر وكالة )

وإما بالنسبة الإجبارية فهي تنبئ بوجه لشرع ، وتكون من به مائة المحجور عليهم من الأولياء والأوصياء ، الذين جعلت لهم سلطة شرعية على إتمام المعقود وإنشاءه التصرفات المالية مصلحة من يلوته . ( ر - ولاية ) .

١ - مرض الموت هو مرض الموت الذي يمتنع بالوفاء ولو لم يكن موت بسبب

( ر مرض الموت )

٢ - المسوق للمرجعي ٣٨/٦٩ ما يفسد ٥١ و ٧٨ ، راجع ٣٥٢١٧

خدمتي شهرا ب كذا إلى أجل كنا صح  
ذلك السلام

وقال له أسلمت إليّ عشرين دينار  
في بعة موصوفة لي دمتك إلى أجل كذا  
صح قلم

د - ذهب الخفية إلى أنه لا يجوز كون أي  
من البدل في سلم منقعة ، لأن المنافع مع  
أنها منك لا تعتبر أمرا لا في مذهبهم ، إذ  
أصل عهدهم ، ما يميل إليه طبع الإنسان  
ويكثر احتاجه ، فبنت الحاجة ، والمنافع عبر  
قائه للإعارة والأدعاء ، إذ هي أغراض  
حدث شيئا فشيئا ، وأما قائلنا ، وننتهي مذهبنا

وننتهي ، وبما يحدث فيها عبر الذي ينتهي  
وعلى ذلك فلا يصح جعل المبيع بدلا في  
عقد السلم عندهم <sup>١٢</sup> . ( ر - متفق )

ب - شروط رأس مال السلم  
يترتب للنقهاء في رأس مال السلم شروط

(أحدهما) أن يكون معلوما

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يشترط في

النسيئة ، وذلك بالاجماع الذي أحده  
وصحي عنه ربا الفضل ، حيث إن أسلم  
فيه مؤجل في السنة ، فإذا جمعه مع رأس مال  
أحد وصحي عنه ربا الفضل ، تخلف ربا  
أنشاء فيه ، وكان قاسم ، باتفاق الفقهاء <sup>١٣</sup> ،  
وذلك لما ورد عن عبيد بن الصامت - رضي  
الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « ألذهب  
بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ،  
والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح  
بالمح ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، وإذا  
بيد ، فإذا أسلفت هذه الأصناف فبيروا  
كيف تشتم إذا كان بيننا » <sup>١٤</sup>

( ر - ر )

ج - ذهب جمهور الفقهاء من ( مالكية  
والشافعية والحنابلة ) إلى أن تسامع أموال  
معد ذاتها ، وأنها تجوز بغير الصور  
ومصادرها ، وهي الأعيان المتصاع بها رسم  
ثم أجازوا كون رأس مال ومثلها فيه في عقد  
السلم ، وعبر ذلك لو قال سلم السلم  
أسلمت ( إليّ ) سكنى داري سنة ، أو

( ١ ) سنن أبي داود الطيالسي ٢٧٤ ، وأخرجه عنه  
الإمام أحمد ٣٩٨٠٢ ، والبيهقي ٩٦٤ ، صحيح ابن ماجه  
٣٢٣٢ ، ودار الكتب الحديثية ، كشاف الباع  
٢٧٨٢ ، متابع المتابع ٢٩٩٠ ، تنقيح ٢٥١  
وأحمد

( ٢ ) حديث ( الذهب بالذهب والفضة بالفضة )  
المعجم ١٦٩١/٣٦ - هـ ، الخليل

عنه الشكلم العبد الملة ( ٢١ )  
٢ - فتح العزيز للرازي ٢١٠٤٩ ، شرح الخريجي على من  
٢٠٢٥ - شرح ٤٠ - ١٠٠ ، ٢٩٠٢٢ ، ٣٣  
مخلف ١٢٤٦ ، بهاء الحاج ١٤٢٢ ، ٢٨٠  
وصة مطبوع ٢١



رأس المال أن يكون معلوماً ، وذلك لأنه بذلك  
في عقد معاوضة حالية ، فلا بد من كونه  
معلوماً ، كسائر عقود المعاوضات

وربما ذلك ؛ أن الخوجة إلى تعيين رأس  
المال ، وأنه حصل بالإشارة إليه ، فلا حاجة  
إلى إعلام قدره . ولهذا لم يشترط إعلام قدر  
النقص في بيع العين ولا في السلم إذا كان  
رأس المال مما لا يتعلق العقد بغيره (١٦) .

وقال الشيرازي : لا يجب ذكر صفاته  
ومقداره ، لأنه عوض في عقد لا يقتضي رد  
الثلث ، فوجب أن تعني المتشاهدا عن ذكر  
صفاته ، كالظهر والنقص في البيع (١٧) .

وذهب الحنفية على الاعتماد عندهم  
والشافعية في قول : إن أنه يجب ذكر مقداره  
وصفاته ، ولا يصح السلم إلا ببيانها (١٨)  
قال الشيرازي : ولأنه لا يضمن أن ينقص  
السلم بانقطاع السلم فيه ، فهذا لم يعرف

رأس المال إما أن يوصف في القصة ؛ ثم  
يعين في مجلس العقد ، وإما أن يكون معيناً  
عند العقد ، كأن يكون حاضراً متشاهداً ،  
ثم يقع العقد على عينه

وإن كان موصوفاً ، فيجب أن ينص في  
عقد السلم على جنسه وروحه وقدره وصفته .  
وعمل هذا ، فإن قبل الطرف الآخر ،  
وجب تعيين رأس المال في مجلس العقد  
وتسليمه إليه وبما بالعقد (١٩) .

وإن كان موصوفاً ، فيجب أن ينص في  
عقد السلم على جنسه وروحه وقدره وصفته .

وعمل هذا ، فإن قبل الطرف الآخر ،  
وجب تعيين رأس المال في مجلس العقد  
وتسليمه إليه وبما بالعقد (٢٠) .

وأختلف الفقهاء في اعتبار الإشارة إلى  
رأس المال التسم الحاضر هل هي كافية في  
رفع الجهالة عنه ، واعتباره معلوماً ، أم لا بد  
من بيان القدر والصفات بالإضافة  
إلى ذلك ؟

ذهب المالكية والصلحان من أئمتنا  
والشافعية في الظاهر وهو ظاهر كلام آخر  
من الحنفية إلى أنه يكفي الرؤية إذا كان

(١٦) المغني ٢/٢٣١ ، المدخل ١/٢٠١ ، أسنى المطالب  
١/٢٢٢ ، رد المحتار ١/٢١٧ ، مائة المسحوق  
١/٢٢٢ ، موجب الجليل ١/٢١٦ ، المدخل والإقبال  
١/٢١٦ ، المنهاج على نهج الهدى والتمهيد ١/٢١٦ ،  
٢٧١/٢

(١٧) مدخل المدخل ٢٠٢/٢

(١٨) المهذب ١/٢٧١

(١٩) المغني ٢/٢٢٢ ، شرح مشرق الزمخشري ١/٢٢١ ،  
حاشية الوهي على أسنى المطالب ١/٢٢١ ، المهذب  
٢٠٧/٢

(٢٠) رد المحتار ١/٢١٦ ، المهذب ١/٢١٧ ، غرضه  
فقهية كسر جزي (ط - موس) ص ٣٧١ ، بعض (ط -  
مكتبة الشافعية) ١/٢٢١ ، أسنى المطالب  
١/٢٢٢ ، ١١٢ .

(الشروط الثاني) تسليم رأس المال في مجلس العقد

١٦ - ذهب جمهور الفقهاء عن (أهمية والتشريع والخاصة) إلى أن من شروط صحة التسليم تسليم رأس ماله في مجلس العقد ، ولو تمرد قبله بطل العقد (١)

واستدلوا على ذلك

(أولاً) بقوله في العقد « من أسلف فلينسلف

في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أحسن معلوم » (٢) والسلف في اللغة التي حدثت بها رسول الله ﷺ هو الإعطاء ، فيكون معنى كلامه عليه الصلاة والسلام « فليعط » ، لأنه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه بالسلف قبل أن يصادق من أسلفه ، فإن لم يصدق قبله رأس المال فإنه يكون غير سلف شيئاً ، بل وأبعد بأن

- عبد ربه المدائني (٢٨٠) ، بدائع الصنائع ٢/٢٠٠

١ - طابع المصنوع ١٢٢٤ ، الإ ٩٥٣ ط - رمزي التنجس ، ج ١ ، ص ١٠٢ ، ص ١٠٢ ، طبع الفرز ١٩١٩ ، كتيبة الأنهر ١٩٢١ ، تنجس العتق ، ص ٢٢٠ ، حلة العتق لأبي نوري ص ١٤١ شرح مبسوط الإزادات ١٢٢٠ ، تنجس ١٩٨١ ، كشاف القام ١٩١٣ ، تنجس العتق والعتق ١٩٢٤ (المجلة ١٣١٩) ص ١٠٨ ، رد المحتار ٢٠٨

(٢) - ص ١٠٨ - من سلفه عتق من قبل سلفه  
تقدم لمحمد في ١

مقداره وصفته لم يعرف ما يدر (٣)

وحده في كشف القناع « ويشترط كونه ، أي رأس ماله المعلوم بمعلوم القيمة والقدر ، كالسلف فيه ، لأنه قد ينتشر تسليم العتق عليه ، ولا يؤمن نقصانه ، فوجب معرفة رأس ماله ليدركه ، كالقرص ، من هذا لا يصح التسليم بغيره متاعه لا يضمن قدره » (٤)

ودعوا إلى حقيقة وشروط وقصص عبد الوهاب السعداني من المالكية إلى أنه لا يشترط ذكر صفات رأس ماله السلف ، سواء أكان مثلاً أو قيمياً ، بحيث إن المتأخذه تكفي في دفع الخلفائه عن الأوصاف

أما قدره ، فهذه فرق بين كونه رأس ماله مثلاً يتعلق العقد بمصلحته وبين كونه قيمياً فإن كان مثلاً - كما هي حالات والموريات والندرجات والعتق - فلهذا فإنه يشترط بيان القدر ، ولا تكفي المشاهدة ، أما لو كان قيمياً ، فلا يشترط بيان قدره ، وتكفي الإشارة إليه (٥)

١ - السلف ٣٠٧

٢ - تنجس ص ١٩

٣ - تنجس العتق ص ٢٢١ (مجلس العتق ص ١٢١٩) رد المحتار ٩٠٧ (معدن ١٩٧٢) رد المحتار عن سلفه المتعلق بالعتق -

معتقود يقضي ، فهو عقد / يحصل ،  
مقصود / مصلح . من هو المرام بلا  
مقصد ، " "

(خامساً) إن المطلوب بشارع صلاح ذات  
الخير ، محصنه ملاقة لمصادق وانفس . وإذا  
اشتملت المعاملة على شغل بغير  
مذهب لمصالحه من الخصب ، فكانت ذات  
سبب كثيرة لمصالحها والمداوات ، فمع  
الشرع ، يقضي ، إن ذلك بشرط تعيين  
مفسر رأس المال . " "

ولا يحصى إن الشرط مفسر رأس ما  
انظم بل يفرض عنه محور الفقهاء إجماع هو  
شرط نفاذ العقد هي النصحة ، (ليس شرط  
نصيحة ، لأن انظم بمقتضى صحيحها بدون  
مفسر رأس المال ، ثم نفسه بالإقرار بين  
المفسر . وبقاء العقد صحيحاً عقب انعقد  
ولا يتقدمه ، فيصالح المفسر شرط له )<sup>(١)</sup>

وقد جاء في ( ٣٨٧ ) من مجلة الأحكام  
العقارية : « بشرط نفاذ صحة الاسم بسلام  
الشخص في مجلس العقد . فإذا عرفت بالمقادير

يملك قائل الرمي ( ولأن سلم مشتق  
من تسليم رأس المال ، أي تمجيده ، وأسماء  
العقد المشتقة من المذهب لأنه من تحقير ذلك  
المذهب فيها »

(ثاني) بأن الأقوى قبل مفسر رأس المال  
يكون افتراضاً عن كافي ، يكون ، أي بسببه  
مستند ، وهو مفسر عنه بالإجماع<sup>(٢)</sup>

(ثالثاً) بأن في انظم غير يحصل  
للمعجزة ، فبعد ذلك بمجمل يقضي المفسر  
الأخر ، وهو المفسر ، كلاً يعقب الثمر في  
الطريق<sup>(٣)</sup>

(رابعاً) بأن غاية الشرع المقصود في  
الحقوق ترتب آثارها حبها بسجود انعقادها .  
فقد سافر البدل كل العقد عديم الفائدة  
للطرفين خلافاً لحكمه الأصلي ومقصده  
وغايته ، ومن هذا قال ابن تيمية : « عن صاحب  
رأس المال في سلم بأن ذلك مع مفسر  
تقوى دمه كل منهما لمصلحة غير ثالث ،  
حصلت لآله ولا لآله حرة ، ويقصد من

<sup>(١)</sup> صاحب المجلد على حسن الخط ١٠٩

(٢) سلم المجلد ٥٥١ - مفسر ٦ - مفسر ٦ - مفسر ٦

<sup>(٣)</sup> مفسر ٢٣ - مفسر ٢٤ - مفسر ٢٥ - مفسر ٢٦ - مفسر ٢٧

مفسر ٢٨ - مفسر ٢٩ - مفسر ٣٠ - مفسر ٣١ - مفسر ٣٢

مفسر ٣٣ - مفسر ٣٤ - مفسر ٣٥ - مفسر ٣٦ - مفسر ٣٧

مفسر ٣٨ - مفسر ٣٩ - مفسر ٤٠ - مفسر ٤١ - مفسر ٤٢

(١) هذه المصاحف لا يبيدها ٢٢٥

(٢) المجلد الثاني ٢٩

(٣) مفسر ٢٨ - مفسر ٢٩ - مفسر ٣٠ - مفسر ٣١ - مفسر ٣٢

٥ - مفسر ٣٣ - مفسر ٣٤ - مفسر ٣٥ - مفسر ٣٦ - مفسر ٣٧

سليم بمسند بذلك ويصح . وعلى ماذهب  
إليه بن حبيب أنه لا يصح إلا أن يأخر  
عوق الثلاث بمرور<sup>١٦</sup> .

١٧ وفي رواية عنه مسأله بهمه ، وهي :  
ماتوا محمل للمسلم بمصر رأس المال في  
مجلس وحل البعض الآخر فما  
هو الحكم ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على فئتين  
أحدهما للمعتبه والمخالف والخاتمة ، وهو  
أنه يفتل قسم فيما لم يفتل . ويحفظ  
حصته من السلم فيه ، ويصح في الباقي  
عطف<sup>١٧</sup> . فان لم يفتل قسم ، ويصح في  
حصة سهمه لوجود مصر رأس المال بقدره ،  
ولا يسمع للمعاد لأنه طائر ، إلا السهم وقع  
تسحيح في لكل ، وإذا لم يفتل لكن قبل  
لافتراق جميع<sup>١٨</sup> .

(والثاني) للثبوتية وابن أبي ليلى ، وهو أنه  
يفتل قسم في الصفة كتب

وعمل للثبوتية قولهم عد بأنه ، من بعض

قوله عليه رأس مال القسم ، يصح  
الاعتدال .

وقد اختلف في ثبوتية في أشهرهم عندهم  
جمهور الفقهاء في اشتراط تسجل رأس مال  
القسم في محضر القعد ، وقالوا يجوز تأخيرها  
اليومين والثلاثة شرط وسعي مرده ، اعتبارا  
لثبوتية القعد ، ما دلت الشريعة على  
حكمه<sup>١٩</sup> ، حيث إنه اعتد هذا القاصر  
القسم معصوما عنه ، لأنه في حكم  
الذمجيل<sup>٢٠</sup> ومن قال بالانقاص  
عبد ليهاب البغدادي في كتابه (الشراف)  
في تعليق جود ذلك صاحب اليسر .<sup>٢١</sup> فثبت  
بما أجبر المشاعل بالمعص<sup>٢٢</sup> .

قال الأصم رشدي : « المستعاض  
بشهادتين ، وأما تأخيرها فوق الثلاث  
فلا شرط . ومن لا يجوز باتفاق ، كان رأس  
عاقب على عرضها . فإن تأخر فوق الثلاث  
معي شرط لم يصح إن كان عرقا واحدا  
فيه . كان عينا فمن ما في اليد من باب

من القيس ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ -

اليوم وأحرر المحصر - لآث دين  
يدين - أي . ابتدأ دين يدين<sup>(١)</sup>

ومستند ابن أبي ليلى أنه الأصل عند  
أبيات المعاملات كن العقد إذا ورد الفسخ  
على بعضه انفسخ كل<sup>(٢)</sup> .

١٨ - ولو أراد رب السلم أن يحصل الدين  
لأدى في ذمة السلم إليه رأس مال سلم .  
فإن ذلك غير جائز عند جمهور الفقهاء من  
الحنفية والشافعية والحنابلة ومالك والأدريسي  
والثوري وغيرهم . لأنه يؤدي إلى بيع الدين  
بالدين<sup>(٣)</sup>

وحالف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية  
وابن القيم فدعيا إلى أن الدين الذي في ذمة  
الدين إن كان حالا بمجر جمعه رأس مالي  
سلم ، وحجبتها على الجواز هو عدم تحقق  
الشيء عنه . وهو بيع الكسائي بالكسائي .  
أي . الدين يؤثر بالدين لأحرر - على هذه  
المسألة إذا كان الدين للمجهول رأس مال

السلم غير مؤجل في ذمة الدين . لأنها تكون  
من قبيل بيع الدين المؤجل بالدين الممجل ،  
ولوجود قبض المحكي برأس مال السلم من  
قبل السلم إليه في مجلس العقد . لكونه  
حالا في ذمة . فكان سلم - إذ جعل ماله  
في ذمة مبعولا رأس مال السلم - قبضه منه  
ورده إليه ، فصار ديناً مبعولاً مقبوضاً  
حكماً . فانزع المانع الشرعي . ولأن دعوى  
الإجماع على المنع غير مسلمة<sup>(٤)</sup>

لما إذا كان الدين للمجهول رأس مال  
السلم مؤجلاً في ذمة الدين فلا خلاف لأحد  
من الفقهاء في منع ذلك شرعاً ، وأنه من بيع  
الكسائي بالكسائي المحصر . لكونه ذممة إلى  
ربا السيئة

١٩ - أما إذا جعل رب السلم ماله الموجود في  
يد السلم إليه رأس مال السلم ، فهل يصح  
ذلك ، وسواء القبض السابق لمعد صاب  
القبض المستحق في مجلسه . أم لا يصح  
ذلك ، ويحتاج إلى قبض جديد ؟ .

للتمهيد في المسألة قولان (أحدهما)  
للمحابنة ، وهو أن قبض المسلم إليه السابق  
للمدين المحبولة رأس مال السلم يوجب عن

(١) حاشية المدقق على كفاية الطالب الرباعي ١٢/٢

(٢) لمبني انظر لنفسه من ٩٥ و ٩٦ . دار الفكر بيروت  
ص ٣٩٦ م .

(٣) رد المحتار ٢٠٩/١ ، بين المختار للبرهان ١١ / ٤ .  
الشيخ محمد ٢١٩/٩ ، شرح تكرير على الفسخ  
٣٣٠/١ ، جامع الصالح ٣١٥/٧ ، إجماع إمام  
الشافعية ، على الاحتجاج ١٨١/٢ ، شرح منتهى  
الإحسان ٢١١/٢

معينا بذاته <sup>(١)</sup> ، لأن ذلك منقضى بلحرم  
المقصود منه ، إذ هو موضوع بيع شيء في  
البيعة بشر مجمل ، ومقتضاها ثبوت السلم  
لله فيما في دمة المسلم إليه ، وهذه دمة  
المسلم إليه ، فإذا كان المسلم به معينا تعين حق  
رب المسلم بذاته ، وكان من الالتزام ذلك  
الشيء المعين ، لا دمة للمسلم إليه ، ومن هنا  
كان تعين المسلم به غائفا لمقتضى العقد .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا التعين  
يجعل السلم من عقود القرب ، إذ ينشأ عنه  
خروج عدم القدرة على تنفيذ العقد ولا  
يدوى ، أتم هذا العقد أم ينسخ ، حيث  
إن من المحتمل أن يملك ذلك الشيء المعين  
قبل حلول وقت أدائه ، فيستحيل  
نفيده

والقرار معتمد لعقود العروصات ، غاية كما  
هو معلوم ومقرر وهذا بخلاف ما لو كان  
المسلم به موصوفا في البيعة ، فإن الوفاء  
بكونه بأداء ثمة عين تتحقق فيها الأوصاف  
المفصّل عنها ، ولا يعتبر مفيد العقد لو تلف

القبض المصحح للعقد ، ويتم مقايته سواء  
أكانت العين في يده أمانة أم مصونة ولا  
يحتاج إلى تجديد القبض <sup>(٢)</sup> .

(والثاني) للمعتقة ، وهو أنه بوب القبض  
المسابق لرأس مال السلم عن القبض  
للمستحق في مجلس العقد إذا كانت يد المسمم  
إليه عليه يد صانع لا بد له منة ، لأنه إذا كان  
القبض السدّيل مثله القبض المستحق أو  
أقوى منه أمكن أن ينوب عنه ، أما إذا كان  
في يده أمانة - كيد الوكيل والوديع والشريك  
ونحو ذلك - فإن القبض السابق لا يلزم  
مقايته ، ويحتاج إلى تجديد القبض في المجلس  
ليصح عقد السلم <sup>(٣)</sup> .

وينص إليه في مصطلح (قبض) .

ج - شروط السلم فيه .

الشرط الأول أن يكون المسلم إليه ذميا  
موصوفا في الذمة .

٢٠ - لا خلاف بين الفقهاء في اشتراط كون  
المسمم فيه ذم موصوفا في ذمة السلم إليه ،  
وأنه لا يصح السلم إذا جعل المسمم فيه شيئا

(١) المختار مع فتح القدير والعمدة (المجلد ٢٤١٩ ص)  
٩/٦ ، القوتين للمصنف وط - الدر المنيرة للكاتب  
ص ٢٦١ ، مؤلف الخليل ٤٣٤١ ، طبع المجمع  
١٣٠٧/٢ ، وروا الطائفة ٦/٢ ، نقلها المحتاج  
١٨٣/٢

(٢) شرح منتهى إرادات ٢٢١/٢ ، كتاب الفروع ٢١١/٢  
(٣) مجمع الفقهات ككتاب من ٣١٧ ، الفتاوى  
الطبرسية ص ٢٥٢ ، بدائع الصانع ٢٤٨/٥

ولا يكون هناك حاجة إلى التسليم ، فحينئذ  
عليه الحكم الأساسي وهو عدم  
لشروعهم<sup>(١)</sup> .

وليس يستند النفي لوجوب كون المسلم  
فيه دينا موصوفا في الذمة ، وعدم حوز  
السلم إذا تعين مرور ابن ماجة يستند عن  
حديثه من سلام قائد جاء رجل إلى النبي  
ﷺ فقال إن بني فلان أسلموا ونفروا من  
اليهود ( اليهود ) ولهم لد جاموا ، فأنساب أن  
يرشدوا فقال النبي ﷺ : من عنده ؟  
فقال رجل من اليهود - عدي كذا ، وكذا  
( شيء من سياف ) أرا ، قال فلائنه ديتار سحر  
كذا وكذا من حائط بني فلان فقال رسول  
الله ﷺ : سحر كذا وكذا ، إن أجن كذا  
وكذا ، وبني من حائط بني فلان<sup>(٢)</sup> .

٢١ - وساء على اشتراط كون المسلم فيه دينا  
في القصة ذكر الفقهاء أن ما صح أن يكون  
مسلي فيه من الأموال هو المثبات كالكيالات  
المسودسات والمسدوسات والمسدوسات

سالم به قبل تسليمه ، إذ يسعه الاستقلال  
عنه إلى غيره من أمثاله<sup>(٣)</sup> .

وقد رتب بعض الفقهاء على لصمن  
السلم عرضا إذا عين المسلم فيه أيلولة العقد  
في السلم الذي يجر معه فقال القاضي  
أبو الوبيد بن رشد في القدمات  
المعاهدات : « وإذا لم يجر السلم في الدور  
والأرضين ، لأن السلم لا يجر إلا بصمة ،  
ولأنه في صفة السور والأرضين من ذكر  
موصفها ، وإذا ذكر موصفها نعت ، فصار  
السلم فيها كمن ابتاع من رجل دار فلان عني  
أن يتخلصها له منه ، وذلك من المعر امدى  
لا يجل ولا يجر ، لأنه لا يجري تكس  
بخلصها منه ، وربما لم يفسد عن أن  
تخلصها منه ، ومتى لم يفسد عن أن  
يتخلصها منه ود إليه وأمن منه ، فصار مرة  
بما ومرة سلفا ، وحلت سلف جبر  
معها<sup>(٤)</sup> .

كما س بعض الفقهاء مع كون المسلم  
فيه معرب على أساس أن التسليم إما جازر شرعا  
على خلاف القياس لم حاجة إليه ، فز عين  
التسليم فيه ، فيمكن اعتكاف بده في الخيال ،

(١) مسند الشيخ ٢/ ٢٩٠ ، شرح مني الإجازات  
٢٢١/٢٧

(٢) حديث - حديث من سراج - جاء به إلى أبي النبي ﷺ  
فقال إن بني فلان أسلموا  
التمرد من دية ( ٢٦٦ - ٢٦٧ ط مطبوع ) ، وصح ( مسند )  
البيهقي في صحيح الزكاة ٢/ ١٤٠ ط دار الخان

(٣) كتاب المعج ٢/ ٢٩٢ ، أسى معالج ٢/ ٢٠١  
١٣٠

(٤) القصاص المبيحات ص ٥٦٦

ثلاثة حصص ذلك إلى رب النساء (١) - قال ابن  
مداينة « لأنها ثبتت في ذمة صداق ، ثبتت  
سلبا كالعروض ، ولأنه لا ربا بينهما من حيث  
التصاقل ولا النساء (٢) ، فصح إسلام  
أحدهما في الآخر كالعرض في العرض » (٣)

أقول من الله عليه وسلم من أنما  
ميسلف في كابل معدوم وورث معلوم ،  
وهي من الموروثات ، ومثل كل ما جاز أن  
يكون في ذمة ثم جاز أن يكون سلبا  
فيه ، ولأن صحتها بالصفة يحكى بذكر نوع  
قوتها لودعها وسكنها وورثها وانتمى كل  
مبيع ، وزود مناطق الخوار (٤)

ويخالف في ذلك الأخيرة وقالوا بعدم جواز  
كون للسلم فيه عقد ، لأن السلم فيه لابد  
أن يكون مضمنا ، واستغرد انتهى . فلا تكون  
سلبا جها

التجارة ، والقبضات التي تغلب الانحصار  
بالموصف (٥)

قال الشيرازي في (المهدب) - « ويجوز  
السلم في كل مال يجوز بيعه ومضط صفاته  
كالأشياء والحيوانات والثمار والثياب والمواد  
والأصوات والأشجار والأشجار والأحجار  
والطين والفخار والحديد والرمال والفلز  
والبرصاج وغير ذلك من الأموال التي يباح  
تضط بالصفات » (٦)

أو مالا يمكن ضبط صفاته من الأموال  
فلا يصح السلم فيه ، لأنه يفتى إلى  
الضرع والشفقة ، وعدمها مضط  
شرها (٧)

وعلى هذا فتدعى جمهور الفقهاء من  
المالكية والشافعية واختلاف على جواز السلم  
في المنقود على أن يكون رأس المال من غيره

(١) شرح منتهى الإرادات ٢١٥/٢ ، كفاي فتاوى  
٢٧٨/٢ ، المطبوعات لمصنفات ص ٩ ، كفاي المطالب  
١١/٢ ، المحرر ٢٠٦ ، فتح جليل ١١/٢  
كفاي المطالب ترمذي وصح الفتوى عليه ٩٢/٢  
(٢) كفاي من المال جرد غير  
(٣) المحقق ٣٣٠/٢  
(٤) كفاي من أصناف ميسلف في كابل مبيع وورث سلم  
تتمخره من  
(٥) الإقرار من مسئلة الخلاف للقدمي في طروحات  
الفتاوى ٢٨٦  
(٦) في القصر ٢٠٢/٢ ، الفتاوى فتح القدر والفتاوى  
١٠٠/٢

(١) البحر الرحي ٢١٩ ، شرح منتهى الإرادات ٢١٤/٢  
٢١٥ ، كفاي المطالب ١٢٨ ، فتح القصر  
٢١٨/٢ ، الفتاوى مع ميع منير والفتاوى ١١٩/٢ ،  
٢ ، كفاي للمصنف ١٢٦/٢ ، فتح جليل ، المحرر  
٢١٢ ، وأجدها ، إصباح ٢١٢ ، كفاي ، الفتاوى  
٢٢٩ ، في القصر ٢٠١ ، الفتاوى ٢٠٨ ،  
٢١  
(٢) الفتاوى ٢٠٢/٢  
(٣) كفاي المطالب ١٢ ، كفاي الفتاوى ٢٧١/٢ ،  
٢١ ، الفتاوى ١٥ ، وفتاوى الصالح ٢٨٥/٢



التسليم بلا نزاع ، وهذا حاصل بالعد والذرع فيما يقدر بالوحدات القياسية الطولية أو بالعدد كما هو حاصل بالوزن أو بالحجم مما يصدر بالوزن أو الكيل . قال الخطيب الشيرازي فإن من لم حصص في الحديث الكيل والوزن ؟ أجيب بأن ذلك لغيبها ولغيبها عن غيرها (١) .

الشرط الثاني : أن يكون المسلم فيه معلوما

٢٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يشترط لصحة السلم أن يكون المسلم فيه معلوما مينا بما يرفع إجهاله عند ريد الأبواب إلى اشتراكه بين المتعاقدين عند تسليمه ، لأنه بدل في عدم معاوضة مالية ، حيث هو أنه يكون معلوما كما هو الشأن في سائر عقود المبادلات المالية

وقا كان المسلم فيه ثابت في الدفعة غير معين بذلكه اشترط الفقهاء أن ينص في عقد السلم على جنس المسلم فيه ، بأن يبين أنه حنطة أو شعير أو تمر أو زيت . ومن نوعه إن كان للمجلس الواحد أكثر من نوع ، بأن يبين أن الزرع من النوع الأممي أو الشاذلي وهو

وقد حثج الكاساني عن ذلك بأنه يشترط في السلم فيه أن يكون مما يتميز بالنعيم ، فإن كان مما لا يتميز بالنعيم كالدرهم والدينار لا يجوز السلم فيه ، لأن السلم فيه مبيع ، لما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع مائيس عند الإنسان وروى في السلم (٢) ، سمي السلم بهما ، فكان السلم فيه ميبعا ، ولجئ مما يتميز بالنعيم ، والمداهم والمداير لا تكون في عقود المعاوضات ، فلم تكن ميبعة ، فلا يجوز السلم فيها (٣) .

وجهور المعهود من الخفية والمالكية والشافعية والحنابلة يعنون المذروعات المتقابلة الآحاد والمجتمعات المتقابلة أو التبادلية من حلة المشتات التي يغلب الثبوت في اللغة دينا في عقد السلم ، ويصح كونها مسلم فيها قياسا على المكبلات والمذروقات التي نص الحديث على جواز السلم فيها . لدعوة الجامعة بينهما وهي رفع الجهالة بالتقدير ، لأن القصد من التقدير هو رفع الجهالة ويمكن

(١) حديث : من بيع مائيس عند إنسان بدينار في السلم .

في السلم في حقه ٣٠١١ و ٣٠١٢ من المجلد الثاني ، وهو بهذا التقدير ثم ذكره ترك من مسمى شيرازي إلى غيره في هذا الباب

(٢) إمام المصنف ٢١٢/٥

(٣) معنى المصنف ١٠٨٥

القطعة لا يجوز بفقره لا يعلم غيره ، ولا في  
توب بدع ملان . لأن المعتبر لو تصف لمسات  
ملان على السقم

ورب غير مكبال رجل لو ميراثه ، وكان  
معروفين عند العامة حلو ، ولم يختص بها  
وإن لم يعرفوا لم يحرم<sup>(١)</sup> .

هذا وإن جمهور الفقهاء من الحنفية  
والشافعية وأحد في رواية عنه رخصها كغير من  
الحنفية<sup>(٢)</sup> لا يرون بأس في إعتاق العاقدين  
على تجديد المسلم فيه بأية وحدة لمسة عربيته  
تجديده ولو كانت غير للسنعة لتحديد  
في زمن السبق لأن النقص معرو قدرو بها  
ببقي عنه الجاهل والمور ، وإمكان تسليمه  
من غير سائر ، وأعدم بالتقدير يمكن حصوله  
بأية وحدة قياسية عربية منضبطة ، وعلى هذا  
فقد قدره عالمي قدر حازه<sup>(٣)</sup> ، ويلاحظ بيع  
الريوبات ، فإن التماثل فيها لي الحكيل كمال  
وفي الثروة وثقا شرط ، ولا بعدم هذا الشرط  
إذا غنرها بغير مقدرها الأصل<sup>(٤)</sup>

ذلك لأن كان لنجس نوع واحد فلا  
يشترط ذكر النوع<sup>(٥)</sup>

كما اشترطوا بولان قدره لقوله عليه الصلاة  
والسلام : من أسلف فأسلف في كيل معلوم  
ويوزن معلوم<sup>(٦)</sup> . وبأن الصدر يتحقق  
بكل وسبقة ترفع إظهاره عن الصدر . لو نسب  
تسليمه ، وتصط الكمية الشدة في القصة  
دينا بصورة لا نوع غالاً بمقتضى  
عند الولاء<sup>(٧)</sup>

قال ابن قدامة في (معي) (ويجب أن  
يعلمه بمكاتب أو أحوال معلومة عند العامة  
فإن قدره به غير معلوم أو عسده بمئة غير  
مطلوبة لم يصح لأنه قد يهلك بمصدر معرو  
قدر النسب فيه وهذا غير لا يحتاج  
إليه المصدر

قال ابن قدامة : أجمع كل من يحتفظ  
عنه من أهل العلم مسبب أبو حنيفة وأصحابه  
والشافعية والثوري وأبو نود على أن السلم في

(١) المعنى : ٣٦٤ - ردالمحتجب : ٢٧  
(٢) حازه قريظة من عسلة سجن الدين من كتف ب  
المعنى : من يدين في ذكره وحده في الرجوع والمور  
وصاحب الأرمي : ١ - ظر كتف السماع : ٢٨٤٢  
المعنى : ٣١٠  
(٣) بهبه المصنف : ٩ - بتلغ المصنف : ٢٥٢  
المعنى : ٣١٨ - الهذ : ٢١٦١  
(٤) فني : ٢١٦

١ - السماع : ٢١٦ - من سجن الإزداد : ٢٢٦٢  
المعنى : ٣١٣ - بهبه المصنف : ٢٣٠ - المعنى  
٣١٠  
(٥) حديث : من أسلف فأسلف في كيل معلوم ويوزن  
معلوم  
نظم حرمان : ٩  
(٦) القليوب : ٣١٨ - بهبه المصنف : ٢٩٠ - من سجن  
الإزداد : ٢١٦ - بهبه المصنف : ٢٢٦٢

الحجم أو القول أو العدد . أي إذا كان  
العدد من القيمات التي تختلف أحوالها  
وتفاوت أفرادها بحيث لا تقبل التقدير بذلك  
الوحدات القياسية ، وإن كتب صفاتها  
قائمة بالاضماد ، فعندئذ يجوز السهم فيها  
بشرط بيان صفاتها التي تتفاوت هي الرغبات  
وبختلف الجنس بتفاوتها اختلاف ظاهري . قال  
ابن رشد اخفد : « ويسمي أن نسمي أن  
التقدير في السهم يكون بالوزن فيما يمكن فيه  
الوزن وبالكيل فيما يمكن فيه الكيل ،  
وبالذرع فيما يمكن فيه الذرع ، وبالعدد فيما  
يمكن فيه العدد ، وإن لم يكن فيه أحد هذه  
التعديرات انضبط بالصدقات المقصودة من  
الحسن ، مع ذكر النوع إن كان أنواعا  
مختلفة ، أو مع ترك إن كان نوعا  
واحدا » (١)

ولا يجب استقصاء كل الصفات ، لأن  
ذلك يتعذر ، وقد ينتهي الحال فيها إلى أمر  
تصدر سليم السلم فيه إذ يعد وجود  
السلم فيه عند المحل بثلاث الصفات كلها ،  
فيجب الاكتفاء بالأوصاف الظاهرة التي  
يختلف الجنس بها عاليا . وقد عبر عن ذلك  
أخرشي بقوله : « إن تبين أوصاف المحسم فيه

وتخالف في ذلك اختلافا من المستند في  
مذهبهم ، وقالوا ، لا يصح سلم في مكيل  
ووزن ، ولا في موزون كيلا ، ( لأنه صبيح  
يشترط معرفة قدره ، فلم يجوز بغير ما هو  
مقدوره في الأصل ، كيح الرزوات بعضها  
ببعض ، لأنه قدره بغير ما هو مقدوره في  
الأصل ، فلم يجوز ، كما لو أسلم في موزون  
وزن » (٢)

وقال ، ذلك في العبرة بغير أهل التبد  
سوى جرى فيه السلم ، ولابد أن يصط  
للسلم فيه بالوحدة القياسية التي تعارف أهل  
البلد وقت العقد على تقديره بها ، فطعا  
للمنازعة بين المتأخرين في تقديره عند الوفاء  
قال آخرشي : « يشترط في صحة السلم أن  
يكون مصبوا بعدة بلد العقد ، من كيل  
فيها يكال كالخسطة ، أو وزن كاللحم  
وسوى ، أو عدد كالزمان والتماح في  
بعض البلاد » (٣)

ويبان قطار السلم فيه بهذه الصورة إلى  
يجوز في المثلثات التي تخصص أنواعها  
لنحوقات الميسية العربية ، وهي اللوز أو

(١) شرح مشهور الإشارات ٢١٨/٢ ، ومصر

كتابات الفاع ٢٨٨/٢٢

(٢) شرح الكيل ١٣٠/٤ ، آخرشي على مدخل ٢١٦/٥

(٣) بداية فقهه ٢٢٠/٢

شروط صحة السلم ، فلا يصح بآلوه

ولأن السلم يجوز رخصة فلفظ ، ولا  
يحمل اللفظ إلا بالأجل ، ورد انتهى الأجل  
نفي اللفظ ، وذلك لأن المسم يرغب في  
تسليم الثمن لا استرجاعه المسم فيه ،  
والمسم إليه يرغب به لوضع السيرة ، ورد  
م بشرط الأجل قال هذا لامي (١)

قال القاضي عبد الوهاب : ولأن السلم  
معناه السلم ، وهو أن ينظم رأس المال  
رياضة السلم فيه ، فيجب مع ما أخرجه  
من ذلك (٢)

ولأن السلم يحمل على الحاجة ،  
لأن السلم بيع القاييس ، فالظاهر أنه يكون  
المسلم إليه عاجزا عن تسليم المسم فيه ،  
ورب السلم يطلب بالتسليم ، فيستأجر  
على وجه تقع به الحاجة ، إلى الفسخ ، وله  
إلحاق الضرر برب السلم لأنه سلم رأس  
المال إلى المسم إليه وعصره في حالته ، فلا  
يعمل على التسليم فيه ولا على رأس المال ،  
مشرط الأجل حتى لا يملك المطالبة إلا بعد  
حلول الأجل ، وهذا ذلك يندرج على التسليم

التي تختلف باختلاف احتلالها  
بشأن الساس في مثله عادة ، ونقل  
المطالع عن صاحب الشامل : وإن تبن  
صفاته المعينة لها ولغيرها ، إذ كانت نية  
المسلم فيه تختلف ب علاقة لم تحسب  
الأغراض بسببها (٣)

الشرط الثالث : أن يكون المسلم فيه  
موجلا .

٢٢ - لمشرط جمهور الفقهاء من الحنابلة  
والمالكية وأصحابه لصحة السلم أن يكون  
المسلم به موجلا فلا يصح السلم  
الحال (٤) ، وحجتهم في اشتراط الأجل :  
قوله ﷺ : من أسلف لم يسلف في كبر معلوم  
ورود معلوم إلى أجل معلوم (٥) فأمر عليه  
الصلاة والسلام بالأجل في السلم ، وأمره  
بشمس الوجوب ، فيكون الأجل من حلة

(١) ظني ٣٠١/٤ - شرح اعرفي ٢٢٢/٤ - مؤلف اعرفي  
٢٢٢/٤

(٢) الموسوعة الفقهية ١٧٤ ، المدعي ٢١٥ ، ٢  
المقدمة المصنف ٥١٥ ، ظني ٣١١ ، ٣١١  
تكملة الطائفة السرخس ٢٢٣/٤ - البحر الرائق  
٢٢٢/٤ ، المنقح الشافعي ٢٢٢/٤ ، القواعد مع نفع  
المفسر والمصنف ٢٢٢/٤ ، شرح منقح (٢٠٢٠)  
٢٢٢/٤

(٣) حديث : من أسلف لم يسلف في كبر معلوم ورواه  
مطالع  
تقدم تحريمه ب ١

(٤) الإقراء على مسائل الخلاف ٢٢٢/٤ ، وظن ظني  
٢٢٢/٤

(٥) بداية الفقيه ٢٢٢/٤

لغير مدة الأجل في السلم

٢٤ - مع أن جمهور الفقهاء - عدا الشافعية -

انفقوا لصحة السلم على وجوب كون السلم  
به موزعاً ، فقد استعملوا في تحديد الأجل  
الأدنى الذي لا يصبح فيه السلم كأنقلى به وذلك  
على أقوال

أما الخميني فقد ذكر بكوفي أن تقدير  
الأجل إلى ثلاثين حتى لو قدر نصف  
بسم جاز

ولأن بعضهم أقله ثلاثة أيام ، وبما  
على جواز الشرط

وروى عن محمد أنه قد يأنه في  
استلغ وهو صحيح ، لأن الأجل إنما شرط  
في السلم بزيه ، ويتم على السلم إليه -  
ليتمكن من الاكتساب في الذلة ، واستظهر  
مذهبه بصحة التمكيز فيها من الاكتساب ،  
عنه من استوفيه فأما ما ذكره هي  
حد الفضلة ، فكان له حكم  
الخلو<sup>(١)</sup>

ب - ذهب المالكية في الشهور عليهم  
إلى أن أقله ما يختلف فيه الأموي ،

(١) بضم ، حاشية ١٠٥٠ ، وانظر مع الفقه (الخميني)  
١٣٩٩ هـ / ٢٠١٩ م ، ص ١٢٤

قد مر ، ولا يؤدي إلى الميزان فيه في  
الصحة وإصرار رب السلم

وبما - الشافعية إلى جواز السلم حالاً كي  
هو جاز موزعاً ، وجميعهم على صحة كون  
سلم به حالاً ، اعتمد الأثر في السلم  
المؤجل<sup>(٢)</sup> ، قال الشرازي : لأنه إذا جاز  
موزعاً ، فلا يجوز حالاً ، وهو عن الحرز  
أبعد ، ولي<sup>(٣)</sup> ويرفعهم أن في الأجل  
صوب من الحرز ، إذ ربما صدر للسلم به  
على مسببه في حال ، ويصير عند ظهور  
الأجل ، فإذا جاز السلم موزعاً ، فهو حالاً  
أخرى ، لجواز ، لأنه بعد عن الحرز

قال الشافعي في (الأم) : وإذا أُسدر  
رسول الله ﷺ بيع الطعام بصفة إلى أجل ،  
كأن بيع الطعام بصفة حالاً أحوز لأنه  
يسى في بيع مسمى إلا أن يكون بصفة  
مقصود على صاحبه ، فإذا صبي مؤخر  
مسمى معجلاً ، وكان معجلاً أصح منه  
مؤجلاً ، والأجل أخرج من مسمى الحرز  
وهو يجمع أنه في أنه مضمون ، على نالعه  
بصفة<sup>(٤)</sup>

(١) يتلغ العتق ٢٠٠٠  
(٢) جاء المصنف ١٢٤٢ - حاشية المصنف ١٢٤٢ ، ص ١٢٤  
ص ١٢٤ - حاشية المصنف ١٢٤٢  
(٣) فقهنا ٣٠٤٦  
(٤) (الأم) ٩٥ (صحيح محمد بن أبي الحسن)

يكون مقدما لما وقع في الشمس عنه ، كالشهر  
وب غايه ، لأن الأجل إنما عثر لتحقيق  
الفرق الذي من أجله شرع السلم ، ولا  
يحصل ذلك بليلة التي لا أثر لها  
في الشمس<sup>(١)</sup>

الشرط الرابع أن يكون الأجل معلوما

٢٥ - اتفق الفقهاء على أن معدومية الأجل  
الذي يوق فيه المسلم فيه شرط لصحة  
السلم ، لقوله ﷺ « من أسلف فليسلف في  
كبن معلوم وورث معلوم إلى آخر معلوم »<sup>(٢)</sup>  
فقد أوجب معدومية الأجل<sup>(٣)</sup>

وبعض الفقهاء على أنه وإن كان الأجل  
جهولاً فالسلم فاسد ، سواء كانت الجهالة  
متدحشة أو متقاربة ، لأن كل ذلك يصح  
في سائرمة ، ولأن جهالة الأجل مقسدة  
لمعقده ، كجهالة انعقد<sup>(٤)</sup>

في خمسة عشر يوما ومعلوم ، وهو قول  
ابن القاسم<sup>(٥)</sup>

وورد في بعض عن مالك ، أنه يجوز  
اليومين والثلاثة ، وقال ابن عبد الحكم لا  
يأسى به إلى اليوم الواحد<sup>(٦)</sup>

قال السجسي بعد عرض هذه الإكوال -  
وإذا ثبت ما تقدم ، فالحديث فقه القاضي  
أبو محمد إن نعيم الأسوي في ذلك لا يمتنع  
بمصلحة من الرمان ، وإنما هو على حسب عرف  
البلاد ، ثم ندر ذلك بخمسة عشر يوما أو  
أكثر ، لأنها قدر على عرف بلد ، ونقدير  
ابن القاسم ذلك بخمسة عشر يوما أو  
عشرين أشهر ، لأن هذا عرف البلاد ،  
ومتفق على عدم من أسواتها ، فإنه يعل  
بغيرها في مثل هذه المدة<sup>(٧)</sup>

ج - وقال الحنبلي : من شرط الأجل أن

(١) شرح مسند الإمام أحمد ٢١٨/٢ ، القلي ٢٢٢/٤  
شأنه ٢٨٥/٢

(٢) حديث « من أسلف فليسلف في كبن معلوم  
عدم عرقه ٦ »

(٣) المحرري ٢١٠/٥ ، القلي ٢٢١/٤ ، شرح سنن  
الإمام أحمد ٢١٨/٢ ، المحرري ٢٢١/٤ ، شرح سنن  
الدار للعربية ٢٢١/٢ ، القلي ٢٢١/٤ ، شرح سنن  
٢١٥ ، رواية بطحا ٢٨٦/٢ ، الهدية مع فتح القدير  
والسنة ٢١٨/٦ ، رواية القلي ٢٢١/٤  
١١ ، مدائح الصالح ٢١٣

(٤) شرح المحرري ٢١١/٥ ، المحرري ٢٢١/٤ ، شرح سنن  
٢٢١/٤ ، القلي ٢٢١/٤ ، القلي ٢٢١/٤ ، القلي ٢٢١/٤

(٥) يادها المصنف ٢٢٢/٤ ، القلي ٢٢١/٤ ، القلي ٢٢١/٤  
ذكر القاضي في وجه أن هذا خلاف حد الملكية  
فيها كان لها ، السلم فيه المدة التي يتقدمه السلم  
كما إذا كان السلم فيه يتقدمه السلم ، فإن لم يكن  
الأجل معدوم عرفه طبع استعماله في غير المعدن لك  
« كثره » وأما شرح المحرري ٢٢١/٤  
٢٢١/٤ ، القلي ٢٢١/٤



فيه من مركبه فاشترط لذلك دوران وجود المسلم فيه لندوم القدرة على تسليمه ، إذ لو لم يشترط هذا شرط ، ومات المسلم إليه قبل أن يحل الأجر مرسياً يتقدر تسليم المسلم فيه ، فيؤول ذلك إلى بطلان<sup>(١)</sup>

الشرط السادس : تعيين مكان الإيفاء .

٢٨ - اختلف الفقهاء في شروط تعيين مكان إيفاء المسلم فيه لصحة السلم عن أربعة اتجاهات

أ - قال حنيفة ، لا يشترط بيان مكان الإيفاء إذا لم يكن للمسلم فيه من موقعة ، أي : لا يحتاج نقله إلى كنفه وسيلة نقل وأجره حال<sup>(٢)</sup>

أما إذا كان له من موقعة فقد اختلف أبو حنيفة مع صاحبه في شروط تعيين مكان الإيفاء فقال أبو حنيفة : يشترط بيان مكان إيفاء السلم فيه ، لأن التسليم غير

واجبهم على ذلك الحديث الذي رواه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قدم خديجة ، والناس يملكون في الثمر العام والعمري فقال : من أسلف مني شيء ، فليكن معلقاً بذي معلوم ، لي أجل معلوم<sup>(٣)</sup> . فسم يشترط عليه الصلاة والسلام وجود السلم فيه عند العقد ، ولو كان ثمرها لذكره ولتأخره عن السبس وثلاث ، لأن من المعلوم أن الثمر لا ينفى طوله هذه اللغة

وأما : فإن التسليم قبل حلول الأجل غير مستحق ، فلا يلزم وجود السلم فيه ، إذ لا فائدة لوجوده حينئذ

وعائنه في ملك الحنفية والشرقي والأرمني وقالوا بعدم صحة السلم إلا فيما هو موجود في الأسواق من وقت العقد إلى حل الأجل دون انقطاع<sup>(٤)</sup> .

واسموا على هذا الشرط ، بأن الأجل يظل بموجب السلم إليه ، ويجب أحد اسم

١ - الطبري المحمد وسالبيه رد المحتار (ج ١) ١٢٧٩ هـ  
٢ - ٢٨٦ هـ المسير سواني ١٢٧٩ ، فاضل  
المصنفات ص ٢١٣

٣ - وهذا الحكم لا خلاف فيه بين الإمام والمصنفين (و) فقد لحظه بقوله كسند إليه أن يجره حيث شاء كما صحح خصمكي في القدر يستلزم ، وصحح أبو بكر من قوله بكونه في مكان السلم (القدر المحتار) وصحبه من جليلين ٢٨٠ هـ

١ - الحديث الذي رواه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما  
٢ - من أن رسول الله ﷺ قدم خديجة  
٣ - تقدم ترجمته في ٢٨  
٤ - فلهذا مع فتح الصغير والعمدة ٢١٢/١ ، المصنف ١/٢٢١ ، غير الرق ٢٦٢/١ ، وفتح المصنف ٢٨٠ هـ



يشترط لصحة السلم بيان مكان تسليم المسلم به إذا كان موضع العقد لا يصلح للتسليم كالصخرة ، أو كان حمله مؤنة فإن كان العقد بمكان يصلح للتسليم أو لم يكن لحمل ، سلم فيه مؤنة فلا يشترط ذلك ، ويتعين مكان العقد للتسليم بدلالة العرف . وهذا إذا كان المسلم به مؤجلاً أما السلم الحار فلا يشترط فيه تعيين مكان الوفاء ، ويتعين موضع العقد للتسليم <sup>(١)</sup>

قالوا . ووجه اشتراط تعيينه في المثلل إذا كان المكان لا يصلح للتسليم ، اختلاف الأعراس وتفاوت في الأمكنة ، وجب بيانها كما هو الأمر في الأوصاف . وأما إذا كان لحمله مؤنة فلا بد من اختلاف الثمن باختلاف المكان الذي يسلم فيه ، كالصناعات التي يختلف الثمن باختلافها ، بخلاف ما ليس لحمله مؤنة ، فإنه لا يجب بيانها لأنه لا يختلف ثمنه باختلافها ، فلم يجب بيانها كالصناعات التي لا يختلف الثمن باختلافها <sup>(٢)</sup>

د - ذهب الحنابلة إلى أنه لا يشترط ذكر

ولجب في أصله ، فلا يتعين مكان العقد موصفاً للتسليم ، فإذا لم يتعين بقي مجهولاً جهته معصية إلى المنازعة لاختلاف القيم باختلاف الأماكن ، فلا بد من البيان دعماً للملازمة ، وصريح جهته الصفة

وقال أبو يوسف ومحمد ، لا يحتاج إلى تعيينه ، ويسد في موضع العقد ، لأن مكانه موضع الالتزام ، فيتعين بإيقاع ما التزمه في ذلك ، كموضع الاستقراض والاستهلاك وكبيع الخطة بعينها <sup>(٣)</sup>

ب - وقال المالكية : لا يشترط تعيين مكان الإجماع ولكنه يفضل <sup>(٤)</sup> جده في التوائين لعقوبة لأبى جرى ، والأحسن اشتراط مكان الدفع . فإن لم يبين في العقد مكاناً مكان العقد ، وإن عباه تعيين ، ولا يجوز أن يقضه بمكان للمعين ويأخذ كره مسافة ما بين المكانين ، لأنها بمنزلة الأجلين <sup>(٥)</sup>

ج - ذهب المشافعية في الاعتماد إلى أنه

(١) البحر الرائق ١٧٦/١ رد المحتار ٣٠٧/١ بدعي الصلح ٢١٣ ، فدية مع فتح القدر والمناجاة ٢٢٦ ، وما بعدها

(٢) بدعي الجهاد ٢٥٩/٢ ، لشئ السبي ٣٩٩/٢ ، وأما نزول الخصم من العاهل ، ويكون دنيوي مبي سلعاً

(٣) المأثورين الفقهية ص ٢٥٥

(٤) نسي المطلب ١٦٨/٢ ، روضة الطالبين ١٢٢/٤ ، ١٢ ، فتح القدير ٢٤٦/٩ وما بعدها ، هـ ص ٣٠٧

(٥) المذهب ٣٠٧/١ نسي المطلب ١٢٢/٢



وقال حنابلة : لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولو لم يهوي بعته ، ولا يصح أخذ غيره ، أي : المسلم فيه مكانه وسواء كان المسلم فيه موجوداً أو معدوماً وسواء كان الموضع مثله في القيمة أو ليس أو أكثر . ولا تصح الحوائث به ، أي : بين المسلم ، لأنها معاوضة بمسلم فيه قبل قبضه ، فلم يخرج كالتحريم ولا الحوالة عليه ، لأنها لا تصح لا على من ليس مستغنى ، والمسلم عروضة لنسخه .<sup>(١)</sup>

٣٦- وحاشا في ذلك ابن بركة وابن قويم الخواري حيث أجاز بيع المسلم فيه قبل قبضه لمن هوي بعته بنصف الثمن أو دونه لا أكثر منه حالاً وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ورواية عن أحمد .<sup>(٢)</sup>

قال ابن المنذر ثبت عن ابن عباس أنه قال : إذا أسلمت في شيء ، أو أجل ، فإن أخذت ما أسلمت فيه ، إلا فسد عوضاً أنهى منه ، ولا يبيع مؤثراً .<sup>(٣)</sup>

وحدثهم عن جواز بيعه من المسلمين أو

فان الحسنة ، لا يجوز التصرف لرب المسلم في المسلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومصلحة بوليته ، ولو من هو عليه .<sup>(٤)</sup>

وقال الكلبسي : لا يجوز استبدال المسلم فيه قبل قبضه ، بل يأخذون مسلم مكانه من غير جسه ، لما ذكره ابن المسلم فيه وإن كان ديناً فهو مع ، ولا يجوز بيع شيء المتعذر من القبض ويجوز الحوالة بالمسلم فيه لوجود ركن المعاوضة مع شرائطه ، وكذلك الكفاية به . ويجوز فطره بالمسلم فيه لأنه دين حقيقته ، والمرعى بالدين ، أي دين كان جائزاً .<sup>(٥)</sup>

وقال الشافعي : والمسلم فيه لا يجوز بيعه ولا الاستبدال عنه ، ومن تمير حوالة به بأن يجعل المسلم إليه المسلم يحق عنه من له عنه دين قرض أو إتلاف ، أو اعتالة عليه ، بأن يغير المسلم من له عنه دين قرض وإتلاف عن المسلم إليه ؟ فيه ثلاثة أوجه ، أحدها لا والله لا والله ثم وثقت لا يجوز عليه ويجوز به .<sup>(٦)</sup>

١- كشاف القناع ١/٣١٢

٢- مختصر الفقهاء العرب لأبي عبد الله من ٢١٠ ص ٢١٠

٣- فتاوى ابن بركة ١/١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢١ ١٦٢٢ ١٦٢٣ ١٦٢٤ ١٦٢٥ ١٦٢٦ ١٦٢٧ ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣٠ ١٦٣١ ١٦٣٢ ١٦٣٣ ١٦٣٤ ١٦٣٥ ١٦٣٦ ١٦٣٧ ١٦

وسط ، إذ أجازوا بيع المسلم فيه فقير المسلم إليه إلا لم يكن طعاماً فقال ابن رشد الحفيد : « وأما بيع السهم من غير المسلم إليه فميجوز بكس شيء ، ميجوز به النسيب ، عالم لم يكن طعاماً ، لأنه يدخله بيع الطعام من قبضه » (١) .

أما الاحتياض عنه ، أو بيعه من المسلم إليه فقد أجازوه بشروط ثلاثة ، بينها الحرفي بقوله : « يجوز للمسلم إليه أن يبيع المسلم من غير جس المسلم فيه ، سواء حل الأجل لم لا شروط ثلاثة .

الأول : أن يكون المسلم فيه ما يباع قبل قبضه ، كما لو أسلم ثوباً في حيوان ، فأخذ من ذلك الحيوان ذواهم ، إذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه .

الثاني : أن يكون المأخوذ يباع بالمسلم فيه بدأ به ، كما لو أسلم ذواهم في ثوب مثلاً ، فأخذ عنه طست نحاس ، إذ يجوز بيع الطست بالغرب بدأ به .

الثالث : أن يكون المأخوذ مما يجوز أن يسلم فيه رأس المال ، كما لو أسلم ذواهم في حيوان ، فأخذ من ذلك الحيوان ثوباً ، فإن

الاحتياض عنه إذا كان ذلك بحر للثل أو دونه هو عدم المانع الشرعي ، حيث إن حديث « من أسلم في شيء ، فلا يصرفه إلى غيره » ضعيف لا تقوم به حجة (٢) وحتى لو ثبت فمعنى « فلا يصرفه إلى غيره » أي : لا يصرفه إلى سلم آخر ، أو لا يبعه بغير مؤجل . ذلك خارج عن محل النزاع . لأن ابن القيم : « ثبت أنه لا نص في التصريم ولا إجماع ولا قياس ، وأن النص والقياس يقتضيان الإباحة » (٣) .

أما حديثهم على عدم جواز الاحتياض عنه بأكثر من قبضة ، فلأن دين السلم مضمون على طابع ، ولم يتخل إلى ضمان المشتري ، فهو باع ، المشتري من السلم إليه برأية ، فقد ربح رب السلم فيما يضمن ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه « من ربح ما لم يضمن » (٤) .

## ٣٢ - ونجح المالكية في القضية مسكاً

(١) قال المحقق ابن حجر ، « وفيه غلط من ساء القول ، وهو ضعيف ، وأما أبو حاتم والبيهقي وجد ابن دابر الطائفة بالصف والاضطراب » . (الطائفة المحيرة) [١٥/٣]

(٢) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته ١١٧/٥ .  
(٣) سلوت ، أبي عن ربح ما لم يضمن .  
وقد قلت من حديث عبد الله بن عمرو عليم ، لا حل مسك لا بيع ، ولا ترطبان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن . أخرجه الترمذي ٥٢٧/١٩ - ط إمامي .  
وقال : حديث حسن صحيح .

(١) مائة المسند ٢/٢٣١ .

ج - إيهاء المسلم له .

٣٣ - اتفق الفقهاء على أنه إذا حل للمسلم  
المسلم ، تحقق عليه في العتق ، وجب على  
المسلم إليه إيهاء بدين الإسلام فيه

فإن جاء به ولو الصفات المشروطة السابقة  
في العتق وجب على المسلم قبوله <sup>(١)</sup> ، لأنه  
أصله معه في عبده ، فالزمن قبوله ، كالبيع  
لغيره ، سواء كان عليه في نفسه ضرر أو لم  
يكن

فإن أبي قيل أنه إنما أن بعض حدث ،  
وإنما أن نرى به . فإن امتنع قصه حاكم  
من المسلم إليه للمسلم ، ورثت منه :  
لأنه حكمه بقرع مقام المشتع بولائه <sup>(٢)</sup>

أما قبل حلول الأجل ، فلا يخص أنه  
يسن للمسلم مطالبة المسلم إليه بدين  
المسلم فيه <sup>(٣)</sup>

ولكن إذا أتى به المسلم إليه قبل الأجل ،  
امتنع المسلم من قبوله ، فهل يجوز على أحد  
أم لا ؟ ، اختلف الفقهاء في ذلك على قولين

ذلك جائز ، إذ يجوز أن يسلم الذرهم في  
القبول <sup>(٤)</sup>

قال أبي جرى : من أسلم في طعام لم  
يجز له أن يأخذ منه غير طعام ، ولا أن يأخذ  
طعام من جس آخر - سواء كان ذلك قبل  
الأجل أو بعده ، لأنه من بيع الطعام قبل  
قبضه . فإن أسلم في غير طعام حار أن  
يأخذ غيره إذا قبض المجلس الآخر مكانه

وإن تأخر القبض عن العتق لم يجز نصيره  
إلى الدين بالقبض . ويجوز أن يأخذ طعام من  
بيع آخر مع اتفاق المجلس كزيت ليشترى عن  
أسود ، إلا أنه كان أحدهم أجود من الآخر أو  
أفصى ، فيجوز بعد الأجل ، لأنه من رخص  
والمساحة ولا يجوز فيه ، لأنه في الذوق وضع  
على التسجيل ، وفي الأجود عوض عن  
القبض <sup>(٥)</sup> وقال بعد ذلك : يجوز بيع  
العوض المسلم به قبل قبضه من ياتمه مثل  
نصفه أو أقل لا أكثر ، لأنه بينهم في الأكثر  
سلف من منفعة . ويجوز بيع من غير مائة  
بمثل وأقل وأكثر بما يحد ، ولا يجوز بالتأخير  
للضرورة لأنه تنفذ من دعة إلى دعة ، ولو  
كان البيع الأول بعد الحظر <sup>(٦)</sup>

(١) روضة الطالبين ٢/٢٩٠ - ٢٩١

(٢) غني ٢/٣٩٤ ، وتم قتاد سماح ٢/٢٨٨ ، و

مطهر

اسم رواف الطهري ١/٣

(٣) شرح المرقبي ٢/٢٢٧

(٤) هفتا زلفه ١/٥٠ ، الفقهية المكتبة بئرس من

٢٢٤ - ٢٢٥

صخرى بحرى ريادة الصفة وتعميل الدين  
المزجل .

ومصرح الشافعية بأنه إذا لم يكن للمسلم  
غرض في الاتع وكان للمسلم إليه غرض  
آخر سوى براءة الفقة بأن كان بالمسلم فيه  
رخص أو كفيل أجبر للمسلم على القبول على  
المنع وإلا فقولان أصحهما غير<sup>(١)</sup> .

ب- وقال المالكية : « إذا دفع المسلم فيه  
نفس الأجل ، جاز قبوله ، ولم يلزم . وألزم  
المشهورون قبوله في الجوع والظهور<sup>(٢)</sup> » .

٣٤ . وأوحضر المسلم إليه الدين للمسلم له  
عن الصفة المشروطة بعد عمل الأجل فقال  
الحابلة : يلزمه قبضه ، كما أوحضر البائع  
أبيع المبيع بعد تلفه<sup>(٣)</sup> .

وقال المالكية : « اختلف في ذلك  
أصحاب مالك ، فروى عنه أنه يلزمه  
قبضه . مثل أن يسلم في فوائده الشتاء<sup>(٤)</sup> » .

(١) الظاهر آية لامة ٣٣٩/٤ . وانظر روضة الطالبين  
٣٠/٤ . شرح منتهى الإيضاح ٢١٩/٢  
(٢) الصوابون المتفهم من ٣٧٥ . وانظر بداية المجتهد  
٣٣٤/٢ . المعنى الثاني ٣٠٤/٤ . الفتاوى ٤٣٢/٩  
(٣) النسخ ٣٣٩/٤ . شرح منتهى الإيضاح ٢١٩/٢ .  
كتفيل افتتاح ٢٨٨/٣ .  
(٤) جمع غنقه . جري مفرض

أ- قال الشافعية والحنابلة . إذا أتى به  
لمسلم إليه قبل عمله ، فينظر فيه .

فإن كان بما في قبضه قبل عمله ضرر . على  
المسلم . ، إما لكونه مما يحمى ، كالحفاكه ،  
والأطعمه كلها ، أو كان قديمه دون  
حديثه ، كالحبوب وشعرها ، لم يلزم المسلم  
قبوله ، لأن له غرضاً في تأخيرها . بأن يحتاج  
إلى نكته أو إضعافه في ذلك الوقت . وكذلك  
الحريان ، لأنه لا يأمن لنفسه ، ويحتاج إلى  
الإحراق فيه إلى ذلك الوقت . ودعياً يحتاج  
إليه في ذلك الوقت دون م فله . وهذا إن  
كان بما يحتاج إلى حفظه إن موقه ، كالقطر  
ويحمى ، أو كان الوقت غريباً يحشى بهب ما  
يقبضه . فلا يلزمه إلا أحد في هذه الأحوال  
كلها ، لأن عليه ضرراً في قبضه ، ولم يأت  
على استحقاقه له ، فحجرى بحرى نقص  
صفة فيه .

وإن كان مما لا ضرر في قبضه . بأن يكون  
مما لا يتغير ، كالخشب والبرصامى  
والنحاس ، فإنه يستوى قديمه وحديثه ،  
ويحو ذلك الربوت والفصل ، ولا في قبضه  
ضرر لحول ولا تحمل موقه ، فعمله قبضه .  
لأن غرضه حاصل مع ريادة تعجيل المنفعة ،

لكني في التصديق ، وكان ليس وقت  
وجاهه لا يبرحه ذلك<sup>(١)</sup>

وقد رجع ابن رشد اخبره شيئاً خلاف  
في المسألة ما كان من سورة بقره بعد الإحل  
في باب المصروف من الموقوف بها كان وقت  
لأحل لا غيره ، أما من حار قلن والرمه  
بعضه بعد شبهه بالثاني والدرهم<sup>(٢)</sup>

أما في التمسك إليه بالنسب فيه في هذه  
على غير صحة فشرطه في العقد ، فبطل  
فإن أحضره بجسه وبقوه ، ولكن على صحة  
دون صفة المنة وفيه حار ، فتمسك بوجه ،  
بكنه لا بمره ، لأن فيه إسقاط حقه ، فلا  
يجب عليه أخذه

وإن أحضره بجسه وبقوه ، وبصحة أخذه  
من الموصوف ، لم يملكه ، لأنني ما سألوه  
الحق ، وبأنه ما معه له ، فبعضه ولا بصر ،  
ولا لم يملكه عرض<sup>(٣)</sup>

ولا أني سأل من نفس أخسر ،  
كأن أصله بغير حضري ، فأحضر المرء ،  
أو في ثوب هروي ، فليس بموقوف فبطل  
الاشتاقية ثلاثة لوجه

(١) - بقره بقره ٢٢٣

سورة بقره ٢٢٣

(٢) - روى هروي ، في ٢٢٣ ، شرح سبي  
٢٠٤ - ٢٠٥

قال هروي : صححه بقره بقره  
والثاني يجب وثالث بقره بقره  
فصل لأنه يشبه الاعتباس فيه أي  
الاعتباس عن روى بجسه مع ما حار  
سليم<sup>(١)</sup>

وقال أحسنه : لا بمره بقره ، لأن  
بعضه تؤول ما وصفته عن الصفة التي  
شرطها ، وقد حار بعض الصفت ، فذلك  
نوع حمة ، وقد حار ، فأنه ما روى  
بجسه من صفت

وقال أبو علي بمره بقره ، لأنها حار  
واحد بضم أحدها إلى الآخر في الزكاة ،  
بأنه الزكاة في الصفة مع اتفاق  
الشرع

أما أحسن الذي يحكمه إليه في حد الصفة  
سواء بقره في تلم فيه بقره بقره  
وأما بقره ، وليس له أي التمسك  
لا أنقل ما يقع عليه الصفة ، لأنه إذا أسقم  
إليه ذلك ، فقد سجد إليه ما سألوه فبطل  
فروث ذلك<sup>(٢)</sup>

روى بطريق ، في ٢٢٣ ، شرح سبي  
٢٠٤ - ٢٠٥

(١) - في ٢٢٣ ، شرح سبي  
٢٠٤ - ٢٠٥

(٢) - في ٢٢٣ ، شرح سبي  
٢٠٤ - ٢٠٥

بصحة ، ولم يسلم له ، فبطل حقه في التسليم في المكان المشروط <sup>(١)</sup> .

ب - وقال الشافعية : ( إذا أتى المسلم إليه بالمسلم فيه في غير مكان التسليم طمأنينة المستحق من أخته ، فإن كان سقاه مائة ، أو كان الموضع خروفاً ، لم يجز إلا فوجهاً بساء عن القولين في التسليم قبل المصل فلو رضي وأخذ ، لم يكن له أن يكلفه مؤنة النقل قال النووي : قلت أصحهما إحداهما <sup>(٢)</sup> )

د - تعدد المسلم به عند حلول الأجل .

٣٥ - إذا انقطع المسلم فيه عند حلول الأجل ، بحيث تعدل على المسلم إليه إيمانه للمسلم في وقته ، بعد اختلاف الفقهاء بها يثبت على ذلك من استحكام على ثلاثة مذاهب .

أ - فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية في الأظهر وإحاطة إلى أنه يجزى رب المسلم بين أن يصبر إلى وجوده ،

٣٥ - وحسنه وجب على المسلم إليه تسليم الدين لمسلم فيه في مكان معين ، فإن جاء به فيه لم يكن للمسلم الانتفاع من تسليمه فيه . فإن شاء المسلم إليه أدائه في غيره فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين

أ - فقال الحنفية والمالكية وإحاطة لا يلزم المسلم بوجهه بعينه ، ولو حلف حله ، ولا يجوز أن يعطيه سواه فكان المعين ، ويأخذ كراه مسافة ما بين المكانين لأنها بمنزلة الأجلين

وقد جاء في البدائع : ولو سلم لي غير المكان مشروط ، فطلب المسلم أن يأخذ ثوبه عليه الصلاة والسلام ، المسلمون من شروطهم <sup>(٣)</sup> ، فإن أعطاه على ذلك أجراً ، لم يجز له أخذ الأجر عليه ، لأنه ما نص المسلم به فقد تم بين ملكه في المقروض ، فتبين أنه أخذ الأجر على مثل ملكه ، فلم يجز . فريد الأجر ، وله أن يرد المسلم به حتى يسلم في انكسار مشروط ، لأن حقه في التسليم به ، لم يرس بطلان حقه إلا

(١) حديث : المسلمون من شروطهم .

(٢) أخرجه أبو داود (١/١٥٠) - لمحقق عبد الوهاب من حديث ابن عمر ، وفي نسخة مثله ، يكره له أن يصر من التسليم (٢٨٦/٣) - ط (كنت في الصلاة) ما يقرأ

(٣) بيان الصالح ٢١٢/٥ - الخريز ٢٢٨/٥ - القولين للمصنف من ٢٧٥ - راجع طائفة ١٢/٩ (مطبعة شعبداد ١٣٢٣ هـ) - راجع كشك طبع ٣/٣٩٢ - شرح منتهى الإرادات ٢٢٧/٩ - راجع النظم ٣١٢/٤



ب - وقال جر وذهب والشقي ذ.  
قول - يصح سلم صروقة ، ويترد رب  
السم رأس المال ، ولا يجوز التأخير

قال ابن رشد معللاً رأي المشبه : هو كانه  
راه من باب الكسالىء بالكسالىء ، وقال  
الشيخ زكريا مصلاً قول الشافعي هذا : لأن  
المضرد عليه ثمره هذا عدم ، وقد هلك ،  
فانقطع التمتع ، كما لو اشترى قمراً من  
صروقة ، فهلك الثمرة ، وفي نفس  
حججه زكريا حاكمها ابن ابراهيم مسوطة أن  
الطلاق للمعجر عن التلبس قبل الفسخ ،  
فصروها لو هلك البيع قبل الفسخ في البيع  
المعسر ، لأن الشيء ، كما لا يثبت في غير  
محلّه ، لا يفسد عند لواته ، كما لو اشترى  
بغونوس ، ثم كسدت قبل الفسخ ، يطل  
التمتع ، تكده ما<sup>(١)</sup>

ج - وقال سحون : ليس لرب السهم  
صنع لسمه ، وإنما له أن يصم إلى  
الفضل<sup>(٢)</sup>

فيطالب به سهمه ، ويبى أن يسبح السلم  
ويرجع برأس ماله إن وجد ، أو عوصه إن  
عدم ، لتعديته إلى صاحب الهدية  
وأن السلم لد صاح ، وانعمر طازي ، على  
شروطه القروان ، فصار كإساق المسيح عمل  
المفسر<sup>(٣)</sup>

المثل ابن رشيد المحيد : وحجتهم أن  
التمتع وقع على موصوف في الدمة ، فهو باق  
على أصله ، وليس من شرط حوازه أن يكون  
من ثلث هذه السنة ، وإنما هو شيء شرطه  
السلم ، فهو في ذلك بالخيار<sup>(٤)</sup>

وقد ذكر النووي صديق الانقطاع قوله  
وإذا لم يوجد السلم فيه أهلاً ، بل كان  
ذلك قسماً ، بشأ منك السهم ، فأصابه  
جائحه متناصلة ، فهذا انقطاع حقيقي  
وسم وجد في غير ذلك البلد ، لكن يملك  
بنقله ، لو لم يوجد ، لا عند قوم اتفقوا من  
بيعه ، فهو انقطاع ، ولو كانوا يبيعونه بشئ  
عال ، فليس بانقطاع ، بل بحسب تحصيله  
ولو أمكن تشبه ، وجب إن كان قريباً<sup>(٥)</sup>

(١) شرح مشيخي الإجازة ١١١٦ : كفتحه الدرع  
٢ ٢٩ : القولين المشبه من ٢٦٥ : مثله سمعت  
٣ ٣٥ : ص ١٧ : المص ١٦٦ : القوي ، القوي  
مع فتح الظاهر : مثله ١٩ : ٢٠ : مذهب ١ ٢ ٢  
ربط الحظير ١  
(٢) التواضع لشمه من ١١٦ : مثله سمعت ٢٢  
(٣) ١٦٦ : مذهب ١٦٦

(١) مثله مع العدة فتح الدرر ٦ ٢١٢ : حوير  
مثله من ١٦٦ : مذهب ٢١٦ ٢ : مثله سمعت  
٢ ٢٢ : رب الظاهر ١  
(٢) التواضع لشمه من ١١٦ : مثله سمعت ٢٢

## د - الإقالة في السلم

٣٧ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز الإقالة في السلم فإذا أوقفه رب السلم وجب على المسلم إليه رد الثمن إن كان مالياً ، أو مثله إن كان مثلياً ، أو قيمته إن كان قيميّاً إذا لم يكن الرب .

قال ابن المنذر ، أجمع كل من حفظه عن فعل السلم على أن الإقالة في جميع ما أسلم فيه جائزة<sup>(١)</sup> . ويراجع مصطلح (إقالة) .

ولو اتفق الصاقلان بعد الإقالة على أن يعطي السلم إليه ربه السلم عوضاً من رأس الثمن من الأعيان أو الأثمان ، فقد اختلف الفقهاء في جواز ذلك على قولين :

أ - فذهب الحنفية ومالك وأصحابه وبعض الحنابلة إلى أنه لا يجوز ذلك<sup>(٢)</sup> .  
وقيل أبي حنيفة قول النبي ﷺ : من

أسلم في شيء ، فلا يصرفه إلى غيره<sup>(٣)</sup> ، ولأن هذا مضمون على السلم إليه بمقتضى السلم ، فلم يجر التصرف فيه قبل قبضه ، كما لو كان في يد المشتري<sup>(٤)</sup> . وجهه ما قلنا . وأن هذه الإقالة دريعة على أن يجوز من ذلك ما لا يجوز<sup>(٥)</sup> .

ب - ذهب الشافعي والثوري وأبو يعلى عن أصحابة إلى جواز أخذ العوض عن السلم فيه<sup>(٦)</sup> لأنه عوض مستقر في الذمة ، فيجوز أخذ العوض عنه ، كما لو كان قرصاً ولأنه حال عاد إليه بمسح العقد ، فعاد أحد العوض عنه ، كالثمن في البيع إذا مسح ، والسلم فيه مضمون بالتمتع . وهذا مضمون بعد لطفه . والخبر أراد به السلم فيه ، فلم يتناول هذا .

قال ابن كدامية : : فإن قلنا بهذا ، صح حكمه حكم ما لو كان قرصاً أو ثمناً في بيع الأعيان لا يجوز جعله سلم في شيء آخر ، لأنه يكون بيع دين بدين ، ويجوز فيه ما يجوز

(١) اللام : ٣٣٦/٤ ، ٣٣٧ ، والذهب : ٣٠٩/١ ، القصة : ٢٢/٩ . مطبعة المصنف ١٣٣٣ هـ . مع : بدائع الصنائع : ٢١٤/٥ . جليل المصنف : ٣٣٩/٢ . شرح منتهى الإرادات : ٢٣٨/٢ . القضي : ٣٠٢/١ .  
(٢) رد المحتار : ٢٠٩ ، بركات : ١٢٧٢ هـ . مع : بدائع الصنائع : ٢/٤ . بداية المصنف : ٢٣٧/٢ ، اللام : ٣٣٧/١ .  
٢٩

(٣) حديث : من أسلم في شيء ، فلا يصرفه لغيره . ج ٢ .  
(٤) انظر لامي : ٣٣٧ .  
(٥) بداية المصنف : ٢٣٢/٢ .  
(٦) اللام : ٣٣٧/٤ ، بداية المصنف : ٢٣٢/٢ ، القصة : ٢٩ ،

والمحيرة ، دون ادعائه كس من الدين  
المسلم فيه قدر أو صفة ، وبحر ذلك .  
والتعديل في مصطلح ( تولي )

ب - وإما بالكفالة والرهن ، فقد اختلف  
العلماء في توثيق الدين المسلم فيه  
بالكفالة على أمرين

(١) ذهب الحنفية ومالك والشافعي  
والحنابلة وابن المثنى إلى جواز ذلك وهو  
رواية عن أحمد وزكي عطاه ويهاهد ويحمر  
دينار والحكم وغيرهم (١)

قال الشافعي في الأم : «سلم المسلم  
وسلكت لقصور : لا بأس فيه بالرهن  
والخمس ، لأنه بيع من الجوع ، وقد أمر الله  
جل شانه بالرهن ، فاقبل امره تاركاً وتعذر أن  
يكون إيلة له ، فسلم بيع من  
الجوع » (٢)

(٢) ذهب الحنابلة في الاعتماد متلهم ، أن أنه  
لا يصح أخذ رهن ولا كهن من المسلم  
إليه (٣) ، لأن الراعي إن أخذ برأس مال

في القرض وأصلان البياعات إذا  
فخت (٤)

وإلى الشرازي : «فلن أراد أن يسلمه في  
شيء آخر ، لم يجر : لأنه بيع دين بدون  
وإن أراد أن يشتري به حبة ، نظرت فإن  
كان مجموعها علة واحدة في الرضا كالمراهم  
بالتمائم والخطة بالسفر لم يجر أن يتصرفا قبل  
القبض ، كما لو أراد أن يبيع أحدهما بالآخر  
عيا بهر ، وإن لم تجمعها علة واحدة في  
أمره ، كالدفعه بالخطه والثوب بالثوب فبها  
وجهاً ، أحدهم ، يجوز أن يتصرفا من غير  
قبض ، كما يجوز إذا باع أحدهما بالآخر عيا  
بغير أن يتصرفا من غير قبض والثاني لا  
يجوز ، لأن المبيع في المنة ، فلا ، يجوز أن  
يتصرفا قبل قبض حرمه ، كسلم فيه » (٥)

و - تولي الدين المسلم فيه

٣٨ - لا يحصى أن توثيق الدين المسلم فيه  
يكون بأحد أمرين

أ - إما بتكيد حق وجب المسلم في الدين  
المسلم فيه بالكفالة أو الشهادة ، فتح أسلم  
إليه من الإنكار ونكاحه عبد الشهان ،

(١) الطبري العبد من ٣٢٨ مع الجلي ٢٥٢/٢ - و  
فتاوى ٢٢٢/٩ - ٣٨٨/٥ ، الكلي ٣١٢/١ ، ٣١٢/٢

(٢) ٤١/٣

(٣) شرح سنن أبي داود ٢٢٢/١ - ٣١٢/٢ ، الكلي ٣١٢/٢

كذلك الفتاوى ١١٨/٣

(٤) الكلي ١ - ٣٣٧

(٥) الفتاوى ٣٠٩/١

قال أحده عن أسلى صحت عي لم  
يصح ، وكان قبضا فكذا عضومها عليه  
لأنه إن لم يمتحق الأعداء بعد الوفاء ، فإن  
أوصله إلى السكْم برؤى فذلك ، لأنه سلم  
عليه ما سلطه المسلم إليه في التصرف فيه ،  
وإن أنفقه عليه صباه ، لأنه فيه علة  
ذلك .<sup>(١)</sup>

وأما وإن أئتم دعتا ، أو حبنا بالمسلم  
فيه ، لم تقبلا المسلم ، أو نسخ العقد  
لتعذر المسلم فيه ، مثل الرهن ، لزوم  
الدين الذي به الرهن ، ويرى الصالح

وهو المسلم إليه رد رأس ما أسلم له  
الحلف ، ولا شترط فيه في الخمس ، لأنه  
ليس بعرض .<sup>(٢)</sup>

و- الانساق على تقييد المسلم فيه  
على الجسم :

٣٩ - إذا أسلم شخص في شيء ، وأخذ عن  
أن يقضيه بالتقسيط في لزوم متفرقة أجراء  
مطلوبة ، كسمي بأحد بعضه في أول رجب  
وبعضه في أول رمضان وبعضه في منتصف  
شوال مثلا

المسلم الرهن والضمير ، فقد أخذ بها ليس  
بواجب ولا ماله إلى لوجوب ، لأن ذلك قد  
ملكه المسلم إليه ، وإن أخذ بالمسلم فيه  
مأثره إنما يجوز شيء ، يمكن استيفاءه  
من الرهن ، والمسلم فيه لا يمكن استيفاءه  
من الرهن ولا من دمه الضمير ، ولأنه لا  
يأمن هلاك الرهن في يده بحدوث ، فيصير  
مستوجب عقه من غير المسلم فيه ، وقد قال  
الشيخي <sup>(٣)</sup> من أسلم في شيء ، فلا يصرفه إلى  
غيره ،<sup>(٤)</sup> ولأنه يقسم ما في ذمة الصالح مقام  
ما في ذمة المصود عنه ، فيكون في حكم  
أخذ العوض والبدل عنه ، وهذا لا  
يجوز .<sup>(٥)</sup>

(٣) يزوي عن علي بن عمر وابن عباس  
والحسن وسعيد بن جبلة وأبو عبد الله كراهه  
ذلك .<sup>(٦)</sup>

وقال ابن قدامة : إذا حكي بمصلحة  
صالح أحدكم فلهما حب الحق معاه من شاء  
منهما ، رجا قضاء رتبتهما من ذلك  
سكن المسلم إليه نفسه فيه إلى الصالح  
لأنه يملك المسلم جارا وكذا وكذا . وإن

(١) حديث : من أسلم في شيء ، فلا يملكه ، من غيره .

حدود ١٤٤٠ - ٢٠٠٠

(٢) قلمي ٢٢٢

(٣) القس ٢٤٢ ، شرح مسهل بقرآن ٢٢٩

(٤) قلمي ٢٢٣

(٥) قلمي ٢٢٤ ، شرح مسهل

وعسل بأحده كل يوم جزء معلوماً معلوماً ،  
أي سواء بين ثمن كل قسط أو لا . لنداء  
الحاجة إليه .

« إن قضى البعض عما أسلم فيه يأخذ  
منه كل يوم قدر ما معلوف ، ويُعَلِّقُ قَبْضَ  
اليَقِي رَجْعَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ ، وَلَا يَحْمِلُ  
الْبَاقِي مَصْلًا عَلَى الْفَرَسِ ، لِأَنَّهُ صَبِيحٌ وَاحِدٌ  
مَسَائِلِ الْأَجْزَاءِ ، فَصَطَّ النَّاسُ عَلَى أَحْرَقَتِهِ  
مَالِيَّةً كَمَا لَوْ تَحَدَّ أَجَلُهُ » (١)



فقد اختلف الفقهاء في حوزة ديث على  
ثلاثة أقوال .

أ - ذهب المالكية والشيعة في الأخير  
إلى أنه يصح ديث « لأن كل ما جاز أن  
يكون في القعة في أجل ، حاز أن يكون إلى  
أجلين وأحد كالأجر في بيع الأعيان » (٢)

ب - ذهب الشافعي في قول ثان له إلى  
أنه لا يصح ديث « لأن ما عُذِّلَ أبداً  
أجلاً أقل مما يدير الآخر ، وذلك بمجهول ،  
فلم يجر » (٣)

ج - ذهب جماعة في إسماعيلهم إلى  
التخصيص حيث قالوا « يصح أن يسلم في  
جنس واحد إلى أحليين ، كسمن يأخذ بعضه  
في رجب ، وبعضه في رمضان ، لأن كل بيع  
جاز في أجل جاز إلى آخرين وأحد إلى غير  
قصد كل أجل ونسبه ، لأن الأجل الأبعد له  
زيادة ونسب على الأكبر ، فأيضاؤه نقل .  
فاعتبر معرفة مسطه ونسبه فإذا لم يبينها لم  
يصح

ويصح أن يسلم في شيء كلهم وجبر

(١) روضة الطالبين ١/٤٠٠ من المجلد ١/٢٠٢

المجلد ١/٢٠٢ الإعراف من سائر أصناف

١/٢٠٢ ، المجلد ١/٢٠٢

(٢) المجلد ١/٢٠٢

(٣) كشال المصاح ٣/٢٤٠ ، ٢٤١ وتشرح معنى

١/٢٠٢ ، المجلد ١/٢٠٢

والسليم : في حقيقته الشرعية ، لا يبعد  
عن حقيقته الدنوية : وقد قالوا : هو  
الصالح ، بخلاف الحبيب ، أو هو - ثراه  
اجتهاد مع الكافرين شروطه <sup>(١)</sup>

فإن الله تعالى : ﴿ وإن جنحوا للسلم  
فاجبرناهم على السلم ﴾ <sup>(٢)</sup>

سَلِمَ

التعريف :

الألفاظ ذات الصلة :

١ - السلفة .

١ - السَلَم . بفتح السين وكسرهما الصنع  
يذكر ويؤث

٢ - لهادة : المسلة - وتسمى المولدة ،  
والمهدة

والسلم : سَلَامٌ ، يقال : أنا سلم من  
سائلي .

وشرها : مصالحة أهل الحرب عن ترك  
القتال مدة معينة بمعنى أو غيره <sup>(٣)</sup>

والمسلم : الصالح ، والمسلم  
المصالحة .

س - الألفاظ

٣ - الأمان في اللغة : عدم توليع مكررا في  
الزمن الآتي .

ويأتي السلم بمعنى الإسلام وجه قوله  
تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا في  
السلم كافة ﴾ <sup>(٤)</sup>

وشرعا : رفع استباحة دم الحربي ،  
ورفعه ، وماله ، حين قتاله ، أو انعم عليه ،

قالوا الإسلام : ظهور الخضوع  
واظهار الشرعية ، والزام ما أتى به النبي  
ﷺ ، وبذلك يخفى الدم ويستدفع  
لمكره <sup>(٥)</sup>

١ - قوله : ٣٩٢/١ - جامع الأحكام الدرر ٣٣/٢ ، مع  
البري ٢٥٨/٨ ط المصنف

(١) قواعد الفقه للمصنف ٢٥٨/١ - وانضم الربط

(٢) سورة الأنفال ١

(٣) شرح روض الطالب ٣٣٩/٢ ط المكتبة الإسلامية ،  
المجلد ١٥٩/٨

(٤) سورة البقرة ١٩٠

(٥) أساس الحرب ، المصالح والمفاسد ، ١ - سلم : التوبة لأبي

- ٧ - التسليم الطلوع الذي يكون بأصل السنة  
غير دائس ، عن عقد ، ولا يكون إلا للمسلم  
بأصل السنة ، أو بالدخول في الإسلام .  
( ر - إسلام ) الموسوعة ٢٥٩/٤ - ٢٧٣ .
- ثانياً : التسليم بمعنى المصالحة .
- ٨ - وهو الذي يكون عقد بين المسلمين  
وعبرهم من الكفار ويضوع إلى أنواع  
الفرق الأول ، ما كان مؤبداً ، وهو عقد  
الدعة .
- والمقصود به ، إقرار بعض الكفار على  
كفرهم في دين الإسلام بشرط بدل أخري ،  
والتزام أحكام الإسلام الدنيوية .
- وتتفصيل ذلك انظر : ( أهل الدعة -  
الموسوعة ١٢٠/٧ - ١٣٩ - حرية الموسوعة  
١٢٩/١٥ - ٢٠٧ )
- النوع الثاني ، ما كان مؤبداً ويأس في  
موضوع
- الأولى عقد الدعة .
- ٩ - الأمان فيها قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ  
جَنَحُوا بِسَلْمٍ فَاجْنِبْ خَوَاتِيمَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى  
اللَّهِ ﴾ (١)
- مع استعراؤه تحت حكم الإسلام مدة ما (٢)
- ج - الدعة :
- ٤ - الدعة في الدعة ، العهد والأمان  
وعند الفقه : التزام تقرير الكفار في  
ديارهم وحمايتهم ، والتدب عنهم ، بديل  
الحرية ( الموسوعة ١٢٩/٧ )
- د - للعامة .
- هـ - وهي المصالح والمخالفات والمعاهد من  
كان بينك وبينه عهد .
- قال ابن القيم أكثر ما يطلق في الحديث  
على أهل الدعة ، وقد يطلق على غيرهم من  
الكفار إذا صرحوا عن ترك الحرب  
مدة ما (٣)
- و - الواحدة
- ٦ - وهي المصالح والمخالفات على ترك الحرب  
والأذى ، وحقيقة الواحدة مشاركة ، أي يدع  
كل واحد منهما ما هو فيه (٤)
- الحكم لإجمالي .
- ثوباً : التسليم بمعنى الإسلام

(١) الخطاب ٢٦٠/٣ خلا من ابن مرة

(٢) لساد العرب ، تصحيح القير

(٣) التوبة ١٢٧/٥

(٤) سبيلنا لأهل ٦١/

وإن كان للمسلمين مصلحة في المصلح  
سعى بمقتضىه ، أو صرر بدفعه فلا بأس أن  
يتلى الملعون إذا احتجوا إليه

وقد صالح رسول الله ﷺ أهل حير عر  
شرط تقصيرها فقصص صاحبهم في عهد عمر  
رند صالح الفسوي ، وأكيدر دونه - وأهل  
بخران وقد عهد فرشا لثمة أهوا حتى  
تقصروا عهده

وما زالت خلفاء والمصنعة رضي الله  
عنهم على هذه السير

وأنظر لتفصيل (عقبة، صلح،  
ومعاهدة)

الصورة الثانية من عقد السلم أنوقت  
عقد الأمان

١ - وهو عقد حر لآره ، قابل للشخص بشرطه ،  
وحكمه اجور مع شرط انتفاء الضرر

- وإن لم يظهر المصلحة فيه عن مذهب  
إليه الملاكية والشافعية وأحمدية ، خلافا  
لحديثه الذين يشترطون أن تكون فيه  
مصلحة ظاهرة للمسلمين

ومن المبرور الظاهرة بين عقد الأمان

(١) القزويني ٨ ٢١

وقد جمع القنهاء على حوار التفاهة متى  
كانت في ذلك مصلحة للمسلمين<sup>(١)</sup> لقوله  
تعالى ﴿ ولا تبرؤوا إلى السلم وأنتم  
الأعلون ﴾<sup>(٢)</sup>

فإن إذا لم يكن في الردعه مصلحة فلا  
يجوز بالإجماع<sup>(٣)</sup>

وقال صاحب روض الطالب : الأصل  
فيها نيل الإجماع - قوله تعالى : ﴿ برأءة من  
الله ورسوله ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله ﴿ وإن جرحوا  
كلمكم فاجرحوا وتوكل على الله ﴾<sup>(٥)</sup> -  
ومهادته ﷺ قربت عام الحبيبة<sup>(٦)</sup> وهي  
جائزة لا واجبة<sup>(٧)</sup>

وقال ابن العربي : فإذا كان المسلمون  
على غرة ربيعة وقوة ومعاينة عديدة رغبة  
شديدة فلا صلح

(١) الإجماع بالسكك المراء ٣٩٢/٨ المتي ٨ ٥٥٩ .  
سند الطحاوي على غير الجرح ٢٤٤٢/٢ . مؤخر  
الإكمال شرح مختصر علي ٢٤٩/١٩ . شرح روضي  
الغلابي لمسي للعلف ٢٢١/٢٤

(٢) سورة محمد ٢٥/٢  
(٣) حديثه الطحاوي ٢ ٤٤٣  
(٤) سورة التوبة ٢/٢  
(٥) سورة الأنفال ٢٦/٢  
(٦) حديث - مهادت قرئت عام الحبيبة  
أخرج البيهقي في الج ٣٦٢/٥ هـ الحبيبة ٢ وسلم  
(٧) ١٤٠٩ - ١٤١٠ هـ - لغوي ( عن غير واحد  
من الفضلاء

روى بعض أصحابه ١ ٢٤٢



الحرب بينه وبينهم عشر سنين<sup>(١١)</sup> وذلك  
المؤدعة عهدا معي إذا كان خيرا للمسلمين  
لأن المقصود هو دفع الشر حاصل بها ، ولا  
يقصر حكمهم على مدة المروية لتعدي المعنى  
إلى ملزذ عندهم ، بخلاف ما إذا لم تكن  
المؤدعة غيرا ، لأنها مركبة الجهد صوية  
ومعنى ، وإن صاحبهم مدة ثم رأى نفس  
المصلحة أنصح سدا إليهم وقتلهم ، لأن  
المصلحة لما يتدلب كان النبل جهادا وإيهام  
العهد نزل الجهاد صورة ومعنى ولا بد من  
النسب محررا عن العذر وقد قال عليه السلام في  
العهد : «وإنه لأخبر»<sup>(١٢)</sup> ولا بد من احتساب  
مدته بلع فيها حين السد إلى جميعه ويكتفى  
في ذلك ببعض مدة يمكن منكم بعد  
علمه بالجد من انفصال الخبر إلى أطراف  
بلاهة ، لأن بذلك ينهي العذر<sup>(١٣)</sup>

١٢ - ذكر المالكية والشافعية لذلك شروعا .

وعقد هذه أنه لا يجوز اعداء ولا عقد للإمام  
أو نائبه ، أما الأذن فإنه يجوز من الإمام ومن  
جماعة من المسلمين ومن أحدهم ولو من امرأة  
عند جهوز القضاء ، وقال من المأخوذ من  
اشتكى إن أمان الرأه ويعيد النصي  
لا يجوز اعداء ، ولكن إن وقع بمضي إن  
أعداء الإمام وإن شاء ربه

وقد فصل الفتاوى أحكامه في أبواب السير  
والجهاد

انظر مصطلح (أمان) من الموسوعة  
(١٢٣٣ - ١٢٣٥) .

الدعوة إلى السلم مع أهل الحرب

١١ - دعوة إلى السلم مع الكفار  
ورواد عنهم ومهادنتهم من قبل إمام المسلمين  
جائزه إن كان في ذلك مصلحة دمره على  
المسلمين فقد ذكر احتجبه أن الإمام إذا  
رأى أن بمصالح أهل الحرب أو هربا منهم  
وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به  
نقله تعالى ﴿ وَإِنْ جِئْتُمُ الْمُشْرِكِينَ لَا يَفْقَهُوا  
دِينَكُمْ قُلْ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ ﴾<sup>(١٤)</sup> وادع رسول الله -  
ﷺ - أهل مكة عام الحديبية على أن يصح

(١١) حرر الأصيل ١١٢

(١١) حديث : «ادع رسول الله ﷺ أمر مكة  
بمن عاهده»

(١٢) حديث : «وإنه لأخبر»

أخرجه «توضيح» ١٩٠/٢١ - محسن مؤيد الدين  
وسنن أبيه (١٣/١١) ط الحديث (١) نسخة من  
عمره . وقال القرطبي : حسن صحيح .

(١٣) نسخة من فتح المبر ٢٥٣/٤ - ٢٥٤ ط الأمير  
(أكتوبر ١٩٢٢ - ١٩٢٤ ط القصيدة - حاشية

الصحاح من البر الحجاز ٦ ١١٣ - ١٢٢ ط برقي  
ابن ٤٠٠ ١١٣/٤ ط القصيدة - من طقات ٢٥٢/٢

١٩١ ط الأمير



وقيل : إن قوله تعالى ﴿ وَإِنْ جَاهِدَا لَكُمْ وَإِنْ يَاجِدَا لَكُمْ وَإِنْ يَخْلَوْا بِهِمَا فَلَا مَكْرَ لَهُمْ فَيُضْلَلُونَ أَمَا بَدَأُوا إِلَّا بِالْأَنفُسِ فَكَانُوا عَلَى مَا كَانُوا هَادِينَ ﴾ لا يجوز مهاجمة الكفار إلا عند الضرورة ، وذلك إذا عجزوا عن مقاومتهم بضعف المسلمين<sup>(١)</sup>

حصلت الشطر تحت<sup>(٢)</sup> ، ولولا أن ذلك جائز لبدله إلى ﴿ وَإِنْ تَكُونِ الْإِيمَانُ فِيهَا مَعْلُومَةً ، لِأَنَّ مَا وَجِبَ تَقْدِيرُهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا كَحَيْثُ الشَّرْطُ مَعْلُومًا عَشْرَ سَبْعِينَ لَأَنَّهُ عَجُوزٌ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرِ قَبَازَاتٍ فِي أَكْثَرِ مَتْنِهَا كَسَادَةٌ لِجَاوِزَةٍ ، وَلَئِنْ لَمْ يَجَزْ عَقْدُهَا بِمَصْنُوعَةٍ صَحِيحَةٍ وَجَدَتْ حَافِظَ عَقْدِهَا تَحْصِيلًا بِمَصْلُوحَةٍ ، وَإِنْ هَادَنَهُمْ مُطْلَقًا بِأَنْ لَمْ يَقْبَلْ بَعْدَهُ ثُمَّ يَصْحَحُ . لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ بِاتِّصَافٍ التَّائِيدِ وَذَلِكَ يَهْضُمُ إِلَى تَرْكِ الْجِهَادِ بِالْكَلَّةِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ أَوْ هَادَنَهُمْ مُطْلَقًا مَشِيئَةً كَمَا شِئْنَا أَوْ شِئْنَا أَوْ شَاءَ غُلَّانٍ أَوْ مَا أَتْرَكْنَا اللَّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَصْحَحُ كَالْإِجَازَةِ وَلِجَاهِهَا ذَلِكَ



١٤ - قال القرطبي : واختلف العلماء في حكمها ، فقيل إنها مباحة لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ جَاهِدَا لَكُمْ وَإِنْ يَاجِدَا لَكُمْ وَإِنْ يَخْلَوْا بِهِمَا فَلَا مَكْرَ لَهُمْ فَيُضْلَلُونَ أَمَا بَدَأُوا إِلَّا بِالْأَنفُسِ فَكَانُوا عَلَى مَا كَانُوا هَادِينَ ﴾ لأن الله تعالى مع من أميل إلى الصبح إذا لم يكن بالمسلمين حاجة إلى الصبح . وقيل مباحة بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ جَاهِدَا لَكُمْ وَإِنْ يَاجِدَا لَكُمْ وَإِنْ يَخْلَوْا بِهِمَا فَلَا مَكْرَ لَهُمْ فَيُضْلَلُونَ أَمَا بَدَأُوا إِلَّا بِالْأَنفُسِ فَكَانُوا عَلَى مَا كَانُوا هَادِينَ ﴾ وهي محكمة والأبسط تركها في بعضه فغلبت أخبار

(١) حديث أبي عبد الله رضي الله عنه في حديثه عن حماد بن عمار ، أنكر ما جاهدوا فيه من الزنا (٢٩٧/٤٥) - ٣١٨ هـ  
الفتاوى العظمى (٤) عن الفقيه العربي عيسى بن عيسى  
(٢) سورة الأعراف ٦٦



لتي سقطت بالنجاسات أو سمات ج . فإ  
دوى عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال -  
كان نكيري أراضى رسول الله ﷺ وبشرط  
عليهم أن لا يذموا بغيره أساس ولأنه ترك  
أجزاء البت بالنجاسة والاستحالة لا يظهر  
النجس عنهم . وقال ابن عقيل . بمنزل  
لا يكره دنس ولا محرم ولا يحكم تنجيسه لأن  
النجاسة تستحيل في ما طهر فظهر  
بالاستحالة كاستم يحل في انصاء  
الخيار عن رخصه لبا ، وكان سعد بن  
أبي وقاص رضي الله عنه يدمر أوصه بالقرعة  
ويصور . مكمل عرة مكمل مرة ولعمرو حذرة  
نفس : أهـ

### ٣ - بيع السماد

٤ - ذهب الخليفة إلى جواز بيع السماد سواء  
كان من مأكولة لحومها أم من غير ذرهم  
بيع المذرة ( ربيع بني آدم ) خلاصه مختلف  
ما خلط منها بالتراب أو الرماد فلا كراهة .

وفصل ( المالكية والمذنبه ) في المسألة  
وقالوا بجواز بيع الرمل في السماد والسماد

حرمها أم غير مأكولة من حيور أو غيرها  
بحسب . ويجب حمله إلى مثل ذلك ما عدا  
زفر وعبد إلا أنهم مستوعرون ما يترك لمحه  
من الحيور لعموم المأوى وعدوه من الحيور  
عنه

وهناك أقوال في المسألة بغير تنجيسها في  
المصنوع (دوش . سدوة . ريد . حساب)

حكم التسميد بالنجاسة ولاكل من تبار  
الأشجار المسد بها

٣ - ذهب المالكية والشافعية إلى أن من  
ظاهر سرج الطدى سقي نجس أو سم من  
بئر نجس وظاهره نجس فيعمل فليس أكله  
وإذا سبل فضائه الخارج طاهر فبعد ولا  
حاجة إلى غسلها ، وهكذا انقضاء والخير  
وشبههم يكون طاهر ولا حاجة إلى غسله  
ويستثنى المصطب روث الكلب والخير فليس  
يجوز التسميد بأي منها

وذهب الحنفية إلى أنه يجوز التسميد  
بالنجاسات والزرع المصطب بالنجاسات لا  
يحرى ولا نكرو

وصاهر مذهب الحنفية تحريم الزروع والتبار

(١) حرى حرى من ٢٧٤٥ ، شذذ العودكج ٥ ١٤١  
سندبوى ٥ ١٤٢٢ حوشر (كبل  
١٤٢٠ ، حالبه المجلد ٨٦ ، المصنوع سرج  
السماد ١٢٣/٢ ، المصنوع ٨ ١٤٢٠ - ١٤٨٢  
وكشفت النجاس ١٠

١٢٢٠ حوشر المجلد ٧٩/١ ، المصنوع ١٢١ ، المصنوع ١٢١



وسمع العاصي البنية فلها ، وسمع المدعوى  
سم يربعا<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن هذه  
المعنى المفردة .

اللفاظ ذات الصلة

١- الاسماع :

٢- السماع يكون بقصد ويعبر قصد في حين  
لا يكون الاسماع لا بقصد ، ويكون اسماع  
سيا للمسموع فيقال للعماء سماع<sup>(٢)</sup>  
ب- الإنصاف

٣- الإنصاف هو السكوت وبركة اللغو من  
حل اسوع والاسماع (و اسماع) ، وقد  
ورد الله تعالى الكريمين هذا المعنى في قوله -  
حل ذكره - ' <sup>(٣)</sup> فو . فو ' بقرآن فاسمعوا  
له وانصتوا<sup>(٤)</sup> والمعنى حسبما ظهر على  
ذلك أنه لفظة وانصت - ، و إذا قرأ الإمام  
فاسمعوا في قراءته ولا تكلموا<sup>(٥)</sup> ثم ورد  
معاً في أحاديث سببه كثيرة ، ووردنا كذلك  
في قول عثمان بن عفان - في رواه مالك - إذا

## سَمَاع

التعريف

١- السمع مصدر سمع ، وسمع له  
يسمع سمعا ويسمى وسماعا ومن معاتبه

أ- الإدراك . يمكن سمع المسموع  
سماعا إذا أدركه حقيقة السمع فهو سامع .  
وصه السماع بمعنى استماع العماء والآلات  
الخطرة وقد يطلق على العماء ذاته<sup>(٦)</sup>

ب- ومنها الإجابة . كتب في أدعية  
الصلاة : سمع لله من حمده أي . اجاب  
من حمده وتقبله منه

ج- ومنها الفهم : هذا . . . سمعت  
كلامه إذ فهمت معنى لفظه

د- للقبول مثل سمع عدو إذا قبل ،

(١) حشده في حرب اعلمت بالآخر ٢٠٦٢٠  
عرب ، راجع المير وراج العرب  
(٢) ترمذ ، اللسان من ٢  
(٣) سورة الأعراف ١ : ٢  
(٤) سمع العرب

(٥) السمع بلسان العرب وراج العرب والفتح







إسحاق بنصلى عرافة نفسه .

أما دعاه أخيراً - بأن أدنى ما يطلب من  
المصلح إليه أن يسمع نفسه من يده ولا أحد  
لأعلاء محاجة إذا كان إماماً يؤمنه أن يبالغ  
في رفع صوته ظلم ما يسمع المؤمنين لأهم  
مطالبهم بالاستماع والإنصات له دون  
القراءة .

وسفر مصطلح (صلاة الجماعة)

أما مرأه قدوة الرجل في الخير إذ عليها  
أن تسمع منها حجة شتى هو مقدر في  
حقها ما سببه للفنية ومصلحك يكون أهل  
جهنم وأبناء وحدا مستوى في حقها  
الملائكة .

صالح خطبة الجمعة لمن تتفقد بهم

٩ - ذهب لخصيه ، وإنيكيه ، والمخاضة ،

(١) الخطبة - سجده - حليل الشرح محمد عجل  
١١٥ ١ - والحق تاريخ الإسلام ٥٢٤ - بعض  
العلماء - روي عن أبي يحيى في رسالة من أبي  
زيد ١٥٣ ١ - هو غير على الرسالة حليله محمد  
١٥٥ ١ - في التفسير - يروي عن النضر مع الشرح  
الكبير ٢٤٢ - أحكام القرآن لشيخنا ٢٢ ٢٦

(٢) (١) دار ١٥٢ ١٥٢ ١ - مسرور الإسلام  
جريدته كميته رسائل ابن عيسى ٢٨ - ٢٩ -  
الرسالة السادسة - في مصابح مرادى الملقين  
٢٨ ١ - روي عن الرسالة مع أبي يحيى عليه  
١٧٩ ١ - شرح الرسالة مظهر الهدى ٢٥٥ ١  
١٥٦ ١ - مع الشيخ الكبير ٥٥٩ ١ -  
ومرابط الحليل ١١٥ ١

٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تقل  
ما يجوز في حالة الإسراء قراءه مسجوعة  
يسمعها معه لو كان مهيأ مثلي هو مقدر في  
التكبير لأن ما هوون ذلك ليس عليهم  
مضادة . وهي إنيكيه على أن المطلوب في  
حالة الإسراء أن يسمع المصلح مرأه نفسه  
دون غيره ويمكن أن يكتفى به . عندهم -  
تحريرك ، يسك بالقرآن دون أن يريهم يسامخ  
نفسه . نادر ابن الخامس - دحريته لسك  
المس - فقد يريه ولو يسمع أدنيه كاذب ثعب  
بأنه ولا يجري ما يرون ذلك كالشراء  
بالقلب لأن تحريك الشفاه شرط أقصى في  
صحة القراءة حال من الذي سمع كاذب  
مثلك لا يرى ما هو به الرجل في الصلاة في  
نفسه ما لم يحرك به لغة قراءة وساء على ذلك  
قبل عن شيوخ المائكة أن من حلف أن  
لا يقرأ قرأاً بغيره لم يثبت . وأن الخبيل يجوز  
لأنه يقرأ القرآن نقله ما لم يحرك به لسانه (١)

(١) روي عن رسالة أبي زيد الشيرازي مع شرح من  
خاص طيبة ٥٢١ ١ - ٨٣ ١٧٩ - دار الكتب  
١٢٢ ١ - النسخ والإكثاف محمد عجل  
٨١٩ ١ - نادر يريه الجليل محمد  
٢٢٢ ١ - ٢٢٩٨ ١ - ٢٨ ١ - لا يريه الخبيل  
١٥٢ ١ - روي عن الشرح الكبير ٢٥٩ ١ -  
مكرر بعض

لدى أو وكيله حيث مضوا على أن سباع  
 ها يجب أن يكون كتملاً فضلاً عن  
 منهم صحيح الذى أمر به عمر بن  
 الخطاب أبا موسى الأشعري في رسالة انضمام  
 المشورة ، حين قال : « فاعلموا أن  
 إريك » لا يتمكن أى حاكم مهم كدت  
 فرجته من الحكم الخلق لا يبرهن من  
 المهم

الدع الأول : مهم الدعوى التي عرضت  
 عليه ، وقد عبر عنه ابن العبد عنهم لواقع  
 واقعه به ■

الثاني لهم واجب في الواقع وهو لهم  
 حكم الله الذى حكم به في كتابه أو على  
 سائر رسوله ﷺ في ذلك الواقع تنضم  
 ذكره

وقد حرص العلماء على جميع كل ما من  
 شأنه أن يساعد على سلامة هذه المرحلة  
 مرحلة سباع الدعوى وفهمها فيها :

أولاً إلى أن سلامة السمع والفظن من  
 الشروط التي يجب أن تتوفر في القاضي  
 لاستمرار ولايته ، وهذا قول جمهور الفقهاء

وثانياً إلى أنه مأمور - إذا لم يشركه كلام  
 (١) كلامه في الشروط أو صاحبه - بحسب ما يجب أن  
 صاحب الشبهة ، كما هو عليه ذلك غير واحد من  
 الفقهاء (سقى أربعة عشر من ٢٤)

والأدري ، إلى وجود سباع الخصب في  
 تنقذ بهم

وصدق الشافعية ، وغرو في الربيع -  
 وسعيد ابن جبير ، والشمسي ، والحنفي ،  
 والثوري ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد إلى  
 أن ذلك سنة .

نظر مصطلحي (سج ، وصلة  
 الخصب)

الموجود لسباع أي المرحلة

١٠ - يترتب سجود الثلاثة على استماع أبيه من  
 لياته عن خلاف بين الأئمة في حكمه

وينظر التخصيص في مصطلح (سجود  
 الثلاث)

سباع الدعوى

١١ - سباع الدعوى - أي عرف الفقهاء - لا  
 يكون إلا من القاضي أو من يسمو مقامه (١)  
 وهم يريدون به سباع أمرين متطلبين

الأول ، الإنصاف والإصغاء إليها  
 لا سياب وإثبات حقايقها عند رفعها إليه من

(١) كلامه في الشروط أو صاحبه - بحسب ما يجب أن  
 صاحب الشبهة ، كما هو عليه ذلك غير واحد من  
 الفقهاء (سقى أربعة عشر من ٢٤)



## سباع الشهادة

كما تكون في الصناعات الربية مثل الصوب في  
البيع والمزجر واحد التروحين<sup>(١)</sup>.

ب - السباع وهو موهف :

أحدهما : سباع الصوت من الشهود عليه  
في الأقوال سواء أكان السامع مبصراً أم غير  
مبصر مثل ما يرفع به إسماع العقود كالبيع  
والإجارة والسلم والرهن وغيرها مما يحتاج فيه  
إلى سماع كلام المتكلمين ، إذا عرفها  
السامع ويقتن لها مصدرها سماع<sup>(٢)</sup>

والتمصيل في مصطلح (شهادة)

للشهادة بالسماع (السمع) :

١٢ - وهي الشهادة التي يكون طريقها  
حاسة السمع بها فيه الكفاية

ويظهر التخصيص في مصطلح (شهادة) .

سباع الغناء والموسيقى :

١٤ - يختلف العلماء في حكم سماع الغناء

١٢ - الشهادة لا يجوز إلا بها علمه الشاهد  
لقوله تعالى : ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم  
إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه  
مسؤولاً﴾<sup>(١)</sup> ونفيه - جل ذكره - : ﴿إلا من  
شهد ما لحق وهم يحسبون﴾<sup>(٢)</sup> وقوله سبحانه  
حكاية عن قول - حق - يوسف : ﴿رب شهدنا  
إلا بما علمنا﴾<sup>(٣)</sup> يقول النبي ﷺ : «لما  
علمت من الشمس غاشية  
وإلا فندح»<sup>(٤)</sup>

والعلم الذي تقع به الشهادة يحصل  
بطريقتين

أ - الرؤية :

وتكون في الأعمال كالغصب والإتلاف  
والزنا ونحوه والخمر والسرف والإكراه ونحوها ،

(١) سورة الإسراء / ٢٦

(٢) سورة الفرقان / ٨١

(٣) سورة يوسف / ٨١

(٤) حديث : «لا حديث مثل الشمس لشهادة إلا بغيره»

أبو داود ، لم يحتجوا في المصنف لهذا (ص ٢٩١) وروى إلى  
أحكام والموسيقى ، وبموجب أحكام من حديث ابن عباس  
رضي الله عنه - بنحو : «من قال : ﴿رب شهدنا﴾ إلا قبل  
يشهد بشهادة فذلك لا يلي حاسب ، لا يشهد إلا قبل  
حاسب ، قلت : حاسب هذا الشمس ، وأبو جبرن الله  
يذهب إلى الشمس ، والموسيقى حاسبكم وأعلم  
فالموسيقى يصفى بغيره (السنن) ٩٨/١ مشر دار  
المكتبة العربية .

(١) الفقه مع الشرح للشيخ ٢١٢٠/١٢ ، مؤلفه الحنفى

(٢) ١٤٥/٦ ، جواهر الإكليل ٢٣٣/٢

(٣) البيان للشخصين لابن رشد ١٤١/٦ ، ١٤٢/٦ ، ١٤٣/٦

(٤) ٥٧/١٠ ، ٥٩/١٠ ، ٥٩/١٠ ، الفقه مع الشرح

الكبير ٢٦/١٢ ، جواهر الإكليل ٢٣٣/١ ، مؤلفه

الحنفى ١٤٥/٦

بمعصم ولا مثله ولكنه محروم مسجوع وهو  
ما ورد فيه في الأحاديث والأخبار

وهذه جملة من معصمه وحصله من حيث على  
كواهل الأئمة وخاصة أعلامها بدوي القدره  
من أسانيد ، ولا يتم لهم ذلك ، لا بالسباغ  
ولتخصه والحفظ والتدوين <sup>(١)</sup>

وقد قال النبي ﷺ : «مَنْ سَمِعَ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ  
مَنْ جَنِبًا لِحَقِّهِ حَتَّى يَلْفَظَ عَمِيَّةً ، قَرَبَ  
حَمَلُ اللَّهِ إِلَى مَنْ هُوَ لَقِيَهُ مِنْ رَبِّ حَاجِلٍ  
فَقَدْ لَيْسَ بِمَقْبُوحٍ» <sup>(٢)</sup>

وفي رواية ثالثة لمزمعي عن ابن مسعود  
قال : «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ  
: «مَنْ سَمِعَ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ مَنْ جَنِبًا سَمِعَ كَمَا سَمِعَ  
قَرَبَ حَمَلُ لَوْحِي مِنْ سَمْعِي» <sup>(٣)</sup>

(١) الإجماع على محرم أصور الرواية وتكون السباغ من ١٢  
في أحكام في أصول الإحكام لابن حزم ٩٧ - ٩٨  
في الآثار الحديث ج ٢ ص ٦٢ ١ - ٦٢ ٢  
١٨٧

(٢) حديث : «مَنْ سَمِعَ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ مَنْ جَنِبًا سَمِعَ كَمَا سَمِعَ  
يَقْبُضُ حَمَلُ ، قَرَبَ حَمَلُ لَوْحِي مِنْ سَمْعِي»  
حاصل من ليس به  
المرجع الحديث (١٢/٣٧) - في الكتب العلمية (دار  
الكتاب) ١٢٠٩/١ - ١٢٠٩/٢ - في: حديث أبي حمزة  
الترمذي

(٣) حديث : «مَنْ سَمِعَ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ مَنْ جَنِبًا سَمِعَ كَمَا سَمِعَ  
يَقْبُضُ لَوْحِي مِنْ سَمْعِي»  
في الكتب العلمية (دار  
الكتاب) ١٢٠٩/١ - ١٢٠٩/٢

والسباغ على مذاهب متفرقة في (السباغ) ،  
عنه ، معارف

حكم سباغ صوت المرأة

١٥ - سماع صوت امرأة إن كان يتلوه به أو  
تخلف على نفسه فله حرم عليه سماعه وإلا  
فلا .

ويظهر التفصيل في (السباغ) ،

حكم سباغ القرآن

١٦ - السباغ القرآن عند ثلاثه مطلوب شرعي  
بقوله تعالى : «وَرَأَى الْقُرْآنَ وَاسْتَمِعَهُ  
وَهُوَ يُصَلِّي لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ» <sup>(١)</sup> والسباغ  
القرآن أدب وأحكام من معصية لا في  
مصطلح (السباغ) ، ثلاثه ، قرآن

حكم سباغ الحديث

١٧ - إن سباغ الحديث النبوي واجب على المسلم  
والأكثر وإن كان ذلك مضطرب وحفظه ورواه هو  
من مروى الكفاية لأن الشريعة التي تسند  
الله بها متصلة من سبب ﷺ بمضطره حياته  
ما ذكره الله عليه من وحى مثله معجز النظام  
وهو القرآن الكريم ، وروى مروى ليس

عل ما رواه البحارى ومسلم عن محمود بن  
البرقيع لآل عقت عن النسي عنه مجت مجها  
في وجهي عن ذلك من يثر كانت في ذر. وأنا  
ابن حمى سيج. ولعلهم رأوا هذا الحديث  
بإسناد عن أنه 'دنى ما يحصل فيه عبط  
ما يسمع ولا تعود تلك للعامة وحدها إذ  
الأمر يختلف باختلاف استعداد الأشخاص  
للأخذ والتلقى كما يختلف باختلاف طرق  
التحمل. وهي أسواق كثيرة بعضها أهل  
الرواية في ثبوتها فاسم أول سماع الحديث  
من لفظ الشيخ وهو أربع الأنسام عند جمهور  
أهل العلم وأدناها لوجدة

أب الس الذي يشعب فيه أن يتعدى  
الطالب لسماع حديث قليل ثلاثون سنة  
وعلى مشرور، وعليه قبل شروع في سماع  
الحديث أن يتعلم بالعلم أهله وأن يترجم  
برهم ويسأله بأنهم وأن يترجم بوقول والسكينة  
والسواحية في حبه وإخلاص النية فيه  
والتواضع لمن يسمعه عنه والتضرع على ما يلقاه في  
سبيله وبحسن عدا ما يساعد على الاستقامة  
والإفادة ويسر التحصيل والتحمل<sup>(١)</sup>

وحدث عنه الصلاة والسلام على اعتقاد  
هذا الطريق أحد وعطاء فقال: فيها رواه  
عنه ابن عباس. والمعروف وسمع  
مكم وسمع عن سمع مكم<sup>(٢)</sup>

ولا يخفى أنه في الحديثين إشارة إلى أنه يروى  
للعلم الاستماع والإتقان والحفظ والعمل  
والشعر<sup>(٣)</sup>

وقد مر في بعض على اعتبار التمييز في  
سماع الحديث فإن فهم الخطاب ووجه الحجاب  
كان ممزاً صحيح السماع وإلا فلا. وهو وثى  
أهل أهل العلم منهم موسى بن هارون  
وأحمد بن حنبل

وسهل القاضي هباص أن أهل الصنعة  
حدثوا أول من يصح فيه السماع بحسن  
سج، وعلى هذا مقرر العمل<sup>(٤)</sup>. اعتقاد

(١) حديث السمعور وسمع مكم وسمع مكم  
حكمة

أحمد، أبو داود ١٨٨٩ ط. عزت عبد الحفيظ  
وإسناده حسن. جامع الأصول في الحديث، رسول  
١٩٢٠، ٢٠ ط. مطبعة النجاح.

(٢) سمع ابن السمع ١٨٨٩، في الكتب لاسنية  
ببروت، والإمام آل دعوة الحروب قرينة وتفيد السماع  
من ٩٢١

(٣) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية في سماع من ٢٧ -  
٩١ - ٩٥، وشمس لسماع يترجم صحيح البخاري  
١، ١٧١، في الكتب السلفية، وفوق الرواية في شرح  
تفسير التبري ٥٠٢ - ٢ في القواعد ٢٥ سنة  
١٣٩٢ - ١٩٦٢

(١) الإلماع ١٥ - ٢٢، ج١، جامع الأصول ١٨٨٩، ١٨٩٠  
وسأله، وضع أبيه ١٧٤/١، التوفيق ١٩١٩، ١٩٢٠  
والإلماع ص ٢٨، فتح الباري ١٧٢/١، وشمس  
الزبان ١٩٠/٢ - ١٩٠





بعضهم في صلاتهم حاشدون والدن هم  
عن اللعور مرسون<sup>(١)</sup>.

وقال حين ذكره في صفتهم والدين  
لا يشهدون السرور وإذا مروا باللعور مرد  
كراسا<sup>(٢)</sup> وقال فورا سمعوا اللعور  
أعرضوا عنه وقالوا لا أعيننا ولكنكم أعينكم  
سلام عليكم لا ينهي الجاهل<sup>(٣)</sup>.

## سميت

التعريف

١ - من معاني السميت في اللغة : الفصيح  
والسليق ، المروءة والمفاسة ، يقال سميت  
الملكة مسامة إذا استشهد وانجبه  
بحوها . سميت سمته - محاسنها ،  
ويطلق السميت على اتباع الحق ، والهدى ،  
من حديث جديده ، أن أشبه الناس ولا  
وسميت هدي رسول الله ﷺ لأسر لم  
عبد<sup>(٤)</sup>.

والسميت أسماء هبة أهل الحجة  
يقال ، رجل حسن السميت وبالحسن  
سمته أي هديه والسميت (بالسن  
والشين ) ، الدعاء للعاهر<sup>(٥)</sup>.



١ - مراد سمته إذا تشبه الناس ولا يستأه . مراده  
السميت أو الملقب ١٦ و ١٧ - سمته أو الملقب .  
مراده الله في سمته يعني الله عنه .

(٢) سبيل العرب ، التعريف للمر

(١) مرسون المرسون ١٨  
(٢) سبيل العرب ١٩  
(٣) سبيل التعريف ٢٠

والمنع الاصطلاحي : لا يخرج عن  
المنع اللغوي

الألفاظ ذات الصلة

٢ - الاستعمال ، والمحادثة ، استبدال الفعلة  
وبعادتها مردفان لثبوتها  
وينظر لتفصيل في ( سنن )

## سمحاق

التعريف :

الحكم النكلي :

١ - السمحاق بكسر السين وساقط  
همزة فشره وقوله فوق عدم لرأس تفصيل  
بحكم من العظيم ، وفي الاصطلاح : تطلق  
على جمهور الفقهاء على أنضحة التي تصل  
إلى تلك الفشرة ، تقطع اللحم ولا تصل إلى  
عظم " ويسمى بالمالكة المظلمة أم  
السمحاق عديم ، فهي التي كسخت  
أحمد في ، ثوانه من اللحم "١

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن مسامحة  
الفيلة شرط في صحة صلاة الفادر على  
ذلك ، " بقوله تعالى ﴿ فَوَزَّ وَجْهَكَ  
شَطْرَ الْمَدِينَةِ ﴾

وتتفصيل في مصطلح ( سنن )

الألفاظ ذات الصلة

٢ - الجروح ، بوزنه على أنواعه أو الراس ،  
أي التشريح ، تنوع حسب شدة  
وجنتها إلى أنواع منها ما يصل إلى العظم  
كالحرسه ، الكدمية ، والتغيبه ،



١ - بيان العرب ، دبريل ، ١٣٠٠ - وتتلون  
١ / ١١٦ ، وانظر على أبواب اللع من ٣٦٧  
٢٧ ، جواهر الكلام ١ / ٢٥٩

٢ - مجلة المداح ٣ / ١٧٧ - دبريل ، ١ / ١٧٧  
(٣) صفة الفرس ١١١

والبصمة ، والملاحة ، والسمحي ، ومنها ما نصل إلى العظم كالمرسحة والماسمة والأمة والمنقلة <sup>(١)</sup> وقد قصت أسكنها في مصطلحها .

الحكم الإجمالي .

## سمع

التحريف .

١ - السمع في اللغة - هو حس الأذن قال السراغب السمع قوة في الأذن بها ندرك الأصوات وفي التنزيل ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ مِمَّنْ كَانَ لَهُ قِيبٌ أَوْ كَفَىٰ السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ <sup>(١)</sup>

ويطلق السمع على الأذن . وقد نكح معنى الإجابة ، كما في الحديث «سمع الله لمن حمده» <sup>(٢)</sup> أي : اجاب حمده ، وتقبله ، وفي هذا نفس . الدعاء المأثور : «اللهم اني أعوذ بك من دعاء لا يسمع» <sup>(٣)</sup> أي : لا يستجاب ولا يعثر .

(١) سورة اعراف ١٧٧

(٢) حديث «سمع الله لمن حمده» كمرجعه المطبوع (الصحاح ٢ / ٦٥٢ ط الصنف) حسن حديث أبي هريرة  
(٣) ذكره القاموس في أحواله من دعاء لا يسمع ، أخرجه القاموس (١ / ١٦٤ ط الخلف) من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال : حديث حسن صحيح .

٢ - السمحي موع من أسواق النجاش التي لا تحب موب دية ولا أرض حذر عند جمهور الفقهاء ، وإنما تحب فيها حكومة على <sup>(١)</sup> ، سوك أكانت عند أم عطا ، لأنه لم يرد فيها نص من الشرع ، وصحب صيغها وتقليدها ، ولا يمكن إهداها ، فتجب فيها الحكومة . <sup>(٢)</sup> وقال المالكية وهو قول عند الشافعية ودواية عن عمدة من الحنفية ذكرها لوملي ، يجب في عمدها القصاص ، بإمكانه صيغها <sup>(٣)</sup>

( ر : ديكت ، وقصاص ) .

- (١) السميني ١٣٦ / ٦ ، وجواهر الإكليل ٢ / ٢١٩ ، والفتاوى ٢ / ١١٣ ، والفتح ١٦٦  
(٢) قلنا به من ما دفع السمي عليه من قبل الحنفية بالجملة فلفظي لم يتغير عن الجواب . ذلك مما لا يكره له أن يكون في حكومة  
(٣) الاختيار ١٢ / ١٢٠ ، والرسالة ١٣٢ / ٩ ، والرسالة ١٢٦ / ٩ ، والفتاوى ١ / ١١٣ ، والرسالة ١٢٦ / ٩  
(٤) الاختيار ٢٢٢ / ٥ ، والفتاوى ١ / ١١٣ ، والرسالة ٢١٣ / ٩ ، وجواهر الإكليل ٢ / ٢٥٩

والبصر ، والصَّوَادُ كلُّ لَوْنٍ كَانَ عَنِ  
مَسْئُولًا ﴿١١﴾ وَقَالَ : ﴿ وَفِي يَدَيْهِ كُتُبٌ  
فِي الْمَكْتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعَ نَدَاءَ اللَّهِ لِيُحْكَمْ  
بِهَا ، يُسْتَهْرَأُ بِهَا لَا يَقْعُدُو عَنْهُمْ حَتَّى  
يُخَوِّصُوا لِي حُذُوتَ غَيْرِهِمْ إِنَّكُمْ إِذَا  
حُكِّمْتُمْ فِيهَا ﴾ ١٢ .

والسمع من أمة حواس الإنسان وأشرفها  
حتى من البصر كما عني أكثر اعتقاداً إذ هو  
الذي يخطب البشر الذي به التكليف ،  
ولأنه يدرك به من سائر الجهات ، وفي كل  
الأحوال ، أما البصر فيتركب الإفراد به من  
الجهة المقابلة ١٣

لهذا يشترط عمن يتصلى لأمر مهم من  
أمر المسلمين العامة كالإمامة ، والقضاء أن  
يكون سبهاً فلا يجوز تنصيب إمام أهم ،  
ولا تعيين قاضي لا يسمع ولا يتفحص في  
مسطح ( إمامه كبرى ويجاب : القضاء )

ويخرج سماع القلبية ، وبحسب القول ، وانقضاء  
للحرم ، وبحر ذلك من الحرمان .

ما يجب بإذعان السمع بجماعة

٥ - أسمع من العباد التي لا نفعت منفعتها

به كأنه غير مسمع ١٤  
ومن أسماء الله تعالى : السميع ١٥ .

والاصطلاح لا يخرج عن المعنى  
للغوي

الفاظ ذات الصلة :

الاستماع :

١ - الاستماع لغة واصطلاحاً ، قصد  
السمع بهما فهم المسموع أو الاستدانة منه  
أما السمع فقد يكون مع ذلك القصد أو  
بدونه فهو أهم من الاستماع ١٦

ب - الإنصات :

٢ - الإنصات لغة واصطلاحاً ، السكوت  
للاستماع ١٧

الحكم الإجمالي :

٤ - السمع - كسائر الحواس وأجزاء - من  
أجل نعم التي أنعم الله على عباده بها وأمر  
بحفظها عنها حرمة تعالى على نهي ﴿ وَلَا  
تَقْصُصْ مَا يَنْبَغُ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ، إن أسمع

(١) اسم الرب ، وقرآن الزهد ، ورواه المرحوم

(٢) لصاحبه ، غرر الحقائق ، ٨١ ، تحقيق

٢٤٧ / ٥

(٣) الترتيب لصاحبه ، التكملة لشرح لمركبي ، ٨١ /

تحقيق ، ٢٨ / ٤

(٤) من الإبراهيم / ٣٦

(٥) سورة البقرة / ٢٠

(٦) بهما لشيخ / ٧ / ٣٣١

حي ، ولأن سمع حاسة تختص بسمع فكان  
ذهب القديس

أما إذا ذهب بجنابة فيها التخصيص فقد  
اختلف الفقهاء فيها يجب ، فذهب الشافعية  
والمالكية ، إلى أنه يجب التخصيص فيه ،  
فيمنع منه بمنزلة فعله ، وإن ذهب به فقد  
حصل المقصود ، وإن لم يذهب أذهب  
معناه إلى أن لسمع غلا مضبوطا ، ولأهل  
التحريم طوى في إبطاله ، وهو مذهب المالكية  
ولكن قالوا إن لم يطل بالتخصيص فلا يطل  
باعتباره بل يجب على الخلفي أو عاقبته  
القديس (١)

وقال الحنفية لا تخصيص في إبطال  
السمع لعدم الاختصاص فيه (٢) . والتخصيص  
في (تخصيص) و(القديس) و(الحماية في ما  
دون التخصيص) وبعض ما يتعلق بأصل  
مصطلح السمع ينظر في بحث (استماع)  
و(أذن)

مباشرة ، بالجنابة ، بن ثبوت تبعها لمحلها أو  
لحضورها ، وتضمن بعضها ، على أنه إذا كان  
السمع سرية من جنابه لا يخصص فيه  
نحب فيه دية كاملة ، (١) كان يكون الجنابة  
خطأ ، أو كما ينظر منه التباينة بين الحنفية ،  
والتخصيص كالمالكية ، أو لم يوجد نكاح بين  
الخلفي والخلفي عليه ، وقيل من كذا عن  
بن المنذر عليه . وإن عوام أهل العلم  
أجمعوا على أنه في السمع دية ، وقال  
رووي عن عمر بن الخطاب ، والنوري ،  
والأوزاعي ، وأهل الشام ، وأهل العراق  
وبالذات ، والشافعية ، وابن المنذر ، وابن  
قدامة ، ولا أعلم عند غيرهم خلافا  
هم (٢)

وروي عن حماد بن عمار أنه قال : إن  
الذي قال : وفي السمع دية (٣)

وروي أن رجلا رمى رجلا بحجر فذهب  
سمعه وحقته ، وأساله ، وبكاهه ، فقص  
عمر بن الخطاب أنه نه ببيع ديات ، والرجل

(١) في المسند ٢/ ٢١٨ ، وفي المحقق ٢/ ٣٢٤ ،  
مواهب الجليل ٦/ ٢٤٨ ، القلي ٨ ، ٩

(٢) في ٨ ، ٩

(٣) حبيب ، وفي السمع دية ، وأورد البيهقي في سننه  
(٨/ ٨٥) ما قاله ابن المنذر ، وفي الجنابة بقتله - ول  
السمع دية من الإبل ١٠٠ ، وبقرته إلى أبي يحيى الشافعي  
وأحمد بن محمد

(٤) ابن مطهر ١/ ٢٥١ - فيه الخفاء ٧ ، ٢٨٠ ،  
مواهب الجليل ٦/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ختاج ٥/ ٥٤٢ ، ٥٤٣

(٥) بدائع الصالح ٧/ ٣٣٧

## حکم الثرمی .

۲ . حکم الثرمی الذي ینتق مسمیات  
 ینقسم إلى قسمین . القسم الأول . ۱  
 ینقسم بالإنیان ۱ : وأقسامها : ۱  
 ونصیبه فی بحث ( لیل ) ۱

القسم الثاني . ۲  
 مکرهه ۱ : لوشی ، منها وجره ذلك ونصیبه  
 فی بحث ( ردة )

## سَمْعِيَّات

### تعريف

۱ . السمعیات ۱ : هي الأمور التي ینوقف  
 علیها السمع ۱ : كالتیوة ۱ : أروهي توضع حل  
 السمع كالمعاد ۱ : وأسباب السماع ۱ :  
 والتشاققة من الإیمان والتداعی ۱ : ولکفر  
 ونصیبه

## سَمَك

نظر أطلعه

ویدخل فی السمعیات أشیاء متعددة ۱ :  
 وعملاب المذیر والبحث ۱ : والأمور التي ینكون  
 بعد انیعت كالحسب ۱ : والكنسب ۱ : والبهرط  
 والمیری ۱ : والشهاعة والحیص ۱ : الحنة  
 والناسر ۱



۱ . السمع الوحد ۱ : ۱۲۲ / ۱ : طرح للتوضیح شرحه ۱ :  
 تلخیص ۱ : ۲۱۲ : تلخیص البحر والزی ۱ : ۲۲  
 وکافی ۱ : ۱۱۱  
 ۲ . شرحی ۱ : ۱۲۲ : تلخیص البحر والزی ۱ :  
 تلخیص ۱ : ۱۱۲ : تلخیص البحر والزی ۱ :  
 ۳۸۳ / ۲۸۳ : تلخیص البحر والزی ۱ : ۲۱ / ۱

لنرفع لهم ، في الأمية ، وإسماجين<sup>(١٦)</sup> .

ب. الطراء

٣- الدواء من حاربت العطش دواء ومداواة إذا  
عطلته بالإنشقة التي تواتره (١)

الأحكام المتعلقة بالنسب :

**عناول المسيم :**

١٠ - لا اختلاف بين الفقهاء في حرمه تناول ما يقتل من السمّ بلا حاجة إليه ، فحرمه مطلق : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوا أَيَّدِيكُمْ إِلَى ذُنُوبِكُمْ ﴾ <sup>(١٧)</sup> وقال عمر بن الخطاب : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوا أَيْدِيَكُمْ ﴾ <sup>(١٨)</sup>

طهارة الجسم أو نجاسته .

مختصين في صناعة السمِّ ، أطلق الخبائفة  
لقول نأب السمِّ نجس ولم يصرفوا بين  
الجاعد ، وغيره . ولا بين ما كان من النباتات  
لطاعية ، التي لم تحرم إلا لأضرارها . وما  
كان من الحيات والعقارب ، وسائر الحوام  
بوقت السموم .

وتفريق الشائكة بين ما كان من الشجر ،

**الحريص :**

١- السَّمُ يَهْلِكُ السَّيْرَ فِي اللُّغَةِ : الِذِي  
الْفَتْحَةُ ، وَجَمْعُهَا سَمُومٌ وَسَامٌ ، وَيُقَالُ :  
عَلَا شَيْءٌ مَسْمُومٌ : أَي : بِهِ سَمٌ ، وَسَمٌ  
الطَّعَامُ يَهْلِكُ بِهِ السَّمُ <sup>(١٩)</sup>.

والعلمي الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى  
العام.

الألفاظ ذات اليمين :

أ. هـ. ق.

٦- هو بكر الله ويقال له أيضا - دريق  
هواء السموم - في الخلو : إن في حجة  
الصلابة ثناء ، أو أنها تريق ، أول  
الليكة : (\*) ويقال هل كل ما يستعمل

(١) لقاء الجيوب -

(۲) لیکن اگر

146 / 2225-0000

79 *J. Anal. Chem.* 423

١٩٥٤

العلم - جليله - والآن في عهد الدولة العثمانية...

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

وبهم من عسلوات الخنقة أن لعاب  
الحيات والعقارب يحسن عندهم ، تنحله  
لحمها ولعابها من جسمها ككل ما لا يؤكل  
لحمه <sup>(١)</sup>  
والتفصيل في باب الحاسيات

### بيع السم :

• لا خلاف بين الفقهاء في أن السم القاتل  
إذا حلا من نفع يساع أو حالته يعلسه  
كله من الحيات وغيرها من الحاسيات لا يجوز  
بيعه ، لأن جوار الانتفاع في البيع انتفاع  
مشروعا ، وظهاره شرطا في صحة عقد  
البيع <sup>(٢)</sup>

وإن كان فيه نفع مباح شرعا ، لم تخلطه  
نجاسة فقد صرح الحنفية ، وإسالكه ،  
والشافعية بجواز بيعه سواء كان السم من  
الحشائش أم من الحيات ، وهرق الحنابلة من  
ما كان من النباتات والحشائش من السم  
وبين ما كان من الأنعام ، وقالوا بحريم بيع  
سموم الأنعام مخلوطة من نفع مباح ، فإن  
السم من الحشائش والنباتات ، فإن كان لا

والنباتات مما يجرم إلا من جهة كونه مصر  
بالصحة ، وبين ما خالفته نجاسة لم كان  
من سم ، كان يتخلطه لجميع الحيات وغيرها  
من سموم الخوام ذوات السموم أو كان لعابا ما  
ذكر ، كسم حية ، والعقرب وسائر الخوام ،  
وقالوا مبطل الصلاة بسمة الحية ، لأن  
سمها يظهر على محل الصلاة ، أما لعاب  
العقرب فلا يبطل به صلاة على الأوجه  
عندهم لأن إسنائها تنعش في باطن اللحم  
ويصح السم فيه ، وهو لا يجب غسله <sup>(٣)</sup>  
وسبب نجاسته صلحهم بس في السمية من  
لكونه فضله عبر مأكول

وفال إسالكية : إن لعاب الحيات ،  
والعقارب ، وغيرها من ذوات السموم طاهر  
كلعاب كل حي إذا لم يستعمل السجاسة  
حيث في مواعيد الخليل \* نفس صاحب  
الجمع عن ابن عاروق أنه قال : في شرح  
قول ابن الحارث : الدملح والمخاط من  
أغني طاهر ، ثم قال : في الحشرات إذا لم ين  
من سمها \* صححه ، وقال الروافضائي وإن  
ثم يؤخر عن سمها <sup>(٤)</sup>

(١) حطب الخصمى ص ٢٩ ، بدائع الخصمى  
١٥ ١٤١

(٢) كتاب الأم للشافعي ١١٥٢٢ ، جله المحتاج  
٢٤٥ : ٢ ، حطب الخصمى من القبح ص ٢٦ / ٢  
كتاب القبح ٢ / ٢٥٢ ، مواهب الخليل ١ / ٢٦٦

(٣) حطب ابن السمر ٦ / ٢٠٩ ، كشاف الخصمى  
١ / ٩٨٩ ، ريهود المطح ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، حشبة  
الشرطي عن السمر ١٨٤١  
(٤) مواهب الخليل ١ / ٩٢٢ ، ص ٢٢٢ ، شرح الزكواي  
٩٤١



مسموم ولم يعمم فذكره أنه مسموم عليه  
انفصاض ، أما إن كان مكره يعمم أنه  
مسموم فلا انفصاض كما إذا ذكره غير قتل  
عنه

ورن أوجره السم في حقه عليه انفصاض  
ورن كان جالداً لأنه أخاه إليه ولا خيلونه  
حتى يقال أنه به تناوب سم باختياراً فحين  
العمد صلاقي عليه <sup>(١)</sup> ويرن قدم طعام  
مسموماً للطبخ عاقل فأكله فمات منه ، فإن  
كان يعلم أن ذلك طعام مسموم ولا يوافق  
المنهية ، لأنه هو الذي نكل نفسه ، ورن  
كان غير عالم ، فإن فقد حذابه المنهية ، في  
وحرث انفصاض فيه فقال الشريعة لا  
يجب انفصاض بل يجب فيه لثمة انعمه  
ساره له ما حذبه فلم يؤثر بحريه ، ورن قول  
عنه سم يجب انفصاض لتعميمه  
الأكبره <sup>(٢)</sup>

وفان المالكية والمذنبه يجب انفصاض  
عليه ، لأنه يقتل غالباً ، ويتخذ طريقاً إلى  
القتل كثير فلو حث فانقصه <sup>(٣)</sup>

١ - أصح نسخة ٢٠٢٤ : به أصبح ٧ ، ٢٠٢٤  
ص ١٢٣ : حذبه سبباً ١ ، ٢٠٢٤  
مرفوعاً ١ ، ٢٠٢٤  
٢ - به أصبح ٧ ، ٢٠٢٤  
٣ - أصح ٧ ، ٢٠٢٤ : المنهية ٦ ، ٢٢٣ مرفوعاً ملحق  
٢٠٢٤ ، ٦

ينصح به ، لو كان يقتل قلبه غالباً لم يجر  
بجده ، لعدم التبع وخوف الضرر منه ، ورن  
كان فيه سم كالتدوي به حار بهه  
الانفصاض في مصطلح ( يجر )

## التدوي بالسم

٦ - يجوز التدوي بالسم حتى عهد من يقول  
سجده إن طلب السلامة من حربه ،  
ويجوز عقه ، لأن كذب أحد الضررين ،  
وتدفع ما هو أعظم منها ، بشرط إحراز  
طبيب مسموم ذلك بذلك أو معرفته بالتدوي  
به ، وعدم ما يفسد مقامه كما يحصل  
التدوي <sup>(١)</sup>

## القتل بالسم

٧ - قتل شهيد العقب ، <sup>(٢)</sup> إن قتله أصح غير  
محرر أو مجنون طعام مسموم فمات منه وحب  
انقصه من عمل مقداره انعدام ، إن كان يعلم  
أن ذلك سم يقتل عائداً ، سواء كثره أو  
انعدام مسموم لم لا

وإن أكره لثقت مخالفاً عن كل طعام

(١) انفصاض حاشية  
(٢) كتاب الطاع ٧٦٢ : ص ٥٩ : ٥٩ ،  
إثره ١٢ : ١ ، شرح سبباً ٢ ، ٢٧ ،  
من ماضي ٢

عن ساوله وحيت سديه على عافيه الجنتي دان  
النفس حصل به لا يجرح فكان من شه  
نعمه<sup>(١)</sup>.

والنقصين في باب نقصان والديه

وإن سم لي طعام شخص غير أو بالغ  
العالم أكله منه فأكله جهلا عليه دية شه  
الحمد - وإن سم لي طعام معه لأكل  
منه أكله عاده قد خول عليه ، فإنه يكون  
هدرا لأن لم يقتله عشي بدخل هر يدي  
سلي معه فأشه مالو حمر في دارو يترا مدخل  
ليه رجل فوطع فيه<sup>(٢)</sup>.

## سِمَن

نعم به

وإن دوى حرجا في حسنة من جبايه  
مضمونة سِمَ قاتل ، ميت فلا نقصان عني  
الجرح في النفس ، ولا دية النفس ، إذ هو  
قَاتِلُ نَفْسِهِ وإن لم يعلم أَنَّ السِّمَ يَقْتُلُ  
عاقبا ، لو أنه سِمَ ، بل يجب على جرح  
صهان الجرح بالنقصان ، لو بالآش -  
موجب الجناية - والنقصين في باب  
جباب ، ونقصان

وقال حنيفة : لا نقصان في القتل  
بأنسم صفت ، فإن قدم رأى إنسان طعاما  
ميوما فأكراه - وهو لا يعلم أنه مسموم -  
فأكل منه فلا نقصان ولا دية ، فيعزر  
بحسين وجره ، وإن أوجره بإيجاز أو أكرهه



وصيفة ، وعلى هذا فالعام أحقر من السنة ، فكل عام سنة وليس كل سنة عاماً ، وإذا عُدَّت من يوم إلى مثله فهو سنة وقد يكون فيه نصف الصيف ونصف الشتاء ، والعام لا يكون إلا صيفاً وشتاءً  
سوالس (١)

## سنة

ب - الشهر

التعريف

٣ - الشهر من بين الثلاثين ، وهو جزء من السنة القمرية يقدر بدورة القمر حول الأرض ، ويسمى الشهر القمري ، أو مقدار بجزء من السنة عشر جزءاً من السنة الشمسية ، ويسمى الشهر الشمسي ، ويطلق الشهر أيضاً على المدة المبرورة من الأيام (٢).

١ - السنة في اللغة والاصطلاح القول . وحملها سوات ويجوز سيات ، وإذا أطلقت اتسدت في كلام الغلو ، فهي السنة القمرية . وليست الشمسية (٣).

الكمالات ذات السنة

٢ - العام

أنواع السنة .

٤ - السنة تنوع إلى سة شمسية وهي التي تعتمد في بدتها ونهايتها على حركة انشمس ، دار وتكرها الأنصافوي وعند انامها ثلاث مائة وخمسة وسنول يوماً وربع يوم إلا جزءاً من ثلاث مائة جزء من يوم ، وإلى سنة قمرية وهي التي تعتمد على ظهور

٢ - ومعناه في اللغة كما في الاصطلاح القول وسرق بعض اللغويين بين العام وبين السنة ، قال ابن الجوزي ولا تفرق عوم الناس بين العام والسنة ويجعلونها بمعنى ، وهو غلط والصواب ما أجبرت به على أحمد بن يحيى أنه قال السنة من أي يوم عدته إلى مثله ، والعام لا يكون إلا شتاءً وصيفاً ، وفي التهذيب أيضاً العام حول يأتي على سنة

و سمع

(١) - استخرج الأوسط والقشور المحيط

(٢) - الاصطلاح والكلام والاصطلاح والاصطلاح





والحرف ، ومعنوا باسم من له الحق . وإن  
يكون غشوا بخاتم من عليه الحق مع  
إصطاحه

(٢) أن يكون سالك من الضرر ونكشط  
وتعير وإن ثبت أن الخط هو خط الكاتب  
شبهة أهل الخبرة في هذا الشأن

## سند

تتميم

ويجاء في مجلة الأحكام العدلية ( الماده  
١٧٣٦ ) . لا يعمل بالخط ولحق فقط  
ويكن إذا كان سالكاً عن شبهة التزوير  
والصحيح يكون معمولاً به يعني يكون معارفاً  
بالحكم لا يحتاج إلى الشهود بوجه  
آخر (١) والسند إذا استوفى الشروط  
المرفقه لاغسلوه كل من قبل الإقرار  
بالتكليف

جاء في مجله الأحكام ( الماده ١٦٠٩ )  
( إذا كتب أحد سند أو استكتبه وأعطاه  
لأحد مصح أو محتسباً يكون مدير ومديراً  
كتفريه استمد هي ذاته إقرار بالتكليف إن كان  
مدرساً يعني إن كان ذلك السند كتب وولفد  
لمرسم وأتفاده وفوقه التي تعين بالقرض  
استاد بالرصون هي من هذا الفصل  
أيضاً (٢)

١ السند في الماده . ما قبل ذلك من أجل  
وعلا عن السمع ، ولجميع السند وكل ما  
يسند به ويعتمد عليه من حائط أو غيره  
فهو سند . وسه قيل لصلب الدين وغيره  
سند . لأنه سند ، من الشيء سند سند ،  
واستند وتمسكوا واستند غير . واستند إلى  
يعني مسداً ومسداً ومسداً وجميع  
المسند (٣) وفي الاصطلاح : يستعمل  
السند في شتى

الأول : الخجه المكتوبه التي يوثق بها  
الحقوق وهي معتبرة في إثبات الحقوق في  
الحكم ونقضه وجاء في مجله الأحكام أنه  
يشترط بذلك شروط

(١) أن يبين في السند ما شئ عن يمين يكون  
مصدر تذكر مع المير مثلاً بالمرم

١ شرح القاموس ٥  
٢ شرح القاموس ٤

(٣) بيان المير والميرم وسبب ذلك سند

وجاء في اللدة (١٦٠٧) - (أمر احداث  
بكتب إقراره هو إقرار حكما به عليه لو لم  
أخذ كتاب بقره اكتب في سببا يحتوي لي  
مديون بملل بكدا دراهم ووجه فيه إقراره  
لو ختمه بكون من ميل (إقرار بالكتابة  
كالمسند الذي كتبه بخط يده) وتراجع  
المباحث المتعلقة بالسند في مصطلحات  
إقرار (٤٠) وإثبات (٣١) وتوثيق  
(١٢) وتزوير (١٧)

## سنة

### التعريف

١ - السنة في النعمة الطريقة والعادة والسيره  
جمدة كانت أم دعيمة والجمع سن (١)  
وبل الحديث ١ من سن في الإسلام سنة  
حسنة فله أجره وأجر من عمل به بعده من  
غير أن يقص من أجورهم شيء ٢ ومن سن  
في الإسلام سنة سيئة فعله وورثها وورث من  
عمل بها بعده من غير أن يقص من أوزارهم  
شيء ٣ (٢)

الإسلام الذي يطلق المسند عن  
سنة رواه الحديث عوصه إلى سن وو.  
تقدم شروط المسند المعبر في قبول  
الحديث في مصطلح (مسند)

ثم استعمل في التعريف بالمسند  
استنباطه سنة الله حكمه وأمره وبه  
وسن الله سنة نبي . بين طريقاً للوحي .  
ويقال قلان من أهل السنة معناه من



(١) سن تعرب بالفتح على يد (سن) بالفتح

للمعنى سنة

(٢) علة: من سن في الإسلام به سنة الله

المرجوع إلى (٣٠٠) في الجمع من علة

جو

١ - سن سنة للاشيء ١٠٠

نذكره .<sup>(١)</sup> ونطلق اللفظ ليع من دليل من أدلة الشرع وعرفه الأصوليون بهذا المعنى ما لم يحد صلبه عن الشيء بلفظ من قول ، أو فصل ، أو تقرير<sup>(٢)</sup>

الأحكام المختلفة بالاسم :  
أولاً . اللفظ بالاصطلاح الفقهي

٢ - نطلق اللفظ عند الشيعة والخبائلة عن المندوب ، والمستحب ، والمنطوق ، هي ألفاظ مترادفة تكلل منها عبارة عن المعنى المطلوب تلك عبر جازم .

قال الثاني : وظلها الحسن أو العمل واشترط فيه رعي القاصي حسن وغيره ترددها حيث قالوا : إن وطلب الشيء بلفظ على العمل فهو اللفظ . وإن لم يوجب عليه كان فعنه مرة أو مرتين فهو المستحب ، أو لم يعبه وهو ما يشتهه الإنسان باختياره من الأوزان فهو المنطوق . ولم يتعرض القاصي لحسن ومن معه للمندوب لعدمه للأحكام الثلاثة<sup>(٣)</sup>

ويقسم الشافعية والخبائلة إلى من

(١) مصطلح اصطلاح ١٧٢ / ١ . مطلب هو تبيين ٩٢ / ١ . غير عديد ٢٠ / ١

(٢) التوضيح والتلويح ٢٠٢ / ٢ . قسم المندوب مع شرحه مناجاة الرحمن ٩٢ / ٢ . ومع الخرمج ٩٢ / ٢

(٣) مع الجرمج ودرت ٩٠ / ٢ . ٩٠ / ٢

أهل الطريقة السعيدة ، محموده<sup>(٤)</sup> . وإن الحديث : تركت فيكم أمرين لن تضروا ما تحكم بهما . كتاب الله وسنتي<sup>(٥)</sup> .

والسنة عند الفقهاء هي معانيها أما اسم لطريقة السلوك في الدين من غير التزام ولا وجوب<sup>(٦)</sup>

ونطلق ألقاباً عند بعض الفقهاء على الفعل إذا وطلب عليه الشيء بلفظ ولم يدل دليل على وجوبه<sup>(٧)</sup>

وعرفه بعضهم بألقاب ما ثبت عمله طلباً مؤكداً عبر جازم<sup>(٨)</sup> .

فالسنة بهذا المعنى حكم تكديمي ، ويشتملها مناجية ، والعرض ، والحرم ، والمكروه ، والمدح ، وعرفه بعض الفقهاء : بأنها ما يستحق الثواب بفعله ولا بمناقب

(٤) استاذ العرب مادة (س) .

(٥) حديث : إن تركت فيكم شيئاً ، فتركه ذلك في القرآن ٢٠٨٤ . طبعه في ١٤٠٤ هـ . ٩٣٠ هـ . طبعه في المطبع الكائن في دمشق .

(٦) كتاب الأدب ، القوي ٢ / ٢٠٢ . طبعه في المطبع المطبوع في ١٢٩٢ هـ . طبعه في المطبع المطبوع في ١٢٩٢ هـ . طبعه في المطبع المطبوع في ١٢٩٢ هـ .

(٧) ليس غاصبي ٣٠ / ٢ . ٢٠١١ هـ . جازم الإجماع ٣٠ / ٢ . صمم المطبوع ٢ / ٩٢ . مع الجرمج ٩٠ / ٢ . ٨٩ / ١ .

(٨) جازم الإجماع ٩٠ / ٢ .



تركه كراهه ولا إسامة لأن النبي ﷺ فعلها  
عن سبيل العادة ، فإنما هي حسنة ، كسبر  
النبي ﷺ في لسانه وقيامه ، وقعوده وأكله ،  
وبخر فلفك<sup>(١)</sup>

عند المالكية النسبة ما فعله النبي  
ﷺ ، وأوجب عليه ، وأظهره في جماعه ، وفي  
مدن وليس عن وجوهه والرحمة ، ورجع  
استخرج فيه وحده ولم يظهره في جماعه وأما  
ما فعله النبي ﷺ ، ولم يداوم عليه أي تركه  
في بعض الأوقات<sup>(٢)</sup>

ثانياً قسمته في اصطلاح الأصوليين

٣ - أدلة الشرع المتفق عليها والتي تشبه  
مع الأحكام المعصية أربعة : الكتاب  
وسنة ، والإجماع والتقليد والسنة هي  
ما روي عن النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو  
كبر

والسنة هذا المعنى توافقه الحديث

وهي إن أحدث ما صدر عن النبي ﷺ  
من الأقوال ، فهو حديث ، ليس يخص من  
السنة ، ويطلق على الحديث الخبر أيضاً  
وهي الخبر لغة يشهد ما جاء عن النبي

( ) سمعت رسول الله ﷺ يقول : ١٦٢٠ من حديث

١٦١

(٢) بخر : يخرق ، ١٦١٠

سنة مؤكدة ، وعبر مؤكدة إلا أن الحديث  
يؤولون إذ ترك النبي ﷺ مكرهه ، ما  
تركه غير المؤكدة فليس بمكروه

وقال من حديثي إن المشرقات أربعة  
أقسام فرض ، واجب ، وبطلان في  
كان فعله أحد من تركه مع منع الله إن سب  
سبيل فيفرض فرض ، أو نفس واجب ،  
وبطلان مع العز إذا كان ، وأوجب عب  
الرسول ﷺ ، أو خفاء الراشدور من بعد  
فمنه ، إلا عند رتب وبطل

وهذه مطابق لقواعد الفقهية من الفرق بين  
الفرض والواجب حلاناً للفتاوى ومن معهم  
من قولهم بأثر الله فيها<sup>(٣)</sup> ، لا في مباح  
تذكر في موضعها ، فالسنة عند الحنفية  
سألتني الفقهية محمد ،

١ - سنة الهوى وهي ما تكون بقائمه  
تكملاً بسير ، وتتعلق تركها كرهة ر  
إسائه كفسادة الحسنة والآثار ،  
والإفحام ، وسبها وذلك لأن النبي ﷺ  
أوجب عليها عسى سبب العادة ،  
ويسمى أيضاً السنة المؤكدة

٢ - سنة الروايات وهي التي لا يتحقق

(٣) من ما يخرق ، ١٦١٠

(٤) جمع الخواص ، ١٦١٠

وراء الأصوليين وأهلهم ، وما يوجب خبر  
الإخبار وغيرها من المسائل ينظر نلاحظ  
الأصولي

وحي غير ، فكل حديث خبر  
من غير عكس<sup>(١)</sup> .

والسنة بهذا المعنى ثلاثة أقسام : السنة  
المقبولة ، وهي أقوال النبي ﷺ . والسنة  
العملية ، وهي أفعاله ، والسنة التقريرية ،  
وهي كنهه وسكوته عن إنكاره عمله الصالحة  
وصحوا الله عليهم أمته أو ما أحمر به<sup>(٢)</sup>

وتنقسم السنة باعتبار السند إلى  
القوائم ، والمشهور ، وخبر الواحد<sup>(٣)</sup>  
والسنة بالمعنى الأصولي . هي دليل من أدلة  
الشرع ترجح علم اليقين إذا كانت متواترة  
وخبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب العلم  
يقينا ، وهذا مقبوع أكثر أهل العلم رجحه  
الفقهاء كما حرروا الأصوليون<sup>(٤)</sup> .

ولم تشهور فيمنحه بمصهم بالتواتر في  
إتصافه علم ايقين ، وبمصهم بالأحاد  
فيوجب العمل دون العلم اليقين<sup>(٥)</sup>

وتبيان معنى التواتر والمشهور ، وشرطها

(١) الطلوع ١٤٤٢ / ٦ ، وكشف الأسرار ٢ / ٢٥٤ ، وشرح  
بحبه الفكر ص ٢٣ ، ٢٤  
(٢) جمع المجلد ١ / ٩٤ ، وسلم المجلد ٢ / ٩٧  
(٣) كشف الأسرار فيردوي ٢ / ٣٥٩ وما بعدها  
(٤) كنز الأسرار ٢ / ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٠  
(٥) كشف الأسرار ٢ / ٣٥٩ ، ٣٦٠

عمره ، ومن الرجل أي ، فله به عمرا  
 ، ويقال فلان من فلان إذا كان  
 مثله في السن .

## الأحكام المتعلقة بالنسب

### ١ - نقصان في قطع النسب

٢ - أجمع أهل العلم على وجوب النقصان  
 في النسب ، إلا كان متعمدا لقوله تعالى  
 ﴿ وَكَيْفَا عَلَيْهِمْ قِيَامًا إِنْ كُنْتُمْ بِالنَّسَبِ  
 وَتَعْلَمُونَ وَالْأَنْفُ وَالْأَدْنُ بِالْأَدْنِ  
 وَبِالنَّسَبِ ﴾ (١) الآية ، ولحديث أنس  
 رضي الله عنه - أن عمته هريج كسرت  
 شبه جارية من الأصهار فقصي صلى الله عليه  
 بالنقصان ، فقال أعمدها ، أنس من  
 النقصان أكثر فيه أربع مائة سنة لا  
 ولدت منك ، حتى لا تكسر نسبها لك  
 وكان من ذلك سألوا أمهم العمو والأب فلهما  
 حنفت فلهما وهو عم أنس بن مالك رضي  
 عنهم فلهما فلهما فلهما (٢) ، إن من عبادة  
 الله من أن تقسم على الله لأبيه (٣)  
 ولأنه يمكن أن ينسب سبحانه إلى الله ،

## من

### التعريف

١ - النسب به : واحدة الأسناد وهي : قطع  
 من قطعته نسب في النكاح فهي مؤنثة يقال  
 هذه من وجهها أسناد .

وللأسناد اثنتان ويلا تون منها أربع ثمانية  
 وأربع رباعيات ، وأربعة أرباب ، وأربعة  
 بوابد ، وستة عشر صرعا

ومصهم يقول أربع ثمانية ، وأربع  
 رباعيات ، وأربع أرباب ، وأربعة بوابد ،  
 وأربع صوابد وثلاث عشرة ربح

وبعضهم ينسب الأسناد إلى فواضع  
 وصوابد وصوابد

ينسب من الشيء : كذا جزء من عدد  
 على هيئته ، مثل : من الشط : أو المجلد :  
 : الشمار ، أو الضاح ، أو العلم ، وأنس  
 فلان إذا به منه أو كبرت منه أي

(١) جاء في تفسيره : ص ١٠٠  
 (٢) جاء في تفسيره : ص ١٠٠  
 (٣) جاء في تفسيره : ص ١٠٠  
 (٤) جاء في تفسيره : ص ١٠٠  
 (٥) جاء في تفسيره : ص ١٠٠

تصدق الثلثة ، ولأنه لا يكون به أن يصح  
للقائع أكثر مما ضمن القائع

بكونها محدودة في نصها ، فوجب فيها  
التقصص

ويقل من المضمي من الحتمية قوله .  
ببعض اختيار البرد خصوصا عند تعدد القمع  
كما لو كانت ثلثة غير مفصلة ، بحيث  
يخاف من لقع واحد أن يتبعه غيره ، أو أن  
تصدق الثلاثة . وقال بعض فقهاء الحنفية : إن  
هذا الرأي هو الحق به

تتلخص المس الصحيحة بثلث  
الصحيحة ، والمكسورة أو السوداء أو  
الصعراء أو الحمراء أو الخضراء بالصحيحة ،  
إن شاء المحقق عليه

أما إذا كان العيب في سن المجبي عنه  
فلا خصص لعدم الملائمة ويتغلل إلى الأثر  
كما يأتي

ويشتر القلع في وجوب التقصص عند  
الملائمة ، إذا اضطريت السن اضطرب  
شديدا ، جده ، حتى وإن ثبتت أو ثبتت من  
مكانها أخرى أو في القوقعة ، فثبت لأن  
المعتبر يوم اختياره ولأن المقصود من التقصص  
إعلام الحائي لوجهه ودرجته أمثاله (١)

وتؤخذ العليا بالعيا والمحمل بالمفضل  
وثنية مائتة وثلث بالثانف والصلحاح  
بالصاحح ، والضررس بالضررس ، لتحقق  
الملائمة في الشفة وأماكن ، ولا يؤخذ الأمل  
بالأسفل ، ولا الأسفل بالأعلى ، لاختلافها  
في النعمة والمكاف

ب - التقصص بكسر السين  
٣ - ذهب الحنفية وخيلولة إلى وجوب  
التقصص فيه ويستمرق بالتوريد فيؤخذ

ومجهور الفقهاء يرى : قلع سن الحائي  
الذي يقع من النجس عليه لإمكان الاستيفاء  
بلا حيف

وذهب الحنفية في قوله ، إلى أنه لا يقطع  
من أختار ، وإن ترد إلى اللحم ، وكسر  
ما ظهر من السن ويحفظ التقصص من  
الجزء الداخل في الفم ، لتعدد الملائمة لإدراجها

(١) الدائع ٣٦٥ ص ١٢٠ ، حاشيا من مائة ٣٥٤ / ٥  
مواهب المجلد ٩ ص ٣١٩ - جواهر الإكليل ٩ ص ٢٦٦ ،  
٢٦٨ - ٢٦٩ ، حاشية المنصور ٨ ص ٢٢ / ٢٠ ،  
٢٧ ، روضة الطالبين ٩ ص ٩٨ - ٩٩ ، معي  
النداء ٢٥ / ٢٣ ، الأم لفتاوي ٩ ص ٩٥ ،  
معني لأثر خديجة ٧ / ٧٠ - ٧١ / ٢١ ، كشف الدائع  
٥ / ٥٤ ، الجامع للمكتمل للقران ٩ ص ٤٤٧ ، أحكام  
الدين لأبي القاسم ١ ص ٤٣

ج هج من من ، بنظر

٤ - ثم انفقته على أنه لا يقص لا من  
من من ثم اتى سقطت رواقه ثم  
سب

لم اذ قطع من من لم يضر فلا ضمان على  
بجاني في الحار بضمير نودته ، لأنه لم  
يخص بملأها حيث فيها قد تعبد عالما  
بحكم العدة

في عاء وقت ياتي ثم يست صبيحة في  
عليها فلا شيء عن الجاني لا قصص  
عليه ولا دية كم فوضع ثمرة ثم مت لا أي  
يا يوسف من الحنية يرى وصوب حكومة  
لأخر ثمرة المطب ربي عذوب تد التسي  
ناقصة عيسى ما نقص مما جازى كساب ، نفي  
لثمة ثلث ديتها وفي زعمه مع ٤ .

وفي نصبه نصف ديتها وحكمه في دست  
سوداء أو حمراء ، أو مقراة ، أو خضر ، أو  
مائلة عن محب ، أو معوجة ، أو مبيسي .  
معها ١ عند الثبات ، أو يثبت أطول مما  
كانت ، أو يست معها من شاهدة - وهي  
الزائدة مخالفة له عرف من الأسماء .

النصف بالنصف ، بالثلث بالثلث ، وكل  
جوه مشتهر ولا يوجد ذلك بالمساحة كقلا  
بعضي ، أو لثمة جميع من خالي محض من  
المجبي عليه ، ويكون النقصان بالحد  
لغير حد الزيادة ولا يقصر حتى يكون هل  
فعبه إنه توفى بملأها أو السواد فيها ، لأن  
توفى اسرافه بجمع النقصان ، وديهم  
حبيب اربع مرها كسرت من حذرية فكم  
لبي بثلث بالنقصان " والى ماجرى  
النقصان " و حملته جرى في بعضه إذا  
انكسر

ودعت الشاعية إلى أنه لا نقصان في  
كسر النقص . لعدم التزويد بالثلاثة لأن  
لكسر لا يدخل تحت النقص فإن كان  
دخوله تحت النقص ودعت النقصان

وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - وإذا  
كسر رجل من رجل من حصصها ملك أهل  
بعلمه فإن كانا - فذكر على كسرهما من نصفها  
ولا خلاف فيهم ، ولا صدق امره ، وإن  
كانوا لا يدر على دست في ثمره ثمتها "

١٠ - صيد اربع من عوف ٦

١١ - البدائم ٧ ٣١٩ - اربعة من عوف ٥ ١٠ ٢٠  
موتف عوف ٢ ٩ عوف ١٠ ٢٠  
٣٦٨ - ١٢ - حذية اربعة ١٤ ٢٠  
٢٤ - راحة الطالب ١٩ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢٤ ٢٠

- صيد اربع ١٣ ٢٤ ١٣ ٢٤ ١٣ ٢٤  
قصر لأم ١٤ ١٤ ١٤ ١٤ ١٤ ١٤  
صدا ١٤ ١٤ ١٤ ١٤ ١٤ ١٤  
لحم الغزال ١٤ ١٤ ١٤ ١٤ ١٤ ١٤

فيه ولا يتنزل إليها بعد الموت ، أما إن مات بعد اليأس فيمنع وارثه في الحال أو بأخذ الأرض<sup>(١)</sup>

وعت استبقاء الفصاص في قلع السن .

٥ - إن قلع من من قد أضر فجمود العقار على وجوب الفصاص في الحال ، دون انتظار سائتها من جديد لأن الضرر عدم عودها وجب بعض الضحية ، وبعض أصحاب الشافعي ، والناضي من مخالفة إلى أنه ينظر ويسأل أهل الخبرة فلا خانو ، لا تعود فالملجى عليه الفصاص في الحال وإن قتلوا برعى عودها إلى وقت يذكره لم يقص حتى يأتي ذلك الوقت فإن لم تيب فوجب الفصاص وإن عادت ، يجب فصاص ولا دية لأن ما عاد فلم مقام الأول فكانه لم يسط

وجوب المالكة ، وصاحبها في حقة ، وهو الأشهر عند الشافعية : إلى وجوب الفصاص أو الدية ، لأن الثابت لا يكون عوض عن العائن بل هو نعمة من الله فلا يسلط به الغني إذا لم يجر العاد به كمن أئنف مال إنسان ثم إن الله تبارك وتعالى ووف الخلف عنه مثل الخلف وكالتحام

(١) نصير هذا

وجبت فيها حكومة عدل لأنه نقص حصل بعمه ، وكذا أن عادت وألجم يسر لأنه نقص حصل بعمه ، فوجب عليه عيائه ، وإن جاء وقت سائتها ولم تست بأن سقطت البرمي وينش دور القلعة مثل أهل الخبرة والسط ، فإن قالوا : قد ينش من عودها لقضاء سبها ، فالملجى عليه بالخيار بين الفصاص ، أو دية السن ، وإن قالوا : يتوقع سائتها إلى وقت كذا انتظر ، فإن مضى الوقت ولم تست وجب الفصاص أبدا ، ولا يسوق الفصاص للمصير في صفره بل ينظر بلوغه ليستوفى هو بنفسه لأن الفصاص لنفسه

فإن مات الفصاص الملجى عليه قبل حصول اليأس وقيل تنب الحال فلا فصاص لوراثته وكذا لآلية لأن الأصغر البراءة ويثبت السن تر عائش فعلى حد - نجب الحكومة ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وهو أصح الوجهين عند الشافعية وقول عند الحنابلة

وجوب المالكة - إلى وجوب الفصاص في العمدة والديه في الخطأ لورثة الفصاص ، وذهب الحنابلة وهو الوجه الثاني عند الشافعية إلى وجوب الدية لأن القلع موجود والمرد مشكور

السر مرة أخرى إذا كان للمحيي عليه قد  
استعمل تقصص من ، لأنه لم يقصد بعمله  
العدوان

ويجوز الخلاف للتعليق ، يسترد الأرض لو  
علم في السر لثبته لم عد انحر ، لا لأن  
رأي الخصم في هذه المسألة مثلاً رأي خصمه  
ومن معهم في وجوب استرداد الأرض بجاني  
بعد أخذه منه وعدم كرويه عليه كبل دفعه ،  
ويؤيد كذلك وجوب الأرض على المجني عليه  
المؤ اقتصر من اجاني ثم بنت منه بني  
اغضا في تقصص لأن الموجب به فساد  
النب ولم يفسد حيث بنت مكاتب أخرى  
فلمعت الجارة

ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب  
التقصص للمحيي عليه في الخلاف إذا كان  
من أنحر وأنه غير يور أن يقتصر من بجاني  
أو واحد الأرض

وقت انتهاء التقصص

٦ - خلت آراء الخصم في وقت التقصص  
في السر ، فذهب بعضهم إلى وجوب  
تأجيله مدة حول كامل ، سواء كانت متفاوتة  
أو متحركة أو مكسورة ، وسواء كانت من  
كبر أو صغر ، وذلك لاحتياك بياض في حله

لحقيقه أو عدل أو وصحة أو بيت المسكن

فإن تبع رجل سر رجل فذهبا صاحب  
إلى مكانه ، فالتفت والتجتم ، فمن  
أحدث انقصاص في العدة ، لأن المقصود  
بأن يمشى ما فعل وعليه فيه السر في خطأ ،  
لأن العدة لا يتبع به كما كانت لانتفاع  
العروة ، بل يتلظى بلحمي شيء ، فكأن  
إحداها وبعدم إحداهما بمنزلة واحدة ، وهذا  
رأي جمهور الفقهاء من ( الحنفية والمالكية  
والشافعية ) ، إلا أن ابن عابد بن حكي عن  
شيخ الإسلام قوله : إن عداد السر إلى  
حالاتها الأولى في السعة والضيق فلا شيء  
عليه »

يحكم إن بنت السر اتجنى عليها بعد  
استيفاء التقصص

٦ - ذهب الجمهور إلى أنه إذا بنت السر  
محيي عنها بعد استيفاء التقصص أو أحد  
الأرض ففسر للجاني قسماً ثانياً ولا يسترد  
الأرض الذي أخذ منه

وذهب حنابلة وبعض المالكية والشافعية  
إلى أن للجاني أن يسرد الأرض بعد دفعه ،  
ولا يلزمه إذ كان لم يدع ولكن لا يجوز له عليه  
١ - ملخصه

يفعلها ثانية وثالثة لأن اجازي أفد منه  
 يكرر عليه الفلع حتى يفسد منه

ولي وجه بنافرة وبه قال بعض  
 احللة . وإن أنه ليس سمجي عليه أن  
 يصنع لأنه ما من قلعا يقطع فلا تنى عنه  
 العفوية ، ولذا باحدسيين بس واحدة ، الله  
 تعالى يقول : ﴿ ونس بالسن ﴾ <sup>(١)</sup> لكن له  
 عند الثاقفة الأرض خروج الفلع الأول على  
 كونه قصاصا ، ولكنه مدر القصاص  
 بس

ولي وجه ثالث عند الشافعية لا شيء  
 للمجي عليه ، لأن عود السر للجاني فيه  
 محددة من الله تعالى ، وقد استثنى منه  
 ما سبق

المصاص في قطع غير الثمر من مشور

٩- ذهب الشافعية إلى أنه إن قطع عمر  
 مشور من مشور ، فمصاص عليه أن  
 يقتص إن كان بالغا ، ويأخذ الأرض

وإن اقتصر فليس له مع المصاص شيء ،  
 أخر

أما إن كان الجاني عمر بالغ فلا

الملاع وسعود أو ثوب متحركة وسعر  
 المكسورة أو عدم تعريض ، وأصل هذا الرأي  
 لسوب ولي أبي حنيفة

وقيل يفرق بين الكبير والقصير ، فلا  
 ينتظر البالغ لأن يات من الكبير بادر ،  
 وينظر المصغر لأن منه تست عكلا ، وأصل  
 هذه المسألة مروية عن أبي يوسف وقيل  
 يفرق بين المصنوعة ، والمتحركة ، والمكسورة ،  
 فلا ينتظر ماب المصنوعة بل للمجي عليه أن  
 يضر أو يأخذ الأرض في الحال ، لأن الس  
 إذا سقطت فلا تست غالبا من جديد

ويستظر ، وتحرك من الحيازة ؛ لأنها قد  
 سقطت له نسب ، وكذا المكسورة ؛ لأنها قد  
 تعبر باسمه ولا أو أحرار أو اصغر أو  
 احضرار ، أو لا تتغير فيختلف الحكم ،  
 وأصل هذه الرواية مسبوقة إلى محمد بن  
 الحسن

عبد من الحامي بعد استيفاء القصاص

٨- إن عادت سن الجاني بعد أن اتهم منه  
 دون من تحمي عليه بعد اختلاف المصنوع في  
 ذلك ، فذهب الشافعية في المصنوع ،  
 وبعض الحنابلة إلى أن للمجي عليه أن



وغير عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن  
النبي ﷺ قال : « في الإنسان خمس  
حسن ، و »<sup>١١</sup> وينظر التصيل في مصطلح  
(دبة)

حكم الناس المتحدة من الذهب والفضة

١١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز  
للرجل أن يتخذ سناً من الذهب ،  
وعصاً ، و »<sup>١٢</sup> تعددت ، ويجوز له كذبت أن  
يشبه سته لمعركة بالذهب أو الفضة كلها  
دعت الضرورة إلى ذلك

ولم ينكر المشافهة فيه الضرورة ، وبمع  
أبو حنيفة من الذهب بلا استثناء عنه بالفضة  
لأرواه الأجر عن بعض السلف أنهم كانوا  
يشدون أسماهم بالذهب

ما لثراء فيجوز هذا فذلك من باب أولى  
ولكن يخرج عنها تحليل أستاذ بالذهب أو  
الفضة للزينة<sup>(١٣)</sup>

حدث في الأساس حسن عن ، الحبره ابو داود  
١٩١ / ١٤ ، تقيس مرك حيد دغلي ، وابنه  
حسن  
(١٢) لاصح ١ / ٩٩٢ ، ١ / ٢٨ ، ١٦ ، وفيه الطالين  
٢٩٢ / ٧ ، حتى لصاح ١ / ٣٩٩ ، كتاب الساج  
١٢٨ ، ملحق لار مدله ٣ ١٥

قصاص ، وإن قطع سناً رائدة مع الحي  
عليه له سناً مثله ، إن كانت لعمارة ،  
فإن نكس له سناً رائدة يعمل احادي حكومة  
لنحدر القصاص بسبب فقدان دلالته<sup>(١٤)</sup>

وإن قطع خير متفور من غير شعور بغير  
علا قصاص في الحال ، فإن سبقت فلا  
قصاص ولا دية ، وإن لم تسب وقد دخل ربه  
فللمنهي عليه أن يقتص أو ياحد الدية<sup>(١٥)</sup>  
الدية

١٠ - اتفق الفقهاء على أن دية كل شيء من  
الأسنان حسن من الإبل يستوى في ذلك  
المقدم بالمؤخر<sup>(١٦)</sup> قوله ﷺ في كتاب عمرو بن  
حزم : « وفي أسن خسر من الإبل »<sup>(١٧)</sup>

(١) حديث ٢١٤ / ٥ - حطب بن عبد الله / ٥  
دودر بناس ٢٩٩ / ١ - جوامع الإكليل ١٤٥ / ٢  
٢١٨ ، ٢٢٠ ، مشقة المقرضي ٨ ، ٢٢ ، ٢٠ ،  
٣٩ ، روضة العالي ٩ ، ١٩٨ ، ١٠ ، ٢٢٦ ،  
معنى المصاح ٤٥ / ١٣ - المعنى لار مدله  
٧ ، ٢٢ ، ١٢٨ ، كتاب الساج ٥ ، ٥٠ ، اجام  
لا حزم فخر ١ / ٢٩٣ ، أحكام القرآن لار العربي  
١٢٣ / ١ ، لار لاجام الثاني ١٦ / ١

(١٤) قصاص السند  
(١٥) حديث ٥٩٠ / ١ - حسن عن أبيه ، أجرة البستاني  
٨ ، ٥٩٠ ، ط الكتب المتطرفة ١٠٥ ، ١٠٥  
حيدر في الشافعي ١ / ٢٩٠ ، ط شركة المطابع  
الشيخ متكلم عن السند ، وبني قصاصه من جانب  
من المعلي

حکم تفسیر المستند .

عن مر ثعنه رسوب الله ، <sup>۱۱۹</sup> وهو في كتاب  
له قال الله تعالى : في يوم نأكم الرسول  
معدنهم وما نأكم عن ذلك فقالوا : <sup>۱۲۰</sup>

۱۲ - قال العبداء : بجرم لتعجز ، وهو برز ما  
بين التناهي والرياضات من الأسان ، بين عدد  
بعضها عن بعض للحسن والزيه

وعمل هذا ، ان لم تكن لتعجز والزيه ، أما  
بواحتجت إليه معالج أو عجب أو محوفا فلا  
دس به <sup>۱۲۱</sup> أم سخط الأسان فواسع  
مصطلح سواك ، وسر القصره ،  
وسر الصورة )

وبسبب النور وهو محذود الأسان ،  
وبسبب غايه إيمان بفتح المحمود وهو ما  
قد تقصته سره الكبره ، نوحهم الناصر أما  
شاية صغرة

## سنّ الیاس

نظر یاس



وهو حرام على الواشره والمُسْوَره . وأنه  
ببديله بنبهة وتغير حسن الله قال الله  
تعالى : في ان يدعو من دونه إلا إيما وإن  
يدعون إلا شيطاناً مريد ، لعنه الله وإن  
لا تخلف من عبادك مصعباً معروفها بالأصلهم  
ولأهلهم وأمرهم فليستك انان الأنعام  
ولأمرهم فليستك من الله <sup>۱۲۲</sup> الآية

وإن هذا من باب التذليل والفتش ،  
ولهذا ليس الرسول <sup>۱۲۳</sup> من يعملته ورواها  
بالمحذورات طلق الله ، فيه دوي عن امر  
مسعود - رضي الله عنه - قال : لعن الله  
النواكث والمُسْوَرهات والمُسْوَرهات  
والمُسْوَرهات للحسن نعيمات حق الله  
تلقا له مرأه في ذلك ؟ لقان و د ب لا

۱۱۹ - حديث في مسود الحسن بن النعمان - ۱ حرمه  
الحسيني مجمع ۲ - ۱ - ۲ - ۳ - ۴ - ۵ - ۶ - ۷ - ۸ - ۹ - ۱۰ - ۱۱ - ۱۲ - ۱۳ - ۱۴ - ۱۵ - ۱۶ - ۱۷ - ۱۸ - ۱۹ - ۲۰ - ۲۱ - ۲۲ - ۲۳ - ۲۴ - ۲۵ - ۲۶ - ۲۷ - ۲۸ - ۲۹ - ۳۰ - ۳۱ - ۳۲ - ۳۳ - ۳۴ - ۳۵ - ۳۶ - ۳۷ - ۳۸ - ۳۹ - ۴۰ - ۴۱ - ۴۲ - ۴۳ - ۴۴ - ۴۵ - ۴۶ - ۴۷ - ۴۸ - ۴۹ - ۵۰ - ۵۱ - ۵۲ - ۵۳ - ۵۴ - ۵۵ - ۵۶ - ۵۷ - ۵۸ - ۵۹ - ۶۰ - ۶۱ - ۶۲ - ۶۳ - ۶۴ - ۶۵ - ۶۶ - ۶۷ - ۶۸ - ۶۹ - ۷۰ - ۷۱ - ۷۲ - ۷۳ - ۷۴ - ۷۵ - ۷۶ - ۷۷ - ۷۸ - ۷۹ - ۸۰ - ۸۱ - ۸۲ - ۸۳ - ۸۴ - ۸۵ - ۸۶ - ۸۷ - ۸۸ - ۸۹ - ۹۰ - ۹۱ - ۹۲ - ۹۳ - ۹۴ - ۹۵ - ۹۶ - ۹۷ - ۹۸ - ۹۹ - ۱۰۰ - ۱۰۱ - ۱۰۲ - ۱۰۳ - ۱۰۴ - ۱۰۵ - ۱۰۶ - ۱۰۷ - ۱۰۸ - ۱۰۹ - ۱۱۰ - ۱۱۱ - ۱۱۲ - ۱۱۳ - ۱۱۴ - ۱۱۵ - ۱۱۶ - ۱۱۷ - ۱۱۸ - ۱۱۹ - ۱۲۰ - ۱۲۱ - ۱۲۲ - ۱۲۳ - ۱۲۴ - ۱۲۵ - ۱۲۶ - ۱۲۷ - ۱۲۸ - ۱۲۹ - ۱۳۰ - ۱۳۱ - ۱۳۲ - ۱۳۳ - ۱۳۴ - ۱۳۵ - ۱۳۶ - ۱۳۷ - ۱۳۸ - ۱۳۹ - ۱۴۰ - ۱۴۱ - ۱۴۲ - ۱۴۳ - ۱۴۴ - ۱۴۵ - ۱۴۶ - ۱۴۷ - ۱۴۸ - ۱۴۹ - ۱۵۰ - ۱۵۱ - ۱۵۲ - ۱۵۳ - ۱۵۴ - ۱۵۵ - ۱۵۶ - ۱۵۷ - ۱۵۸ - ۱۵۹ - ۱۶۰ - ۱۶۱ - ۱۶۲ - ۱۶۳ - ۱۶۴ - ۱۶۵ - ۱۶۶ - ۱۶۷ - ۱۶۸ - ۱۶۹ - ۱۷۰ - ۱۷۱ - ۱۷۲ - ۱۷۳ - ۱۷۴ - ۱۷۵ - ۱۷۶ - ۱۷۷ - ۱۷۸ - ۱۷۹ - ۱۸۰ - ۱۸۱ - ۱۸۲ - ۱۸۳ - ۱۸۴ - ۱۸۵ - ۱۸۶ - ۱۸۷ - ۱۸۸ - ۱۸۹ - ۱۹۰ - ۱۹۱ - ۱۹۲ - ۱۹۳ - ۱۹۴ - ۱۹۵ - ۱۹۶ - ۱۹۷ - ۱۹۸ - ۱۹۹ - ۲۰۰ - ۲۰۱ - ۲۰۲ - ۲۰۳ - ۲۰۴ - ۲۰۵ - ۲۰۶ - ۲۰۷ - ۲۰۸ - ۲۰۹ - ۲۱۰ - ۲۱۱ - ۲۱۲ - ۲۱۳ - ۲۱۴ - ۲۱۵ - ۲۱۶ - ۲۱۷ - ۲۱۸ - ۲۱۹ - ۲۲۰ - ۲۲۱ - ۲۲۲ - ۲۲۳ - ۲۲۴ - ۲۲۵ - ۲۲۶ - ۲۲۷ - ۲۲۸ - ۲۲۹ - ۲۳۰ - ۲۳۱ - ۲۳۲ - ۲۳۳ - ۲۳۴ - ۲۳۵ - ۲۳۶ - ۲۳۷ - ۲۳۸ - ۲۳۹ - ۲۴۰ - ۲۴۱ - ۲۴۲ - ۲۴۳ - ۲۴۴ - ۲۴۵ - ۲۴۶ - ۲۴۷ - ۲۴۸ - ۲۴۹ - ۲۵۰ - ۲۵۱ - ۲۵۲ - ۲۵۳ - ۲۵۴ - ۲۵۵ - ۲۵۶ - ۲۵۷ - ۲۵۸ - ۲۵۹ - ۲۶۰ - ۲۶۱ - ۲۶۲ - ۲۶۳ - ۲۶۴ - ۲۶۵ - ۲۶۶ - ۲۶۷ - ۲۶۸ - ۲۶۹ - ۲۷۰ - ۲۷۱ - ۲۷۲ - ۲۷۳ - ۲۷۴ - ۲۷۵ - ۲۷۶ - ۲۷۷ - ۲۷۸ - ۲۷۹ - ۲۸۰ - ۲۸۱ - ۲۸۲ - ۲۸۳ - ۲۸۴ - ۲۸۵ - ۲۸۶ - ۲۸۷ - ۲۸۸ - ۲۸۹ - ۲۹۰ - ۲۹۱ - ۲۹۲ - ۲۹۳ - ۲۹۴ - ۲۹۵ - ۲۹۶ - ۲۹۷ - ۲۹۸ - ۲۹۹ - ۳۰۰ - ۳۰۱ - ۳۰۲ - ۳۰۳ - ۳۰۴ - ۳۰۵ - ۳۰۶ - ۳۰۷ - ۳۰۸ - ۳۰۹ - ۳۱۰ - ۳۱۱ - ۳۱۲ - ۳۱۳ - ۳۱۴ - ۳۱۵ - ۳۱۶ - ۳۱۷ - ۳۱۸ - ۳۱۹ - ۳۲۰ - ۳۲۱ - ۳۲۲ - ۳۲۳ - ۳۲۴ - ۳۲۵ - ۳۲۶ - ۳۲۷ - ۳۲۸ - ۳۲۹ - ۳۳۰ - ۳۳۱ - ۳۳۲ - ۳۳۳ - ۳۳۴ - ۳۳۵ - ۳۳۶ - ۳۳۷ - ۳۳۸ - ۳۳۹ - ۳۴۰ - ۳۴۱ - ۳۴۲ - ۳۴۳ - ۳۴۴ - ۳۴۵ - ۳۴۶ - ۳۴۷ - ۳۴۸ - ۳۴۹ - ۳۵۰ - ۳۵۱ - ۳۵۲ - ۳۵۳ - ۳۵۴ - ۳۵۵ - ۳۵۶ - ۳۵۷ - ۳۵۸ - ۳۵۹ - ۳۶۰ - ۳۶۱ - ۳۶۲ - ۳۶۳ - ۳۶۴ - ۳۶۵ - ۳۶۶ - ۳۶۷ - ۳۶۸ - ۳۶۹ - ۳۷۰ - ۳۷۱ - ۳۷۲ - ۳۷۳ - ۳۷۴ - ۳۷۵ - ۳۷۶ - ۳۷۷ - ۳۷۸ - ۳۷۹ - ۳۸۰ - ۳۸۱ - ۳۸۲ - ۳۸۳ - ۳۸۴ - ۳۸۵ - ۳۸۶ - ۳۸۷ - ۳۸۸ - ۳۸۹ - ۳۹۰ - ۳۹۱ - ۳۹۲ - ۳۹۳ - ۳۹۴ - ۳۹۵ - ۳۹۶ - ۳۹۷ - ۳۹۸ - ۳۹۹ - ۴۰۰ - ۴۰۱ - ۴۰۲ - ۴۰۳ - ۴۰۴ - ۴۰۵ - ۴۰۶ - ۴۰۷ - ۴۰۸ - ۴۰۹ - ۴۱۰ - ۴۱۱ - ۴۱۲ - ۴۱۳ - ۴۱۴ - ۴۱۵ - ۴۱۶ - ۴۱۷ - ۴۱۸ - ۴۱۹ - ۴۲۰ - ۴۲۱ - ۴۲۲ - ۴۲۳ - ۴۲۴ - ۴۲۵ - ۴۲۶ - ۴۲۷ - ۴۲۸ - ۴۲۹ - ۴۳۰ - ۴۳۱ - ۴۳۲ - ۴۳۳ - ۴۳۴ - ۴۳۵ - ۴۳۶ - ۴۳۷ - ۴۳۸ - ۴۳۹ - ۴۴۰ - ۴۴۱ - ۴۴۲ - ۴۴۳ - ۴۴۴ - ۴۴۵ - ۴۴۶ - ۴۴۷ - ۴۴۸ - ۴۴۹ - ۴۵۰ - ۴۵۱ - ۴۵۲ - ۴۵۳ - ۴۵۴ - ۴۵۵ - ۴۵۶ - ۴۵۷ - ۴۵۸ - ۴۵۹ - ۴۶۰ - ۴۶۱ - ۴۶۲ - ۴۶۳ - ۴۶۴ - ۴۶۵ - ۴۶۶ - ۴۶۷ - ۴۶۸ - ۴۶۹ - ۴۷۰ - ۴۷۱ - ۴۷۲ - ۴۷۳ - ۴۷۴ - ۴۷۵ - ۴۷۶ - ۴۷۷ - ۴۷۸ - ۴۷۹ - ۴۸۰ - ۴۸۱ - ۴۸۲ - ۴۸۳ - ۴۸۴ - ۴۸۵ - ۴۸۶ - ۴۸۷ - ۴۸۸ - ۴۸۹ - ۴۹۰ - ۴۹۱ - ۴۹۲ - ۴۹۳ - ۴۹۴ - ۴۹۵ - ۴۹۶ - ۴۹۷ - ۴۹۸ - ۴۹۹ - ۵۰۰ - ۵۰۱ - ۵۰۲ - ۵۰۳ - ۵۰۴ - ۵۰۵ - ۵۰۶ - ۵۰۷ - ۵۰۸ - ۵۰۹ - ۵۱۰ - ۵۱۱ - ۵۱۲ - ۵۱۳ - ۵۱۴ - ۵۱۵ - ۵۱۶ - ۵۱۷ - ۵۱۸ - ۵۱۹ - ۵۲۰ - ۵۲۱ - ۵۲۲ - ۵۲۳ - ۵۲۴ - ۵۲۵ - ۵۲۶ - ۵۲۷ - ۵۲۸ - ۵۲۹ - ۵۳۰ - ۵۳۱ - ۵۳۲ - ۵۳۳ - ۵۳۴ - ۵۳۵ - ۵۳۶ - ۵۳۷ - ۵۳۸ - ۵۳۹ - ۵۴۰ - ۵۴۱ - ۵۴۲ - ۵۴۳ - ۵۴۴ - ۵۴۵ - ۵۴۶ - ۵۴۷ - ۵۴۸ - ۵۴۹ - ۵۵۰ - ۵۵۱ - ۵۵۲ - ۵۵۳ - ۵۵۴ - ۵۵۵ - ۵۵۶ - ۵۵۷ - ۵۵۸ - ۵۵۹ - ۵۶۰ - ۵۶۱ - ۵۶۲ - ۵۶۳ - ۵۶۴ - ۵۶۵ - ۵۶۶ - ۵۶۷ - ۵۶۸ - ۵۶۹ - ۵۷۰ - ۵۷۱ - ۵۷۲ - ۵۷۳ - ۵۷۴ - ۵۷۵ - ۵۷۶ - ۵۷۷ - ۵۷۸ - ۵۷۹ - ۵۸۰ - ۵۸۱ - ۵۸۲ - ۵۸۳ - ۵۸۴ - ۵۸۵ - ۵۸۶ - ۵۸۷ - ۵۸۸ - ۵۸۹ - ۵۹۰ - ۵۹۱ - ۵۹۲ - ۵۹۳ - ۵۹۴ - ۵۹۵ - ۵۹۶ - ۵۹۷ - ۵۹۸ - ۵۹۹ - ۶۰۰ - ۶۰۱ - ۶۰۲ - ۶۰۳ - ۶۰۴ - ۶۰۵ - ۶۰۶ - ۶۰۷ - ۶۰۸ - ۶۰۹ - ۶۱۰ - ۶۱۱ - ۶۱۲ - ۶۱۳ - ۶۱۴ - ۶۱۵ - ۶۱۶ - ۶۱۷ - ۶۱۸ - ۶۱۹ - ۶۲۰ - ۶۲۱ - ۶۲۲ - ۶۲۳ - ۶۲۴ - ۶۲۵ - ۶۲۶ - ۶۲۷ - ۶۲۸ - ۶۲۹ - ۶۳۰ - ۶۳۱ - ۶۳۲ - ۶۳۳ - ۶۳۴ - ۶۳۵ - ۶۳۶ - ۶۳۷ - ۶۳۸ - ۶۳۹ - ۶۴۰ - ۶۴۱ - ۶۴۲ - ۶۴۳ - ۶۴۴ - ۶۴۵ - ۶۴۶ - ۶۴۷ - ۶۴۸ - ۶۴۹ - ۶۵۰ - ۶۵۱ - ۶۵۲ - ۶۵۳ - ۶۵۴ - ۶۵۵ - ۶۵۶ - ۶۵۷ - ۶۵۸ - ۶۵۹ - ۶۶۰ - ۶۶۱ - ۶۶۲ - ۶۶۳ - ۶۶۴ - ۶۶۵ - ۶۶۶ - ۶۶۷ - ۶۶۸ - ۶۶۹ - ۶۷۰ - ۶۷۱ - ۶۷۲ - ۶۷۳ - ۶۷۴ - ۶۷۵ - ۶۷۶ - ۶۷۷ - ۶۷۸ - ۶۷۹ - ۶۸۰ - ۶۸۱ - ۶۸۲ - ۶۸۳ - ۶۸۴ - ۶۸۵ - ۶۸۶ - ۶۸۷ - ۶۸۸ - ۶۸۹ - ۶۹۰ - ۶۹۱ - ۶۹۲ - ۶۹۳ - ۶۹۴ - ۶۹۵ - ۶۹۶ - ۶۹۷ - ۶۹۸ - ۶۹۹ - ۷۰۰ - ۷۰۱ - ۷۰۲ - ۷۰۳ - ۷۰۴ - ۷۰۵ - ۷۰۶ - ۷۰۷ - ۷۰۸ - ۷۰۹ - ۷۱۰ - ۷۱۱ - ۷۱۲ - ۷۱۳ - ۷۱۴ - ۷۱۵ - ۷۱۶ - ۷۱۷ - ۷۱۸ - ۷۱۹ - ۷۲۰ - ۷۲۱ - ۷۲۲ - ۷۲۳ - ۷۲۴ - ۷۲۵ - ۷۲۶ - ۷۲۷ - ۷۲۸ - ۷۲۹ - ۷۳۰ - ۷۳۱ - ۷۳۲ - ۷۳۳ - ۷۳۴ - ۷۳۵ - ۷۳۶ - ۷۳۷ - ۷۳۸ - ۷۳۹ - ۷۴۰ - ۷۴۱ - ۷۴۲ - ۷۴۳ - ۷۴۴ - ۷۴۵ - ۷۴۶ - ۷۴۷ - ۷۴۸ - ۷۴۹ - ۷۵۰ - ۷۵۱ - ۷۵۲ - ۷۵۳ - ۷۵۴ - ۷۵۵ - ۷۵۶ - ۷۵۷ - ۷۵۸ - ۷۵۹ - ۷۶۰ - ۷۶۱ - ۷۶۲ - ۷۶۳ - ۷۶۴ - ۷۶۵ - ۷۶۶ - ۷۶۷ - ۷۶۸ - ۷۶۹ - ۷۷۰ - ۷۷۱ - ۷۷۲ - ۷۷۳ - ۷۷۴ - ۷۷۵ - ۷۷۶ - ۷۷۷ - ۷۷۸ - ۷۷۹ - ۷۸۰ - ۷۸۱ - ۷۸۲ - ۷۸۳ - ۷۸۴ - ۷۸۵ - ۷۸۶ - ۷۸۷ - ۷۸۸ - ۷۸۹ - ۷۹۰ - ۷۹۱ - ۷۹۲ - ۷۹۳ - ۷۹۴ - ۷۹۵ - ۷۹۶ - ۷۹۷ - ۷۹۸ - ۷۹۹ - ۸۰۰ - ۸۰۱ - ۸۰۲ - ۸۰۳ - ۸۰۴ - ۸۰۵ - ۸۰۶ - ۸۰۷ - ۸۰۸ - ۸۰۹ - ۸۱۰ - ۸۱۱ - ۸۱۲ - ۸۱۳ - ۸۱۴ - ۸۱۵ - ۸۱۶ - ۸۱۷ - ۸۱۸ - ۸۱۹ - ۸۲۰ - ۸۲۱ - ۸۲۲ - ۸۲۳ - ۸۲۴ - ۸۲۵ - ۸۲۶ - ۸۲۷ - ۸۲۸ - ۸۲۹ - ۸۳۰ - ۸۳۱ - ۸۳۲ - ۸۳۳ - ۸۳۴ - ۸۳۵ - ۸۳۶ - ۸۳۷ - ۸۳۸ - ۸۳۹ - ۸۴۰ - ۸۴۱ - ۸۴۲ - ۸۴۳ - ۸۴۴ - ۸۴۵ - ۸۴۶ - ۸۴۷ - ۸۴۸ - ۸۴۹ - ۸۵۰ - ۸۵۱ - ۸۵۲ - ۸۵۳ - ۸۵۴ - ۸۵۵ - ۸۵۶ - ۸۵۷ - ۸۵۸ - ۸۵۹ - ۸۶۰ - ۸۶۱ - ۸۶۲ - ۸۶۳ - ۸۶۴ - ۸۶۵ - ۸۶۶ - ۸۶۷ - ۸۶۸ - ۸۶۹ - ۸۷۰ - ۸۷۱ - ۸۷۲ - ۸۷۳ - ۸۷۴ - ۸۷۵ - ۸۷۶ - ۸۷۷ - ۸۷۸ - ۸۷۹ - ۸۸۰ - ۸۸۱ - ۸۸۲ - ۸۸۳ - ۸۸۴ - ۸۸۵ - ۸۸۶ - ۸۸۷ - ۸۸۸ - ۸۸۹ - ۸۹۰ - ۸۹۱ - ۸۹۲ - ۸۹۳ - ۸۹۴ - ۸۹۵ - ۸۹۶ - ۸۹۷ - ۸۹۸ - ۸۹۹ - ۹۰۰ - ۹۰۱ - ۹۰۲ - ۹۰۳ - ۹۰۴ - ۹۰۵ - ۹۰۶ - ۹۰۷ - ۹۰۸ - ۹۰۹ - ۹۱۰ - ۹۱۱ - ۹۱۲ - ۹۱۳ - ۹۱۴ - ۹۱۵ - ۹۱۶ - ۹۱۷ - ۹۱۸ - ۹۱۹ - ۹۲۰ - ۹۲۱ - ۹۲۲ - ۹۲۳ - ۹۲۴ - ۹۲۵ - ۹۲۶ - ۹۲۷ - ۹۲۸ - ۹۲۹ - ۹۳۰ - ۹۳۱ - ۹۳۲ - ۹۳۳ - ۹۳۴ - ۹۳۵ - ۹۳۶ - ۹۳۷ - ۹۳۸ - ۹۳۹ - ۹۴۰ - ۹۴۱ - ۹۴۲ - ۹۴۳ - ۹۴۴ - ۹۴۵ - ۹۴۶ - ۹۴۷ - ۹۴۸ - ۹۴۹ - ۹۵۰ - ۹۵۱ - ۹۵۲ - ۹۵۳ - ۹۵۴ - ۹۵۵ - ۹۵۶ - ۹۵۷ - ۹۵۸ - ۹۵۹ - ۹۶۰ - ۹۶۱ - ۹۶۲ - ۹۶۳ - ۹۶۴ - ۹۶۵ - ۹۶۶ - ۹۶۷ - ۹۶۸ - ۹۶۹ - ۹۷۰ - ۹۷۱ - ۹۷۲ - ۹۷۳ - ۹۷۴ - ۹۷۵ - ۹۷۶ - ۹۷۷ - ۹۷۸ - ۹۷۹ - ۹۸۰ - ۹۸۱ - ۹۸۲ - ۹۸۳ - ۹۸۴ - ۹۸۵ - ۹۸۶ - ۹۸۷ - ۹۸۸ - ۹۸۹ - ۹۹۰ - ۹۹۱ - ۹۹۲ - ۹۹۳ - ۹۹۴ - ۹۹۵ - ۹۹۶ - ۹۹۷ - ۹۹۸ - ۹۹۹ - ۱۰۰۰ - ۱۰۰۱ - ۱۰۰۲ - ۱۰۰۳ - ۱۰۰۴ - ۱۰۰۵ - ۱۰۰۶ - ۱۰۰۷ - ۱۰۰۸ - ۱۰۰۹ - ۱۰۱۰ - ۱۰۱۱ - ۱۰۱۲ - ۱۰۱۳ - ۱۰۱۴ - ۱۰۱۵ - ۱۰۱۶ - ۱۰۱۷ - ۱۰۱۸ - ۱۰۱۹ - ۱۰۲۰ - ۱۰۲۱ - ۱۰۲۲ - ۱۰۲۳ - ۱۰۲۴ - ۱۰۲۵ - ۱۰۲۶ - ۱۰۲۷ - ۱۰۲۸ - ۱۰۲۹ - ۱۰۳۰ - ۱۰۳۱ - ۱۰۳۲ - ۱۰۳۳ - ۱۰۳۴ - ۱۰۳۵ - ۱۰۳۶ - ۱۰۳۷ - ۱۰۳۸ - ۱۰۳۹ - ۱۰۴۰ - ۱۰۴۱ - ۱۰۴۲ - ۱۰۴۳ - ۱۰۴۴ - ۱۰۴۵ - ۱۰۴۶ - ۱۰۴۷ - ۱۰۴۸ - ۱۰۴۹ - ۱۰۵۰ - ۱۰۵۱ - ۱۰۵۲ - ۱۰۵۳ - ۱۰۵۴ - ۱۰۵۵ - ۱۰۵۶ - ۱۰۵۷ - ۱۰۵۸ - ۱۰۵۹ - ۱۰۶۰ - ۱۰۶۱ - ۱۰۶۲ - ۱۰۶۳ - ۱۰۶۴ - ۱۰۶۵ - ۱۰۶۶ - ۱۰۶۷ - ۱۰۶۸ - ۱۰۶۹ - ۱۰۷۰ - ۱۰۷۱ - ۱۰۷۲ - ۱۰۷۳ - ۱۰۷۴ - ۱۰۷۵ - ۱۰۷۶ - ۱۰۷۷ - ۱۰۷۸ - ۱۰۷۹ - ۱۰۸۰ - ۱۰۸۱ - ۱۰۸۲ - ۱۰۸۳ - ۱۰۸۴ - ۱۰۸۵ - ۱۰۸۶ - ۱۰۸۷ - ۱۰۸۸ - ۱۰۸۹ - ۱۰۹۰ - ۱۰۹۱ - ۱۰۹۲ - ۱۰۹۳ - ۱۰۹۴ - ۱۰۹۵ - ۱۰۹۶ - ۱۰۹۷ - ۱۰۹۸ - ۱۰۹۹ - ۱۱۰۰ - ۱۱۰۱ - ۱۱۰۲ - ۱۱۰۳ - ۱۱۰۴ - ۱۱۰۵ - ۱۱۰۶ - ۱۱۰۷ - ۱۱۰۸ - ۱۱۰۹ - ۱۱۱۰ - ۱۱۱۱ - ۱۱۱۲ - ۱۱۱۳ - ۱۱۱۴ - ۱۱۱۵ - ۱۱۱۶ - ۱۱۱۷ - ۱۱۱۸ - ۱۱۱۹ - ۱۱۲۰ - ۱۱۲۱ - ۱۱۲۲ - ۱۱۲۳ - ۱۱۲۴ - ۱۱۲۵ - ۱۱۲۶ - ۱۱۲۷ - ۱۱۲۸ - ۱۱۲۹ - ۱۱۳۰ - ۱۱۳۱ - ۱۱۳۲ - ۱۱۳۳ - ۱۱۳۴ - ۱۱۳۵ - ۱۱۳۶ - ۱۱۳۷ - ۱۱۳۸ - ۱۱۳۹ - ۱۱۴۰ - ۱۱۴۱ - ۱۱۴۲ - ۱۱۴۳ - ۱۱۴۴ - ۱۱۴۵ - ۱۱۴۶ - ۱۱۴۷ - ۱۱۴۸ - ۱۱۴۹ - ۱۱۵۰ - ۱۱۵۱ - ۱۱۵۲ - ۱۱۵۳ - ۱۱۵۴ - ۱۱۵۵ - ۱۱۵۶ - ۱۱۵۷ - ۱۱۵۸ - ۱۱۵۹ - ۱۱۶۰ - ۱۱۶۱ - ۱۱۶۲ - ۱۱۶۳ - ۱۱۶۴ - ۱۱۶۵ - ۱۱۶۶ - ۱۱۶۷ - ۱۱۶۸ - ۱۱۶۹ - ۱۱۷۰ - ۱۱۷۱ - ۱۱۷۲ - ۱۱۷۳ - ۱۱۷۴ - ۱۱۷۵ - ۱۱۷۶ - ۱۱۷۷ - ۱۱۷۸ - ۱۱۷۹ - ۱۱۸۰ - ۱۱۸۱ - ۱۱۸۲ - ۱۱۸۳ - ۱۱۸۴ - ۱۱۸۵ - ۱۱۸۶ - ۱۱۸۷ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۹ - ۱۱۹۰ - ۱۱۹۱ - ۱۱۹۲ - ۱۱۹۳ - ۱۱۹۴ - ۱۱۹۵ - ۱۱۹۶ - ۱۱۹۷ - ۱۱۹۸ - ۱۱۹۹ - ۱۲۰۰ - ۱۲۰۱ - ۱۲۰۲ - ۱۲۰۳ - ۱۲۰۴ - ۱۲۰۵ - ۱۲۰۶ - ۱۲۰۷ - ۱۲۰۸ - ۱۲۰۹ - ۱۲۱۰ - ۱۲۱۱ - ۱۲۱۲ - ۱۲۱۳ - ۱۲۱۴ - ۱۲۱۵ - ۱۲۱۶ - ۱۲۱۷ - ۱۲۱۸ - ۱۲۱۹ - ۱۲۲۰ - ۱۲۲۱ - ۱۲۲۲ - ۱۲۲۳ - ۱۲۲۴ - ۱۲۲۵ - ۱۲۲۶ - ۱۲۲۷ - ۱۲۲۸ - ۱۲۲۹ - ۱۲۳۰ - ۱۲۳۱ - ۱۲۳۲ - ۱۲۳۳ - ۱۲۳۴ - ۱۲۳۵ - ۱۲۳۶ - ۱۲۳۷ - ۱۲۳۸ - ۱۲۳۹ - ۱۲۴۰ - ۱۲۴۱ - ۱۲۴۲ - ۱۲۴۳ - ۱۲۴۴ - ۱۲۴۵ - ۱۲۴۶ - ۱۲۴۷ - ۱۲۴۸ - ۱۲۴۹ - ۱۲۵۰ - ۱۲۵۱ - ۱۲۵۲ - ۱۲۵۳ - ۱۲۵۴ - ۱۲۵۵ - ۱۲۵۶ - ۱۲۵۷ - ۱۲۵۸ - ۱۲۵۹ - ۱۲۶۰ - ۱۲۶۱ - ۱۲۶۲ - ۱۲۶۳ - ۱۲۶۴ - ۱۲۶۵ - ۱۲۶۶ - ۱۲۶۷ - ۱۲۶۸ - ۱۲۶۹ - ۱۲۷۰ - ۱۲۷۱ - ۱۲۷۲ - ۱۲۷۳ - ۱۲۷۴ - ۱۲۷۵ - ۱۲۷۶ - ۱۲۷۷ - ۱۲۷۸ - ۱۲۷۹ - ۱۲۸۰ - ۱۲۸۱ - ۱۲۸۲ - ۱۲۸۳ - ۱۲۸۴ - ۱۲۸۵ - ۱۲۸۶ - ۱۲۸۷ - ۱۲۸۸ - ۱۲۸۹ - ۱۲۹۰ - ۱۲۹۱ - ۱۲۹۲ - ۱۲۹۳ - ۱۲۹۴ - ۱۲۹۵ - ۱۲۹۶ - ۱۲۹۷ - ۱۲۹۸ - ۱۲۹۹ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۱ - ۱۳۰۲ - ۱۳۰۳ - ۱۳۰۴ - ۱۳۰۵ - ۱۳۰۶ - ۱۳۰۷ - ۱۳۰۸ - ۱۳۰۹ - ۱۳۱۰ - ۱۳۱۱ - ۱۳۱۲ - ۱۳۱۳ - ۱۳۱۴ - ۱۳۱۵ - ۱۳۱۶ - ۱۳۱۷ - ۱۳۱۸ - ۱۳۱۹ - ۱۳۲۰ - ۱۳۲۱ - ۱۳۲۲ - ۱۳۲۳ - ۱۳۲۴ - ۱۳۲۵ - ۱۳۲۶ - ۱۳۲۷ - ۱۳۲۸ - ۱۳۲۹ - ۱۳۳۰ - ۱۳۳۱ - ۱۳۳۲ - ۱۳۳۳ - ۱۳۳۴ - ۱۳۳۵ - ۱۳۳۶ - ۱۳۳۷ - ۱۳۳۸ - ۱۳۳۹ - ۱۳۴۰ - ۱۳۴۱ - ۱۳۴۲ - ۱۳۴۳ - ۱۳۴۴ - ۱۳۴۵ - ۱۳۴۶ - ۱۳۴۷ - ۱۳۴۸ - ۱۳۴۹ - ۱۳۵۰ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۲ - ۱۳۵۳ - ۱۳۵۴ - ۱۳۵۵ - ۱۳۵۶ - ۱۳۵۷ - ۱۳۵۸ - ۱۳۵۹ - ۱۳۶۰ - ۱۳۶

وسميت السن الرواتب بذلك لمروية  
بمواصلة عليها <sup>(١)</sup>

قال الشافعية : السن الرواتب هي  
السن التابعة بغيرها ، أو التي تنوف على  
غيرها أو غير ما له وقت معين كالعبدين  
والغنمى واسترويج <sup>(٢)</sup> ويظلمه الفقهاء  
عن الأصولات المسبوبة قبل القرائن  
وبعضها ، لأن لا يشرع أدائها وحده بدون  
نلك القرائن ولم يقص الشافعية السن  
الرواتب على الصلاة فقد صرحوا بأن للمسح  
سائر رواتب كصيام من من شوال <sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة  
أ - سنن الزوائد .

٢ - هي التي تكون إقامتها حسنة ولا يتعلق  
بتركها كراهة ولا إساءة ، كإدخال المسجد  
والسواك <sup>(٤)</sup>

ب - السوائف .

٣ - السواقل جمع نافلة ، واسماطة لغة ما زاد  
عن النصاب لغيره أو الحق أو العرض ،

(١) المصباح للزمعاني (٢٠٠)

(٢) الطحاوي ، ١ : ٢١٠ والروضة ١ : ٢٢٧

(٣) شرح ترمذي ١ : ٢٧٧

(٤) التلخيص ١ : ٤٢٢

## السَّنَنُ الرَّوَاتِبُ

المختصر

١ - السنة لغة : تسويح والطريقة سواء أكدت  
بعمود ، أم مضمومة ومن ذلك قوله <sup>(١)</sup>  
« من سر في الإسلام سنة حسنة فله أجرها  
وأجر من عمل بها بعد » من غير أن ينقص من  
أجورهم شيء ، « ومن سر في الإسلام سنة  
سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من  
بعده من غير أن ينقص من أوزارهم  
شيء » <sup>(٢)</sup>

ثم عتب استعمال السنة في الطريقة  
المحمودة ، مستحسنة

وتصريف اللفظ اصطلاحاً سيأتي في بحث  
(سنة)

لما الرواتب فهو جمع واتب من رتب الشيء  
رتبوا ، أي استقر ودام فهو راتب ،

(١) طبري ١ : من سر في الإسلام سنة حسنة فله  
أجرها ، « أخرجه مسلم ١ : ١٦٥ ، ٧٥ ط الحلي »  
من حديث جرير بن عبد الله

انتهوا . استحباب صلاة السن الرواتب  
بما تكفي في خضر أكد واستدلوا بأن  
النبي ﷺ ، كان يصلي التوابع على راحته في  
الصغر حيث يوحى به <sup>(١)</sup> ، وحديث أبي  
قنده لهام كانوا مع رسول الله ﷺ في سفر  
فمروا عن صلاة الصبح حتى طلعت  
الشمس ، فساروا حتى يذهب الشمس ،  
ثم دخل رسول الله ﷺ فخرجا ، ثم أتى بلال  
بالعبادة ففعل رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم  
صل العدة فصبح كما كان يصبح كل  
يوم <sup>(٢)</sup>

وحديث الحسن الحنفية لم يفسر ترك  
السن ، ولقد عدهم أنه لا ينبغي في  
حال الخوف ، وبما في حال الغرور  
والألم .

وعلى أخيه يغير التمسك به فعل  
الرواتب ، وتركه إلا في سنة الفجر والوتر  
بحفاظه علىهما سيرا وحضر

ومات طائفة ، لا يصلي الرواتب في  
السفر وهو مدعي بن عمر ثبت عنه في

١ - روي ذلك عن رسول الله ﷺ قد سبق على غير وجه  
بما كان وجهه إلى تركه وكان من غير جهة أخرى  
المعاني ، القح ١٧٨٠ ط ١٧٨٠ ط ١٧٨٠ ط ١٧٨٠  
(١٧٧٠) ط ١٧٧٠ ، واللفظ ببحار  
٢ - حديثه لم يرد ، ثم ذكر ما روي عن رسول الله ﷺ في سفر  
أخره مسند ١٧٧٠ ، ١٧٧٠ ، ١٧٧٠ ط ١٧٧٠

أو ما يحبه الإمام للمعاهد وبلد من  
سنة <sup>(٣)</sup>

والنافعة أهم من الله ، لأنها تقسم  
دعوية ، وبما ليس الرواتب ، ومضعة  
كصلاة الليل <sup>(٤)</sup>

حكم التكلمي لأداء السن الرواتب

١ - يرى جمهور الفقهاء استحباب المؤدية  
على السن الرواتب ، وهذا مقلد في  
شهره عنه ، إلى أنه لا يؤخذ في ذلك حجة  
بما يرضى ، لكن لا يمنع من تطوع به شاء  
بما ليس ذلك

ومصرح الحنفية - أن يترك السن الرواتب  
بموجب إساءة وتكرهه ، وهو ليس عاندين  
استحباب الإساءة بالتصديق وقبحه ، وإن  
صاحبت كسب الأمور ، الإساءة توى  
بكرهه ، وإن أيرتجى الإساءة أخص  
من الكراهة ، وفي الترويج ترك السنة  
بكرهه قريب من الحره ، وهذا طائفة  
بكرهه ترك الرواتب بالأدب <sup>(٥)</sup>

هذا في الخطر وفي السفر يرى جمهور

١ - من غير سن ٢٧٧  
٢ - القح ١٧٧  
٣ - فتح الباري ١٧٨٠ ط ١٧٨٠ ط ١٧٨٠ ط ١٧٨٠  
٤ - من غير سن ١٧٨٠ ط ١٧٨٠ ط ١٧٨٠ ط ١٧٨٠  
٥ - من غير سن ١٧٨٠ ط ١٧٨٠ ط ١٧٨٠ ط ١٧٨٠

النفس الفرية، مع عشر ركعات وهو أدنى الكمال عند الشافعية، وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعة إلى بعد العشاء، وركعتان قبل فجر ليلتين. صلى الله عليه وآله.

وكان رسول الله ﷺ يصلي في بيته من الظهر أربعاً، ثم يخرج يصلي بالناس ثم يدخل يصلي ركعتين، وكان يصلي بالناس المغرب ثم يدخل يصلي ركعتين ويصلي بالناس العشاء ويدخل يصلي ركعتين وركعتين<sup>١</sup>

ويلا الشاعية ، الأكمل في الروب خبر  
السفر تهاى عشرة ركه ، ركنان فيل  
المجر ، أربع قبل الظهر ، وتساك بعدها ،  
وأربع قبل عصر ، وتساك بعد عصر ،  
وأربع قبل ليلاء يتساك بعدها

وعدد كل من الشائبة والخائبة الزهر من  
المسحوق (الزوايب)

وقال لشعبة والحنايلة: فصل الروافد  
التي في وركب القجر - وافصلها - وير على  
معدن - اصحح عند الشاعية ، وان رجه

[illegible]

الصحيحين ، قال حصص بن عاصم  
صحبته بن عمر في طريق مكة فصل  
أنظر ركنين ثم أقبل وأقبل معه حتى جاء  
رحله وحسن وحلبه معه فحالت منه انقائه  
هو حديث صحيح ، وأني قد رأيت هذا  
صحيح هؤلاء \* قلت يستحبون قال بن  
كتب مسجعا لأحمد حلاقي ، يا من يحي  
إني صحيف رسول الله ﷺ في السر فم يرد  
على ركنين حتى يقضه الله ، وصحبت  
أما بكر ثم يرد على ركنين حتى يقضه الله  
وصحبت عمر فلم يرد على ركنين ، حتى  
يقضه الله ، ثم صحبت عثمان فلم يرد على  
ركنين حتى يقضه الله ، وقد قال الله تعالى  
﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة

هذا يدل على حرص الفقهاء على حفظ عرامة  
المواظب على ترويض النفس الرواتب في غير  
اسمها " ينظر في فصل السال في مصطلح  
(عامة)

عدد ركعات السير الرواتب

د. قار بشايه واحسانه عبد رگاب

[illegible]

المغرب ، وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل  
العصر<sup>(١)</sup>

ويرى الحنفية أنه يستحب زيادة على  
السنن الرواتب أربع قبل العصر ، وأربع قبل  
العشاء وأربع بعدها ، منها ركعتان مؤكداً  
وست بعد المغرب<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية لا تجزئ ثلث ركعت  
السنن الرواتب ، فبعض في تحصيل الترتيب  
ركعتان في كل وقت ، وإن كان لأوّل أربع  
ركعات إلا للمغرب ست ركعات ، فصلي  
قبل الظهر وبعدها ، وقبل العصر ، وبعد  
المغرب ، وبعد العشاء ، وستة العصر وفيه -  
أكثر موجب فيها - وثلاثها بعد طلوع  
المغرب<sup>(٣)</sup>

سنة الجمعة

٦ - قال حنيفة والشافعية تسر الصلاة  
قبل الجمعة ويعدّها ، بعدد ركعة سنة

هما سواء وناسي بعد ذلك عدد لحظته  
سنة المغرب<sup>(١)</sup>

قالت عائشة - رضي الله عنها - : إن  
رسول الله ﷺ لم يكن على شيء من التوكل  
أشد منه بعد ما على كعتي العصر<sup>(٢)</sup>

ومن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال -  
قال رسول الله ﷺ : لا تعصر وكنفي  
لعجر وإن طردتكم الخيل<sup>(٣)</sup>

وقال الحنفية : عدد ركعات السنن  
الرواتب اثنا عشر ركعة ، ركعتان قبل  
العصر ، وأربع قبل الظهر يتسليمة واحدة ،  
وركعتان بعدها وركعات بعد المغرب ،  
وركعتان بعد العشاء ، بدليل قوله ﷺ

من ثلث على شيء عشرة ركعة في السنة سي  
الله له بيت في الجنة ، أربع ركعات قبل  
الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد

(١) صحيح البخاري ٥٥٧٥ ، الروضة ٢٧١ ، كشاف  
الغريب ٢٧١ ط دار الكتب

(٢) حديث عائشة ، الذي رواه رسول الله ﷺ لم يكن على شيء من  
التوكل أشد منه - لم يلقه عن  
(الصح ٢ ، ٢٥ ط العنق ٤ )

(٣) حديث : لا يدعوا لعن العصر ، أسريه  
ج ١ ص ٢٢٠ - فحينئذ عهد وحسن يؤمنه  
(٢) ١٠٤ ط المسند ٢ كشاف له ، وأوردته الذهبي في  
الترغيب ، ٤٧٤٢ = ط المحلى ٤ ولفظ لا فيه وثبت  
بجوهراً

(١) حديث : من ثلث على شيء عشرة ركعات في السنة  
أخبرنا أبو بصير (٢) ٢٧٢ ط صحيح أبي حنيفة  
عائشة رضي الله عنها ، ثم يتكلم في معنى على إسناده  
بها ، وأما قوله : ذكر الله من غيره ، لم يحبه  
بخطري به

(٢) صحيح الصغير ١٤٦٢ ط طه الطهارة ١٩٥  
لن حاشي ١ و ١٦ ١٥٣

(٣) انظر الترتيب ليعبد ٢٤ ٢٥٢



إذا قدمت السواقل من الفرائض أنبئت  
النس بالعبادة ، وتكف بحالة قرب من  
الخشوع ، وأما في تأخيرها عنها ، فقد ورد أن  
السواقل حجة لتكف الفرائض ، وإذا وقع  
العرض حاسب أنه يقع بعده ، يجب للحلل  
الذي يقع به ولكن لا يوي فيه به  
الحيرة<sup>(١)</sup>

وما كان من هذه السن قبل الفريضة  
فوقتها يبدأ من دخول وقت الفريضة وينتهي  
بإقامة الصلاة إذا كانت تؤدي في جماعة ،  
وإنه إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا  
المكسوبة ، حيث إن المراجعة تقدم على  
السواقل دائماً عند التعارض ، إلا إذا لم يكن  
المرء أو بإمكانه أداء النافلة ، وبإزاء الحاجة  
مع الإمام فلا بأس عندك من أدائها ، أما  
إذا كان المرء يؤدي الصلاة منفرداً بوقت السنة  
يستمر حتى يشرع في الفريضة

والأولى للمرء إذا أقيمت الصلاة الدخول  
مع الإمام في الفريضة ، وتأخير النافلة بعد  
لأنهاء من الفريضة ، ويظهر هذا في كل  
من سنة الفجر وسنة الظهر القبية

أما السن البعيدة : مثل سنة الظهر

تؤدي بعد الفريضة ، يسلم على رأس كل  
ركعتين ، ويترجح كل أوجه ركعتين بجملة  
خفيه يذكر فيها الله تعالى ، ثم تحصل الوتر  
جماعة بعد ذلك

وذكر بعض المالكية أن قيام رمضان  
ست وثلاثون ركعة يسلم كل ركعتين ،  
ومس ما استجابه ، كما كان عليه الحال في  
خلافة عمرو بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup> وظهر  
المتخصص في (حالة التاريخ)

وقت السن الرواتب

٩ - السن الرواتب مفترية بالفرائض ، فمما  
ما يصل قبل الفريضة ، مثل سنة الفجر  
وسنة الظهر القبية ، ومما ما يصل بعد  
الفريضة مثل سنة الظهر البعيدة ، وسنة  
المغرب والعشاء ، والوتر وقيام رمضان

وقد ذكر ابن دقيق العيد نصيراً فيها  
في تقديم السواقل على الفرائض وتأخيرها عنها  
فقال : وأما في التقديم فلا المصير  
لاشتماعها بأسباب قديمة بعيدة عن حالة  
الخشوع والمصير هي هي روح العبادة ،

(١) صحيح الفجر ١ / ٤١٦ ، ٤١٧ ، رواية ٢ / ٤٨٢ ،

٤٨١ المصنوع ٣ / ٢٨٢ ، الذي يشرح كجده

١ / ٣٩٧ ، ٨٠٠

(٢) حاشية الدرر على الفروع الكبرى ١ / ٣١٢ ، ٣١٣

(٣) شرح كجده ١ / ٣٩٧



١٠ - ذهب الجمهور: (مالك، والشافعية ،  
والحنابلة) ١٠ إلى أنه تسر القراءة في المنزل  
والوتر<sup>(١)</sup>

والقراءة لمرة هنا هي خمس سورة إلى  
الجمعة ، ومن السنة تحريف القراءة في سنة  
العمر<sup>(٢)</sup> ، ما روي أن رسول الله ﷺ قرأ فيها  
سورة الكافرون والإخلاص ، وأحال القراءة  
في صلاة العمر<sup>(٣)</sup>

بحديث عائشة - رضي الله عنها -  
قالت : « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي  
العصر تحفة سنن أبي لؤلؤ ١٠ هل قرأ فيها  
عنه القرآن ؟ »<sup>(٤)</sup>

ويستحب الإصرار بالقراءة إلا كانت  
النافذة غائراً احتيلاً بصلاة النهار ، ويحذر  
بين النهار والإصرار في الصلاة القليلة إذا كان  
منفرداً ، ويحذر انفصل بشرط أن لا يشوش  
على غيره ، أما إذا كانت النافذة أو الوتر تؤدى

لمعدة والغرب والعشاء ، عوقب كل من من  
بعد الانتهاء من الفريضة بى خروج وقت  
للكتوبة ودخول وقت الأخرى ، فإذا خرج  
الوقت ولم يؤد السنن البعديه فإنها تعتبر  
مأثمة

ومثل ذلك يقال في سنة الجمعة البعيدة ،  
وأما صلاة الوتر فبها يبدأ من بعد الانتهاء  
من سنة العشاء البعيدة ، ويسمر حتى  
تجرب أذان الصبح ، وإن كان الأفضل تأخيرها  
إلى ثلث الليل الأخير

ولما صلاة القنوج فبها يبدأ من بعد  
الانتهاء من سنة العشاء ، ويستم إلى لبين  
الفجر بالعمر الذي يسع صلاة الوتر بعدد ،  
ويفصل أن لا يؤخرها إن كان في التأخير  
فوات الجماعة ، إذ من السنة أن يصلى في  
جماعة كما مر آنفاً ، وبعد الانتهاء منها فصل  
الوتر في جماعة في رمضان فقط وتكره  
لمتابعة للوتر في غيره<sup>(٥)</sup>.

ما يستحب وما يكره في السنن الرواتب ١٠

(٦) القراءة في السنن الرواتب

(١) المصنوع ٢ / ٢٦٥ - ١٦٩ ، الفتح الكبير  
١ / ٥٣٢ ، ٥٣٦ ، الفتح الكبير ١ / ٥٥١ -

(٢) المسوط ١ / ٢٤٨ ، المجموع ٣ / ٢٨٩  
(٣) حديث فريضة ﷺ سنة للكافرون والإخلاص في سنة  
العصر (أخرجه مسلم ١ / ٥٠٢ - ط الخليل) من  
حديث أبي هريرة  
(٤) حديث عائشة وكان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي  
العصر تحفة سنن أبي لؤلؤ ١ / ٥٠٦ - ط الخليل

(٥) الفتح الكبير ٢ / ٢٨٨ - ٢٩١ ، فتح الكبير ١ / ٥٠٠ ،  
الفتح الكبير ١ / ٥٤٢ ، الفتح الكبير  
١ / ٧٨٢ - ٨٠

هي المسجد حرام ، والمسجد النبوي ،  
والمسجد الأقصى ، وإن كان الأجر  
يشاع في هذه المساجد قال رسول الله  
ﷺ «صلاة من في بيته أفضل من صلاته  
في مسجدي هذا إلا في المكتوبة» (١)

ويذهب الحنفية إلى أن الأفضل أداء  
هاتئ السُّرُوط والسُّرُوط في البيت ، إلا أن  
يُحس أن يشاعل عبدا إذا رجع

ويحرم أداء السُّرُوط في المسجد ، سواء  
كان رائة أم غير رة ، والأفضل أداءه في  
مسجد إذا كان نذ في حارة كما في صلاة  
السُّرُوط والزُّر بعدها ، وذلك حتى يدرك  
وه يصل إليها (٢)

ول قول عبد الحنفية ورواية عبد  
الحنفية التوسية بين أدائها في المسجد وفي  
بيت

(٣) صلاة السُّرُوط في جماعة أو فرادى

جماعة فيجهر بها الإمام بسمع من خلفه ،  
ويتوسط الصف بالخير

ويذهب الحنفية إلى أن المرأة واجب في  
جميع ركعات النعل والزُّر ، لأن كل شعع به  
يعتبر صلاة على حدة ، والقيام على الشاة  
كتحريرة مدانة ولما ألزمه ذلك الحياض

(٤) فعلها في بيت

١١ - ذهب الشافعية وحنفية إلى أن  
الأفضل أداء السُّرُوط في البيت ، وهذا قول  
عبد الحنفية إن أداء السُّرُوط في المسجد  
أفضل ، وإن اقتداء بهمه صلى الله عليه  
وسلم ، فقد روت عائشة - رضي الله عنها -  
أنه صلى الله عليه وسلم «كان يهر في  
بيته قبل الظهر أوما ، ثم يخرج يصل  
بأسن ، ثم يدخل فيصل ركعتين ، وكان  
يصل بالأسن المغرب ، ثم يدخل فيصلي  
ركعتين ، ثم يصل بالنفس عشه ويدخل  
فيصلي ركعتين» (٥)

ولا فرق في ذلك بين مساجد الأمصار  
والحننفة ، وللمسجد التي تنشد إليها الرحاء

١ - حديث «صلاة من في بيته أفضل من صلاته في  
مسجدي هذا» أخرجه أبو داود ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ،  
تحليل كرات عبد صالح ، في حديثه ورواه  
والشافعية صحيح

٢ - المصنف ٥١٤ / ١ فتح القدير ١٥٦ - السُّرُوط  
المصنف ٥١٨ / ١ ، المحقق ٣ / ١٨٩ ، ووجه  
الشافعية ٣٣ / ١

٣ - شرح زاد المستق ١ / ١٦١ ، ٥٤ ، فتح القدير  
٥٢ / ١  
٤ - حديث «كان يهر في بيته قبل الظهر» أخرجه  
المصنف ٥١٨ / ١

مسجد مومي ، فأحب أن تأتيه لتصل في مكان من بيتي أحمد ، مسجدا ، فقال : مستعجل ، فلما دخل قال : أين تريد ؟ فأشرت إلى ناحية من البيت ، فقام رسول الله ﷺ ، فصعدنا حلقه ، فجلس ينأى ركبتيه<sup>(١)</sup>

وكبر جمهور الفضلاء ترك الناس الرواتب خاصة بلا عذر ، لما إذا كان حذر فلا تأمل تركها

وبعض هذه الرواتب أكد من بعض كسبة العسر والعسر والوبر وسه الطهر ، وهي في حق المفرد أكد لا تقاوم ولا تكمل الثواب الذي فاتته بترك جماعة<sup>(٢)</sup>

### صلاة الرواتب في السفر

١٣- ذهب الحنفية ، والشافعية إلى أنه يسحب إذا : التواضع في السفر ، لأجل مكملات للمراتب ولنداءه ﷺ عن معاليها في جميع أحواله وأسماءه ، وصلاته لها أحيانا ركبا ، ومن ذلك صلاته للضحى مع

١٢- قال الحنفية : نكرو الجماعة في صلاة التواضع<sup>(١)</sup>

وقال المالكية كذلك نكرو الجماعة في التواضع ، لأن شأن النفل الاختفاء به ، كما نكرو صلاة النفل في جمع الليل بمكان مشتهر بين الناس ، وإن لم تكن الجماعة كثيرة وبمكان مشتهر فلا نكرو<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية : يستحب الجماعة في التواضع والوتر في رمضان ، ولا يستحب فعل سائر الرواتب جماعة

وصال الحنفية يجر التطوع جملة وصغره<sup>(٣)</sup> لأن النبي ﷺ فعل الأمرين كليهما ، وكان أكثر تعبه مفردا ، وصلى بهن عباس مرة ، وبأنس وأمه والبيه مرة<sup>(٤)</sup> وأم أصحابه في بيت هبان مرة ، فمن غلبت من نفسك - رضي الله عنه - أنه قال : يا رسول الله ﷺ اتسول متحول بيني وبين

(١) فتح الباري ١/ ١٥٠ ، ١٦٩ ، ٢٣٠

(٢) التلخيص ١/ ٦٢

(٣) التلخيص ١/ ١٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، تلخيص الشرح

الكافي ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٦

(٤) حديث صلاة أبي عمار - أخرجه البخاري والفتح

١/ ١٩٠ ، ١٩١ ، التلخيص ١/ ١٦ ، ١٦٦ ، ح

الفتح ١/ ١٩١ ، وصحبت صلاة أبي عبد الله والبيه لمجد

البخاري (الفتح ١/ ١٨٨ - ١٨٩ ، التلخيص ١/ ١٨٨)

(٥) ١/ ١٨٨ ، ط الحنفية

(١) حديث عيسى بن مالك - أخرجه البخاري والفتح

١/ ١٨٨ ، ط الشافعية ، وسلم ١/ ١٨٦ - ١٨٧

الفتح

(٢) فتح الباري ١/ ١٨٦

ترتفع الشمس ، ولم يثبت أنه ﷺ أداها في غير وقتها عن الأثراد ، وإنما ناصحاً تبع لفرض عدة ليلة التعرّيس <sup>(١)</sup> وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يقضيها بعد ارتفاعها ، وعند محمد بن الحسن أنه يقضيها إلى وقت الزوال لقوله ﷺ حيث ناصحاً بعد ارتفاع الشمس عدة ليلة التعرّيس <sup>(٢)</sup> ، وليلة التعرّيس كلف حين قتل النبي ﷺ راجعاً من غزوة خيبر

وأما من الظهر ، فليدة إذا كانت فإنها تؤدى بعد الفرض ، وقد اختلف في تقضيها عن السنة البعدية وتأخيرها عنها ، فعند أبي حنيفة رأي يوسف يؤتيها بعد السنة البعدية ، وعند محمد يؤتيها قبل السنة البعدية

وأما من السنن الرواتب إذا كانت مع فرائضها ، فقد اختلف فيها فذهب الخنفية ، فقال بعضهم لا تقضى بها قماً لا تقضى فصلاً وهو الأصح وقال الحنفية الآخر فقصي ثبناً بفرضه ، على جعل الزاوية قضاء سنة الصجر واردة في غيرها من السنن

الفتح <sup>(١)</sup> ، وصلاته سنة الصجر يوم الشمس <sup>(٢)</sup>

ولم يعمم الأحاديث الواردة في الحث على جعل الرواتب عموماً ، والأمر به فذلك منوطاً للمكنت وقت وورعه <sup>(٣)</sup>

قال الحنابلة يكون ترك السنن الرواتب إلا في السر بحير بين معها وتركها إلا الفجر والظهر بعبادة في السر كالحجر لتأديهما <sup>(٤)</sup>

حكم قضائها إذا كانت

١٤ - قال الخنفية السنن الرواتب عموماً إذا كانت عليها لا تقضى ، إلا سنة الفجر إذا فلتت مع تعريضها قماً تقضى معها بعد ارتفاع الشمس ، أما إذا كانت وحدها فلا يقضيها قبل طلوع الشمس ، لأنها من مطلق العمل ، وهو مكروه بعد الصبح إلى أن

(١) حديث صلاة ﷺ الصبح يوم الفتح لعمدة البحري  
المص ١٠٣ / ١ ط الشافعية (مسلم ١٠٢ / ١ ط  
المحرر) من حديث أم عاتق

(٢) حديث صلاة ﷺ سنة الصجر سنة التعرّيس يقدم  
عمدة ١٠٤ / ١ والتعريش لزوم المسافر يستريح  
في نصابه ١٠٢ / ٢

(٣) روضة لطيفي ١ / ٢٢٨ - شيخ القدير ١ / ١٨١

(٤) كتاب الفلاح ١ / ٤٢٢

١١ - سنن ١ / ١٠٤ أنه ﷺ قضى سنة الصجر مع الفريضة عدة  
ليلة التعرّيس ، يقدم ترجمته ١ / ٢

(٢) التعرّيس - زوائد أصغر من المثل مرفوعة للفجر  
والأضحية

المباح أم لا ، ومثل عن بعضهم القول بحرمه قضاء الرواتب ما عدا سنة الفجر <sup>(١)</sup> .

وقال الشافعية في الأظهر من المذهب :  
بسبب قضاء النواصب المؤقتة ، ومقابل  
الأظهر أن النس المؤقتة لا تخص إنا  
فانت ، لأنها نوافل ، هي شبه النوافل غير  
المؤقتة ، وهذه لا تخص إنا فانت وفي قوله  
ثالث للشافعية : إن لم يتبع النفل المؤقت  
غيره كالقصر فيصير شبهه بالقصر في  
الاستقلال ، وإن تبع غير كالرواتب فلا  
تخص <sup>(٢)</sup>

واستدلوا للأظهر بعدم قوله ﷺ : من  
سي صلاة أو دام عنها فكفارها أن يصليها إنا  
ذكره <sup>(٣)</sup> . وبفضله سنة الفجر ليلة  
التمرس . وأخبره ﷺ : من نام عن وبرة أو  
نسه فيصلاة إذا ذكره <sup>(٤)</sup> . ويحدث  
أم سلمة السابق

القائمة مع فرائضها إلعاء لمصرص المصل

وقد استدل أبو حنيفة وأبو يوسف عن  
عدم قضاء سنة الفجر إذا فاتت وحدها .  
بأن السنة عموماً لا تقضى لاحتصاص  
القضاء بالواجب ، لأن القضاء تسليم مثل  
ما وجب بالأسر . وأخبر في قوله في قضاء  
تبعاً للقصر ، ففيه ورواه عن الأمام ،  
وإنما تقضى تبعاً له . وهو لا يصلي بالمسألة  
أو وحده إلى وقت الزوال <sup>(٥)</sup> .

وبالحديث الذي رواه أم سلمة - رضي  
الله عنها - قالت : صلى النبي ﷺ القصر .  
ثم دخل بيني وبينه ركعتين ، قلت :  
يا رسول الله صليت صلاة لم تكن تصلها ؟  
فقال : « قدم عليّ مال فتعلني عن الركعتين  
كنت أركعهما بعد الظهر ، فصينها الآن »  
قلت : يا رسول الله ، ألتقصيهما إذا غابا ؟  
فقال : « لا » <sup>(٦)</sup>

وقال المالكية : لا يقضى من النوافل إلا  
سنة الفجر فقط ، سواء كانت مع صلاة

(١) إمامي ٢ / ١٥ ، ٦٦ . الشرح الصغير ١ / ٤٥٧ .  
بعضها قلت ١ / ١٧٧

(٢) المصنف ٣ / ١٩٠ . ملحق بفتح ١ / ٢٢٥  
(٣) حديث « من سي صلاة أو نام عنها فكفارها أن  
يصليها إنا ذكره » أخرجه البخاري (فتح ٢ / ٧٠ -  
ط فسطحي) لا يسم (١ / ١٧٧ - ط الطي) واللفظ  
مسل

(٤) حديث « من نام عن وبرة أو نسه » أخرجه  
أبو داود (٢ / ١٣٧ - تحقيق عزت محمد عيسى) =

(٥) فتح الصغير ١ / ٤٥٥ ، ٤٧٩ . ج الحداد ٢ / ٦٢٢ -  
٦٧ . البداية ٢ / ٦١٠ ، ٦١٣

(٦) حديث أم سلمة « صلى النبي ﷺ القصر والمفردة أحد  
٢٦٥ / ٢٦٥ ط طبراني ) . أخرجه المصنف في المجمع  
(٢ / ٢٦١ - ط طبراني ، وقال : « رواه وحده  
الصحيح »

## السنن الرواتب ١٤ ، سنن ، سهو ، سوداء ، سوار ، سوياء

وقال الحنفية ، تنقض السن الرواتب  
النافثة مع الفرائض إذا كانت عليه ، وإذا  
كانت كنسبة فالأولى تركها ، إلا سنة الصحر  
فإنها تنقض ولو كنزب ، واحسبوا لأولية ترك  
ما كثر بفعل النبي ﷺ يوم الحندق ، لم يفعل  
عنه أنه صلى على بني النزال من المفضية ، ولأن  
الاشتغال بالقرص أولى<sup>(١)</sup>

•  
سهو

انظر : سجود السهو

قال الحنفية : مبروجة ، والأجير ولو خاصاً  
فعل السن الرواتب مع العرس لأنها دعه له  
ولا يجوز منعها من السن لأن رتبها مستثنى  
شره كالمرأص<sup>(٢)</sup>

سوداء

انظر : لباس

سنن

سوار

انظر هـ

انظر : حب

سوياء

انظر : أشربة

١ - وقال كرم ( ١ / ٣٠٦ - ط هجره المطبوعه المطبوعه ) من  
حدثت نبي محمد فخطبوا ، والفتنة لأبي داود ،  
والصحيح : لا تكلم بولادة النبي

(٢) كتاب الفرائض ١ / ٣٠٩ ، ٣٠٢

(٣) كتاب الفرائض ، ١ / ٣٢٤ - ط عالم الكتب

الكتاب في انصافه ، المقول عنه مالا  
موتوا بلا شبهة

### الآيات

٣- الآيات جمع تبة ، هي لغة العلامة  
والعبارة

## سورة

والصلاحة هي حم ، من سورة من  
المرات بين أوله وآخره توقيفاً وتقرئ بها  
ومن سورة أو السورة لابد أن يكون لها  
نسم خاص بها ، ولا تقل عن ثلاث نيات .  
وأما الآية ، فقد يكون لها اسم كناية  
الكيمي ، وقد لا تكون ، وهو الأكثر

(د: التفسير في مصنفات)

### الحكم لإجمالي

يكفي سور عبد الفراء

١ - مذبح الجمهور أن المراتز الكريم  
يسحب وراء سورة مرسية كما هي في  
لمصنف الكريم ، وكثير بلادي ، في  
انفصاله وخارج الصلاة أن يكرر انس كند  
مراً ، شرح ، ثم عراً ، والمصنف ،

### التعريف

١ - السورة لغة التوبة بالصم سبعة  
وتحفظ من السجدة المبركة ، وعمرها  
مفهوم التعريف ، وبطل التوبة وبطل  
ما طار من التوبة وحس وبطل هي العلامة

والصلاحة عونها بعض العلية باب  
الملاحقة مبركة من آيات القرآن ذات معاني  
وعائدة

وبطل السورة ثمانية من المسموح  
لحفظ بمعنى ثام بمرقة بدالة السور  
تدبئة

### الآيات ذات الصلة

### القرآن

٢ - القرآن ، هو القرآن عن النبي ﷺ

(١) قد عدت بطرحنا  
(٢) قد عدت

(١) سورة التوبة ، الآية ١٠٠ ، المائدة ، الآية ١٠٠ ،  
طرحنا عونها لذكرنا ١٠٠ ، صلاحة العرب

الصلاة عنهم قراءة ما تيسر من القرآن .  
بقوله تعالى : ﴿وَاتْلُوا مَا تيسر من  
القرآن﴾ (١)

ويجوز الاستدلال بهذه الآية أن الله تعالى  
أمر بقراءة ما تيسر من القرآن مطلقاً ، وبقيده  
بفائدة الكثرة ، وبأنه على مطلق النص ،  
وهذا لا يجوز ، لأنه يحل فيكون لدى  
ما يطلق عليه القرآن فرضاً تكونه ما ورد  
به (٢)

ترك السورة بعد الفاتحة عمداً في الصلاة .

٦ - لا خلاف بين جمهور الفقهاء في سبب  
السورة التي بعد الفاتحة ، ولكن الخلاف وقع  
فيمن تركها تماماً أو مصدراً (٣) .  
التصلي في مصطلح (سهر صلاة) .

قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين من  
الصلاة

٧ - ذهب الجمهور من المالكية والحنابلة وهو  
الأظهر عند الشافعية إلى أنه لا يسن قراءة

نصف مثل عبد الله بن مسعود - رضي الله  
عنه - عن يقرأ القرآن مكتوباً فقد ذكرك  
سكوس القلب ، ولكن الجواز بعض الفقهاء  
هذا التفسير إذ كان على وجه التفسير ،  
كتعليم الصبيان حفظ القرآن أو عن وجه  
الذكر ، ولكن يرى المالكية أن ذلك خلاف  
الأولى (٤)  
(٥) قرآن وصحيف .

حكم قراءة سورة الفاتحة في الصلاة .

٥ - ذهب الجمهور من المالكية والشافعية  
والحنابلة إلى أن قراءة الفاتحة ركز في كل  
ركعة ، لقوله عليه الصلاة والسلام :  
«لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (٦)  
إلا أن الشافعية قالوا : هي ركز مطلقاً ،  
والراجح عند المالكية أنها موصلة لمعبر للمعبر  
في صلاة جهرية ولي المنع عدة أقوال .

وذهب الحنفية إلى أن قراءة الفاتحة في  
الصلاة ليست بركز ، ولكن القصر في

(١) قوله المشرع ٢٦ - ٢٧ ، حاشية على ٢٦ ، ٢٧ ،  
المعبر ٢٨٤٣ شرح الشارح على مختصر خليل  
٢٨١ ، كتاب الفتح ٢٨١/٢  
(٢) حديث «لا صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب»  
أصحها البخاري (فتح ٢٨١/٢ ٢٨١ ، ٢٨٢ ، السنية)  
وسمى (٢٨١/٢ ط ، الحاشية) من حديث عبد الله بن  
مسعود

(١) حاشية على ٢٠  
(٢) حاشية ٢ ٢٨١ - ٢٨٢ ، حاشية على ٢٨١/٢  
تجيب الفتح ٢٨١/٢ (٢٨١) نفس ٢٨١/٢  
(٣) حاشية ٢٨١ - ٢٨٢ ، مؤلف الجليل ٢٨٠  
نفس ٢٨١/٢ ، شرح الموجز للمصنف ٢٨١/٢





قراءة السورة في صلاة الجنازة :

١٠ - يجب لحظها ولذا تكتب : إلى أنه ليس في صلاة الجنازة قراءتها ، وما ثبت عنه في قراءتها إنما كان بقراءة في سبيل الله لأجل وجه القراءة ، ويقول بن مسعود رضي الله عنه : (أن النبي ﷺ لم يقرأ فيها قرآناً ، ولا قراءة) ولأن ما لا يركع فيه ، لا قراءته فيه ، كسجدة التلاوة

وهي الشافعية والمالكية بن وجوب قراءة سورة الفاتحة في صلاة الجنازة فقد ثبت عن بن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جده فقرأ بفاتحة الكتاب فقال : والله من أسوأ ما قرأ ومن تمام السنة : عن أم شريك قالت : «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقول على الجنازة فاتحة الكتاب» (١) ، وهذا هو الذي في عموم قوله - ﷺ - «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (٢)

(١) حديث - وأمرنا رسول الله ﷺ أن نقول على الجنازة فاتحة الكتاب -

لمسرحه ابن مبرين ١٧٩/١ ط ١٨ ط المطبعات  
عبد في التكميل ١٥٦/٢ ط دار الفكر - وصحة ابن  
حبروني في التكميل المطبوع ١٠٩/١ ط شركة الطباعة  
التيهية

(٢) حديث - لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب -  
مسرحه سلم يد الخلف ٢٩٥/٢ ط المطبعات

وفرق الحاشية بين النافلة والفريضة في الجمع بين السور في الركعة الواحدة فقالوا : لا بأس أن يكون في السجدة ما ثبت في السوريات السابقة حيث إنما كانت في النافلة ، كقراءة الليل وغيره ، واستحبوا في الفريضة أن يقتصر على سورة بعد الفاتحة . لأن النبي ﷺ - هكذا كان يصور أكثر صلاته - وهي رواية عنهم ، وأما الرواية الأخرى فهي كحديث مالكية وهي الكراهية لأن النبي ﷺ أمر محمد أن يقرأ سورة في صلاته (١) ويقول عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عندما قال له رجل : إني قرأت القصص في ركعة قال : إن الله تعالى لو شاء لأمره جده واحدة ولكن قصته ، لتعطي كل سورة حظها من الركوع والسجدة (٢)

= مسرحه البخاري - فتح ٢ ٢٥٥ ط المطبعات  
١٧٢/١ ، ١٧١ ط المطبعات والمطبوعات البخاري

(١) حديث - وأمر النبي ﷺ صلاة الله يسأله  
المسرحه البخاري - فتح ٢ ٢٥٥ ط المطبعات  
١٧٢/١ - ٣٣٩ ط المطبعات من حديث جابر بن عبد الله

(٢) لفظي ٢٤٩/١ ، كتاب الفتح ٣٧٢/٢ ، شرح  
الشيخان ٢٠٢/١ ، مؤلف الجليل ٣٣/٢ ، مسند  
الشيخ ١٢٩ ، فتح الباري ٢٥٥/٢  
وأما في الله تعالى لو شاء لأمره جده واحدة  
مسرحه البخاري في شرح معاني الآثار ٢٤٥/١ ط  
الأحرار المتعدية

ولأن صلاة يجب فيها القيام فوجت فيها  
انقراءه ككثر الصلوات

لما بالنسبة لمرءه المروءه التي بعد الفتحه  
قد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم قراءتها ،  
لأن صلاة الجأزة شرع فيها التحميد ولهذا  
لا يقرأ فيها بعد الفتحه شيء .<sup>(١)</sup>

## سوم

والتمثيل في مصطلح ( جاتن )

التعريف

١- السوم . حرصي السعة على البيع ،  
يقال . سميت بالسلعة أسوم بها سوما ،  
وساومت واستممت بها وعينها ، عاليت ،  
ويقال . سميت علانا سمعي سوما إذا  
قلت . أتأخذها منكدا من النسي .  
والسائمة الجدة مير الساع والمشرى هي  
السلعة يهمل نسبا

قال الفيومي . سم الساع السلعة سوما  
عروضه لبيع ، وسامها شري وسامها  
طلب يهمل

وسامت القرية والمدينة والضم نسج  
سوم . رعت بنفسها حيث شادت وهي  
سالمية ، والسروام والسالمية ، الأنعام  
الرابعة وأسماءها هروسامها . وعاف .<sup>(٢)</sup>



(١) حديث أبي حنيفة ٥٨٧/١ . وحريص الإكليلي ١٠٧/١  
والمنداه . جازية استنتاج (١١٠٩) . طبري ٢ . ٣٥٦  
٢٠٦

(٢) لسان العرب والمصباح في ترواجهم لوسيط



أما المالكة . فسددهم تحت الزكاة في  
أدعية سواء أكانت سائلة أم معروفة .  
وسواء أكانت عاملة أم مهملة . بمصروف  
مطلوق تقول النبي ﷺ في كتاب أبي بكر  
الصديق . ١ في فروع وعشرين من الأبل  
في ذبيحة من اللحم من كل حصى شاء (١)

والتيقيد بالسائلة خرج مخرج عام لا  
للاستمرار . لأن الغائب في الأنعام في أحوال  
احتمال السوم . والتمسيد إذا خرج مخرج  
الغائب لا يكون حجة بالإجماع (٢)

ويظهر التفصيل في بحث ( زكاة )

### ثالثا السوم في البيع

• إذا كان البيع قبل الاتفاق والردعي على  
البيع فلا حرمه فيه ولا كراهة . لأنه من باب  
المزاينة وثقت جائز . أن بعد الاتفاق على  
بيع القمير ومكروه عند الخفية وعزم عند  
المالكة والشاعية والخائفة . ويظهر تفصيل  
ذلك في مصطلح ' بيع من عبا ' .  
ومزيدة

والخائفة . وللشاعية تفصيل فتدبرهم إن  
غلقت معظم الخوف فلا زكاة فيها . وبعد  
مضى عنده عند الخفية والخائفة

وإن غلقه دون معظم دللنا على  
غلقت فندوا تعيش بدونه فلا ضرر فيه .  
وحيث ركبها لحظة الخفية . وإن كانت لا  
تعيش في تلك الهدا بدونه أو تعيش ولكن  
مصررين فلا تحب الزكاة فيها بجمهور الخفية

ولشرط الشاعية فيه الإسماء من المالك  
فلو ساحت الماتية بسما أو اسمها عصب  
أو مشم شراء فسد . فلا زكاة فيها في الأصح  
لعدم إسمه المالك . وإنها اعتبر قصده لأن  
السوم يؤثر في وجوب الزكاة واعتبر فيه  
قصده

وبعد . فلتنضم كلام الخفية كما استظهر  
من عبادهم

أما عند الخائفة فلا تشترط الخفية . لو  
ساحت بنفسها أو اسمها عصب فليس فيها الزكاة  
كمن عصب حيا ورعه في أرض ربه . وفيه  
العشر على مالكه . ويظهر التفصيل في  
بحث ( زكاة )

(١) عند في البيع وعشرين

ظهور مخرج صد

(٢) المصلحة العامة ٢٩٦/٢٩

(١) في حاشية ١٥٦٩ ١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠

١٥٦٩ ١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠

١٥٦٩ ١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠

ولكن البيع صحيح عند جمهور الفقهاء  
لا سيما أركانه وشرايطه . وهو باطل عند  
الحائله إذا وقع من الخيارات ( خيار  
المجلس وخيار الشرط ) لأن النبي ينهي  
الفساد . وهذا في الجملة (١)

## سياسة

المترجم

١ - للسياسة في اللغة معيان

الأمر أصل الناس وهو من صوم  
على المذهب ، ويراد به

يقال . سلس اندامه يسوسه سياسة

الثاني الهم على الشيء به يصلحه  
يقال . سس الأمر سياسة ( أد دبره

وساس الولي الرعية : المرهم ، وبها هم .  
يقول فيهم

وعن ذلك فإن السياسة في اللغة تدل على  
التدبير ، والإصلاح ، والفكرية (٢)

وفي الاصطلاح تدل على

(١) خصصه . وشخصه . سبط . والناج . ومليح  
والصاح . والحرف . وساسه . سلات . ولبه  
والصوم الوسيط

(٢) من عاين ١٢٣٤ في نسخة من ١٢٦٠ والخطي  
١٨٣٢ في نسخة من ١٨٣٣







المسلطون صوبك السياسة ، وهو الحزم  
عندنا ، ولا يخلو من القرون فيه إمام . ولا  
تلق السياسة على ما نطق به الشرع إلا  
أخلفه الرأشدون . وهي الله عنهم . قد تناولوا  
بسلطانهم حقوا المصالح . (مضى صبر ، صبر  
أس حجاج ، خوف فتنة النساء وأصروا  
ذلك من المصالح المرسلة<sup>(١)</sup>)

وقد حذر من الفهم من إبطال من صح  
الأخذ بالسياسة ، مكتفيا بما جاءت به  
الاصوص ، فشرط من أن الأعداء بها  
بيح لولي الأمر موضع ما يراه من عقوبة على  
هواه ثم قال وكلا الصائفتين أتيت من  
فصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله ،  
وانزل به كتابه . فإن الله سبحانه أرسل  
رسوله ، وأمره كنه لهدم الناس بالقسط ،  
وهو العدل الذي قلعت به لأرض  
والسموات فإن ظهرت أمارات العدل ،  
وأمر وجهه بأي طريق كان ، فثم شرع الله  
وبه . فأى طريق استخرج بها العدل ،  
والقسط ، فهي من الدين<sup>(٢)</sup> .

الحكم النكبي

ذهب الحنفية وبالكيفية والعدلية إلى أن  
بسلطان سلوك السياسة في تدبير أمور الناس  
وتقسيم المروج ، وفق معايير ومبطل يأتي  
بأنها ، ولا تلق السياسة عن ما نطق به  
الشرع

قال الحنفية : السياسة داخلة تحت قواعد  
الشرع ، وإن لم ينص عليها بخصيصها ،  
فإن مدار الشريعة - بعد قواعد الإيمان - على  
حجم مواد الفساد لبقائه العام<sup>(٣)</sup> . وقال  
الفرافري من المالكية : إن التوسعة على الحكم  
في الأحكام السياسية ليس مخالفا للشرع ،  
بلى تشهد له الأدلة ، وتشهد له القواعد ،  
ومن أهمها كثرة الفساد ، وانتشاره ،  
والمصلحة المرسلة التي قال بها مالك ، وجمع  
من العلماء<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو الوفاء بن عقيل من المعتزلة

« وإن شئت القسوة في تطبيق الحق من علم الأصول -  
الشركاني (ط) ١ - المجلس ١٦٥٦ هـ - ١٩٣٧ م -  
المرجع في أصول الشريعة ٣٥/٢٧ - ٢٨ ط المكتب  
القمي ص ١٤٠ »

(١) حاشيا ابن علقمي ١٤٠

(٢) نقل ذلك عنه ابن العربي المالكي في بعض الحكم في  
أصول المذهب ونظام الأحكام ١٥٠/١ ١٥٢ ط -  
المجلس ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م

(١) الشرح المبين ١٣ ، ونور - كرم الله وجهه -  
مصحح ١٢٥/١ - ١١٦ ط ١ ط المكتب - بيروت -  
١٢٥٠ هـ - ١٩٨٥ م

(٢) إعلام الموقعين ٣٧٢/١ ٣٧٢ ط وطريق المكنية ١٣ -

وأن كان النبي ﷺ ، وجماعته الرشدون ، يسبون الناس في دينهم ، وديارهم ، فكان احكامهم وسياسة شبيهاً واحداً . ثم لما اتسعت الدولة ظهر التفصيل بين الشرع ، والسياسة . لأن أهل السياسة عبادوا يحكمون بالأصول من غير اعتصام بالكتابات والكتب<sup>(١)</sup>

ولما الشريعة فقد دعوا إلى أن السياسة يجب أن تكون في حدود الشريعة ، لا تتعداها . حتى قالوا : لسياسة إلا ما وافق الشرع . وبذلك كانوا أبعد الناس عن الاعتناء بالسياسة بالمعنى المراد عند الجمهور وهو علم الاتصال من مصادره في مصر من بحصره<sup>(٢)</sup>

## اسم السياسة :

قال ابن القيم : تقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة ، كتقسيم غيرهم الذين إلى شريعة وحقيقة ، وكجسيم آخرين الذين إلى حق وبطل . وكل ذلك تقسيبه باطل بل السياسة ، والحقيقة ، والطريقة ، واعتنى ، كل ذلك مقسم إلى قسمين : صحيح ، وفاسد . فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا ميم له ، والباطل صمد ، ويناقضها ، وهذا الأصل من أهم الأصول ، وتقصدها . وهو من عني حرف واحد ، وهو عموم رسالته ﷺ بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معاملتهم ، ومعهم وأهلهم . وأنه م يخرج عنه إلى أحد بعينه ، وإن حاجتهم إلى من يعلمهم عنه ما جاهد به<sup>(٣)</sup>

٦- قسم السياسة إلى قسمين : سياسة طائفة ، مخزنها الشريعة . وسياسة عداوة . يظهر الحق ، وتضعف النظام ، وتزدحم أهل الفساد ، ويوصل إلى المقاصد الشريعة ، وهي التي توجب الشريعة اعتبارها ، والسير عليها<sup>(٤)</sup> . والسياسة العادية من الشريعة ، علمها من عندها ، وجهها من جهتها ، وما يسميه أكثر المستلذين الذين يعنون بأهوائهم ، وأرائهم . لا بالعلم . سياسة عيسى نبي<sup>(٥)</sup>

(١) الطرق الحكمية . ابن القيم المعروف ١٢ ط . السنة المستعينة . المصنوعة ٣٧٦ هـ ١٩٥٢ م . وإعلام السالكين من باب الصالحين . ابن قيم المعروف ٢٧٨/٤ ط ١ - الساعات - مصر - ١٣٧١ هـ - ١٩٥٠ م

(٢) بصره الحكم ١٢٧١ هـ . والطرق الحكمية . وجميع الحكم ٢٧٧ هـ . وحاشية ابن عابد ١٢٧١ هـ

(٣) الطرق الحكمية . وفتوح ١٢٧١ هـ . والبحر الرائق ١٢٧١ هـ . وكتاب اصطلاحات المنوي ١٢٧١ هـ

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٢٧١ هـ ، ٤٠١/٢٥ ، ٣٩٢/٢٥ ط . مكتبة المصطفى . الرياض . (٥) دلائل النبوة ١٢٧١ هـ



من أهواء الجهل ، وفيهم أنبياء على هوى  
ويذعة ١٠ ومن ذلك قوله تعالى ﴿ اتبعوا  
ما أنزل ربكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه  
أولياء قليلاً ما تذكرون ﴾ (١) .

قال القرطبي ١٠ قوله تعالى ﴿ اتبعوا ما  
أنزل ربكم من ربكم ﴾ يعني الكتاب  
والسنة . قال تعالى ﴿ وما أذكركم الرسوم  
معدودة وما نهاكم عنه فمنتهوا ﴾ (٢) ، وفائدة  
قوله هذا أمر بعم شيي <sup>بشيئ</sup> والسنة  
والظاهر أنه أمر لجميع الناس دونه . أي  
اتبعوا سنة الإسلام والقرآن ، راجعوا حلاله  
يحرموا حرامه ، واعتزلوا حرمه ، واجتنبوا  
نهيه . وفائدة الآية على ترك اتباع الأولاء مع  
وجود النص (٣)

٩٠ - وما يؤكد أن الأمر باتباع ما أنزل الله  
نصائى لأخص الأمران حسب : دل على  
السنة أيضاً ، ملجأ في غلب من الآيات من  
الأمر باتباعها ونطبقها . من ذلك قوله  
تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتبعوا ما أنزل الله

حريم . إلا له الحكم ومفضاه دون سواء من  
جميع جنس (٤) ، وذلك حق في الإسلام  
والآخرى لأن مبرر الحساب في الآخرة إنما  
يقوم على عطف الناس في قديا ولا يحاسب  
النفس على ما احتسبوا في الدنيا إلا على  
أساس هذه الشريعة التي جاءت أحكامها  
منظومة للحياة الاجتماعية والسياسية  
والاقتصادية ، وأمر الأعمال الأخرى

٩٠ - وما دامت المحاكمية في هذا العالم بشريعة  
الله تعالى في كل شؤون الحياة ، وإلى آخر  
الزمان ، دون التفتير من الآيات جاءت أموره  
تطبق أحكامها ، وانما ما أمر به ، وبذلك  
مايت عنه من ذلك قول الله تعالى .  
﴿ ثم حديدك من شريعة من الأمر عاتبه  
ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ﴾ (٥) .  
فإن  
أمر حريم . عاصم تلك الشريعة التي  
حفظت لك ، ولا تسع ماوعك إليه  
الخاهيون بالله الذين لا يعرفون الحق من  
الباطل ، فتعمل به ، فتهلك ، وحملت  
به . وهو قول ابن عباس يقتلوا من يريد

وقال الرمشري فاتباع شريعته تلك منه  
بالدلائل والبرهان . ولا تتبع ما لا حجة عليه

(١) عنه الطبري ٢٤ ، ٨٨ ، وتكشف ٢ ٥٩٩ و ٥٠٠  
أما قوله  
(٢) سورة هود ٣١  
(٣) سورة حشر ٧  
(٤) المجموع لأحكام القرآن ١٠/١٧٧ ط دار الكتب  
نسخة المطبوع ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٩ م ، وتكشف  
١٤٢٢

(٥) جامع البيان في تفسير القرآن ، ص ٢٧٢ ط  
ط ١ لمطبعة دار ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٨ م  
(٦) سورة الحلق ١٢

استسعة مؤيدون عن ملك الأمانة لذلك  
كان من صفاتهم لهم لا يستبدون برأي ،  
ولا يملكون عن الاستعانة من عقول الرجال  
لقوله تعالى ﴿ وأمرهم شورى  
بينهم ﴾<sup>(١)</sup>

وعليه ، فإن من المقرر فقهاء أن على  
الإمام مشاوره العلماء بمشاور الناصحين  
لهدوه وإسلامه ، وأن يعتمد عليهم في  
أحكامه ، كما يقوم حكمه ، ويعوم على  
أسس صحيح<sup>(٢)</sup>  
ويظهر مصطلح (شورى)

### الأساس الثالث العدل

١٣ - العدل هو الصفة الحاصلة بتساقط  
السياسة التي جاء الرسل عليهم الصلاة  
والسلام لتحقيقها ، وإرشاد الناس إليها ،  
وحلهم عليها هي القرآن الكريم

﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم  
الكتاب والميزان بينهم الناس ما أقصم ﴾<sup>(٣)</sup>

وقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا  
والإيمان ﴾<sup>(٤)</sup>

واضعوا الرسل ولا تحبوا أعمالكم ﴾<sup>(٥)</sup>

عن الإمام في وضع الأنظمة المنحلة  
من الشريعة :

١١ - تفسير صدر مبدئية الشريعة لا يعنى  
حركات الإمام ، ومن هوام عمل الحكيم  
والسلطة من حق اتحاد القلوب ، والأنظمة  
التي لابد منها لمرأى الدولة

ذلك لأن خصوص الشريعة محدودة ،  
ومشاهية ، وأما الخواص ، وتطور الحياة ،  
والمتغير التي تولده دأمة واقدونية دعا ، فغير  
محددة ، ولا متعينة ، ولابد للإمام ، وأهل  
الحكم من موجهة كل ذلك بما يرويه من  
أنظمة ، ولكن هذا عن ليس مطلقاً ، وإن  
هو مقيد بما لا يخالف التصريح الشرعية ،  
ولا يخرج عن مبادئ الإسلام ، وكواعده  
العامة ، وأن يكون غرضه لمصلحة الأمة  
السوية الرعاية ، والتي أحسنها فاعل  
الدولة ، ولا يكون ذلك إلا بعد الرجوع إلى  
أهل الخبرة والاختصاص من الفقهاء  
وميرهم

الأساس الثاني - الشورى -

١٢ - الحكم تامة ، والإمام ، ومن يتولى

(١) سورة الشورى ٤٨

(٢) مرجع الفتوى ١ ، ونحوه لأحكام ٢٢ (ط ١٧)

(٣) سورة الحديد ٢٥

(٤) سورة النحل ٩

(٥) سورة محمد ٣٦

## أنواع السياسة الشرعية

أولاً - السياسة الشرعية في الحكم :

### الإمامة

١٥ - من الثابت أن الإسلام دين ، ودولة  
لأن القرآن الكريم هو كتاب عصية ، كما هو  
كتاب أحكام ، وفواعد تنظم حياة الإنسان  
بالحياة ، والإنسان بالجميع ، والمجتمع  
بالحكم ، فخير المسلم في حاله السلم ،  
والحرب

وهو إلى جانب ذلك يتولى كل أنواع  
الحقوق ، ومسؤولياتها ، فالحقوق الدينية إلى  
جانب الحقوق المدنية ، والاقتصادية ،  
والعائلية ، والتجارية ، والدولية فجميعها  
بعمامة وبخاصة

ولم تكن هذه الحقوق مواجعة مبركة بوجه  
الإنسان ، وإنما هي أحكام أمية ، واجبة  
الامتثال ، وهذا لا يكون إلا بفهم الفعالة

وهذه الدولة لا بد لها من إمام ( رئيس )  
يتولى أمورها ، كما يسهر عن مصلحة الأمة  
وذلك بأشد القرآن الكريم إلى ذلك بقوله لا بد  
الاجتماع ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني  
جاعل في الأرض خليفة ﴾<sup>(١)</sup>

فالمسلم أمر فرض الله سبحانه على  
المسلمين السعي لإقامته في الأرض ، ويكون  
من أبرز خصائصهم هو الاسم ، لأن دينهم  
دين العدل حتى قال عمر - رضي الله عنه -  
بأنه لا حصة فيه في حرب ، ولا يهود ، ولا  
في شدة ، ولا رخلة ، ولا في سر ترحيبه بوجهه  
على كل أحد ، وفي كل شيء<sup>(٢)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح ( عدل )

### مصادر السلطات

١٤ - نصب الإمام واجب شرعياً وينبغي  
الإمام بالبيعة من أهل الحل والعقد ، والإمام  
مكلف بأحكام الشريعة ، وإلزام بالحلل ،  
وأخراجه ، ومسؤول عن ذلك كأي مسلم في  
الأمة ، وهو فوق ذلك مسؤول عن صيرورة  
لك الأحكام في كل زمان من شؤون  
الدولة ، لأنه منصوص أقوى رجل في الأمة  
روجعت عليها طاعة

ونظر مصطلح (بيعة) : الإسماء الكبرى :  
بيعة ( )

(١) ترويح سبطي ١٤٥٢ هـ ، الفتاوى المصرية ١٠ ، ١١ ،  
«تخصيص أبي عبد الله» ، د. أبي علي الفخري ،  
تأليف محمد جليل الشامي ، ط ١ - نشر مكتبة الإسلام -  
كربلاء - العراق - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٦ م

١ - سورة طه ، ٢

نصب الأئمة ، والولاية والحكام<sup>(١)</sup> ولا  
كان صلاح البلاد ، وأمر العباد ، وقطع  
حوادث الفساد ، وإحصاف المظلومين من  
الضحايا لا يتم إلا بسطان ظاهر ، قادر<sup>(٢)</sup>  
لذلك وجب نصب إمام يقيم بحراسة  
الدين ، وسبابه أمور الأمة ، وهو لمصر  
بالإجماع<sup>(٣)</sup>

وأما صلاحت هذا الإمام بشروطه وما انعقد  
به إمامته فنظر في (الإمامة الكبرى)  
(٥ رتبة)

حقوق الإمام .

١٦ - ذهب أساوردي ، وأبو يعلى إل أن

(١) نيل الأثر ٢٦٦/١ ط - (مصر)

(٢) حصل في ظل الأمر والفضل من حق ٨٧٠ هـ  
٢ - دار الفنون - بيروت - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م - وشرح  
بمصادق الطائفة في علم أصول الدين - الغني  
٢٠١/٢ ط - دار المطابع - بيروت - ١٣٩٧ هـ -  
ومرجع المؤلف - لعلوني ٢٩ (مطبع مع الترسيب)  
وبسبب الشرح من رتبة ١٣٨ - ١٣٩ ، المحرر  
الأحكام في تفسير أهل الإسلام - بدر الدين بن حاتم  
(تفسير ١٥) تحت حوله بعد العلم أحد (ط) رئاسة  
للعالم الشرح - ط ١٣٥٥ هـ - ١٩٨٥ م

(٣) المنصلي ٨٧٤ ، وأصول الدين - البيهقي ٢٧١ هـ  
- مطبعة تسييه - السبيون - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٨ م  
والأحكام السطاب - لعلوني ٢  
والأحكام السطاب (١) - ط ٣ ، ونبذة الإمام في علم  
الحكام - الفهرستي ١٧٨ تحت الفهرست - ط  
- مكتبة الكثر - دمشق - الطبعة الشريفة - ط ١٣٩٥  
- وحشية السبيون ٢٠١/١ ، وأصول الأحكام  
١٨ (نقطة ٥)

قال القرطبي . هذه الآية أصل في نصب  
إمام وحليمة يسمح له وطاع ، تنجم  
للكلمة ، وتنقذ به أحكام الحقيقة<sup>(١)</sup>

وفي السنة أن رسول الله عليه الصلاة  
والسلام قال . لا يخل ثلاثة نفر يكونون  
بأرض فلا إلا أمروا عنهم أحدهم<sup>(٢)</sup>

وقال . وإذا خرج ثلاثة في سفر فليأمر  
أحدهم<sup>(٣)</sup> .

لأن الشوكلي إذا شرح هذا ثلاثة  
يكونون في ثلاثة من الأرض ، أو بفرون ،  
لشريعته لعدد أكثر يمكن التفرق  
والأصناف ، ويحتاجون لإدخال النظام ، وحصل  
التحاصص ، أولى وأحرى . وفي ذلك دليل  
نقول من قال : إنه يجب على المسلمين

(١) إجماع الأحكام الفقهية ٢٦٦/١ ط - المكتب العربي -  
القاهرة - ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

(٢) حديث لا يخل ثلاثة من يكونون بأرض فلا إلا أمروا  
عليهم أحدهم

لعلوني ٢٩ (١٣٧/٢) - ط (مصر) من حديث عبد الله  
ابن عمر - وأورد القسبي في الإجماع (١٣٨) ط  
القصبي وقال : دليل على صحة الخبر - وثقة وشدة

وبالصحاح  
(٣) حديث : إذا خرج ثلاثة في سفر فليأمر أحدهم  
أحدهم أبو داود (١٣٨) - تحت حديث عبد الله بن  
حذاف أن سمعت النبي - وصحة الحديث في بعض  
المشهور (مصر ٢٧٩) ط - المكتب الإسلامي

مرفوضه ، واتساع اواسر ، لایه رأس

المادة {٤}

واجبات الإمام

١٧- حقوق الأمة التي هي واجب الإنصاف يمكن أن تنجم في عشرة .

(١) حمض الدين ، والملح عن تطيحه .

نشر العلم النعمي ، ومطعم العلم ،  
بفائدهم ومنازلهم

(٦) حرابه البلاد ، والدماغ عني ،

### وحفظ الأمن الداخلي

(٦) النظر في الخصومات ، وتقديم

الأحكام .

(٤٣) افلحة العرب في جميع شؤون الدولة

٤٦. تطبيق الحدود التشريعية

(٢) إلقاء عرض الجهاد

(٧) غارة البلاد، وسهيل سهل

العيش ، وضيق الرغبات

(٨) حماية الأموال على ما أوجبه الشرع من

غير عنت ، وهرب في الوحوش لمروءة ،

(٦) نصيحة القديس في ١٢، ٤٠؛ الاحكام السلطانية

سپاروئي ۶۷۰ راجد انڊيا وڌيڪ القويدي ۶۶۰ ۶۷۰

( ٧٣ )

— — —

للإمام حقّ الدّعة ، والتّصوّة

وقال ابن جماعة إنها عشرة حقوق

الطاعة ، والنصيحة ، والتسليم والاحترام ،

والإبقاء عند الحاجة والإرشاد عند الخطأ ،

والتحذير من كل عدو، وإعلامه بغيره

مهله ، رعاته ، وضع القرب عن عيه ،

[1] *Journal of the American Statistical Association*, 1997, 92(439), 1029-1038.

ويعتبر الحقوق لانكولن للإمام (لا إله إلا الله)

الله سبحانه ، ولهم فرائضه ، وحلوقه ،

رأى بلاء حقوقها الواجبة عليه ورعايته

الأمة هذه لحقوقي بضوء القلوب ، وتجتمع

**الكلمة ، وشعوب النصر**

وامر فیہ سوی مانقرم ، فإن الإمام واحد

عن الناس ، پستی معهم حیبا الى الخوف

والأحكام بل يجب أن تكون أكثر الناس

خشيہ لله تعالیٰ و احسنہم قوما یاداء

(١٦) تاريخ الطبری، ١، ١١١، خلیج، أبو موسیٰ ١٤

(د. ه. السبيعي - المحامير - ١٩٨٦ م، وتجميع آخر  
- د. ه. السبيعي - المحامير - ١٩٨٦ م، وتجميع آخر

١٣١٢ هـ - وجع البلالة - الرقي ١٦٨/١ بشرح بن

الرئيس: السيد محمد ق. د. السكر للجمعية العامة

١٣٨٩ هـ) وستر محمود في كتاب الأموال - أبو عبد  
القاسم بن سلام (١٠٢٥ هـ) والهيكل

هراس (ص. ١٤٦) (الطبعة الأولى: ١٩٩٤ م)

الأحكام المتعلقة من ١٥ ، ٢٤ ، في صيغة الفل

الإشعاع:  $1.4 \times 10^4$  (مطابق 172)



مكة المكرمة عتاب بن أبيده - رضي الله عنه - وعلى الطائف عتيان بن أبي العاصي الثقفي - رضي الله عنه -<sup>(١)</sup> وبعث عليا ومكانا وأبا موسى - رضي الله عنهم - إلى اليمن<sup>(٢)</sup> وكان يؤمر على أسرى ما ويبيح حيلة الركبة ويُرسل السمرات إلى حبشة والحيائل<sup>(٣)</sup> . ومن هذا البيع سُر الخنفاء الماشدون ، ومن بعدهم

وعلى السحيف ، من غير سرق ، ولا تقير .

(٩) أن يولي أعمال الدولة الأسماء ، النصحاء ، أهل الخبرة .

(١٠) أن يتم معه سياسة الأمة ، ومصالحها ، وأن يراقب أمور السياسة ، ويتصفح أحوال القالعين عليها<sup>(١١)</sup> .

وقد أقر الفقهاء بأن تعيين العمال من واجبات الإمام<sup>(١٢)</sup>

تعيين العمال ومصلحتهم :

أ - تعيين العمال

ب - صفات العمال

١٩ - يجب على الإمام أن يولي أهل الديانة ، والخفة ، والفضل والأصالة ، والصدق ، والأمانة ، والحزم ، والكفاية ، ويكون الكفاية بحسب طبيعة العمل<sup>(١٣)</sup>

١٨ - لا يستطيع الإمام أن يتولى أمور الحكم كلها بنفسه دون أن يعاونه في ذلك عاين بممنهم . وكلما تمت أمور الحكم ، وتشعبت زادت الحاجة إلى هؤلاء العمال . وهذه القضية بيّنة في ضرورات العسول لأسترب القريب بها<sup>(١٤)</sup>

(١) حديث رواه عتاب بن أبيده أنه سمع في الحديث كوفي السيرة لأبي هشام (٢٥) ٨٦ ط دار الكتب العربية ، وبحثت لؤي حلاق في أبي العاصي أويده موسى ابن حبة في التعلق كافي في تاريخ الإسلام للذهبي ، ص ٤٤٧ - ص ١٧٠ - ط دار الكتب العربية

(٢) حديث . بحث محمد وافي موسى بن أبيه . أخرجه مسلم (٢٥) ١٤٨٦ - ط المحقق (٣) لؤي حلاق في السيرة النبوية ، وبيدها يراجع كتاب القرائب الإنشائية لمحمد علي الكنتي ، لأنه أوسع كتاب في هذا الموضوع (٤) تهر القارة ٢٢ (٥) صحيفة القارة ١٨٦ - ١٨٧ ، والأحكام السلطانية

وبهذا ما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام حين كان في المدينة فقد ولي على

(١٦) الأحكام السلطانية لنيروي ١٥ - ٢٥ ، وأدب الدنيا ٢١ - ٢٢ ، وصحة القول ٢٩١ - ٢٩٥ ، حديث الأمم ١٢٥ - ١٣٦ ، والأحكام السلطانية لأبي يحيى ١١ - ١٢ ، وتكملة الأحكام ٦٥ - ٦٨ ، (١٧) ٢٢٤ (١٨) صحيفة القول ١٨٥ - ١٨٦ ، حديث الأمم ١١١ - ٢١٢ ، وتكملة الأحكام ٥٨ ، (١٩) ٢١٢

يعمر عنه ، إلا إذا كان ما قناه يوجب حدا ،  
لو تعدى على حق من حقوق الرعية ، فلا بد  
من العقاب .

وعليه أن يعزل كل من يخلل بواجب  
العمل إذا لم يمكن تفويضه .

ولا يستلزم له ذلك إلا بدوام مراعاة  
المصلحة في الدولة ، والوقوف على أمورهم  
وتصرفاتهم ، وعلاقتهم مع الناس ،  
والترامهم بتنفيذ ما يأمر به من السياسة  
ويعينه على هذه المهمة جهاز دقيق يطلعه على  
جميع شؤون الدولة ، والأمة<sup>(١)</sup>

٥ - ديوان الموظفين :

٢١ - يجب أن يكون في الدولة ديوان يختص  
بالمعامل في أجهزها المختلفة

وينظر مصطلح ( ديوان )

لقيا السياسة الشرعية في أقال

٢٢ - يقصد بالأموال في هذا المجال : أموال  
للصالح العامة الواردة إلى خزينة الدولة<sup>(٢)</sup>

(١) مصدرة لثوبان ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ولاسكس  
السلطانية القبرية من ١٦١ ، والأحكام السلطانية لبي  
جبل من ١٦٢ ، مصدرة القلعة من ١٦٣ ، وكتاب  
الأم من ١٦٦ ، والتأثير السلوك من ٨٦  
(٢) تحرير الأحكام من ١٦٦ - ١٦٩

وعليه أن يختصر الأشغال ، فالأفضل ،  
الحيث : " من ولي رجلا على عصبه ، وهو  
يجهل في تلك العصبية من هو لوصي له من  
فقد خان الله رسوله ، وبخاصة  
المؤمنين ، " (١) ، وعليه أن يتجنب تعيين وفاء  
هواه

ولا يكون اختيارهم إلا بعد امتحان ،  
وتجربة<sup>(٢)</sup>

ج - ما يجب على الإمام نحو عماله

٢٠ - يجب على الإمام أن يأخذ جميع عماله بعدم  
الظلم ، قل لو كثر ، وأن يعرفهم أنه لا فرق  
بينهم وبين سائر الناس ، لأن العامل الظالم  
أعدى عدو للدولة

وعليه أن ينظر في أمور عماله ، وأن يجد  
منهم من يستحق الترقية وقلة ، ولا يجوز له أن  
يجهل الترقية لقرا دون سبب .

وإن وجد منهم مستحقا خاصة ، وله أن

١ - السيرة ٩ - ١٠ ، وبحث القام من ٢١٥ - ٢١٦ ،  
٢١٧ ، صراح القلعة ١١٤ ، والطرق الحكمة ٢٢٨  
١٨٩ حدثت من ذلك رسلا على حصة  
أمرج الحكام ٩٢/٩٢ ، من دائرة المعارف العثمانية من  
حدثت من حراس بلفظ ملكية ، ونسب القام  
يؤلف  
(٢) القام الحكمة من ٢٢٨ ، صراح القلعة من ١١٤ ،  
ومصدرة لثوبان من ٨٦

وبواعده ، وصفات من تولاد ، وأصول  
التفاسي<sup>(١)</sup>

وهي تالف من أنواع ينظر بيلتها وكيفية  
التصرف فيها في مصطلح ( بب المال )

ويجب على الإسلام أن ينفذ أصول  
الفقهاء ، ويتحرى عن اختيارهم ، وعن  
سيرتهم في السير ، وعن أحكامهم ،  
وبما أن الفقهاء الصالحين عن كل ذلك<sup>(٢)</sup>

ثالثا . الباحة الشرعية في الولايات :

ولاية جيش

وينظر مصطلح ( قضاء )

النظر في ولاية الصدقات

٢٥ - الموكلة هي الركن الثالث من أركان  
الإسلام ، وقد تكففت بخصوص شرعية  
بيان محلها ، ومصارفها ، وجبايتها ، وأصول  
صرفها ، ومستحقها

٢٣ - لما كان الجيش للجهاد والدفاع عن  
الدولة ، لذلك وجب على الإمام العناية  
بترسيه وعيادته ، وتنظيم قيادته ، وتفقد  
أحواله ، وتعرف أحوال العدو ، وإن تحضر  
ذلك لا يتم إلا بتأمين الأموال اللازمة  
لتموينه ، وإيادته ، ودعم ما يستحقه الرتبة  
بشكل منظم ، ولا يتم<sup>(٣)</sup>

وينظر التخصيص ل مصطلح ( جهاد )

النظر في أمور القضاء

ولذلك فإن على رئيس الدولة أن يولي أمور  
الزكاة للمسلم ، العدل ، العزيم أحكامها  
ليكون قلدر على الاحتياط في تنفيذها ، وقد  
يكون ولايته شاملة بحياة الزكاة ، وقسمتها ،  
وقد تكون لمجانية دون الفسقة ، وقد تكون  
معدنية ، فله إن شاء أن يقدمها ، وله أن

٢٤ - إن القضاء منصب حلين وحضري ، لأن  
يحق للعدل في الأمة ، وعن العدل تقوم  
الدولة الصالحة ، وقد أحاطت الشريعة حد  
للمنصب ، احترام شديد ، ونظمت أحكامه ،

(١) الأحكام النظامية . القانون ٦٠ - ٦٨ ، والأحكام  
النظامية - لار جيل ١٩ - ٤٧ ، ونسرة الأحكام  
٥٤ - ٩٠ ، ص ١٢٧ - ١٢٩  
(٢) الأحكام النظامية - القانون ٦٠ - ٦٨ ، والأحكام  
النظامية - لار جيل ١٩ - ٤٧ ، ونسرة الأحكام  
٥٤ - ٩٠ ، ص ١٢٧ - ١٢٩  
(٣) الأحكام النظامية - القانون ٦٠ - ٦٨ ، والأحكام  
النظامية - لار جيل ١٩ - ٤٧ ، ونسرة الأحكام  
٥٤ - ٩٠ ، ص ١٢٧ - ١٢٩

(١) انجیح اصول ١ - ١٢٧ ، شرح القليوب ٩٩  
الأحكام النظامية - القانون ٦٠ - ٦٨ ، والأحكام  
النظامية - لار جيل ١٩ - ٤٧ ، ونسرة الأحكام  
٥٤ - ٩٠ ، ص ١٢٧ - ١٢٩  
٢٥٥ - ٢٥٦ ، ص ١٢٧ - ١٢٩ ، ١٢٦ - ١٢٨ ، ٩٨ - ٩٩ ، ٨٦ - ٨٧ ، ٣٧ - ٣٨ ، ١٢٧ - ١٢٨

- عقوبات مدبرة شرعا وهي الحدود ،  
والفصل

- عقوبات غير مقدرة وهي التعزير .  
أما العقوبة سياسة فتكون عند التقرف  
جريمة ، أو معصية ، وهذا يردف التعزير

فقد صرح لجمعية بكر الديار لا يقام عليه  
حد السرفه ، فإن اعتاد البش لم يكن  
تقطع يده ، هو سيل السياسة  
مصطنع (سرفه)

كما صرحوا بأنه قد تزايد العقوبة  
سياسة . فإذا أقيم حد العرقه ، مثلا .  
تقطع يد السارق ، جدر حسه حتى  
يؤب<sup>١</sup> .

كما صرح احتيه والمالكه بأن للإمام  
حس من كان معروفا بترك جرائم ضد  
الأئمة ص ، أو لأمواله ، ولو لم يقترف  
جريمة جديدة ويستمر حسه حتى  
يؤب . لأن عثمان بن عفان سجن صابي ،  
بن لحاوت وكان من لعنصر بني نعيم .  
صالحهم ، حتى مات في السجن

وكذلك جعل مع من عرف بالشر والأذى

عليه من حاكمه ، ٩٥/١ - ٩٦/١ - ٩٧/١

بترك القسمة أما إن كان مكنتها بأخذ مال  
محدد من أموال الزكاة ، فلا يشترط فيه عدم  
أحكامها ، لأنه عندئذ يكون كالزكاة  
بالص<sup>٢</sup>

وانظر التفصيل في مصطنع ( زكاة )

السياسة الشرعية في شأن مخالفين من  
جملة وغيرهم

٢٦ - قد تخرج فئة مسلحة منظمة فيكون  
حروبها على الذين كانت مرتدة

وإذا كان حروبها على الإمام كانت فئة  
دعية<sup>٣</sup>

ولكل مذهب في فئة أحكام خاصة  
( انظر رده بجملة حراة ) .

ربما : السياسة الشرعية في العقوبة

أ - القضية سياسة

٢٧ - تقسيم العقوبة إلى

( ١ ) الأحكام المستطب للرازي ١١٣ - ١١٤ - ١١٥

ولاحظه ، السطحة ، ٩٩ - ١٠٠

( ٢ ) الأحكام المستطب للرازي ص ٥٥ - ٥٨ - ٥٩

السطحة ، ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢

١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥



السياسة في جرائم معينة<sup>(١)</sup> وانظر تفصيل  
ذلك في مصطلح (محرر)

من له حق العقوبة سياسة

٣٠ - لعمليته خلاف في تحديد من له حق  
فرض العقوبة سياسة . من هو الإمام ،  
وزياده ، أم هو القاضي<sup>(٢)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح (عقوبة ،  
محرر)

## سيف

التعريف

١ - السيف نوع من الأسلحة ، معروف ،  
وحجمه أصغر من سيف وأبيض ، ويطلق  
مَنْ فلان سيف صارح وهو مجاز عن كونه  
حديد اللسان ، ولسان القوم ويسمونه :  
نصارينا بالسيف ، رسايه : ضاربه  
بالسيف<sup>٣</sup> .

## سيرة

انظر : جهاد ، غنائم ، أمن ، جزية

الأحكام المتعلقة بالسيف :

أولا : ظهور السيف المذنبين

٢ - صرح الحنفية أنه إذا أصاب السيف  
نحاسة أكنى بمسح ، لأنه لا يندخله  
النجاسة ، وما على ظاهره يزول بالمسح ،  
ولقد ثبت عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم  
كانوا يقتلون الكفار بالسيف ويمسحون  
ويصلون بها

(١) قصة الرسول ١٧٤ - ١٨ ، وحاشية في هاتين  
٢٧٢٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، البحر الرقيق ٧٥٢ ،  
البوط ٧٨٢ ، ٧٨٣

(٢) محرم سنة ٨٠٧ ، ١٢٨ ، ٢٣٢ ، وحاشية ابن  
عابدين ١٥٢١ ، ١٥٣ ، ٢٩٩/٥ ، ٢٩٩ ،  
الأم - مشافعي ١٩٩ ، ط - دار للموسيقى - بيروت ،  
ولأنهم الملقب لهم في ٨٣ ، ٨٤ ، ٢١٩ ،  
وحاشية الشيرازي ٢٠١/١ ، وأندلس - رواية محزون  
١٢٤/٥ ، ط ١ - معجم الصحابة - مصر ) ، يهنا  
الحكم ١٧٢/١ ، ١٨ ، ١٢٧/٢ ، ١٢٩ ، وحاشية  
القسري ١٥١/١ ، ١٥٢ ، ١٧٢ ، والطرق الحكم  
١٠٥ ، ومخرج ١٨٠

( ) القسم الأوسط في اللغة وسان النبي

جمهور الفقهاء ، لما روي الحكم بن عروبة  
الكوفي قال ، (١) وفد إلى رسول الله ﷺ  
فأنما أبدا شهدا فيها جميعه مع رسول الله  
ﷺ فقام يسري على عصا أو  
جوس . . . (٢) أخذت ولأن ذلك أعون  
له .

وفصل الحجة فقالوا ، يحفظ الإمام  
سيف في بلدة نحت عود ، كمكة ، ولا  
لا كندنية . كي صرح به في الدر المنثور  
ثم نقل عن الحارثي القسبي أنه إذا مرغ  
المؤمنون قام الإمام والسيف في يساره ، وهو  
متكى عليه . (٣)

ثالثا - تقلد السيف للمعمر

١ - ذهب المختص والشافعية إلى أنه لمعمر  
أن يشهد السيف والسلاح ، ويشهد الحسين  
والمظفر على وسطه ، وذلك لعدم العطية  
والنيس . (٤)

(١) حديث العسكري عن الكوفي ، ولفظ  
الشيء هو : قد قلنا  
المعصية أو ما به ٦٥٨/١١ - ٦٥٩ تحقيق مرتبه  
وغيره ، وأما العسكري - سيد رتبة - كما في مختصر  
الس (٩/٩) - شرحه لعمري .

(٢) جواهر الإكمال ٩٢٢/١ ، وأرواح ٣٦٦/١ ، ولقني  
٣٠٩/١

(٣) الدر المنثور بامتنان في حد ي ١٤٣

(٤) من حاشية ١١٤٤/١ ، روضة الطالبين ٢٢/٣

وهذا إذا كان السيف صليلا أما إذا  
كان به صفة فلا يظهر إلا بالآلة . (٥)

وقال مالك : يعني عن يمين السيف  
وما شابه في قصاله من دم مريح ، كالدم  
في الجهاد ، والقصاص ، وقد كاه الشرعية ،  
سواء لمسحه من الدم أم لا ، عن فتحه  
عندهم ، وهو قول ابن القاسم وثالث  
لمساده بالعمل .

وفي قول قتله انتهى عن مالك يعني  
عيا أحده من القدم فليح بشرط مسحه ،  
لائضاء خطية بالمسح (٦) وهذا يبعد أن  
السيف يظهر بالمسح

وقال الحلي - لا يكفي مسحه ولو كان  
صليلا ، بل يشترط لظهوره إمرار لثته عليه  
استقال المجاسة عنه . (٧)

ومجد عند الشافعية نص في الموضوع .

ثانيا - اعتماد الخطيب الجملة على السيف

٣ - يستحب للخطيب يوم الجمعة أن يعتمد  
على قوس أو سيف أو عصا ، وذلك عند

(١) فتح بدر مع لفظ ١٧٤

(٢) لفظ مع لفظ ١٥٦/١ ، وحاشية الدر  
٣٧٦

(٣) كتاب الدعاء عن سنن الإمام ٨١/١

- وتصله في مصطلح (ذهب) :  
قصة ، وسلاح

خلافاً : استخدام القصص بالسيف :

٦ - ذهب الخنيفة وهو الأصح عند الخنابلة  
إلى أن القصص لا يسوي إلا بالسيف سواء  
أكان ارتكبت لمحرمة بالسيف أم بغيره  
وإذا أراد الولي أن يقتل بغير السيف لا يمكن  
من ذلك ، لقوله ﷺ : لا قود إلا  
بالسيف <sup>(١)</sup> ولقوله الولي في المثل <sup>(٢)</sup> : ولأن  
في القصص غير السيف زيادة تعليل فإن  
معنى ، الولي به كما قد نفي  
بالحنابلة ، ويعبر ، لكن لا يمان عليه ،  
ويصير مستوفياً بأي طريق قتله ، سواء أقتله  
بأنهض أم بالحر أم بحرم ، لأن القتل  
حق <sup>(٣)</sup>

وقال المالكية وسلفية وهو رواية عند  
الحنابلة لأهل السنن أن يعمروا بالجاني كما

(١) حديث : لا قود إلا بالسيف

لعمر بن عبد الله : ٥٨٩/٢ - ط أحمد : ٤ من حديث  
الحنابلة بن يسير : وصعد إسماعيل بن جابر  
و القديس : ١٢٢ - ط شركة الطباعة القديس

(٢) - ن : ولقوله في الآية

لمعروف البخاري (الفتح) ١١٩/٥ - ط المسألة (٥) من  
حديث عبد الله بن عمر الأنصاري

(٣) فدايه ٢٤٥/٧ - ٢٤٦ - وشكفت الشافعي ٥٢٨/٥

٥٢٩ ، والفتاوى لابن تيمية ٦٨٨/٧

وقال المالكية والحنابلة : لا يجوز له أن  
يعتد بالسيف لغير حاجة ، لقول ابن عمر  
: رضي الله عنهما - : لا يحمل لمحرمة السلاح  
في الحرم ،

وإذا تقدم بلا عذر وجب عليه نزعها فوراً ،  
كما صرح به المالكية <sup>(١)</sup> وفي حبيب القديس  
عليه أو عدم وجوبها بمصطلح ينصر في مصطلح  
(إحرام) ٦١ - ٢ - ١٥٤/٢

وأما عملية السيف بالذهب والفضة :

٥ - ذهب المالكية والسلفية إلى حواز عملية  
السيف بالإن الحرب بالقص <sup>(٢)</sup> وإذا  
المالكية والذهب ، سواء قصت إلى عملية  
بأصله كالتيصة أو كانت في الخمد ، أم  
الشريعة عدلوا لا يجوز عملية شيء مما ذكر  
بالذهب قصاً <sup>(٣)</sup>

وقال الحنفية : لا يكره تقصير من عمل  
السيف والسكر أو نصبتها إذا لم يصح يده  
في قصتها <sup>(٤)</sup>

(١) حرم الإكثار ١١٦/١ - مصطلح أول الشفيع  
٢٣ ، كشفت الفتاوى ٢٢٨/١

(٢) الفتاوى ٢٥٠ ، ٢٦ - والروضة ٢١٢/٢ ، ٢٣٢

(٣) الزمعة ١١٢

(٤) الله الحبيب وملائته ابن عاصم ٢١٨/٥ - ٢٢٩



فَقُتِلَ ، بِقَتْلِ بَعْضِ مَا قُتِلَ <sup>١١</sup> ، لِقَرَبِهِ تَعَانَى  
 وَ دَانَ عَقِيَّتَهُ لِمَقْصُودِهِمْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ  
 مَعَهُ <sup>١٢</sup> وَلَمْ يَكُنْ وَرْدُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ رَجُلٌ وَأَنْ يَهْدِيَهُ  
 مُسْلِمُهُ بَيْنَ حَبْرِيٍّ فَانْزِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَهْدِيَهُ  
 رَأْسَهُ كَذَلِكَ <sup>١٣</sup>

## ميكوران

انظر انشربه

وَسَمَى الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ أَوْ الْمَوْطِ أَوْ  
 الْحَمْرَ أَوْ حَتَمَهَا مِنَ الْمَوْصُوعَاتِ فَلَا يَنْصُرُ فِي  
 هَذَا الْمَثَلِ ، وَزَادَ لِمَالِكٍ أَنْقَضَ بِهِ بِطَوَّلٍ  
 كَتَبَهُ دَعَاؤُهُ لَوْ كَانَ حَتَمٌ ، فَهِيَ هَذِهِ  
 الْخَطَابَاتُ بِتَحْيٍ لَاسْتِغْفَارَ بِالسَّيْفِ <sup>١٤</sup>

وَتَقْبِيلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي مَصْطَلَحِ  
 (مَصَاصٍ) وَنَظَرٍ (لِاسْتِغْفَارٍ) ف / ١٤

## شائع

انظر سبع

(١) ف / ١ - رقم ٢٦٤ - جمع الحاج ١١١٢ - ١١١٢  
 انظر انشربه ٢٧٨٨

(٢) سورة النور ٢٧

(٣) حديث ١٠٠٠ - يهودا بن يونس انشربه ١٠٠٠

(٤) انشربه ١٠٠٠ - يهودا بن يونس انشربه ١٠٠٠  
 (٥) ف / ١٤ - انشربه ١٠٠٠ - انشربه ١٠٠٠  
 من ماله

(٦) من ماله انشربه ١٠٠٠ - انشربه ١٠٠٠  
 انشربه ١٠٠٠ - انشربه ١٠٠٠ - انشربه ١٠٠٠  
 ١٠٠٠ - ١٠٠٠

## شاذ

انظر شاذ

٢ - و يختلف في الشاذروان هل هو من الكلمة أو لا ؟

مذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه من الكلمة . ويحلل بأنه تركته قرش عند تجديدها ، كما تركت الحطيم ( ر حجر وكمة )

ومذهب الحنيفة إلى أنه ليس من الكلمة ، إنما هو بناء وضع أسفل جدار الكلمة احتياطاً لعدم جدار الكلمة وشبهه ، خصوصاً لحوق السور في الأئمة السابقة

وقد وافق الحنفية على مدعهم جماعة من الفقهاء المتأخرين من المالكية والشافعية ، فأنكر كون الشاذروان من البيت ، ومن المالكية ، الحنفية فهو عهد الله بن رشيد ، ويألف في إنكاره . وقال إلى وليه الحطيم المالكي .

واستدل ابن رشيد لقوله : بأنه لا توجد هذه التسمية ، ولا ذكر مسأله في حديث صحيح ولا غيره ولا عن صحابي ولا عن أحد من السلف فيما علمت ، ولا ما ذكر عند الفقهاء المالكيين المذنبين

وقال أيضاً : اتفق إجماع أهل العلم قبل طرؤ هذا الاسم العدمي على أن البيت

## الشاذروان

التعريف .

١ - الشاذروان . بفتح الذال ، مصحمة وسكون الواو ، هو من جدار البيت الخدم وهو سدى ترك من عرص الأساس خارجاً ويسمى تاييزاً ، لأنه كالإزار للبيت <sup>١</sup>

وقال ابن رشد في رحته : « الشاذروان لفظة أعجمية ، هي في لسان الفرس بكسر الهمزة ، <sup>٢</sup>

وهو تعريب أوضح بأنه الإقرار بالمسلم الخلق من عرص جدار البيت فلا يسمى دواع

وذكروا أنه يمكن لغشي عليه وبخشوا صحبه الطوب بوقه ، من يدل على أن له سطحاً عريضاً ، أما الآن فهو بلور من جدار الكلمة ، ويمكن أن يمشى عليه أحد

(١) تصحح شرحه الشاذروان



ولا يخرج المعسر الإصطلاح عن  
المعسر الظنوي<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

أ- المصحة :

٢- اللحية وهي - تكسر اللام وتنحدا -  
الشعر الثابت على الدن خاصة ، وأجمع  
بجر وتجر ما بيت من الشعر على ظاهر  
الشعر ، وهو عكس الحشد الأصغر  
والشوب والمصحة كلاهما من شعر الوجه ،  
لكن الشارب يكون على الشفة العليا ،  
وللمصحة تكون على الدن<sup>(٢)</sup>.

ب- المصدر :

٣- المصدر عند أصل النمة والفق : هو  
الشعر الثابت المحاذي للأنف من الصدغ  
والمدرج وهو أول ما بيت للأمرز غلبا<sup>(٣)</sup>.

والشارب والمصدر كلاهما من شعر  
الوجه ، لكنهما يختلفان في موقعهما  
من الوجه

## شَارِب

العر يف :

١- الشارب : اسم فاعل شرب ، يقال :  
شرب الماء أو غيره شربا فهو شارب ، وسته  
قول الله تعالى : ﴿ فشاربون عنه من  
الحميم ، فشاربون شرب الحميم ﴾<sup>(٤)</sup> .  
ويجوز شارب وشروب وشراف وشريب :  
مولى بالشراب كخمر ، والشرب والشروب ،  
العموم يشربون ويجمعون على الشراب ، قال  
ابن سيده : الشرب اسم جمع لشارب ،  
تركب ورجل ، وفيل هو جمع ، والشروب  
جمع شارب ، كشاهد وشهد

والشارب - أيضا - اسم للشعر الذي  
يسيل على الفم ، قال أبو حاتم : ولا يكاد  
يشي ، وقال أبو عبيدة : قال الكلابيون :  
شاربك ما عتبر الطرير ، وأجمع  
شوارب<sup>(٥)</sup>

(١) سورة النجم / ٥٢ ، ٥٥

(٢) الفصح ابر - والظنوي المصط - ولسان العرب مثله  
(شوب)

(١) الإصطاح للشرجي ٣٨٢٩ ، المفردات ص ٢٥٥

(٢) المصباح المنير ، فهرتي ١ / ٢٦١ ، الإصطاح ١ / ٣٨٠

(٣) المصباح المنير - ولسان العرب الإصطاح للشرجي  
٣٨٢٩ ، نبيه المصباح ١ / ١٤٤

## ج - المنقعة

٤ - المنقعة شعيرات بين الشفة العليا واللسان ، وقيل المنقعة ما بين اللسان وحرف الشفة العليا قال عنها شعر أو لم يكن . وقيل - المنقعة ما ست من شفة العليا من الشعر .<sup>١</sup>

## د - العشرون

٥ - العشرون : النحية أو ما فضل من بعد العارضين . أو ما سد على الثغر ونحوه سميلاً<sup>٢</sup>

## الأحكام المتعلقة بالشارب (من الشارب)

٦ - مطلق الشارب كما سن في الشارب .  
عل من شرب الماء أو غيره . وكفى الشارب الشيء هي الغفها ، بالأحكام المتعلقة به هو شارب خمر وسائر السكواب

وشرب الخمر من كبار المحرمات ، من إن أخمر أم الكافر ثم قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - ، والأحد في حرمها ، نزل الله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ رَجِيسٌ وَالْإِنْتِصَابُ بِالدِّمِ وَرَجَسٌ مِّنْ

عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَعْنَتَكُمْ فَيُفَصِّلُونَ فِيهَا أَنْ تَنْظُرُوا فِي شَرْبِهِ : سكر

الأحكام المتعلقة بالشارب  
(الشعر على الشفة العليا)  
أولاً تطهير الشارب

## أ - في الوضوء

٧ - اتفق الفقهاء على أنه يجب غسل الشارب مع الوضوء في الوضوء ، وعلى أنه يجب غسل شربه الشارب إذا كان حشف ، بحيث لا يمر شعر الشارب بشيء ، أي أحد تحت ، فإن لم تغسل البشرة أي لم يغسل الماء إنبه ولا يحرق ذلك في الوضوء<sup>٣</sup>

وتكرر لغفها حلقها في وجوب اتصال شاة إلى بشرة الشارب في الوضوء إذا كان شعر كثيف يستر بشرة

فذهب الحنفية إلى أنه لا يجب في الوضوء غسل ما على شعر الشارب وإتصاله إلى البشرة نعم إذا كان كثيفاً ، وكفى شارب إذا كان حشفاً حرقاً لشعره ، ويجب تحميمه لأنه مدمع ظاهر وضوءه إلى

١٤٢٠ هـ - ١٤٢١ هـ

رد المحتار ١٠٦/١ ٩ المحرم ١٤٢٠ هـ  
مصحح ١٠٦١ هـ ، ١٠٦٢ هـ

١ - لسان العرب ، وإمام بن الحنفية  
٢ - المحرمات لمصطفى بن عيسى

الشارب وجها آخر له وجوب غسل بطنه وور  
كذلك كثيرا ؛ لأنه يستمر ما تحته عاتية ، وإن  
وجد ذلك كان دائرا فلا يتعلق به حكم<sup>(١)</sup>

### س - ل الغسل

٨ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجب في الغسل  
تعميم الشارب شعرا ، بشرط بقاءه ، كثيرا كان  
الشارب أو خفيفا ، لقوله ﷺ : « بر تحب  
كل شعرة جبانة فاقسلوا شعره وأغسلوا  
البشر »<sup>(٢)</sup> ولا يرى علي - رضي الله تعالى  
عنه - غير رسول الله ﷺ أنه قال : « من ترك  
موضع شعرة من جبانة لم يغسل »<sup>(٣)</sup> فعل به من  
الترك ذلك وكذا قال علي - رضي الله تعالى  
عنه - « من ترك عاقبت شعري ثلاثا  
وكان يجر شعره »<sup>(٤)</sup> ولأن الغسل في الغسل  
من جبانة عم جميع القليل فوجب تعميمه  
بالغسل ، ولأن ما تحت الشعر بشرية لم يكن  
يُحرم الماء إليها من غير حصر ، فلو كان كسائر  
بشرية ولأنه شعر مات في محل الغسل

جميع الشعرة أو بعضها ، ولا سيما إن كان  
كثيفا ، ولأنه يحسن الوصول للماء إلى  
جميعه<sup>(٥)</sup>

وذهب المالكية إلى أنه يجب في الوضوء  
مع غسل الوجه غسل ظاهر الشعر إذا كان  
كثيفا ، ويكره محيل الشعر الكثيف على  
ظاهر مقدمة<sup>(٦)</sup>

وذهب الشافعية إلى أنه يجب في الوضوء  
مع غسل الوجه غسل الشارب صافيا ومط  
ويُصل الماء إلى أنشدة تحت وإذا كثف  
الشعر ، لأن كثافته مادية داخل بالقلب ،  
والإراد بالغير ، فلهذا العلية من الوجه ،  
وبالطريق حلل الشعر بفشره حتى تحت ،  
وقيل أن ظاهر ما ظهر من طهته ،  
بالخطر ما بينهما وأصول الشعر<sup>(٧)</sup>

وذهب الحنفية إلى أنه يجب غسل  
الشارب مع الوجه في الوضوء ، ما كان شعر  
الشارب كثيرا ، لا يصف قشره آخره غير  
ظاهرة ، وليس تحجب الشارب إذا كان كثيفا  
وغسل بطنه غير واجب من خلاف من الوجه ،  
وقال ابن قدامة : ومن أصحابنا من ذكر في

(١) « متفق » ، ٩٦ ، الشارح ١١٦

(٢) « ١٠٠ » ، ٩١ ، غير أني شعرة جبانة : لمجرد ليو ديد

(٣) « ٦٧ » ، تحجب طرف حبه ١٠١ ، من حليب

في م ١٠١ ، ثم أنه يصف كعب الله

(٤) حدث « ١٠٠ » ، ترك موضع شعرة : أخرجه أبو داود

(٥) « ٦٥ » ، نظم غوت عبد دوس : أخرج أبو حمزة

في التلخيص ١٠١ ، ٩٢ ، في ترك الشارب الغسل ،

في الشارب على غير أبي طالب

(٦) في الشارب ٦ ، ٦٦ ، مع التقدير

(٧) العرب ١ ، ١١٦

(٨) في الشارب : ما ذكره في حاشية الشارح ٦ ، ٤٨

## قالبه الأخذ من الشارب

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الإخذ من الشارب من الفطرة ، لما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : « الفطرة خمس ، أو خمس من الفطرة : الختان والاستحاضة وتقليم الأظفار وبسبب الإبط وتقص الشارب » (١).

لعل الروي . وتلعب الفطرة بالسنة هنا هو الصواب ، لما ورد في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر - رضي الله تعالى عنهم - عن النبي ﷺ قال : « من السنة خمس الشارب وبسبب الإبط وتقليم الأظفار » (٢).

واتفق الفقهاء على أن الأخذ من الشارب من السنة ، (٣) لمحدثين السابقين ، ولما ورد عن زيد بن أرقم - رضي الله تعالى عنه -

فوجب غسله ، ولأن من مبررة غسل البشرة عنه ، فوجب غسله لأن الواجب لا يتم إلا به (٤).

## ج - إحياء الظاهر بعد حذف الشارب :

٩ - ذهب الفقهاء إلى أن من ترك أو أغفل ثم حذف شارب ، أو قصه ، لا يلزمه إحياء الوضوء والغسل ، ولا يلزمه إعادة غسل على الغسل أو العوض . قال ابن قدامة - حيث يشعر هذه الحالة - وبني غسل هذه الشعور ثم زالت عنه لم يؤثر ذلك في طهرته ، قال يونس بن عبيد ما زاده ذلك إلا طهارة ، وهذا قول أكثر أهل العلم . لأن ترك غسل العسل انتقل إلى الشعر أصلاً ، بدليل أنه لو غسل البشرة دون الشعر لم يجز ، بخلاف المقتضى لأن مسنها يدل على غسل الرجلين فيجزي غسل الرجلين دون مسح الخفين (٥).

وحكى عن ابن جرير أن غسول بشرة الوجه بعد غسل شعوه يوجب غسلها قبلها على ظهوره قدم المصنف عن الخلف (٦).

(١) - المختار ١ / ١٠٣ ، المسبوق ١ / ٩٩٨ ، مني المحتج ١ / ١٣ ، الفقي ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .  
(٢) - مسند المختار ١ / ٦٩ ، شرح الوضوء ١ / ١١٣ ، مني المحتج ١ / ١٧٧ .  
(٣) - صحيح مسلم شرح النووي ٢ / ١٢٩ - ١٢٨ ، المحتج شرح الفقه ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨ .  
(٤) - المختار ١ / ١٠٣ ، المسبوق ١ / ٩٩٨ ، مني المحتج ١ / ١٣ ، الفقي ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .  
(٥) - المختار ١ / ١٠٣ ، المسبوق ١ / ٩٩٨ ، مني المحتج ١ / ١٣ ، الفقي ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .  
(٦) - المختار ١ / ١٠٣ ، المسبوق ١ / ٩٩٨ ، مني المحتج ١ / ١٣ ، الفقي ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .

الشارب في دار الحرب لم يدرى مندوب ،  
فيكون أحبب في عهد ثعلب<sup>(١)</sup>

وستحب عندهم من الشارب كل  
أسير ، والأفضل يوم الجمعة ، ويكره بركة  
وراء الأربعة ، رواه أنس بن مالك - رضي  
الله تعالى عنه - قال : وقت لنا في قصر  
الشارب وتقليم لأفكار وقت الإله وحلق  
العانة أن لا تترك أكثر من أربعين ليلة<sup>(٢)</sup>  
وهو من تقصيرت التي ليس لتراى فيها  
مدحس فيكون كنوعه<sup>(٣)</sup>

وبالملكبة قص الشارب من المفطرة  
لقول بني قنق : « قصر الشارب »<sup>(٤)</sup> وهو  
سنة حنيفة ، فليس الأمر في الحديث  
للموجب ، وإنما القصر لا الإجماع ،  
والشارب لا يحل بل قصر ، قال يحيى  
سمعت ذلك يقول بوجه من الشارب  
حتى يبدو طرف الشفة وهو الإظهار ، ولا يخره  
فيمن نفسه

قال رسول الله ﷺ : من لم يأخذ من  
شارب مني<sup>(٥)</sup>

١١ - يكن الانتهاء المختلف في صلب الأخذ  
من الشارب ، هل يكون بالقصر أم بالحلق  
أم بالإجماع<sup>(٦)</sup> ؟

فإنما الجملة عند المتسوا فيه يس في  
الشارب ، وهل بين عابدين الخلاف هناك  
لمنحب عند بعض المتأخرين من مثبته أنه  
القصر ، قال في البدائع وهو الصحيح ،  
وقال الطحاوي : النفس حرة والحلق  
أحسن ، وهو من عهد الثلاثة

وأما طرفا الشارب ، وهما الشبلي ،  
فقال جماعة ، وهل من القصة وعليه  
ولا بأس بتركه ، وقال يكره فيه من  
الشبه بالأعاجيم وهل الكتب ، وهذا أقوى  
بالصواب ، ومن الخلفه على أن يوجب

(١) حديث : من أخذ من عذبة نفس في شربة  
الشراب (٥٠) ٩٣ من الحنفي جري سنة ١٠٠٠  
في الجمع (٣٧٠ ط السادة)

(٢) النفس : قص الشعر قصه ، قصه : يترك  
أو قصه بعض الشعر منه ، وأما : يقصر  
بعض الإزالة ، يقال : قصه : يتركه حذو  
أو : يتركه : يقصره : يتركه  
الإجماع : الاستئذان : يقال : أحسن رجل شراب  
بالق : أحسن : وهو : وحسن : أحسن : صحيح  
فمن

(٣) نه : حذو : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥



وفي فصل السالين عندهم قولان .

والعند عند الملكية أنه يجب على امرأة حتى ما تحسها من شارب<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية - فصل الشارب سنة للأحاديث الواردة في ذلك ، ويستحب في فصل الشارب ، يبدأ بالحناء الأبيض ، لأن النبي ﷺ كان يحب التيس في كل شيء .<sup>(٢)</sup> وهو خبر من أن يفصل شلوهه بنفسه أو يقصده به غيره لأن القصد يحصل من غير هتك مروءة

وإن حدث به بعضه فإنه خير أن يقص حتى يسقط طرف الشعرة ، ولا يحسن من أحسنه ، قالوا وحديث الحمصوا الشارب . . .<sup>(٣)</sup> عمول على ما قال على الشاربين ، وعن الخلف من طرف الشفة لا من أصل الشعر ، وقد روى الترمذي عن عبد الله بن عباس - رضي الله تعالى عنهم - قال : كان النبي ﷺ يقص أو يخذل من

(١) حاشية الشاربي على الفتاوى المجلد ٢ / ٢٥٢ ، القاموس المجلد ١٢ / ١٠٢ ، الشاربي منهجه ١٢٠

(٢) حديث : « كان يحب التيس » أخرجه البخاري ، المص ١٠٢٣ ط (طبعة) ومسنود ٢٩٦ ط (طبعة) في حديثه

(٣) حديث : « قص شارب » أخرجه البخاري ، المص ١٠٢٩ ط (طبعة) ومسنود ٢٩٦ ط (طبعة) في حديثه

شاربه ،<sup>(١)</sup> وكان إبراهيم خليل الحرمي يصفه : « روى السبعي في شيء عن شرحيل بن مسلم كقولنا قال : رأيت خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ يقصون شواربهم ويقصون لحاهم ويصغرونها أبو أمامة الباهلي ، وعبد الله بن بسر وعنه بن عبد المنعم ، والحجاج بن عمر التميمي ، وبنفاه بن معلى كرم الكندي ، كانوا يقصون شواربهم مع طرف الشفة<sup>(٢)</sup>

وقال السخاوي وغيره : يكتفون حتى الشارب

وقال ابن الجوزي إجماع الشارب ما خلق أو القصر مكروه ، وأبى أن يخفى عنه شيء حتى تظهر الشفة ، وأن يقص منه شيء ويخفى عنه شيئاً

ونقل السوكشي عن أبي حامد والصيرفي استحباب الإحصاء ، ثم قال ولم يحسن من الشافعي فيه ذهب ، وأصحفه مذنب وأبناهم كالقري والربيع كانا يجهلان شواربها ، فدل ذلك على أنهم أحدا

(١) حديث : « كان يقص أو يخذل من شارب » أخرجه البخاري ، المص ١٠٢٣ ط (طبعة) ومسنود ٢٩٦ ط (طبعة) في حديثه

(٢) أخرجه ابن الجوزي ، المص ١٠٢٩ ط (طبعة) ومسنود ٢٩٦ ط (طبعة) في حديثه

الشارب السبيلان وهما طرفاه ، الحديث  
أحمد : « قصر مبالكم ويزور غنائكم  
وتعلموا أهل الكتاب »<sup>(١)</sup>

قالوا : يس الأخد من الشارب كل جمعة  
لما يري . « أن النبي ﷺ كان يأخذ أطفاله  
وشابه كل جمعة »<sup>(٢)</sup> « كان تركه فوق أربعين  
يوماً كره الحديث أنى السبيل » . وقت لنا في  
قص الشارب . . . الحج ، « عللوا  
الأخذ من الشارب كل جمعة بأنه إذا ترك  
يصير رجلاً »<sup>(٣)</sup>

ثالثاً : الأخذ من الشارب يوم الجمعة

١٢ - ذهب المنهاج إلى أنه يستحب لم يرد  
حضور الجمعة لمحبين حيث يقص الشارب  
وغير ذلك من الأمور المندوبة في ذلك اليوم ،

(١) حديثه : « قصر مبالكم » أخرجه أحمد : ٥١ / ٦٦٥  
ط : نسخة ( من حديث أبي اسامة ) . ورواه الهيثمي في  
معجم ( ٥ / ١٢ - ط : غصني ) وقال : « روى أحمد  
والترمذي » . ورواه أبو داود ، الصحيح : « خلا الشارب  
ومرقة وجهه كدر لا يصير »

(٢) حديث : « أن النبي ﷺ كان يترك أطفاله وشابه كل  
جمعة » . ورواه من حديث أبي هريرة : « أن النبي ﷺ  
أخذ من الشارب كل جمعة » . ط : الترمذي ( ١ / ٢٩٩ ) . وقال الهيثمي  
« روى أبو داود الترمذي في الأوسط » . وفيه برهين بوجهه  
قال المصنف : ليس بجمعة يد أحمد حديث ، وقد عره  
بعد ٩ كذا في مجمع طراز ( ٢ / ١٦٥ / ١٦٩ ) . ط  
ملاسي :

(٣) معجمه طراز : ١ / ٨٥ - ٨٧ / ٩ / ٢٥

ذلك عنه ، وقال الزركشي : وزعم العراقي في  
الإحياء أنه بدعة ، وليس كذلك فقد روى  
السائي في سننه

ولا بأس عند الشافعية بترك المساقين ،  
وهما طرفا الشارب ، لفعل عمره رضي الله  
تعالى عنه . وعبره . « وأنها لا يستأنف الصوم ،  
ولا يعمى لهما شعر الطعام إذا لا يعمى  
إنيهما »

ويكره عند الشافعية ، نأخذ قص  
الشارب عن وقت الحاجة ، ولنا خبر إلى ما  
بعد أربعين أشد كراهة لمر مسلم  
التقدم . قلنا في المجموع : ومعنى الخبر  
أنهم لا يؤخرون هذه الأشياء فإن أعزها فلا  
يؤخرونها أكثر من أربعين ، لأن المعنى أنه  
يؤخرونها إلى الأربعين . وقد نص شيخنا  
والأصحاب على أنه يستحب تقديم الأطفال  
والأخذ من هذه الشارب يوم الجمعة<sup>(١)</sup>

والأخذ من الشارب . يس قص الشارب في  
قص الشعر المستدير عن الشفة ، أو قص  
طرفه . وحسن أولى نص ، قلنا في نهاية  
إسعاد الشارب أن نأخذ في قصه ، وس

(١) معجمه صمد بنوع : ١ / ٢٩٠ ، ط : حاشية  
المصنف على الإيضاح : ١ / ٢٩٦ ، ط : طراز  
١ / ٥٥١ ، المجموع : ٢٩٧ / ٢٨٨ ، روى  
الطبري : ١٠٨٦ / ٣ / ١٣٩

حلق شعر الرأس وعدي إلى شعر سائر البدن لأنه في معناه ، إذ حلقه يؤذن بالزهدية ، وهو يناقح لإحرامه ، لكونه لفحرم أن تحت أغبر ، ويوسس عن الحلق التكب والقلع وسحبه لأن ذلك في معنى دخول من حيث إزالة الشعر ، ويسمى غير بالحلق في الآية الكريمة لأنه هو التعلاب ، "أما ما يجب في ذلك فيظهر في (إحرام) و (حلق)

مطلب: الاعط من شارب لميت .

١٤ - إذا مات المجرم بجمع أو عمرة فلا يؤخذ  
من شاربته ولا من شعره شيء ، وإبراهيم  
لإحرامه ، لأنه بطل عليه ، ويعتد يوم  
القيامة مني<sup>(١)</sup> ، كما جاء في حديث الأعرابي  
الذي رقصته فأفنته فبطل وهو حر ، فقال  
النبي ﷺ : غسلوا بياض رأسه ، زكفوا  
شواربه ، ولا تحنطوه ، ولا تغمروا رأسه ، فإنه  
يعتد يوم القيامة مني<sup>(٢)</sup> .

وأما غير المحرم من الموتى فقد اختلف في

الحديث جيد والله بن عمرو بن العاص - رضي  
الله تعالى عنهما - قد روى البصري ، وقد  
سبق ، ولأن الحديث من عظم شعائر  
الإسلام فاستحب أن يكون المقيم ه على  
الحسن وصعب ، و يظهر أنه يصلي يوم الجمعة  
فإنه كم جاء في الحديث سيد الأيام <sup>1</sup>

ودع جهور الفقهاء إلى أن لأحد من  
الشارب يكون بين حضور صلاة الجمعة ،  
ولكن الجمعة مألوفة . إن خلق الشجر يوم  
الجمعة بعد الصلاة أفضل فقال بركة  
الصلاة ١٥

رَبِّهِمَا إِتِلَافَ الشُّرُوبِ فِي الْإِحْرَامِ

١٣ - من عطلوا الإحرام بفتح أو عمرة  
التي في الشهر من حج بن المحرم ومنه  
الشائب ، لقول الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا  
رُءُوسَكُمْ ﴾ (٢) أي - شعورهما ، من علي

(١) حبيب، الصفحة ٢٤٣، المجلد ١، الجزء ١، ص ٢٤٣  
 (٢) ط الحبي، ص حبيب، المجلد ١، الجزء ١، ص ٢٤٣  
 حبيب، المجلد ١، الجزء ١، ص ٢٤٣

١٦) صالح الصالح ١٦٩٩، الجليل ١٨٤٤.  
جوامع الإنجيل ١٩٩١، ص ١١٤.  
١٧) أساطير ١٩٩٦، كتاب الفتح ١٩٩٧، ص ١٢٧.  
مطبعة كوكب الشرق ١٩٩٧.

١٤٦ سورة الفقه ١٤٦

(١) (المعارف) ٢٤١/٢، كتاب الطب ١٤١/١، ص ١٢٦.  
 اصطلاح ١/٢٩٦، المعنى ٦/٤٩١-٤٩٢.  
 (٢) فتح الباري (مع المجموع) ٤٤/١٢٩.  
 (٣) حاشية "المعتمد" ١٤/١٢٩، المعتمد البجلي.  
 (٤) الفتح ٣/١٢٦، ط (المطبعة) ١٢٦/٢، ص ٥٩٤.  
 ط (مطبعة) ١٢٦/٢، ص ٥٩٤.

الأخذ من شارب . ويشافعي في هذه المسألة  
قولان

قال النووي : يخصص من كلام الشافعية  
في الأخذ من شارب الميت ثلاثة أقوال  
المختار أنه يكره ، والثاني لا يكره ولا  
يستحب ، والثالث يستحب وهو قول  
الحنابلة ، إذا كان الشارب طريقاً لقول  
الشيء الله . أحسنهم موتاكم ما تصنعون  
بموتائكم ، <sup>(١)</sup> ولأن تركه يفتح منظره ،  
ولأنه هل مومن في الحياة لا مفرة فيه فشرع  
بعد الميت كالتفصيل ، ومن استحبه سعيد  
بن المسيب ، وابن جبير ، والحسن  
البحري ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن  
راهويه ، ومن كرهه : أبو حنيفة ، ومالك ،  
والشورى ، والفسير ، وابن السمر ، ونقله  
الميلدي ، عن جمهور العلماء

وصرح المحامي وغيره من الفاضل بأنه لا  
يكره الأخذ من شارب الميت بأن الأئمة منه  
يكون على عمل

وقال النووي ولم يخصص لمجهود -  
يعني جمهور الأصحاب من الشافعية - لكن

(١) حديث : أحسنهم موتاكم ما تصنعون  
بموتائكم ، أي بعد أن خدشوا في القبر  
(٢) طائفة من العلماء لم يروا إلى أي مصنف

هذه الأجزاء مع الميت ، وقال صاحب  
العدة ما يؤخذ منها يضر في كفه ، ووافقه  
الشافعي حينئذ وصاحب التهذيب في الشعر  
التي في تسريح الرأس واللحية ، وقال به  
غيرهم

وقال صاحب المحامى الأعيان عند  
أنه لا يذم من معه إذا أصل له <sup>(١)</sup>

وقال الحنابلة إذا أخذوا الشعر جعل معه  
في أكفاه ، لأنه من الميت فيستحب جعله في  
أكفاه كأعضائه ، لم يسل ويحمل معه <sup>(٢)</sup>

ملئنا أخذ الميت من شارب .

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يضر في  
الاعتكاف أخذ الميت من شارب إذا لم  
يلوث المسجد بذلك ، لعدم ورود ترك ذلك  
عن النبي الله ، ولا الأمر به ، والأصل بقاء  
الإباحة

لكن المالكية ذهبوا إلى أنه يكره للمعتكف  
أن يأخذ من شارب في المسجد ولو جمع ما  
يأخذ في ثوبه وإفاده خارج المسجد لحوت ،

(١) الموطأ ٢ / ٨ ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠  
٨ / ٨ ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠

(٢) غني ٢ / ٢٩١

الشارب حكومة عدد ، لكن الشارب مع  
لحمية قصار كعض أحرافها ،<sup>(١)</sup> ولتصل  
ينظر (حكومة عدل)

وإن أخذ من شاربه في المسجد ، فإنه يظن  
أحكامه عند القائلين منهم بوجوب الاعتكاف  
بكل مني عنه ، ولا يظن تركه عند من  
خص الإبطال بالكثرة .

وقالوا . إذا احتاج الاعتكاف إلى قص  
شاربه جاز له أن يذني رأسه لم يأخذ من  
شعره وبصلحه ، ولا يخرج في دنته إلى بيته  
ولا إلى مكان الحجامة ، لأنه يقدر على دنت  
وهو في المسجد<sup>(٢)</sup>

## شَارِبُ الْحَمْرِ

أمر حديد ، سكر

وقال احتاجة يس صون الحاجة عن  
كل قدر كقص الشارب وضوح<sup>(٣)</sup>

سابقا الوضوء والغسل  
بعد قص الشارب

١٦ - من الشاعرية على أنه يس الوضوء من  
قص شاربه ، وكذلك الغسل<sup>(٤)</sup>

ثمنا الختاية على الشارب

١٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجب بالختاية على



(١) المنصور ١ / ٥١٩ ، جواهر الإكليل ١ / ١٥٩  
سراج النبيل ٢ / ٤٦٣ ، الجوه ٢ / ٤٦٣

(٢) حطاب لولي القلي ٢ / ٣٥٤ ، كشف القناع  
٣٦١ / ١

(٣) جايه المحتاج ٢ / ٢١٠ ، الإقناع للترجي ١ / ٤٧

(٤) فتح القدير ٨ / ٣٠٩ ، الإقناع للترجي ٢ / ١٦٦ ،  
مطلب لولي المي ٦ / ١٦٥

## الحكم التكليفي .

(١) بيع الشارد أو جاره .

٣ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز بيع الحبل الشارد وبعبارة أخرى لا يدرى البائع عن تسليمه للمشترى الحديث أي حرية - رضي الله عنه . . . أن النسبي عليه السلام من بيع الغرة <sup>١</sup> وأن المقصد من البيع هو تلك العترة ، وذلك لا يستحق فيها لا يقدر على تسليمه

ولا يجوز كذلك أن يجرع بعير شاردا أو يهوده به من العترة ، وحكم العترة على التسليم <sup>(٢)</sup> التفاصيل في مصطلح ( بيع ، إجازة )

(٢) بيع الحيوان الشارد .

١ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم إلى أنه إذا توجس الحيوان الأيس للأكور ، فلم يقدر على بيعه في محل الذكاة كالبعير الشارد ، أو البقرة أو الشاة أو غيرها ، فكل موضع من بدنه محل

(١) حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يبيع المسلم ما لم يكن له فيه حظ » (٣ / ١١٦٣ - ١١٦٤)

(٢) حطبه أس عيسى عليه السلام ١ / ٥٠ ، حطبه الطمسوي ١ / ١٨٤ ، حطبه العموي ١ / ١٣٧ ، جواهر الإكليل ٥ / ٢٢

## شَارِد

التعريف

١ - الشارد في اللغة : اسم فاعل من شرد ، يقال شرد الشعر شردة ، تدور ، الاسم الشارد مالمس <sup>(١)</sup> ولا يخرج المسمى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي

الألفاظ ذات الصلة :

الأيس

٢ - الأيس هو المعد المنطلق ثردا على من هو في بدنه ، من غير حرف ، ولا كثر في يحمل ويطلق بعض الفقهاء لفظ الأيس على من ذهب تحت مطلقا لسبب أو غيره ، ويطلق الأيس حاصر بالإنسان ، والشارد خاص بالحيوان ( انظر للموسوعة )

(١) كسك العرب للمصباح الكبير ، قرب القرن مائة شرد . حطبه الحبل ١ / ٢٨



## شُوم

التعريف :

١ - الشوم : لغة : الشر ، ورجل مشوم غير مبارك ، وثاءم القوم به مثل تطيروا به ، والتشائم توقع الشر<sup>(١)</sup> . عند كانت العرب إذا أراحت المصبي لهم تعذرت بأن مرث بجائهم الطير ، فتتبرها لتستفيد . هل شهي لو أرجع ؟ فإن ذهب الطير شاةا نشاءوا عرحموا وإن ذهب يميناً تياتوا مفضو<sup>(٢)</sup> . منى الشروع عن ذلك وقال : « لا طيرة ولا هامة »<sup>(٣)</sup> ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي

الألفاظ ذات الصلة :

المك :

٢ - المك : قول أو فعل يستبر به

(١) المصباح الفريد مادة شوم :

(٢) المصباح الفريد مادة طير :

(٣) حديث : « لا طيرة ولا هامة » أخرجه البخاري والمنيع

١٧٤٣ / ١٧٤٤ ط السلفية ج ١ ص ١٧٤٣ - ١٧٤٣

ط القيس :

## شارع

انظر - التزامق ، حكم حاكم ، طوق

## شاة

انظر : عجم

## شاهين

انظر الطعنة ، حيد



اسمها ، من كان حسا روى البشر في وجهه وان كان قبيحا روى ذلك في وجهه ، وكان اذا بعث رجلا من هي اسمه وان كان حسن الاسم روى ذلك في وجهه ، وان كان قبيحا روى ذلك في وجهه )

وحدثت بن عمر : في النبي النبي في ثلاثة في العرس والمراة والدار<sup>(۱)</sup> وقال من صلح الله قول غير واحد من اصحابه . وقال : الاوى النطق بتحريمها ، والعمل مرادهم بالكرامة تحريمهم . وحب بعض العلماء إلى أن لا يسلطوا الطيرة من الكسائر ، وأن يحرم اعتقادها والعمل بها . ولعله عليه الصلاة والسلام : ليس منا من تطير ولا من تطير له<sup>(۲)</sup> وانما هو الطيرة شرك وما لنا

يقال نقض بالشئ عذرا وقالا ، وقد يستعمل فيها بكرو ، يقال لا قال عيت كي . لا عير عيت وفي الحديث : احسبها القالة<sup>(۳)</sup> وهو ان يسمع للكذب عليه ينمي بها ، وهو ضد طيرة . كان يسمع مريض يا سالم ، او طالب باواجد<sup>(۴)</sup> وكان رسول الله ﷺ يعجبه اذا خرج من بيته ان يسمع : يا رشد يا صبح<sup>(۵)</sup>

### الحكمم التكليفي

۳- ذهب بعض جماعة إلى كراهة التشاور والتطير دون المال

واسئلوا على ذلك بحدث ابرقة - وهي الله عنه - كان رسول الله ﷺ ، لا تطير من شيء ولكن اذا اراد ان يأتي اوصيا صديقه

(۱) حديث : كان ۲ بطور روى . (۲) الحديث : احمد (۳) ۳۱۸ ۳۱۷ ط الترمذ (۴) الحديث : ۳۲۹ ۳۲۸ ط الترمذ (۵) الحديث : ۳۲۹ ۳۲۸ ط الترمذ (۶) الحديث : ۳۲۹ ۳۲۸ ط الترمذ

(۱) حديث : ۱ الطبري (۲) الحديث : ۱ الطبري (۳) الحديث : ۱ الطبري (۴) الحديث : ۱ الطبري (۵) الحديث : ۱ الطبري

(۶) الحديث : ۱ الطبري (۷) الحديث : ۱ الطبري (۸) الحديث : ۱ الطبري (۹) الحديث : ۱ الطبري (۱۰) الحديث : ۱ الطبري

(۱) الحديث : ۱ الطبري (۲) الحديث : ۱ الطبري (۳) الحديث : ۱ الطبري (۴) الحديث : ۱ الطبري (۵) الحديث : ۱ الطبري

(۶) الحديث : ۱ الطبري (۷) الحديث : ۱ الطبري (۸) الحديث : ۱ الطبري (۹) الحديث : ۱ الطبري (۱۰) الحديث : ۱ الطبري

خير ، وأما إذا قطع رجاءه وأمسك من ذلك تعالى ، فإن ذلك شر له ، والطيرة فيها سوء القلب ، ويوقع البلاء ، ، وتطير أيتها (تطير تملأ)

شؤم المرأة والفرس والمسكى :

٤ - قال عنه الصلاة والسلام : إنها الشؤم في ثلاثة ، في الفرس ، في المسك ، وفي المرأة ، والدائرة<sup>(١)</sup> وعن سهل بن سعد الساعدي مرسوع : إن كان الشؤم في شيء ، ففي المرأة والفرس والمسكى ،<sup>(٢)</sup> حل مائت وابن قتيبة وبعض علماء الحديث على ظاهره

وقال ابن حجر قال ابن قتيبة : وجهه أن أصل جناسه كانوا يتطعمون ، فبأنهم اتبى ، وأعمهم أن لا طيرة ، فلما لم يكن أن يستهوا بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاثة ، فالتعد بظاهر الحديث وقال القرطبي : إنما عسى أن هذه الأشياء هو أكثر ما يتطير به الناس ، فمن وقع في شيء ، أصبح له أن يتركه ويستقبل به غيره :

إلا تطير ولكن الله يذهب به ما يترك<sup>(٣)</sup> قال لوتقي كانت تصدهم في كثير من الأوقات عن مصابيحهم ، فعسى شؤم ذلك وأظلمه ، ومنى عا وأخبر أنه ليس له تأثير بجمع ولا بصير ، عهد مصى قوله : لا طيرة ،<sup>(٤)</sup>

ولم يحدث آخر : طيرة شرك ، أي ، اعتقاد أنها تجمع أو تنصر إذا عطفوا بمقتضاها معتقدين تأثيرها فهو شرك لأنهم جحدوا طائفة في الفعل والإيجاد ، وأما فقال ، وقد مره النبي ﷺ بالكلمة الصالحة ، والخسنة والطيرة

قال العلماء : يكون الخصال فيها يسر وهي يسوء ، والعالم في السرور ، والطيرة لا يكون إلا في يسوء ، فالو وقد يستعمل مجازا في السرور يقال نقابل بكذا بالتصحيح ، وتعالى بالتشديد وهو الأصل

قال لعلمه ، وإنما أحب العالم لأن الإيمان إذا أمل فائدة الله تعالى ومنه عند سبب قوى ، أو ضعيف ، فهو على غير في الخلال وإن عطف في جهة الرجاء ، فالرجاء له

(١) حديث : الطيرة شرك ، أخرجه أحمد ( ٣٨٩ / ١٢٨ ط النسخة ) ، وصححه ( ٤١ ) - ٢٣ - تطير جود عبد الله صلى الله عليه وسلم ( بالتحقيق ) ١٦١ - ٤ احبى وقال حسن صحيح

وقد لحاظ جود ( وما ) ولا من كلام ابن مسعود ( شرح في علم الفقه ) ٢٢٤ ط نسخة ٤

(٢) حديث : لا طيرة ولا طير ولا طير حركة ٤

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢ - ٢١٩ - ٢٦٠ (٢) حديث : إن الشؤم في ثلاثة : الفرس والمرأة والمسكى ، تقدم ترجمته

(٣) حديث : إذا كان الشؤم في شيء ، ففي المرأة والفرس والمسكى ، ( بالتحقيق ) ٢٢٠ ط نسخة (٤) مسلم ( ١٦٨ ) ط النسخة ، تقدم ترجمته ٣



فذلك الطعام وثالث شرابه وثالث  
لثقه <sup>(١)</sup> ولا اعتبار الحسد وحسنه ، لأنه  
يترتب على الشبع ثقل البدن ، وهو يورث  
الكسل عن العبادة والعمل ، ويعرف الثالث  
بالاعتصار عن ثلث ما كان يشبع به ، وقيل  
يعرف بالاعتصار على نصب الله ، وتظهر  
بمروى الأول لاختلاف الناس وهذا كله  
في من لا يصعب قلبه فشبع ، ولا  
بالأخص في حقه اسمعني ما يحصل له به  
الشباط للعبادة ، واعتدال السد <sup>(٢)</sup>

## شبع

التعريف

١- الشبع معروف لغة واصطلاحاً <sup>(١)</sup>

الأنفاس ذات الفضة

البطنة

وفي المنهاج أممية ، لاكل من  
مراتب ، غرضي وهو ما يتدفع به الملاك  
لأن ترك الأكل والشرب حتى يهلك هذا  
مقصود

٢- ينظر له الاملاء الشديد من  
النعم <sup>(٢)</sup>

الأحكام المتعلقة بالشبع

الأكل من الطعام ، خلال عود الشبع

ووجود عنيه ، وهو ما زاد عليه ليمكن  
من فصالة ما ، ويسهل عليه الصوم

٣- من واجب لأجل الاعتدال في الطعام  
وعدم ملاء البطن ، وأكثر ما يسوغ في ذلك  
أن يعمل المسلم بطنه أثلاثاً ثلثا الطعام  
وثالث شربه وثالث نفس حديث : « د ملاء  
أديمي وعاء شر من عني ، حسمت من آدم  
ثلاث نفس صلبه ، فإن كان لا يحاله

ومح ، وهو ما زاد على ذلك إلى الشبع  
تزداد قوة البدن ولا أجر فيه ولا زور وعلمت  
عنيه حسن بسوا إن كان من حني

يحرم وهو الأكل فوق الشبع إلا إن

(١) ع. المنهاج (١٠٠) الكتاب (١٠٠) العبد (١٠٠) شبع

(٢) ع. المنهاج (١٠٠) الكتاب (١٠٠) العبد (١٠٠) شبع

(٣) ع. المنهاج (١٠٠) الكتاب (١٠٠) العبد (١٠٠) شبع

(١) ع. المنهاج (١٠٠) الكتاب (١٠٠) العبد (١٠٠) شبع  
(٢) ع. المنهاج (١٠٠) الكتاب (١٠٠) العبد (١٠٠) شبع  
(٣) ع. المنهاج (١٠٠) الكتاب (١٠٠) العبد (١٠٠) شبع

(٤) ع. المنهاج (١٠٠) الكتاب (١٠٠) العبد (١٠٠) شبع

وفي القلب يكره مع خوف تحمده وبخا  
عن من يبيعه كراهة الأكل المرفي من السمحة  
كم ينزل عنه الحرمة<sup>(١)</sup>

### شيع المضطر من الميتة

٤ - إذا كانت الضرورة مرجوة الزوال ، يباح  
للمضطر أن يأكل من ميتة ، ما يبعد الزمن  
وبأنه معه الموت ، يباح لفقهاء ، ويحرم  
ما زاد على الشيع بالإجماع

ومن احتجوا أن يجوز بيع عن الحي  
والشيع

ذهب الحنفية والشافعية والمالكية ، ومن  
حيث يباح لأحشون من حاشيته ، إلى أن  
للمضطر أكل ما بعد الزمن بشرط  
الشيع لأنه بعد مدة الزمن غير مضطر فلا  
يجوز له ترك الميتة كما لم يراد أن يسهل  
بالأكل وهو غير مضطر<sup>(٢)</sup>

ويرى المالكية على لمصلحة عهده ،  
وأحمد في إحدى الروايتين عنه وعندها

<sup>(١)</sup> الصريح ٢٠٦/٥ ، الاختلاف ٢٤٤

<sup>(٢)</sup> ١٠٥٠ ج ١ ، ص ٢٠٨ شرح التكميل ١١٠٧ ، وصي  
المصنف ٣٧٥

<sup>(٣)</sup> الأندلس بطر ابن حليم من ٩٥ قصيد ٤٤٤ مع  
المطالع ١٠٩٠ ، ص ١٠٩ ، وصي المصنف

<sup>(٤)</sup> ٣٧٠ ، وصي المصنف ٣١٥ ، وأحكام  
المراد لا بد من ٥٥٤

مصد به انتقوي عن صوم العدد ، لو لا  
يسحق الصيغ فلا بأس بأكله فوق  
الشيع<sup>(١)</sup>

وقد من المباح الأكل في ميتة عن  
مراتب ، واجب ، ومندوب ، ومباح ،  
ومكروه ، ويحرم فالواجب ما يفقيه به  
ميتة لأداء فرض ربه ، أو ما لا يتوصل إلى  
الواجب إلا به فهو واجب

واقترع ما يفقيه على تفصيل التوافل  
وعلى عدم العلم ونحو ذلك من صفات

والمباح تتبع الشرعي والمكروه ما  
رد على الشيع ضيلاً إذ يتصور به ، والمكروه  
البطنة وهو لأكل أكثر المهر  
ببطل<sup>(٢)</sup>

وقال سوي يكره أن يأكل من المتفهم  
خلاف فوق شيع<sup>(٣)</sup>

وقال الحنفية يجوز أكله كثير بحيث لا  
يكره<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> التكميل المدة ٢٥٢ ، وطرق الآداب مشربة

<sup>(٢)</sup> أو مثله ٢٠٤

<sup>(٣)</sup> استدخل ٢٩٦

<sup>(٤)</sup> ج ٣ ، ص ٧٩٦

<sup>(٥)</sup> الآداب لا يكره ١٩٩ ، والمصنف ٢٠٤

أبو بكر. أن المضطر يجوز له أكل ميتة حتى  
يتبع ، لأن الضرورة ترفع التحريم فيمرده  
ميتا ، ومقتدر الضرورة هو من حالة عدم  
القوت بل حالة وجوده

وذهب الشافعية إلى أن المضطر إن توفع  
حللا فريما لم يجز غير سد الرمق ، وإلا ففي  
الحول يتبع ، والأظهر سد الرمق إلا أن  
يخاف ذلك إن اقتصر على سد الرمق فتباح له  
الزيادة بل تنازه فلا يهلك نفسه <sup>(١)</sup>  
وليفصيل انظر : (أكس ، سد  
الرمق ، صرورة)

## شبه

التحريف .

١- شبه في اللغة : المثل وكذلك الشبه  
والشبه ، يقال : شبهه لثلاثا وبه مثله  
ولنبيه الشيء الشيء - صار شيها به  
وحالها ، والمثابه ما يشبه بعضه بعضا ،  
ومع شبه تشبه <sup>(٢)</sup> .

ولا يخرج المعنى التفتي عن المعنى  
التفري .



أما الأصوليون فاستعملوا الشبه في معنى  
خاص يعرفه بعضهم - بأنه الوصف الذي  
لا يحل مناسبه حكم الأصل في القياس  
بالمصر إليه في ذاته ، ونظر به المناسبة  
للكتاب الشارع إليه في بعض المواضع <sup>(٣)</sup> .

وعرف آخرون بأنه ما لا يكون مناسبا

(١) الدرر ١ / ٢ ، ١١٥ ، وتكملة الدرر لابن العربي

١ / ٢٥٠ - ٢٥٦ ، والمجموع ١ / ٤٩ ، ومغني المحتاج

٢ / ٣٠٧ ، وفيه مع الشرح الكبير ١١ / ٢٣

(٢) من اللغة واللسان والاصباح للبر

(٣) سبلية القرطبي على جمع المجموع رقمه ٢ / ٢٨٦

اللزوجة بمعنى ، أن يجمع معها في سلك  
موقوف لعاده الصلاة ،

لذاته ، بل يجمع لنفسه فهو يدعى  
مسلك من مسالك العلة

فمناسبه الوصف للحكم القريب عليه  
موافق لعاده ، فعلاء في ضم النفس ، إلى  
ما يلائمه ، وتطريح النفس يسمى تطريح  
الشأن أي ، تحيى العلة بهذه منسبة بين  
المتين وحكم مع الاعتزان بهما ، كالإسكندر  
في حديث : « كل مسكر خمر ، وكل خمر  
حرام » (١) فهو لإزائته العمل متناسبه  
لنحوه (٢).

ب - الظرد والعكس والموروث .

٣ - الظرد هو معارضة الحكم للوصف من  
غير مناسبة ، كقول بعضهم في الخمر ، مانع  
لا تبس القسطرة على جنسه فلا تزل به  
النجاسة كالدمن ، بخلاف الماء فبسي  
القسطرة هل جنسه فتزال به النجاسة ، فهنا  
الظرد وعدمه لا مناسبة فيه للحكم أصلا .  
وإن كان مطبعا لا يقض عيب ، وأكثر  
لأصوليين على عدم إثبات الحكم به

ومقابل الظرد هو العكس ، وهو مثله

(١) حديث : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » أخرجه  
مسلم ١٥٨٨ / ٣ - ٤ ، أحمد ١٠٠٠٠ ، ابن ماجه ١٠٠٠٠ ،  
ابن حبان ١٠٠٠٠ ،

(٢) جمع المصنف مع شرح ٢ / ٢٧٤ - ٢٧١ .

يقول الجنائي ، وقشه كما يسمى به من  
لصلك يسمى به الوصف المتمسك عليه  
ذلك ، سلك (١) وتطريح الحكم يدعى سلك  
يسمى بغيره القشه ، مثال ذلك كزبط في  
إزائته لحث ، هي طهارة أراد للصلاة فينبغي  
فيها ماء لا يجوز يأتبع آخر طهارة  
الحديث ، فإن المناسبة بين كونها طهارة مرتبة  
لصلاة ويبقى معنى الماء غير ظاهر ، فإن  
الحديث لا يمكن إزائته إلا بالنسبة وذلك  
بالله ، وفي الحث بإزائته عليه ، لكن إذا  
اجتمع الوصف ، فيها ما اعتبره الشارع  
ككونها طهارة أراد للصلاة ، ومنها ما العاد  
ككونها مبهمة عن حث بومها من ذلك أن  
الوصف الذي اعتبره مناسب للحكم ، وأن  
فيه مناسبة (٢)

للقائظ دت الصلاة

١ - المتناسب

٢ - المتناسب هو الملائم لأعمال الصلاة  
عامة ، كما يقال هذه اللزوجة متناسبة بهذا

(١) نسخة السليمان في جمع المصنف ٢ / ٢٧٤  
(٢) مجمع المصنف ٢ / ٢٧١ ، وحاشية الشرح على جمع  
المصنف ٢ / ٢٧٤

ويعتمد القاص في معرفته لأسباب انشئه .  
 منحنى القلم من أعين الثقافة به . وهذا  
 عند الشاعري والحنانية ، وهو لرب أنس  
 وشعاع ، والألوان ، واللحن ، وأبني توري ،  
 واستندوا على الأند بمول القنات ، لا غير  
 عن الشبه ب ورد عن عائشة - رضي الله  
 عنها . « أن نسي القلم دخل عنده سرورا  
 مرقى لماري ووجه قتل . « ألم ترى أن يهز  
 مدحى نقر انما إلى ربه وأسلمه وقد غطا  
 رؤسهما وسدت أقدامهما هاهنا . إن هذه  
 الأندم حصص من جمل »<sup>١١٠</sup>

روال الحنية : ثبت من القلم من  
 وحده بمحور دموله ، كما ثبت من اثنين  
 مسويين إلى ادعاء هذا فلو سب أحدهما  
 فهو لاند حال يهز الآخر . ثم أعددوا بالشبه  
 ودول القنات لأنه مجرد من عيني ، فقد يوجد  
 الشبه بين الأحباب أحياء ، ويسمى به .  
 الأنطرب<sup>١١١</sup> وقد ورد عن أبي القاسم القنات أن

الحكم لا تفتاء الوصف والعنه . وهذا ظهر  
 في الشبه منقوله بين المانصب والعقد ، فيه  
 يشبه العقد من حيث أنه غير مناسب بالمدات  
 وشبه المانصب بالمدات من حيث المنصب  
 التارخ إليه في حسه ، فيرجع المسألة

ولسوان هم التطرد والعكس معا .  
 أي كلم وجد الوصف وجد الحكم ، وكلما  
 انتهى سوما ، انتهى الحكم وهذا  
 المسائل من مسائل فاعلة في القنات مناه  
 الحنية وبعض إنسانية كالعزل والامني  
 وأكثر الشاعري على أنه حجة لنا لوظفنا  
 على تفصيل وخلاف<sup>١١٢</sup> ( ر - دوران )

### احكم لإحسان

٤ - ذكر القنات في بحث النبط ، أنه إذا  
 ادعى من قبله لثان لو كثر ، ولم يكن  
 لأحدهما بيت ، أو تعارضت فيه بيتان  
 وشهدوا ، يعرف من القلم على القنات<sup>١١٣</sup>

١١٠ جمع القلم ٢ ٢٨٦ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤

١١١ من القنات ٢ ٢٩٤

(١٢) القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .

(١٣) القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .

(١٤) القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .  
 من القنات من القنات وهو من القنات من القنات .



مصطلحات (عاده ، نقطه ، نسب )

٥ - نائب : قرر الاصطلاحون أنه لابد من الحكم من عدة ناطقة بها الشرح ، وعليه للمصالح الشيوية والأخروية ، كما أنه لابد من طريق لإثبات العلية وهو انسلتلك وهناك مسائل لتبين العلة متفق عليها عندهم ، كالصبر والإجتماع ، والصبر ، والنديم ، والمناجاة ، مع تعصيل فيها <sup>(١)</sup> ومساالك مختلف فيها ، كالشبه وبباسة ، والطرد والدوراني وبحوده وقد قروا أنه ، إذا أمكن لوامس العامة شتمل على المناصب بالذات فالشبه لا اعتبار له . ولا يصار إلى قياسه اتفاقاً ، فإن تعددت العلة يتعذر قياسها بالذات ، بل لم يوجد غير فيلس الشبه ، فهو مردود لبعضاً عند الحقيقة ، وهو قول الباقين وأبو بكر الصوري وأبو إسحاق الصيرفي من الشاعرية ، وذلك بشبهه بامرود

وقال الشافعي . هو حجة شبيهه بالناسب ، ومن الشاعرية من قالوا إن الشبه علة وليس بمسالك ، بل إن ثبت بمسالك من المسالك فالأمر يصل ، وإلا فلا

كصرايا أملة فقال : رسول الله إن امرأتى ولدت حلالاً لمجد ، فقال . هل لك من إيل ؟ قال . نعم . قال . ما ثوبها ؟ قال حر . قال . فهل ليها من أوزن ؟ قال . نعم . قال . فأرى كان ذلك ؟ قال . أراها فرق برعه ، قال . فمن ليك هذا برعه فرق ؟ <sup>(٢)</sup>

وقال الملائكة لا يلحق نسب النقيض منقطعه ولا بعده إلا سيرة أو قرية داه على دعواه ، ولم يذكروا فيه الأحد بقول القاتل والاعتقاد على الشبه . لكنهم اتفقوا بالشبه في مسائل منها إذا وقعت روجه وجل ، ولما أخر واحتفظ لوندان ، ولم يعرف كن واحدة منها ولدها ، عنه لطفه ، وتعمد الفقه في معرفتها الأسبب بالشبه على أن من أو ميت لم يدهي ، لا على شبه عصبه الأب المدعوى والشهود عندهم ، أن يكفى فلف واحد <sup>(٣)</sup> وتعصيل هذه المسائل في

(١) حديث : إن امرأتى أتتني شيعة فقال يا رسول الله إن امرأتى ولدت حلالاً لمجد .  
الشرح الحاشي ، المصحح ١٥ / ١٧٥ - ط المسعودي  
وسم ١١٣٧ / ١ ط الخليلي ١ من حيث  
في طريق

(٢) جوهرة الإكمال ١ / ٢٣٩ ، والمرواني ٦ / ١٩٠ .  
وحفظ مع امرأتى ٢١٧ / ٢ وسالية المسعودي  
٤ / ٢١٧ ، وهو المأثور ٦ / ١٠٨ ، ١٠٩

(٣) صمد النور ٦ / ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ط بغداد

ومنه من الخائب من السلكة<sup>١</sup>  
وتعصبه في الملحق الأصولي

## شبهة

التعريف

١ - شبهة لغة من أسه الشيء الفشاء  
أي - مثله في حداثته وأشيء ، وأشبهه ،  
والشبه ، أشل ، (الجمع) أشبهه ، وأشبه  
التمثيل ، وأشبهه الواحد نفس والأمر  
الشبهه أي الشككة شبه بعضها  
سعره<sup>(٢)</sup>

واصطلاحاً هي : ما لم يقض كونه حراماً  
أو حلالاً أو ما جهل بحكمه عن الحقيقة  
ومخرجه عن الحقيقة أو ما يشبه التلبس  
وبسبب ثلث<sup>(٣)</sup>

٢ - كقولك الشبهه عند العلماء :

٣ - صر العلماء للشبهة بأربعة مقاصد  
أول : ما عارضت فيه الأدلة  
ثاني : ما اختلف فيه العلماء وهو منفرع  
من الأول

## شبه العمد

انظر نقل شبه العمد



١ - لغة العرب واصطلاحاً (المعجم) (قوله)  
٢ - اصطلاحاً (المعجم) (قوله) ٢٩

(٢) سنده الحسن ٢ - ٣ - ٤٠٢ - وضع المعجم  
شرح ٢ - ٤٠٢ - وضع المعجم

الثالث - المكسرة

الزنج الرابع - المباح الذي بركه أولى من فعله باعتبار أمر خارج عن ذاته

ما شبه يكون في حق غيره ممن لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين ، لم يعرفه الرجوع من أقوال العلماء ، أما كان علي هذا حال لا يتبدل إيمانه من الحلال فليس ولا من الحرام فليس ، ولشبهته هو ما لا إشكال به وهو ما يدل عليه الحديث في قوله : « أحلال بين والحرام بين وبينها مشبهات »

وسئل للمفسر الثالث والرابع أن يذكروا يتخلله جملتا الفعل والترك ، وكذلك المباح الذي لا يقصد به ما ما أسرى فيه بالفعل والترك ، بل يقصد به ما كان خلاف الأولى ، بأن يكون متساوي الحزوين باعتبار ذاته واضح الترك على الفعل ، باعتبار أمر خارج لأن من استكثر من المكسرة احتزأ على الحرام ، ومن استكثر من مباح اجتزأ على المكسرة ، وقد جعل اعتباراً تعاطي الفكر وهو المنهي عنه غير المحرم على ارتكاب المنهي عنه المحرم إذ كان من جنسه .

ويدل له ما جاء في رواية من حديث : « اجعلوا بينكم وبين الحرام سيرة من أحل من فعل استبرأ الغرض وإيمانه » (١) ونحوه أن أحل حيث يحل أو يلو ، فعله مطلق

ويدل للمفسر الأول والثاني ما جاء من حديث الثعلبي بن شمر - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ قال : « حلال بين والحرام بين ، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات ، استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات ، كرام يزعمون حول الحرام يوشك أن يواقع . ألا وإن كسب ملك مني - إلا أن حرم الله في ربه حرامه ، ألا وإن في الحرام مضرة إذا صاحب صلح لمسد كله ، وإذا مسدت فقد اجسد كله ، ألا وهي القطب » (٢)

ووجه الدليل قوله ﷺ : « لا يعلمها كثير من الناس » وهذا في رواية الترمذي ، ولا يدرى كثير من الناس ليس أحلال هي من الحرام ،

ومعهم قوله : « كثير » أن معرفة حكمها ممكن للفصل من الناس وهم المجتهدون ،

(١) حديث : « الحلال بين والحرام بين » أخرجه البخاري (الفتح ١٧٦٢) ، وأحمد ، وإسحاق (٢) ١٧٦٩ - ١٧٧٠ ط (المعجم) والترمذي (٣) ٥٠٠ - ٥٠١ ط (المعجم) - والمعجم الصغير

(١) حديث : « اجعلوا بينكم وبين الحرام سيرة » أخرجه ابن أبي حنيفة (الإمامي ٧ - ٣٢٧ - ٣٢٨ ط) والبيهقي (المعجم ٤)

هذه الشبهة شبهة الملك لأن الشبهة وردة على كون المحل ملكا .

أما القسم الثاني وهو شبهة الفعل ، وتسمى شبهة شبيه أي : شبهة في حق من حصل له أشياء ، وذلك إذا غلب الحل لأن الظن هو الشبهة لعدم دليل قائم ثبتت به الشبهة ، والمفروض بين شبهة الفعل وشبهة المحل أن الشبهة في شبهة المحل جاءت من دين حل المحل فلا حاجة فيه إلى شيء من

وهو أمثلة شبهة الفعل ، وهي : معتدا الثلاث ، ووطء معتدة المطلق عن مال ، ووطء المعتدة على مال

وافتقد الخصية يقسم شبهة الفقد وهو ما وجد فيه صورة الفقد لا حقيقته ومثلوا له بمن وطئ ، ثم ما غلبت نكاحها بعد ولا توجب الحد عند أبي حنيفة ، وعند صاحبه يوجه إلى عدم الحرمة وبغية الفثري

وتعمد الشاذلية تقسم شبهة بصرى ، أو شبهة اختلاف الفقهاء ، وهي الشبهة ناشئة عن اختلاف الفقهاء لأن يكون أحد المجتهدين ذاب ما حلل ومثلوا به بالوطء في نكاح بدون وثي . ويحصل أن يكون هذا

إلى مكره أو عزم ، يسمى احتياط كالإكثار من العباد ، فإنه يجوز إلى كثرة الاستسار فيوقع في أحد ما لا يستحق أو يعفى إلى بصر النفس

ويراجع كذلك معطحات ( إياحه ، خلاف ، سد المرائع )<sup>١١</sup>

### أقسام الشبهة

٣ - قسم المحتبة والشبهة : شبهة إلى ثلاثة أقسام : انفاد في الحب منها ، وبعد كل مذهب قسم ثالث

فانفق المذهبان في الشبهة الحكمية وشبهة الفاعل

أما القسم الأول فهو الشبهة الحكمية وتسمى شبهة المحل أي : الملك

وسميت حكمية لأن حق المحل ثبت بحكم شرع أو شبهة حكم الشرع بحل المحل ، لأن حصر حكم الشرع ومحل لم ينسب وإنما انبثت شبهة لكون دليل محل عارضة مع ومن أمثلته : ووطء معتدة الكهيات ، والوطء في الطلق المطلق عن مال . وسميت

١١ كتب الشبهة من الشبهة : سواكر من ٢ ١١  
من ملكه الخمرين بالفساد ، منع الفدي ١١ ١٢٧ ،  
لحق الممنوع من ١٢ ١٢٣

شبهية لحرمته تصاحي شبهة المحل من  
اجتماع عن حرمة ، وهو وطء حلوة  
مشاركة موافقة للمصلحة . أما شبهة الفصل  
فيعتد بها شبهة أن يفسد الحرس ، كما  
يؤثر ، المستلحة على مال طائفة المحل

أما شبهة الخط ، فقلتى به عدم  
الاعتداد بها في إسقاط الحد ، وهو قول  
الصالحين خلافاً لأبي حنيفة

وقد خصص للشرعة على تجنب الشبهات  
ووجوب الاستبراء بها ، ما فيه من الاحتياط  
في الدعي ، يدل له قوله وإنما ، ومن اتقى  
الشبهات استبرأ للفتن وعرضه ١ وفي  
رواية ٢ ومن ترك ما يشبه عليه من الإثم كثر  
لما استند لتركه ومن احتراً على ما يشك فيه  
من الإثم لو شئت أن يواقع ما استبرأ ٣

ول حلوت التمسك من يشك فسمت  
الأحكام إلى ثلاثة أقسام الأول الحلال  
اليقن ، والثاني الحرام اليقن والثالث مشبه  
خلفاته فلا يدرى هل هو حلال ٤ أو حرام  
وليد يبيح جناحه لأنه إن كان حراماً فقد

القسم داخلاً في القسم الأول وهو ما أطن  
عليه الخنفية ( الشبهة الحكمية ) <sup>(١)</sup>

حكم مصاطي التسبوت :

٤ - ذهب الشافعية إلى حرمة تعاطي شبهة  
المحل ، ومثلوا لها بوطء الأمة المشتركة  
للإجماع عن حرمة

أما شبهة المحل فلا يوصف بمحل ولا  
بحرمة ، كما يرى ، امرأة يظنها حليلة لأنه  
في حذو المعنة عن الحقيقة غير مكلف اتفاق  
ومن ثم حكمي الإجماع على عدم إثمه ، وإد  
انتفى التكليف انتهى وصف فعله بالمحل  
والحرمة ، وهذا بمن قولهم وهذه الشبهة لا  
يوصف بمحل ولا حرمة

أما شبهة الطيرين فيختلف حكمها  
بحسب من قلده ، فإن قلده من قال بالتحريم  
حرمة ، وإلا لم يحرم

وذهب الخنفية حرمة تعاطي شبهة  
المحل ، إذا كان تحرماً بها مجتمعا عليه كوطء  
المختلعة على ما ، حيث لم يختلف في أن  
الخلق عن مالك يقع ما نسا ، وربما مثل به

(١) حديث ١ من غفر ذنوبك استبرأ له (مروءة)  
بذلك فتركها ٢

(٢) رواية ١ ومن ترك ما يشبه عليه من الإثم كثر  
البحاري (المص ٤ / ٢٢٠ - ط النسخة)

(٣) حطبت في حليتين ٢ / ١٥٠ ، ١٥٣ - الإجماع  
٨ / ٢٧ ، فقه المذاهب ٤ / ٣٠٤ - الأخير  
٩٠ / ٤

النبي ﷺ قال : كيف وقد قيل ؟ وقد كانت  
لحمة أمة أبي يعقوب التميمي <sup>(١)</sup> ووجه  
الدلالة من حديث قوله ﷺ : كيف وقد  
قيل ؟ مشعر بأنه أمره بعزى لئلا يما كان  
لاجل قول امرأة إنها أرضعته فاحتمل أن  
يكون صحيح غير ترك الحرام فأمره بعزقه  
احتمالاً

الثانية ما أصله لإباحة كالطهارة ،  
استوصت لا ترفع إلا بفرض الحدث بدلوه  
حديث عبد الله بن ربه - رضي الله عنه -  
قال : « شكى إلى النبي ﷺ فرج يدي في  
الصلاة شيئاً يمنع الصلاة ؟ قال : لا .  
حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » <sup>(٢)</sup> . ومن  
أمثله من له روجه وشئ من طهر فلا عزة  
سلك وهي بآلية على عصمته

الثالثة ما لا يتحقق أصله ويبرود بين  
الخطوة والإرساء فالأولى تركه . وذلك حديث  
أس - رضي الله عنه قال : « أمر النبي ﷺ  
سورة مسقوفة فقال : نولا أن تكون صفة  
لاكنها » <sup>(٣)</sup> . وأما ترك ﷺ أكلها فبريء

(١) حديث عنه في الخوارزمي وكيف وقد قيل  
كسرة - مد - في الفتح ١ - ٢٩٢ - ط السلفي  
(٢) حديث عبد الله بن ربه (الذي لا النبي الرض) عنه  
في أنواره البحاري (الفتح ١ - ٢٩٢ - ط  
السلفي)  
(٣) حديث أس - رضي الله عنه مسقوفة  
كسرة - ليدري (الفتح ١ - ٢٩٢ - ط السلفي)

بريء من الوقوع فيه ، وإن كان حلالاً بل  
أجر تركه الحلال بنية تجنب الوقوع في  
الحرام

واستنبات الشبهة على مراتب :

٥ - الأولى : ما يسمى اجتنابه كإن ارتكابه  
يستمر ارتكابه الحرام وهو ، يكون أصله  
التحريم كالصبي للشكوى في حال اضطهاده  
فإنه يحرم أكله قبل دكانته فود شك فيه ففي  
عن أصل التحريم حتى يتخفى الحل

ويدل هذا حديث علي بن حاتم - رضي  
الله عنه - قال : سألت رسول الله ﷺ عن  
المرضى ، فقال : إذا أصاب بحدله فكل  
وإذا أصاب بمرجه فقل فلا تأكل ، فإنه  
يقيد ، قلت يا رسول الله : أرسل كلني  
وأسمي فأجد معه على الصبي كلنا الحرام  
أسم عليه ولا أذكرني أبداً أحد ، قال : لا  
تأكل إنما سميت على كذاك ولم تسم عن  
الأخر <sup>(١)</sup>

ويدل له كذلك حديث عنه بن الحديث  
قال : « إن امرأة سيوفه جاءت فرجعت أبا  
أرضعها فذكر النبي ﷺ فأعرض عنه وبسم

(١) حديث علي بن حاتم - رضي الله عنه - رسول الله ﷺ من  
المرضى : « أخرجه البيهقي (الفتح ١ - ٢٩٢ - ط  
السلفي)

فليس بواجب لأن الأصل أن كل شيء في  
يت لإسكان عن الإباحة حتى يقوم دليل  
على التحريم .

رابعة : ما سدد اجتنابه ومثاله عند  
بعض الفقهاء اجتناب معاملة من الأقل من  
مائة حرام .

## شعاع

التحريم .

١ - الشعاع في اللغة : جمع شععة ،  
والشعة الحراصة في الوجه أو الرأس ،  
ولا تكون في غيرهما من الجسد والشعاع  
أثر الشععة في الحصى <sup>(١)</sup> ولا يخرج استعمال  
الفقهاء ، فلفظ الشعاع عن معنى  
الشعيرة <sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

أ - الحراصة

٢ - الحراصة لغة من الشععة إذ الشععة  
ما كانت حارصة بالرأس أو الوجه ، أما  
الحراصة فتطلق عن ما أصاب البدن من  
ضرب أو طعن في أي جزء سواء أكان في الرأس

## شتم

نظر ب

(١) حديث ابن عباس ر ٢ / ١٥ ، ١٥٣ ، الإجماع  
٢ ، ٨٦ ، فتح الشعاع ٢ / ٣٠٤ ، الأحكام  
١ - ٩ ، فتح شعيرة ١ / ١٢ ، ١٢٤ ، فتح الباري  
٢ - ٢٩ ، ١٩٥ ، مؤلف الجليل ١ / ٢٣٠

(٢) لغة ضرب والصواب  
(١) ابن عباس ر ٥ / ٣٧٢ ، والبيان ٢ / ٣٩١ ، والدرر  
٢ / ٣٥ ، ٣٥١ ، رمي الشعاع ٢ / ٢٦

## شجاج ١-٢

ثم في لوجه أم في طرف من أجزاء الجسم<sup>(١)</sup>

٣- اجنبية على ما دون النفس .

٤- اجنبية على ما دون النفس . كذا لعن  
عرج وقع على الأظفار أو الأعضاء سواء أكان  
يتقطع ، أم يخرج ، أم يرتزأه للنافع  
(و- جنباه على ما دون النفس)

٥- اجنبية على ما دون النفس أصم من  
الشجاج ، فإن الشجاج جارية على حذاء  
خاص من أصم وهي الرأس والوجه

### أنواع الشجاج

٦- تنوع الشجاج بحسب مقعده في  
الجسم وهي عشرة أنواع أو أحد عشر نوع مع  
اختلاف اتفق . في تسميه بعض أنواع  
الشجاج وفي ترتيبها ، وبما ذلك مما  
يكفي -

(١) الخارصة وهي التي يخرج من خلف  
التي تجرد ولا تخرج الدم وتسمى أيضا  
الخارصة

(٢) الدامعة وهي التي يظهر الدم ولا  
تسلك كالشمع في العين

(٣) الأكمة وتسمى أيضا المأمومة وهي  
تتصل . أم الدعاع وهي اختلة البريقة

(٤) - شرجي الجسم في الجزء ٢٢٦/٢



٥ - خضاه في الشجاع - إما ان يكون عمدا  
ورما انه تكون خطأ فإن كان الشجاع خطأ  
ففيهما الجبل الموصحة من الشجاع حكمه عدل  
لأنه ليس فيه ارض مقدس ، ولا يمكن  
احد من فتح الحكومة ، وهذا عند خضاه  
ولمالية واحتمالة في التصحيح ، وهو قول  
الشاعية ان لم عرف سبب اشعة من  
موصحة ، فإن عرف سبب اشعة من  
موصحة يجب حفظ من ارضها وليس ،  
وقيل يجب لأكثر من الحكومة والقسط من  
الموصحة ، لأنه وجد سبب كل منها فإن  
استويا وجب ائتمارها

والقول بوجوب القسط من ارض الموصحة  
لأن عرفه اشعة منها هو قول الكرسي  
من خضاه ، وهو قول التصحيح من  
الخاصة ، واستعد ابن قدام

ويقال التصحيح عند الخربة مدكور من  
عداه رواية اخرى من احمد ان في ارضه  
عدا في الناصفة بغير وفي الملاحمة ثلاثة  
ايعز وفي المصالح اربعة اعم ، لأن هذا  
يرى عن ر. من ثابت - رضي الله عنه -  
ويرى عن علي - رضي الله عنه - في  
المصالح مثل ذلك ، رواه سعيد بن عيسى عن  
عمر وعثمان - رضي الله تعالى عنهما - بها

التي تجمع الشجاع وتسمى خريطة الشجاع

١١ - المداغة وهي التي تحرق الحدة

التي تجمع الشجاع وتصل إلى الشجاع

ولا يغير ، إنما هو عاليا ، وليس  
يعدها محمد بن احمد بن محمد بن شجاع لها  
معتبر فلا المعنى لاشعة كذا مستبعد  
محمد لخارصة لأنه لا يجر ما أثر عاليا ،  
هي الشجاع عند جمهور الفقهاء

ولمالية كالمشهور في أهم سبب  
المصالح ( اسطة ) وسرعة ، بأنها هي  
التي تربت لتنظم ولم يصل إليه والمعلوم  
المعنى على ما كتبه الجليل رحمه الله  
عليه

وحاشا لمالية المشهور في تربت  
الشجاع فهي عدم الداية ،  
وخارصة ، فالمصالح ، فالخاصة ،  
فالملاحمة ، فائتداء ، فاللوصحة  
فالمصحة ، فالأداء ، فالداغة

ما يتمتع بالشجاع من أحكام  
أولا - ما يجب في الشجاع من مصالح أو  
أرض

(١) ابن ميمون ٤٧٢ ، في ٢٩٦٧ ، والقنبري  
٢٥٠ - ٢٥١ ، وفي المصالح ٢٥١ ، وكذا في ٢٥١  
١ - ٢٥٠ ، في المصالح ٢٥١ ، وكذا في ٢٥١





إليه فقال : أقدمي فأقده ثم جاء فقال  
يا رسول الله عرجت فقال - قد عرجت  
فصبرني فهدك الله وبطل عرجتي<sup>(١)</sup>

والمنحجب عند الشبهة هو أن يكون  
القصاص عن القوم وانما خبر آخر وهو  
المنحجب لا ورد في الحديث السابق .

٨ - وهذا بالنسبة لو كانت الحكم بالقصاص ،  
أما ما نسبته لوقت الحكم بالنسبة عند التلكبة  
والحيلة وفي قول الشافعية ، أن الحكم  
بالدية لا يكون إلا بعد السوء فيها  
كاقصاص ، لأن الأرض لا يقتصر على  
الانعدام ، لأنه قد يسرى إلى النفس ويذهب  
في دمه النفس

وعند الحنفية وهو أقول الثاني للشافعية  
أنه يجوز أحد الأرض لمن استبداه  
القصاص لمن الانعدام ، لأن الجناية إن  
انصرفت فظاهر وإن مريت فقد أخذ بعض  
أبدية ويأخذ الباقي<sup>(٢)</sup>

(١) حديث دار بطلان رجلا يقول

انصرفت أم لا ٢١٧ ٣ - انصرفت - وبني  
٢٧/٨ - طائفة من أدب الشافعية ، حل بالإجماع ،  
وتكرر أنه إن ادعى في الجرح مني (٢٧/٨) ما عني  
النفس فليجزي في يدي - ثم ظاهرا - عند فراق دوي  
من جرح ظاهرا بدمه جرحا  
٢ - الإجماع - ٣٣ ٤ - ج ٧ ، ٣١١ ، ٣١٢ - وهي  
على ما في ٢٤٦ ، ٥ - وهو ينص الإجماع ٢١٣/٢ - ٥

٩ - وإن مريت الخراجه فلا بد من الموت فإن  
كانت الجناية عمدا فهذه القصاص في  
النفس لأن الجرح لا يسرى على حكم ما دون  
النفس ، وبين أن الجرح وقع قتلا من جرح  
روحوه ، ولو لم يكن الدم أن يقتله ، وليس له أن  
يفعل به مثل ما فعل وعند الشافعية يجوز  
لنولي أن يفعل به مثل ما فعل فإن كانت  
الجناية موصوفة فلول أن يوضح رأس الجاني  
نقروا نعي في الجرح ففصاص في<sup>(٣)</sup> فإن  
مات جرحا أسوق حقه ، وإن لم يموت قتله الولي  
بالبئف

١٠ - وإن كانت الشبهة خطأ فمرت إلى  
النفس ففيها دية للنفس<sup>(٤)</sup> وإن مريت  
الشبهة ، فإن كانت عمدا فاقصاص فيها  
ديه القصاص ، والأرض المقدر أو حكومة  
العادل فيها لاقتصاص فيه<sup>(٥)</sup> وإن كانت

والمعنى ٢٤٩ - ٢١ - وأسهر أسداه  
٢٥٢ ٢٥٢ ، يعني القصاص ٢٣ - ٦١ ، واليه  
٢٦/٢ - وفي المطالب ١ - ٢٨ ، ٢٨ - واليه  
القصاص ٢٤٦/٢ ، ٢٤٦/٢ ، واليه ٢٢٩/٢ ، شرح  
مسئله (٢٤٦/٣) ٢٩٨/٣

٢ - حوا لكاه ٢٥٢

(٢) القصاص ٢٧٢ ، ٣ ، ٣٣٠ ، والآخر ٢٤٦ - ٤٣ - وإن  
محدثين ٢٤٦/٢ ، وأسفل القصاص ٢٣ - ٦١ ، واليه  
٢٤٦/٢ - واليه ١٨٢/٢ ، ١٨٢/٢ - شرح مسأله  
٢٤٦/٢ ٢٤٦/٢ ، ٢٤٦/٢ ، ٢٤٦/٢ - ٢٤٦/٢ -  
٢٤٦/٢

(٣) المسألة ٢٤٦/٢ ، ٢٤٦/٢ ، ٢٤٦/٢ - شرح مسأله  
٢٤٦/٢ ، ٢٤٦/٢ ، ٢٤٦/٢ - يعني القصاص ٢٤٦/٢ ، واليه  
٢٤٦/٢

الشجة ، فكانه أنقلب عليه هذا القدر من المال<sup>(١١)</sup> .

وصرح الحسابة وهو قول عند الشافعية بأنه يجب التعزير فيها لو برئت الحسابة ولم يبق أنسر

ويظهر تفصيل ذلك في مصطلحات ( الجنابة عن ملكون النفس - ندخل - ديانت )

ثالثاً - كيفية استيفاء القصاص في الشجاج

١١ - لاستيفاء القصاص في الشجة لابد من معرفة قدر الجرح بالمساحة طولاً وعرضاً ، فلو كانت الشجة موضحة ( وهي الشجة التي اتفق الفقهاء على وجوب القصاص بها في العمد ) فإنه يعرف قدرها بالمساحة طولاً وعرضاً دون النظر إلى كثرة اللحم ، لأن حد الموضحة الأعظم ، والناس يختلفون في قلة اللحم وكثرت<sup>(١٢)</sup>

الشجة خطأ وبرتت على شيء وعيب فيه ، فقهرها القدر من الأرض أو الحكومة على ما سبق بيانه ، وإن برئت على غير شيء بأن التهمت ولم يبق لها أنسر فعند المالكية ، والحنابلة إن كانت الشجاجة على قدر الشروع لها أرضاً مقدراً كالوضحة وما عداها لم يبق لها قدره المشرع من الديار ، لأن الشيء لا يبرئ من هذه الديار في كتابه للعمود ليس حرم ولم يحصل أما سابق الموضحة وهي الشجاجة التي ليس فيها شيء مقدراً إذا برئت على غير شيء فلا شيء فيها ، ودعب الشافعية في الأصح إلى أن فيها حكومة عدل وذلك بأن يعتبر أقرب بقص من الإجمال ، وقال - بقدر القاصي النقص فلا تخلو الجنابة عن غرم التعزير .

لما عند الحنفية فقد قال أبو حنيفة إن برئت الشجاجة على غير شيء بأن التهمت ولم يبق لها أنسر فلا شيء فيها ، لأن الأرض بها يجب بالشئ الذي يلحق المشجوج بالأثر ، وقد زال فسلط الأرض

وقال أبو يوسف عليه حكومة الأم ، لأن الشجة قد تحققت ولا سبل إلى إعادتها وقد تعذر إيجاب أرض الشجة فيجب أرض الأم ، وقال محمد عليه أسرة الطيب سبب هذه

(١١) المصالح ٣٠١/٧ ، والبرهان ٢٧٩/٥ ، والبرهان ١٢٥/٦ ، والدرر ٢٦٠/١ ، وقصده المصالح ٢٧٩/٢ ، وصار الإكراه ٢٦٧ ، وصفي المصالح ٦١ ، ٧٨ ، ركبت الفتاوى ٥١/٢ ، ٥١ ، وشرح به الإبراهيم ٣٢١/٢ ، ٣١٢ .  
(١٢) المصالح ٣٠٩/٧ ، وصفي المصالح ٣١ ، ٤٩ ، والفتاوى المصالح ٥٥٩/٥ ، وصفي ٧٠٥/٧ ، والبرهان المصالح ٢٦٢/١ ، والدرر ٧٥٩/٢ ، والبرهان ٩٤٦/٦

وإن أوصح أحيان كل الرأس ، ورأس  
الحسانس كسر من رأس الحي عليه كذا  
المنجوح قد يقتصر فهو شجحه من أي  
جانب ولا يسوع رأس الشجج لأن في  
الاسماء أسماء مائة وفيه زيادة شين  
وهذا لا يجوز لكس على اجنبية يحمر  
للشجج حتى يبلغ منه « شجحه في الشوك ثم  
يكس . وبين العود من الأرض ، لأنه وجد  
حقه بأصا ، لأن شجحه الأرض وقت  
مستوحه . والتمية لا يذكر لتيد بها عيش  
له الحذر ، فله شاء استوى حقه بأصا تدعيها  
للصا . وإن شاء عد في الأرض <sup>(١)</sup>

## شَجَر

### التعريف

١ - حء في الفقهوس الشجر من النبات  
مقام من سلق أو مسها عنه ذو لوجل  
قارم الشاء أو عجره ولي الصباح  
الشجر نبات هو ماء ساقى صلب يفرج به ،  
كأنخل وغبره ، والواحدة شجرة ، وتجمع  
أيضا عن الشجر وشجرات <sup>(٢)</sup>

واستعمله الفقه ، عينا له ساق ، أو هو  
كل منه ساق ولا يقطع أصله

وهو الذي لثانكي في المساء م' كبر د  
أصل نبات نجى شربه وشفي أصوله <sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

### ١ - الزرع والنبات



(١) الصباح ابنه ولسان العرب ومن القصة

(٢) برهان ٢ ٣٥ ٢٨٢١١ دكتور ٢ ١١٠ ٢

جواهر الإكليل ٢ ١٨٠

(٣) السدح ٢٠٩٢٢ . لسان الشجج ٢ ٥٥٩ . وشفي  
شجج ٥٦

وتعصّل ذلك في مصطلح ( حرم )

تقليداً ، وبحول الشجر في بيع الأرض

٤ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه تدخل  
الاشجار في بيع الأرض ولو بلا ذكر ، ثمرة  
كانت أو لا ، صغيرة كانت أو كبيرة ، وهذا  
إد كان وطياً لب ، لا معلوماً ولا باسماً لأن  
المنقول واليأس يشهد مناع الذر ، ويتناع  
الذر لا يدخل في بيع الدار إلا بصر ، وإلى  
هذا ذهب المالكية أيضاً ، لم يكن عرف  
بمحلته<sup>(١)</sup>

وقال الحنابلة ، تدخل الشجرة والبناء في  
بيع الأرض (د) باعها بحلوه

وإن لم يشر ، يحلوه مع دخول في بيع  
الأرض عندهم وجهان

١ - إذا قال بعتك هذا الستان ، وتدل  
فيه شجر قصد ، لأن الستان اسم للأرض  
والشجر والحائط ، ولذلك لا يسمى الأرض  
المكتسبة ستاناً<sup>(٢)</sup>

= ٩٨٦/٧ - ٩٨٧ ط (حي) من حديث ابن  
مسعود

(١) ابن مسعود ٣٧/٤ - الطبراني ٦٦١/٣ ، رواية  
الحاج ١١٦/٣ - ١١٧ - والذهبي ٢٩٥/٢

(٢) يعني لأن الدار ٨٦١ - ٨٦٢ ط

٢ - النبات : اسم ما بهيت من الأرض ،  
والشجر : استت من الأرض بالبر ، قال  
بعضهم ، ولا يسمى روعاً إلا وهو غصن  
طري<sup>(١)</sup> ، فائست أعم من الررع والشجر  
ب - الكلا

الكلا : الشجر ما كان أوياساً ، قال  
ابن عيينة ، هو ما يسط ويسر لاسق  
به ، كالإعصر وسحوه ، والشجر ما  
ساق<sup>(٢)</sup>

الأحكام المتعلقة بالشجر :

أولاً : قطع أشجار الحرم :

٣ - اتفق الفقهاء على تحريم قطع أو قمع  
بسات الحرم شجراً كان أو غيره ، إذا كان مما  
لا يستحب لناس عباده وهو وطى<sup>(٣)</sup> ، لقوله  
ﷺ : لا يخنس خلافاً ولا يعصد  
شجرها ،<sup>(٤)</sup>

(١) المصباح للمبر

(٢) المصباح للمبرين حديث ٢٨٢/٤

(٣) البدائع ٢٠٠/٢ - بدأمة ، والزمخشري ٢٧ / ٢ ،  
معجم الإكمال ١٠٢/١ ، ٢٩٩ - وأعطى ١٥٨/٣  
ومعني للعتاج ٥٢٧/١ - يعني لأن الدار ٢٥٠  
وأعطى

(٤) حديث الأئمة خلافاً ولا يقصد شجرة

لغيره (معجم) (طبع ٢١١/٤ ط (حي) وصح -

ولتتمتع بغير مصطلح . لصاحبه فيها ، كما نقل عن الإمام مالك<sup>(١)</sup> (صح ٢٧)

ولتمتع الموصوع ينظر مصطلح ثالثا : الشفعة في الشجر . (شفعة) .

٥- يرى جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) - أنه لا شفعة في البناء والشجر إلا بغير بلا عرصه . ولو بيعت العرصه للملوك مع ما عبيها من الأشجار والأبنية تجري الشفعة في الأشجار والأبنية أيضا تبع للعرصه . أي ثبت في البناء والشجر إذا بيع مع ما حولها من لأرض ، فلو باع أشجارا ومطويها سقط فلا شفعة فيها<sup>(٢)</sup>

وأما حريم الشجر :

٦- ذهب الحنفية إلى أن حريم الشجر في الأرض الموطوعة حصة الموصوع من كل جهة ، حتى لا يملك غيره أن يعرض شجرا في حريمه ، لأنه يحتاج إلى الحريم جذاذ شجرة ، وللوصوع فيه . ولما لم يخصص . الاعتدال للحاجة لا التقدير ، لأنه يختلف الحال بكمية الشجر وصغيرها

وعند المالكية يكون الحريم لكل شجرة بقدر مصلحتها ، ويسأل من كل شجرة أهل العلم .

ومثل ما ورد في كلام الشافعية من أنه يرجع هي دلت إلى أهل المصنف (أهل الاختصاص)

وقال الحنابلة حريم الشجر ما قبله إليه

وقال المالكية ثبتت الشفعة في عقار وهو الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر ، ولو كان العقار شجر أو بناء مملوك فالشفعة عندهم فيما لم يتقسم بين الشركاء من الدور والأضرحة والنخل والشجر وما ينسب بذلك من بناء وشجرة ، إذا كان قبلا للقسمة ولا شفعة فيما لا يقبل القسمة . فإذا كانت مقله بين رجلين فباع أحدهما حصته من فلا شفعة

(١) غلة المالك المسمى ١٠٠٠/١٠ ، ابن عديم ٢٠٠/٢ ، ١٤٢/٥ ، السبكي ٢٥٢/٥ ،

غلة المصنف ١٠٠/٥ ، مكي المصنف ٢٦٦/٢ ، مطالب أولي النهى ١٠٠/٤ ، ١٠٠/٤

(٢) الشرح المشير ٣٤/٣ ، والمصنف مع اللواتي ٣١٨/٥ ، وصغير الإكمال ١٥٨/٢



ومن يحس النقص وينسرخ له لا يملك  
الأشجار ، يحتاج ذلك إلى الاستعمال ،  
وبعد العمل .

ولمزيد بالشعر في باب 'الساقاة عند  
القهله أن يكون له ساق وأن يكون شمرًا ،  
[ وإن لم يشترط ذلك النقص في الشغل ]  
وما لا ساق له كالتطبيع ويحوى أو لا يكون  
شمرًا كالنوب المذكور ويحوى لا يجوز فيه  
ساقاة

ولأن أبي حنيفة 'الساقاة عند دامت ،  
لأنه استجار بأجرة مجهولة معدومة واستجار  
ببعض ما يحصل من عمله ، كصغير  
أحدان ، ودناءة عند

قال اللوصي - وانقضى على ثوبها ، أي  
باعتها ، الحاجة للناس ، وقد عامل بها  
الست

وقال الشافعية في الحديث ' لا تصح  
ساقاة إلا في الخيل ، لأنها رخصت فتحسن  
بها رده في النسي ، ويشترط فيه أن يكون

أعصاب حاليها ، وهي السطة مد  
جريدته .<sup>(١)</sup>

وتعبر تلك في مصطلح ( حريم  
١٠٠ )

خاصا الساقاة في الشعر

٧ - الساقاة . هي أنه يدق شخص شمر  
إلى امر يدفع سميه وعمل سائر ما يحتاج إليه  
بجزء معين له من ثمنه . فهي عقد عن  
تعليمه شمر بجزء من ثمنه

وهي جائزة عند جمهور الفقهاء ( لما ذكره  
والخاتمة ، وأبي يوسف ومحمد من الطيرة وهو  
القول القديم بنسائي ) في كل شمر  
شمر ، لما روى عبد الله بن عمر - رضي الله  
عنها - قال : « عاملني رسول الله ﷺ أهل  
خير سكنها وأرضها بشرط ما يخرج منها من  
تمر أو رزق »<sup>(٢)</sup>

ولأن الحاجة دعية إليهم ، لأن مالت  
الأشجار له لا يحس نقصها أو لا يتسرخ ،

(١) الشافعي ٣٨٢٩ ، من جلد ١٥ ، ٢٨ ، والشافعي على  
شافعي حقايق ٣٦ ، الأندلس ٣٩١ ، على  
١٩١/٥

(٢) حديث - « عاملني رسول الله ﷺ أهل خير سكنها وأرضها  
بشرط ما يخرج منها من تمر أو رزق »  
أخرجه البخاري وصححه ١٠٢٥ - ط الشافعي

(١) فتح القدير مع أهلية ٣٩٩/٥ وما بعده ، ويؤيد  
[ أنس ] ٢٧٨ ، ومقاتبه الدوسي على الشرح الكبير  
للمؤيد ٣٩٩/٥ ، وفي الحاشية ٢١٢/٢ - ٢١٢ -  
وهي لأن ذلك ٢٩١/٥ وما بعده ، ومقاتب أبي  
نصر ٢٩٣

معروب معيداً موشياً ، مثل النحل الحب  
مضامع وجوب التزكاة فيها<sup>(١)</sup>  
ونعصر ذلك في مصطلح (نضار)  
(الحاجة)

ولبيان سائر شروط استقاء وأحكامها ينظر  
مصطلح (استقاء)

التحلي تحت الشجر

٨ - يكره عند جمهور الفقهاء (الخمية  
والثاكنية) والثاقبية (تحلي تحت شجر  
مثمرة)

## شحادة

لنقر سزال

قال الشافعية (روى ساحة وفي عروب  
التمرة ، صولته لما عر ثلوث عند الوقوع  
عنها لها الأفس ، ولم يعلوا بالتحريم لأن  
الشجر غير مئتمن)

وزاد الحنفية والثاكنية (لأن في شجر يتبع  
الجلوس به أو دأب طائفة الاستعلاء به)

وقال الحنابلة ، يحرم القبول أو الخوض في  
ظل الناضح ويحت شجره حينئذ نحره مقصورة  
مأكولة ، لأنه يعدلها ويعدلها الأفس ، فلم  
في غير حاد المثمرة فلا بأس<sup>(٢)</sup>



(١) الإيجاد ٣٠٤ ، معجم المصنف ٢٠٢/٥  
(٢) المستدرج للشمس ٥٠٩ ، معجم المصنف ٢٠٢/٥  
١٦١٥ ، والمصنف مع المجلد ٢٠٢/٥ ، وأما  
الطلب ٥٧٠ ، وكذلك المذبح ٢٤٢ ، والمصنف ٥٧٠  
لمس ٢٢ ، وشي ١٦٥

والدهن أهم من الشحم لأنه يكون من  
أخيرا واليات ، والشحم لا يكون إلا من  
الحيوان<sup>(١)</sup>

## شحم

التعريف القوي

١ - الشحم في الحيوان : هو جوف السم ،  
والعرب تسمي صفاء الجير شحما ويصاح  
الطن شحما ، وأصح شحوم<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج للمصن إلا الصمغلاحي عن  
السي أنصوي

والشحم عند أكثر الفقهاء : هو الذي  
يكون في جوف من شحم الكلى أو غيره

ويجوز أن يخصص : الشحم كل ما يدرب  
مأثور بما في الحيوان<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

١ - الدهن .

٢ - الدهن : ما يدهن به من زيت وغيره ،  
وحده دهن<sup>(٤)</sup> .

(١) تصح خبر جوف السم وأما السم

(٢) طي ٨ ، ٨١٠ جمع الدهر ٢٩٩/٥ ، ١٠٠ نشر دار

إحياء التراث العربي ، رتبته الجمل ٣٠٧/٤

(٣) الصمغ الكثير .

(٤) مصمم الوسيط مادة دهني .

(٥) سحر عرب وشاة الجبل ٣٠٧ ، ٣٠٨

الذهب وبالك في قول : إلى حل هذه  
الشعهم ويفترون إنها حلال ليست  
مكروهه<sup>(١)</sup>

أخيه بل بطل بها الشعر ويدعو بها الجليلد  
ويستصبح بها ثناس<sup>(٢)</sup> قال لا هو  
حرام<sup>(٣)</sup>

واستدلوا بحوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ الْفَتَى  
أَوَّلَ الْكِتَابِ خَلِّ لَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ، فقد أحل الله  
تعالى طعام أهل الكتاب وهو ذبائحهم لم  
يشش منها شيئا لا شحما ولا عبره بل على  
جواز أكل جميع الشعهم من ذبائحهم وذبائح  
الأسلمس<sup>(٥)</sup>

ويرى شافعية جواز الانتفاع بشعهم  
الميتة في طهي اللحم والانتصاح بها وغير  
ذلك من جس يأكل ولا في بدن لأدمي  
وهذا قال أيضا عاصم بن أبي رباح وعبد بن  
جرير الطبري<sup>(٦)</sup> ودعا أن الضمير في ( هو  
حرام ) يرجع إلى اللحم لا إلى مطلق  
الانتفاع

والمتنصين (د) انتصاح ميتة .

شعهم ذبائح أهل الكتاب .

٥ - اختلف الفقهاء في شعهم ذبائح أهل  
الكتاب المحرمة عندهم في عود على  
في وعسر السمين ههنا حرمسا كل ذي  
ظفر ﴿فأبى﴾<sup>(٧)</sup>

وبعد بحث عبد الله بن مفضل أن جريلا من  
شعهم يوم وغيره دلى من الحصن فألصقه  
عبد الله بن مسعود وقال : والله لا أعطى  
أحدنا من شيئا فصحك رسول الله ﷺ  
وأقره عن ذلك ه<sup>(٨)</sup>

كما استدلوا به ثبت أن يهودية أحدثت  
لرسول الله ﷺ شاة فأكل منها يوم يجرم شعهم  
بطنها ولا عبره<sup>(٩)</sup>

ذهب الخنكية ولشافعية وخبائلة في

(١) : المحصور ٢٦/٩ وأبى ٢٨٢/٩ ، ومكاتب الفقهاء  
١١٦/٩ وأبى ٢٦٢/٩ وأبى ٢٦٢/٩

(٢) : سيرة المحدث ١٤

(٣) : نصير ٢٦٢/٩

(٤) : حكام أهل البيت ١٤٩

وحدث عبد الله بن مسعود أن جريلا من شعهم

خمره الجاهلي ذبائح ١٢٦/٩ ط (الشمس) وسلم

(٥) : ١٢٩٢ - هـ لقيس ، بالفتح مذكور

حكا ، أهل البيت ١٢٩/١

وحدث أن يهودية أحدثت رسول الله ﷺ شاة

(٦) : صحيح مسلم شرح النووي ٢/٦٩ وأبى ٢٦٢/٩  
باب غايص ١١٦/٩ وأبى ٢٦٢/٩

ومعهم . في الله سر من الحكم والدين  
خمره الجاهلي والفتح ١٢٦/٩ ط (الشمس)

وسمى ٢٦٢/٩ ط (الشمس)  
(٧) : صحيح مسلم شرح النووي ٢/٦٩ وأبى ٢٦٢/٩

(٨) : سيرة الأمام ١٢٦/٩

وجعل ابن القاسم وأشباهه وأبو الحسن  
الخصمي، والقاضي من الحنابلة - وهو مروي  
عن مالك وحذاء التميمي عن الصحاح  
وبجاءه رسول - إلى تحريم شحم ذبائح أهل  
الكتاب<sup>(١)</sup>، لأن الله سبحانه تعالى لم يباح له  
طعام الذين آمنوا الكتاب، والشحم المحرم  
عليهم يست من طعمهم فلا تكون له  
يباح<sup>(٢)</sup>

## شُذُودُ

### التبريم

١ - الشُذُودُ في اللغة مصدر شَذَّ يشذ شذوذاً  
إذا انفرد عن غيره

والشاذ . منفرد عن غيره ، أو الخارج عن  
الجماعة ، ومن الناس خلاف السوي ، وعن  
سليمان شذ الرجل ، إذا انفرد عن  
اصحابه وكذا كل شيء منفرد فهو  
شاذ<sup>(١)</sup> .

والشاذ في اصطلاح ختمه والمالكية هو ما  
كان مخالفاً لمذهبهم أو الرجح أو الصحيح .  
أي ، أنه الذي المخرج أو الضيف أو  
الغريب . جاء في حديثه ابن عباس  
الأصم مقابله صحيح والصحيح مقابل  
بصحيح ، لكن في حواشي الأشباه  
ببزي يعني أن يقف ديت لمعالم ، لأننا

وحكى القاضي أبو محمد عن مالك كرمه  
شحم البهرد المحرم عليهم وهي عنده مرس  
بين الخطر والإباحة<sup>(٢)</sup>



المراد بالمرادي (الفتح د) ٥٥ - في الحديث  
(١) علي ١٤٢٣ ، ص ١٢٤٦ (الفتح د) ٥٥٨  
وذكره في اللغة ١٢٤٨  
(٢) معجمه في اللغة ١٢٤٨  
(٣) الفهرست ١٢٤٨ (الفتح د) ٥٥٨

سلكهم ولم يسم طويلاً انصاح ابن



يأخذون من قولي دليله في حقهم ولو كان مرجوعاً عنه ، قال أبو يوسف : ما لبث ولا خالفت فيه أن حقيقه لا مولا قد كان حاله ، وروى عن زفر أنه قال : ما خالفت أباً حقه في شيء إلا بد حاله ثم رجع عنه ، قال ابن عاصم : فهذا إشارة إلى أنهم ما سلكتوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهد رأي<sup>(١)</sup>

وقد ذكر الشيخ عيسى أن فائدة مدون الحكم للأقوال التي رجع عنها إمام مذهب أنه يصح أن يذهب إليها لاجتهاد أو من بلغ شبهة الترحيح ، وقد وجد ذلك نعيم واحد من شيوخ أهل المذهب ، ولكنه ابن الحسب في ثلاثة عشر موضعاً من الكتب ، وتلقاه بالمرور<sup>(٢)</sup> شبهة وسجود<sup>(٣)</sup>

٤ - وأما المذهب فذهب من المذاهب ، فإن الأصل للفتن عليه في حمله أن العمل أو الإفتاء أو القضاء إنما يكون بالفتن مشهور أو الرجح لو الصحيح في المذهب دون القول<sup>(٤)</sup> و<sup>(٥)</sup>

ذكر الشيخ عيسى خلاف بالنسبة

الاجتهاد في المذهب وعليه النظر والاجتهاد بها ذهب إليه إمام المذهب وأصحها به فيعمل بها براه الرجح أو أصبح في غيره لقوة دليله ، ولو كان أحد لم يفتي مثلاً مرجوعاً عنه ومن ذلك مثلاً أن تشافعي قويس ، القديم والمحدث ، والمحدث هو الصحيح وعليه العمل ، لأن القديم إذا خالفه الحديث مرجوح عنه إلا ما استثنى من القديم ، ولقد كثر بعض فقهاء الشافعية بتقديم في بعض المسائل ، ولا يحتمل هذا مذهب الشافعي وإنما جعل على أن المذهب اقتوا بالقديم أدام اجتهادهم إلى لظهور دليله عليهم ، قال أبو عمرو بن الصلاح : فيكون اختيار أحدهم للقديم فيها من قبل اختياره مذهب غير تشافعي إذا أدام اجتهاده إليه ، فإنه إن كان دا اجتهاد اتبع اجتهاده ، وإن كان اجتهاداً حقيقياً مشوباً بغيره ، هل ذلك انشوب من التنبه على ذلك الإمام ، وإن أنشأ بين ذلك في تنبيه ، قال النووي : من هو عن الترحيح والاجتهاد في المذهب يلزمه اتبع ما اقتضاه التليل في العمل وأدنيا ، وأن يبين في فتواه أن هذا رأيه وأن مذهب الشافعي كذا وهو من عيه في الحديث<sup>(٦)</sup>

وكذلك كان أصحاب أبي حنيفة

(١) من طبعين ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢

(٢) مع شفي المالك ١٠٥٠

(٣) من طبعين ١٠٥٢ - ١٠٥٣

(٤) انصرح ١٠٣٤ - ١٠٣٥

كل عالم متمكن ، وإذا اطلع لقلد على خلاف في مسألة تخصه وبها لول واجبع بشهرة أو عمل ، أو غيرهما تبين عليه للعمل على الرجوع ولا يخفى بغيره إلا ضرورة فلاحه والتزام مسئلة واضحة<sup>(١)</sup>

وقال أبو إسحق الشافعي : لقلد أو لفتي لا بجل له أن يفتي إلا بالشهور<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو القميس قاسم العمري : إن حكم القاضي بالشاذ ينظر في الحكم الذي عدل به عن الشهور إلى الشاذ فإن حكم به لحظة أنه الشهور نقض حكمه ، وإن حكم به مع العلم بأنه الشاذ إلا أنه يرجع عنده فإن كان من أهل النظر من يدرك الرجوع وللرجوع مضي حكمه ، وإن لم يكن من العلم بهذه الفترة رجع عن موافقة مثل هذا أي ولم يعض حكمه .

وقد كان الساذي - وهو لي طيبة المجتهدين - لا يخرج عن الفتوى بالشهور ولا يرضى من الناس على خلافه - لكنه انتهى مرة بالشاذ وذلك في رواية الساذي عن مالك مع اعتراضه بضمها وتفسيرها في مسألة استحقاق الأرض من يد الغاصب بعد

للقلد - وهو من لم يبلغ درجة الاجتهاد والعلمي - هل يجب عليه التزام مذبح معين أو لا ؟ وهل يجوز الخروج منه أولاً ؟ وهل يجوز له أن يفتد للفضول أو يجب عليه البحث عن الأرجح علماً ؟ قال الشيخ عيسى بعد ذلك : إذا عرفت هذا استأنك لك أن خروج لقلد من العمل بالشهور إلى العمل بالشاذ الذي هو رخصة من غير تتبع لمخصص صحيح عند كل من قال بعدم لزوم تقليد<sup>(٣)</sup> أرجح<sup>(٤)</sup>

وللقهاء تفصيلات في ذلك ينظر مصطلح ( اجتهاد وتقليد ) .

وقال ابن أبي زينة لا يصح تغيير لقلد بل يتعين القول بالرجوع ، وإن تأمل للترجيح وجب الأرجح برجحان القائل ، به ، على أن المصيب في الاجتهادات واحد ، وإن تقليد المقضول مع وجود العاضل موع وهذا القول تحصله الفوائد الأصولية ، وعليه من حجة الإسلام الغزالي والإمام النازي ، وهذا هو الحق والتعقيد ، ومن سلك سبيلاً غير ذلك في القضاء والفتيا ، فقد اتبع هواه ومالك في بيان الطريق ، فالعمل بالراجح معين عند

(١) فتح الباني ٦٢/١ ٣٣ نشر دار الفكرة .

(٢) فتح الباني ٥٥/١ ٥٦ ٦٤ - ٦٥ .

(٣) فتح الباني ٦١/١ ٦٦ نشر دار المسيرة لم

(٤) ٦٢/١ ٥٦ - ٥٧



عليه أن ينظر أيها أقرب من الأدلة أو قواعد  
مذهبه فعمل به لقوله<sup>١</sup>

الرواية ، وروج الأمان وخالف المجهود من  
علائقه من المؤلف مع المشهور وما فيه  
اجتماعه وجمهوره للتشديد على انصافه  
ولتخصيص من أهل الفقه والملة ، وهو  
مأثور في الفروع وقواعد المذهب<sup>٢</sup>

## شراء

نظر بيع



٥ - وقال السبكي إذا كان معاكم أهنة  
الترجيح ورجح قولاً مثقلاً بدينه جيد ، جاز  
ومد حكمه وإن كان مرجحاً عند أكثر  
الأصحاب ما لم يخرج عن مذهبه ، وليس له  
أن يحكم بالشك العريب في مذهبه - أي على  
أنه من السلب - وإن ترجح عنه ، لأن  
كل ما خرج عن مذهبه ، فلو حكم بمول خارج  
من مذهبه ، وقد ظهر له رجحانه ، فإن لم  
يشروط عنه الإمام في التولية التزام مذهبه  
جاز ، وإن شرط عنه بلفظ أو العرف لم  
يصح ، لأن التولية لم تشمل<sup>٣</sup>

وقال الخطيب له لا يجوز لمن انتسب  
لمذهب إمام معين أن يتخير في مسألة دس  
مؤيد لإمامه أو وجهين لأحد من أصحابه  
يعني أو يحكم بحسب ما يختاره منها ، بل

(١) صحيح العمى المثلث ١/١٦٥ - ١٦٥ ط مصطفى محمد

(٢) شرح معاني الآثار ٢/٨٢ - ٨٢ ط مطبعه أولي شمس  
٢٢٧

(٣) إمامه بسطوني ص ١٠٤ - ١٠٤ ط دار الكتب  
مطبعه

وهو ما سكن الظمأ محتلوب إليه غفلاً وشروعاً  
لذا فيه من حفظ النفس وحراسة الخواص<sup>(١)</sup>

وقال احصائى . أما الخال الذي لا يخاف  
الإنسان صراً فيها برك الشرب فان شرب  
ح<sup>(٢)</sup>

وقد اختلف في شرب الزائد على قدر  
الحاجة عن قولين ، قيل حرام وقيل  
مكروه

قال ابن العربي وهو الصحيح<sup>(٣)</sup>

آداب الشرب

(١) التسمية على الشرب

٢ - تستحب التسمية في أول الشرب

قال صاحب عدة المسهر يسمى  
السواب عند كل ابتداء ويحمد عند كل  
نطق -

وقال العلم . - يستحب أن يجهر بالتسمية  
ليسمع غيره وينبه عليه . ولو ترك التسمية  
في أول الشرب علة أو تسمية أو جاهلاً أو  
مكوهاً أو عاصراً فعد من آخر ، ثم تمكن أثناء  
شربه أو بعده عنها ، يستحب أن يسمى

## شرب

التعريف :

١ - الشرب - بالضم - لغة تناول كل مائع  
معه كالأغذية<sup>(١)</sup>

ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ بمعنى  
الغروي .

الحكم التكليفي .

٢ - الأصل حر شرب الشرابات كلها إلا  
ما قامت دلالة بحريمه<sup>(٢)</sup>

وإذا كان ترك الشرب يتلف نفس الإنسان أو  
بعض أعضائه أو يضعفه عن أداء الواجبات  
فواجب عليه أن يشرب ما يروى عنه خوف  
الضرر<sup>(٣)</sup>

وقال الفرغاني لما ما يدعو الحاجة إليه

(١) المفردات لمؤلف الاستيعاد - والتعريفات لمؤلفي .

وقوله لفظه من ٣١٩ نشر دار المجمع

(٢) احصائى ١١٢/٣ ط غنية للجنة المصرية

(٣) احصائى ١١٢/٣ وابن القيم ٥ ٢١٥

(١) ترمذي ١٩١/٧

(٢) احصائى ١١٢/٣

(٣) ترمذي ١٩١/٧ وابن القيم ٧٧١/٢

(٢) الشرب ثلاثة أنفاس .

٥- السنة أن يشرب ماء في ثلاثة أنفاس .  
نقد ورد من حديث أنس - رضي الله عنه -  
أن النبي ﷺ كان شمس في الإقناء ثلاثاً  
وفي لفظ : كان يتنفس ثلاثاً ، ويقول :  
أردى وأمر وأمرأ<sup>(١)</sup> ، ومنى أروى أي -  
أكثرى<sup>(٢)</sup> ، وأمرأ أي : أسلم من مرض أو أذى  
محصل بـبب الشرب في نفس واحد ، وأمرأ  
أي أكمل سياحاً

عن الشوكاني في معجمه على الحديث -  
هذه الأمور الثلاثة لم يحصل من يشرب ثلاثة  
أنفاس خارج القدر<sup>(٣)</sup>

ثم أضيف التعليق في الشرب بنفس واحد  
مروي عن ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح  
أنهم أجازوا بنفس واحد ، وردني عن ابن  
عباس يطأوس وعكرمة كراهه الشرب بنفس  
واحد ، ولله أن يعلم هو شرب  
(الشيطان)<sup>(٤)</sup>

١- شرح مسلم ٥ : ٧٥٥ ، مطالب قرطبي ١ : ٢٩٩

٢- سنة : ٥ ، وقد يتنفس في الإقناء ،  
أمره البخاري والفتح ٩٢٢ - ط الشيبه ويسم  
(٢٩٢٢) : ١٦٢ ، ط المجلس ، قوله : أنه روى  
وأنما أمرأ بقوله مسلم  
(٣) نسخة النوري ٢٩٢٦ ، ج ١ : ٩١ -  
ط الشيبه

(٤) نسخة النوري ٢٩٢٦

ويقول : اسم الله أوبه وأحمره بقره  
إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فإن سي  
أن يذكر الله في أوله فبقل بسم الله أوبه  
وأخره<sup>(١)</sup>

ومحصل التسمية بقوله : بسم الله و هو  
قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، كان  
حسناً<sup>(٢)</sup>

(٦) الشرب باليمين

٤- منحب الشرب باليمين ، ويكره  
الشرب باليسار إذا لم يكن عذر ظاهراً إذا  
أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وإذا شرب  
فليشرب بيمينه ، فإن الشيطان يأكل بشماله  
ويشرب بشماله<sup>(٣)</sup> فإن كان عذر صبح  
الشرب باليمين من مرض أو جراحه أو غير  
ذلك فلا كراهه في الشمال<sup>(٤)</sup>

(١) حديث : قال النبي ﷺ : إذا شرب أحدكم فليذكر اسم الله الرحمن  
لوما ١٠٢٢ ، تحقيق عرب عبيد الله ، والقزويني  
١١ : ٢٨٨ - ط المجلس ، من حديث علقمة ، وقال  
القزويني : (١٠٢٢) حسن صحيح

(٢) صحيح مسلم شرح النووي ١٨٩/١٢ ، وذاقني  
١٣٥ ، والفتح المعبر ٧٥ - ط المجلس ، قوله : النبي  
١٥ : ٩١ ، والفتح المعبر ١٨٩/١٢ ، ط المجلس ، قوله : أنه روى

(٣) حديث : إذا نال أحدكم فليأكل بيمينه  
أخبره مسلم ١٥٩٨ ، ط المجلس ، من حديث ابن  
عمر

(٤) صحيح مسلم شرح النووي ١٨٩/١٢ ، ٩٢ ، ٩٣



(٦) بتقليل الشرب

منه وهكذا كان كثر وصوله بخله ثلاثاً ثلاثاً  
والشرب مذهباً وأكثر شربه حالاً

٩ - يعصب تخفيف المسك بتقليل استعمال  
والبشرع عن قدر لا ينسب عليه ضرر  
ولا كسل عن العبادة<sup>(١)</sup>

وقال السورى في الروضة بعد انقراض  
لا يكره شرب قاتل وأصاف والمختار أن  
شرب قاتل لا يعد حلالاً بل  
للأصحاب القصر عنه بالنهي عنه في صحيح  
مسلم وقد صعب بعض المالكية أصل ذلك  
أنهى ومن هنا مستوحاة<sup>(٢)</sup>

(٦) مص الماء

لكن ابن موهج : عدم شربه متى تأنى في  
تعبين لضعفه أو لشرب ما صير يشد وتهيء  
منه ، لم يضر عن فعل واجب الحق الله أو  
غيره ، كالكسب لم يلزم منه ،  
فإن شئت عزم وإلا كره ذلك إذا خرج عن  
الأمر الشرعي<sup>(٣)</sup>

٨ - يندب مص الماء ويكره حبه لصلوه بخله  
هكذا شرب أحدكم مضمضاً مصاً ولا يح  
عاج من السكاس منه<sup>(٤)</sup>

(٨) الشرب من دم الفضة

والكباد وجع الكبد ، وشرب ماء كل شيء  
خالس<sup>(٥)</sup>  
وقد أجازوا بعد التلي لآله  
عديم<sup>(٦)</sup>

١٠ - يكره الشرب من دم الفضة ، وكذا  
احتثت الأسفة ، لحديث ابن عباس  
- رضي الله عنهما - : من شرب من دم الفضة  
عن الشرب من دم الفضة<sup>(٧)</sup> وحديث أبي  
سعيد أن النبي - رضي الله عنه - : من  
شرب من دم الفضة عن احتثت الأسفة<sup>(٨)</sup>

(١) صحيح مسلم شرح السورى ١٦٥ ١٦٥ ، وصح  
في طريقه ٣٢٦/١٧ وصححه حديث ١٢١/٢١  
ويجوز عدمه ٢٢٢/١

(٢) حديث في شرب أحدكم مضمضاً مصاً  
أنه من عهد النبي ١٢٨ ط المجلس مسلم  
وصححه البيهقي ٢٨٤/١ ط دار المعارف للبرهان  
حديث ابن عمر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم  
أنه قال : لا يشرب من دم الفضة<sup>(٣)</sup> والشرح ص ١٢٨  
١٢٨/٢  
(٤) مذهب أحمد وأحمد ١٢٨

(٥) الشرح العدد ١ ٢٥٣ ٢٥٣  
(٦) الإسهال القريب ٣ ٢٥٣  
(٧) حديث ابن عمر عن شرب من دم الفضة  
أحمد البيهقي (الفتح ٩٠ ط الطب  
(٨) حديث ابن عمر عن شرب من دم الفضة  
أحمد البيهقي (الفتح ٩٠ ط الطب) مسلم  
١٢٨/٢ ١٢٨/٢ ط الحديث

يعني أن نكسر أفواهها فيشرب منها<sup>(١)</sup>

ولا سري . فعلى هذا ، هو علا السقاء وهو يشاهد أفاه الذي يدخل فيه ثم ربطه وسطاً بحكها ، ثم لما أراد أن يشرب حمله مشرب منه (بسلطه النبي ، وفي ما ورد من حديث عائشة - رضي الله عنها - بلفظ : انهي أن يشرب من في السقاء لأن ذلك يشبه<sup>(٢)</sup> ، وهذا عدم . وقيل إن الذي يشرب من في السقاء قد يقبض الماء بصمب منه أكثر من حاجته فلا يلبس أن يشرب به أو يبتل ثيابه<sup>(٣)</sup> .

(٩) الشرب من ثلثة الإماء

١١ - يكره الشرب من ثلثة الإماء لحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - : « من شرب من ثلثة عن الشرب من ثلثة القدح وأن يمتح في شرايبه »<sup>(٤)</sup>

قال الخطابي : إنما من عن الشرب من ثلثة القدح لأنه إذا شرب منها نصب الله ،

ويرى جمهور الفقهاء - أن الكراهة هنا لتثريبه ، لا لتعظيمه . وعلى سوي الاتفاق على هذا<sup>(٥)</sup> . وهذا الحديث يدل على حمار الشرب من فم السقاء . قال الصنعفي في إجماع بين الأحاديث التي تدل على المنع . أنه لو فرق بين ما يكون لعنوا كان يكون أغرة معاقبه ولم يجد المحتاج إلى الشرب إماء - وأما يمتح من الشرايب فكيف فلا كرامة حينئذ ، وعلى هذا ، يحمل الأحاديث التي تدل على حمار الشرب من في السقاء ، وسب ما يكون لصير عند فتحه على أحاديث<sup>(٦)</sup> .

وفى : أن يرد حديث من لأحاديث تنسئ على من شرب من ثلثة القدح وأحاديث تنهي كلها من فم عن لرجح<sup>(٧)</sup>

ووجه الحكمة في النهي من ثلثة القدح من أنه لا يجوز من دخول شيء من الأقدام مع الماء في حوض السقاء ، فيدخل فم الشارب

(١) حديث : من شرب من في سقاء ، فإن ذلك ينسئ

تبريد السقاء ، (٢) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه » (٣) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه » (٤) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه » (٥) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه » (٦) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه » (٧) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه »

(٢) حديث : من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه

(٣) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه »

(٤) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه »

(٥) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه »

(٦) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه »

(٧) : « من شرب من ثلثة القدح من حليت حمله يشرب من حمار في شرايبه »



شرب الخمر

١٥ - يرى السلفية والحنابلة أنه يسر لم  
عنه غسل أن يشرباً لإزالة أكل أو شرب  
خلوت عائشة - رضي الله عنها - قالت  
١ - رحمه رسول الله ﷺ دلجبت إذا أراد أن  
يأكل أو يشرب أن يتوضأ وضوءاً وضوءه  
بصلوة :

قال أبو يحيى الطبري : ولا يستحب ذلك  
بمجانن لأن الوضوء لا يؤثر في حشوها ،  
ويؤثر في حدث الجنب ، لأنه يخففه ويزيله  
عن أعضاء وضوءه (١)

ويؤخذ من عبارات المالكية : أن الجنب لم  
يؤثر بالوضوء للأكل والشرب

قال مالك : لا يوضأ إلا من أراد أن يتام  
فقط - وهو متب - وأد من أراد أن يطعم أو  
يعالج الخمر ضم يؤمر بالوضوء (٢)

الشرب في الصلاة

١٦ - قلن: عفاء على أن الحبي موع من

وال رسول الله ﷺ أتى شراب فشرب منه  
وعن بنته غلام ومن يمان الأشباح ، فذا  
للعلم أنشدني أن أعطي هؤلاء (٣) فقال  
واله يا رسول الله ، لا تؤثر بمعي منك  
أحمد - قال : فسأله رسول الله ﷺ في  
بند : قال النج امرأ فاسم بهذا  
بعضي أن حكم النيام في صلاة إذا كان من  
حكم المس (٤)

الشرب في آفة الذهب والفضة

١٨ - يرى جمهور الفقهاء تحريم الأكل  
والشرب في آفة الذهب والفضة ،  
ويسري في التحريم الرجل وسرته (٥)

ونقل ابن حجر لإجماع عليه ، إلا ما نقل  
عن الثابري معاوية بن قرة ، ونقل عن بعض  
المشافعي ، في سماع حرمه أن النبي فيه  
لغيره لأن فيه تشبه بالملحاجم (٦)

(١) حديث: موع من سعد أن رزق الله ﷺ والي  
خمره

المراد بالخطيء ، صحيح ٨٦/٦٠ ط سلفية

(٢) حلف أبو الهيثم ١٢٧٠ - ونشر  
٣٣٨ ٢٢٧ ٧

(٣) صحيح مسلم شرح النووي ٩٩/١١ ، وأما لأن  
صالحه ٦٥/١١ وأبعداً بالشمول ٦٥/١ ، والجمع

٢٥٠/١ ، وأما ٢٢٥/٧ ، وأما ٢٢٥/٨ ، وأما ٨١/٨

(٤) صحيح ١٢٩/١ ، وضع البري ٩٤/١٠

١١ - حيث (الفتح وسور الله ﷺ فحسب  
أبو صاحب كتاب الترمذ ١٨٦/٦٥ ط نكح ،  
تيسلي ورمز إلى أحمد قال : رواه صحيح  
(٢) طلق أبو الهيثم ١٨٦/١ ، وأما ٢٢٩/١ ، وأما ٢٢٩/١  
لشرب الخمر ١٨٦/١ ، وأما ٢٢٩/١ ، وأما ٢٢٩/١  
٢٢٩/١ ، وأما ٢٢٩/١ ، وأما ٢٢٩/١



السطوع . وعن حارس أنه لا بأس به ،  
وكذلك قال إسحاق ، لأنه عمل يسر فأنشبه  
بغير الأكل

فإن إن كثرة فلا خلاف في أنه يفسدها ،  
لأن غير الأكل من الإهمال يفسد إذ كثرة ،  
فالأكل والشرب أولى<sup>(١)</sup>

ولنصصلي (د صلاة)

شرب المصائم .

١٧ - يجرم على الصائم الأكل والشرب لقوله  
سبحانه وتعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ  
لَكُمْ لَحِيدَ الْأَبْيَضِ مِنَ لَحِيدِ الْأَمْسُودِ مِنْ  
التَّمْغِيرِ ثُمَّ أَقْبُوا نَصِيحًا إِلَى الْمَاءِ﴾<sup>(٢)</sup> فإن  
شرب وهو ذاك لم يصح بحال بشربه مختار  
بطل صومه ، كما رأى القبط بن صبرة رضي  
الله عنه أن النبي ﷺ قال : واسع الوصية ،  
وخطئ بين الأصابع والباع في الاستسقاء إلا  
أن تكون صائماً<sup>(٣)</sup> فدل على أنه إذا وصل  
إلى اللذاع شيء بطل صومه

الشرب ، وأنه إذا شرب في صلاة المزمع  
عنده الرخصة الإجماعية<sup>(٤)</sup> .

واختلفوا فيما إذا كان سائياً ، معصياً  
للملكة والشاعفة والحنانة إلى أنه لا يبطل  
صلاته ويشرع له سجود السهو وتبدي  
الشفعية والحنانية عدم بطلان الصلاة في  
هذه الحالة به إذ كان الشرب يسيراً . كما  
كثير الشرب فيبطل الصلاة مطلقاً<sup>(٥)</sup>

ويرى الحنفية والأوزاعي أن صلاة  
يفسدها الشرب مطلقاً ولا فرق بين الحنفية  
والشافعية ، لأنه لعل يحصل من غير جنس  
الصلاة ، فاستوى عنده وسهوا كالعمل  
بالتكثير<sup>(٦)</sup>

وأما التطوع ، فيبطله المزمع للعمد عند  
أكثر الفقهاء لأن ما يبطل الفرض يبطل  
التطوع كسائر مطلقاته

وعن أحمد رواية أنه لا يبطله لغوى  
عن ابن الزبير وصعيد بن جبير أنها شرما في

(١) المجموع ٨١/٤ ٩٠ نفس ١٦١١ . شرح الصبر

١ ٢٤٣ - وقيل ١/١ ٢٥١/١ ، بالنسبة من مؤلفه

هلال من ١٧٧

(٢) نفس ٢٣/٢ ومطالع أولي نفس ٢٣٨/١ والمجموع

١٠/٤ والناظر ٢٥٣/١

(٣) بدعي المصنف ٢٤٢/٤ ومطالع الطحاوي على مرقى

الهلال من ١٧٧ والمجموع ٢٤ ٩ والنظر ١١/٢

(٤) البهي ١٦١١ - ١٦١٢

(٥) صورا البهي ١٨٢

(٦) حديث : واسع الوصية ، وخطئ بين الأصابع ،

أمرجه الترمذي ١٤٦/٣ - ط (مفسر) من حديث فطخ

من مبرز - وقال : حديث حسن صحيح

وهو ابن الشر الإجماع على تحريم الطعام  
والشراب من المصائم<sup>(١)</sup>  
وتفصيل (ر صوم)

الشرب من وعاء

## شرب

١٨ - يستحب للمحتاج والمعتزم أن يشرب من  
ماء زمزم وأن يصنع منه ريشة التفصيل  
في بحث زمزم من الموسوعة ج ٢٤ / ٣

التعريف -

١ - الشرب في اللغة الحظ والنصيب من  
الماء

قال تعالى حكاية من فيه صالح عليه  
الصلاة والسلام : في دار هذه ناقة ها شرب  
ولكم شرب يوم معلوم<sup>(٢)</sup>

ويطلق على الماء عبه ، وهل النوبة -  
وهي النوبة المحددة لاستحقاق شرب ،  
وهي النوبة لجميع أشربة<sup>(٣)</sup>

وفي الاصطلاح هو نوبة الاستماع - أو  
ومن الاستماع بالشرب لمضي  
الشجر أو السورج<sup>(٤)</sup>



١ - صوم الشرب ، ١٥٥ / ١

(٢) - كتاب العرب ، من طبعة ٢٨٠٠ ، ودائع الصنائع  
٨٨ / ٦

(٣) - الفصح السابعة

(٤) - المعجم ، ٣٢٢ ونظر جامع الفوائد ٩١ / ١ ومطلب  
نور البصر ١٤١ / ١ ، وديانة الجنت ٢٩٠ / ١ شر دفتر  
معرفة



ما رواه عبد الله بن السري - رضي الله  
عنه - ، قال : إن رجلا من الأنصار  
حاصم الزبير في شراح الحرة التي يستقون بها  
إلى النبي ﷺ ، فقال ﷺ : اسق بأزبير ثم  
أرسل الماء إلى جارك فغضب الأنصاري  
وعال - يارسول الله إن كان بيني وبينك  
فلو أن وجه رسول الله ﷺ ثم قال : يا زبير  
اسق ثم أحسن الماء حتى يرجع إلى  
الحفرة <sup>(١)</sup> وقال الزبير فوالله إني لأحسب  
هذه الآية نزلت فيه فلا وريث لا يؤتون  
حتى يحكموك فيها شجر بينهم <sup>(٢)</sup> وقال  
عبد الله بن سري - نظرا في قول النبي  
ﷺ : « ثم أحسن الماء حتى يبلغ إلى  
الحفرة فكان ذلك إلى الكهين <sup>(٣)</sup> »

• وإن أسرى اثنين في القربة من أول النهر  
اقتسما الماء بينهما إن أمكن ، وإن لم يمكن  
أفرغ بينهما فقدم من نفع له القربة وإن كان  
لا يفصل عن أحدهما سقى من نفع به القربة  
بغير حقه من الماء ثم تركه للأخر ، وليس له  
أن يستهلك جميع الماء ، لأن الآخر يساويه  
في استحقاق الماء ، وإن القربة بينهما في

وإن قل الماء لو ضاق المشرع قدم  
السابق ، وإن جاء دعا لفرغ بينهما ، وإن  
احتجاج بعضهم إلى الماء لسلي الأرض ،  
والبعض لأشهر يشرب لدفع العطش عن  
نفسه لو دوايه قدم ، محتاج للشرب .

قسمه المياه العامة

٤ - إذا أراد قوم سقي لأراضيهم من مثل هذه  
المياه ، فإن كان النهر عطيا ، والمشرع واسعا  
بقي للمسح سقى من شاء متى شاء ،  
ويأخذ من شاء

وإن كان الماء قليلا لم ضاق المشرع ،  
سقى لأول أرض ثم يرسله إلى الثاني ، ثم  
الثاني إلى الثالث ، وهكذا

هذا إذا كان الأول قد تقسم في الإحياء  
على الأسفل ، أو ناسوبا في الإحياء ، أما إن  
تقدم الأسفل فليقدم هو <sup>(١)</sup> .

فإن لم يفضل عن الأول شيء أو عن الثاني  
أو عن من بعدهم فلا شيء لباقيين ، لأنه  
ليس لهم إلا ما قبل فلم يفضل شيء  
كالعصب في الميراث <sup>(٢)</sup> والأصل في ذلك

(١) حديث : أسرى زبير مع أبيل الله إلى حاة .

أخرجه البيهقي (فتح ٥ ٣٩ - حاشية) وسلم

(٢) ٥٣٩/٤٥ - ٥٥٤ - ط محمدي

(٣) سيرة مسلم - ٩٥

(٤) تقيي ٥٨١/٥

(١) دونه الطائين ٥ ٣٠٤ ، قسم المصائب ٥ ٥١١

شعب ٥ ٥٨٣ ، حاشية القسري ٤ ٣٢ - رد المحتار

٥ ٣٨٢

(٢) موي ٥ ٥٨٣ ، وفصله من المصنف

الناس عن إصلاح النهر إن اعتدوا عنه دفع  
للنهر ، تحميها للمنصبحة العامة <sup>(١)</sup>

القسم الثاني المياه الجارية في أنهار  
وسواقي مملوكة

٨ - من يجوز غيرا يدخل فيه الماء من النهر  
المعظم أو من نهر متفرع منه ، عاذا في حد  
ماق على بابته ، وبكر مالك النهر الحق به  
كالسبل يدخل في عذقه ، ولغيره حق الشرب  
منه والاستعمال ، وبقي الدواب لا سقي  
أرضه ونجسه ، فإن لم يصب صاحبه كان  
للصغير أحده جزء <sup>(٢)</sup> ، وبه إن سمع أن يقاتله  
وقو بالإصلاح لأن الماء في النهر غير مملوك بشرط  
الاجد المفسر ماء بياض <sup>(٣)</sup> لا أثر عمر  
- رضي الله عنه - ، روي أن قودا وردوا ماء  
فسألوا أهله أن يملأهم على البئر فلم  
يملأهم فيها فقالوا : إن أصحابنا وعقائنا  
مطايبات قد كانت تنقطع من العطش ، فلم  
فدلوها على البئر ، وأعطوها دلويا مستقي ، فلم  
يملأوها فذكر ذلك - عمر رضي الله عنه -  
فقال : هلا وضعتم السلاح قبيهم <sup>(٤)</sup>

الاستيعاء أولا لا ي أصل الحق بخلاف  
الأعلى مع الأسفل .

فإن كانت أرض أحدهما أكثر من أرض  
الأخر قسم ماء بينهما على قدر الأرض ، لأن  
الموتد من أرض أحدهما مساو في القرب ،  
فلمحق جزءا من ماء كيانو كان لشخص  
ثالث <sup>(٥)</sup>

٦ - وإن كان بغاية حق الشرب في نهر غير  
مملوك لو سبل واحد غيرهم أرض مواتة أقرب  
إلى رأس النهر من أرضهم ، لم يكن له أن  
يسقي نفسه لأنهم أسبق منه إلى الماء ، ولأن  
من ملك أرضا ملكها بحقوقها وبرافقها ،  
والماء أهم المرافق ، فلا يملكه إلا  
حقوقها ، والشرب من حقوقها <sup>(٦)</sup>

كبرى الأنهار العامة

٧ الكرى : إخراج الطين من أرض النهر  
وجهره وإصلاح صعبته ، ويؤد الكرى وجمع  
ما يحتاج إليه من الإصلاح من بيت مال  
المسلمين ، لأنه للمنصبحة العامة ، فإن لم  
يكن في بيت المال شيء ، أجبر الحاكم

(١) روضة الطالبين ٢/٦٥ ، أسنى لمصاب ١/٢٥٤/٢ من  
٢٤٤ هـ

(٢) روضة الطالبين ٢/٢٤٥ ، أسنى لمصاب ١/٢٥٤/٢ من  
المصنف ٢/٢٤٥ ، مدافع مستقيم ١/٢٤٨/٢ ، الفتاوى  
٢/٢٤٨ - ٢/٢٤٩

(٣) الفتاوى ٢/٢٤٥ - ٢/٢٤٦ ، أسنى لمصاب ١/٢٥٤/٢ من  
روضة المستدير ٢/٢٤٥

(٤) روضة الطالبين ٢/٢٤٥ ، الفتاوى ٢/٢٤٥ ، أسنى لمصاب  
٢/٢٤٥ ، من جنين ٢/٢٤٥

وَيَقْسِمُوا مَهَابَةً بِأَنْ يُسْقِي كُلَّ رَجُلٍ يَوْمًا أَوْ  
بَعْضَهُمْ يَوْمًا غَائِكْرٌ بِحَسَبِ حَصَّتِهِ ، وَلَكِنْ  
مِنْهُمْ الرُّجُوعُ مِنَ الْمَهَابَةِ حَتَّى شَاءَ ، وَلَمْ أَنْ  
يَقْسِمُوا بِكُلِّ مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ لِإِعْصَاءِ كُلِّ دِي  
حَقِّ حَقِّهِ مِنَ الْمَاءِ <sup>(١)</sup> .

القسم الثالث . أن يكون النهر مملوكا :

٩ - كَانَ يَحْصُرُ بَشْرًا فِي مَلِكَةٍ أَوْ فِي مَوَاتٍ  
لِلْمَمْلُوكَةِ ، أَوْ انْفَجَرَتْ فِي مَلِكَةٍ عَيْنٍ . فَإِنَّهُ  
يَمْلِكُ الْمَاءَ لِأَنَّهُ مَاءُ مَلِكَةٍ كَالْمَدْرَةِ وَالْقَيْنِ وَإِلَى  
هَذَا مَعْبُودُ الْمَالِكِيَّةِ وَالْمُشْفِيَّةِ ، وَلَكِنْ يَجِبُ  
عَلَيْهِ بِدَلِّ الْخَاضِلِ مِنَ الْمَاءِ مِنْ شَرِبِهِ لِشَرْبِ  
غَيْرِهِ ، وَيُذَلِّعُ لِفَضْلِ مَنْ شَابَهَتْهُ ثَلَاثَةُ غَيْرِهِ  
الْحَدِيثُ : « السُّلَمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ : فِي  
الْكَلِّ وَالْمَاءِ وَالْفَنَاءِ » <sup>(٢)</sup> بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ  
كَلًّا يُزْعَمُ لِلْمَشْرَبَةِ بِهِ ، وَلَا يَجِدُ مَلَهُ مَبَاحًا  
أَوْ مُخْرَكًا يَمْلِكُهُ صَاحِبُهُ لَهُ عَيْنَانِ

وَيُسَمَّى لَهُ أَخْذُ الْعَرَضِ عَنْهُ ، لِلْمَنْعِ عَنْ

وَيُحْزِرُ لِنَهْرِ الْمَالِكِ النَّهْرُ أَنْ يَجْعَلَ قُرْبَهُ  
بِهِ إِنْ لَمْ يُضَيِّقْ عَلَيْهِ ، فَإِنْ صَبَّحَ ، فَلَيْسَ  
لَهُ قُلُوبُكَ .

فَإِنْ الشَّرَكَ حَاصَّةً فِي الْخَضِرِ اشْتَرَكُوا فِي  
الْمَلِكَةِ عَلَى قَدَرِ عَطْلِهِمْ ، فَإِنْ اشْتَرَعُوا أَنْ  
يَكُونَ النَّهْرُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ مَلِكِهِمْ مِنَ الْأَرْضِ  
يَكُونُ حِمْلُ كُلِّ وَاحِدٍ لِنَهْرِ أَرْضِهِ ، فَإِنْ  
زَادَ أَحَدُهُمْ عَلَى قَدَرِ أَرْضِهِ مَطْطُوها قَلَّ لِنَهْرِ  
لَهُ عَلَى الْبَالِي . فَإِنْ أَكْرَهَ أَوْ شَرَطُوا لَهُ عَرَصًا  
رَجَعَ عَلَيْهِمْ بِأَجْرَةٍ مَا رَدَّ ، وَلَيْسَ لِلْأَعْلَى  
حِسُّ الْمَاءِ عَنِ الْأَسْفَلِ

وَإِذَا انْتَسَمُوا الْمَاءَ بِالْأَيْدِ وَالسَّاعَاتِ  
جَازَ ، لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ ، وَإِنْ  
تَلَبَّسُوا فِي قَبِيضَتِهِ قَسَمَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ  
أُمْلَاكِهِمْ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمْلِكُ مِنَ النَّهْرِ  
مَقْدَرُ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> ، وَتِلْكَ بِأَنْ يَنْصَبَ عَشْبَةً فِي  
عَرَصِ النَّهْرِ نَبْهَا تَقُوبُ مُتَسَاوِيَةً أَوْ مُتَفَاوِتَةً  
عَلَى قَدَرِ حَصَصِهِمْ . وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ  
الْخَصْرُفُ فِي النَّهْرِ لِلشَّرَكَ بَيْنَهُمْ بِتَوْجِيعٍ نَمِ  
النَّهْرِ أَوْ مُضَيِّقِهِ وَلَا بِنَاءَ قَنْطَرَةٍ عَلَيْهِ إِلَّا  
بِرِصَالِهِمْ . وَعِلْمُوتُهُ عَلَيْهِمْ بِحَسَبِ الْمَلِكَةِ  
لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي الْمَلِكَةِ وَالْإِتِّصَاعِ ، وَلَمْ أَنْ

(١) إسناده المطابق ١٠٥٤/٢ - رواه المطالب ٢٠٧-٢٠٨ ،  
الجميل حل فضله ٩٦٣-٩٦٤ ، ٩٦ ، نقي ٥٥٦/٥ .  
٥٨ - ابن عاصم ٩٨٥/٥ ، راجع الفتح  
١٩٠/١ - ١٩١ ، نقي ٢٢٦/٦ - الفروني  
المقدم ٣٣٦ ، حاشية الفروني ٧٢٠١ .

(٢) حديث « الناس شركاء في ثلاث »  
تقدم بحريه ٢

(٣) رواية المطالب ٣٠٧/٥ ، نقي ٥٥٨/٥ ، ٥٨٦ ، ابن  
عاصم ٣٨٩/٥ ، ٣٨٥ ، إسناده الساتة

بعضه ، سواء حفر في أرض مملوكة أو أرض  
عامة ، ولكن لحافر البئر في ملكه ، أو في  
موات التمتع ، وإن بيعت العين في أرض  
بملكها حتى الاختصاص ، لأن الماء في  
الأصل خلق مسلحا ، لقول النبي ﷺ :  
« مسلمون شركاء في ثلاث : الكلا والماء  
والنار » <sup>(١)</sup> والشركة تقتضي الإباحة لجميع  
الشركاء إلا إذا حصل في إحداهم وأخره به ،  
فبصرف مملوك ، لأنه استثنى عنه وهو غير  
مملوك لأحد كسائر المباحث غير المملوكة ،  
وإذا لم يوجد ملك بقى على أصل الإباحة  
الثابتة بالشرع ، فلا يجوز بيعه لأن البيع لا  
يصح في مال غير مملوك ، وبمس له أن يمنع  
إناس من الشرب بأنفسهم وسقي نوابهم منه  
لأنه مسلح <sup>(٢)</sup>

ورد روي عن النبي ﷺ : « أنه من أن  
يمسح بفتح البئر » <sup>(٣)</sup> وهو فضل مائه الذي  
يخرج منها ، فالمسح أن يشربوا منه ويسقوا  
منه نوابهم ، ولكن إذا كان في أرض مملوكة

بيع فضل الماء ، ولا يجب بدل فضل الماء  
نزوهه <sup>(٤)</sup>

وقال المالكية : له صفة من غيره ،  
وبه ، وبه ، والتصدق به ، إلا من  
خيف عليه هلاك أو ضرر شديد ، ولا ثمر  
معه حين الحفر عليه ، وإن كان غنيا في  
بلده ، فبسر للمالك في هذه الحالة معه ،  
ولا يجه ، بل يجب عليه دفعه لجهنا ، ولا  
يرجع عنه بعد ذلك ولو كان غنيا في بلد  
أما إذا كان معه مال فلا يملك له إلا بالتمن  
وكذا يجب على مالك الماء بدل العاقل من  
الماء لروى جئو ، بشرط أن يظن هلاك  
النوع ، وأن يكون الماء فاصلا عن روع  
مالك الماء ، وإن يروع الحفر روعه على ماء  
له ، وأن يشرع في إصلاحه

فإن لم يضر من روعه شيء ، فلا يجب  
عليه بدل الماء لغيره ، وكذا إن لم يروع الحفر  
روعه عن ماء لحفر لغيره ونفسه روعه  
للهلاك ، وكذا إن كان قد روع عن ماء  
مطلب ولم يشرع في إصلاحه <sup>(٥)</sup>

وقال الخصعية : إن ماء الأبار  
والعيان ، والعيون لا يملك من هو مباح في

(١) مس للطلاب ١٥٥/٦ - ٤٥٦ ، وروى كطبي

٣٠٩/٥ ، فضل على المصنف ١٧٢

(٢) حاشية المصنف ٧٤/٤ ، شرح الرزائي ٧٠/٧

(٣) حديث المسح شركاء في ثلاث .

قدم ترجمته

(٤) مدافع المستع ١٥٩٠٦ ، ابن ماجه ١٨٢٢٥

(٥) حديث ٦ ، من له يسع جمع البئر .

لحوت أحمد ١٣٩/٦ ، طه المنبج من حديث مائة .

في كتاب من حديث أبي حنيفة لحيه لحيه (الفتح

٣٩/٥ ، ط المصنف ١٧٢ ، وسنن ١٩٨/٢ - ط

المصنف

واشبهه بملوكه كالأشربة بما تقدم  
من أحكام<sup>(١)</sup>

القسم الرابع إلغاء لحرور بالأواني  
والظروف .

١١ - وهذا مملوك لحرره بالتألق العنه ولا  
حر لأحد به ، وإن شاء وإن كان مباحا في  
أصل فإن المباح يملك بالاستيلاء إذا لم  
يكن مملوكا للمير كالميرس والميرس والعبد  
يجوز بيعه ، وهبه ، واقتضاه به . وقد  
جرت العادة في جميع أمصار المسلمين وفي  
سائر الأعصر على بيع الميرس ، أبناء الميرس  
في الميرس من غير تكبر ، فلا يحل لأحد  
أحده بيع ابن ميرس ، إلا أن يخاف خلافك ،  
ومنه فصل عن حاجته يجب عليه بشه  
ه ، فإن ادعى أن يهدمه له فله أنه يقتله  
عليه<sup>(٢)</sup>

شروط وجوب الانتفاع بالانتفاع الخاصة  
نحوها :

١٢ - يجب على المتع بالانتفاع والتوقي  
والأبواب الخاصة ألا يصير المالك في ملكه ، بأن  
يحاص على حافة الظهر والساقية ، والشر من

فصلها أن يمنع من الدخول في ملكه ،  
لأن في الدخول في ملكه إصرار به من غير  
ضرورة له أن يدفع الضرر عن نفسه وإن  
اضطرر إليه بأن لم يجدوا من غيره وحاولوا  
إقتلاكه ، فله غير حل ، يأخذ هم في  
الدخول في ملكه أو يخرج الماء لهم ، وهم أن  
يقتلوه على ذلك بالسلاح ليأخذوا ولو هدا  
ذهب احتالة<sup>(٣)</sup>

حرر من لا يوافق لا للملك

١٠ - إن حرر من لا يوافق في موت الخصم  
به وسبائه كالثالث ما دام مقيم عليه ، حر  
من سبق إلى عالم سبق إليه منه فهو  
له<sup>(٤)</sup> ولكنه لا يملك مع الميرس من  
المحتاج لشرب وسقي دواب ، وموتني ،  
وهو عمل تصدق به الفقهاء . وإن أرحل  
عنها بطر الميرس فإن عاد مرة أخرى  
فهو كغيره من الناس ولا يعود له  
الانتصاص

وإن حفرها للمرة فهو بها كالحده

وإن حفره فلا قصه شيء مما ذكر  
فكذلك

حي الميرس ١٥٦/٥ وقد انصاف ١٥٩/٥  
التي ٥ ٥٩٤ - حاشية الميرس ١ ٧٣ - والانتفاع  
٢٨٦/٥  
١ - الميرس الميرس

(١) الميرس الميرس ، وهي ٥٨٦/٥  
١٢٦ حديث ٢ من سنن أبي حمزة إلى قسم ميرس  
أخره أبو داود (٥٣/٣) - ميرس ميرس ميرس  
حديث ميرس ميرس ميرس ميرس ميرس ميرس



يجري فيها ماء وسبا موصدها ، وعرضها  
 وطولها جاز ، لأن ذلك سبب موصع من  
 أرضه ، ولا حاجة إلى بيان عمقه لأنه إنما  
 مائت الموصع كان به ، إلى نحوها ، وإن صالح  
 من بجوار الماء في حاله من أرض رطب لأرض  
 مع بقاء ملكة عليها ، كما وهو بجواره لأرض  
 يشوب تقديره ، لأن هذا شأن  
 الإحالة (١)

أما الشرب بمعنى الماء ضد جود المالكية  
 بهمه ، فلهذا أنه أن يشرب شرب يوم أو يومين  
 بعد فصل الماء (٢)

وهذا له صلة ، إذ اشترى شرب يوم أو  
 يومين من هر رجل أو صالح عليه ، وقد بقي  
 يعلم به ، فإن القاصي : لا يجوز لأن الماء  
 غير ملوك ، فلا يجوز بيعه ولا الصالح عليه  
 لأنه مجهول ، وإن صاحبه على سهم من  
 العبي أو سهم كالربع والثالث جاز ، وكان  
 بيع للفساد والماء ، تبع له ، فذل ذلك  
 القاصي ، وقال ابن مدامة : يحل أن يجوز  
 الصالح على الشرب من غيره ، وقيل ، لأن  
 الحاجة تدعو إليه ، والماء في يجوز الموصع

لشرب ، وإن لم يعمل ذلك مناصح  
 لجري المنع منه ، بدلا من ولا صرار (٣)  
 دفع لدعوى للشرب .

١٣ - من كان له شرب في ماء ، فله دفع  
 الدعوى على من حان به ويبر استيلاء  
 حقه ، لأن الشرب موصع فيه منقطع به  
 ويمكن استحقاقه بعض أرض بالإنش  
 والوصية ، ولأنه قد يبيع الأرض دون حق  
 الشرب ، فيمنع الشرب وحده ، إن استوى  
 عليه غيره ، كان له أن يدمع القسم على نفسه  
 بكتاب حقه بالينة ، صرح جد الحنفية وهم  
 لا يجوزون التصرف في الشرب بالبيع والإحالة  
 وقهرهما من العقد (٤) وصير حنفية ليد  
 بإجاده دفع الدعوى لكونهم يجوز بيع حق  
 الشرب - كما سيأتي

التصرف في الشرب .

١٤ - ذهب المالكية والشافعية وإحسانه إلى  
 جواز التصرف في الشرب بالبيع والإحالة  
 والصحيح وعرف من أنزع التصرف كالحقة ،  
 والصفحة

لأن صالح رجلا على موصع ماء في أرض

(١) المعنى ٤٤١٦ - ٤٤٢٧ - نكتة الجبر ١١١٦ - ١١١٧

حاشية لدمسج ٧١ - شرب ١٢ - ١١

الملك ٢٢١٢

٢ - الشريعة ١١١٢

(٢) سائر الساجد

(٣) الفهرست ٣٩٤ - بين الحنفية ١٠١ - نكتة

المنع ٤٧١٨

وإن باع الأرض ولم يذكر الشرب لم يدخل في البيع . وإن أجزأها ولم يذكر الشرب لم يدخل قياساً ويدخل استثناءً الوجود المذكور دالة لأن الإحصاء تملك المنفعة بعوض ولا يمكن الانتفاع بالأرض بدون الشرب فيكون مذكور بذكر الأرض دالة بخلاف البيع ، لأن البيع تملك العين ، والعين تحتل الملك بدون المنفعة ، ولا يجوز هبة الشرب والتصدق به لأن ذلك كله تملك والحقوق المقررة لا تحتل التملك ، ولا يجوز الصلح لأن الصلح في معنى البيع ولا يصلح بهما ولا بدله عليه<sup>(١)</sup>

المرجع في استحقاق الشرب .

١٥ - قال الشافعية : إذا وجدت أرض لم يكن سقيها من النهر العام ، ووجدت سقية لها من النهر ، ولم يوجد لها شرب من موضع آخر ، حكمنا عند النزاع بأن لها شرباً منه . ولو سارع الشريك في النهر في قدر أنصائبهم يجعل على قدر الأرضين لأن الظاهر أن الشركة يحسم الملك<sup>(٢)</sup>

عنه في الجملة بلليل مالو أعده في بناء أو قره بجوزيعه ، ويحوز الصلح على مالا يجوز به كالفصل<sup>(٣)</sup>

وصال الشافعية لا يجوز بيع ماء إن وجب بدله وإن لم يجب بدله بأن وجد محتاج الشرب ماء آخر طه بيع الماء ، عقداً بكسب أو وزن ، ولا يجوز مطلقاً بوجوب المقلب والسريع<sup>(٤)</sup> .

ويجب الحدية إلى أنه لا يجوز بيع الشرب مطلقاً بأن باع شرب يوم أو أكثر لأنه مطلق عن حق الشرب ، والسقي ، والحقوق لا تحتل الأفراد بالبيع ، والشراء ، وهو الشرب بدله وأبهرها لزمه في الدار لأن مقبوضه بحكم عقد ماسد ، فكان واجب الرد ، كسائر العقود العائدة ، ولا شيء على البائع بما انتفع به من الشرب ، وإن باع الشرب مع الأرض جازت بد الأرض ، لجواز كون الشيء تبعاً لغيره وإن لم يجعله التبعه مضموناً بدقه ، ولا يجوز جعله أحسرة بدار ، ولا إحارته مطلقاً لأن الحقوق لا تحتل الإجابة كما لا تحتل البيع<sup>(٥)</sup> .

(١) الفري ١٤٨/٤ - ٤٤٩

(٢) درمات السطيس ٣١٠/٥ ، ٣١١ ، أسس المقلب ٤٤٩/٢

(٣) مدالح الفتاوى ١٥٩/١ ، رد المحتار ٢٨٧/٥

(٤) القصار السائد

(٥) أسس المقلب ٤٥٥/١ ، روضة الطالبين ٣٠٨/٥ ، ٣٠٩

# تراجم الفقهاء

الواردة أسمائهم في الجزء الخامس والعشرون

بن إسحاق (١٥١ - ٢٠٠ هـ)

هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خبار،  
أبو عبد الله، القريش المظلي المدني  
مؤرخ، حافظ، وهو من أقدم مؤرخي  
العرب ومن حفاظ الحديث رأى أنساب  
وإن القبائل وأبا سلمة بن عبد الرحمن  
روى عن أبيه وعنه عبد الرحمن بن موسى  
والأصمعي وعبد الله بن عبد الله وهشام  
ابن سهر بن سعد والزهري ومكحول وحيد  
طويل وغيرهم وعنه يحيى بن سعد  
لأنصاري ويحيى بن أبي حبيب وحسين  
بن مطر والحارث بن شعبة والمفضل بن  
هشيم قال ابن حبان لم يذكر أحد  
محدثيه يقارب ابن إسحاق في علمه 'ريوزيه  
في جمعه وهو من أحسن الناس سبأ  
بلا حصار وقال ابن عينة جالس  
ابن إسحاق منذ أصبح وسعيت منه وما يتهمه  
أحد من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئاً قال  
أبو زرعة الدمشقي راس إسحاق رجل قد  
جمع لكثرة من أهل العلم عن الأئمة  
عنه وقال ابن الأثيري لم أر أهل الحديث  
يتمشقون في ثقته وحسن حديثه وروايته

[ تهذيب تهذيب ٢٨١٩، وسير أعلام  
السلالة ٣٤٧/٢ رتبة ابن سعد  
٢٢١، ٧، والأعلام ٢٥٢/١ ]

ع  
ا

الأكوسي هو عمود بن عبد الله  
تقدمت ترجمته في ج ٥  
ص ٣٢٥

الأكمدي هو علي بن أبي عبد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥

إبراهيم المظلي هو إبراهيم بن  
محمد المظلي  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٥١

ابن أبي أولي هو عبد الله بن أبي أولي  
تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٢١٢

ابن أبي ليل هو محمد بن  
عبد الرحمن  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥

ابن أبي هريرة هو الحسين بن الحسين  
تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٢٦٥

ابن لابر هو مبارك بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٨

ابن بطال هو علي بن خليف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تيمية (نفي الدين) هو أحمد بن  
عبد الحلیم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تيمية هو عبد السلام بن عبد الله  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦ابن قنبلين هو عبد الواحد بن المنير  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٩ابن حرير الطبري هو محمد بن حرير  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١ابن الجوزي هو عبد الرحمن بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨ابن حامد هو الحسن بن حامد  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨ابن حبيب هو عبد الملك بن حبيب  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩ابن حجر البغدادی هو أحمد بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩ابن حجر المكي هو أحمد بن حجر  
المبشهي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حزم هو علي بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن دكين العهد هو محمد بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٦٩ابن رشد هو محمد بن أحمد (الحمد)  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨ابن رشد هو محمد بن أحمد (الحفيد)  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨ابن الزبير هو عبد الله بن الزبير  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩ابن سريج هو أحمد بن عمر  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩ابن صيرير هو محمد بن صيرير  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩ابن شبرمة هو عبد الله بن شبرمة  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠

ابن عمرو : هو عبد الله بن عمرو :

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩ .

ابن القاسم : هو محمد بن القاسم .

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦ .

ابن القاص : هو أحمد بن أبي أحمد :

تفحصت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩ .

ابن لداية : هو عبد الله بن أحمد :

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣١٢ .

ابن القصاب : هو علي بن أحمد :

تفحصت ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٨ .

ابن القطان : هو عبد الله بن علي :

تفحصت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٢ .

ابن لهم البلوزية : هو محمد بن أبي بكر .

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣ .

ابن كبر : هو إسماعيل بن عمر :

تفحصت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٥ .

ابن الوكيل (٤ - ٧٢٨ هـ)

هو محمد بن عبد الله بن عمر بن مكي

تفحصت ترجمته في ج ٢٢ ص ٣٠٨ .

ابن الصلاح هو عثمان بن عبد الرحمن :

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥ .

ابن حامدين : محمد بن عمر بن عمر .

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥ .

ابن عبد البر : هو يوسف بن عبد الله :

تفحصت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠ .

ابن عبد الحكيم : هو محمد بن عبد الله :

تفحصت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٢ .

ابن العمري : هو محمد بن عبد الله .

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦ .

ابن عرفة : هو محمد بن محمد بن عرفة .

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦ .

ابن عطية : هو عبد الحق بن غالب :

تفحصت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١ .

ابن غليل : هو علي بن غليل .

تفحصت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١ .

ابن عمر : هو عبد الله بن عمر .

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦ .

ابن كثير هو محمد بن إسماعيل  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن الحاجب : هو عبد ظك بن  
عبد العزيز .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن مبارك . هو عبد الله بن مبارك  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٢

ابن مسعود . هو عبد الله بن مسعود  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن المنذر . هو محمد بن إبراهيم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

ابن النجار . هو محمد بن أحمد الفتوح  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٦٥

ابن نجيم . هو زين الدين عمر بن  
إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن هبيرة . هو يحيى بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

الأهري ( ٢٨٩ - ٣٧٥ هـ )

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن  
صالح ، أبو بكر . الأهري ، أبا الكمي

عليه أصولي ، محدث ، مقري . قال ابن  
خروف : كان ثقة أديباً مشهوراً وانتهت إليه  
الرئاسة في مذهب مالك . سكن بغداد  
وحدث بها عن أبي عروبة الهروي وليس له  
درة وأهم ديد الشروبي والنعوي وغيرهم  
وصحبه . الرقاسي ، وأبو الهيثم بن محمد ،  
وأبو الحسن السدوسي ، وأبو القاسم ،  
وأبو فارس أنصاري . وضعه بهداد على  
المصاحف كلها عمر وابنه أبي الحسين وذكره  
أبو عمرو الداني في طبقات الفراءين ، وضمه  
عمر الأديري عند عظمه وروح له جماعة من  
العلماء بأقطار الأرض من العراق وغيرها  
والخبر ويظهر وتقريبه

من تصانيفه : شرح مختصر ابن  
الحكم : ١ . والرد عن الغرر : ٢ . في ثلاثين  
مسألة . ٣ . كتاب في أصول الفقه : ٤ .  
٥ . شرح كتاب عبد الحكم الكبير .

[ التذييل ص ٢٤٥ . وشارح بهداد  
٢٦٣/٥ ] وأبوابه ( ١ / ٣٠٤ ) ، وشذرات  
الذممة ( ٣ / ٨٥ )

أبو أمامة . هو حنبل بن حبلان الباهلي  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥

أبو بكر الصديق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١ .

أبو بكر - هو عبد العزيز بن جعفر .  
تلفت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦ .

أبو بكر القاري : (توفي في حدود ٣٥٠ هـ)  
هو أحمد بن الحسين بن سهل ،  
أسوبكره القاري فيه شاعري . تفتت  
على الحوفي وابن سريج . قول لفاء بلاد  
فارس وتقام منه يمدني ، ثم بلبور

من صائفة . - عيون مقاتل في  
مصوص الشاعري ١١٠ هـ الذخيرة في أصول  
المنه : (و كتاب الأئمة عن المزي) :

[طبقات الشافعية الكبرى  
٢٨٦/١ - ٢٨٧ : طبقات الشافعية لأبي  
هندة ص (٢٣) ، والأعلام ١/١١١ ،  
وجمع المؤلفين ١/١٩٢]

أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت  
تلفت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦  
أبو الخطاب - هو عوف بن أحمد .  
تلفت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧ .

أبو داود : هو سليمان بن الأشعث .  
تلفت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو ذر - هو جندب بن جندب  
تلفت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣ .

أبو السواد : هو محمد بن محمد .  
تلفت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٧ .

أبو سعيد الإسطهري : هو الحسن  
ابن أحمد

تلفت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أبو سعيد الحفري : هو سعد بن مالك .  
تلفت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو سعيد الحفري : (٢ - ١٠٠ هـ)

هو كيسان بن سعيد ، أبو سعيد ،  
المشعري ، الشافعي . تابع ثقة ، كثير  
الحديث . روى عن عمر ، وعلي ، وعبد الله  
ابن سلام ، وأسامة بن زيد ، وأبي هريرة ،  
وأبي سعيد الخدري . وعقبة بن عامر  
وعمر بن روى عنه ابنه سعيد ، وابن أبيه  
عبد الله بن سعيد ، وعبد الملك بن نوفل ،  
وعمر بن . ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من  
أهل الحديث ، وقال الواقدي : كان ثقة كثير  
الحديث . وقال إبراهيم الحري . كان يتردد  
للقائري عيني بذلك ، وقيل لأنه روى النظر  
في حفر القبور .

[تهذيب التهذيب ٨/٤٥٣ . والأعلام  
١/٩٩]

أبو سلمة بن عبد الرحمن  
تلفت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤



أبو الطمیل : هو عامر بن واثلة .

تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٣٩

أبو طمعة : هو زيد بن سهل

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٨ .

أبو القاسم الأنباطي ( ٢ - ٢٨٨ هـ )

هو عثمان بن سعيد بن بشر ،

أبو القاسم . الأحول ، الأنباطي ،

البداهي . والأنباطي مبوب إلى الأنباط .

وهو السط الذي تفرس عنه شافعي

نفسه على لسري ، والسريع المرادى ودوى

عسما ، وعلمه ، نفقه أبو العباس بن سريع ،

ودوى عنه أبو بكر الشافعي . قال الشيخ

أبو إسحاق : كان الأنباطي هو السبب في

نشاط الناس بخلافه لكتبه مع الشافعي

وعلمه

[ وفيات الأعيان ٢ / ٤٠٦ ، وشطراب

الذهب ٢ / ١٩٨ ، وتاريخ بغداد

١١ / ٢٩٦ ، وسير أصنام السلفاء

١٣ / ٤٢٩ ، والنباهة والنباهة ١١ / ٨٥ ]

أبو قتادة : هو الخوارزمي بن ربيع

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤ .

أبو الليث الحرقي : هو نصر

بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨ .

أبو موسى الأشعري : هو عبد الله

ابن موسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو فلاة : هو عبد الله بن زيد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة : هو عبد الرحمن بن صخر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو الوليد الباجي : هو سليمان بن علف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

أبو يعلى : هو محمد بن الحسن .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الأئمة المالكي : هو محمد بن خليفة

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٠

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أسامة بن زيد .

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٤

إسحاق بن راهويه

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠ .

## اسماء بنت بكر الصديق

اسمها بنت أبي بكر الصديق

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١ .

الأخوة بن يزيد

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٢٢٠

الأعمش ( ١٤٨ - ١٩١ هـ )

هو سنان بن مهران ، أبو محمد ،

الأسدي الكوفي الكاهلي القلقب

بالأعمش . تابعي ، مشهور . روى عن

أنس وعبد الله بن أبي أوفى ، يزيد بن وهب

وفيرس بن أبي حازم ، وطائفة بن نافع ،

وعمر الشعبي ، وإبراهيم الحنبل ، وعدي

بن ثابت وغيرهم ، وعنه الحكم بن عتيبة ،

وسليمان السجستاني ، وسهيل بن أبي صالح ،

وغيرهم من حلقم ، وابن فضال ، وغيرهم ، قال

عشيرة مازايب الكوفي : أجاد في الكتاب الله

منه . وقال ابن عيسى : سبق للأعمش

أصحابه بأربع ، كان يقرأهم للفرد ،

وأحفظهم بالحديث ، وأعلمهم بالفرق

وذكر حصنة أخرى وقال عيسى بن يونس : لم

يرع على الأعمش ولا رأيت الأعقاب والاسلاطين

عنه أحد أحقر منه عند الأعمش مع غيره

وحاجته . قال أسقلى وابن معمر . نفع

وئيت ، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات

إحسان ابن سعد ١ / ٣٤٢ ، وريح

بشار ٢ / ٣ والأعلام ١٩٨ / ١ وتهديب

١٢٤٤ / ٤

## (ملاحق) تراجم الفقهاء أيوب السخيتي

إمام الحرمين هو عبد الملك بن عبد الله .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥١

أنس بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٦

الأورعي ، هو عبد الرحمن بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أيمن بن معاوية

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أيوب السخيتي ( ٦٦ - ١٣١ هـ )

هو أيوب بن أبي غيثه كيسان أبو بكر ،

السجستاني المصري ، تابعي . سجد فقهاء

عصره ، من حفاظ الحديث . رأى أنس بن

مالك ، وروى عن عمرو بن سلمة الطرمي

وحيد بن حلال ، وأبي ملاه ، والقداسم بن

محمد وعبد الرحمن بن العباس ، وعطاء ،

وعكرمة وغيرهم . وعنه الأعمش ، وإسحاق

ورحبان وسفيان ، وشعبة ، ومالك ،

وبن عتبة ، وابن إسحاق وغيرهم ، قد روي

عن الشعبي أنه نحو ثمانون مائة حديثاً

وبن أبي سعد . كان ثقة ثبت في حديث

جامعاً كثير العلم حجة عملاً . وقال

مالك : كان من لعاليين إلى أعلى الخرافين

[ تهذيب ١ / ٣٩٧ ، وبتدرج

له ١ / ١٨١ ، وسير أعلام السلا

١ / ١٥ ، وبتدرج أعلام ١ / ١٣٠ ،

والأعلام ١ / ٣٨٢ ]

## ب

♦

الہاجی ہو سلیمان بن علف  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۱۲

ایضاً لہو محمد بن الطیب  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴۲

ابراہیم بن عازب ،  
تقدمت ترجمہ فی ج ۶ ص ۳۴۵

الغوی ، ہو الحارث بن مسعود  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴۳

اللقیعی ہو عمر بن رسلان  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴۱

الہبانی ، ہو محمد بن یحییٰ  
تقدمت ترجمہ فی ج ۳ ص ۳۵۲

لہوئی ہو منصور بن یوسر  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴۱

الہیوطی ہو یوسف بن یحییٰ  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱۵ ص ۳۰۶

## ت

الرمادی ، ہو محمد بن عیسیٰ  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴۴

## ث

الثوری ہو صفیان بن سعد  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴۵

## ج

الجرجانی ہو علی بن محمد  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۲۶

الخصاص ، ہو احمد بن علی  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴۵

## ح

## خ

الحجاوي هو موسى بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٨

الحسن المصري هو الحسن بن يسار

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٦

حذيفة بن اليمان

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الحصكفي هو محمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

الحصصات هو محمد بن محمد بن

عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

الحكم هو الحكم بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٤٠

الحسوي هو محمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

الحصمي هو حميد بن حسن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

حماد بن أبي سليمان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

الخزاعي هو محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخزاعي هو عمرو بن الحارث

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخضاف هو أحمد بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطابي هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الخطيب البغدادي هو أحمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٤

خوامرالد هو محمد بن الحارث

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٥

## د

الدوري هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الدوري (٢٤٢-٨٠٨ هـ)

هو محمد بن موسى بن عيسى بن علي

الكامل ، كبر البقاء ، تلخيصي الأصل ،  
القاهري فقه شافعي ، عصر ، أريب ،  
بحوي ، ناظم ، مشرك في طرد بدع أحمد  
عن بهاء الدين أحمد البكي ، رجال الدين  
الإسوي ، وكيف (دين) التوري المذكي ،  
وهم قال الشوكاني من في التفسير  
والحديث ، عقه وأصوه والعربية والآلات وغير  
ذلك ونصدي بالإنشاء والإلفاء وصف  
مصفحات حنة

من نصائحه ، انجم الزهراج شرح  
منهاج الطالبين ، و (الديباج شرح سنن  
ابن ماجه ، و (جرا الحيوان الكبرى ، و  
وشرح معاني السبع

[شذرات الذهب ٧ / ٧٩ ، والمصنوع  
السلام ١٠ / ٥٩ ، والدر الطالع  
٢ / ٢٧٢ وهدية العارفين ٢ / ١٧٨] .

ر

الرازي هو محمد بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرغب ، هو الحسين بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧ .

ربيعه الرازي ، هو ربيعة بن فروخ

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرحيماني هو مصطفى بن سعد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

رفاعة بن رافع

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٢٢ .

الرمي هو أحمد بن حمزا

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الرمي ، هو خير الدين رملي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الرهوي : ( ٩ - ١٢٣١ هـ )

هو محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف ،  
أبو عبد الله ، الرهوي ، المعروف بـ فقه  
مالكي ، متكلم ، كاد مرجع الفسوى في  
الشعر ، أحد الفقهاء عن الشيخ شاذلي  
ومحمد البوريري ، ومحمد البستاني ومحمد  
الغزوي وغيرهم . ومنه شيخ الماشقي بن  
النهدي ومحمد بن أحمد بن الخلاج ومحمد الله  
بن أبي بكر النكاشي وغيرهم .

من تصانيفه : حاشية على شرح

الشيخ السوراني على مختصر الخليل ، و

أرجوزة في الجبس والشمس ، و ( حاشية

على شرح مبادئ الكبير من المفسر  
المعبر ١ : ٢٠٠ نزهة الأكراس

[ شجرة السور الزكية ص (٣٧٨) ١  
ومعجم المؤلفين ٩ ، ٢٠٠ رعدة العارفين  
٣ / ٣٥٧ ]

## ز

الزركشي هو محمد بن جابر .

١٠٠٠ ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زروق هو أحمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤١

الزهرري هو محمد بن مروق

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٠

زفر هو ظاهر بن الهذيل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهرري هو محمد بن مسلم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زياد بن الحارث الصطائي ( ٩ - ٩٠ )

هو زياد بن الحارث صطائي

صحابي ، قدم على النبي ﷺ وأُذن له في

سفره ، وجهه النبي ﷺ حينئذ إلى موته

صداه باليس فقال رسول الله ، أودعه

إنا لك بسلامتهم ، وقد أحييت وكتب

أنهم ، صدق ، ولهم بسلامتهم ، فقال

إن مطاع في قومك بأحدا صدق ، فقال

بر الله هداهم ، قال ألا تؤسري عليهم ؟

قال بلى ، ولا تخبرني لإمرة لرجل مؤمن ،

فتركها جده في أسد انغله ، عن زياد بن

سألت الصديقي ، قال ، أمرني رسول الله

ﷺ أن أؤدب في صلاة العصر ، فعدت ،

وأراد يلاي ز يلهم ، فقال رسول الله ﷺ

« إني أرى صداك أدب ، ومن أدب عهد

بهم »

[ أسد الغابة ٢ ، ١١٧ ، وإصابة

١ ، ٥٥٧ ، وتهذيب التهذيب ٣ ، ٣٥٩ -

٣٦٠ ]

زيد بن أرفم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

زيد بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزركشي ( ٩٠ - ) كان حياً ٦٥٥ هـ

هو إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي

إسماعيل ، عن أبيه ، الزركشي ، فقه

شافعي صوفي

من نصابه شرح علي الوجيز مختصر  
من شرح الرافعي سيرة نقابة العمري في مزارع  
الشافعية ، والعمري في التفسير

[ص ٤٧٠٥ الشافعية ٤٧٠٥ ، وكتب  
الغزالي ١١٢/١ ، ومعجم المفسرين  
٥٧/١]

## س

سالم بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٣

البكي هو علي بن عبد الكافي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سحنون هو عبد السلام بن سعيد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرخسي هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السرخسي هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

سعيد بن جوير

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن الحبيب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سليمان التيمي (١٤٣-٩ هـ)

هو سليمان بن طرخان ، أبو الخضر ،

التيمي الجعفي ، تابعي ، روى عن انس

ابن مالك وطارس وأبي إسحق السبيعي

وأبي عثمان التيمي ، والحسن البصري ،

وعنه عنه بن الشخير وغيرهم روى عنه

محمود وشعبة والسماني ومحمد بن سلمة

ويحيى بن معمر وغيرهم . قال الربيع بن

يحيى عن محمد ، ما رأيت أحداً أصدق من

سليمان التيمي ، وقال عبد الله بن أحمد عن

أبيه : ثقة . وقال ابن معين والسماني

ثقة . وقال العجلي : تابعي ثقة فكان من

عباد أهل البصرة . وقال ابن سعد . كان

ثقة كثير الحديث ، وكان من العباد

لمحبتهم . وقال ابن حبان في الثقات

كان من عباد أهل البصرة وصالحهم ثقة

وإتقاناً وسطيّاً

[طبقات ابن سعد ٧ / ١٨ ، وصح

أعلام قتلا ٦ / ١٩٥ ، وتهذيب التهذيب

٢٠٦ / ٤]

سليمان بن إسار

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٨٨

سيرة بن جندب

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

السبوطي هو عبد الرحمن بن أبي بكر  
تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشافعي لمبسي طيبة ، شارك في كثير من  
العلوم إمام طائفة بعدد في عصره ،  
كان له رأياً ، فليس بجامع المصنف ،  
و جامع فقهدي

## ش

الشافعي هو إبراهيم بن موسى  
تقدست ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣ .

الشافعي هو القاسم بن مرة  
تقدست ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣ .

الشافعي هو محمد بن إدريس  
تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الشترامبلي ، هو علي بن علي  
تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥ .

الشريفي هو محمد بن أحمد  
تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦ .

شريح هو شريح بن الحارث  
تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشريف أبو جعفر (٤١٩ - ٤٧٠ هـ)  
هو عبد الخلق بن عيسى من أجداد  
محمد بن عيسى ، الشريف أبو جعفر ،

قال ابن خلدون : كان هذا فقيهاً ورعاً  
عسفاً زاهداً ، قولاً بالحق لا يخشى ، ولا  
يأخذ في الله بوجه لائم . سمع أبو القاسم  
ابن بشرته ، وأب محمد الطيالسي ، وأب محمد  
البرمكي ، وأب طائب بن علي وغيرهم ،  
يتبعه على الخاصي أبي يعلى . وثالث لقاصي  
أبو عيسى بدأ يدرس معه على الأئمة من  
٤٢٨ - ٤٥١ هـ ، فبعد أن بحسه  
ويعنى ، وبعد السنين في الخروج وأصول  
الدين ، وسمع في الفقه وتزعم بأفتي في  
حيه ، ولطف ، وكان شديداً على أهل بدع ،  
محض ، فصيح الشافعي ، مطلق ، وما مات  
دلى إلى جانب قبر الإمام أحمد

مر نصيبه في دروس مسائل :  
وإدب لفقه ، لا شرح للذهب .

[ملحق الإمام أحمد من ٤٢١ هـ ، ليس  
على طبقات جماعة ١٥ - ٢٦ ، وشيخ  
الرازي ١٥ - ١٠٦ ، والأعلام ١٤ - ١٣٠ ،  
ومعجم المؤلفين ١٠ - ١١٠ ]



الشمسي هو عامر بن شراحيل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب تهذيب الفروق . هو محمد علي  
ابن حسيني .

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٢

شخص الأئمة الحلواني هو عبد العزيز

ابن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب نزهة الخوار هو محمد بن علي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الغفوكاني : هو محمد بن علي .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب ضيعة المنهجي هو مرمي  
ابن يوسف .

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤١

الشيدياري : هو إبراهيم بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤ .

صاحب كشك الفناع هو منصور  
ابن يونس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ص

صاحب اعلمية . هو علي بن أبي بكر  
المريطي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

الصاحبان .

تقدم بيان الراد حقا الباطن في ج ١

ص ٣٥٧

لصاري : هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧ .

صاحب ليدائع هو أبو بكر بن مسعود .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب الشهيد : هو عمر بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٣٧ .

صاحب السبيل . هو يحيى بن سالم

لصراي

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٩



عبد الرحمن بن زياد بن الخطاب  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

عبد الرحمن بن عوف  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٦

عبد الحرير البخاري الحنفي  
تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٠٩

عبد الله بن الزبير  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

عبيدة السلمي (٧٢ - ٧٥ هـ)  
هو عبيدة بن عمرو وبطل ابن نسر من  
عمرو السلمي ، بن عمرو ، النكوي  
مهاجري

لقبه ، مامي ، اسم باليمن ، أيام فتح  
مكة ، ولم ير النبي ﷺ روى عن علي وابن  
مسعود وابن الزبير ، روى إبراهيم النخعي  
والشعبي ومحمد بن سيرين وعبد الله بن  
سفيان الثوري وغيرهم قال الشعبي ، كان  
عبيدة يراي شريفا في القضاء رقايا من  
سيرين : ما رأيت رجلاً كان أشد توقفاً من  
عبيدة ، وكان محمد بن سيرين يكثر عنه

قال محمد المجبي : كان عبيدة أحد  
أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يقرئون  
رواهون

## ط

طاووس بن كيسان  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

الطحاوي - هو أحمد بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبرطوشي : هو محمد بن الوليد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

طلحة بن عبيد الله تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٢٩٥ .

## ع

### عائشة

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩  
عبادة بن الصامت

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٠  
العباس بن عبد المطلب  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

قال ابن عسیر: کثرت عیسیٰ بن یونس  
بقول السلفی مشوۃ، وعنه علی المدینی فی  
الفقہاء، من أصحاب ابن مسعود، ذکرہ بن  
سہب، فی التلخیص

[مدابہ والہب، ۳۲۸/۸، وسیر علاء  
النلاء، ۱/۸۰، وتذیب التذیب، ۸۴/۷،  
وشذاب الفقہ، ۷۸/۶، والأعلام،  
۳۵۷/۴]

عبدی بن حصیر،  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۰۲  
عمر بن الخطاب  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۲

عمر بن عبد العزیز  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۲

عمر بن حزم  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۹۵

عمر بن دینار  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴۱

عمیرۃ البرلسی - هو احمد عمیرۃ  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۰۲

عوف بن مالک -  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۸۶

عسی بن دینار  
تقدمت ترجمہ فی ج ۵ ص ۳۴۵

العینی - هو محمود بن احمد  
تقدمت ترجمہ فی ج ۲ ص ۴۱۸

عبداللہ البی - هو عبداللہ بن مسلم  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱۷ ص ۳۴۷

عثمان بن عفان  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۴۹۰

عروہ بن الزبیر  
تقدمت ترجمہ فی ج ۲ ص ۴۱۷

عطاء بن ابی رباح  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۹۰

علی بن ابی طالب  
تقدمت ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۶

عکلم بن یسار  
تقدمت ترجمہ فی ج ۲ ص ۳۶۴

القاضي عبد الوهاب . هو عبد الوهاب  
ابن علي .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٦٥

قناة بن دهامة .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٥

القرافي . هو أحمد بن إدريس .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٥

انقرطبي : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القشيري : هو عبد الكريم بن حواري :

تقدمت ترجمته في ج ٢٣ ص ٣٥٧

القشيري . هو أحمد بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ك

القاضي أبو بكر بن الخطيب . هو محمد  
ابن الخطيب .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الكراشي (٢ - ٢٤٨ هـ)

هو الحسين بن علي بن يزيد . هو علي .

الكواشي . هو . من أصحاب الإمام

القاضي إسماعيل . هو إسماعيل  
ابن إسماعيل .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩ .

## ل

الشافعی، هو علی بن محمد  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۷

الشیخ بن محمد  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۸

## م

مالک، هو مالک بن انس  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۹

المروزی، هو عیسیٰ بن محمد  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۹

محمد بن جبر  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۹

المحاللی، هو احمد بن محمد  
تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۳۶۶

الشافعی، نفعہ معذرا۔ معنی الحديث  
الکثیر، وصاحب الشافعی وحی عنہ الیم  
وهو معذود ل کذا أصبحت روى عن  
ابن حنیس وإسحاق بن یوسف الأزرق  
وعیزهما وجهه الخس بن شهاب وعنه بن  
علی الملقی وعبد بن محمد البر وغيرهم  
قال الخطیب: کان علما فها نبها وله من  
تصانیف کثیرة فی الفقه وفي الأصول منذ عن  
حسن فهمه وعزازه علمه

من تصانیفه وأصول الفقه وفروعه،  
والشرح والتعديل

[مجدید الہدای ۲/ ۳۵۹، وسم  
أعلام العلماء ۷۹/ ۱۲، وطبقات الفقہاء  
للشیرازی ص (۹۷)، وتاریخ بغداد  
۸۱/ ۸، والأعلام ۲/ ۲۶۱]

الکاسانی، هو ابو بکر بن مسعود  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۶

الکرخی، هو عیداد بن الخس  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۶



محمد بن الحنفية (ملحق) مراحم الفقهاء مصنف بن عبد الله بن الشَّيْبَانِي

محمد بن الحنفية مروان بن الحكم

نقلته ترجمته في ج ٣ ص ٣٠٦ ، نقلته ترجمته في ج ٢ ص ٤٦١

محمد بن سلمة انبى هو اسماعيل بن يحيى المزني

نقلته ترجمته في ج ٢ ص ٢٤١ نقلته ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسروق -

محمد بن عبد الحكم (١٨٢ - ٢٣٨ هـ) نقلته ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

مسلم هو مسلم بن الحجاج

نقلته ترجمته في ج ٣ ص ٣٧١

مطرف بن عبد الرحمن نقلته ترجمته في

ج ٢ ص ٤٢٢

مطرف بن عبد الله بن الشَّيْبَانِي (١٧٠ - ٢٠٨ هـ)

هو مصنف بن عبد الله بن شَيْخَان

أبو عبد الله ، طرقتي بدمري من كثر

الناس له كلمات في أحكامه مأثورة .

روى عن أبيه وصلي وعمر وأبي نر وعنه

وعائشة وعنه بن أبي لعلبي وعمران بن

الحصين وعبد الله بن معمر الربيع وغيرهم

(روى عنه منهم) وحديث عنه الحسن

صبري وأحمد بن عبد الله ومحمد وأحمد

ليدري وغيرهم

وذكر ابن سعد فقال : روى عن أبيه بن

محمد بن عبد الحكم (١٨٢ - ٢٣٨ هـ)

هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ،

أبو عبد الله ، مصري ، فيه عاتق ،

انتقلت إليه الرئاسة في العلم بمصر ، سمع

عن أبيه وأبي وهب وأشهب وابن القاسم

وعنه روى عن ابن أبي فديك وأحمد بن

عياض وشيخ بن أفلح وحسبك بن

عبد العزيز وغيرهم ، روى عنه أبو بكر

المصنف بنوري وأبو حاتم بن رزي وأبو

عبد الرحمن وغيرهم قال بن عبد البر

كان طبعاً نبلاً وجهياً في دمه ، قال بن

الحديث : كان من العلماء الفقهاء مبرراً من

أهل الطور والناصر والحجة من أئمتهم

ويتقدم من مذهبه وإليه كانت الرحلة من

العرب والأندلس في العلم والجمع

[مهرن الأعمش ١٨٠ / ٣ ، ووفد

الأمان ٤٥٦ / ١ و ٩٢ / ٧ وأندلس

ص ٢٢٩] .

كعب ، وكان ثقة له فصل دربر وعمل  
وأدب .

المغيرة بن شعبة .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

ونال العجب : كان ثقة لم ينج بالهجرة  
من لئله لم يأت الأثنت إلا هو ومن سب من

المقدسي هو عبد المي بن عبد الواحد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٨

أضيفت من معاد ١٤١/٧ ، تهذيب  
التهذيب ١٠ ١٧٢ ، ونذكر المعاد ١٠/١  
والله وألحق به ١٦٩/٩ ، والحنون الزاهر  
٢١٤/١ ، وشذرات الذهب ١/١١٠ .

ملاحمرو هو محمد بن قراحم  
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٧

معاد من جبل

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٧١

## ن

معمر بن عبد الله (٩-٩)

هو معمر بن عبد الله بن نافع بن معاذ  
ابن عوف بن عبد ، الفرسجي نعلوي  
صحابي أسلم لدياً ، وهاجر إلى الحنة ،  
روى عن النبي ﷺ وعن عمرو بن الخطاب  
- رضي الله عنه - وهو سعيد بن مسيب  
ويشرب من معاذ وعبد الوحر بن حبيب المصري  
وغيرهم . وقال ابن عبد البر : كان من  
شيوخ أبي علي . ولما ابن حجر - هو  
خلق وأبو سويله في حجة الوداع .

النعمي . هو إبراهيم النعمي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النوري هو علي بن شرف  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣ .



[أشد تعاضد : ٤٠٠ ، الإصابه  
٤٤٨/٣ ، وهدب التهذيب ١٠/١٢١١]

# فهرس تفصلي



الفقرات	الموضوع	الصفحة
١-٥	سَمَائِيَّة	٨-٥
١	التعريف	٥
	الألفاظ ذات الصلة	٥
٢	أ- النشئ	٥
	أحكام المتعلقة بالسماوية	٥
٣	السماوية في الواقع	٥
٤	سماوية في أحد النسخة	٦
٥	السماوية في النسخ	٦
١٠-١	سَمَر	١١ ٨
١	التعريف	٨
	الألفاظ ذات الصلة	٩
٣-٢	أ- النشئ - العينة	٩
	أحكام السمر	٩
٤	أصبح بها ينقطع به السمر	٩
٥	زيادة السمر بعد إحياء الميراث به	١٠
٦	الإحياء بالسمر	١٠
٧	نقص سمر المخصص	١٠
٨	أثر علل الأسعار على حق الزوجة	١٠
٩	مقتضى سعر السوق	١١
١٠	بيع السمر المكتوب على السنة	١١
٢٤-١	سَمِي	١١-٢٣
٢٠-١	التعريف	١١
	الألفاظ ذات الصلة	١١
٣	أ- الطراد	١١

٤	أصل السمي	١٢
٥	الحكم التكليفي	١٢
٦	صفة السمي	١٣
٧	ركن السمي	١٤
١٠-٨	شروط السمي	١٥
١١	وقت السمي	١٦
١٢	تكرار السمي بتفاوت	١٧
١٣	حكم تأخر السمي عن طواف الزيارة	١٧
١٤-١٥	واجبات السمي	١٨
٢٥-١٦	مس السمي ويستحبان	١٨
٢٦	حيات السمي	٢١
٢٤-٢٧	مكروهات السمي	٢١
٣-١	الاستحبة	٢٣
١	تعريف	٢٣
٢	هل المستحبة فرض أم حثية ؟	٢٤
٣	الحكم الإجمالي	٢٤
٢١-١	مسفر	٢٦
١	التعريف	٢٦
	الألفاظ ذات الصلة	٢٧
٣-٢	أ- المحصر ب- الإقامة	٢٧
٤	الحكم التكليفي	٢٧
٥	السفر من مواطن الأمانة	٢٨
١٠-٦	شروط السفر	٢٨
	الاحكام التي تشترط السفر	٣٥

الصفحة	الموضوع	الغفران
٣٥	أولاً ما يكون بتخفيف من السائر	١٥ - ١١
٣٦	ثانياً أحكام لغير التخييف	١٨ - ١٦
٣٩	حكم السقري يوم الحجة	١٩
٤٠	سحر وسحر	٢٠
٤٠	آداب سحر	٢١
٤٤	كُتْل	٤ - ١
٤٤	التعريف	١
٤٤	الأحكام المتعلقة بالسفل	٤ - ٢
٤٧	سهم	٥٠ - ١
٤٧	التعريف	١
٤٨	القفاظ ذات الامنة *	
٤٨	١- احجر بـ «العتة ج المريد	٤ - ٢
٤٨	الأحكام المتعلقة بالسهم	
٤٨	أولاً احوان السهم	٤٤ م
٥٢	هل يشترط حكم دمي ما حصر نذرت حكمه عليه ؟	٥
٥٣	إشهاد لقاضي عن حجره أو إعلانه	٧ - ٩
٥٥	نقص قرار القاضي بالحجر بقرار قاضي آخر	٧ م
٥٥	فك حجر عن السهم	٨
٥٦	من يملك حجر السهم	٩
٥٧	إدعاء الرشد أو سقمه وإقامة القينة عن ملك	١٠
٥٧	الولاية على مال البهية	١١
٥٨	أثر السقم في الأحكام المتعلقة بحقوق الله	١٢
٥٩	أثر السقم في الزكاة	١٢ م
٥٩	زكاة الغنم - صدقة الحمل	١٣
٥٩	أثر السقم على الألبان وكفارها	١٤

١٥	أثر السعة على التضرر	٦٠
١٨ - ١٩	أثر السعة من الخلع والعمرة	٦٠
١٩	أثر السعة في الأحكام المتعلقة بحقوق العباد .	٦١
٢٢ - ٢٠	أولاً : أثره في النكاح	٦٢
٢٣	أثر السعة عن الطلاق والخلع والإيلاء	٦٣
٢٤	أثر السعة عن إسقاط الحصة	٦٤
٢٥	بغية المحجور عليه له	٦٥
٢٦	أثر السعة عن البيع والشراء	٦٥
	أثر السعة عن الهبة .	٦٥
٢٧	أولاً : هبة السعيه للغير	٦٥
٢٧	ثانياً : هبة له	٦٥
٢٨	أثر السعة من الوصف	٦٦
	أثر السعة عن الوكالة	٦٦
٢٩	أولاً : كون السعيه وكيلًا	٦٦
٣٠	ثانياً : توكيله للغير	٦٦
٣١	أثر السعة على الشهادة	٦٦
٣٢	أثر السعة من الوصية	٦٧
٣٣	الإحصاء له وقبوله للوصية	٦٧
٣٤	أثر السعة على المقرض	٦٨
٣٥	أثر السعة على الإيداع	٦٨
٣٦	أثر السعة على عصب مال الغير وإتلافه	٦٩
	أثر السعة على الشركة	٦٩
٣٧	أثر السعة على الكفالة والضمان	٦٩
٣٨	أثره على الحوالة	٧٠
٣٩	أثره على الإعارة	٧٠



الصفحة	الموضوع	الفقرات
٧٧	التعاقد على ظهر السفينة	٦
٧٧	التعسف في البيع	٧
٧٨	انتهاء جيل المجلس في السبعة	٨
٧٨	اصطدام المصينين	٩
٧٨	إتقاد السفينة بثلاث الأمتعة	١٠
٧٨	الإمتناع عن إتقاد السفينة من الفرق	١١
٧٩	مسقطه	
	انظر سمه	
٨٠ - ٨١	مسقط	١ - ٥
٨٠	التعريف	١
٨٠	ما يمتنع بالسقط من أحكام	
٨٠	حكم تمسكه والصلاة عليه	٢
٨٠	ما يمتنع بالسقط من حيث الطهارة والعدة	٣
٨٠	نزول السقط نتيجة الحناية على أمه	٤
٨٠	ميراث المسقط	٥
٨١ - ٨٨	سُقُوط	١ - ٢١
٨١	التعريف	١
٨٢	ما يمتنع السقوط من حقوق لله تعالى ومن حقوق العباد	
٨٢	سقوط الصلاة عن فائده الطهورين	٢
٨٢	سقوط الجيرة	٣
٨٢	سقوط الصلاة عن احتاض وانصاء	٤
٨٢	سقوط الصلاة من المجنون والمغنى عنه	٥
٨٣	إسقاط الصلاة بالإطعام	٦
٨٣	سقوط صلاة الجمعة والجمعة	٧

الصفحة	الموضوع	الصفحة
٨٢	سقوط ترميم الموائد	٨
٨٤	سقوط انصاف	٩
٨٥	سقوط الركعة	١٠
٨٥	سقوط فرض الكفارة	١١
٨٥	سقوط التحريم، منسوخاً	١٢
٨٥	حقوق العباد	١٣
٨٥	سقوط المهر	١٤-١٥
٨٦	سقوط مدقة الزوجية	١٦
٨٦	سقوط مدقة الأثارب	١٧
٨٦	سقوط الحصانة	١٨
٨٦	سقوط الخراج	١٩
٨٦	سقوط الامتداد	٢٠
٨٨	سقوط الخزنة	٢١
٨٩-٩٠	سكك	٢١-٢٢
٨٩	التعريف	١
٨٩	الحكم لإجمالي	٢
٩٠-٩٤	السكك	٢٧-٢٨
٩٠	التعريف	١
٩١	الإلحاح ذات الصلة :	
٩١	الحزن - البتة - الصرع - الإجماع - الحذر - التبريد	٢-٧
٩١	الحكم شكلي	٨
٩٢	صابط سكر	٩
٩٢	وجوب الحد بشرط الخمر أو غيره من مسكرات	١٠
٩٢	أولاً - خمر	١١
٩٣	ثانياً - مسكرات الأخرى غير الخمر	١٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٩٤	حكم سائر السلع والأشياء والحق في	١٣
٩٥	حفظ أحماء بغير	١٤
٩٦	قد حدد السكر وحده شرب	١٥
٩٧	مرب السكر في سائر رمضان	١٦
٩٧	شروط وشروط أحد	١٧ ٢٧
١٠١	وعقد واحد واحد	٢٤
١٠٢	في المحرم	٢٥
١٠٢	أشياء أخرى	
١٠٣	سجدة	٢٦
١٠٤	القرار	٢٧
١٠٤	شروط مدة أحد	٢٨
١٠٤	كيفية التصرف في أحد شرب	٢٩
١٠٤	مقوله المحرم بعد وجوبه	٣٠
١٠٤	مسكرات	
	انظر ، سكر	
١٠٥ - ١٠٦	مسك	١ - ١
٥	التعريف	١
١٠٥	الحكم الإجمالي	١ - ٢
١٠٧ - ١٣٠	السكنى	٣٦٠ - ١
١٠٧	المرء	١
١٠٧	طبيعة حق السكنى	٢
١٠٧	حق الله بحق المرأة في السكنى	٣
١٠٨	الأحكام المتعلقة بالسكنى	
١٠٨	أن السكنى كحق من نعم	



الترجمات	الموضوع	الصفحة
٤	سكنى التروجة	١٠٨
	أجمع بين التروجين في سكنى واحد أو في	١٠٨
٥	دار بكل واحدة بيتا	
٦	أجمع بين التروجة ولأدرك الزوج في سكنى واحد	١٠٩
٧	خلو لسكنى من أهل تروجه	١١
٨	رياسة الأبوين أو القهارم بالتروجة في مسكنا	١١١
٩	السكنى الشرعي للتروجه	١١١
١٠	احتمال مكان السكنى	١١٢
١١	سكنى التوثيق	١١٢
١٢	سكنى المتعة من طلاق رجعي	١١٣
١٣	سكنى نفقة من طلاق بائن	١١٣
١٤	سكنى نفقة من طلاق	١١٤
١٥	سكنى نفقة من طلاق	١١٦
١٦	السكنى مع نفقة	١١٧
١٧	سكنى خاصة	١١٧
١٨	سكنى العرب	١١٧
١٩	السكنى باعتبارها حرة على نصف من انصرف	١٨٨
٢٠	التوصية بالسكنى	١١٨
٢١	سكنى	١٢٠
٢٢	حياته الفلذذ الموهوبه	١٢١
٢٣	وقت الدعوى للسكنى	١٢٢
٢٤	سكنى الزوجين بعد المهر	١٢٢
٢٥	محكمة السكنى	١٢٣
٢٦	ممن يتحقق حصة عند المائتين	١٢٣
٢٧	التصديق على السكنى عن دعوى غير مفعلة	١٢٤

الصفحة	الموضوع	الفتاوى
١٢٥	الصنع من السكنى	٢٨
١٢٥	سكنى أهل الدمة مع المسكين	٢٩ - ٣٠
١٢٧	بيع مكان سكنى الخلفى لمن عزمه	٣١
١٢٧	حكم بيع محل السكنى لجميع	٣٢
١٢٧	حرمة محل السكنى	٣٣
١٢٨	حكم دخول من سكنى العبر بغير إداره	٣٤ - ٣٥
١٢٩	حكم النظر في محل سكنى العبر دون	٣٦
١٣١ - ١٤٦	سكوت	١ - ٢٢
١٣١	التعريف	١
١٣١	الافتراضات ذات الصلة :	
١٣١	أ- الصمت ب- الإمتهات	٢ - ٣
١٣٢	حكم لسكوت	٤
١٣٢	الحكم التكليفي	٥
١٣٢	سكوت القندي	٦
١٣٣	السكوت لاستناع الخطبة	٧
١٣٤	مكذبات الإفاام	٨
١٣٥	السكوت عند رؤية النكر	٩
١٣٥	السكوت عن أداء الشهادة	١٠
١٣٦	حكم السكوت في المعاملات والعقود .	١١
١٣٦	لـ سكوت المالك عند معرفه القصورى	١٢
١٣٧	ب - سكوت الوى عند بيع أو شراء من تحت ولاته	١٣
١٣٨	سكوت الضميع	١٤
١٣٨	السكوت في ابدية والعارية	١٥
١٣٩	لصنع على السكوت	١٦
١٤٠	سكوت المرأة عند استدائها للكنكاح	١٧

١٨	مكوث المروج عند ولادة المرأة	١٤١
١٩	تعريض الفقهاء لحكم المكوث في مسائل أخرى .	١٤١
٢٠	المكوث في الدعوى	١٤٢
	المكوث عند الأصوليين .	١٤٤
٢١	أولاً . من أقدم البان عند الأصوليين	١٤٤
٢٢	ثانياً : الإجماع المكوث	١٤٥
١١-١	بصلاح	١٤٦-١٥٣
١	التعريف	١٤٦
	الإحكام المتعلقة بالصلاح .	١٤٦
٢	معداد السلاح للجهاد والتدريب عليه	١٤٦
٣	توزيع السلاح مذهب والمصلحة	١٤٨
٤	حمل السلاح في صلاة الخوف	١٤٩
٥	نزع السلاح عن الشهيد	١٥٠
٦	ركاة السلاح	١٥٠
٧	حمل السلاح للمحرم	١٥١
٨	حمل السلاح بمكة المكرمة	١٥١
٩	حمل السلاح على العير	١٥١
١٠	بيع السلاح لأهل الحرب وأهل الفتن	١٥٢
١١	الشرائط حمل السلاح ضد الحرب (تقطع الطريق)	١٥٣
٣-١	مُلَاصِّص	١٥٤-١٥٥
١	الحريف	١٥٤
٢	الحكم الإجمالي	١٥٤
٣	مواطن البحث	١٥٥

الصفحة	الموضوع	القرآن
١٥٥ - ١٧٩	مسلمات	١ - ٣١
١٥٥	العرف	١ - ٢
١٥٦	الأمانات والصلوة	
١٥٦	أ - التحية ب - تقبيل ج - لمصافحه	٣ - ٥
١٥٧	د - لمصافحه	٦
١٥٧	صيعة السلام وصيغة الرد	٧ - ٨
١٥٩	صيعة رد السلام	٩
١٥٩	السلام أو رده بالاحسان	١٠
١٦٠	السلام بواسطة الرسول أو الكتاب	١١
١٦٠	السلام ورد بهير العريه	١٢
١٦١	حكم البدء بالسلام وحكم الرد	١٣ - ١٤
١٦٣	أ - السلام على من يؤذن أو يقيم	١٥
١٦٣	ب - السلام على المصلي ورد السلام	١٦
١٦٤	ج - السلام على المشعل بالقرآن والذكر والتب والاكل ،	
١٦٥	ومن فاسي الحاجة ومن من في الجاه وسوقك	١٧
	أحكام أخرى للسلام . .	
١٦٦	السلام على الصبي	١٨
١٦٦	السلام على النساء	١٩
١٦٧	السلام على المساق وأرباب المعصي	٢٠
١٦٨	س السلام على أهل الدماء وغيرهم من الكفار	٢١
١٧٠	س رد السلام على أهل دمة	٢٢
١٧١	من يبدأ بالسلام	٢٣
١٧١	استحياب السلام عند دخول بيت ،	
	أو مسجد وإن لم يكن فيه أحد	٢٤

الصفحة	الموضوع	الغفرات
١٧٢	السلام عند مفارقة المجلس	٢٥
١٧٢	إلقاء السلام على من حضر أنه لا يرد السلام	٢٦
١٧٢	السلام عند رواية الحديث	
١٧٢	١ - السلام عند زيارة النبي ﷺ ومناجاة	٢٧
١٧٣	السلام عند زيارة القبور	٢٨
١٧٤	قول دعاه السلام عند ذكر سي لورجل من الصالحين	٢٩ - ٣٠
١٧٤	سلام الذي يخرج من الصلاة	٣٦
١٧٦ - ١٨٤	سُلب	١ - ١٣
١٧٦	التعريف	١
١٧٦	لألفاظ ذات الصلة	
١٧٦	١ - الرصيح - ب - العيمة - ج - الأضال	٢ - ٤
١٧٧	الحكم التكتيقي :	٥
١٧٨	من يستحق السلب ؟	٦ - ١١
١٨٣	هل يحبس السلب ؟	١٢
١٨٣	السلب الذي يأخذ الفائز	١٣
١٨٤	سُفَحَنَة	
	انظر أصحمة	
١٨٥ - ١٨٦	سُخ	١ - ٤
١٨٥	التعريف	١
١٨٥	حكم الإجماع :	٢
١٨٦	الاستحجار لصنع الدابة بجلدها	٣
١٨٦	دبة حلد الأدمي	٤

الصفحة	الموضوع	الفقرات
	سُلَاسِلُ	
	أخر، رامة كبرى	
١٨٧-١٩٠	سمن	٥.١
١٨٧	التعريف	١
١٨٧	الألفاظ ذات الصلة	
١٨٧	الاستعمارة ب. الأرض ج. حمله	٤.٢
١٨٧	الحكم الإجمالي	
١٨٧	١- التوضيح والصلاة من سلسل	٥
١٩٠	سلف	
	انظر سمن، فرض	
١٩١-١٩٩	سمن	٣٩.١
١٩١	التعريف	١
١٩٢	الألفاظ ذات الصلة	
١٩٢	١- التدبير ب. بيع الغير المتيقن بوصف و الدقة	
١٩٣	ج. عقد الإيجار د. الاستصناع	٥.٢
١٩٣	مشروعية السلم	
١٩٣	أ. الكتاب ب. السنة ج. الإجماع	٦
١٩٤	حكمه مشروعية السلم	٧
١٩٤	مدى مرفقه السلم لتفيس	٨
١٩٦	أركان السلم وشروط صحته	٩
١٩٦	الركن الأول - النص	١٢.١٠
١٩٦	العائد	١٣
١٩٦	المفقود عليه	
١٩٩	أ. الشروط التي ترجع إلى التدبير بها	١٤

المعرات	الموضوع	الصفحة
١٩ - ١٥	ب - شروط رأس مال السلم	٢٠٠
٢٠	ج - شروط تسليمه	٢٠٦
٢٨	الأحكام المترتبة على السلم والمتعلقة به :	٢١٨
٢٩	أ - انتقال المثلث في العوض	٢١٨
٢٢ - ٢٠	ب - التصرف في دين السلم قبل نفيه	٢١٨
٣٥ - ٣٢	ج - إلقاء السلم فيه	٢٢١
٣٦	د - لعن السلم فيه عند حلول أجله	٢٢٤
٣٧	هـ - الإقانة في السلم	٢٢٦
٣٨	و - توثيق الدين المسلم فيه	٢٢٧
٣٩	ز - الاحتياق على تقسيط السلم فيه عن نجوم	٢٢٨
١٤ - ٦	سَلَم	٢٣٠ - ٢٣٥
٦	المعريف	٢٣٠
	الإلفاظ ذات الصلة	٢٣٠
٣ - ٢	أ - المصلحة ب - الأمان ج - القصد	٢٣٠
٦ - ٤	د - المعامعة هـ - المراجعة	٢٣٤
	الحكم الإجمالي	٢٣٤
٧	أولاً - السلم بمعنى الإسلام	٢٣٤
٩ - ٨	ثانياً - السلم بمعنى المعاوضة	٢٣٤
	الصورة الثانية من عقد السلم للزنت :	٢٣٤
١٠	عند الأمان	٢٣٧
١٤ - ١١	الدعوة إلى السلم مع أهل الحرب	٢٣٣
٥ - ٦	سَلَامَة	٢٣٦ - ٢٣٨
٦	التصريف	٢٣٦
	الحكم الإجمالي :	٢٣٦
٧	أ - الحكم بعهدة السيد وجبته	٢٣٦

الصفحة	الموضوع	ال فقرات
٢٣٧	حكم التمسك بالجسد والأكل من ثمار	
	الأشجار المملوكة به	٣
٢٣٧	ب - بيع النحلة	٤
٢٣٨	ج - السباح في المزارعة أو المساقاة وسحوف	٥
٢٣٩ - ٢٤٩	سباع	١٨٠-١
٢٣٩	التصريف	١
٢٣٩	الألفاظ ذات الصلة	
٢٣٩	أ - الاستئجار ب - الإحصاء	٢-٢
٢٤٠	ج - الإصغاء د - الغذاء	٥-٤
٢٤٠	الحكم الإجمالي	
٢٤١	حكم صلاة الجماعة والجمعة في حق من يسمع الأذان	٦
٢٤١	ما يقوله سامع الأذان	٧
٢٤٢	إسباغ المصلي قراءة نفسه	٨
٢٤٢	سباغ عطية الجمعة من يتصدق بهم	٩
٢٤٣	سباغ أي الصلوة	١٠
٢٤٣	سباغ المهرج	١١
٢٤٥	سباغ الشهادة	١٢
٢٤٥	الشهادة بالسباغ (التسامع)	١٣
٢٤٥	سباغ الماء والوسيط	١٤
٢٤٦	حكم سباغ صوت امرأة	١٥
٢٤٦	حكم سباغ القرآن	١٦
٢٤٦	حكم سباغ الحديث	١٧
٢٤٨	سباغ اللغو	١٨
٢٤٩ - ٢٥٠	سبقت	٣٠١
٢٤٩	التصريف	١



الصفحة	الموضوع	التقريب
٢٥٠	اللقاط ذات الصلة : (الاستبدال - المداولة)	٢
٢٥٠	الحكم الكليفي	٣
٢٥١-٢٥٠	بِسْمِ	٢-١
٢٥٠	التعريف	١
٢٥٠	الاقطاد ذات الصلة	٢
٢٥١	الحكم لإجمالي	٣
٢٥١-٢٥٢	سَمِعَ	٥-١
٢٥١	التعريف	١
٢٥٢	الاقطاد ذات الصلة :	
٢٥٢	أ- الاستماع ب- الإقصاص	٢-٢
٢٥٢	الحكم لإجمالي	٤
٢٥٢	ما يجب لدعاب السمع بجانية	٥
٢٥١	سَمِعَتْ	٢-١
٢٥١	التعريف	١
٢٥١	الحكم الشرعي	٢
٢٥١	سَمِعْتُ	
	انظر : أظن	
٢٥٨-٢٥٥	سَمِ	٢-١
٢٥٥	التعريف	١
٢٥٥	الاقطاد ذات الصلة	
٢٥٥	أ- انترياق ب- الشواء	٣-٢
٢٥٥	الأحكام المتعلقة بالسَمِ	
٢٥٥	تناول السم - ظهور السم أو بجاسته	٤
٢٥٦	بيع السم	٥

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٥٧	التداوي بالسهم - القتل بالسهم	٧-٦
٢٥٨	سمن	
	نصر بسمن	
٢٥٩ - ٢٦١	سنة	٨-٦
٢٥٩	التعريف	١
٢٥٩	أول ما ظهرت فيه	
٢٥٩	أ - العام - ب الشهر	٣-٢
٢٥٩	أنواع السنة	٤
٢٦٠	الأحكام الإجمالية ومواضع البحث	
٢٦٠	أ - الزكاة	٥
٢٦١	ب - مدة تعريف النقطة ج - مدة إسهال العين	٧-٦
٢٦١	د - مدة التعريف في عقوبة الرمي	٨
٢٦٢ - ٢٦٣	مسند	١
٢٦٢	التعريف	١
٢٦٣ - ٢٦٦	سنة	٣-١
٢٦٣	التعريف	١
٢٦٤	الأحكام المتعلقة بالسنة :	
٢٦٤	أولاً - السنة في الاصطلاح الفقهي	٢
٢٦٥	ثانياً - السنة في اصطلاح الأصوليين	٣
٢٦٧ - ٢٧٤	ميهين	١٢-١
٢٦٧	التعريف	١
٢٦٧	الأحكام المتعلقة بالسنة	
٢٦٧	أ - الخصائص في قطع السن	٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٦٨	ب - القصاص بكسر النون	٣
٢٦٩	ج - قطع سن من لم يثمر	٤
٢٧٠	وقت استعفاء القصاص في قطع النون	٥
٢٧١	الحكم إن بنت نكح أمه بعد استعفاء القصاص	٦
٢٧١	وقت استعفاء القصاص	٧
٢٧٢	عود سن الجاني بعد استعفاء القصاص	٨
٢٧٢	القصاص في قطع غير استغفر من مشور	٩
٢٧٣	الدية	١٠
٢٧٣	حكم السر المنقولة من الذهب والفضة	١١
٢٧٤	حكم تمليج لأسنان	١٢
٢٧٤	من فليس	
	تنظر في	
٢٧٥ - ٢٨٩	النس الرواتب	١٤ - ١
٢٧٥	التعريف	١
٢٧٥	الأمطحات الصلة	
٢٧٥	أ - سن الزوائد ب - النوازل	٣ - ٢
٢٧٦	الحكم التكليفي	٤
٢٧٧	عدد ركعات السن الرواتب	٥
٢٧٨	سنة الجمعة	٦
٢٧٩	لنوتر على هوسنة رتبة أو واجب ؟	٧
٢٧٩	قيام رمضان	٨
٢٨٠	وقت السن الرواتب	٩
٢٨١	ما يستحب ويكره في السن الرواتب	
٢٨١	١ - القولية في السن الرواتب	١
٢٨٢	٢ - فعلها في البيت	٩١

الصفحة	الموضوع	القطرات
٢٨٢	صلاة الرواتب في جماعة أو فرادى	١٢
٢٨٣	صلاة الرواتب في السفر	١٣
٢٨٤	حكم نفلاتها إذا فاتت	١٤
٢٨٦	سُجُود	
	انظر : مرة	
٢٨٦	سُجُود	
	انظر : سجود السهو	
٢٨٦	سجوداء	
	انظر : لباس	
٢٨٦	سُجُود	
	انظر : حلي	
٢٨٦	سُجُود	
	انظر : ثنية	
٢٨٧-٢٩١	سُجُود	١٠-١١
٢٨٧	التعريف	١
٢٨٧	الاعتناء ذات الصلاة -	
٢٨٧	القرآن - الآيات	٢-٣
٢٨٧	الحكم الإجمالي	
٢٨٧	تنكيس السور عند القراءة	٤
٢٨٨	حكم قراءة سورة الفاتحة في الصلاة	٥
٢٨٨	ترك السورة عند الفاتحة عمداً في الصلاة	٦
٢٨٨	قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين من الصلاة	٧

الصفحة	الموضوع	الفتاوى
٢٨٩	تكرار السورة بعد التمام في ركعتي الأولى	٨
٢٨٩	جمع السورين من القرآن في كفة واحدة	٩
٢٩٠	قراءة السورة في صلاة الجنازة	١٠
٢٩١ - ٢٩٤	صوم	١ - ٥
٢٩١	التعريف	١
٢٩٢	الألف ذات القبة	
٢٩٢	أ - الحنفى ب - المزاينة	٢ - ٣
٢٩٢	ما بعد التأني من أحكام	
٢٩٢	أولاً الصوم في بركة	٤
٢٩٣	ثانياً الصوم في البيع	٥
٢٩٤ - ٣١٠	سياسة	١ - ٣٠
٢٩٤	التعريف	١ - ٢
٢٩٦	الأمم ذات الصلة	
٢٩٦	التعريف - المصلحة	٤
٢٩٧	الحكم التكاليفي	٥
٢٩٨	أقسام السياسة	٦
٢٩٩	حس سياسة الإمام للمرع	٧
٢٩٩	قواعد السياسة	
٢٩٩	الأساس الأول سياسة الشريعة	٨ - ١٠
٣٠١	حق إمام في وضع الأحكام مستنبط من الشريعة	١١
٣٠١	الأساس الثاني الشورى	١٢
٣٠١	الأساس الثالث العدل	١٣
٣٠٢	مصدر السلطات	١٤

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣٠٢	أنواع السياسة الشرعية	
٣٠٢	أولاً : السياسة الشرعية في الحكم ، الإمامه	١٥
٣٠٣	حقوق الإمام	١٦
٣٠٤	واجبات الإمام	١٧
٣٠٤	تميز أعمالهم ومصلحتهم	
٣٠٤	أ - تعيين الرجال	١٨
٣٠٤	ب - صفات الأعمال	١٩
٣٠٦	ج - ما يجب على الإمام نحو عماله	٢٠
٣١٦	د - ديوان الموظفين	٢١
٣١٦	ثانياً : السياسة الشرعية في المال	٢٢
٣١٧	ثالثاً : السياسة الشرعية في الولايات ، ولاية الجيش	٢٣
٣١٧	النظر في أمور القضاء	٢٤
٣١٧	النظر في ولاية الصدقات	٢٥
٣١٨	سياسة الشرطة في شأن المتحاربين من جهة وعبرهم	٢٦
٣١٨	رابعاً : السياسة الشرعية في المعنوية	
٣١٨	أ - المعنوية السياسية	٢٧
٣١٩	التعريب سياسة	٢٨
٣١٩	القتل سياسة	٢٩
٣١٠	من له حق لعقوبة سياسية	٣٠
٣١	مسير	
	نظر : جهاد ، غنائم ، أسلاك ، حربه	
٣١٠ - ٣١٣	سيف	٦ - ١
٣١٠	التعريب	١

الصفحة	الموضوع	ال فقرات
٣١٠	الأحكام المتعلقة بالسيف	
٣١٠	أولاً : تطهير السيف مسجس	٢
٣١١	ثانياً : اعتماد خطاب الجمعة عن السيف	٣
٣١١	ثالثاً : عقد السيف للمحرم	٤
٣١٢	رابعاً : تحية السيف بالشعير والمضغ	٥
٣١٢	خامساً : استعمال القصاع من سيف	٦
٣١٣	سجرات	
	النظر - أشربة	
٣١٣	شائع	
	انظر تبسوع	
٣١٣	شهاد	
	نظر تسديد	
٣١٤-٣١٥	الشهودان	١-٣
٣١٤	التعريف	١-٢
٣١٥	الحكم الإجمالي	٣
٣١٦-٣٢٥	شارب	١-١٧
٣١٦	التعريف	١
٣١٦	الإفاظداب الصلة	
٣١٦	أ- الفلحية ب- العدر	٢-٣
٣١٧	ج- العسفة د- العشون	٤-٥
٣١٧	الأحكام المتعلقة بالشارب (من الشرب)	٦

الصفحة	الموضوع	القرآن
٣١٧	الأحكام للجمعة والشرب ( شمر عن الشعة النعيا )	
٣١٧	أولاً - تطهير الشارب	
٣١٧	١ - في الوضوء	٧
٣١٨	ب - في الغسل	٨
٣١٩	ج - إعادة التطهير بعد حبس الشرب	٩
٣١٩	ثانياً - الأكل من الشارب	١٠ - ١١
٣٢٢	الثالث - الأكل من الشارب يوم الجمعة	١٢
٣٢٣	رابعاً - إزالة الشارب في الإحرام	١٣
٣٢٣	خامساً : الأكل من شارب الميت	١٤
٣٢٤	سادساً - أخذ محتكف من شارب	١٥
٣٢٥	سابعاً - الوضوء وتفصل بعد فقس الشارب	١٦
٣٢٥	ثامناً : احتياطه على الشارب	١٧
٣٢٥	شرب الخمر	
	انظر حدود ، سكر	
٣٢٦ - ٣٢٧	فأرد	١ - ١
٣٢٦	النعم	١
٣٢٦	الأحكام ذات الصلة	
٣٢٦	الأس	٢
٣٢٦	الحكم التكليفي :	
٣٢٦	١ - بيع الشارب أو إجارته	٣
٣٢٦	٢ - بيع الخبث الشارب	٤
٣٢٨	فأرد	
	انظر الزمان ، حكم حاكم ، طريق	



الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣٢٨	شاة	
	أظر عسم	
٣٢٨	شاهين	
	أظر طعمة ، صيد	
٣٣٦ - ٣٢٨	شؤم	٥ - ١
٣٢٨	التبريد	١
٣٢٨	الأعطاء ذات الصلة	
٣٢٨	الغسل	٢
٣٢٩	الحكم التكليفي	٣
٣٣١	شؤم حواء والقصور ونفسك	٤
٣٣١	السمية بما ينظر به	٥
٣٣٤ - ٣٣٢	شبيع	٤ - ١
٣٣٢	التعريض	١
٣٣٢	الأعطاء ذات الصلة	
٣٣٢	اليطه	٢
٣٣٢	الأحكام المتعلقة بالشبع	
٣٣٢	الأكل من الطعام الحلال فوق الشبع	٣
٣٣٢	شبع مضطر من الجبه	٤
٣٣٧ - ٣٣٤	شيد	٥ - ١
٣٣٤	التبريد	١
٣٣٥	الأعطاء ذات الصلة	
٣٣٥	أ - المناسب	٢
٣٣٥	ب - مبرد والمكس والمورس	٣
٣٣٦	الحكم الإجمالي	٥ - ٤

	شبه الصد	٣٣٨
	انظر: فنن شبه الحمد	
٥-١	شبهة	٣٣٨-٣٤٣
١	التعريف	٣٣٨
٢	ما تناوله الشبهة عند الطحاوي	٣٣٨
٣	أقسام الشبهة	٣٤٠
٤	حكم تعاطي الشبهات	٣٤١
٥	إجتناب الشبهات على مراتب	٣٤٢
	شتم	٣٤٣
	انظر: سب	
١١-١	شجاع	٣٤٣-٣٥٠
١	التعريف	٣٤٣
	الألفاظ ذات الصلة :	٣٤٣
٢	أ- الخراجة	٣٤٣
٣	ب- الخيانة على ما دون النفس	٣٤٤
٤	أنواع الشجاع	٣٤٤
	ما يتعلق بالشجاع من أحكام :	٣٤٥
٦-٥	أولاً : ما يجب في الشجاع من فصاح أو أرض	٣٤٥
١١-٦	ثانياً : وثالث الحكم بالفصاح أو الأرض في الشجاع	٣٤٧
٨-١	شجر	٣٥١-٣٥٤
١	التعريف	٣٥١
	الألفاظ ذات الصلة :	٣٥١
٢	أ- الزرع والنبات	٣٥١

٢	ب - الكلا	٢٥١
	الأحكام المتعلقة بالشجر :	٢٥١
٣	لؤلؤ : قطع أشجار الحرم	٢٥١
٤	ثلثاً : دخول الشجر في بيع الأرض	٢٥١
٥	ثلاثاً : الشفعة في الشجر	٢٥٢
٦	وأبعاً : حریم الشجر	٢٥٢
٧	خامساً : المسافة في الشجر	٢٥٣
٨	التي تخلي تحت الشجر	٢٥٤
	شعاعة	٢٥٤
	انظر : سؤال	
٥-١	شحم	٢٥٧-٢٥٥
١	التعريف المغربي	٢٥٥
	الألفاظ ذات الصلة :	٢٥٥
٢	أ - الدهن	٢٥٥
٣	ب - السهم	٢٥٥
٤	الأحكام المتعلقة بالسهم	٢٥٥
٥	شحم ذبائح أهل الكتاب	٢٥٦
٥-١	شذوذ	٢٦١-٢٥٧
١	التعريف	٢٥٧
٥-٢	ما يتعلق بالشاذ من أحكام	٢٥٨
	شراء	٢٦١
	انظر : بيع	
١٨-١	شرب	٢٦٢-٢٧٠

١	التعريف	٣٦٢
	الحكم التكليفي :	٣٦٢
٢	آداب الشرب	٣٦٢
٣	التسمية على الشرب	٣٦٢
٤	الشرب باليمين	٣٦٣
٥	الشرب ثلاثة أنفاس	٣٦٣
٦	عدم التنفس في الإلقاء	٣٦٤
٧	عدم الشرب قائماً	٣٦٤
٨	مصر الماء	٣٦٥
٩	تفصيل الشراب	٣٦٥
١٠	الشرب من قم السقاء	٣٦٥
١١	الشرب من ثلعة الإلقاء	٣٦٦
١٢	الحمد عقب الشرب	٣٦٧
١٣	التباين في منازلة الشراب	٣٦٧
١٤	الشرب في آنية الذهب والفضة	٣٦٨
١٥	شرب البقنب	٣٦٨
١٦	الشرب في الصلاة	٣٦٨
١٧	شرب الصائم	٣٦٩
١٨	الشرب من زمزم	٣٧٠
١٥-١	شرب	٣٧٨-٣٧٠
١	التعريف	٣٧٠
	الأكلان ذات الصلة :	٣٧١
٢	التسفة	٣٧١
	الحكم الإجمالي :	٣٧١
	أنواع المياه بالنسبة لحظي الشرب والشمعة :	٣٧١
٣	القسم الأول : الماء العام	٣٧١

٦-٤	نسمة المياه العذبة	٣٧٢
٧	كبرى الأنهار العذبة	٣٧٣
٨	القسم الثاني : المياه الجارية في أنهار وسواقي مملوكة	٣٧٣
٩	القسم الثالث : أن يكون المنيع مملوكاً	٣٧٤
١٠	حقوقه فلا ينفق لا للتملك	٣٧٦
١١	القسم الرابع : الماء المحرز بالأواني والطروف	٣٧٦
١٢	شرط وجوب الانساع بالأنهار الخاصة ونسجها	٣٧٦
١٣	رفع الدعوى للشرب	٣٧٧
١٤	النصرف في الشرب	٣٧٧
١٥	النزع في استحقاق الشرب	٣٧٨

